

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : عبد الله بن محمد بن عيسى ماسي الرقم الجامعي : (٤١٨٨٧٠٢٩)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : اللغويات

عنوان الأطروحة : نظام التقابل في المعاجم العربية - دراسة في الصنعة المعجمية

أخمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ٢٤ / ٣ / ١٤٤٢ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. سليمان بن إبراهيم العايد المناقش الداخلي : د. عبد الله بن ناصر القرني المناقش الخارجي : د. عبد محمد الطيب

التوقيع :

التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع :



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٢٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

٤٨٥٤

٤٢٢٨

(نظام الثَّقَالِبِ فِي الْمَعَالِمِ الْعَرَبِيَّةِ)

دراسة في الصناعة المعجمية

رسالة علمية مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

تخصص "لغويات"

إعداد الطالب

عبدالله بن محمد بن عيسى مسملي

٤١٨٨٧٠٢٩

إشراف

أ.د سليمان بن إبراهيم العايد

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

١٤٢٣هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

موضوع البحث : (نظام التقاليد في المعاجم العربية - دراسة في الصناعة المعجمية)

تناول البحث الحديث عن الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليد وهي أسس أربعة ، أولها : الأساس الصوتي ويقصد به الاعتماد في ترتيب حروف المعجم على الترتيب المخرجي ، وثانيها : أساس الأبنية ويقوم على تقسيم الأبواب إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي ، وثالثها : الأساس التقليدي ويقوم على تقليد الجذور إلى الأوجه الممكنة وبيان المستعمل منها والمهملة ، ورابعها : الأساس الصرفي الذي يقوم على اعتماد الجذر في التبويب ، ورد الألفاظ إلى أصولها .

كما تناول البحث الحديث عن اتجاهات التصنيف في نظام التقاليد ، التي تنوعت بعد أصل النظام وهو (كتاب العين) إلى اتجاه التغيير الجذري في أسس النظام ، واتجاه الاستدراك والتنقيح ، ونظام التقاليد الناقص .

ومن أهم القضايا التي تناولها البحث أثر نظام التقاليد في بيان المهملة والمستعمل ، وتناول الحديث عن أسباب الإهمال وطرق معاجم التقاليد في بيان المهملة والمستعمل وما أهمل في معاجم التقاليد المتقدمة والمتأخرة . كما اهتم البحث بالحديث عن علاقة نظام التقاليد ببعض الظواهر اللغوية ، كعلاقة النظام بالاشتقاق الكبير وعلاقته بالقلب المكاني وعلاقته بالإبدال اللغوي مما يدل على أثر النظام في إبراز بعض القضايا اللغوية الكبرى .

وتناول البحث الحديث عن مزايا النظام والمآخذ عليه ، ومن أهم المزايا التي قام البحث بإبرازها : حصر مواد اللغة ، وإدراك بعض القواعد الصوتية لبنية الكلمة العربية ، ومعرفة بعض قواعد المعرب والدخيل ، أما المآخذ فمنها : صعوبة البحث فيه ، والاضطراب والخلط في الأبواب ، وطول الأبواب الأولى وقصر الأبواب المتأخرة ، وادعاء إهمال بعض التقاليد مع كونها مستعملة . وفي الفصل الأخير تناول البحث موقف اللغويين المتقدمين والمتأخرين من نظام التقاليد ومعاجمه وبيان أثر النظام في الأعمال المعجمية المختلفة كما تناول الحديث عن خدمة المعاصرين للنظام .

وختم البحث بالخاتمة : التي تضمنت أهم نتائج الدراسة وتوصياتها .

عميد الكلية

د. صالح جمال بدوي

المشرف .

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

الطالب

عبد الله بن محمد مسلمي

٢٠٠٤/٢/٢٠

ثناء وشكر ودعاء

الحمد لله عدد خلقه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته ، له الحمد كله ، وله الشكر كله ، وإليه يرجع الأمر كله ، له الحمد في الأولى والآخرة وهو الحكيم الخبير ، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه ، وهو السميع البصير .

اللهم لك الحمد على ما أنعمت به من إتمام هذا العمل ، اللهم فاجعله خالصاً لوجهك الكريم ، إنك ذو الجلال والإكرام الغفور الرحيم .

ثم إن أحق من يستحق الشكر والاعتراف بالفضل في عملي هذا - بعد الله عز وجل - والداي الكريمان ، ربياني صغيراً ، وأحاطاني بالعناية والتوجيه كبيراً ، لقيت في سبيل تربيتي واستقامتي شيئاً كثيراً ، وحرصاً على مواصلة دراساتي وحثاً على ذلك حيناً فحيناً ، لم يكلاً عن الدعاء لي في جوف الليل وأطراف النهار تسديداً وتأيداً ، حتى وجدت أثر ذلك في هذا البحث وفي غيره كثيراً .

فاللهم ارفع درجتكما في المهديين ، واجعل منزلتهما في عليين ، واغفر لهما وارحمهما ، وارزقني برهما يا رب العالمين .

ثم الشكر لمن وقف مع هذا البحث وكاتبه وقفة الشيخ المخلص والأستاذ المرابي ، إنه الأستاذ الدكتور/ سليمان العايد ، أستاذ اللغة وفقهها ، وشيخ العربية وحصيفها ، الذي أشرف على هذا العمل مقوماً ومصححاً ومرشداً وناصحاً ومعيناً ، أسأل الله أن ينفعه وينفع بعلمه ، وأن يجزيه خيراً كثيراً .

ولا يفوتني تقديم شكري ودعائي بالتوفيق والتسديد لكل من أعانني في هذا العمل بكتاب أو مقال أو بحث أو مشورة أو نصح أو غير ذلك ، وأخص من أولئك إخوتي وآل بيتي ، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء ، وأجزل لهم المثوبة والأجر ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء .



الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على الهادي الأمين ، محمد بن عبد الله ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد:

فإنّ من نعمة الله على عبده أن يوفقه ويهديه الصراط المستقيم ، ويرشده إلى السبيل القويم ، الذي تكتب به سعادته ونجاته في الدارين ، وإنّ من سلوك هذا السبيل خدمة دين الله عز وجل وبيانه للناس ، ولاشك أن العناية بلغة العرب تعلماً وتعليماً مما يدخل في ذلك دخولاً أولياً ؛ إذ هي الطريق الموصل إلى فهم كتاب الله المنزل بلسان عربي مبين ، وسنة نبيه إمام الفصحاء وسيّد البلغاء صلى الله عليه وسلم .

ومن فروع العربية التي حظيت بعناية فائقة من العلماء المعاجم اللغوية ، التي كانت أعظم وسيلة لحفظ لغة العرب وحصر موادها ، حفاظاً عليها من أن يدخل فيها ما ليس منها ، وصيانة لها من الضياع بموت أهلها وعلمائها ، وهذا البحث الذي أُقَدِّمُ له يُعنى بدراسة نظام من أنظمتها ، هو أقدمها زمنياً ، وأعلاها منزلاً ، وأصعبها متناولاً ، المسمّى (نظام التقاليد) .

وكنت حين ابتدأت البحث عن موضوع يصلح للدراسة في مرحلة (الدكتوراه) تواردت على الموضوعات ، الواحد يتلو الآخر ، فلما ورد علىّ هذا الموضوع ، بمشورة من أستاذي القدير ، أ.د . سليمان العايد - وفقه الله - ، وافق في قلبي رغبة لدراسة تُعنى بالمعاجم كنت أُكِنُّها ، فوجدت نفسي تنشرح له أكثر من غيره ، فعقدت العزم على النظر في مسأله ، والتأمل في فروعه ودقائقه . فازددت بدراسته تعلقاً ، وازدادت قناعاتي بمنفعته العظيمة . ثمّ إني صُرِفْتُ عنه لأسباب جرى بها القدر ، فنظرت في دراسات وموضوعات أخرى ، فما تأتّى لي مثله ، وكدت أكتب في غيره ، لكنّ مشيئة الله فوق مشيئة العباد ، وقدره نافذ على الحاضر والباد ، فشاء الله - بوقفة من الشيخ المشرف قوية في الحق - أن أعود فأكمل مسيرتي التي كنت قد بدأتها ، بعد أن عملت بما يُرضيه سبحانه من الاستشارة والاستخارة .

ولما شرعت في دراسته وخضت بعضاً من غماره ، علمت أنني ركبت مركباً صعباً ، ومراماً تعبياً ، فالنفس مُقَصَّرة ضعيفة ، ومادة البحث متفرقة شحيحة ، والمصادر التي تناولته بالتفصيل نادرة قليلة ، لكنني تسلحت بسلاح الصبر والمجاهدة ، واستعنت بالله العلي العظيم الذي يُستعان به في كلِّ ضائقة ، ففتح سبحانه ما كان مغلقاً ، وأرشد إلى ما كان مجهولاً ، فله الحمد أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً .

ولاشك أن نظام التقاليد جدير بالدراسة المتعمقة التي تجلّي غامضه ، وتوضح أسسه ، وتبين تطوّر التأليف فيه ، وتقف على مزاياه وجملة من المآخذ عليه ، وكان مما دفعني إلى البحث فيه أمور ، منها :

١- تعلّقه بالدراسات المعجمية ، وهي مجال لا يزال بحاجة إلى دراسات تعنى بخصائصه ، وتستخرج مكنوناته ، وتجمع ما تفرق من مسائله ، وبخاصة بعد انصراف الباحثين عنه ، والرغبة في غيره من فروع الدراسات اللغوية .

٢- أن نظام التقاليد أقدم أنظمة المعاجم ، فدراسته تفتح الباب لدراسة غيره من الأنظمة وتعين على ذلك .

٣- أن مبتكره ومبتدع أسسه ، هو العالم الفذّ ، الجليل الجهد ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، عالم العربية حقاً ، وإمام النحاة واللغويين صدقاً ، " وكل من جاء بعده له تبع ، أقرّ بذلك أم جحد " ، ولا ريب " أن من يتابع البحث اللغوي عند العرب عامة ، والدرس المعجمي على وجه الخصوص ، سيجد الخليل يتبوأ مكانة المعلم الأول ، والأستاذ الحجة ، والإمام المبدع ، ولا يكاد ينازعه الريادة في علوم العربية أحد ، يُجمع على ذلك السلف والخلف ، القدماء والمحدثون على سواء " (١) .

٤- أن لهذا النظام فوائد لغوية عظيمة ، فلم يكن مبتكره يهدف إلى جمع مواد اللغة وحصرها فحسب ، بل كان يهدف أيضاً إلى إرساء بعض القواعد اللغوية ، والقوانين الصوتية التي تُستنبط من المعجم ، ولذلك اتخذ جميع أسسه لِيُفيد مما جمع من اللغة في توجيه نظر اللغويين إلى تلك القواعد والقوانين .

٥- ومن أعظم الأسباب التي دفعتني إلى دراسة نظام التقاليد أنه لم يحظ بدراسة مفصلة تعنى بأسسه وأصوله ، إذ غالب الدراسات حوله تقتصر على طريقته الترتيبية ، وبيان الكشف عن الألفاظ في معاجمه ، يقول أحد الباحثين : " لم يُدرس عمل الخليل بن أحمد المعجمي بعدُ درساً معمقاً يستحقه عملٌ رياديٌّ تأسيسيٌّ مثله . فقد كان الذين عُنوا به من المحدثين يقتصرون على المظاهر الشكلية فيه ، وخاصة منهج الخليل الصوتي المخرجي في ترتيب المداخل المعجمية وطريقته في قلب الجذور " (١) .

ويحسن بنا في هذه المقدمة أن نوضح المقصود بلفظة (نظام) :
قال صاحب العين : (التَّظْمُ نظمك خرزاً بعضه إلى بعض في نظام واحد ، وهو في كل شيء ، حتى قيل: ليس لأمره نظامٌ أي : لا تستقيم طريقته ...
قال : والنظام : الهدية والسيرة ، وليس لأمرهم نظام ، أي : ليس له هدي ولا متعلق يتعلق به) (٢) .

وقال المرزوقي : (وقوله : (هذا قوام الأمر وملاكه) أي : ما يقوم به ويملك ، وأصل ملكت شددت ، ومنه ملكت العجين : إذا بلغت في عجنه ، وملكيت يدي بكذا : إذا ضبطته ضبطاً محكماً ، ومثل قوامٍ وملاكٍ نظامٍ وجماعٍ ، يقال : هذا جماع الأمر ونظامه) (٣) .

وقال الزبيدي في التاج : (والنظام بالكسر : كل خيط يُنظَّمُ به لؤلؤ ونحوه ، والجمع نُظْمٌ ككتب ... ومن المجاز : النظام : ملك الأمر ... يقال : مازال على نظام واحد : أي عادة) (٤) .

وجاء في المعجم الوسيط : (والنظام : الترتيب والاتساق ، ويقال : نظام الأمر : قوامه وعماده ، والنظام : الطريقة) (٥) .

فمن خلال مذكره علماء اللغة عن لفظة (نظام) يتضح جلياً أنها لفظة عامة تشترك

(١) مسائل في المعجم ، إبراهيم بن مراد ص ١٠

(٢) العين ١٦٥/٨

(٣) شرح الفصيح ١٩٧، ١٩٦

(٤) تاج العروس ٩ / ٧٦ ، ٧٧

(٥) المعجم الوسيط ص ٩٣٣

مع لفظة (مِلاك) و (قوام) و (جماع) في الدلالة على الطريقة والسيرة وكل ما يتعلق بهما ، ويدخل في ذلك ترتيب الأمر واتساقه .

أما المقصود بنظام التقاليد فهو البناء الشامل للمعاجم التي سارت عليه ، بحيث يشمل الهيكل العام للمعجم وترتيب المخارج ، ثم ترتيب الحروف في المخرج الواحد ، وما يمكن أن يأتي من المادة اللغوية من تقاليد ، وما يهمل منها إما لعدم السماع ، أو للإحلال بنظام البنية ، أو لمناص صوتي ، كتوالي الحروف من مخرج واحد .

وما يستعمله من أبواب كالثنائي ، والثلاثي ، والرُّباعي ، والخماسي ، وما تقبله كل مادة من أوجه التقليل وما استعمل من تلك التقاليد أو أهمل ، ومدى ما استدركه كل معجم على المعاجم الأخرى من مستعمل المواد ، أو تصرفاتها المختلفة أو تبويبها وتصنيفها . كما يشمل ما أدخله كل مؤلف من تعديلات واستدراكات على النظام وتقاليد المستعملة والمهملة .

وليس البحث متجهًا للمادة المعجمية التي تحويها معاجم التقاليد من شرح وتعريف ، ونص واستشهاد ، واشتقاق وتصريف إلا بمقدار ما يخدم النظام من تمثيل أو بيان ، فلا يعنى بالمادة اللغوية إلا بقدر ما تخدم ما قصدت إليه الدراسة ، لأن هذا أكبر من رسالة دكتوراه ، وهو يخرج بنا إلى دراسة ما فيها من لغة ، وهذا بحر لا ساحل له ، على حين قصدنا النظام الذي دوت به تلك اللغة .

إن معاجم التقاليد لا تمتاز عن غيرها بما فيها من مادة أو نصوص معجمية ، وإنما تختلف عنها بما فيها من نظام سلكت فيه المادة اللغوية ، فصار الاهتمام إليها بمفاتيح ليست هي مفاتيح المعاجم الأخرى ، وصار التصنيف فيها غيره في المعاجم الأخرى .

إذن يقصد بالنظام ذلك المنهج وتلك الطريقة التي سار عليها الخليل بن أحمد في كتابه (العين) ، وكذلك كل من أتبع منهجه وسار على طريقته كابن دريد ، والأزهري ، والقبلي ، وابن عبّاد ، وابن سيده ، فهؤلاء قد سلكوا منهجًا في تصنيف معاجمهم يقوم على أسس أربعة ، الأساس الصوتي ^(١) ، والأساس الصرّفي ، والأساس التقلبي ، وأساس

(١) خالف ابن دريد في هذا الأساس .



المقدمة

الأبنية، ولا يقصد بالنظام عملية التقلب فقط ، فهي جزء من النظام المتكامل الذي لا يمكن فصل أسسه ودراسة كل أساس على حدة ، وإنما اخترنا التسمية بنظام التقلب ؛ لأنها أبرز عناصره ، وقد شملت الدراسة النظام بجميع أسسه ، وجاءت فصولها على النحو التالي :

المقدمة : وقد احتوت على بيان أهمية الموضوع ومنهج الدراسة فيه.

التمهيد : وشمل القضايا التالية :

أ - المعجم اللغوي (وظائفه وأنواعه)

ب - نشأة التصنيف المعجمي .

ج - أنظمة المعاجم اللغوية .

الفصل الأول : الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليد :

المبحث الأول : الأساس الصوتي .

المبحث الثاني : أساس الأبنية .

المبحث الثالث : الأساس التقليدي .

المبحث الرابع : الأساس الصرفي .

الفصل الثاني : اتجاهات التصنيف في نظام التقاليد :

المبحث الأول : أصل النظام من خلال كتاب (العين) .

المبحث الثاني : اتجاه التغيير الجذري في أسس النظام .

المبحث الثالث : معاجم النظام الجامعة .

المبحث الرابع : اتجاه الاستدراك والتنقيح .

المبحث الخامس : نظام التقاليد الناقص .

الفصل الثالث : أثر نظام التقاليد في بيان المهمل والمستعمل :

المبحث الأول : المهمل والمستعمل من لغة العرب .

المبحث الثاني : أسباب الإهمال .

المبحث الثالث : طرق معاجم التقاليد في بيان المهمل والمستعمل .

المبحث الرابع : ما أهمل في معاجم التقاليد .

الفصل الرابع : علاقة نظام التقاليد ببعض الظواهر اللغوية :

المبحث الأول : علاقته بالاشتقاق الكبير .

المبحث الثاني : علاقته بالقلب المكاني .

المبحث الثالث : علاقته بالإبدال اللغوي.

الفصل الخامس : مزايا النَّظام والْمآخذ عليه :

المبحث الأول: مزايا النَّظام :

أولاً : حصر مواد اللغة .

ثانياً : إدراك بعض القواعد الصوتية لبنية الكلمة العربية.

ثالثاً : معرفة بعض قواعد المعرّب والدخيل.

رابعاً : معرفة الأبنية المجردة والمزيدة وحصرها .

المبحث الثاني : المآخذ على النَّظام :

أولاً: صعوبة البحث فيه .

ثانياً: الاضطراب والخلط في الأبواب .

ثالثاً: طول الأبواب الأولى وقصر الأبواب المتأخرة .

رابعاً: ادعاء إهمال بعض التقاليد مع كونها مستعملة.

الفصل السادس : موقف اللغويين من النَّظام :

المبحث الأول: أثر نظام التقاليد في الأعمال المعجمية .

المبحث الثاني : موقف اللغويين المتقدمين من النظام ومعالجه .

المبحث الثالث : موقف اللغويين المحدثين من النظام ومعالجه .

المبحث الرابع : خدمة المعاصرين للنَّظام .

الخاتمة : وتضمّنت أهم نتائج الدراسة وتوصياتها .

ملحوظات أساتذتي الكرام وإخوتي الفضلاء من القراء ، كي يزداد حسناً وبهاء ، وجودة وإتقاناً .

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يوفقني وجميع المسلمين لما يحبه ويرضاه إنه نعم المولى ونعم النصير . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الطالب

عبد الله بن محمد بن عيسى مسلمي

التمهيد

* المعجم اللغوي (الأصل اللغوي ، والمفهوم الاصطلاحي)

* وظيفة المعجم

* أنواع المعاجم

* ترتيب الحروف في المعاجم

* نشأة التصنيف المعجمي

* أنظمة المعاجم اللغوية :

- ١ . نظام التقاليد .
- ٢ . نظام القافية .
- ٣ . نظام ابن فارس .
- ٤ . النظام الألفبائي بحسب الحرف الأول ثم الثاني ثم الثالث .
- ٥ . نظام الواقعية اللفظية .
- ٦ . معاجم على أنظمة خاصة .

* (المعجم اللغوي) :

- الأصل اللغوي لكلمة (معجم) :

رجع ابن جني المعنى اللغوي لمادة (ع ج م) إلى الإبهام والخفاء ، فقال : " اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام ، والإخفاء ، وضدّ البيان والإفصاح . من ذلك قولهم : رجل أعجم ، وامرأة عجماء ، إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما ، وكذلك العُجم والعجم ، ومن ذلك قولهم : عجمُ الزبيب وغيره ، وإنما سمي عجماً لاستتاره وخفائه بما هو عجمٌ له ، ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " جرح العجماء جبار " ^(١) يراد به البهيمة ؛ لأنها لا توضح عمّا في نفسها . ومن ذلك تسميتهم صلاتي الظهر والعصر (العجماوين) ، لما كانت لا يفصح فيهما بالقراءة . قال أبو علي : ومن ذلك قولهم : عجمتُ العود ، ونحوه : إذا عَضِضْتُهُ ، قال : وهو يحتمل أمرين كل واحد منهما راجع إلى ما قدمناه ، أحدهما : أنه قيل : عجمته ؛ لأنك لما أدخلته فاك لتعضّه فقد أخفيته في فيك . والآخر : أنك قد ضغطت بعض أجزائه بالعجم فأدخلت بعضها في بعض فأخفيتها . وربما سمّت العرب الأخرس (أعجم) من هذا . فأما قول ذي الرمة :

حتى إذا جعلته بين أظهرها من عجمة الرمل أنقاء لها حيب ^(٢)

فالعجمة معظم الرمل وأشدّه تراكماً ، سمي بذلك لتداخله واستبهاً أمره على سالكه ، ومنه قولهم : استعجمت الدار : إذا صمّت فلم تُجِبْ سائلها ، قال امرؤ القيس : صمّ صداها وعفا رسمها واستعجمت عن منطلق السائل ^(٣) " ^(٤)

أما ابن فارس فقد رجع مادة (ع ج م) إلى ثلاثة أصول هي :

١ - الدلالة على السكوت والصمت .

(١) أخرجه البخاري ١ / ٤٦٥ كتاب الزكاة باب في الركاز الخمس حديث ١٤٩٩ ، ومسلم ٣ / ١٣٣٤

كتاب الحدود باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار حديث ٤٥ ، ٤٦

(٢) ديوان ذي الرمة ١ / ٧٩

(٣) ديوان امرئ القيس ١٤٨

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٦ ، ٣٧ ، وينظر : الخصائص ٣ / ٧٥ ، ٧٦ ، وعمامة مافي كلام ابن جني من

ألفاظ وصيغ ومعانٍ موجود في كتاب العين ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨

٢- الدلالة على الصلابة والشدة .

٣- الدلالة على العَضِّ والمذاقة .^(١)

غير أنه حين شرح المادة وفسرها أتى بأمثلة الأصل الأول دون غيره ، ومن تأمل هذا الأصل وأمثله وجد أنه يعود إلى الإخفاء وعدم البيان والإفصاح ؛ لأنَّ السكوت والصمت يؤدي إلى ذلك ويوصل إليه .

ولهذا المعنى علاقة بقولهم : (إعجام الكتاب) و (الكتاب المعجم) بيّنها ابن جني بقوله : " فإن قال قائل : إن جميع ما قدمته يدلّ على أن تصريف (ع ج م) في كلامهم موضوع للإبهام وخلاف الإيضاح ، وأنت إذا قلت : أعجمتُ الكتاب ، فإنما معناه : أوضحته وبيّنته ، فقد ترى هذا الفصل مخالفاً لجميع ما قدمته ، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما ذكرته ؟

فالجواب : أن قولهم : (أعجمتُ) وزنه (أفعلتُ) وأفعلتُ هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب ، نحو : أكرمتُ زيداً ، أي : أوجبت له الكرامة ، وأحسنت إليه : أثبتت الإحسان إليه ، وكذلك أعطيته ، وأدنيته ، وأنقذته ، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له - فقد تأتي أفعلتُ أيضاً يراد بها السلب والنفي ، وذلك نحو : أشكيت زيداً : إذا زلّت له عمّا يشكوه ... ومثله قوله عز وجل : { إن الساعة آتية أكاد أخفيها }^(٢) تأويله - والله أعلم - عند أهل النظر : أكاد أظهرها . وتلخيص حال هذه اللفظة : أي أكاد أزيل عنها خفاءها ، وخفاء كل شيء ، غطاؤه ، ومن ذلك خفاء القربة للكساء الذي يكون عليها ، وجمعه : أخفيه ... فكذلك أيضاً يكون قولنا : (أعجمت الكتاب) أي : أزلت عنه استعجابه ، كما كان (أخفيها) : أزيل خفاءها ... ونظيره أيضاً (أشكلت الكتاب) أي : أزلت عنه إشكاله ، وقد قالوا أيضاً : عجمت الكتاب ، فجاءت (فعّلت) للسلب أيضاً ، كما جاء (أفعلتُ)^(٣)

(١) معجم مقاييس اللغة ٤ / ٢٣٩

(٢) سورة طه آية ١٥

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧ - ٣٩ ، وينظر : الخصائص ٣ / ٧٥ ، ٧٦

وبناءً على ذلك تكون كلمة (مُعْجَم) اسم مفعول من (أعجمت الكتاب)
أي : بينته وأوضحته بإزالة الإبهام والخفاء عنه ، وهو تسمية للمعجم بما يدل على أهم
أغراضه وفوائده .

معنى قولهم : (حروف المعجم) :

ومما له ارتباط بالمعنى اللغوي لكلمة (معجم) قولهم : (حروف المعجم) ؛ لأن
المعجم يبنى ترتيبه على الحروف ، وقد قال ابن جني عن ذلك : " إن سأل سائل فقال : ما
معنى قولنا : (حروف المعجم) ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟
فالجواب : أن المعجم من قولنا : (حروف المعجم) لا يجوز أن تكون صفة
لحروف هذه من وجهين :

أحدهما : أن حروفاً هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة ،
(والمعجم) معرفة كما ترى ، ومحال وصف النكرة بالمعرفة .
والآخر : أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضاً إضافة الموصوف إلى
صفته ، والعلّة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف على قول النحويين في المعنى ،
وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة ...

وأيضاً فلو كان (المعجم) صفة لحروف لقلت : المعجمة كما تقول : تعلمت
الحروف المعجمة . فقد صحّ بما ذكرناه أن (المعجم) ليس وصفاً لحروف .

والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد - رحمه الله
من أن المعجم مصدرٌ بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مُدْخِلاً ، وأخرجته مخرِجاً ،
أي : إدخالاً وإخراجاً . وحكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ :
{ ومن يُهِنِ اللهُ فماله من مُكْرَمٍ } ^(١) بفتح الراء ، أي : من إكرام ، فكأنهم قالوا : هذه
حروف الإعجام ، فهذا أسدٌ وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : (حروف المعجم)
بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ؛ لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو
الفريضة الأولى ومسجد اليوم الجامع ، فالأولى غير الصلاة في المعنى ، والجامع غير المسجد

(١) سورة الحج آية ١٨ ، وقراءة الفتح ذكرها الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢١٩ ، وابن خالويه في مختصر في شواذ
القراءات من كتاب البديع ص ٩٧ ، وعزاها أبو حيان إلى ابن أبي عليّة في البحر المحيط ٧ / ٤٩٥

في المعنى أيضاً ، وإنما هما صفتان حُذِفَ موصوفاهما ، وأقيمتا مُقامهما ، وليس كذلك (حروف المعجم) ، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هي المعجمة ، فصار قولنا : (حروف المعجم) من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم : هذه مطية ركوبٍ ، أي : من شأنها أن تُركب ، وهذا سهمٌ نضالٍ ، أي : من شأنه أن يُناضل به ، وكذلك (حروف المعجم) أي : من شأنها أن تُعجم . فاعرف ذلك " (١) .

ويخالف في ذلك ابن فارس فيقول : " والذي عندنا في ذلك أنه أُريدَ بحروف المعجم حروف الخطّ المعجم ، وهو الخطّ العربيّ ، لأننا لا نعلم خطأً من الخطوط يُعجم هذا الإعجام حتى يدل على المعاني الكثيرة " (٢) .
فعلى هذا يكون وصف الحروف بالإعجام من جهة كُتِبَها وخطّها ، لا من جهة لفظها .

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٣ - ٣٦

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤ / ٢٤١ ، وينظر : سر الفصاحة للخفاجي ص ١٥

مفهوم المعجم اللغوي اصطلاحاً :

المعجم اللغوي - بالمفهوم الذي استقر عليه - (كتاب يجمع مفردات اللغة مبيّناً معانيها وطريقة نطقها وكتابتها وكيفية استعمالها في التراكيب المختلفة ، مرتبة ترتيباً خاصاً على الحروف ، أو على الموضوعات) .

يقول الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار : " المعجم كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها ، على أن تكون المواد مرتبة ترتيباً خاصاً ، إما على حروف الهجاء ، أو الموضوع . والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها ، واشتقاقها ، وطريقة نطقها ، وشواهد تبين مواضع استعمالها" (١) .

ويقول د . عيد الطيب : " المعجم : كتاب ضم ألفاظ اللغة ، ومفرداتها ، واستقصاها ، ورتبها بطريقة تيسر أمر العثور على ما يريده الباحث منها ، بعد ضبطها بدقة ، وبيان معناها بوضوح ، وقد يضيف إلى ذلك المصادر التي استقى منها مادته " (٢) والأصل في المعجم أن يتضمن أربعة عناصر :

الأول : النصّ المعجمي . الثاني : المادة اللغوية .

الثالث : بيان المعاني وتفسيرها . الرابع : الطريقة التي اتبعت في سبك المعجم وترتيب مواده .

فالأول يدخل فيه الشواهد من شعر ونثر وكلام العرب بكافة ألوانه وضروبه ، ومافي الكلام من سياقات تعين على استنباط المعنى مجرداً .

والثاني ما يتصل بالمادة اللغوية بعد تجريدتها من زوائدها ، وردّها إلى أصولها ، فيشمل تصريفات الكلمة ، وجميع ما أجراه العرب ومن يعتدّ المعجم بلغته على الكلمة من تصريف ، أو تغيير تستوعبه القواعد الصرفية أو لا تستوعبه .

والثالث يدخل فيه بيان أوجه المعاني للمادة الواحدة واستنباط ذلك من النصوص ، كما يدخل فيه ضبط الألفاظ ، وبيان نطقها على الوجه الصحيح .

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ٥٣ ، وينظر : البحث اللغوي عند العرب ، د . أحمد مختار عمر ص

والرابع يتناول التبويب والترتيب والطريقة التي سبكت بها مادة المعجم ، من أول حرف يُخَطُّ فيه إلى آخر كلمة يدوِّنها مؤلِّفه ، وذلك من خلال طرائق الترتيب والتنظيم المعروفة التي تتفاوت في أغراضها ومقاصدها ، وهي مايسمى أنظمة المعاجم .

وظيفة المعجم :

يقوم المعجم اللغوي بمهمة عظمى ووظيفة كبرى ، هي الأساس الذي لأجله ابتداء المعجميون تصنيف معاجمهم ، هذه المهمة هي حفظ لغة العرب وصونها من الضياع والتحريف واختلاطها بما ليس منها ، وتنقيتها من الشوائب الدخيلة عليها ، كما أن المعجم يقوم بمهام أخرى تخدم المهمة الأساس ، وتسعى إلى تحقيقها ، ومنها :

- ١ - إزالة العجمة وإمطاة الخفاء ببيان معاني الألفاظ وتوضيح تفسيراتها بصورة شاملة دقيقة .^(١)
- ٢ - بيان الأصل الاشتقاقي للصيغ المتنوعة في المادة الواحدة .^(٢)
- ٣ - ضبط الكلمة وبيان طريقة نطقها .^(٣)
- ٤ - تحديد رسم الكلم وبيان كيفية كتابته بدقة .^(٤)
- ٥ - تحديد الوظائف الصرفية للكلمات .^(٥)

هذه المهام تقوم بها المعاجم في عمومها ، ويختص كل نوع من أنواع المعاجم بوظيفة أو وظائف تخصه قد لا تسعى بقية المعاجم إلى تحقيقها .

(١) ينظر : المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ص ٨

(٢) ينظر : صناعة المعجم الحديث ، د. أحمد مختار عمر ص ١١٥

(٣) ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ص ١٦٦ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام

حسان ٣٢٥ ، ٣٢٦

(٤) ينظر : صناعة المعجم الحديث ، د. أحمد مختار عمر ص ١١٥ ، والبحث اللغوي عند العرب ، له ص ١٦٦

(٥) ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ص ١٦٦ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام

حسان ص ٣٢٧

أنواع المعاجم :

تتنوع المعاجم وتختلف من حيث الأصل والغاية ، ومن حيث العموم والخصوص ، ومن حيث طريقة الترتيب .

فأما من حيث الأصل فتنقسم المعاجم إلى معاجم الألفاظ ، ومعاجم المعاني ، فمعاجم الألفاظ هي التي يكون بناء ترتيبها على الألفاظ ، كالعين والتهديب ، والصحاح ، واللسان ، ومعاجم المعاني هي التي يكون تقسيمها بحسب المعاني العامة التي تجمع كلمات تختلف من حيث لفظها ومعناها الخاص وتتفق في المعنى العام الذي يجمعها ، كالغريب المصنّف لأبي عبيد ، والمخصص لابن سيده .

يقول د . أحمد مختار عمر : " للكلمة جانبان : جانب اللفظ ، وجانب المعنى ، ويتحدّد نوع المعجم حسب نقطة الانطلاق من المعلوم للوصول إلى المجهول ، فإذا كان الباحث يعرف اللفظ ويريد الحصول على شيء مجهول له تعلّق بالمعنى أو النطق ، أو التأصيل الاشتقائي ، أو درجة اللفظ في الاستعمال ، فإنّ مدخله إلى المعجم يكون من خلال اللفظ ، فيرجع إلى واحد من معاجم الألفاظ التي تتعدد طرق ترتيبها ... وإذا كان الباحث يعرف المعنى العام أو الموضوع ، ويريد أن يحصل على الألفاظ أو العبارات أو المصطلحات التي تقع تحته يرجع إلى واحد من معاجم المعاني أو الموضوعات " (١)

وبعض الباحثين المعاصرين لا يعدّ ما سُمّي بمعاجم المعاني معاجم ؛ ذلك لأنه يشترط في المعجم اللغوي أمرين اثنين ، هما : البيان والإيضاح وتفسير المعنى تفسيراً دقيقاً ، وترتيب الألفاظ على حروف المعجم ، وقد خلت معاجم المعاني من أحد الأمرين ، أو كليهما ، فلا يصحّ إذاً تسميتها معاجم .

يقول د . عيد الطيب : " المعجم اللغوي ما تحقق فيه البيان والوضوح بإزالة العجمة ، وترتيب موادّه اللغوية على حروف المعجم ، ونخلص من هذا إلى أنّ هناك ما يُطلق عليه بعض الباحثين معجماً ، وهو لا يتحقق فيه هذان الأمران ، أعني إزالة العجمة ، والترتيب على حروف المعجم ، كتلك التي يُطلقون عليها المعجمات الموضوعية ، أي : التي اتخذت الموضوعات أساساً للتبويب ، فجمعت الألفاظ ذات الصلة بموضوع

واحد في باب واحد ، كالثياب ، وأدوت الحرب والقتال ، والمطر ، والنبات ... الخ ، فمثل هذه الأبواب وإن أزلت شيئاً ما من عجمة الألفاظ فهي لم تحدّد المعنى تحديداً دقيقاً ، فالعجمة ما تزال عالقة باللفظ ، لا يدري القارئ ما يراد منها بدقة ، كما في (المخصص) لابن سيده ، وأحد قسيمي (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي ... هذا بخلاف أمر آخر قامت عليه المعاجم اللغوية ، وفات ما يطلقون عليه معجمات المعاني ، وهو ترتيب الكلمات على حروف المعجم ، ومادام الأمران اللذان يؤخذ منهما مصطلح المعجم قد افتقدناهما فيما يسمونه معجمات المعاني ، فإنّ من حقنا أن نرفض إطلاق اسم المعجم عليها ، ونعدّها من متون اللغة وكتب الثروة اللفظية التي لا ينبغي أن تصنّف في المكتبة المعجمية " (١) .

وتنقسم المعاجم من حيث العموم والخصوص إلى معاجم عامة جامعة لمفردات اللغة ، ومعاجم خاصة تُعنى بجانب خاصّ من اللغة ، كمعاجم غريب القرآن ، وغريب الحديث ، ومعاجم الأفعال ، والمقصود والممدود ، والمعرب وغير ذلك .

وأما تقسيم المعاجم من حيث طريقة ترتيبها فتقسم إلى ثلاثة أقسام :

١. معاجم رتبت على الموضوعات ، وهي معاجم المعاني .
٢. معاجم رتبت ترتيباً صرفياً على الأبنية ، كديوان الأدب للفارابي (٢) .
٣. معاجم رتبت بحسب الألفاظ على حروف المعجم .

(١) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ص ١٢ ، ١٣

(٢) ينظر كتاب معاجم الأبنية في اللغة العربية ، د . أحمد مختار عمر

ترتيب الحروف في المعاجم :

اختلفت طرائق المعجميين في ترتيب الحروف في معاجمهم ، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام :

١- ترتيب الحروف على الترتيب الأبجدي (أبجد هوز حطي ... الخ) وقد اختلف ترتيب حروفها الأخيرة بين المشاركة والمغاربة ، فترتيبها عند المشاركة هكذا (أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ) وعند المغاربة هكذا (أبجد هوز حطي كلمن صعفض قرست ثخذ ظغش)^(١)

ومن اتخذ الترتيب الأبجدي أبو عليّ ابن سينا ت ٤٢٨ هـ في القسم الخاص بالأدوية المفردة من كتابه (القانون)^(٢)

ومنهم " عالمان متعاصران من القرن السادس ، هما أبو جعفر أحمد بن محمد الغافقي ت ٥٦٠ هـ في كتابه : (الأدوية المفردة) وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الشريف الإدريسي ت ٥٦٠ هـ في كتابه : (الجامع لصفات أشات النبات)^(٣)

ويجمع بين هؤلاء الثلاثة التأليف في الأدوية ، وربما كان الترتيب الأبجدي مستحسناً في ترتيب الأدوية ، ولعل ذلك مما يتجاوز فيه ، لأن كتبهم مختصة مختصرة قليلة المفردات ، لا يظهر في البحث فيها صعوبة أو مشقة بالغة .

٢- الترتيب الألفبائي المعروف الذي يبدأ بـ (أ . ب . ت . ث ...) ويختلف ترتيبها عند المغاربة عن المشاركة ، حيث جاء الترتيب عندهم هكذا : (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي)^(٤)

والمعاجم التي رتبّت ألفاظها على الترتيب الألفبائي خمسة أنواع :

(١) ينظر : المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د . عدنان الخطيب ١٩-٢١

(٢) ينظر : القانون في الطب ١ / ٢٤٣ - ٤٧٠

(٣) مسائل في المعجم ، إبراهيم بن مراد ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ولا يزال الكتابان مخطوطين أولهما في الخزنة العامة

للوثائق بالرباط رقم ١٥٥ ، وثانيهما في مكتبة فاتح باسطنبول رقم ٣٦١٠ ، ينظر : دراسات في المعجم العربي ،

إبراهيم بن مراد ١٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٧٠ ، ٣٤٧ .

(٤) ينظر : صبح الأعشى ٣ / ١٨

أ - مارْتَب على الترتيب الألفبائي المشرقي واتبع نظام التقاليد ، وهو كتاب الجمهرة لابن دريد .

ب- مارْتَب على الترتيب الألفبائي المشرقي بحسب الحروف الأوائل ، كمقاييس اللغة لابن فارس ^(١) ، وأساس البلاغة للزمخشري .

ج- مارْتَب على الترتيب الألفبائي المشرقي بحسب الحروف الأواخر ، كالصالح واللسان والقاموس المحيط .

د- مارْتَب على الترتيب الألفبائي المغربي بحسب الحروف الأوائل ، كالمثلث لابن السيّد البطليوسي ، ومشارك الأنوار للقاضي عياض .

هـ- مارْتَب على الترتيب الألفبائي المغربي بحسب الحروف الأواخر ، كخلاصة المحكم للعنسي ^(٢) .

٣- الترتيب الصوتي على المخارج ، الذي ابتكره الخليل بن أحمد ، وجاء ترتيبه هكذا (ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي ء) .

ولصعوبة هذا الترتيب فقد ضُبط بنظم يسر حفظه وهو قوله ^(٣) :

| | |
|---|---|
| عَنْ حُزْنِ هَجْرٍ خَرِيدَةٍ غَنَاجَةٍ | قَلْبِي كَوَاهِ جَوِّى شَدِيدِ ضَرَارِ |
| صَحْبِي سَيِّتَدُونُ زَجْرِي طَلْبَا | دَهْشِي تَطَلُّبُ ظَالِمِ ذِي ثَارِ |
| رَغْمًا لَذِي نَصْحِي فُوَادِي بِالْهُوَى | مَتَلَهَّبُ وَذَوَى الْمَلَامِ بِمَارِي |

والترتيب يكون بجمع أوائل كلمات هذه الأبيات مرتبة حسب ورودها فيها .

والمعاجم التي سارت على هذا الترتيب اتبعت نظام التقاليد ، ومن أشهرها كتاب

العين ، وتهذيب اللغة والمحيط للصاحب بن عباد ، والمحكم لابن سيده .

ومن رتب معجمه بحسب المخارج ، لكنه خالف ترتيب الخليل ، وارتضى ترتيب

سيبويه للحروف أبو علي القالي في كتابه : (البارع) و (المقصور والممدود) وقد جله

(١) وإن كان قد اتبع نظاماً خاصاً ، يأتي بيانه في الفصل السادس - إن شاء الله -

(٢) سيأتي الحديث عنه مفضلاً في الفصل الثاني من البحث - إن شاء الله -

(٣) ينظر : مقدمة تحقيق تهذيب اللغة ص ٢٢

ترتيبهما هكذا (أ هـ ع ح غ خ ق ك ض ج ش ي ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث
ف ب م و)^(١)

٤- الترتيب الجامع بين الصوتي والمجائي الألفبائي ، وهو ترتيب يعتمد الترتيب
حسب المخارج ، لكن مع وضع الحروف المتشابهة في الصورة متجاورة ، وقد أتى على
النحو التالي :

(أ هـ ع غ خ ح ج ق ك س ش ص ض ل ر ن ط ظ ذ د ب ت ث ز ف م
و ي) .

وقد سار على هذا الترتيب أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبي المعروف
بابن القوطية ت ٣٦٧ في كتابه (الأفعال) ، ولغرابة ترتيبه فقد ضُبط بنظم يسهل حفظه
وهو قوله^(٢) :

| | |
|-----------------------------|--------------------------|
| أسيرُ هَجْرٍ عبيدٍ غمضه خلس | حوى حوى قلبه كتمانهُ سرف |
| شجّي صدّ ضريطٍ للنوى رمض | نشوان طب ظباء ذاهل دنف |
| بعاده ترح ثواؤه زله | فؤاده مستهام وامق يجف |

٦- الترتيب الذي اتخذهُ أحمد فارس الشدياق في معجمه (سرّ الليال في القلب
والإبدال) حيث رتب الحروف الستة الأولى بحسب المخارج ، فذكر فيها أحرف الخلق ،
وبقية الحروف رتبها بحسب الترتيب الألفبائي المعروف فجاء ترتيبه هكذا (أ ح خ ع غ
هـ ب ت ث ج د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ف ق ك ل م ن و ي)

(١) ستأتي زيادة توضيح لمنهج البارع في الفصل الثاني - إن شاء الله -

(٢) ينظر : معاجم الأبنية في اللغة العربية ، د . أحمد مختار عمر ص ٣٥

نشأة التصنيف المعجمي :

" لم يكن المعجم أول ما عُرِف من التأليف اللغوي ، بل سبقته محاولات كانت طبيعية لم تدع الحاجة إلى غيرها " ^(١) شأنه في ذلك شأن بقية العلوم تنشأ مقتصرة على ما تدعو إليه الحاجة ثم تتطور وتزداد فروعها حتى تكتمل ، ولذلك فإن ابتداء التصنيف في المعاجم كان بالتأليف في غريب القرآن والحديث ، وتدوين الرسائل الموضوعية الخاصة المقتضية " وهكذا بدأ التدوين المعجمي بصورته الأولى الخاصة ، يلتفت إلى الشأن الخالص الدقيق ، قبل أن يلتفت إلى الشأن العام البين الواضح " ^(٢)

وقد ذهب الأستاذ أحمد أمين إلى أن جمع اللغة وتدوينها مرّ بثلاث مراحل :

" المرحلة الأولى : جمع الكلمات حيثما اتفق ، فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر ، ويسمع كلمة في اسم السيف ، وأخرى في الزرع والنبات ، وغيرهما في وصف الفتي والشيخ إلى غير ذلك ، فيدون ذلك كله حسبما سمع من غير ترتيب إلا ترتيب السماع ... ودليل ذلك ما روي عن العلماء والأولين في روايتهم وعن صحفهم من تفسير كلمات متفرقة لا يربطها رابط .

المرحلة الثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد ، كالحدث يجمع أحاديث الصلاة ، ويسمّيها كتاب الصلاة ... والذي دعا إلى هذا في اللغة - على ما يظهر - أنهم رأوا كلمات متقاربة المعنى ، فأرادوا تحديد معانيها ، فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضع واحد ... فألف أبو زيد كتاباً في المطر ، وكتاباً في اللبن . وألف الأصمعي كتاباً كثيرة صغيرة ، كل كتاب في موضوع ، فكتاب في النخل والكرم ، وكتاب في الشاء ، وكتاب في الإبل ، وكتاب في أسماء الوحوش ، وكتاب في الخيل ، وكتاب النبات والشجر ... الخ

المرحلة الثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية على نمط خاص يرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة " ^(٣)

(١) الصحاح ومدارس المعجمات ، أحمد عبد الغفور عطار ص ٦٧

(٢) المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها ، أبو طالب زيان ، ضمن مجلة المجمع العلمي العربي ، يناير ١٩٦٥ م ص

وهذه المراحل طبيعية منطقية ، لكنّ بينها تداخلاً ، فبعضها قد يقع في زمن الأخرى ، فنجد بعض ماصِّف ضمن المرحلة الأولى قد وقع متزامناً مع ماصِّف ضمن المرحلة الثانية أو الثالثة وبالعكس ، وقد أشار الأستاذ أحمد أمين إلى شيء من ذلك فقال : " هذه هي المراحل الثلاث الطبيعية لجمع اللغة ، جمع مفردات حيثما اتفق وجمع كلمات متقاربة نوعاً من التقارب أو لها موضع واحد ، ثم جمع المعجم ، وكانت كلُّ مرحلة من هذه المراحل تسلم إلى مابعدھا . ولا يعكّر على هذه الفكرة إلا أن الخليل وهو واضع الفكرة الثالثة كان أسبق زمناً من أبي زيد والأصمعي واضعي الفكرة الثانية ، ولكن نجيب على هذا بأنّ الثلاثة تعاصروا زمناً طويلاً ، فالخليل عاش من (١٠٠ - ١٧٥) والأصمعي من (١٢٢ - ٢١٣) وأبو زيد توفي سنة ٢١٥ هـ عن بضعة وتسعين عاماً ، فقد عاشوا معاً زمناً طويلاً ، وربما سبق الأصمعي وأبو زيد بالتأليف في المفردات ، وبأن الخليل على ما عليه أكثر المحققين وضع الفكرة فقط ، ولم يستطع أن يملأها وينفذها مَنْ قاربه في الزمن مثل الأصمعي وأبي زيد ؛ لأن فكرة الخليل كانت طفرة في التفكير ، وكانت قبل زمانها ، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده وبعد الأصمعي وأبي زيد ، لهذا لا تزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة " (١) .

ويعلّق د . حسين نصار على هذا بقوله : " وأتفق مع الأستاذ الباحث في كون فكرة التسلسل معقولة صحيحة ، مع شرط واحد وهو أن تنشأ هذه الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأيّ نشاط آخر ، لكن الآثار الباقية تنكر هذا الانفراد ، فقد كلن أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية ، أو ما عُرف بعد باسم غريب القرآن ولغاته ، وما شابه ذلك . نضيف إلى ذلك أن بلوغ الخليل إلى فكرة وضع معجم كاف للقول بأنّ الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ، حتى في حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة ، وتركها لأحد تلاميذه . كذلك نخالف الأستاذ الباحث في كون الأصمعي وأبي زيد واضعي الفكرة الثانية . فقد سبقهما إليها كثيرون ، أهمهم أبو خيرة الأعرابي . أستاذ الخليل وصاحب كتاب الحشرات ...

أما كتب النوادر فقد عُزِيَ بعضها إلى معاصرين للخليل وأساتيد له ، مثل أبي عمرو بن العلاء ، وأبي مالك عمرو بن كِرْكِرَة الأعرابي .

وإذن - على الرغم من عدم موافقتي على كثير من عبارات هذا الباحث - أوافقه في وجود هذه المراحل مع مراعاة هذا الخلط في المرحلة الأولى ، وعدم وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى ، وعدم تميّز كل مرحلة تماماً ؛ لضياح هذه الكتب الأولى ، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها ، إذ بقي المؤلفون يخرجون من الكتب ما يوضع تحت المرحلة الأولى أو الثانية حتى عهود متأخرة " (١) .

وإذا نظرنا إلى تلك المصنّفات الخاصة والعامة نظرة شاملة - باستثناء كتاب العين - وجدنا حقيقة هذه المراحل بجلاء ، غير أنه لا شك في تداخلها ، واستمرار التصنيف في إحداها زمن التصنيف في الأخرى ، أما كتاب العين فإنه سابق لأوانه ، متقدّم على زمانه ، دال على عبقرية الخليل وذكائه ، فإنه لم يظهر بعده معجم جامع في اللغة إلا في نهاية القرن الثالث وبداية الرابع على يد ابن دريد في كتابه الجمهرة (٢) .

والذي يظهر أن ثمة سببين يحكمان التأليف في المراحل الأولى ، أحدهما كان قوياً في بادئ الأمر ، وهو الحاجة الداعية إلى تصنيف تلك الكتب ، والثاني قوياً في مرحلة متأخرة قليلاً بعد ظهور التأليف للسبب الأول ، وهو حفظ اللغة ، وإن كان السببان موجودين في جميع المراحل .

ومما بيّن ذلك أن أسبق ما أُلّف وصنّف في هذا الباب كتب غريب القرآن ، وتلتها كتب غريب الحديث ؛ ذلك لأن الحاجة دعت إلى بيان غريب القرآن قبل غيره ، فأقدم من يُعزى إليه كتاب في غريب القرآن أبان بن تغلب البكري ت ١٤١ هـ . قال عنه ياقوت : " وصنّف كتاب الغريب في القرآن ، وذكر شواهد من الشعر ، فجاء فيما بعد عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي ، فجمع من كتاب أبان . ومحمد بن السائب

(١) المعجم العربي ، نشأته وتطوره ١ / ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) ينظر : أثر كتاب العين في تاريخ التأليف اللغوي ، د . هادي حسن حمودي - مقال ضمن جريدة الحياة عدد

الكلبي وابن رَوْقٍ عطية بن الحارث فجعله كتاباً ، فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه ، فتارة يجيء كتاب أبان مفرداً ، وتارة يجيء مشتركاً ، على ما عمله عبد الرحمن^(١)

وتوالى بعد ذلك تخصيص غريب القرآن بالتصنيف ، ومن ألف في ذلك^(٢) .

يونس بن حبيب الضبي ت ١٨٢ هـ

وأبو جعفر الرؤاسي أستاذ الكسائي والفراء

وعلي بن حمزة الكسائي ت ١٨٩ هـ

وأبو فيد مؤرِّج السدوسي ت ١٩٥ هـ

وأبو محمد اليزيدي ت ٢٠٢ هـ

والتَّضَرُّ بن شميل ت ٢٠٣ هـ

ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب ت ٢٠٦

وأبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢٠٩ وغيرهم كثير .

ولذلك يمكن القول : إن التصنيف في المعاجم ابتداءً بالتصنيف في غريب القرآن .

فأما غريب الحديث فقد تأخر التأليف فيه عن غريب القرآن قليلاً ، فأقدم كتاب

ينسب في غريب الحديث كتاب أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى السلمي ، وهو

معاصر ليونس بن حبيب ، وأستاذ أبي عبيدة^(٣) ، وقيل : النضر بن شميل ت ٢٠٣ هـ^(٤)

وقيل : أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢٠٩ هـ^(٥) .

وأما التَّصْنِيفُ في الرسائل الموضوعية فإن السبب الأقوى في تصنيفها هو حفظ

اللغة ، وقد تزامن مع التأليف في غريب الحديث متأخراً عن التأليف في غريب القرآن ،

ومن أشهر المصنِّفين للرسائل في هذه المرحلة :

(١) معجم الأدباء ١ / ١٠٨

(٢) الفهرست ص ٣٧

(٣) ينظر : الفهرست ص ٥١

(٤) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم ص ٨٨

(٥) النهاية لابن الأثير ١ / ٥ ، وينظر مقدمة تحقيق القسم الثاني من كتاب مجمع الغرائب ومنع الرغائب في غريب

الحديث لعبد الغافر الفارسي - رسالة ماجستير - ص ٦

أبو مالك عمرو بن كِرْكِرَة الأعرابي ، معاصر لأبي عمرو بن العلاء ، له كتاب خلق الإنسان والخيال ^(١) .

وأبو خيرة نهشل بن زيد ، وهو معاصر لسابقه ، له كتاب الحشرات ^(٢) .

ويونس بن حبيب الضبي ت ١٨٢هـ ، له معاني القرآن ، كتاب اللغات ، كتاب النوادر الكبير والصغير ، كتاب الأمثال ^(٣) .

ونصر بن يوسف صاحب الكسائي له كتاب الإبل ، وكتاب خلق الإنسان ^(٤) .

والنضر بن شمیل ت ٢٠٣هـ ، له كتاب الصفات ، قال عنه ابن النديم : " وهو

كتاب كبير يحتوي على عدة كتب ، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه (غريب المصنّف) ^(٥) .

ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب ت ٢٠٦هـ ، له كتاب النوادر ، وكتاب

الصفات ، وكتاب الأزمنة ، وكتاب خلق الإنسان . وغيرها ^(٦) .

وأبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ت ٢٠٦هـ له كتاب الإبل ، وكتاب خلق

الإنسان ، وكتاب النحلة . وغيرها ^(٧) .

وأبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ت ٢٠٩هـ وهو من أكثر اللغويين تأليفاً في

الرسائل الموضوعية ، ومما أُلّف في ذلك . كتاب خلق الإنسان ، وكتاب الفرق ، وكتاب

أسماء الخيل ، وكتاب الضيفان ، وكتاب الإبل ، وكتاب الحمام ، وكتاب الحيات ،

وكتاب السرج ، وكتاب اللجام ، وكتاب القوس ، وكتاب السيف . وغير ذلك ^(٨) .

(١) إنباه الرواة ٢ / ٣٦٠ ، ٣٦١

(٢) الفهرست ص ٥١

(٣) الفهرست ص ٤٧ ، ٤٨

(٤) الفهرست ص ٧٢

(٥) الفهرست ص ٥٧

(٦) الفهرست ص ٥٨

(٧) الفهرست ص ٧٥

(٨) الفهرست ص ٥٩

وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ت ٢١٥هـ ، وله من الكتب كتاب الإبل ،
 وكتاب الشاة ، وكتاب المطر ، وكتاب المياه ، وكتاب خلق الإنسان ، وكتاب النبات
 والشجر وكتاب اللبن ، وكتاب الوحوش ^(١) .

ومن أكثر المصنفين في الرسائل الموضوعية عبد الملك بن قريب الأصمعي ت
 ٢١٦هـ وله من الكتب : كتاب خلق الإنسان ، وكتاب الأجناس ، وكتاب الأنواء ،
 وكتاب خلق الفرس ، وكتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وكتاب الشاة ، وكتاب
 الوحوش ، وكتاب السلاح ، وكتاب الدلو ، وكتاب الرحل ، وكتاب النخلة ، وكتاب
 النبات والشجر ، وغير ذلك ^(٢) .

وبعد هذه المرحلة بدأ الميل إلى عمل المعاجم بنوعيتها : معاجم المعاني ، ومعاجم
 الألفاظ ، فأما معاجم المعاني فقد اعتمدت على جمع الرسائل السابقة بموضوعاتها ومادتها ،
 وما تحصل لأصحابها من إضافات على ذلك ، كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام
 ت ٢٢٤ في كتابه (الغريب المصنف) .

أما معاجم الألفاظ فقد أفادت في مادتها من تلك الرسائل إفادة كبيرة ، وأتبع في
 ترتيبها طرقاً عدة ، وأنظمة مختلفة ، واستمر التأليف فيها إلى عصرنا هذا ، وفيما يلي بيان
 لأشهر تلك الأنظمة والطرق :

(١) الفهرست ص ٦٠

(٢) الفهرست ص ٦١

أَنْظَمَةُ الْمَعَاجِمِ اللَّغَوِيَّةِ :

لكل معجم من معاجم الألفاظ منهج ونظام يسير عليه ، وتشترك جميعها في أصلين عامين هما : ترتيب الألفاظ على الحروف - باختلاف في هذا الترتيب - واتخاذ أصل الكلمة وجذرها أساساً تندرج فيه أنواع المشتقات وفروع المادة كافة . وتختلف فيما عدا ذلك ؛ ولأجل ذلك يمكن تقسيم أنظمتها إلى ستة أنظمة :

أولاً : نظام التقاليد :

وهو موضوع البحث ، وقد ابتكره الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ ، فهو أقدم الأنظمة ، ويعتمد على أربعة أسس هي :

الأساس الصوتي ، ويقصد به ترتيب المعجم على الحروف مرتبة ترتيباً صوتياً .
وأساس الأبنية ، ويقصد به تقسيم الحروف إلى أبواب بحسب الأبنية : الثنائي
فالثلاثي فالرباعي فالخماسي .

والأساس التقليدي ، الذي يقوم على جمع مقلوبات المادة الواحدة في أول موضع تذكر فيه .

ورابع الأسس هو الأساس الصرفي الذي تشترك فيه عامة المعاجم .

وأشهر معاجم هذا النظام : كتاب العين ، وكتاب الجمهرة لابن دريد ، وكتاب البارع لأبي علي القالي ، وتهذيب اللغة للأزهري ، ومختصر العين للزبيدي ، والمحيط للصاحب بن عباد ، والمحكم لابن سيده ، وفي الفصل الأول والثاني من هذا البحث تفصيل لأسس النظام الأربعة ، وبيان لطريقة هذه المعاجم كلها .

ثانياً : نظام الترتيب بحسب الحرف الأخير (نظام القافية)

يعتمد هذا النظام في ترتيب الألفاظ بحسب حروفها الأصلية على أمرين اثنين هما :

أ - الترتيب الهجائي الألفبائي ب - الترتيب بحسب الحرف الأخير .

فيقسم المعجم إلى أبواب ، كل باب لحرف من حروف الهجاء مرتبة ترتيباً ألفبائياً ، ويندرج تحت كل باب المواد التي تنتهي أصولها بحرف الباب ، وتقسم المواد في كل باب إلى فصول بحسب الحرف الأول ، ويراعى في ترتيب المواد في الفصل الحرف الأصلي الثاني من كل مادة .

وأول من اتبع هذا النظام في معجم جامع أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣هـ في معجمه الشهير (الصحاح) ، ولا يعني ذلك أنه لم يسبق إلى الترتيب بحسب الحرف الأخير ، فقد رتب قبله كتابان بحسب الحرف الأخير هما : كتاب التقفية لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنجي ت ٢٨٤هـ وكتاب ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق ابن إبراهيم الفارابي خال الجوهري ت ٣٥٠هـ .

فأما البندنجي فلم ينسب النظام إليه ولا إلى كتابه لأسباب منها :

١ - أنه مرتّب بحسب الأواخر دون تجريد من الزوائد ^(١) ، كإيراده (السمات والهبات والصفات والصلات) في باب التاء ^(٢) .

٢ - أنه أهمل النظر في الحرف الأول والثاني من الألفاظ مكتفياً باعتبار قوافيها في تقسيمها على الأبواب ^(٣) .

٣ - " أن مهمته تختلف عن مهمة المعجم ؛ لأنها تتركز في عرض كلمات اللغة مبنية على حسب تقسيمات القافية في الشعر العربي أما مهام المعجم الأساسية التي تتلخص في شرح الكلمات ، وضبطها بالشكل ، وبيان كيفية كتابتها ، وتحديد وظيفتها الصرفية ، فتكاد تختفي من هذا الكتاب " ^(٤) .

(١) ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، د . أحمد مختار عمر ص ٢٢٣

(٢) التقفية ص ٢١١

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، د . محمد حسين آل ياسين ص ٢٧٨

(٤) البحث اللغوي عند العرب ، د . أحمد مختار عمر ص ٢٢٣

وقد قسم كل باب إلى أوزان تصلح أن تكون ألفاظها قوافي لقصيدة واحدة " فعمد إلى كل باب يقسمه فصولاً ، أطلق على كل منها عبارة (قافية أخرى) أو (باب آخر) بحسب الأوزان أو الأفاعيل ، فلو أخذنا مثلاً باب الباء فنجد أنه يبدأ هذا الباب بألفاظ : السأب ، الجأب ، الوأب ، الرأب ... ثم ينتقل إلى مجموعة أخرى من الألفاظ يسميها (قافية أخرى) ويدرج في هذا القسم أمثال : الأوب ، الجوب ، الثوب ، الحوب ... ثم يعود إلى (قافية أخرى) فيها مثل : الجنب ، السبب ، الشبب ، الصبب وغيرها ... و (قافية أخرى) فيها مثل : الشباب ، الرباب ، السحاب . " (١)

" وكان يورد العديد من الألفاظ غير المشروحة واحدة بعد الأخرى ، وكأنه لا يريد إلا إثبات فصاحتها في اللغة وقبولها القافية في الشعر ، فقال في (قافية أخرى) من باب الحاء : (الصبيح ، والمليح ، والشحيح ، والصحيح ، والمديح ، والنحيح ، والقبيح ، والذبيح ...) (٢) ولا يزيد شرحه للألفاظ على الكلمة أو العبارة ... ومادام مهتماً بالتقنية فإنه كان يحشد ما استطاع من الألفاظ المتشابهة في الوزن دون أن يعنى بإيراد الأصول المحرّدة لهذه الألفاظ ، وإنما كان يأتي بها على أي بناء كان أو آية صيغة مادامت كل مجموعة منها متفقة الأفاعيل " (٣) .

وأما ديوان الأدب للفارابي فإنه معجم مختص بأبنية الأسماء والأفعال ، وقد يكون الجوهري - وهو الذي تتلمذ على يد خاله الفارابي - أفاد من طريقته ومنهجه ، وأدخل تعديلات عليه ، وطبقه على معجمه الجامع (٤) .

ويقول الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار : " ولم تنسب هذه المدرسة إلى الفارابي مع تقدّمه ، ومع أن الجوهري يلتقي معه في بعض النقاط ، لأنّ الفارابي ألمع إلماعاً إلى بعض منهج الجوهري ، ولكن الجوهري جاء بما وفّى على الغاية ووصل فيه إلى النهاية ، وأحكم

(١) الدراسات اللغوية عند العرب ص ٢٨٠ ، ٢٨١

(٢) ينظر : التقفية ص ٢٦٩

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، د . محمد حسين آل ياسين ص ٢٨٤ ، ٢٨٥

(٤) تحدث د . أحمد مختار عمر عن إفادة الجوهري من الفارابي . وتأثره به ، وبين جوانب التأثير في كتابه :

(البحث اللغوي عند العرب) من ٢٢٤ - ٢٤١ ، وقال : " والخلاصة أنّ الصحاح متأثر بديوان الأدب في نظامه ، وفي مادته اللغوية ، وأنه استفاد منه كثيراً ، وإن اشتمل على زيادات كثيرة ليست فيه "

النظام وضبط المنهج ، فانتسبت المدرسة إليه ، وهو بهذه النسبة جدير ؛ لأنه إمامها الفاذا ، وعلمها الذي لا تخطئه العين مهما ابتعدت عنه " (١) .

وقد تحدّث بعض المعاصرين عن سبب اختيار الفارابي والجوهري ومن تبعهما ترتيب المعجم على حسب الحرف الأخير ، فذهب بعضهم إلى أنّ هذا الترتيب يُيسّر على الشعراء والكتّاب النظم والنثر ، في عصر شاع فيه السجع ، وفشت المحسنات البديعية ، وغلبت العناية بالقوافي (٢) .

ولم يرتض الأستاذ العطار هذا السبب فقال : " ونحن لا نقبل هذا الرأي ونراه غير علمي ، وإذا صحّ هذا السبب فما أهون شأن مؤلفي المعجمات وما أضالّ القصد " (٣) ويدل على قوله هذا أنّ الشعراء والكتّاب من العصر الجاهلي إلى يومنا لم يكونوا في حاجة إلى شيء من ذلك البتة .

والذي يراه الأستاذ العطار - وتبعه آخرون - أنّ السبب في اختيار الترتيب بحسب الحرف الأخير صرفي ، قال عنه : " فهو - يعني الجوهري - قد رأى أنّ ميزان الكلمة الفاء والعين واللام ، والتغيير يلحق ما قبل لام الكلمة ، وتنقلب (فعل) بين أحوال كثيرة ، وتأتي في صور شتى ، وهي : أفعال ، وفعل ، وفاعل ، وانفعل ، وافتعل ، وافعل ، وتفاعل ، وتفعل ، واستفعل ، وافعول ، وافعول ، وفعال . وهذه هي أوزان مزيد الفعل الثلاثي ، ويظهر منه أنّ التغيير تناول الفاء والعين ، فتارة يتقدّم الفاء حرف ، وتارة حرفان ، وتارة ثلاثة ، أما العين فقد تنفصل عن الفاء ، وقد تنفصل عن اللام ، وقد تضعّف ، أما لام الكلمة فثابتة لا تتغير مهما اختلفت صورة الكلمة إلّا في حالات قليلة ، ومتى لحقها التغيير أو زيد بعدها حرف أو حرفان فإن الكلمة تنتقل إلى أوزان أخرى ، ولاتعدّ من الثلاثي ، بل تصير رباعيّة أو خماسية .

رأى الجوهري أنّ الفاء والعين لا تثبتان في موضع ، ولاتبقيان على حال ، أما اللام فثابتة ، فترك ترتيب الكلمات على أوائل الحروف ؛ لأنّ فيه متهيّة الباحث الذي لا يعرف

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ١٣٢

(٢) ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية ، جورجى زيدان ٢ / ٣٥٨ ، والمعجم اللغوية ، د . إبراهيم نجاص ٩٥ ،

٩٩ ، والمعجم العربية ، د . عبد الله درويش ، ومعجم الأبنية ، د . أحمد مختار عمر .

(٣) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ١٥٤

التصريف والمجرد والمزيد ... وأعاناه على هذا الإبداع في نظامه علمه الواسع بالنحو والصرف " (١)

وهذان السببان اجتهاديان لا يصحّ الجزم بأحدهما أو كليهما ، إذ لم يرد نصٌّ عن الجوهري أو من سلك سبيله يقف على السبب الحقيقي وبيّنه .
وقد تعرض هذا النظام - كغيره من الأنظمة - للنقد والمؤاخذات ، وممن توجه إليه بالنقد أحمد فارس الشدياق ؛ إذ يرى أن هذا النظام يؤخذ عليه أمران :

أحدهما : أنه فصل معاني الثنائي عما يشاركه في حروفه من الثلاثي ، ففرّق ما ينبغي جمعه في موضع واحد ، مثل : ربّ وربّي وكفّ وكفت ، وكدّ وكدح ، وهذا التفريق يتعارض - في رأي الشدياق - مع أسرار الكلام ومعانيه ، يقول في الجاسوس :
" لا جرم أن الترتيب الذي جرى عليه الصحاح واللسان والقاموس ، وهو مراعاة أوائل الكلم وأواخرها مسهّل للمطلوب ، وخصوصاً جمع القوافي إلا أنه فاصل لتناسق معانيها وموارٍ لأسرار وضعها ومبانيها " (٢) .

" وهذا النقد مبنيّ على اعتقاد الشدياق بشئانية اللغة منذ نشأتها وتطور الثلاثي عن الثنائي ، ورجوع ذلك إلى محاكاة الأصوات ... ولكن نظرية المحاكاة لم يقدّم دليل يقيني على صحتها ، وإن تحققت في بعض المحسوسات ، ولم تتضح نظرية الثنائية في قدر كبير من المواد ، فهي مازالت بين يدي البحث كغيرها من النظريات ، وهذا لا يقدر في طريقة القافية " (٣) .

الثاني : قوله : " نرى كثيراً من الألفاظ التي وردت في المهموز تعاد أيضاً في المعتل ، نحو : برأ الله الخلق وبراهم ، وبارأ امرأته وباراها واختأ واختى ، واحتفأ البقل

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، وينظر : المعاجم العربية ، د . عبد الله درويش ص ٩١ ، والمعاجم اللغوية ، د . إبراهيم نخا ص ١٠٠ ، ١٠١ ، ومعاجم الأبنية ، د . أحمد مختار عمر ص ٦٠ ، والمعجم العربي ، د . رياض زكي قاسم ص ١١٥

(٢) الجاسوس على القاموس ص ٢٦

(٣) مناهج البحث في اللغة والمعاجم ، د . عبد الغفار هلال ص ٤٥٨

واحتفاه ، وأجزأت عنك شاة وجزت ... فإذا رتبت هذه الألفاظ على نسق الصّحاح كان بينها مسافة بعيدة بخلاف ما لو رتبت على نسق المصباح " (١) .

وممن وجه شيئاً من الانتقاد لهذا النظام د . حسين نصار بقوله : " فالنظر إلى آخر الكلمة ثم أولها ثم وسطها فيه تشتيت للذهن ؛ إذ ينظر من عدة وجوه ، وأيسر منه الترتيب من وجه واحد " (٢) .

ومع هذه الانتقادات وتلك المؤاخذات على نظام الصّحاح ؛ فإنه بلا شك أيسر متناولاً ، وأسهل في الوصول إلى الكلمة المرادة من نظام التقاليد .

ومن أشهر المصنّفات على هذا النظام بعد الصّحاح للجوهري مايلي :

١- العباب الزاخر واللباب الفاخر لرضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني ت ٦٥٠هـ ، وهو معجم كبير مات قبل أن يتمّه ، وبلغ فيه مادة (بكم) ، وكان قد ألف قبله كتابين على الصّحاح هما : كتاب التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصّحاح العربية للجوهري ، وكتاب مجمع البحرين ، ألفه بعد التكملة جمع فيه بينه وبين الصّحاح .

٢- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري الأنصاري ت ٧١١هـ جمع فيه بين خمسة كتب : تذيب اللغة للأزهري ، والمحكم لابن سيده ، والصّحاح للجوهري ، وحواشي ابن بري على الصّحاح ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير .

٣- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧هـ وكان قد شرع في تأليف معجم ضخّم سَمَّاه : (اللامع المُعلّم العُجاب الجامع بين المحكم والعباب) ثم رأى أنه سيكون ضخماً يعجز الطلاب عن تحصيله ، فاخصّره في القاموس المحيط (٣) .

٤- تاج العروس من جواهر القاموس لمحّب الدين أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ت ١٢٠٥هـ ، وهو أكبر معجم تراثي في العربية شرح فيه القاموس المحيط

(١) الجاسوس على القاموس ص ٢٧

(٢) المعجم العربي ٢ / ٥٤٦

(٣) ينظر : مقدمة القاموس ص ٣

للفيروزآبادي ، وجمع فيه ما يقرب من ١٢٠ كتاباً من الرسائل الموضوعية ، والمعاجم اللغوية ، وكتب النحو والصرف ، وكتب التاريخ والطبقات والأنساب ، وكتب الأمثال ، وكتب الأدب ، وكتب علوم القرآن والقراءات وغيرها .

ثالثاً : نظام ابن فارس في الحمل والمقاييس :

سلك ابن فارس في هذين المعجمين منهجاً واحداً انفرد به عن غيره من أصحاب

المعاجم ، ويقوم نظامه فيهما على الآتي :

١- قسم المعجم إلى كتب ، جعل كل كتابٍ لحرفٍ من حروف المعجم بدءاً

بكتاب الهمزة وانتهاءً بكتاب الياء ، حسب الترتيب الهجائي الألفبائي .

٢- قُسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسة هي :

أ- باب المضاعف والمطابق ، ويقصد بهما مضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي .

ب- باب الثلاثي .

ج- باب ماجاء على أكثر من ثلاثة أحرف ، جمع فيه الرباعي والخماسي ، وله

فيهما مذهب اعتمده في المقاييس وقال عنه : " اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في

القياس ، يستنبطه النظر الدقيق . وذلك أن أكثر ماتراه منه منحوت ... " (١) .

وليس كل رباعي أو خماسي - على مذهبه - يكون منحوتاً ، ولذلك فقد أضاف

إلى هذا الباب ، ما وضع وضعاً ، وما زيد فيه حرف واحد مما يعدّه غيره رباعياً .

٣- وأما ترتيب أبواب الثنائي والثلاثي فإنه يبدأ بالحرف المعقود له الباب مع

الحرف الذي يليه في ترتيب حروف الهجاء ، ثم يليه الحرف الذي بعده ، إلى أن يصل إلى

الياء ، ثم يعود إلى الهمزة ثم الباء ، إلى أن يصل إلى الحرف المعقود له الباب ، " فإذا كان

حرف الكتاب مثلاً تسبقه في الترتيب حروفٌ أخرها إلى أن ينتهي من الحروف التالية

لحروف الكتاب في الترتيب ، كذلك يفعل بالنسبة للحرف الثالث ، فإنه يبدأ بتالي الثاني

في الترتيب الألفبائي ، حتى ينتهي إلى الياء ليعود إلى ما تركه بدءاً من الهمزة فما بعدها

حتى يصل إلى الحرف الذي يسبق في الترتيب حرف الكتاب أو حرف الباب " (٢) ،

فأبواب الثلاثي من كتاب الشين مثلاً تبدأ بباب الشين والصاد ومايثلثهما ، ثم الشين

والطاء ، ثم الشين والظاء ، ثم مع العين ، ثم الغين ثم الفاء ، إلى الياء ، ثم يعود إلى الهمزة ،

ليأتي باب الشين والهمزة بعد باب الشين والياء ، ثم الشين والباء ، ثم الشين والتاء

(١) معجم المقاييس في اللغة ١ / ٣٢٨ .

(٢) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د . عيد الطيب ص ١٢٧

وهكذا... إلى أن يصل إلى باب الشين والسين وهو آخر أبواب الشين في الثلاثي ، وكل باب من هذه الأبواب جاءت ألفاظه بهذا الترتيب للحرف الثالث منها ، فباب الشين والكاف ومايثلتهما جاءت ألفاظه مرتبة على هذا النحو : شكل ، شكم ، شكه ، شكو ، شكد ، شكع .^(١)

رابعاً : النظام الألفبائي بحسب الحرف الأول ثم الثاني ثم الثالث :

يقوم هذا النظام على ترتيب الألفاظ بحسب أصولها ترتيباً ألفبائياً ، بدءاً بما أوله همزة ، ثم ما أوله باء ، ثم ما أوله تاء ... إلى الياء ، ثم تُرتَّب المواد داخل كل حرف بحسب الثواني والثالث من أحرف المادة .

ويرجع أصل هذا النظام إلى كتاب الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ت ٢٠٦ هـ الذي وصل إلينا مرتَّب الأبواب بحسب الترتيب الألفبائي ، لكنه يفتقد ترتيب المواد داخل كل باب ، فالألفاظ التي تبدأ بهمزة مجموعة في باب واحد دون أي ترتيب لثوانيتها وثوانتها ، بل جاءت كيفما اتفق . وهكذا بقية الحروف .

وقد أُلّف في القرن الرابع الهجري أبو المعالي محمد بن تميم البرمكي كتابه الموسوم : (المنتهى في اللغة) قال عنه ياقوت : " منقولٌ من كتاب الصحاح للجوهري ، وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب في ترتيبه " (١) .

وقد اختلف اثنان من المعاصرين في حقيقة ترتيب المنتهى ، هل هو مرتَّب على أوائل المواد أو على أواخرها ؟

فذهب الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار إلى أنه مرتَّب على الأوائل ، فيقول عنه : " تناول الصحاح ورتبه على حروف الألفباء وزاد فيه أشياء قليلة ، ويُعدُّ البرمكي أول من ابتدع هذا النظام ، وقد اتبعه فيه الزمخشري في أساس البلاغة ... وقد رأيت جزءاً منه في مائة ورقة ... فألفيته مرتباً مثل ترتيب المعجمات الحديثة " (٢) .

وخالفه د . حسين نصار في ذلك فقال : " وذهب بعض المحدثين إلى أنه سار على الترتيب الألفبائي من أول الكلمة إلى آخرها ، مثل المعاجم الحديثة ، فهو إذن سابق على الزمخشري في أساسه . ولكن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يقتنى أوراقاً منه ، يبدو أنها مختلفة الترتيب ، فإذا أنعمنا دراستها استطعنا أن نتبين أنه اتبع ترتيباً غريباً فعلاً ، كما قال القدماء ، فقد التزم الترتيب الألفبائي ، غير أنه طبَّقه أول ماطبَّق على الحرف الأخير من الكلمات كما فعل الجوهري ، ثم خالف الجوهري فلم ينظر في خطوته الثانية

(١) معجم الأدباء ١٨ / ٣٤

(٢) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ١١٦

إلى الحرف الأول من الكلمة ، بل إلى الحرف السابق على الأخير ، ثم نظر إلى الحرف السابق عليه إلى أن يصل إلى الحرف الأول ، أي أنه سار سيراً مُتَّرداً من آخر الكلمة إلى أولها ، معتبراً الأصول وحدها بطبيعة الحال " (١) .

ومن أشهر من صنّف على النظام الألفبائي ، وإليه ينسب أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ت ٥٣٨ هـ في كتابه أساس البلاغة ، وقد أبان في مقدمته عن الغرض الذي استنهضه لتأليفه فقال : " ولما أنزل الله تعالى كتابه مختصاً من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليه أعناق العتاق السُّبِق ، وونت عنها خُطَا الجياد القُرْح ، كان الموفق من العلماء والأعلام ... من كانت مطامح نَظَرِهِ ، ومطارح فِكْرِهِ الجهات التي توصل إلى تَبَيُّنِ مراسمِ البلغاء ، والعتور على مناطم الفصحاء ، والمخايرة بين متداولات ألفاظهم ومتعاورات أقوالهم ... والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أَوْقَف ، وبأسراره ولطائفه أعرف ... وإلى هذا الصواب ذهب عبد الله الفقير إليه محمود بن عمر الزمخشري " (٢) .

ثم ذكر خصائص كتابه فقال : " ومن خصائص هذا الكتاب تَخَيَّرَ ما وقع في عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلقين ... من التراكيب التي تَمْلُح وتَحْسُن ، ولا تنقبض عنها الألسن ... ومنها التوقيف على منهاج التركيب والتأليف وتعريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لامرسة بديداً ، ومتناظمة لاطرائق قديداً ... ومنها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح بإفراد المحاز عن الحقيقة ، والكناية عن التصريح " (٣) .

وقد سارت عامة المعاجم الحديثة على النظام الألفبائي ، ومن أشهرها :

١- محيط المحيط بطرس البستاني ، فرغ من تبييض الجزء الثاني منه عام ١٢٨٦ هـ ، واختصره في معجم آخر سماه :

٢- قطر المحيط ، الذي فرغ من تأليفه في نفس السنة أيضاً (٤) .

(١) المعجم العربي ٢ / ٤٢ ، وينظر معجم المعاجم ، أحمد الشرقاوي إقبال ص ٢٤٥

(٢) مقدمة أساس البلاغة ي ، ك

(٣) مقدمة أساس البلاغة ك ، ل

(٤) ينظر : المعجم العربي ، د . حسين نصار ٢ / ٥٦٨ ، ٥٧١

٣- أقرب الموارد في فُصَح العربية والشوارد لسعيد الخوري الشرتوني ، ألفه عام ١٣٠٧هـ (١)

٤- معجم متن اللغة لأحمد رضا العاملي ١٩٥٣هـ (٢)

٥- معاجم مجمع اللغة العربية (المعجم الكبير ، والمعجم الوسيط ، والمعجم الوجيز) (٣)

(١) ينظر : السابق ٢ / ٥٧٢

(٢) ينظر : المعجم العربي ، د . رياض زكي قاسم ص ٩٥

(٣) ينظر : المعجم اللغوي العربي ، د . عبد المنعم النجار ٣٠٨ - ٣٣٣

خامساً : نظام الواقعية اللفظية :

" هذا المنهج ينظر إلى واقع اللفظ وصورته ، بغض النظر عما اشتمل عليه من مزيدات ، أو لحقه من حذف ، أو تغيير لبعض حروفه .. فليس من مهامه البحث عن أصل الكلمة لمعرفة المادة اللغوية التي ينتمي إليها اللفظ ... فلا يردّ المحذوف لعلّه تصريفية، ولا يحذف المزيد ، ولا يفك المدغم ، ولا يعود بحرف العلة المبدل من غيره إلى أصله" (١) فهو يرتّب الألفاظ بدءاً بأوائلها ثم ثوائنها ثم ثوالثها بحسب نطقها لا بحسب أصلها . والداعي إلى سلوك هذا المنهج هو تيسير الوصول إلى الألفاظ من غير تفكير في أصلها وجذرها .

ولم يسر على هذا النظام من المتقدمين إلا بعض من صنّف معاجم مختصة ذات ألفاظ محدودة محفوظة (٢) ، ومن ذلك :

١- نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمد بن عزّيز السجستاني ت

٣٣٠هـ (٣)

٢- المرصّع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأدواء والذوات لمجد الدين أبي

السعادات ابن الأثير ت ٦٠٦هـ

٣- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ت ٨١٦هـ

أما المعاجم العامة الجامعة فلا يسوغ فيها هذا الترتيب - وإن كان قد دعا إليه

بعض المعاصرين - (٤) للأسباب التالية :

١- أن هذا الترتيب ظاهره التيسير ، وحقيقته التشتيت والتفريق لألفاظ المادة

وتكرارها .

٢- يترتب على اتخاذه ضخامة باب الهمزة والميم ؛ لكثرة مايزادان في أول الكلمة.

(١) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د . عيد الطيب ص ١٣٤

(٢) ينظر : المعجم العربي المختصّ ص ٦١ ، ٦٢

(٣) ينظر : مقدمة تحقيقه ص ٢٦

(٤) ينظر : المعجم العربي ، د . رياض زكي قاسم ص ١٢٥

٣- التكرار لكثير من المواد حسب زيادتها وتجردها ، فمادة (علم) مثلاً سنجدتها متكررة في باب علم ، وتعلّم ، واستعلم ، ومتعلم ، ويتعلّم ، وفي أعلم ... وهذا ليس من التيسير في شيء .

يقول د . أحمد مختار عمر : " والسرّ في عدم شيوع هذا النظام بين المعجميين القدماء أنّه يمزّق كلمات المادة الواحدة ، ويفرقها في أماكن متعددة ، فمادة (كتب) مثلاً ستوزع مشتقاتها على النحو التالي :

| | |
|-------------|----------|
| كاتب وكتاب | في الكاف |
| مكتب ومكتوب | في الميم |
| تكاتب | في التاء |
| اكتتاب | في الألف |

وهكذا ... " (١)

٤- أنّ هذا الترتيب موجّه في حقيقة الأمر إلى الجهلة بالتصريف ، ولن يفيد منه من تعلمه أو تعلم الاشتقاق .

٥- أنّه يسهم في الصدّ عن معرفة أصول الألفاظ والوقوف على أبرز مزايا اللغة العربية ، وهي كونها لغة اشتقاقية .

وهناك منهج قريب من المنهج السابق ، وهو ما سمّاه بعضهم (نظام الإحالة) فالكلمات التي يصعب التعرف على أصلها توضع بحسب واقعها اللفظي دون أن تشرح وإنما تتم الإحالة إلى موضعها بحسب أصلها ، فكلمة (تجاه) مثلاً توضع في حرف التاء مع الجيم ويكتب أمامها : انظر (و ج هـ) فيرجع القارئ إلى مادة (و ج هـ) فيجدها فيه (٢) وهو بهذا يحقق الأمرين معاً : التيسير ومعرفة الأصل .

وهذا المنهج جيّد نافع إذا اقتصر فيه على الألفاظ المشكلة التي لا يُعرف أصلها إلاّ بدراية عالم أو نظر صرفيٍّ مما يُحتاج فيه إلى علمٍ بمهمات الإعلال والإبدال والحذف والتعويض والإدغام ، ولا يصحّ التوسع في ذلك بإدخال الألفاظ التي زيد فيها زوائد

(١) البحث اللغوي عند العرب ص ٢٢١

(٢) ينظر : المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د . عبد الطيب ص ١٣٦

قياسية مما يتضح أصله بيسر دون مشقة ، لأن ذلك سبب لتضخيم المعجم بلا فائدة ،
ووقوع في الملاحظات التي وقع فيها المنهج السابق .

سادساً : معاجم على أنظمة خاصة :

(١) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ وهو من معاجم غريب القرآن ، وقد رتب على الترتيب الألفبائي بحسب أصول الألفاظ القرآنية الغريبة ، لكنها مرتبة بحسب الحرف الأول ثم الحرف الأخير ، دون مراعاة لحشو الكلمة ، وهو ترتيب خاص لانعلم أحداً سار عليه قبله أو بعده.

(٢) سرّ الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق ت ١٨٨٧م ، حيث رتب أبوابه الرئيسة على نظام القافية بحسب الحروف الأخيرة المرتبة ترتيباً ألفبائياً ، أما التقسيمات للأبواب الرئيسة فقد جاء ترتيبها غريباً ، يبدوه بالترتيب الصوتي حتى ينتهي من حروف الحلق ، ثم يعود في ترتيب بقية الحروف إلى الترتيب الألفبائي ، كما أنه اعتمد الأساس التقليبي في ترتيب الألفاظ ، فإذا ورد اللفظ ذكر مقلوبه إن كان مستعملاً ، وهو بفعله هذا قد جمع عدة أنظمة في نظام واحد حتى صار نظامه مركباً . وسيأتي مزيد تفصيل لذلك في الفصل السادس - إن شاء الله - .

الفصل الأول

أسس نظام التقاليد

المبحث الأول : الأساس الصوتي .

المبحث الثاني : أساس الأبنية .

المبحث الثالث : الأساس التقليدي .

المبحث الرابع : الأساس الصرفي .

المبحث الأول الأساس الصوتي

❖ مقدمة الخليل الصوتية .

- علاقة الصوت بالبنية .

- تحديد الخليل لمخارج الحروف .

- المخرج والحيز والمدرج والتفريق بينها .

❖ أسباب اختيار الترتيب الصوتي .

❖ ترتيب الحروف في النظام :

- ترتيب الحروف عند الخليل .

- البداية بالعين وتأخير الهمزة والهاء .

- الاختلاف في الترتيب بين الخليل وسيبويه .

- موقف ابن دريد من الترتيب الصوتي .

- هل تأثر الخليل في الترتيب الصوتي بغير العرب من الهند أو

اليونان ؟

أول الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليد ، الأساس الصوتي الذي اختاره الخليل ابن أحمد ومن تبعه من الأئمة في بناء معاجمهم ، وهم بهذا قدموا لنا بدايات الدراسة الصوتية ، التي أفاد منها اللغويون فيما بعد ، وإن كانت الدراسات الصوتية قد نشأت قبل الخليل ، نتيجة الحاجة التي تتصل بتلاوة القرآن الكريم وتعليمه ، فقد مهّد اللغويون والقراء السبيل لظهور الدراسة الصوتية ، بفضل ما أدركوه وما أثاروه من مشكلات تتعلق بنطق بعض الكلمات في آيات القرآن ، وما أدركه بعضهم من اختلاف في نطق بعض أصوات العربية على ألسنة الأعاجم والمولدين .

غير أن تلك الملاحظات الصوتية التي أثارها القراء وعلماء اللغة لم تأخذ صورة الدراسة المنتظمة إلا على يد الخليل بن أحمد في كتابه " العين " ومقدمته^(١) . وهذا الأساس يحتاج إلى دراسة وافية ، تقف عند خصائصه وسماته ، وأسباب اختياره دون غيره ، من خلال المقدمة الصوتية في أول كتاب العين ، أو من خلال الترتيب الذي سارت معاجم النظام عليه .

(١) ينظر : التفكير الصوتي عند الخليل ، د . حلمي خليل ص ٢ ، ٣ .

(مقدمة الخليل الصوتية)

حين أراد الخليل بن أحمد بناء معجمه " العين " ، قدّم له بمقدمة اشتملت على قواعد صوتية ، بعضها استنبط من اعتماد الترتيب الصوتي في المعجم ، وبعضها يُعدّ مدخلاً لمن أراد الإفادة من هذا المعجم .

ولعظم فائدة هذه المقدمة وأهميتها قدّم بمثلها من جاء بعد الخليل ممن ألف معجماً على النظام نفسه ، أو على نظام آخر ، بل إنّ الأزهرى لما عزم على تأليف التهذيب - وكان قد وقف على مقدّمة الخليل - رأى ما يدعوه إلى كتابة مقدّمة لكتابه ، فلم ير ما يضيفه إلى مقدّمة العين ، فاكتفى بنقلها وتصدير كتابه بما ضمن مقدمته ، لما فيها من قواعد وفوائد . وهذا ابن دريد قدّم للجمهرة بمقدّمة شبيهة بمقدّمة العين تحدّث فيها عن مخارج الحروف وصفاتها وخصّ منها الحروف المذلقة ، كما تحدّث عن أبنية الكلام والمهمّل والمستعمل وغير ذلك .

ومثلهم صاحب بن عباد في " المحيط " قدّم بمقدمة مختصرة ضمّتها خلاصة المسائل السابقة .

وقد يعجب المرء حين يقرأ في مقدمة العين ، لتلك القواعد الصوتية العامة التي لا يمكن استخلاصها واستنتاجها إلا بعد استقراء تام ، مما يدلّ على عبقرية الخليل وإبداعه في علوم العربية ، حتى ليظنّ الظانّ أنّ هذه المقدمة لم تُكتب إلا بعد الانتهاء من عمل المعجم ، ولو كان الأمر كذلك لحكمنا بأنّ " العين " برمتها من صنع الخليل ، لأنّ العلماء يكادون يُجمعون على أنّ مقدمة العين من صنعه ، كما يدلّ عليه قول الأزهرى : " ولم أر خلافاً بين اللغويين أنّ التأسيس الجمل في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، وأنّ ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه ، وعلمت أنه لا يتقدم أحدٌ الخليل فيما أسّسه ورسمه ... " (١) .

ولأنه ليس ثمة دليل على تأخر المقدمة عن صناعة المعجم ، فيمكن القول : إن الخليل - عليه رحمة الله - كتب هذه المقدمة بعد دراسة واعية دقيقة لنظام اللغة وأسرارها .

" إن مقدمة " العين " - على إنجازها - أول مادة في علم الأصوات ، دلت على أصالة علم الخليل ، وأنه صاحب هذا العلم ورائده الأول " (١) .

وقد " جاء كلُّ حديثه عن أصوات العربية ومخارجها وصفاتها ، في معرض حديثه عن بنية المعجم العربي ... ومن خلال الأساس الصوتي سيتبين لنا أن الرجل لم يقدم في كتاب العين دراسة صوتية خالصة ، وإنما كان يعالج إشكالية تفسير نظام المعجم العربي ، ومحاولة فهم أسرار البنية المعجمية للكلمة العربية أو التعرف على خصائصها التركيبية أو نسيجها الصوتي " (٢) .

ولأجل ذلك ستكون دراسة المقدمة مقتصرة على الجوانب التالية :

١ - علاقة الصوت بالبنية :

لم يكن الخليل يهدف إلى دراسة محضة للأصوات ، معزولة عن البناء اللغوي ، لأنه يقدم مقدمة لمعجم لغوي شامل ، فقد " كان يسعى لمعرفة الخصائص التركيبية لبنية الكلمة العربية ، وكان يريد أن يضع يده على الخصائص المميزة لكل صوت ، من حيث دخوله مع صوت آخر في بنية ، كما كان يريد أن يستنبط القوانين العامة التي تحكم علاقة هذه الأصوات بعضها ببعض في بنية الكلمة العربية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنه يريد أن يرتب معجمه ترتيباً صوتياً حسب مخارج الأصوات ، ولعلّ هذا ما جعله ينفرد دون بقية علماء العربية القدماء بتقسيم الأصوات طبقاً للأحياز والمدارج - كما سيأتي الحديث عنها - (٣) لا طبقاً للمخارج وحدها " (٤) .

ومن المسائل التي أوضّحها وبينها الخليل ، وهي تدل على ما سبق :

(١) مقدمة تحقيق " العين " ص ١٠ .

(٢) نظرية الخليل المعجمية ، د. محمد يوسف حبص ص ٣٠ .

(٣) ص ٥٨ .

(٤) التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حلمي خليل ص ٦١ .

١ - ما سُمِّيَ بـ (الأحرف المذلقة) ، وهي أحرف ستة : ثلاثة تخرج من ذلِّق اللسان وهي : الرّاء واللام والنون ، وثلاثة شفوية مخرجهما من بين الشفتين وهي : الفاء والباء والميم ، فقد بيّن الخليل أنّ هذه الأحرف لها خاصيّة مميّزة من حيث الوضوح والسهولة في المنطق .

يقول في مقدمته : " اعلم أنّ الحروف الذلِّق والشفوية ستة ، وهي : ر ل ن ، ف ب م ، وإتّما سمّيت هذه الحروف ذلِّقاً لأنّ الذلاقة في المنطق : إتّما هي بطرف أسلة اللسان والشفيتين ، وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة ، منها ثلاثة ذلقية : ر ل ن ، تخرج من ذلِّق اللسان من طرف غار الفم ، وثلاثة شفوية : ف ب م ، مخرجهما من بين الشفتين خاصة ، لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف الصّحاح إلاّ في هذه الأحرف الثلاثة فقط ، ولا ينطلق اللسان إلاّ بالراء واللام والنون ، وأما سائر الحروف فإنّما ارتفعت فوق ظهر اللسان من لدن باطن الثنايا ، من عند مخرج التّاء إلى مخرج الشين ، بين الغار الأعلى وبين ظهر اللسان ... (ثم يقول) : " فلما ذلقت الحروف الستة ومذل بمن اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام ، فليس شيء من بناء الخماسيّ التّام يعرى منها أو من بعضها .

فإن وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذلِّق أو الشفوية ، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك ، فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة ، ليست من كلام العرب ؛ لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلا وفيها من حروف الذلِّق والشفويّة واحد أو اثنان أو أكثر .

قال الليث : قلت : فكيف تكون الكلمة المولّدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف ؟ فقال: نحو الكشعشج والخضعشج والكشعطيح وأشباههنّ ، فهذه مولّدات لا تجوز في كلام العرب ، لأنّه ليس فيهنّ شيء من حروف الذلِّق والشفوية ، فلا تقبلنّ منها شيئاً ، وإن أشبه لفظهم وتألّفهم ، فإنّ النحارير منهم ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتّعنيت .

وأما البناء الرباعي المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يعرى من الحروف الذلق أو من بعضها ، إلا كلمات نحوًا من عشر جئن شواذ... " (١) .

وعند تأمل هذا النصّ من مقدّمة الخليل تظهر مسائل :

الأولى : استعمال الخليل مصطلح الذلاقة استعمالين :

أحدهما: يدلّ على الأحرف الثلاثة الراء واللام والنون فقط ، وهي التي تخرج من ذلق اللسان ، دون الشفوية الفاء والباء والميم .

والثاني: يدلّ على مجموع الأحرف الستة ، إذ جاء في وصفه لها قوله : " وإنما سُميت هذه الحروف ذلقًا لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللسان والشفيتين " .

وليس هناك تعارض بين الاستعمالين كما قد يظهر ، لأن الأول إنّما هو لتحديد المخرج ، فالحروف التي تخرج من ذلق اللسان ثلاثة فقط ، ولذلك جاء قوله بعد النصّ السابق : " منها ثلاثة ذلّية : ر ل ن تخرج من ذلق اللسان .. وثلاثة شفوية : ف ب م مخرجها من بين الشفتين " .

وأما الاستعمال الثاني فهو لبيان صفة هذه الأحرف الستة وأنّها تتسم بسمة الذلاقة وهي السهولة والوضوح في الأداء الصوتي .

وبهذا يتبين أنّ الخليل كان دقيقًا في اصطلاحاته واستعمالاته لها ، وهذا الفهم فهمه الإمام الأزهري حيث يقول : " والحروف الصحاح على نحوين : منها مُدَلَّق ومنها مصمت ، فأما المدلّقة فإنّها ستة أحرف في حيزين :

أحدهما : حيز الفاء ، فيه ثلاثة أحرف كما ترى : ف ب م ، مخرجها من مدرجة واحدة لصوت بين الشفتين لا عمل للسان في شيء منها .

والحيز الآخر : حيز اللام ، فيه ثلاثة أحرف كما ترى : ل ر ن ، مخارجها من مدرجة واحدة بين أسلة اللسان ومقدم الغار الأعلى . فهاتان المدرجتان هما موضعا الذلاقة وحروفهما أخف الحروف في المنطق ، وأكثرها في الكلام وأحسنها في البناء " (١) .

المسألة الثانية : وصّف الخليل حروف الذلاقة بصفات ثلاث : الوضوح والسهولة والشيوع ، يقول : " فلما ذلقت الحروف الستة ، ومذل بمن اللسان " وهذا يدل على أنّ هذه الحروف منطلقة من غير عناء ، واضحة بلا تكلف ، وفي قوله : " وسهلت عليه في المنطق " دلالة على أنّها أيسر في النطق من بقية الحروف ، وكان اتصافها بالوضوح والسهولة سبباً في شيوعها وكثرة دوراتها في الألفاظ ؛ ولذلك قال : " فلما ذلقت الحروف الستة ... كثرت في أبنية الكلام " .

وبهذا يكون الخليل قد سبق بالتنبيه إلى أنّ أكثر الحروف دوراً في الكلام بعد حروف العلة هي حروف الذلاقة .

وقد ذكر ذلك علماء التعمية واستخراج المعنى ، كالكندي (٢) وابن عدلان (٣) فذهبا إلى أنّ اللام والميم والهاء والتون والراء والعين والفاء ، هي أكثر الحروف الصّحاح دوراً (٤) ، فوافقا الخليل فيما قال إلا أنّهما لم يذكر الباء وذكر العين والهاء .

وابن منظور يرى رأياً قريباً منهما حين يقول : " فإنّ من الحروف ما يتكرر ويكثر في الكلام استعماله وهو : أ ل م هـ و ي ن ، ومنها ما يكون تكراره دون ذلك ، وهو : ر ع ف ت ب ك د س ق ح ج " (٥) .

(١) تهذيب اللغة ١ / ٥٠ ، وينظر : الأحرف المذلفة وتفاعلها مع الأصوات اللغوية ، د. رشيد العبيدي (ضمن مجلة الأستاذ) العدد الثاني ص ٢٩٢ - ٢٩٤ ، وبمّح : كتاب " العين " للخليل بن أحمد وموقعه من آثار الدارسين للدكتور كمال بشر (ضمن حوليات كلية دار العلوم) المجلد الثالث ص ١٠٩ - ١١٥ .
(٢) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ت ٢٦٠ هـ . (الفهرست ص ٣١٥) .
(٣) علي بن عدلان بن حماد ت ٦٦٦ هـ . (بغية الوعاة ٢ / ١٧٩ ، والأعلام ٤ / ٣١٢) .
(٤) ينظر : كتاب (علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب) ١ / ٢٣٥ ، ٢٧٤ .
(٥) اللسان ١ / ١٤ .

" وأثبتت الدراسات الحاسوبية لجذور " الصحاح " و " لسان العرب " و " تاج العروس " أن أكثر الحروف دوراً في العربية هو الراء واللام والتون والباء والميم ، ثم العين والقاف والدال والفاء والسين ، ويتبين من هذه النتيجة العلمية الدقيقة أن حروف الذلاقة التي اعتدها الخليل ... جاءت أولاً ما عدا الفاء . على حين أن حرفي الطلاقة (العين والقاف) وردا ثانياً ، ثم جاء حرفا التوسط والاعتدال (الدال والسين) ثالثاً (١) .

وهذان النوعان الأخيران قال عنهما الخليل بعد حديثه عن حروف الذلاقة : " ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه ، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً ، فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء ، حسن البناء لنصاعتهما ، فإن كان البناء اسماً لزمته السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف ؛ لأن الدال لانت عن صلابه الطاء وكزازتها وارتفعت عن خفوت التاء فحسنت ، وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاي كذلك ، فمهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط معرّي من الحروف الذلق والشفوية فإنه لا يعرّي من أحد حرفي الطلاقة أو كليهما ، ومن السين والدال أو أحدهما " (٢) .

ومما يدل على كثرة دوران حروف الذلاقة في الكلام ، أن كثيراً من الأدوات والحروف النافية والاستفهامية والشرطية وغيرها ، يكون فيها حرف أو حرفان من أحرف الذلاقة الستة مثل : في ، عن ، على ، من ، إلى ، الباء ، ربّ ، ما ، لو ، لولا ، لوما ، هلاً ، هل ، لا ، كيف ، أتى ، أيان ، لن ، لم ، لما ، أين ، إن ، أن ، ليت ، لعل ، كأن ، لكنّ ، ليس ، اللام ، متى ، مذ ، مع ، الفاء ، ثم ، بل ، بلى ، نعم ، أجل ، أم ، أما ، أمّا ، إمّا ، غير ، كم .. (٣) .

(١) أصالة علم الأصوات عند الخليل ، د. أحمد محمد قنّور ٦٢ ، ٦٣ ، وينظر إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر لعلي حلمي موسى ص ٣٧ ، ٤٩ ، ٦٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ودراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر لعلي حلمي موسى ص ٥٩ ، ٧٥ ، ٩٣ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ودراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر ص ٣٩ - ٤٨ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٥ .

(٢) العين ١ / ٥٣ ، ٥٤ .

(٣) ينظر : الأحرف المذلقة ، د. رشيد العبيدي بحث ضمن (مجلة الأستاذ) العدد الثاني ص ٢٩٦ .

وقد استوقفتني هذه الملاحظة حين كنت أقرأ في مختصر العين للزبيدي ، إذ لما وصلتُ إلى أبواب الرّاء واللام والنون ، والفاء والباء والميم ، رأيت كثرة الأدوات في هذه الأبواب ، مما دعاني للتأمل فيها ، فوجدت الأمر كذلك .

والسبب في ذلك - والله أعلم - أن هذه الأدوات يكثر استعمالها في الكلام ، فكان الأجدر أن تكون حروفها أيسر الحروف و أخفها نطقًا ، وأكثرها سهولة على اللسان .

المسألة الثالثة : يقرّر الخليل أن بناء الرباعي والخماسي لا يخلوان من أحد حروف الذلاقة الستة ، ويُلتَمَس من كلامه أن العلة في ذلك ، أن الكلمة إذا طالت ثقلت ، فاحتاجت حينئذٍ إلى أن يكون فيها أخف الحروف وأيسرها نطقًا ، وقد تبين مما سبق أن ذلك في حروف الذلاقة .

وهذه أمثلة على ذلك تمّ اختيارها من باب الرباعي من حرف الحاء في مختصر العين لأبي بكر الزبيدي (١) .

" الحاء والجيم "

| | | |
|---------|---------|--------------|
| الحشرجة | الجحاشر | الجفَضِج |
| السمحج | البحزج | الدّحارج |
| الجحدر | جحدلته | حندج |
| الخرجل | ارجحنّ | الخرجن |
| الجبر | حرجمت | الجحفل |
| جلحاب | جحجبة | حملجت |
| الحنج | الجحنب | الحنجور جحجج |

وهكذا بقيّة الرباعي لا تكاد تجد منه لفظًا إلا فيه أحد هذه الحروف .

(١) ينظر : المختصر بتحقيق عبد العزيز الحميد ١ / ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

ومما يلحظ في كلام الخليل ، أنه فرّق بين الرباعيّ والخماسيّ ، من جهة أنّ الخماسيّ لا بد من وجود أحرف الدلاقة فيه ، ولا يستثنى منه لفظ ، أمّا الرباعيّ فالأصل اشتراط ذلك فيه ، واستثنى الخليل منه نحو عشر كلمات جئن شواذّ قد خلون من أحد أحرف الدلاقة ، " ويشترط عندئذ أن يقترن بحرفي الطلاقة (العين والقاف) أو بأحدهما فهما يحسنان جرسه ويخففانه على اللسان ، ويشترط أن يقترن أيضًا بالسين أو الدال أو كليهما ، فهما يحسنان جرس الأبنية أيضًا (١) .

وقد حكم الخليل بهذه القاعدة على كل كلمة رباعيّة أو خماسيّة ليس فيها أحد أحرف الدلاقة بأثما محدثه مبتدعة وليست من كلام العرب ، نحو : الكشعنج والخضعنج والكشعطج ، وحكم عليها بأثما من المولّدات التي لا تجوز في كلام العرب ، وإثما هي مما اختلق ، وأدخل على كلام الناس إرادة اللبس والتعني .

ثم إن الخليل أفاد من هذه القاعدة وطبقها في معجمه ، ومن أمثلة ذلك قوله في (الدعشوقة) في الرباعيّ من حرف العين : " وليست بعربيّة محضة لتعريفها من حروف الذلق والشفوية " (٢) .

٢ - ومن مسائل المقدّمة التي أكد فيها الخليل العلاقة بين الصوت والبنية " الحكاية المضاعفة " ، التي تتصف بأن حرفي عجز الكلمة مثل حرفي صدرها ، كالصلصلة ، والزلزلة ، وتسميتها بالحكاية ، لأنّ الأصل في هذا البناء ، أنه لحكاية أصوات الأشياء وحركاتها ، وقد لاحظ الخليل مناسبة هذا البناء لمدلوله حيث يقول : " وأما الحكاية المضاعفة فإنها بمنزلة الصلصلة ، والزلزلة ، وما أشبهها ، يتوهمون في حس الحركة ما يتوهمون في جرس الصوت ، يضاعفون لتستمر الحكاية في وجه التصريف .

ثم يقول : " والمضاعف في البيان وفي الحكايات وغيرها ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره ، وذلك بناء يستحسنه العرب ، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من

(١) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة ، نعمة رحيم الغزاوي ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٢) العين ٢ / ٢٨٦ .

الصحيح والمعتلّ ومن الذُّلق والظُّلق والصُّتْم ، وينسب إلى الثنائي لآته يضاعفه ، ألا ترى الحكاية أنّ الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول : صلصل اللجام ، وإن شاء قال : صلّ ، يخفّف مرة اكتفاءً بها ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول : صل ، صل ، صل ، يتكلّف من ذلك ما بدا له ، ويجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف ، ألا ترى أنّ الضاد والكاف إذا أُلّفتا فبدئ بالضاد فقول : " ضك " كان تأليفاً لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصلاً بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر ، من ذلك الضنك والضحك وأشباه ذلك .

وهو جائز في المضاعف نحو الضكضكاة من النساء ، فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك " (١) .

فالخليل يوقفنا على خصائص الحكاية المضاعفة ومنها :

١ . أنّها بناء يستحسنه العرب لكثرتها . وأنّها حكاية لأصوات يسمعونها ، أو

حركات يشاهدونها .

٢ . بناءً على استحسانهم لها تخلّوا عن اشتراط أيّ نوع من أنواع الحروف

لهذه الحكاية فكل الحروف تصلح وتصح في استعمالها .

٣ . بل إنّ ما يمنع استخدامه من غير الحكاية يجوز فيها كاجتماع الضاد

والكاف في كلمة دون فاصل مع تقدّم الضاد ، فإنّه لا يجوز إلا في الحكاية .

٤ . أنّ " الحكاية ضرب من ضروب الاشتقاق ، يلجأ إليه للدلالة على محاكاة

صوتية فيها تكرار وترجيع ، فليست الحكاية نقلاً ساذجاً لأصوات الأشياء ، أو محاكاة

طبيعية لها ، إنّما هي شيء من أبنية اللغة له خصائص صوتية وصرفية ودلالية " (٢) .

(١) العين ١ / ٥٥ - ٥٦ .

(٢) أصالة علم الأصوات عند الخليل ، د. أحمد محمد قدّور ص ٥٩ ، ٦٠ وينظر : فقه اللغة العربية ، د. إبراهيم محمد

نحاص ٦١ ، ٦٢ .

وبالنظر إلى الحكاية المضاعفة يمكن رجعها إلى :

- | | |
|---------------------------|-------------------------------------|
| أ - حكاية أصوات الإنسان | مثل : القهقهة والنحنحة . |
| ب - حكاية أصوات الحيوان | مثل : الخرخرة والمهرهرة . |
| ج - حكاية أصوات الجمادات | مثل : الطبطبة للماء والخشخشة للسلاح |
| والقعقعة للرعود | |
| د - حكاية اللغات المذمومة | مثل : الكسكسة والكشكشة والعنينة . |
| هـ - حكاية عيوب النطق | مثل : التأتأة والفأفة . |
| و - حكاية حركات الأشياء | مثل : الذبذبة و الزلزلة (١) . |

(١) ينظر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية ، صالح سليم عبد القادر ص ٥٧ ، وكلام العرب ، د. حسن ظاظا

٢ - تحديد الخليل لمخارج الحروف :

اعتمد الخليل في تحديد مخارج الحروف على تجربة خاصة ، ابتكرها وسمّاهـا " ذوق الحرف " ، وذلك بنطق الحرف ساكنًا مسبقًا بهمزة مفتوحة ، وقد اختار سكون الحرف على حركته ؛ لأن مخرج الحرف يظهر بصورة جليّة عندما يكون ساكنًا ، فالحركة قد تُدخِلُ على الحرف شيئًا من التغيير (١) .

يقول الليث عن الخليل : " فدبّر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها ، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق ، فصير أولها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق . وإثما كان ذواقه إيّاهـا أنّه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف ، نحو : اب ، ات ، اح ، اع ، اغ ... " (٢) .
وقد أفاد ابن جنّي من هذه التجربة ، وطبقها في كتابه " سر صناعة الإعراب " ونصّ عليها قائلاً : " وسيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنًا لا متحرّكًا ؛ لأنّ الحركة تُقلِّق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه ، ثم تُدخِلُ عليه همزة الوصل مكسورة من قبله ؛ لأنّ الساكن لا يمكن الابتداء به ، فتقول : الك ، اق ، اج ، وكذلك سائر الحروف " (٣) .

وثمة فرق يسير بين عمل الخليل وعمل ابن جنّي ، وهو فتح ما قبل الحرف أو كسره ، ولعلّ هذا من أسباب الاختلاف بينهما في ترتيب الحروف ، " وأنت إذا جرّبت أن تتذوق الحروف باصطناع همزة مفتوحة مرة ومكسورة أخرى ، وجدت وجهة النظر عند كلّ منهما سليمة " (٤) .

(١) ينظر : التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حلمي خليل ص ١٥ ، وعلم الأصوات اللغوية (الفونيتيكا) د. عصام نور

الدين ص ٢١٧ .

(٢) العين ١ / ٤٧ .

(٣) سر الصناعة ١ / ٦ ، ٧ .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) ، مهدي المخزومي ص ١١١

وقد توصل الخليل بهذه التجربة إلى أن كل الحروف يبدأ خروجها من الحلق ، ولذلك اعتمد في ترتيبها وتسلسلها إلى البداية بأدخل الحروف في الحلق ، ثم يتدرج بالأرفع فالأرفع حتى يصل إلى الميم .

٣ - المخرج والحيز والمدرج والتفريق بينها :

عندما تحدّث الخليل عن مخارج الحروف ، استخدم ثلاثة مصطلحات ، هي : (المخرج ، والحيز ، والمدرج) . فهل فرّق الخليل بين هذه المصطلحات ؟ وما فائدة ذكرها ؟ وما علاقة ذلك ببناء المعجم ؟

لم تُردّ هذه المصطلحات عند تلميذ الخليل وناقل علمه سيبويه ، مما جعل الدكتور إبراهيم أنيس يقطع بعدم صحة نسبة هذه المصطلحات وغيرها إلى الخليل ، يقول : " ويبدو أنّ هذه المصطلحات قد نشأت دفعة واحدة ؛ إذ لا نجد منها في كلام ابن جني سوى ما يسميه (بحروف الدلاقة) ... ولكنّا نراها واردة في شرح السيرافي لسبويه ، أي في منتصف القرن الرابع الهجري ، وفي الوقت الذي عاش فيه ابن جني ، وينسبها السيرافي في شرحه إلى صاحب العين . فرجعنا من أجل هذا إلى النسخ التي عُثر عليها حديثاً من كتاب العين ، فوجدنا فيها نفس المصطلحات ، فإذا صح أنّ كتاب العين على الصورة التي انحدرت إلينا كان من عمل الخليل بن أحمد أو إمامته ، فقد كنّا نتوقع إذاً أنّ نجد نفس المصطلحات في كلام سيبويه تلميذ الخليل ووارث الكثير من علمه وآرائه، ولكنّ كتاب سيبويه قد خلا منها ... " (١) .

والذي يظهر صحة نسبة هذه المصطلحات إلى الخليل ، لما تقرّر فيما سبق (٢) أنّ مقدمة العين من صنع الخليل ، وثمة أمر آخر يأتي ذكره قريباً - إن شاء الله - يمكن أن يكون سبباً ظاهراً لورود هذه المصطلحات عند الخليل دون سيبويه (٣) .
وإذا تقرّر ذلك ، فهل بين المصطلحات الثلاثة فرق ؟

(١) الأصوات اللغوية ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) ص ٤٦

(٣) ينظر ص ٨١

ذهب بعض الباحثين إلى أنّ مخرج الحرف وهو : " المقطع الذي ينتهي الصوت عنده " (١) يسمّى المدرج والحيز والمقطع والموضع والمجرى (٢) وكأنّه يشير إلى عدم الفرق ، أو إلى التقارب الشديد بينها .

و حين النظر في نصّ المقدمة ، يظهر تفريق الخليل بين هذه المصطلحات الثلاثة . " قلل الليث : قال الخليل : في العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج ، وأربعة أحرف جوف وهي : الواو والياء والألف اللينة والهمزة ، وسمّيت جوفاً لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الحلق ، ولا من مدرج اللهاة ، إنّما هي هاوية في الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف ...

قال الخليل : فأقصى الحروف كلها العين ثمّ الهاء ، ولولا بُحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين ، ثمّ الهاء ، ولولا هتّة في الهاء ، وقال مرة : (ههه) لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء ، فهذه ثلاثة أحرف من حيز واحد بعضها أرفع من بعض ، ثمّ الحاء والغين في حيز واحد ، كلهنّ حلقيّة ، ثمّ القاف والكاف لهويتان ، والكاف أرفع ، ثمّ الجيم والشين والضاد في حيز واحد ، ثمّ الصّاد والسّين والزاء في حيز واحد ، ثمّ الطّاء والذال والثاء في حيز واحد ، ثمّ الظاء والذال والثاء في حيز واحد ، ثمّ الرّاء واللام والتّون في حيز واحد ، ثمّ الفاء والباء والميم في حيز واحد ، ثمّ الألف والواو والياء في حيز واحد ، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه .

قال الليث : قال الخليل : فالعين والحاء (والهاء) (٣) والحاء والغين حلقيّة ، لأنّ مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف لهويتان ، لأنّ مبدأها من اللهاة ، والجيم والشين

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٢٤ .

(٢) ينظر : أثر مخرج الحرف وصفته في تصريف الكلمة ، د. محمد الدّغري ص ١٠ ، وحرف السين دراسة صوتية صرفية ، لعلي عبد الله القرني ص ٧

(٣) سقطت الهاء من طبعة تحقيق د. المخزومي والسامرائي ، وأثبتها من مخطوطة طهران ومن طبعة تحقيق د. عبد الله

والضاد شجرية ، لأنّ مبدؤها من شجر الفم ، أي : مفرج الفم ... ، فنُسبَ كل حرف إلى مدرجته وموضعه الذي يبدأ منه " (١) .

فالحيّز عند الخليل أشمل وأوسع من المخرج ، فالمخرج : " هو الموضع الذي يحدث فيه الاعتراض لجرى الهواء الخارج من الرئتين ، ويعتمد في تحديده على معيار الأرفع فالأرفع ، وحيّز الصوت : أي الفراغ الذي يشغله عدد من الأصوات في الحلق والفم " (٢) .

" فمن الأصوات ما ينطبق حيّزها على مخرجها لا تستطيل بعده ، ولذلك يعدها الخليل في حيّز واحد مثل : الصاد والسين والزاي في حيّز واحد ، والطاء والتاء والذال في حيّز آخر " (٣)

ومنها ما يجمعُ فيه الحيّزُ أكثر من مخرج كاللام والراء والتون ، فإن لكل حرفٍ منها مخرجاً مستقلاً ويجمعها حيّز واحد ، وقد أشار إلى ذلك (ابن يعيش) في (شرح المفصل) حينما فسّر كلام سيبويه في مخارج الحروف ، فقال : واللام والتون والراء من حيّز واحد ، وبعضها أرفع من بعض ، فاللام من حافة اللسان من آخرها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والتاب والرباعيّة والثنية ، ومن خلف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج التون ، ومن مخرجه غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء ، وهي ذلّية " (٤) .

ويتّضح الفرق أكثر عند من يرى أنّ لكل حرفٍ مخرجاً مستقلاً يخالف الآخر كما بين الحاجب (٥) وغيره .

أمّا مدرجة الصوت فلعلّها أوسع من الحيّز ، لأنّها قد تجمع أكثر من حيّز ، وتعتمد على الموضع الذي يبدأ منه الصوت ، ويؤكد هذا قولُ الخليل : " فالعين والحاء والهاء والحاء والغين

(١) العين ١ / ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حلمي خليل ص ٣٦ .

(٣) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، د. حلمي خليل ص ١٣٢ .

(٤) شرح المفصل ١٠ / ١٢٥ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٨٠ .

حلقية ، لأن مبدأها من الحلق ... (ثم قال) : فُنسِبَ كلُّ حرفٍ إلى مدرجته وموضعه الذي يبدأ منه " (١) .

فقد جمع الخليل أكثر من حيز في مدرجة الحلق ، فالعين والحاء والهاء عنده من حيز واحد ، والحاء والغين من حيز آخر ، يجمعها كلها أنها تبدأ من الحلق .

وقد تحدث أحد الباحثين المحدثين عن فائدة ذكر الخليل للأحياز والمدارج وعلاقتها ببناء المعجم فقال : " لقد اهتم الخليل بالأحياز والمدارج دون علماء الأصوات جميعاً ، لأن تحديد الحيز والمدرج ضروري لفهم طبيعة التآليف في بنية الكلمة العربية ، أي : أن تصنيف الخليل لأصوات العربية تصنيفاً علمياً نظرياً لم يكن هدف الخليل الأول ، وإنما كان هدفه معرفة خصائص البناء الصوتي للكلمة العربية لكي يميز بين المستعمل والمهمل - كما سنرى فيما بعد - ، وبين الأصيل والدخيل من الكلمات في العربية ، ومن ثم كان هذا التصنيف طبقاً للمخارج والأحياز والمدارج أحكم في معرفة طبيعة العلاقة بين الأصوات في الكلمة المفردة ، من حيث تقارب هذه الأصوات أو تباعدها .

ولنأخذ مثلاً على ذلك أصوات الجيم والشين والياء والضاد ، فسنجد أن الجيم والشين والياء من مخرج واحد عند سيويه ، في حين أن الضاد لها مخرج مستقل عنده ، في حين أننا نجد الجيم والشين والضاد عند الخليل في حيز واحد ، ولذلك لاحظ الخليل وكثير من علماء العربية من بعده ، أن هذه الأصوات لا تتألف في كلمة عربية ؛ لأنها من حيز واحد ، في حين أنه يجوز أن تتألف الكلمة في العربية من الجيم والشين والياء كما في كلمة " جيش " والفعل " يشح " (٢) .

(١) العين ١ / ٥٨ .

(٢) مقدمة لدراسة التراث المعجمي ، د. حلمي خليل ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

ومثال آخر ، الحروف التي من مدرجة الحلق ، قد ذكر الخليل أنّها لا تأتلف مع بعضها فقال " العين مع هذه الحروف : الغين والهاء والحاء والخاء مهملات " (١) مع أنّ مخارجها وأحيازها مختلفة .

(١) العين ١ / ٦١ .

(أسباب اختيار الترتيب الصوتي)

رتب الخليل حروف العربية حسب مخارجها ، واختار هذا الترتيب لصناعة معجم العين ، وتبعه في ذلك أرباب نظام التقاليد ، عدا ابن دريد الذي اختار الترتيب الهجائي (الألفبائي) .

وقد اختار الخليل الترتيب الصوتي مع علمه بالترتيب الألفبائي الذي ابتكره نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ) يدلُّ على ذلك ما ورد في مقدمة العين من قول الليث : " هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري - رحمة الله عليه - من حروف أ ، ب ، ت ، ث ، مع ما تكملت به ...

ثم يقول : فأعمل فكره فيه - أي : في كلام العرب - فلم يمكنه أن يتدئ التآليف من أول أ ، ب ، ت ، ث ، ... " (١) .

ويدلُّ عليه أيضًا معرفة علماء عصره بهذا الترتيب من أمثال أبي عمرو الشيباني (المولود قبل المائة للهجرة والمتوفى سنة ٢١٣هـ) الذي رتب معجمه (الجيم) حسب الترتيب الألفبائي ، مبتدئًا بالألف ومختتمًا بالياء .

واختار الترتيب الصوتي مع علمه كذلك بالترتيب الأبجدي ، يدل على ذلك قوله في حرف الضاد : " الضاد والصاد لا يأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف ، ودليله أنهم أوقعوا حروف الجمل في العواشر ، فقالوا : الضاد ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والضاد تسعون ، فهذا لفظ (صغفص) فلما أرادوا أن يتكلموا بها جعلوا بدل الضاد صادًا ، لأنهم لم يجريا على ألسنتهم في كلمة واحدة " (٢)

وقد تباينت آراء الباحثين واختلفت في أسباب اختيار الخليل ومن تبعه للترتيب الصوتي ، يمكن إجمالها فيما يلي :

(١) العين ١ / ٤٧ .

(٢) العين ٥ / ٧ هامش (١) .

١. ما ذهب إليه د. محمد حبص من أن الخليل " لما كان يفكر في المعجم كنظام ، وَوَحِدَتُهُ الكلمة المنطوقة ، وهي تتركب من أصوات ، اتجه إلى أصوات اللغة إذ هي اللبنيات التي منها تتشكل الكلمة ، هذا الاختيار إذن - أقصد الاختيار الصوتي - فرضته طبيعة الدراسة المعجمية التي هو بصدددها ، ولم يكن له أن يأخذ في تصنيفه المعجمي بالأساسين الآخرين اللذين كانا مطروحين أمامه لعملية التصنيف وهما الأساس الألفبائي ، والأساس الأبجدي . فهو لم يتجه للترتيب الألفبائي الذي وضعه نصر بن عاصم ... الذي ظن الباحثون أنه كان أولى بالاتباع لسهولة ويسره ؛ لأن هذا الترتيب قائم على أساس وصف الرموز الكتابية ...

اتجه - أي : الخليل - إلى الترتيب الصوتي انطلاقاً من الغاية التي يسعى إليها وهي دراسة خصائص الكلمة المنطوقة في النظام المعجمي ، وليس الأمر أمر سهولة وصعوبة من جانب ، كما أنه ليس في حاجة إلى الإحالة إلى تيريز الخليل في الأصوات ، أو اهتمامه الشخصي بما قياساً على اهتمامه وإبداعه في الموسيقى والعروض من جانب آخر ؛ لأن توجهه إلى النظام الصوتي كان لأسباب موضوعية فرضتها طبيعة الدراسة المعجمية التي يتصدى لها ... " (١) .

إذن " لم يجد الخليل في النظام الألفبائي ما يرضيه ؛ لأنه يقوم على مبدأ الرسم والكتابة ، على حين أن اللغة قوامها الأداء والنطق ، فالصوت في رأيه هو الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه المعجم المنشود " (٢) .

فالمعجم جمع للغة ، واللغة إنما هي أصوات ، والكتابة ليست إلا تعبيراً عن هذا النظام الصوتي ، وليست بالضرورة دقيقة في كل أحوالها (٣) ، لأجل ذلك عمد أصحاب نظام التقاليب إلى اختيار الترتيب الصوتي دون غيره .

(١) نظرية الخليل المعجمية ٣١ ، ٣٢ .

(٢) مصادر التراث العربي ، د. عمر الدقاق ص ١٧٣ ، وينظر : المعجم اللغوي العربي ، د. عبد المنعم النجار ص ١٢١ .

(٣) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، د. محمود فهمي حجازي ص ١٧ .

٢. وهو متعلق بالسبب الأول ، أن تمييز مخرج الحرف بالصوت أقوى دلالة وأكثر وضوحاً من الكتابة (١) ، ويتبين ذلك إذا تمت مقارنة الألفبائي الذي تتباعد فيه المخارج ، بالصوتي الذي يقع فيه الحرف بين حرف أرفع منه وحرف أدنى منه ، فحين ينطق المرء بالحروف في الترتيب الصوتي يلحظ مباشرةً المخارج ، ويفرق بين الحروف المتقاربة ويعرف درجة كل حرف ، بينما لا يتنبه لذلك حين ينطق بالترتيب الألفبائي .

٣. أن اختيار الترتيب الصوتي يوصل إلى نتائج جليلة وفوائد عظيمة ، منها : أن الحروف المتشابهة في المخارج لا يمتزج بعضها مع بعض في تكوين الألفاظ إلا نادراً ، ومنها : معرفة المهمل والمستعمل عند اجتماع هذا الأساس مع الأساس التقليدي ، ومنها : أن الحروف المتشابهة قد يحل الواحد منها مكان الآخر في كلمة واحدة دون أن يتغير معناها ، وذلك ما يسمّى بالإبدال (٢) .

وهذه الأسباب الثلاثة يمكن القول بأنها هي الأسباب الرئيسة والأسباب الحقيقية ؛ لأنها تتوافق وطبيعة عمل المعجم ، وما يأتي من أسباب لعلّه مما ساعد الخليل على اختيار هذا الترتيب وأعانه على ذلك ، وليست أسباباً مباشرة .

٤. أن الخليل كان يعيش في جو الأصوات : في قراءة القرآن ، وفي تفعيلات العروض ، وفي الألحان والأنغام ، وهذا أعانه على ابتكار طريقة جديدة في الترتيب ، ناظراً إلى الأصوات وما يؤثر في أنغامها (٣) .

وقد نقل من ترجم له أنه ألف في النغم والإيقاع (٤)

(١) ينظر : الصحاح ومدارس المعجمات العربية ، أحمد عطار ص ٧٧ ، والمعجم العربي ، رياض زكي قاسم ص ١٩٥ .

(٢) ينظر : أولية تدوين المعاجم ، يوسف العث ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، والمعاجم العربية ، د. عبد الله درويش ص ٧٤ .

(٣) ينظر : المعجم العربي ، حسين نصار ١ / ١٧٥ ، والصحاح ومدارس المعجمات ، أحمد عطار ص ٧٣ ، ومقدمة

في معاجم اللغة العربية ، د. عبد الله الحسيني ص ٥٨ .

(٤) ينظر : الفهرست لابن النديم ص ٤٩ .

يقول حمزة بن الحسن الأصفهاني : " فأما علم الغناء والإيقاع فإنه صنع فيه كتبًا وسمّاه : (تراكيب الأصوات) ، وهو لم يعالج وترًا قط ، ولا مَسَّ بيده قضييًّا ولا كثرت مشاهدته للمغنين " (١) .

ويقول القفطي : " وله علم بالإيقاع ، وله كتاب فيه . ومعرفته بالنغم ومواقعها أحدث له علم العروض " (٢) .

ومما يدل على معرفة الخليل بالألحان ما ورد في " العين " في مادة (جش) قال الخليل : " الأصوات التي تصاغ منها الألحان ثلاثة : الأَجَشُّ صوت من الرأس يخرج من الخياشيم ، فيه غَلْظٌ وَبُحَّةٌ ، فَيَتَّبَعُ بِخَدْرٍ (٣) موضوع على ذلك الصوت بعينه يقال له : الوَشْيُ ، ثم يعاد ذلك الصوت بعينه ، ثم يَتَّبَعُ بِوَشْيٍ مثل الأول فهي صياغته ، فهذا الصوت الأَجَشُّ " (٤) .

٥ . يذهب د. عبد القادر عبد الجليل إلى أن الخليل " قد هداه علمه بالجهاز الصوتي وما يشتمل عليه من أحياز ومدارج إلى إعادة النظر والتدقيق في ترتيب حروف المعجم ، التي أثرت عن السلف ، وقبل أن يتدبّر بها وقف يقَلِّبُ طبيعة كل صوت منها ، ويضعه أمام مُسَاءَلَةٍ لغوية دقيقة " (٥) .

٦ . أن عدول الخليل عن الترتيب الذي قوامه الكتابة إلى الترتيب الذي قوامه النطق ؛ كان بسبب ارتباطه بأمة أمية كانت تعتمد على الكلام والمشافهة ، ولم تعرف الكتابة إلا في زمن متأخر ، فتلاوة القرآن وحفظه ، ورواية شعر العرب وآثارهم ، كانت عن طريق المشافهة (٦) .

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ١٢ .

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ٣٧٨ .

(٣) في تهذيب اللغة (بخدر) ١٠ / ٤٤٥ وفي اللسان (بخدر) ٦ / ٢٧٤ (جشش) .

(٤) العين ٦ / ٣ ، ٤ .

(٥) المدارس المعجمية ص ١١٣ .

(٦) أفدت هذا السبب من شيعي أ.د. سليمان العايد - جزاه الله خيرًا - .

كما أن الترتيب الأبجائي لم ينشأ إلا حين دعت الحاجة إلى كتابة المصحف كتابة تميز حروفه بعضها عن بعض .

٧. ما ذهب إليه د. عدنان الخطيب من " أن اختراع الخليل ترتيبه الجديد لم يكن إلا لبيتعد عن الأخذ بترتيب كان معاصروه يعرفون مبتدعه نصرًا ، وكأن عبقرية الخليل أبت عليه ، وهو العبقرى الفذ ، أن يكون تبعًا لمثل نصر بن عاصم ، في أمر يستطيع الإتيان بمثله أو بأفضل منه ، فأعمل فكره ثم أوجد ترتيبًا لحروف الهجاء ، لم يسبقه أحدٌ إليه (١) .

فاعتداد الخليل بنفسه وبأسبقياته ومبادراته التي لم يسبق إليها ، جعلته يفكر في طريقة أخرى لترتيب الحروف ، فهو الرجل الذي يُعبد الطريق لمن يسرون عليها ، وهو صاحب الأوليات (٢)

وهذا السبب شخصي يتعلّق بكون الخليل رجلاً مبدعًا مبتكرًا ، يفكر ويطوّر ليأتي بشيء جديد .

٨. لعلّ الخليل قد تنبّه إلى أن الترتيب الأبجائي ، الذي يقوم على المجموعات المتشابهة في الرسم ، قد يكون سببًا للتصحيح فتحول إلى الترتيب الصوتي ليحفظ من التصحيح ، إذ المجموعات في هذا الترتيب مختلفة في الرسم متقاربة في النطق (٣) .

٩. لعل من الأسباب أن الخليل لاحظ في بعض أنواع الكلام المناسبة بين اللفظ والمعنى ، كالحكاية المضاعفة - التي سبقت الإشارة إليها - فناسب أن يكون الترتيب صوتيًا .

١٠. زعم عبد الحفيظ أبو السعود أن الترتيب حسب المخارج ربما كان أسهل عندهم ، وأيسر من ترتيب المعاجم الحديثة ، أي : حسب الترتيب الطبيعي للحروف (٤) .

(١) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ص ٢٨ ، ٢٩ ، وينظر معجم المعاجم العربية ، يسرى عبد الغني عبد الله ص

١٠١ ، والمعجم اللغوي العربي ، د. عبد المنعم النجار ص ١٢١ .

(٢) ينظر : المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د. عيد الطيب ص ٩٨ .

(٣) وهذا السبب أفدته من شيخنا أ.د. سليمان العايد - جزاه الله خيرًا - .

(٤) الخليل بن أحمد ص ١٤٤ .

ويبدو أن هذا السبب بعيد يخالف ما ذكره المتقدمون من صعوبة الترتيب الصوتي ، كابن دريد الذي يقول : " ولكنه - أي : الخليل - رحمه الله - ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره ، وأملىنا هذا الكتاب - يعني الجمهرة - والنقص في الناس فاشٍ والعجز لهم شامل ... فسهلنا وعمره ووطأنا شأزه ، وأجرينا على تأليف الحروف المعجمة ، إذ كانت بالقلوب أعبق ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بما كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشفياً على المراد (١) .

ومما يدل على صعوبته أن بعض العلماء قام بنظم أبيات تسهل حفظ ترتيبه .

ولم يقل أحد من المتقدمين أو المتأخرين إن الترتيب الصوتي أسر من الترتيب الألفبائي ، بل يكاد ينعقد الإجماع على عكس ذلك ، ثم إنه يتنافى مع القول بابتكار الخليل وإبداعه .

ولا بد من الإشارة إلى أن ما سبق من الأسباب إنما هي اجتهادية من الباحثين ، ليس فيها نص من الخليل أو ممن جاء بعده ممن ألف على النظام نفسه ، فلا يمكن الجزم بأحدها ، ولا يمنع من اجتماعها ، فاختلافها من باب اختلاف التنوع ، لا من باب اختلاف التضاد .

(ترتيب الحروف في النظام)

ترتيب الحروف عند الخليل :

جاء في مقدمة العين أن الخليل رتبّه على حسب المخارج ، فجاء على النحو التالي :

ع - ح - هـ - خ - غ - ق - ك - ج - ش - ض - ص - س - ز - ط -
د - ت - ظ - ذ - ث - ر - ل - ن - ف - ب - م - و - ا - ي .

وقد قسم الخليل هذه الحروف تسعة أقسام بحسب مدارجها وأحيازها :

حلقية : ع - ح - هـ - خ - غ لأنّ مبدأها من الحلق .

لهوية : ق - ك لأنّ مبدأها من اللهاة .

شجرية : ج - ش - ض لأنّ مبدأها من شجر الفم ، أي : مفرج الفم .

أسليّة : ص - س - ز لأنّ مبدأها من أسلة اللسان ، وهي مستدق

طرف اللسان .

نطعية : ط - د - ت لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى .

لثوية : ظ - ذ - ث لأنّ مبدأها من اللثة .

ذلقية : ر - ل - ن لأنّ مبدأها من ذلق اللسان .

شفوية : ف - ب - م لأنّ مبدأها من الشفة .

هوائية : و - ا - ي - ء لأنّها لا يتعلّق بها شيء .

وقد بدأ الخليل واللغويون من بعده بحروف الحلق ، أقصاه فأوسطه فأدناه ، ثم اللسان ،

أقصاه فأوسطه فطرفه ، ثم الشفتين ، فيبدؤون بأعمق المخارج وينتهون إلى أعلاها ، ولذلك

سبب ظاهر وهو أن تكوين الصوت يبدأ من الجوف إلى أن يصل إلى موضع الحرف

ومخرجه ، وأما الفم فبه ينتهي تكوين الصوت إن كان الحرف يخرج منه . " ويغلب على

اللغويين المحدثين أنهم يحددون المخارج ابتداءً من الشفتين رجوعاً إلى الحنجرة " (١) .

(١) الدراسات الصوتية عند علماء العربية ، عبد الحميد الأصيبي ص ٣٣ ، وينظر : دروس في علم الأصوات العربية

لجان كاتينو ، ترجمة : صالح القرماصي ص ٣٠ .

وليس لمخالفتهم للقدماء مسوّغ ظاهر ، بل إنّ فعل القدماء أقرب إلى طبيعة الأصوات اللغوية ، وإن كان بعض الباحثين المحدثين يرى أنّه لا ميزة لواحد من الترتيبين فيقول : " وإن يكن المحدثون يبدعون بآخر مخرج وهو الشفة ، ويتتهون بأول مخرج أو أعمق مخرج وهو الخنجرة ، وهذا عكس ما فعله الخليل وتلاميذه كسيبويه ومن جاءوا بعده كابن جني ، فليس ذلك بعيد في صنيع الخليل ومن لفّ لفه ، إذ لا ميزة لأحد الأسلوبين في وصف الأصوات على الآخر ، فالغاية فيهما واحدة ، وهي متحققة بأيهما بدأت ، والعبارة في النهاية بدقة التحديد للمخرج وسلامة التوصيف بطبيعة الصوت " (١) .

البدء بالعين وتأخير الهمزة والهاء :

قام الخليل بدراسة متأنية للأصوات ، وانتهى إلى اختيار حرف العين ليكون أول حرف يبدأ به معجمه العين ، قال الليث عن الخليل : " فدبّر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها ، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق فصير أولها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق ، وإنما كان ذواقه إيّاها أنّه كان يفتح فاه بالألف ، ثم يُظهر الحرف . نحو : اب - ات - اخ - اغ - اغغ . فوجد العين أدخل الحروف في الحلق فجعلها أول الكتاب ، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم " (٢) .

ويتبيّن من هذا النص أنّ اختياره للعين جاء عن طريق الاختيار والفحص ، معتمداً في ذلك على تجربة الذوق .

وثمة سؤال ، لماذا لم يبدأ الخليل بالهمزة أو بالهاء مع أنّهما أقصى مخرجاً من العين ؟ لأنّه يرى تقدّم العين عليهما في المخرج ؟ أم لأنّ هناك علة فيهما جعلته يؤخرهما ؟ إنّ النصوص الواردة في مقدمة " العين " أو المروية عن الخليل فيها تعارض ظاهر ، فمنها ما يدلّ على أنّ الخليل لم يؤخر الهمزة والهاء إلا لعلل فيهما وإلا فإن مخرجهما أقصى

(١) نظرية الخليل المعجمية ، د. محمد يوسف حبص ص ٣٤ .

(٢) العين ١ / ٤٧ .

من مخرج العين ، ومنها ما هو على العكس من ذلك ، تدلّ على أنه يرى أنّ العين أقصى الحروف مخرجًا ؛ ولذلك قدّمه على غيره . وتفصيل هذه النصوص كما يلي :

(النصوص الدالة على وجود علة في تأخير الهمزة والهاء في الترتيب)

١ . قال في المزهر : " وقال ابن كيسان : سمعت من يذكر عن الخليل أنّه قال : لم أبدأ بالهمزة ؛ لأنّها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف ؛ لأنّها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء ؛ لأنّها مهموسة خفية لا صوت لها ، فترلت إلى الحيز الثاني ، وفيه العين والحاء فوجدت العين أنصح الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن في التّأليف ، وليس العلم بتقدّم شيء على شيء ؛ لأنّه كلّه مما يُحتاج إلى معرفته ، فبأيّ بدأت كان حسنًا ، وأولاهما بالتقديم أكثرها تصرّفًا " (١).

٢ . قال المبرّد : " الذي ثبت عندنا عن الخليل أنّه قال : مخارج حروف الحلق ثلاثة : فالأول : مخرج الهمزة والهاء ، والثاني : مخرج العين والحاء ، والثالث : مخرج الغين والحاء . فإن كان تقديمه العين من أجل أنّها توسطت المخرجين ولحقت بالطرفين فهو حسن ، وإلا فلا معنى لإيثار تقديم العين " (٢).

٣ . قال الصاحب بن عباد : " إنّ الهمزة والهاء وإن كان لهما التقدّم في المخرج على أخواتهما من الحروف الحلقية ، فإن الخليل إنّما عدل عن الابتداء بهما ؛ لأنّ الهمزة مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفّه عنها لانت فصارت ياءً أو واوًا أو ألفًا ، وهذه طريقة تخالف طرق الحروف الصحيحة . ثم إنّها يتسلط عليها من نقل الحركات عنها والانقلاب والحذف مثل ما يتسلط على حروف العلة أو أكثر ، حتى عدّ من جملتها . والهاء أيضًا فيها هتّة وخفاء ، وقد حذفت من الطرف حذفت حروف المد واللين ، وزيدت زيادتها ، وتبدل من الهمزة وتشرکہا في كونهما من الدرجة الأولى . فلما كان كذلك عدل عنهما إلى العين ، ويقويّ الابتداء بها

(١) المزهر للسيوطي ١ / ٩٠ .

(٢) المحيط للصاحب بن عباد ١ / ٦١ .

أيضاً أنّها - مع كونها على ما وصفنا - أنصع الحروف جرساً وألذها سماعاً ، حتى لا تدخل في بناء إلا حسنته ، ولذلك كثر تردها في كلامهم ، حتى لا باب أكبر من العين " (١) .

٤ . قال في مقدمة العين : " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ،

فإذا رفّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح " (٢) .

٥ . وقال : " الهمز صوت مهتوت في أقصى الحلق ، فإذا رفّه عن الهمز صار نَفَسًا ،

تحول إلى مخرج الهاء ... " (٣) .

٦ . وقال في مادة (د هـ) عند بيت عمرو بن كلثوم :

يُدْهِدِ هُنَّ الرَّعْوسَ كَمَا تُدْهِدِي
حَزَاوِرَةَ بِأَيْدِيهَا الْكُرَيْنَا (٤)

" حَوَّلَ الهاء الآخرة ياءً ؛ لأنّ الياء أقرب الحروف شبهها بالهاء ، ألا ترى أنّ الياء مدة

والهاء نَفَسٌ ، ومن هنالك صار مجرى الياء والواو والألف والهاء في روي الشعر واحداً نحو

قوله :

لِمَنْ طَلَّلَ كَالْوَحْيِ عَافٍ مَنَازِلُهُ

فاللام هو الروي ، والهاء وصل للروي ، كما أنّها لو لم تكن لمدت اللام حتى تخرج من

مدتها واو أو ياء أو ألف للوصل نحو : منازلو ، منازلي ، منازل " (٥) .

٧ . قال الأزهري : " وروى غير ابن المظفر عن الخليل أنّه قال : الحروف التي بُني منها

كلام العرب ثمانية وعشرون حرفاً ... فالمعتل منها ثلاثة أحرف : الهمزة والياء والواو ...

قال : واعتلاها تغيّرها من حال إلى حال ودخول بعضها على بعض واستخلاف بعضها من

بعض ...

(١) المحيط ١ / ٦١ .

(٢) العين ١ / ٥٢ .

(٣) العين ٣ / ٣٤٩ .

(٤) شرح المعلقات العشر للزوزني ص ٢٦٤ .

(٥) العين ٣ / ٣٤٨ ، وينظر : ٣ / ٣٥٥ ، والكتاب لسبويه ٤ / ٣١٤ .

قال : فالألف اللينة أضعف الحروف المعتلة ، والهمزة أقواها متناً ، ومخرجها من أقصى الخلق من عند العين " (١) .

هذه النصوص منها ما هو صريح الدلالة في أن الخليل يرى أن أقصى الحروف مخرجاً الهمزة والهاء ، ولكنه لم يبدأ بالهمزة لكثرة ما يدخلها من التغيير والتحويل والتلين والتسهيل حتى ألحقت بحروف العلة ، ولم يبدأ بالهاء لخفائها وشبهها بحروف العلة .
ومنها ما فيه بيان لحال الهمزة واعتلالها والهاء وخفائها دون ذكر لتأخيرها أو تقديمها كالنصوص المنقولة من كتاب العين .

(النصوص الدالة على أن الخليل يعدّ العين أقصى الحروف مخرجاً)

١ . قال الليث عن الخليل في مقدمة العين : " فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها فوجد مخرج الكلام كلّ من الخلق فصير أولها بالابتداء أدخل حرف منها في الخلق ، وإنما كان ذواقه إيّاهما أنه كان يفتح فاه بالألف ، ثم يُظهر الحرف . نحو اب . ات . اح . اع .
اغ . فوجد العين أدخل حروف الخلق ، فجعلها أول الكتاب ، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم " (٢) .

٢ . جاء في مقدمة العين أيضاً : " قال الخليل : فأقصى الحروف كلّها العين ثم الهاء ، ولولا بُحّة في الهاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين ، ثم الهاء ولولا هتّة في الهاء ، وقال مرة " ههّه " لأشبهت الهاء لقرب مخرج الهاء من الهاء ، فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض " (٣) .

٣ . وجاء في المقدمة أيضاً : " قال الخليل : بدأنا في مؤلّفنا هذا بالعين وهو أقصى الحروف " (٤) .

(١) تهذيب اللغة ١ / ٥٠ ، ٥١ .

(٢) العين ١ / ٤٧ ، وهكذا نقله الأزهري بلفظ : " فوجد العين أقصاها في الخلق وأدخلها " التهذيب ١ / ٤١ ،

وكذلك ابن منظور في اللسان ١ / ١٣ .

(٣) العين ١ / ٥٧ ونقله كذلك الأزهري عن الخليل في التهذيب ١ / ٤٨ ، وابن منظور في اللسان ١ / ١٣ .

(٤) العين ١ / ٦٠ .

٤ . قال أبو حيان : " وَذُكِرَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلِ الْمَازِنِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ الْخَلِيلَ يَقُولُ : أَقْصَى الْحُرُوفِ كُلُّهَا الْعَيْنُ ، وَأَرْفَعُ مِنْهُ الْحَاءُ ، وَلَوْلَا بُحَّةٌ فِي الْحَاءِ لِأَشْبَهَتْ الْعَيْنَ لَقَرَّبَ مَخْرَجَ الْعَيْنِ مِنَ الْحَاءِ ثُمَّ الْمَاءِ وَلَوْلَا (هَهْه) فِي الْمَاءِ لِأَشْبَهَتْ الْحَاءَ لَقَرَّبَ مَخْرَجَ الْحَاءِ مِنَ الْمَاءِ " (١) .

٥ . جاء في المزهري : " قَالَ أَبُو طَالِبِ الْمَفْضَلِ بْنِ سَلْمَةَ الْكُوفِيِّ : ذَكَرَ صَاحِبُ الْعَيْنِ أَنَّهُ بَدَأَ كِتَابَهُ بِمَجْرَفِ الْعَيْنِ ، لِأَنَّهَا أَقْصَى الْحُرُوفِ مَخْرَجًا . قَالَ : وَالَّذِي ذَكَرَهُ سَبِيوِيهِ أَنَّ الْهَمْزَةَ أَقْصَى الْحُرُوفِ مَخْرَجًا . قَالَ : وَلَوْ قَالَ بَدَأَتْ بِالْعَيْنِ ، لِأَنَّهَا أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ ، وَأَشَدُّ اخْتِلَاطًا بِالْحُرُوفِ لَكَانَ أَوْلَى " (٢) .

٦ . قال الرضوي : " وَكَانَ الْخَلِيلُ يَقُولُ : الْأَلْفُ اللَّيْنَةُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْهَمْزَةُ هَوَائِيَّةٌ : أَيَّ أَنَّهَا مِنْ هَوَاءِ الْفَمِ لَا تَقَعُ عَلَى مَدْرَجَةٍ مِنْ مَدَارِجِ الْحَلْقِ وَلَا مَدَارِجِ اللِّسَانِ ، قَالَ : وَأَقْصَى الْحُرُوفِ كُلُّهَا فِي الْحَلْقِ الْعَيْنُ وَأَرْفَعُ مِنْهَا الْحَاءُ ، وَبَعْدَهَا الْمَاءُ ، ثُمَّ بَعْدَهُمَا إِلَى الْفَمِ الْغَيْنُ وَالْحَاءُ ، وَالْحَاءُ أَرْفَعُ مِنَ الْغَيْنِ " (٣) .

٧ . ما أورده الخليل في المقدمة من ترتيب لحروف الحلق حيث يقول : " وَأَمَّا مَخْرَجُ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ وَالْمَاءِ وَالْحَاءِ وَالْغَيْنِ فَالْحَلْقُ " (٤) ، ويقول : " فَالْعَيْنُ وَالْحَاءُ وَالْمَاءُ وَالْحَاءُ وَالْغَيْنُ حَلْقِيَّةٌ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنَ الْحَلْقِ " (٥) ويقول : أَمَّا الْمَصْمُتَةُ ، وَهِيَ الصِّمْتُ أَيْضًا ، فَإِنَّهَا تِسْعَةُ عَشَرَ حَرْفًا صَحِيحًا مِنْ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ مَخْرَجًا مِنَ الْحَلْقِ ، وَهِيَ : ع - ح - ه - خ - غ - " (٦) .

(١) تذكرة النحاة ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) المزهري للسيوطي ٩٠ / ١ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٥١ .

(٤) العين ١ / ٥٢ ، وينظر تهذيب اللغة ١ / ٤٤ .

(٥) العين ١ / ٥٨ ، وينظر تهذيب اللغة ١ / ٤٨ .

(٦) تهذيب اللغة ١ / ٥١ .

وعند النظر والتأمل في مجموع النصوص يترجّح رأي من يقول : إن الخليل بن أحمد كان يرى أن العين هي أقصى الحروف مخرجًا ، وأنه لم يؤخر الهمزة والهاء عن العين ، بل الهاء تأتي بعد الهاء كما رتبها والهمزة من حروف الحلق ، لكنّه أخرها مع حروف العلة لما يعتريها من التغيير بالتلين والتسهيل وغيرهما .

ويترجّح هذا الرأي من وجوه :

١. أن النصوص الواردة في مقدمة العين صريحة في أن الخليل يعدّ العين أقصى الحروف مخرجًا ، وقد تكرر ذلك ثلاث مرات ، مرة بلفظ " أدخل الحروف " ومرة بلفظ " أقصى الحروف كلها " وتأکید كلمة (الحروف) بـ (كل) دليل واضح على ما ذُكِرَ ، ومرة بلفظ " وهو أقصى الحروف " .

٢. النصوص الدالة على خلاف هذا الرأي ليس فيها معارض لما في المقدمة إلا ثلاثة نصوص ، نصّ عن ابن كيسان ، ونصّ عن المبرد ، وقول للصاحب بن عباد ، وليس ثمة نصّ من مقدمة العين .

٣. النصّ المروي عن ابن كيسان جاء فيه : " سمعت من يذكر عن الخليل " وهذه صيغة ضعيفة في الرواية ، لا يُعرف من الراوي عن الخليل ، فهذه الرواية لا تقوى لمعارضة النصوص الصريحة التي في مقدمة العين أو التي رواها تلميذ الخليل النضر بن شميل دون واسطة .

٤. ورد في نصّ ابن كيسان حديث عن الألف وأن الخليل لم يبدأ بها ؛ (لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة) ، والحديث عن الألف مع الهمزة والهاء فيه إشارة إلى أن الخليل يرى أن الألف من أحرف أقصى الحلق ، وهذا مخالف لما في المقدمة ، إذ إن الخليل لم يدخل الألف من أحرف الحلق ، بل صرح بأنّها هوائية تخرج من الجوف ، وسيبويه هو الذي يرى أن الهمزة والهاء والألف تخرج من أقصى الحلق ^(١) .

ولعل هذا الأمر هو الذي يُدخِل الشك في نصّ ابن كيسان ، إذ من المحتمل أن يكون من ذكر له ذلك عن الخليل ، كان قد رأى ما في كتاب سيويه ، وسيويه ناقل علم الخليل ، فتوهم أنّ ما في الكتاب هو من كلام الخليل ، ورأى ما يخالفه من ترتيب العين ، فأراد التوفيق بين الأمرين فذكر هذا الاعتذار للخليل - والله أعلم - .

٥ . ورد في نصّ ابن كيسان أيضاً أن الخليل قال : " فنزلتُ إلى الحيز الثاني ، وفيه العين والحاء " وهو معارض لما في المقدمة ، إذ إنه ذكر العين والحاء والهاء في الحيز الأول .
٦ . وأمّا النصّ الذي ورد عن المبرد فإنّه لم يصرّح بأنّ الخليل قال ذلك وإنّما جاء فيه : " والذي ثبت عندنا عن الخليل " ، ولعل السبب في ذلك ما ورد في كتاب سيويه تلميذ الخليل .

٧ . والمبرد لم يذكر العلة التي ذكرها ابن كيسان في تقديم العين على الهمزة والهاء ، بل جعل من المحتمل أن يكون الخليل إنّما قدم العين (من أجل أنّها توسطت المخرجين ولحقت بالطرفين) وهو مع مخالفته لما في مقدمة العين ، مخالف للعلة التي ذكرها ابن كيسان ، وهذا يدلُّ على أنّ هذه العلة إنّما هي اجتهاد ممن جاء بعد الخليل .

ثم إنّ العلة التي ذكرها المبرد علة واهية ضعيفة ، وإذا كانت لا تصلح علة (فلا معنى لإيثار تقديم العين) كما يقول ، وإذا قلنا بما قال كان قولنا أشدّ في حق الخليل من قولنا : إنّهُ يرى أنّ مخرج العين أقصى المخارج .

٨ . أمّا الصاحب بن عباد فلم ينسب إلى الخليل قولاً ، وإنّما التمس عذراً للخليل ، وهذا الالتماس لا يعدّ دليلاً على أنّ الخليل يرى ما يراه الصاحب .

٩ . النصوص التي ورد فيها حديث عن الهمزة ومخرجها جاء فيها أنّ الهمزة من أقصى الحلق ولم يأت فيها أنّها أقصى الحروف مخرجاً ، بل ورد في بعض النصوص (أنّها من أقصى الحلق من عند العين) وهو محتمل لأن تكون أقصى من العين ومحتمل لأن تكون أرفع من العين أو مساوية لها في المخرج ، وهذا لا يتعارض مع النصوص التي ورد فيها أنّ العين أقصى الحروف مخرجاً ، فيمكن الجمع بينها على اعتبار أنّ العين أقصى المخارج ثم الهمزة ، أو أنّهما من مخرج واحد .

١٠. العلل التي ذُكرت لتقدم العين على الهمزة والهاء لم يرد منها شيء في مقدمة العين وهي محلها لو كان الخليل معتمداً لهذه العلل ، فعدم ورودها في المقدمة دليل على ضعفها .
 ١١. الهاء جاء ترتيبها في المقدمة ثلاث مرات بعد الحاء وهذا يقطع بأن ترتيبها الذي يراه الخليل هو هذا ولو كان يرى غير ذلك لقدّم العين وجعل الهاء بعدها مباشرة دون الحاء أو لأخّرها إلى آخر الترتيب كما فعل مع الهمزة.
 ١٢. النصّ المروي عن النضر بن شميل قويّ الدلالة على أنّ الخليل يقدم العين في المخلوج وذلك لأمر :

أ - أنّ النضر تلميذ الخليل .

ب - أنّه صرح بالسماع منه فقال : " سمعت الخليل يقول ... " ولم يقل : " ذُكر لنا عن الخليل " أو " الذي ثبت عن الخليل " .

ج - أنّ النضر وافق كلامه ما في مقدمة العين مع أنّه ممن روي عنه نفي العين عن الخليل ، قال ياقوت : " سئل النضر بن شميل عن الكتاب الذي ينسب إلى الخليل بن أحمد ويقال له كتاب العين ، فأنكره ، فقيل له : لعله ألفه بعدك ؟ فقال : أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد " (١) .

١٣. موافقة هؤلاء الأئمة (النضر بن شميل ، والمفضل بن سلمة ، والرّضي) لما في مقدمة العين يؤكد صحة ما فيها .

وأخيراً فالذي يظهر - والله أعلم - أنّ الخليل كان يرى أنّ العين مقدّمة في المخرج على جميع الحروف ، ولذلك قدّمها في الترتيب وفي الكتاب وكان يرى أن (الحلق) فيه مخرجان : أقصاه ويخرج منه العين والحاء والهمزة ، وأدناه : ويخرج منه الغين والحاء ، ويدل عليه ما ذكره أبو حيان من طريق الأخصفش يقول : " سألت الخليل بن أحمد عن حروف المعجم ... (ثم قال) : فمن ذلك بدل الهمزة والحاء والحاء من العين ... ثم الغين

والحاء ، ولها من الحلق المدرجة التّالية ... " (١) ، فهو يرى أنّ الحلق فيه مدرجتان أولى وتالية ، أولى يخرج منها أربعة أحرف أقصاها العين ، وتالية ويخرج منها حرفان الغين والحاء . والقول بهذا لا يضير الخليل ولا يُنقصُ من قدره ، إذ هو مما يغتفر له ؛ لأنّه يُعدُّ أوّلَ من رتّب الحروف ترتيباً صوتياً ، وقد اجتهد ووضع ترتيباً أفاد منه اللغويون إلى هذا العصر ، والبدايات يكفي فيها أن توضّح الطريق وتيسّر سبيله للعلماء والباحثين .

(١) تذكرة النحاة ص ٢٩ .

الاختلاف في الترتيب بين الخليل وسيبويه :

اختلف ترتيب الحروف صوتياً عند الخليل عنه عند تلميذه سيبويه ، وحتى يُعرّف الفرق

بين الترتيبين نعرضهما في جدول واحد :

| ملاحظات | الترتيب عند سيبويه (١) | ملاحظات | الترتيب عند الخليل (٢) |
|--|------------------------|----------------------------------|------------------------|
| <p>(المجموعات عند سيبويه حسب المخارج)</p> <p>في بعض نسخ الكتاب تقدمت الكاف على القاف</p> <p>حين تحدث سيبويه عن المخارج آخر الضاد إلى ما بعد مخرج الجيم والشين والياء</p> | الهمزة | المجموعات عند الخليل حسب الأحياز | ح |
| | الألف | | حقيقة |
| | هـ | | لهوية |
| | ع | | شجرية |
| | ح | | أسلية |
| | غ | | نظمية |
| | خ | | لثوية |
| | ق | | ذائقة |
| | ك | | شفوية |
| | ض | | هوائية |
| | ج | | |
| | ث | | |
| | ي | | |
| | ل | | |
| ر | | | |
| ن | | | |
| ط | | | |
| د | | | |
| ذ | | | |
| س | | | |
| ز | | | |
| ع | | | |
| ظ | | | |
| ن | | | |
| ف | | | |
| ب | | | |
| م | | | |
| و | | | |

(١) ينظر ترتيب سيبويه في الكتاب ٤ / ٤٣١ .

(٢) ينظر ترتيب الخليل في مقدمة العين ١ / ٤٨ ، ٥٨ .

من خلال تأمل الترتيبين يتضح ما يلي :

١ . قدّم سيويوه الهمزة والألف على سائر الحروف ، أمّا الخليل فقد أخرهما إلى آخر

الترتيب .

٢ . تقدّمت العين والحاء على الهاء عند الخليل وتأخرتا عنها عند سيويوه ، كما قدّم

الخليل الخاء على الغين على عكس ما فعل سيويوه .

٣ . تقدّمت الضاد على الجيم والشين والياء عند سيويوه ، وإن كان حين تحدّث عن

المخارج أخرّها وقال : إنّها تخرج من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس (١) .

٤ . وقع بين الترتيبين تقديم وتأخير في المجموعات التالية : (ص . س . ز)

(ط . د . ت) (ظ . ذ . ث) (ر . ل . ن) بعد مجموعة (الجيم والشين والياء) على

النحو التالي :

الترتيب عند سيويوه

الترتيب عند الخليل

(ل . ر . ن)

(ص . س . ز)

(ط . د . ت)

(ط . د . ت)

(ص . ز . س)

(ظ . ذ . ث)

(ظ . ذ . ث)

(ر . ل . ن)

ويلاحظ أنّ الخليل كان أدق في تقديم مجموعة (ص . س . ز) على مجموعة

(ط د ت) (٢) ، وسيويوه كان أدق في تقديم مجموعة (ل . ر . ن) على المجموعتين

السابقتين .

٥ . مما يلحظ في الترتيبين أنّ ما اتفقا عليه أكثر مما وقع فيه الخلاف ، وما وقع فيه

الخلاف فهو يسير يُعصُّ النظر عنه ، " وذلك لشدة التقارب والتداخل بين مخارج النطق ،

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٢) ينظر : علم اللغة العام (الأصوات) د. كمال بشر ص ٩٦ .

فليس هناك في الواقع حدود فاصلة فصلاً تاماً بين بعض هذه المخارج ، ومن ثمّ فإنّه من الجائز أن تنسب مجموعة من الأصوات إلى مخرج معيّن وينسبها باحث آخر إلى مخرج آخر قريب منه أو متصل به ومتداخل معه " (١) .

وقد يتساءل المرء : هل هناك أسباب لوقوع الاختلاف بين الشيخ الخليل وتلميذه

سيبويه في ترتيب الحروف ؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل نقول : إنّ سيبويه حين تحدث عن مخارج الحروف لم يُشير إلى أنّه أخذ ذلك عن الخليل ، فالذي يظهر أنّ ذلك من اجتهاده ، ولا علاقة للخليل به .

وقد تلمّس بعض الباحثين أسباباً لوقوع الاختلاف بينهما ، يمكن رجوعها إلى النقاط التالية :

١ . " اختلاف الغاية والهدف ، فكتاب العين معجم ينظر إلى البنية الصوتية في حال التّأليف والتركيب ، وسيبويه يدرس الأصوات ويصنفها تمهيداً لدراسة الإدغام ، أي : لمعرفة علاقة كل صوت مفرد من حيث خصائصه النطقية مع صوت آخر له خصائص نطقية مشابهة أو مختلفة ، بغض النظر عن إمكانية التّأليف بينها ، فلما اختلف الهدف اختلف التصنيف والوصف عند كل منهما " (٢) .

ومن الأمثلة على ذلك أنّ الخليل أحرّ الهزمة إلى آخر الترتيب مع حروف العلة مع أنّه على علم بمخرجها وأنّها من أقصى الحلق ، وعلل ذلك بأنّه يعترها التغيير والتبديل بالتلين والتسهيل ، وإنّما يكون ذلك في حال تركيبها لا في حال إفرادها .

فالخليل " لم يكن قاصداً ترتيب المعلومات الصوتية على شكل دراسة شاملة موضوعة في إطار تألّفي معهود ، إنّما كان مهتماً بالوقوف على قواعد التشكيل الصوتي وصولاً إلى

(١) ينظر : علم اللغة العام (الأصوات) ، د. كمال بشر ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حلمي خليل ص ٣٥ ، وينظر : نظرية الخليل المعجمية ، د. محمد حبلى ص ٣٨ ،

ومصادر اللغة ، د. عبد الحميد الشلقاني ص ٥٦٩ .

ابتناء معجم شامل " (١) ، وهكذا كانت مقدمة العين تتناول في مجملها قضايا تركيبية تتعلق بالصناعة المعجمية .

٢. " اختلاف المنهج ؛ لأن سيويه يتناول أصوات العربية صوتاً صوتاً ، لا كما صنع أستاذه حينما تناولها من حيث هي مجاميع صوتية قد يجمع بينها التأليف أو لا يجمع " (٢) .

٣. أن الاختلاف بينهما وخاصة في حروف الخلق قد يكون سببه " صعوبة تحديد مخرج كل حرف حلقي ؛ لأن الحيز الذي تخرج منه هذه الحروف محدود نسبياً ، وقد كان من الصعب التمييز الدقيق لموضع كل حرف على هذا الحيز المحدود " (٣) .

٤. يقول د. المخزومي : " منشأ الخلاف بين الخليل وسيويه هو اصطناع كل منهما مقياساً لتذوق الحروف يختلف عن مقياس صاحبه ، وإذا لا حظنا مقياس كل منهما وجدنا ترتيب الحروف بحسبه سليماً .

أما الخليل فقد اصطنع الهمزة المفتوحة ... ، وأما سيويه فقد اصطنع الهمزة المكسورة ، ولم يصرح سيويه بهذا ، ولكنني أستنتج ذلك مما ذكره ابن جني ... ورجح عندي أن يكون كسر الهمزة معتبراً عند سيويه أيضاً هذا الاتفاق بين ترتيب الحروف عند سيويه وترتيبها عند ابن جني ، ومن هنا جاء الاختلاف بين الخليل وسيويه في ترتيب الحروف ، وأنت إذا جربت أن تتذوق الحروف باصطناع الهمزة مفتوحة مرة ومكسورة أخرى ، وجدت وجهة النظر عند كل منهما سليمة " (٤) .

هذه جملة الأسباب التي ذكرت ، " ومهما يكن ، فإن الاختلاف بين الترتيبين ليس كبير - كما تقدّم - وإنما هو طفيف ، وإذا علمنا أن الخليل كان أول من تصدى لذوق الحروف ومعرفة طبائعها وأحوالها ، وتحديد مخارجها الماثوثة بين أقصى الخلق والشفتين ،

(١) أصالة علم الأصوات عند الخليل ، د. أحمد قدور ص ٢٩ .

(٢) التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حلمي خليل ص ٣٥ .

(٣) معجم المعاجم العربية ، يسرى عبد الغني عبد الله ص ١٠٦ .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) مهدي المخزومي ، ١١٠ ، ١١١ .

أدركنا أنّ من المعقول أن يطراً على طريقة الخليل جديد ، ويتناولها مَنْ بَعْدَهُ بالإصلاح والتهذيب " (١) .

وقد اتبع الخليل في ترتيبه هذا الذين ألفوا معجمات على نظام التقاليد عدا ابن دريد وأبي عليّ القالي فأما ابن دريد فقد رتبّ الجمهرة على الترتيب الألفبائي المعروف . وسيأتي الكلام على ذلك .

وأما أبو عليّ القالي صاحب " البارع " فلم يرتب كتابه على ترتيب الخليل ، ولأنه لم يصل إلينا منه إلا قطعتان فقد اختلف في ترتيبه ، فالمستشرق (فولتون) استنتج من خلال القطعتين أنّ ترتيب البارع على النحو التالي :

(هـ ، ح ، ع ، خ ، غ ، ق ، ك ، ض ، ج ، ش ، ل ، ر ، ن ، ط ، د ، ت ، ص ، ز ، س ، ظ ، ذ ، ث ، ف ، ب ، م ، و ، ا ، ي) (٢) .

وبمقارنة هذا الترتيب بترتيب (المقصور والممدود) لأبي عليّ يتضح أنّ هناك فرقاً بين الترتيبين ، فقد جاء ترتيب المقصور على النحو التالي :

(الهمزة ، هـ ، ع ، ح ، غ ، خ ، ق ، ك ، ض ، ج ، ش ، ي ، ل ، ر ، ن ، ط ، د ، ت ، ص ، ز ، س ، ظ ، ذ ، ث ، ف ، ب ، م ، و) (٣) .

وقد أدخل (فولتون) على هذا الترتيب التعديلات التالية :

- ١ . تقديم الحاء على العين وجعلها بينها وبين الهاء .
- ٢ . تقديم الخاء على الغين وجعلها بينها وبين العين .
- ٣ . إغفال الهمزة .
- ٤ . تأخير الياء إلى آخر الحروف ، بينما هي في ترتيب المقصور بين الشين واللام .
- ٥ . زيادة الألف في الترتيب بعد الواو .

(١) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة ، نعمة رحيم العزاوي ص ١٢١ .

(٢) مقدمة القطعة التي نشرها مصورة ص ٨ .

(٣) ينظر : المقصور والممدود ص ١١ .

والذي يظهر أن ترتيب (البارع) كترتيب (المقصور والممدود) ، لأنه من المستبعد أن يختار أبو عليّ ترتيباً في البارع. يختلف عن ترتيب المقصور ، ثم إن هناك رواية عن ابنه تُبيِّنُ موافقة البارع للمقصور في الأحرف الثلاثة الأولى التي خالف فيها (فولتون) يقول القفطي : " وشوهد بخط ولده ما مثاله : ابتداء أبي - رحمه الله تعالى - بعمل كتاب البارع في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، ثم قطعتة عِللٌ وأشغال ، ثم عاود النظر فيه بأمر أمير المؤمنين وتأكيده عليه ، فعمل فيه من سنة تسع وأربعين وثلاثمائة فأخذه بجدّ واجتهاد وكُمّل له ، وابتداءً بنقله ، فكمّل لنفسه إلى شوال سنة خمس وخمسين وثلاثمائة كتاب الهمز ، وكتاب الهاء ، وكتاب العين " (١).

وبهذا يتبيّن أن أبا عليّ قد وافق سيبويه موافقة تامّة في ترتيبه للحروف إلا في الألف فإن أبا عليّ لم يدخله في الترتيب وقد قال عنه : " ولم نذكر الألف لأنها لا تكون كلمة أولها ألف ، من أجل أنه لا يمكن الابتداء بالساكن لاعتياصه على الناطق " (٢).

(١) إنباه الرواه ١ / ٢٤٤ .

(٢) المقصور والممدود ص ١١ .

(موقف ابن دريد من الترتيب الصوتي)

أول من صنع معجمًا على نظام التقاليد بعد الخليل هو ابن دريد الذي ألف جمهرة اللغة ، لكنّه لم يتبع المنهج الصوتي الذي سلكه الخليل ، وإنما اتخذ الترتيب الألفبائي أساسًا لمعجمه ؛ وذلك لأنّه نظر في كتاب العين فرأى في ترتيبه صعوبة على من يبحث فيه ، وقد أشار في مقدمة كتابه إلى هذا الأمر ، بيد أنّه تحلّى بأدب العلماء ، فلم يعبّ على الخليل فعله وإنما اعتذر له بأنّه صنع كتاب العين لمن كان على شاكلته من الخاصّة ، فلا ينتفع به كثير من العامة لفشوّ النقص والعجز فيهم .

يقول ابن دريد : " وقد ألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي - رضوان الله عليه - كتاب العين فأتعب من تصدى لغايته وعنى من سما إلى نهايته ، فالمنصف له بالغلب معترف والمعاند متكلف ، وكل من بعده له تبع أقرّ بذلك أم جحد ، ولكنّه - رحمه الله - ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحِدّة أذهان أهل دهره ، وأملىنا هذا الكتاب والنقص في الناس فاشٍ والعجز لهم شامل إلا خصائص كدراريّ النجوم في أطراف الأفق ، فسهّلنا وعره ، ووطّأنا شأزه ، وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ؛ إذ كانت بالقلوب أعقب وفي الأسماع أنفذ وكان علم العامة بما كعلم الخاصّة ، وطالباها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشفياً على المراد " (١) .

لكن هل كان ابن دريد مُحِقّاً في اختيار الترتيب الألفبائي على الترتيب الصوتي ؟ إنَّ المسألة ليست مسألة سهولة وصعوبة ، كما قد يتوهم ، وكأن ابن دريد لم يدر أنّ ما فعله الخليل في ذلك يوافق الترتيب الصوتي لا الترتيب الألفبائي ، " كان ينبغي على ابن دريد - حيث اتبع نظام التقلبات - أن يسير على ترتيب أجدية الخليل الصوتية حيث إنّ نظام التقلبات مبني على أساس صوتي ؛ إذ يُعرف به المستعمل من المهمل بواسطة القوانين الصوتية التي يخضع لها تأليف الحروف في الكلمات العربية " (٢) .

(١) الجمهرة ١ / ٣ .

(٢) المعاجم العربية ، د. عبد الله درويش ص ٢٥ .

ثم إنَّ " نظام التقالييد لا يحقق هدفه إلا مقترناً بالترتيب الصوتي الذي يكشف عن خصائص (النسخ الصوتي) للكلمات العربية ، ويميّز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة " (١) .

ولذلك عدل جميع من صنّف معجماً على نظام التقاليد ممن جاء بعد ابن دريد عن ترتيبه الذي خالف به ترتيب الخليل ، حتى تلميذه الذي تلقى عنه (أبو عليّ القالي) لم يتبعه في ترتيبه بل عاد إلى الترتيب الصوتي (٢) .

(١) البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ص ٢٩٩ .

(٢) ينظر : بعض أسباب عدول القالي عن ترتيب ابن دريد ، في (أبو عليّ القالي) ، عبد العليّ الودغيري ص ٢٨٨ .

هل تأثر الخليل في الترتيب الصوتي بغير العرب من الهنود أو اليونان (١)؟

ذهب بعض الدارسين إلى تأثر الخليل في العمل المعجمي ، وفي الترتيب الصوتي خاصة بالهنود ، وذهب بعضهم إلى تأثره باليونان ، وحاول بعضهم الجمع بينهما بالقول بأن الخليل تأثر باليونان في العمل المعجمي وبالهنود في اختيار الترتيب الصوتي .

أشهر القائلين بالتأثر :

- ١ . دائرة المعارف الإسلامية حيث جاء فيها عن (العين) : " الظاهر أنه رتبته على حروف الهجاء عند نحاة السنسكريتية وهي التي تبدأ بحروف الحلق " (٢) .
- ٢ . جورجى زيدان الذي يقول : " فكان الخليل هذا بذلك حذو الهنود في ترتيب حروف لغتهم السنسكريتية ، فإثهم يبدءون بأحرف الحلق وينتهون بالأحرف الشفوية " (٣) .
- ٣ . فؤاد سزكين ويقول : " أما مسألة تأثر الخليل بترتيب الهنود لحروف الأبجدية تبعاً لمخارجها فيمكن عدّها أمراً مفروغاً منه " (٤) .
- ٤ . شوقي ضيف الذي ذكر أن الخليل " ربما عرف ذلك من بعض نازلتهم - الهنود - في موطنه " (٥) .

(١) سيكون الجواب مختصراً لكثرة ما كتب عنه الباحثون ومنهم : ١ - يوسف العث في (أولى تدوين المعاجم) ص ٥١٣ وما بعدها ، ٢ - د. مهدي المخزومي في (الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أعماله ومنهجه) ٦٢ - ٧٤ ، ٣ - د. أحمد مختار عمر في مقال بعنوان (هل أثر الهنود في المعجم العربي) مجلة مجمع القاهرة (الجزء الثلاثون) ، وفي كتاب (البحث اللغوي عند العرب) ٣٤٣ - ٣٤٦ ، ٤ - د. حسين نصار في ((المعجم العربي نشأته وتطوره) ١ / ١٧٧ - ١٨٠ ، ٥ - أحمد عبد الغفور عطار في (الصحاح ومدارس المعجمات العربية) ٨١ - ٨٣ ، ٦ - د. محمد عبد الحفيظ العريان في (المعجم العربية المنسوبة) ٧٣ - ٧٥ ، ٧ - د. أحمد محمد قدور في (أصالة علم الأصوات عند الخليل) ١٥ - ١٩ ، ٨ - د. هادي حمودي في (الخليل وكتاب العين) ٧١ - ٨٠ ، ٩ - د. عبد الله بن علي الحسيني البركاتي في (مقدمة في معاجم اللغة العربية) ٢٤ - ٦٢ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٨ / ٤٣٦ .

(٣) تاريخ آداب العربية ٢ / ١٤١ .

(٤) تاريخ التراث العربي مج ٨ جزء ١ / ١٨ ، ٢٢ .

(٥) المدارس النحوية ص ٣٢ .

أبرز حجج القائلين بالتأثر :

١. " استغراب النضج المبكر لعلوم العربية ، مما يؤكد افتراض اقتباس واسع من حضارات سابقة تتمتع بمفاهيم لغوية متطورة تطوراً بعيداً " (١).
٢. أن ترتيب الحروف في اللغة السنسكريتية كان حسب مخارجها مبتدئة بحروف الحلق ومنتهاية بحروف الشفة ، فالتطابق دليل على التأثير .
٣. " الروابط القوية بين بلاد الهند والجزيرة العربية منذ العصر الجاهلي ، وازدهار هذه العلاقات بعد ظهور الإسلام " (٢) ، وكان في الخليج الفارسي عدد كبير منهم ، وكان المحاسيون لتجار العراق في البصرة وبغداد من السند " (٣) .
٤. أن الخليل كان على معرفة باليونانية ؛ بسبب اتصال حنين بن إسحاق به ، قال ابن جُلجُل : " ونهض - يعني حنيناً - من بغداد إلى أرض فارس ، وكان الخليل بن أحمد - رحمه الله - بأرض فارس ، فلزمه حنين حتى برع في لسان العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد " (٤) . وروى ابن أبي أصيبعة أنه " كان يشتغل في العربية مع سيويه وغيره ممن كانوا يشتغلون على الخليل بن أحمد " (٥)

وجوه إبطال حجج القائلين بالتأثر :

١. " أنه لا يصح حين يجد الباحث تشابهاً بين عمليتين أن يعوّل على مجرد السبق الزمني ويتخذة دليلاً على تأثير السابق في اللاحق ، فالعقل البشري هو العقل البشري في أي بقعة من أنحاء العالم ، وما يهتدي إليه المرء في بلد قد يهتدي إليه آخر في بلد آخر ، دون أن يطلع على ما انتهى إليه غيره ، وقد يتشابه العملان أو يتطابقان ويظل كل منهما أصلاً في ذاته " (٦) .

(١) أصالة علم الأصوات عند الخليل ، د. أحمد قنّور ص ١٥ .

(٢) المعاجم العربية المجنسة ، د. محمد العريان ص ٧٤ .

(٣) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ، أحمد عبد الغفور عطار ص ٨٢ .

(٤) طبقات الأطباء والحكماء ص ٦٨، ٦٩ .

(٥) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ٢٦٢ .

(٦) البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ص ٣٤١ .

٢. " أن ترتيب الخليل الصوتي ليس مطابقاً لترتيب الهنود ، فقد بدأ الهنود بالعلل في حين أننا نجد الخليل قد بدأ بالسواكن وأخر العلل إلى آخر الترتيب " (١).

٣. يقول د. أحمد قدّور : " أمّا ما ذهب إليه شوقي ضيف مما أضافه إلى مزاعم الأخذ عن الهنود من أن الخليل ربما عرف هذا الدرس الصوتي من نازلة الهنود في البصرة في عصره ، فأمر بين الخطأ ؛ لأنّ فيه افتراضاً يجعل الهنود عالمين بإنجازات علمائهم الدقيقة وإن كانوا تجاراً أو بحارة علماء يسمح لهم بنقلها إلى الأجانب وإيصالها سليمة من التحريف ... " (٢).

٤. " أن نشأة الدرس الصوتي على يد الخليل جاءت ضمن الجو الحضاري الناهض عصرئذٍ ، ولم تكن طفرة في عصر راكد أو متخلّف ، وإذا سلمنا باقتباس هذا العلم لأنّه على قدر من التفوّق فكيف نفع بعشرات العلوم التي نشأت مع علم الأصوات كالمعجم والنحو والصرف والدلالة والبلاغة والنقد والتفسير والفقّه ؟ هل نزع أنّها منقولة عن الأجانب لأنّها مبتكرة ؟ " (٣).

٥. لم ينقل أحد من المتقدمين أنّ الخليل له صلة بعلم الهند أو اليونان ، ولو كانت له صلة لنقل إلينا ذلك ، أمّا رواية صلته بجنين بن إسحاق فمع كونها لا تدل على تعلمه اليونانية ، فإنّها محض خطأ وزلل ؛ وذلك لأنّه بالنظر في حياتهما يتبيّن الأمر ، فالخليل مات سنة ١٧٥هـ وحنين بن إسحاق ولد سنة ١٩٤هـ (٤) فالفارق بين وفاة ذلك وولادة هذا مل يقرب من عشرين سنة ، فكيف يكون قد تلقى عنه ؟

ثم إن المتقدمين الذين شككوا في نسبة العين لم يذكروا شيئاً من ذلك ، فلو كانت ثمة صلة لتمسكوا بما للطعن فيه .

(١) هل أثر الهنود في المعجم العربي ، د. أحمد مختار عمر ص ١٢٦ .

(٢) أصالة علم الأصوات عند الخليل ص ١٧ .

(٣) السابق ص ١٦ ، ١٧ .

(٤) بحسب ما ذكره ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء ص ٢٦٣ ، وهو الذي روى قبل ذلك صلة الخليل بجنين ، وهذا يدل على اضطرابه ، وأن رواية الصلة مردودة .

٦. " وفكرة (ذوق الحرف) من الأفكار الخليلية التي تنفي تأثر الخليل بأيّ نظام صوتي آخر في ترتيبه لأصوات اللغة العربية سواء أكان الترتيب الهندي أو غيره ، وإثما وصل إليها - كما قال الليث - بعد تدبر واستقصاء نظر " (١).

(١) مقدمة لدراسة التراث المعجمي ، د. حلمي خليل ص ١٢٩ .

البحث الثاني

أساس الأبنية

مفهوم الأبنية في النظام .

الهدف والغاية من اختيار هذا الأساس .

الثنائي :

. المقصود به .

. تسميته بالثنائي .

. أسباب أخرى لتسميته بالثنائي .

. الثنائي المضاعف المعتل .

الثلاثي :

. الصحيح .

. اللفيف .

. الرباعي والخماسي .

البناء المعجمي والبناء الصرفي عند الخليل .

مفهوم الأبنية في النظام

تعدّ الأبنية الأساس الثاني من الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليد ، ويقصد بها : أصول الكلمة من ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية مجردة من الحركات ، وليس المراد بها الأبنية الصرفية التي جمعها بعض اللغويين في معاجم خاصة أطلق عليها (معاجم الأبنية) .

فبناء الكلمة عند الصرفيين " هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كل في موضعه " (١) . فالفرق بين الأمرين جلي ، إذ البناء في النظام مجرد من الحروف الزوائد ومن الحركات ، قال سيويوه : " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه " (٢) ، أما البناء عند أصحاب معاجم الأبنية ، فالاعتبار فيه مبني على الحروف الأصول والزوائد ، والحركات والسكنات .

وقد قسم أرباب نظام التقاليد الأبنية باعتبار عدد الحروف الأصول إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي ، كما " راعوا كذلك في منهجهم نوع الحروف الأصول التي تتكون منها المواد ، ففصلوا بين الصحيح والمعتل وجعلوا لكل منهما مكاناً في المعجم " (٣) .

وما ذكره بعضهم (٤) من أن الخليل حين قسم معجمه هذا التقسيم كان قد أفاده من الصرفيين قبله غير مقبول ، لأن طبيعة صناعة المعجم وحرص الخليل على حصر مواد اللغة ، كانا سبباً في تقسيم الخليل الأبنية هذا التقسيم ، وربما كان ذلك من اجتهاداته وفكره .

وقد جاء تقسيم الأبنية في النظام على النحو التالي :

يُقسم المعجم على الحروف ، ثم يقسم الحرف الذي يعقد عليه الباب إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي ، والبناء يقسم بحسب الأحرف التي تتألف مع الحرف الذي عقد عليه الباب ، هكذا مثلاً :

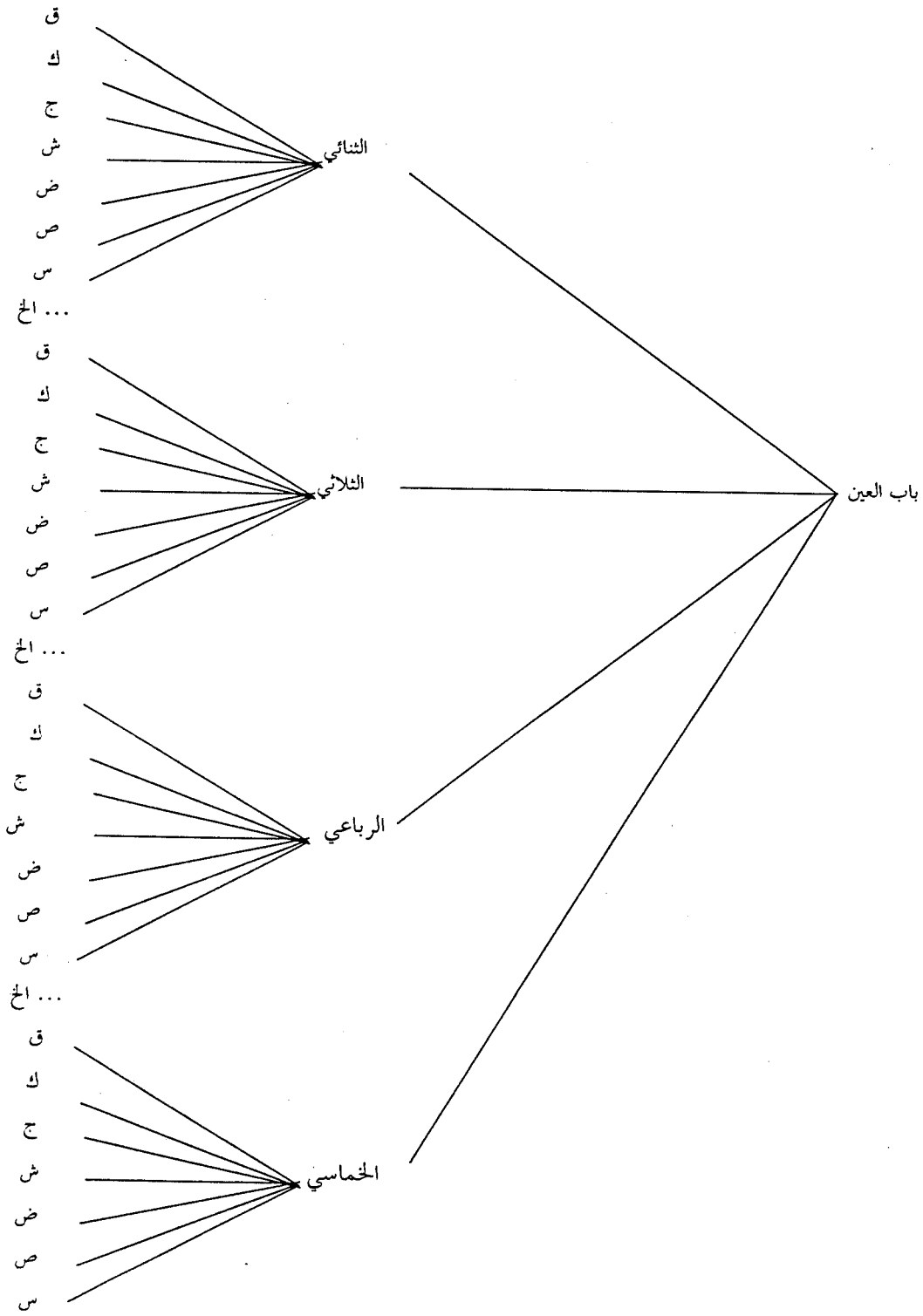
(١) شرح الشافية للرضي ٢ / ١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٣) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، عيد الطيب ص ١٠٣ .

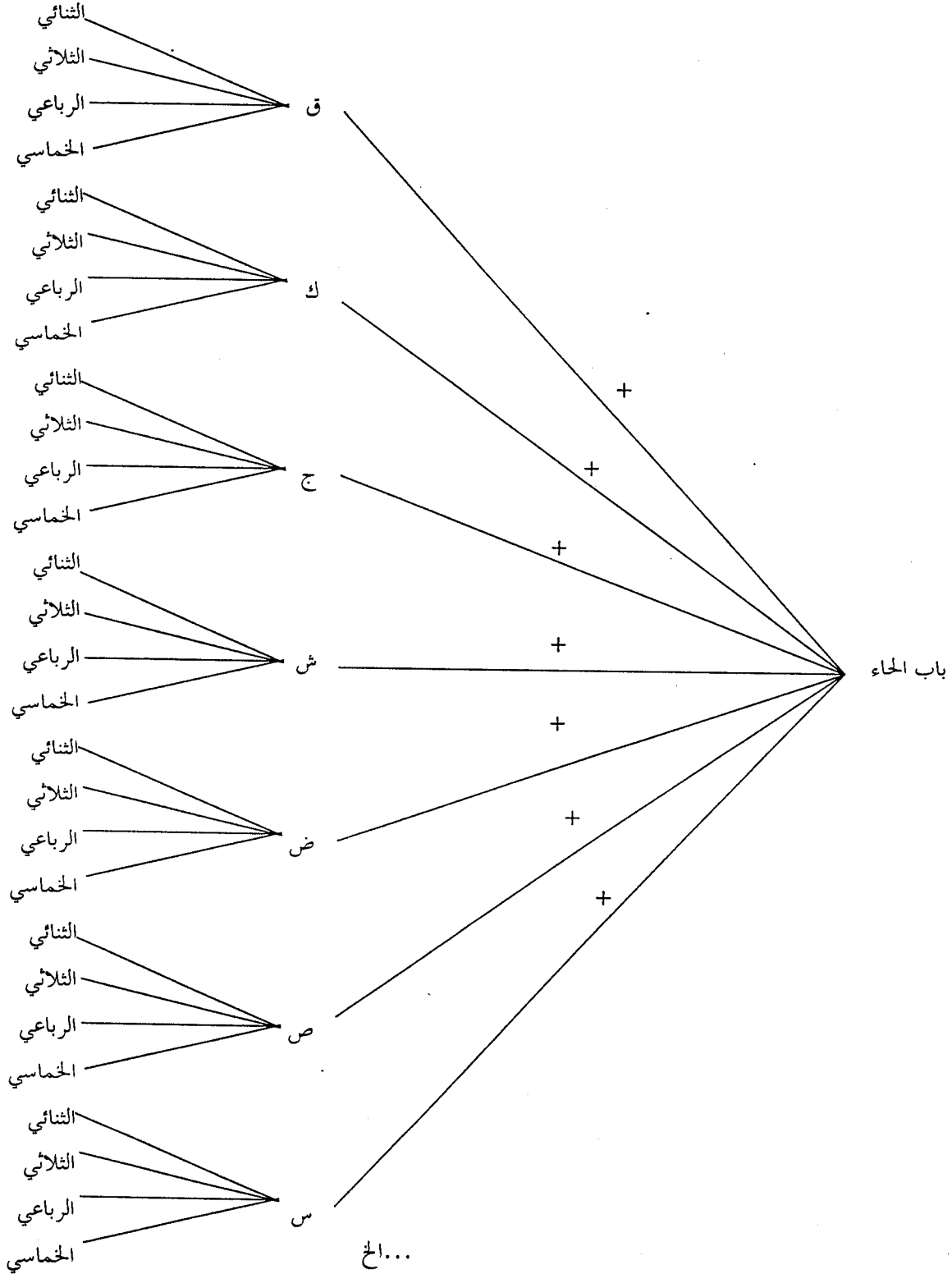
(٤) ينظر : المعجم العربي ، حسين نصار ١ / ١٧٦ ، ومصادر التراث العربي ، د. عمر الدقاق ص ١٧٤ ، والمعجم العربي ، د. رياض زكي

قاسم ص ١٩٥ .



وهكذا باب الحاء ثم الهاء ثم الخاء إلى آخر الحروف .

وكان من الممكن تقسيم الباب إلى الأحرف التي تتألف معه وتقسيم كل حرف من هذه الأحرف إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي ، هكذا مثلاً :



وبالنظر إلى التقسيمين يتبين أن ما اتخذ الخليل ومن تبعه من تقسيم كان أولى بالاختيار وأدق وأيسر لأمر منها :

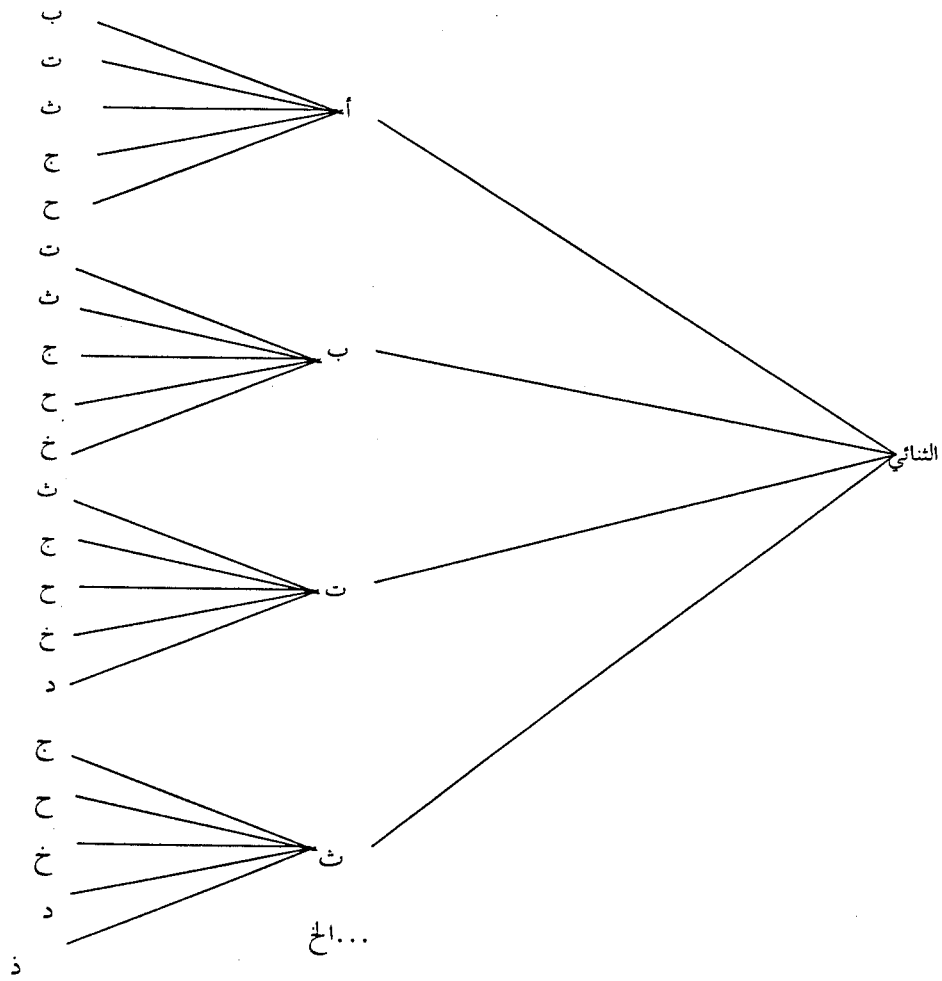
١. أن التقسيم الثاني يخالف التنظيم الذي يسير عليه العلماء في كتبهم ، حيث كانوا يتدرجون بدءاً بالكتب التي يبني عليها الكتاب ، ثم الأبواب ويكون عددها وتقسيمها قليلاً ، ثم الفصول وتكون أكثر تفريراً من الأبواب، فمثلاً يتكون الكتاب من أربعة أبواب ، والباب منها يتكون من عشرة فصول وهكذا .

٢. أن التقسيم الأول يجتمع كل لفظ فيه عين مثلاً مما كان ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً في موضع واحد ، بينما يفرق ذلك في الأبواب عند الأخذ بالتقسيم الثاني ، فأبواب الثنائي قد تصل في الكتاب الواحد إلى أكثر من عشرين باباً ، بينما هو في التقسيم الأول باب واحد وهكذا الثلاثي والرابعي والخماسي .

٣. تفوت بالتقسيم الثاني فوائد لغوية يجلبها اجتماع أبواب الثلاثي مثلاً في موضع واحد ، كمعرفة ائتلاف الحروف وتناظرها ، ومعرفة بعض القوانين الصوتية لبنية الكلمة العربية

وقد خالف ابن دريد هذين التقسيمين ، حيث بنى معجمه على الأبنية أولاً ، والحروف تتبع

الأبنية ، هكذا:



والثلاثي : مثله

(الهدف والغاية من اختيار هذا الأساس)

كان الخليل يهدف في بناء معجمه إلى حصر مواد اللغة ، فقاده ذلك إلى النظر في كلمات العربية ، أقل ما تكون عليه من الحروف ، وأكثر ما تكون عليه ، فبين له أنها محصورة بين الثنائي والخماسي ، ولذلك قال في المقدمة : " كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ... " (١) ، " فليس في كلام العرب بنى على هذه القاعدة كلمة أقل من حرفين ، كما لا توجد كلمة عربية مبنية في الأصل على أكثر من خمسة أحرف ، إنه كلام أشبه بالقاعدة اللغوية أو القانون الذي يتسم بالحصر والشمول " (٢) .

ففكرة الحصر والإحصاء هي التي قادت الخليل إلى اتخاذ هذا الأساس مع الأساس التقليدي ، فهما مجتمعين الطريق والسبيل إلى حصر مواد اللغة ، لا يستغنى بأحدهما عن الآخر . يضاف إلى ذلك أن اتخاذ هذا الأساس مع الأساس الصوتي يفيد " في التعرف على طبيعة الكلمة معجميا ، وأي الجذور أكثر ترددا وأيها أقل ، وهو أمر تبدو أهميته البالغة في لغة اشتقاقية كالعربية ، ولا شك أن قوانين الاشتقاق تختلف في التعامل مع الجذور الثلاثية عنها مع الجذور الرباعية " (٣) .

(١) العين ١ / ٤٨ .

(٢) نظرية الخليل المعجمية ، د. محمد يوسف حبص ص ٦٤ .

(٣) السابق ص ٦٣ .

(الثنائي)

المقصود به :

من خلال النظر في معاجم التقاليب يتبين أن الخليل ومن تبعه قصدوا بالثنائي : ما كان على حرفين من الحروف الصحاح ولو مع تكرر أحدهما أو كليهما في أيّ موضع ، فيشمل مثل : قَدْ وَقَدَّ وَقَدَّقَ ، كما يشمل مثل : ددن ، وقلق ، وجلجل^(١).

وقد عرّف به وذكر أقسامه ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) - ولعله أفاده من النظام - يقول : " فالثنائي : ما كان على حرفين من حروف السّلامة ولا تبال أن تتكرر فاؤه أو عينه ... وينقسم ذلك على أقسام ، منها : ما يكون الحرفان أصله ، نحو : مَنْ وَمَا ، ومن الحروف نحو : مِنْ وَعَنْ ، ومنه ما يخفف من المضاعف نحو : رُبَّ خفيفة الباء ، وأصلها التشديد ، ومن الفعل ما كان مضاعفاً نحو : رَدَّ ومدَّ وعدَّ وعدَّد وتعدَّد ، وإذا دخلته الزوائد ، نحو : استعدَّد واستمدَّ وشبهه ، وإذا تكرَّر نحو : بَرَّبَ وجرَّجَرَ ، وفيما أظهر تضعيفه نحو : العدد والمدد ... فهذا كله ثنائي " ^(٢).

وقد اشتملت أبواب الثنائي في النظام على الصيغ التالية :

١. الثنائي الخفيف من الحروف والأدوات مثل : مَع ، وَلَنْ ...
٢. مضاعف الثلاثي مثل : عَقَّ ، وَقَعَّ ...
٣. مضاعف الرباعي مثل : زلزل ، وصلصل ...
٤. ما ضوعف من فائه ولامه مثل : قلق ، وسلس ، وكعك ، وهذا النوع مما نبّه عليه الزبيدي في مختصر العين .
٥. ما كان من مضاعف الثلاثي غير أنّه لم تدغم فيه العين واللام مثل جَلَل .
٦. ما ضوعف من فائه وعينه مثل : ددن ، وهو أيضاً مما نبّه عليه الزبيدي .

(١) ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ص ١٩٢ .

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٠٩ ، ١١٠ .

٧. وَرَدَّ في بعض أبواب الثنائي من كتاب العين للخليل بعض صيغ يصعب تصوُّرها فيه - وإن كانت قد تتصل به - مثل : عَكَّنْكَع ، وَعَكَّوْكَ ، وردتا في (عكّ)^(١) ، وقد يرجع إلى اعتباره النون في عكنكع ، والواو المشددة في عكَّوْكَ زائدتين .

(١) ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره ، حسين نصار ص ١٩٦ .

تسميته بالثنائي :

حين يقارن المرء بين الصيغ التي اشتمل عليها الثنائي وبين التسمية ، قد يتبادر إلى ذهنه عدم المطابقة بينهما ، ولكن حين التأمل والنظر يتبين أن الخليل ومن تبعه " راعوا في ترتيب المواد عدد الحروف الأصول التي تتكون منها غير عابئين في ذلك بالحروف المكررة ، فغضوا النظر عن التكرار ، وعدوا المضعف الثلاثي ، وهو الذي تكرر أحد حروفه ثنائياً ، نحو : (عق) ، كما عدوا المضعف الرباعي ، والذي تكرر مقطعا كالقعقة ثنائياً ، وعذرهم في ذلك أن الحرف مهما تكرر لا يختلف مخرجه ، وما داموا قد اعتمدوا على ترتيب المخارج ؛ فإنهم لا يلتفتون إلى مخرج تكرر " (١) . فمهما تكرر الحرف فالمخرج واحد ، فعندنا في (عق) مخرجان ، مخرج العين ومخرج القاف ، وهكذا في القعقة فلا نستطيع القول : إن فيها أربعة مخارج ، بل فيها مخرجان فقط ، وهذا من أوضح الأسباب في تسميته بالثنائي ، ويدل عليه أنهم نصّوا على أن هذا النوع عند تقليبه تخرج منه صورتان فقط ، فقد قال الخليل : " اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو : قد ، دق ، شد ، دش " (٢) .

بينما القسمة العقلية لمضاعف الثلاثي والرباعي عند تقليبه ست صور لا صورتان هكذا مثلاً : سلّ ، لسّ ، سلس ، لسل ، سسل ، للس .

ولكن لما كانوا لا يعتقدون بالمكرر بل اعتبروه كالحرف الواحد ، وجدوا أن المخرج الواحد إذا ألغي نظيره ولم يعتدّ به خرجت لنا صورتان فقط هي : (سل ولس) هكذا :

| | | | |
|-----|--------------------|-------|------|
| سلل | تلغى اللام الثانية | فتبقى | سل . |
| لسس | تلغى السين الثانية | فتبقى | لس . |
| سلس | تلغى السين الثانية | فتبقى | سل . |
| لسل | تلغى اللام الثانية | فتبقى | لس . |

(١) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د. عيد الطيب ص ١٠٣ ، وينظر له أيضاً : معجمات العربية : مادتها ومناهجها

| | | | |
|-----|--------------------|-------|------|
| سسل | تلغى السين الثانية | فتبقى | سل . |
| للس | تلغى اللام الثانية | فتبقى | لس . |

فحين ننظر إلى ما تبقى بعد الإلغاء لا نجد إلا صورتين فقط (سل ، لس) والبقية تكرر لها .

ومما يدل على ما ذكر أنهم لما وجدوا ألفاظاً ثنائية متماثلة الحرفين مثل : (ببّ ، ققّ ، صصّ ، ددّ) لم يستطيعوا أن يجعلوها في الثنائي ؛ لأنه ليس فيها إلا مخرج واحد فقط ، وكأن الحيرة أصابتهم : أين يضعون مثل هذه الألفاظ ؟ ثم اهتموا إلى جعلها في آخر الثلاثي مع اللفيف ^(١) مع أنها أحرف صحيحة ليس فيها معتل ، ويظهر أنهم فعلوا ذلك لعدم وجود باب تدرج تحته ، أو لعلمهم يرون أن الحرف الأوسط في هذه الألفاظ منقلب عن حرف علة ^(٢) .

والباحث عن مثل هذه الألفاظ في معاجم التقاليب قد لا يهتدي إلى موضعها وقد يجزم بعدم وجودها ، فالأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار قال عن الخليل : " وهو في الثنائي أهمل التركيب الذي يضم حرفين متماثلين ، مع أنه ورد في العربية : ققّ ، و صصّ ، و ببّ ، و ددّ " ^(٣) .

فالعطّار حين لم يجدها في الثنائي - فيما يبدو - حكم بإهمال الخليل لها ، ونحن هدتنا الفهارس إلى موضعها فوجدناها في الثلاثي اللفيف .

ومما يدل على عدم اعتدادهم بالحرف المكرر أن الخليل وضع ألفاظاً رباعية في أبواب الثلاثي لتكرار أحد حروفها مثل : (دَهْدَع) في دهع ^(٤) ، و (الزَّهْرَقَة) في زهق ^(٥) ،

(١) انظر مثلاً : (ببّ) في العين ٨ / ٤١٥ ، و (ققّ) في التهذيب ٩ / ٣٧٧ .

(٢) ينظر : العين ٨ / ٩١ وقد وضع أبو علي القالي (ققّ) في باب الأوشاب (القاف المكررة في الثنائي منه) ينظر البارع ص ٥٢٣ .

(٣) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ٧٤ .

(٤) العين ١ / ١٠٣ .

(٥) العين ٣ / ٣٦٤ .

و (الدَّهْدَقَة) في دهق^(١)، و (السَّفْسِير) في سفر^(٢)، و (الخَفِيْدَد) في خفد^(٣)،
وبعض هذه الألفاظ نصّ الخليل في المقدمة على أنّها رباعيّة^(٤).

وهذ كلّه مما يدل على تفريق الخليل بين البناء المعجمي والبناء الصرفي - كما سيأتي إن

شاء الله - .

(١) العين ٣ / ٣٦٤ .

(٢) العين ٧ / ٢٤٧ .

(٣) العين ٤ / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : العين ١ / ٥٤،٥٣ .

أسباب أخرى لتسميته بالثنائي :

- التمس بعض الباحثين أسباباً أخرى غير السبب الذي ذكر آنفاً يمكن إجمالها فيما يلي :
- ١ . أنه سُمي بالثنائي لأن صورته الظاهرة على حرفين ^(١)، وهذا إنما ينطبق على الثنائي الخفيف مثل (قد) ومضاعف الثلاثي مثل (قدّ) أمّا مضاعف الرباعي فصورته على أربعة أحرف ، ويشكل على هذا السبب أيضاً ، أن ثمة ألفاظاً صورتها ثنائية ولم تندرج تحت أبواب الثنائي ، مثل (دم) فإن صورتها الظاهرة على حرفين ولكنها وردت في الثلاثي المعتل على حسب أصلها .
 - ٢ . أنه سُمي ثنائياً لأنه عند تقليبه تخرج لنا صورتان مثل : (قدّ ، ودقّ) وقد مرّ الكلام عن هذه المسألة في السبب الأول ^(٢) .
 - ٣ . يرى بعض اللغويين أن الحرف المضعف عبارة عن حرف واحد طويل ^(٣)، فقد يكون الخليل ومن تبعه يرون ذلك فسّموا مضاعف الثلاثي ثنائياً ، لأن الحرف المشدد حرف واحد عندهم .
- وهذا غير مقبول لأنهم لا يرون هذا الرأي ، فالخليل يعدّ الحرف المشدد حرفين يقول : " اعلم أن الرّاء في اقشعرّ واسبكرّ هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى " ^(٤) .
- وقد ذكر د. داود عبده أحد عشر سبباً لاعتبار الصحيح المضعّف في اللغة العربية صحيحين متواليين ، لا صحيحاً طويلاً ^(٥) .
- ثم إنهم أدخلوا في الثنائي مضاعف الرباعي ، وهو عبارة عن أربعة أحرف ليس فيها حرف مشدد .

(١) ينظر : المعجم العربي : نشأته وتطوره ، حسين نصار ١ / ١٩٥ .

(٢) ص ١٠٠ .

(٣) ينظر : الفصل الثاني من كتاب دراسات في علم أصوات العربية د. داود عبده (الصحيح المشدد: صحيح واحد طويل ، أم صحيحان قصيران ؟ ، وبحث بعنوان (في حقيقة الإدغام) لجعفر عبابنة ضمن أبحاث اليرموك .

(٤) العين ١ / ٤٩ .

(٥) يراجع الفصل الثاني من (دراسات في علم أصوات العربية) ٢٥ - ٣١ .

الثنائي المضاعف المعتل :

من أقسام الثنائي المعتل ، ويقصد به ما كان على حرفين أحدهما صحيح والآخر معتل مضعّف ، نحو: الحَيّ ، والعيّ ، أفيعدّ من أبواب الثنائي ، لأنّه من حرفين ؟ أم يعدّ من أبواب اللفيف لاشتماله على حرف صحيح وحرفين معتلين ؟

وعند النظر في معاجم التقاليد نجد أنّها قد تباينت في موقفها من هذا النوع .

فالعين والتهذيب والمحيط ورد فيها هذا النوع في أبواب اللفيف ، مع غير المضاعف ^(١).

أمّا ابن دريد فإنّه أدخله مع الثنائي دون أفراد له ^(٢).

وورد هذا النوع في البارع لأبي عليّ القالي مرّة في باب سّمّاه (باب الحواشي) ،

وقال : " هذه أبواب تتصل بالثلاثي المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها

حرفان معتلان ... " ^(٣) ، ومرّة في باب سّمّاه (باب الأوشاب) لأنّه جمع فيه الحكايات

والزجر والأصوات والمنقوصات وما اعتل عينه ولامه أو فائوه ولامه أو فائوه وعينه ... ^(٤) ،

ومرّة جعله ضمن الثلاثي المعتلّ نحو : القوّة ^(٥) .

ثمّ جاء الزبيدي في مختصر العين ففصل هذا النوع وجعله في باب مستقلّ سّمّاه : " بلب

الثنائي المضاعف من المعتل " وكذلك فعل ابن سيده في المحكم ^(٦).

(١) للأمثلة ينظر : العين ٢ / ٢٧٠-٢٧٣ ، ٣ / ٣١٦-٣٢١ ، ٥ / ٢٣٦ ، التهذيب ٣ / ٢٥٦-٢٥٨ ، المحيط

١٨٧/٢ .

(٢) للأمثلة ينظر : الجمهرة ١ / ٦٥ .

(٣) البارع ص ١٧٠ .

(٤) البارع ص ٤٤٦ .

(٥) ينظر البارع ٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٦) ينظر مثلاً : مختصر العين للزبيدي ١ / ٢١٤ ، والمحكم ٢ / ١٤٨ .

علاقة نظرية الثنائية ببناء الثنائي في النظام :

يذهب بعض المعاصرين إلى القول بثنائية الأصول في اللغة العربية ، ومضمونه أن الأصول ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة ، بل ذوات الحرفين التي تكون في أغلبها حكاية أصوات طبيعية ، وأن الألفاظ الثلاثية هي ثنائية مزيدة في أولها أو آخرها أو حشوها .^(١)

ومن أوائل القائلين بهذه النظرية وأشهرهم^(٢) الأب أنستاس ماري الكرمللي الذي تبني فكرة الثنائية منذ سنة ١٨٨١م ، وأبان عن ذلك في كتابه : (نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها) ، وأحمد فارس الشدياق الذي بنى معجمه : (سر الليال في القلب والإبدال) على هذه النظرية^(٣) والأب مرمجى الدومنيكي في كتابه : (المعجمية العربية في ضوء الثنائية الألسنية السامية) وغيره من الأبحاث . والأستاذ عبد الله العلايلي الذي يذهب إلى أن الثلاثي إنما نشأ عن الثنائي وأن الثنائي نشأ عن أحادي وحدته أحد حروف الجدول الهجائي^(٤) ، وقد أشار إلى أن الثنائية لا يعدو كونها مرحلة انتقالية في تاريخ اللغة ، انتقل فيها الإنسان من الأحادية إلى الثلاثية ، ومن ثم فالعربية لم تعد على شيء سوى الثلاثي ، وعلى هذا تكون الثنائية عنده نقطة التقاء بين عهدين : الأول : فطري ، نما نحو الثنائية ، والثاني : عهد يتمثل فيه استقرار اللغة على ما هي عليه . وحين يُفسر العلايلي نشأة الثلاثي من الثنائي ، نراه يعتمد في ذلك نظرية المعالآت ، حيث يقول : " وهذه المعالآت المحفوظة في شتى المعاجم يجب أن نتخذها عمدتنا في الدرس لفهم الثلاثي على وجهه ، لأنها الأصل الذي انفصل عنه ، ولم يكن عمل التصحيح إلا ضرباً من إقرار اللغة على صورة واحدة من الثلاثية ... " ^(٥)

(١) ينظر : الاشتقاق لعبد الله أمين ص ١٥٥ والاشتقاق وأثره في النمو اللغوي ، د. عبد الحميد أبو سكين ص ٤٥ ،

والدلالة الصوتية في اللغة العربية ، صالح سليم عبد القادر ص ٩١ ، والمعجم العربي ، د. رياض زكي قاسم ص ٢١١

(٢) ينظر : الاشتقاق لعبد الله أمين ١٥٥-١٥٩

(٣) سيأتي الحديث عن هذا المعجم في الفصل السادس - إن شاء الله -

(٤) حدّد العلايلي لكل حرف دلالة خاصة وجمع الحروف كلها في جدول هجائي ، ينظر : مقدمة لدرس لغة العرب

ص ٢١٠ هامش (١)

(٥) مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٠١

" فإذا أردنا أن ندرس (شح) مثلاً حسب نظرية العلايلي في المعلّات وجب لتتحقق معناها تماماً أن نأخذ معها (شحي ، شيح ، شوح ، وشح) ، لأنّ هذه المعلّات - برأيه - جميعها ثنائية صوتية صححت بجعل الحركة حرفاً ، والحركة تراوحت بين أن تكون عند الأول والوسط والآخر ، فنشأ بعد التصحيح المثال والأجوف والناقص " (١)

وقد ربط بعضهم بين نظرية الثنائية وابتداء معاجم التقاليب بالثنائي ، فذهب إلى أن " الخليل بن أحمد الفراهيدي حين افتتح معجم العين بباب الثنائي الصحيح ، كان - على الأرجح - مطمئناً إلى اعتبار الثنائية مرحلة تاريخية مرّت بها اللغة قديماً ، وأنّ التطوّر الذي أدى إلى استقرار معظم الكلم في الثلاثي لم يبلغ وجود ألفاظ ثنائية ذوات حرفين ، بقيت - لأسباب صوتية ونحوية - شواهد على تضعيف الحرف الأخير ، أو أنّها قد آلت إلى ثنائية معجمية بتثليث الحرف الثاني . ذلك الترجيح يسوّغه رأي الخليل بنشوء " الثنائي المكرّر " أو ما أسماه بالحكاية المضاعفة أو الرباعي المضاعف ، فقد نجم هذا الأخير عن تكرار الثنائي الصحيح في الغالب ، لغرض الترجيح والتكثير ، وذهب إلى اعتباره حكاية للأصوات الطبيعية ... فالخليل يربط بين المضاعف الثنائي (صلّ) والثنائي المكرّر (صلّصل) ، وهو ضمناً يربط ذلك كله بالمقطع الأحادي أو الثنائي المخفف (صلّ) ، ومما يؤكد ذلك ما قام به الخليل إذ فرّق بين الثنائي المكرر والرباعي المحرّد ، معتبراً أنّ الأخير منهما بناء مستقل ، مثله في ذلك مثل الفعل الثلاثي " (٢)

ومن ربط بين النظرية وفعل الخليل محققاً العين (المخزومي والسامرائي) حيث قالوا : " ويتكلم الخليل على البناء المضاعف الثلاثي والرباعي فتلمح في كلامه ما اهتدى إليه الباحثون في عصرنا من أنّ الفعل الثلاثي قائم على الثنائي ، وأنّ هذا الثنائي يُصار به إلى الثلاثي ، إما عن طريق التضعيف ، وإما عن طريق زيادة صوت آخر . وهذا الصوت الآخر

(١) المعجم العربي ، د . رياض زكي قاسم ص ٢٢٢ ، وينظر : مقدمة لدرس لغة العرب هامش ص ٢٠٢

(٢) المعجم العربي د . رياض زكي قاسم ٢١٢ - ٢١٤

قد يأتي صدرًا في أول الفعل ... وقد يأتي حشواً في وسط الفعل الثلاثي ... وقد يأتي كسعاً في آخر الفعل " (١) .

أما د . صبحي الصالح فيربط بين النظرية وفعل ابن دريد فيقول عنه : " وقد انفرد ابن دريد من بين أولئك الاشتقاقيين بمزية هامة حقاً ، حين لم يكتف بإتباع الصحيح بالمعتل ، بل حرص على إتمام القول في الثنائي المعجمي صحيحاً ومعتلاً قبل أن ينتقل إلى الثلاثي ، فإذا ختم بباب الثنائي الصحيح فاجأنا بباب (الثنائي المعتل وما تشعب منه) كأنّ الثنائية المعجمية لديه أمر قطعي صريح لا يقبل الجدل ، وكأنه ما يزال يستأنس بذلك على صحة هذا المذهب وسلامة النظرة إليه " (٢) .

وليس هذا مقام بسط الكلام عن الموقف من هذه النظرية ، ويكفي أن نشير إلى أن " دعوى ثنائية الأصل اللغوي للكلمة العربية التي ذهب إليها نفرٌ من الباحثين ... دعوى لا يدعمها الواقع اللغوي ، فمنطلق الخليل في رصد المادة اللغوية وإصدار الأحكام عليها يختلف عن منطلق دعاة الثنائية . فعلى حين يعتمد الخليل على منهج يمكن وصفه بأنه منهج وصفي استقرائي يرصد مادة اللغة الواقعية الفعلية ، ويصل من خلال هذا الواقع إلى أحكامه ، نجد دعاة الثنائية يلجئون إلى منهج آخر يمكن وصفه بأنه منهج تاريخي يعتمد على أساس مفترض ، وعلى حين يدعم الواقع اللغوي نتائج الخليل ومن لفّ لفّه ، نجد أن كلام أنصار الثنائية يعتمد على التخمين الذي يفتقد إلى الدليل ... وحتى على المستوى التاريخي المنظور فإنّ الدرس السامي المنهجي انتهى إلى القول بثلاثية الأصل عند المحققين من العلماء الذين أسهموا بجهودهم في هذا الميدان " (٣)

وقد جانب الصواب أولئك الذين ربطوا بين النظرية والخليل ، فذهبوا إلى أنه أشار إلى القول بالثنائية بابتدائه العين بأبواب الثنائي وحديثه في المقدمة عن مضاعف الثلاثي والرّباعي

(١) مقدّمة تحقيق العين ص ١٤ ، وينظر : نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهاها ، الأب أنستاس الكرمل ص ٣

(٢) دراسات في فقه اللغة ص ١٦٢

(٣) نظرية الخليل المعجمية ، د . محمد يوسف حبص ص ٦٦

وصلتهما بالثنائي الخفيف ، فالخليل ومن تبعه - في حقيقة الأمر - لم يقولوا بثنائية الأصول ، بل جاء في أقوالهم التصريح بثلاثية الأصول ، ومن ذلك مايلي :

١- قول الخليل في المقدمة : " فالثنائي على حرفين نحو : قد ، لم ، هل ، لو ، بل ، ونحوه من الأدوات والزجر . والثلاثي من الأفعال نحو قولك : ضرب ، خرَج ، دخل ، مبنيّ على ثلاثة أحرف ، ومن الأسماء نحو : عمر وجمَل وشجر مبنيّ على ثلاثة أحرف " (١) .
ففي قوله هذا النصُّ على أن الأفعال والأسماء يأتي أكثرها على ثلاثة أحرف ، ولم يأتي على حرفين إلا الأدوات والحروف ، ولو كان في الأفعال والأسماء شيء من ذلك لذكره .

٢- يقول الخليل : " الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف ... " (٢)

٣- ويقول : " فإن صيرت الثنائي مثل قد وهل ولو اسماً أدخلت عليه التشديد فقلت : هذه لو مكتوبة ، وهذه قد حسنة الكتابة ، زدت واواً على واو ، ودالاً على دال ، ثم أدغمت وشدّدت " (٣)

فلو كان الخليل يرى ثنائية الأصول لم يُلجئ إلى تثليث الحروف الثنائية حين تحويلها إلى أسماء .

٤- ويقول أيضاً : " وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتماها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يدٍ ودمٍ وفمٍ ، وإنما ذهب الثالث لعلّة أنّها جاءت سواكن وخلفها السكون ، مثل ياء يديّ وياء دميّ في آخر الكلمة ، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان ، فثبت التنوين لأنه إعراب وذهب الحرف الساكن ، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير " (٤)

فلو اعتقد الخليل بثنائية الأصول لذهب إلى أن يد ، ودم ، وفم ، بقيت على الأصل ولم يزد فيها حرف ثالث .

(١) العين ١ / ٤٨

(٢) العين ١ / ٤٩

(٣) العين ١ / ٥٠

(٤) العين ١ / ٥٠

٥- وَصَفُ الخليل للمضاعف بأنه ثلاثي مثقل بحرفي التضعيف ^(١)

٦- قال ابن دريد : " والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف ، اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي ، وإنما سُمِّي ثنائياً للفظه وصورته ، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغمٌ في الآخر ، نحو (بَتَّ يَبْتُ بَتًّا) في معنى قطع وكان أصله (بتت) فأدغموا التاء في التاء فقالوا بتَّ " ^(٢)

وهذا على العكس من قول أصحاب نظرية الثنائية الذين يذهبون إلى أن الثلاثي لفظه ثلاثي ومعناه ثنائي زيد فيه حرف ثالث .

٧- عَنَوْنَ أبو عليّ القالي لأبواب الثنائي بقوله مثلاً : " الجيم والراء في الثنائي في الخطّ والثلاثي في الحقيقة لتشدّد أحد حرفيه " ^(٣)

وهذا صريح في أن القوم لم يقولوا بثنائية الأصول البتة ، وإنما التسمية بالثنائي نظراً إلى الخطّ والصورة لا إلى الأصل والحقيقة . ^(٤)

(١) ينظر : العين ١ / ٥٦

(٢) الجمهرة ١ / ١٣

(٣) البارع ص ٥٦٨

(٤) وقد سبق بيان أسباب تسمية الثنائي بهذا الاسم ، وليس منها ماله علاقة بنظرية الثنائية المعاصرة .

(الثلاثي)

قُسم الثلاثي في النظام إلى ثلاثة أقسام : الصحيح ، والمعتل ، واللفيف ، ولذلك جاء أكثر تنظيمًا وتحديدًا من الثنائي .

فأما الصحيح فيدخل تحته كل مادة ثلاثية مجردة أو مزيدة ليس فيها حرف علة أو همزة ، وقد دخل فيه من الصيغ نوعان :

١ . ما سَمَّاهُ الخليل في مقدمته بالحكاية المؤلفة ، وهي : ما كان الحرف الأول من صدرها موافقًا للحرف الأول من عجزها مع اختلاف الحرف الثاني منهما نحو : دهدق ، زهزق ، أو كان الحرف الثاني من الصدر موافقًا للحرف الثاني من العجز ، مع اختلاف الحرف الأول ، نحو : الغمظة ، وهي لا تخلو من أحد أحرف الذلاقة ، فإن خلّت منها لزمّت العين أو القاف ، وقد عدّها الخليل من الرباعي ، ووصفها بأنّها قليل في الكلام^(١) . ولم تكن معاجم التقاليب متفقة في موقفها من هذا النوع ، فقسم منها جعله ضمن الثلاثي الصحيح ، وقسم جعله في الرباعي ، وقسم خلط هذا النوع بين الثلاثي الصحيح والرباعي ، والجدول التالي فيه دراسة لبعض ألفاظ هذا النوع من حيث موضعها في هذه المعاجم :

| الكلمة | موضعها في العين | في الجمهرة | في البارع ^(١) | في تهذيب الأزهرى | في مختصر الزبّيدي | في المحيط | في المحكم |
|---------|-----------------|---------------|--------------------------|------------------|-------------------|---------------|---------------|
| دهدق | الثلاثي ١٠٣/١ | الثلاثي ٢٨٦/٢ | — | — | الرباعي ٢٦١/١ | الثلاثي ١١٢/١ | الرباعي ١٧٩/٢ |
| الزهزقة | الثلاثي ٣٦٤/٣ | — | — | الرباعي ٥٠٠/٦ | الرباعي ٦٠٨/٢ | الثلاثي ٣٣٩/٣ | الرباعي ٣٣٠/٤ |
| الدهدقة | الثلاثي ٣٦٤/٣ | الثلاثي ٢٩٥/٢ | — | الرباعي ٥٠٠/٦ | الرباعي ٦٠٨/٢ | الثلاثي ٣٤٠/٣ | الرباعي ٣٣٠/٤ |
| القهقر | الثلاثي ٣٦٦/٣ | — | — | الرباعي ٥٠١/٦ | الرباعي ٦٠٩/٢ | الثلاثي ٣٤١/٣ | الرباعي ٣٣٢/٤ |
| القهقرب | الثلاثي ٣٧١/٣ | — | — | الرباعي ٥٠٢/٦ | الرباعي ٦٠٩/٢ | — | الرباعي ٣٣٤/٤ |
| القهقم | الثلاثي ٣٧٢/٣ | — | — | الرباعي ٥٠٢/٦ | — | الثلاثي ٣٤٩/٣ | الرباعي ٣٣٤/٤ |
| الغمظة | الثلاثي ٣٨٨/٤ | — | — | الثلاثي ٦٣/٨ | الرباعي ٨١٥/٢ | الثلاثي ٣٣/٥ | الرباعي ٥٥/٦ |
| قهقع | — | — | — | الثلاثي ١٢٧/١ | — | الثلاثي ١٠٦/١ | — |

(١) ينظر : العين ١ / ٥٤ .

(٢) ألفاظ هذه الدراسة ليس مما هو موجود في البارع المطبوع ، وقد وردت فيه ألفاظ هذا النوع نحو : دردق ص ٥٥٦ ، ودهدر ص ٢٢١ ، ودهدن ص ٢٢٣ ، وقرقب ص ٥٥٧ ، وقرقس ص ٥٥١ ، وكلها في أبواب الرباعي .

ومن خلال ما سبق يتبين :

- أن هذا النوع ورد في العين في أبواب الثلاثي ، وتبع صاحب العين الصاحب في المحيط فكل ما جاء من هذا النوع أورده في الثلاثي ، أما ابن دريد فلم يورد من هذه الألفاظ إلا دهدع والدهقة حيث وضعهما في الثلاثي ، لكنه خص هذا النوع بباب مستقل سماه : (باب من الرباعي فيه حرفان مثلان)^(١) أورد فيه : دردق ، دهدق ، كركم ، قرقف ، دردبة ، دردح ، قرقل ، بربسة ، الكركسة ، جرجم ، قرقسة ، طرطبة ، جحجب ، فرفخ ، الزهزقة ، الزهزمة ، حدرد ، بربخ ، كحكب ، سمسق ، دهدر ، دهدن ، زخزب .

وهذا يدل على أنه يرى أن هذا النوع من الرباعي ، وليس من الثلاثي .

- أما أبو علي القالي فمن خلال الأمثلة الواردة في الموجود من البارع يتضح أنه يورد هذا النوع في أبواب الرباعي ، والأزهري كذلك إلا أنه وضع بعض هذه الألفاظ في الثلاثي نحو : الغمطة ، وقهقع .

- ولما أراد الزبيدي اختصار العين نقل ما وضعه صاحب العين في الثلاثي إلى الرباعي ، ولم يورد من هذه الألفاظ شيئاً في الثلاثي ، وتبعه على ذلك ابن سيده في المحكم . والذي يظهر أن هذا النوع من الألفاظ رباعي ، يدل على ذلك أن وزنه " فعلل " ، ومع أن الخليل - رحمه الله - نص في المقدمة على رباعية هذه الألفاظ إلا أنه أوردها في المعجم في أبواب الثلاثي ، ولعل سبب ذلك لفظي ومعنوي : فاللفظي في تكرار أحد أحرف هذا النوع باطراد ، وقد سبقت الإشارة إلى أن الخليل لا يعتد بالمكرر في أبواب الثنائي وفي الحكاية المضاعفة^(٢) ، فيكون قد ألحق المؤلف بالمضاعفة وأما المعنوي : فهو اشتراك هذا النوع

(١) الجمهرة ٣ / ٣٤٨ .

(٢) ينظر ص ١٠٠ .

مع الثلاثي منه في المعنى ، وذلك نحو ما جاء في العين مادة (دهع) : " دَهَع الراعي بالنوق ^(١) ودهدع بها : إذا قال لها : دهاع أو دهداع ... " ^(٢).

وقد يتساءل المرء ، كيف يعدّ الخليل هذا النوع في مقدمته رباعياً ويورده في أبواب الثلاثي ؟ فيقال : لعلّ هذا من تفريق الخليل بين البناء الصرفي والبناء المعجمي - كما سيأتي .

٢. ما كان مثل : (صمحمح ، ودمكك ، وعركك) من مضاعف العين واللام مما فُصِلت فيه العين الأولى عن الثانية باللام الأولى ، وهو ثلاثيٌ ولفظه خماسيٌ ، على زنة (فعلعل) ، وجاء في العين مادة (عرك) : " والعركك : الرّكّب الضخم من أركاب النساء ، وأصله من الثلاثي ولفظه خماسيٌ ، إنّما هو من العرك فأردف بحرفين " ^(٣) ، ومثله في (عنطنط) مادة (عنط) ، و (عصبص) في (عصب) قال : " ويوم عصبص بوزن (فعلعل) بناءً مردف بحرفين " ^(٤) .

وقد اتفقت معاجم التقاليد على جعل هذا النوع في أبواب الثلاثي ، ولم يشذّ عنهم إلا ابن دريد ، الذي أدخل هذا مع الألفاظ الخماسية في آخر الكتاب ^(٥) .

والصواب ما فعله الجمهور ، إذا قد نصّ ابن جني على أنّه ثلاثي ، إذ يقول : " فإن قيل : ... ولكن ما تقول في صمحمح ، ودمكك ، وبأبهما ؟ قيل : هذا من جملة ما عقدناه ، ألا ترى أنّ معك في أول المثال الصاد والميم ، وهما لفظ أصلين ثم تكرر كل واحد من الثاني والثالث ، فصار عود الثاني ملحقاً له بيب (فعل) ، وعود الثالث ملحقاً له بيب (فعلل) فقد ثبت أنّ كل واحد من الحرفين الثاني والثالث قد عاد عليه نفس لفظه كما عاد

(١) كذا في العين المطبوع والصواب " بالعنوق " ، وهو جمع نادر للعناق : الأنتى من أولاد المعزى ، وفي مختصر الزبيدي ، والتهذيب نقلاً عن الليث ، والحكم ، واللسان " بالعنوق " وفي الجمهرة : " دَهْدَع ودهداع : زجرٌ للغنم " .

(٢) العين ١ / ١٠٣ .

(٣) العين ١ / ١٩٩ .

(٤) العين ١ / ٣١٠ .

(٥) ينظر : الجمهرة ٣ / ٣٧٠ - ٣٧٢ .

على طاء (قَطَعَ) لفظها وعلى دال (قعدد) أيضاً لفظها . فباب (فَعْلَعَلَ) ونحوه أيضاً ثلاثي ، كما أنّ كل واحد من (سلّم) و (قَطَعَ) و (شملل) ثلاثي " (١) .

(١) الخصائص ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، وينظر الكتاب ٤ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

اللفيف :

وهو القسم الثالث من أقسام الثلاثيِّ ، وأصله لما اجتمع فيه حرفا علة ، سواء كان مفروقاً أو مقروناً.

وقد ضمَّ هذا القسم في العين والتهذيب والمحيط الصيغ التالية :

١. الثنائي الخفيف المعتل والمهموز نحو : (ها) ، (يه) ، (يع) ، (إذ) .
٢. الثنائي المضاعف المعتل نحو : (الحَيِّ) ، (العَيِّ) .
٣. مضاعف الرباعي المعتل والمهموز نحو : (الوعوع) ، (الوخوخة) ، (حأحأ) .
٤. الثلاثي المعتل بحرفين وهو الأصل نحو : (وعى) ، (عوى) .
٥. ما كان فيه حرف واحد معتل في موضع العين وحرفان صحيحان متماثلان في موضع الفاء واللام نحو (قاق) ، (خوخ) .

وقد خالفهم في ذلك الزبيدي ، حيث جعل جميع الصيغ السابقة عدا الرابع منها في أبواب الثنائي المضاعف من المعتل ، وكان يشير إلى القسم الأول بقوله : " ومن خفيف هذا الباب ... " ويشير إلى القسم الخامس بقوله : " ومما ضوعف من فائه ولامه ... " ، وقد تبعه في ذلك ابن سيده في المحكم .

أما ابن دريد فإنه أورد الصيغ المتعلقة بمصطلح اللفيف في أبواب الثنائي المعتل وما تشعب منه ، وقد عقد في نهاية الجمهرة ما سماه : (أبواب اللفيف) وقال : " وإنما سمّيناه لفيقاً لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض " ^(١) ، ولا علاقة لهذه الأبواب بما سماه الخليل ومن تبعه باللفيف ، " فهو عنده باب يشتمل على عدّة أبواب ، تقوم على الأبنية التي بلغت سبعة وثمانين باباً ، مختلفة الأحجام ، حتى كان بعضها يشغل عدّة صفحات ، بينما بعضها الآخر لا يتجاوز سطراً واحداً ، كما يشتمل باب اللفيف على عناوين تفصح عن المزيد وموضعه ، فهذا (باب ما كان أوله تاء) ، ويشتمل على أبواب أشبه بأبواب معجمات المعاني والموضوعات كـ (باب جمهرة من الإتياع) ، و (ما يكون الواحد والجمع فيه سواء

(١) الجمهرة ٣ / ٤٠٦ .

في النعوت) ، و (باب الاستعارات) ، و (باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنّها لغات) ... " (١) .

وأما البارع لأبي علي القالي فلم يرد فيما وصل إلينا منه باب باسم اللفيف ، وعند النظر في تضاعيفه يظهر أنّ صيغ اللفيف وردت مرّة في أبواب الثلاثي المعتل (٢) ، ومرّة فيما سمّاه باب الحواشي ، حيث قال : " هذه أبواب تتصل بالثلاثي المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها حرفان معتلان ، وسميناه باب الحواشي " (٣) ، ومرّة في باب الأوشاب (٤) .

(١) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د. عيد الطيب ص ١١٩ .

(٢) ينظر : البارع ص ١٦٦ ، ص ٤٤٣ .

(٣) البارع ص ١٧٠ .

(٤) البارع ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(الرباعي والخماسي)

تقاربت معاجم التقاليب في عرض أبواب الرباعي ومواده ، حيث يُقسم الرباعي في كل كتاب إلى أبواب ، فيذكر حرف الكتاب مع أقرب الحروف مخرجاً منه دون النظر إلى الحرف الثالث والرابع ، فمثلاً : الرباعي من كتاب الحاء يُذكر فيه أولاً الحاء مع القاف ، فيرد في هذا الباب كل كلمة رباعية فيها حرف الحاء والقاف ، ثم الحاء والكاف يرد كل كلمة رباعية فيها الحاء والكاف وليس فيها القاف ، ثم الحاء والجيم ... وهكذا ، والحرف الثالث والرابع لا يراعى في الترتيب غالباً ، وقد جاء الرباعي في العين على هذا النسق عدا حرف العين ، فقد رُتب هذا الترتيب إلا أنه لم تذكر فيه عناوين الأبواب ، وربما حصل تقديم وتأخير في بعض الأبواب في العين ، فقد قُدّم (باب الحاء والضاد) على (باب الحاء والشين)^(١) ، ولعل ذلك من فعل التُّساخ - والله أعلم - .

وكل من صنف على نظام التقاليب سار على نفس المنهج والطريقة ، وزاد أبو عليّ القالي بالتنصيص على المقلوبات ، فكان يذكر عقب المادة مقلوبها فيقول : (مقلوبه كذا) - إن كان مقلوبها قد استعمل^(٢) .

أمّا الخماسي فَلِقَلَّتِهِ لم يخضع لترتيب كالرباعي ، إنما كان يُجمع كلّ في باب واحد دون فصل بين مواده ، وكان لا يتجاوز الصفحة الواحدة في كل باب من أبواب الحروف .

(١) ينظر : العين ٣ / ٣٢٩ .

(٢) للأمثلة ينظر : البارع ١٧٥ - ٢٢٣ .

(البناء المعجمي والبناء الصرفي عند الخليل)

إنَّ المتبع لكتاب العين حين يقارن بين المقدمة وبين أبواب المعجم وترتيبه ، يقارن بين الثنائي الذي تحدّث عنه في المقدمة ، وبين الصيغ التي تدرج تحت ما أسماه بالثنائي في بناء المعجم ، أو يقارن كذلك بين الثلاثي هنا والثلاثي هناك ، أو الرباعي هنا والرباعي هناك ، قد يذهب وهلهُ إلى وجود التعارض أو الاختلاف بين المقدمة والمعجم ، وقد يعزو ذلك إلى فعل التّساخ ، أو يريح نفسه بالقول : إنَّ المقدمة من صنع الخليل ، والمعجم من فعل الليث .

لكن حين يتأمل المرء يهتدي إلى نفي التعارض والاختلاف بين المقدمة والمعجم ، وذلك بالقول : إنَّ الخليل كان يفرّق بين البناء المعجمي والبناء الصرفي ، أي : إنَّ له مذهبين مذهباً لغوياً معجمياً ومذهباً صرفياً ، لا تعارض بينهما فلكلّ طريقه ومجاله .

فالخليل تحدّث في المقدمة عن الأبنية من خلال النظرة الصرفيّة ، وحين ربّ الأبواب وحشاها وضع أبنية تتلاءم مع صناعة المعجم ، يمكن وصفها بالأبنية اللغوية أو المعجميّة . والدليل والبرهان على ذلك يتمثّل في الوجوه التّالية :

١ . تحدّث الخليل في المقدمة عن الثنائي ، فمثّل له بالثنائي الخفيف من الأدوات والحروف ، واقتصر في تمثيله على ذلك ، ولم يمثّل بمضاعف الثلاثي أو الرباعي ، يقول : " والثنائي على حرفين ، نحو : قَدْ ، لَمْ ، هَلْ ، لَوْ ، بَلْ ، ونحوه من الأدوات والزجر " (١) . وحين بوّب بالثنائي جعله مبنياً في الأصل على مضاعف الثلاثي نحو : عَقَّ ، قَعَّ ، ومضاعف الرباعي نحو : قعقع ، ويدخل فيه أيضاً الأدوات ، والحروف ، والثنائي الخفيف ، بل يدخل فيه نحو : قلق ، وسلس وكعك مما يتفق عليه الصرفيون بأنّه ثلاثي صحيح (٢) .

ففي هذه دلالة على أنّ الثنائي معجمياً يشمل كلّ الصيغ السابقة ، أمّا الثنائي صرفياً فلا يطلق إلا على الثنائي الخفيف من الحروف والأدوات .

(١) العين ١ / ٤٨ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ١ / ٣٤ .

يضاف إلى ذلك أنه في المقدمة نصّ على أن الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف .
حرف بيتداً به ، وحرف يُحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه ^(١) ، وهكذا الأمر صرفياً ،
أما معجمياً فقد يُطلق على الثلاثي المضعف مصطلح الثنائي ، بناءً على أنه ليس فيه إلا
مخرجان - كما تقدم - ^(٢) .

ومما يؤكد ذلك أنه سمّي في المقدّمة مضاعفَ الثلاثي (الثلاثي المثقل بحرفي التضعيف)
ومثّل له بـ (صلّ) ^(٣) ... ، مما يدلّ على أنه يرى أن هذا النوع ثلاثيٌّ صرفياً وثنائيٌّ
معجمياً .

٢ . وَضَعَ الخليل مضاعفَ الرباعي نحو : زلزل ، وصلصل ، ضمن أبواب الثنائي ،
لكنّه حين تحدث عن وزنه أشار إلى أنه رباعيٌّ ، فقال في مادة (قص) عن (القُصْفاص)
: " ولم يَجِئْ في بناء المضاعف على وزن فُعْلال ^(٤) غيره ، وإِنَّمَا حَدُّ أبنية المضاعف على
زنة " فُعْلُل " أو " فُعْلُول " أو " فَعْلَل " أو " فَعْلِل " مع كلِّ ممدود ومقصود مثله ،
وجاءت كلمات شواذّ ، منها : ضُلْضِلَة ، وزُزْلِل ، وقُصْفاص ، وأبو القَلَنْقَل ، والزُّزْلَال ،
وهو أعمها ؛ لأنّ مصدر الرباعي يحتمل أن يُبنى كلّه على فِعْلال ، وليس بمطرّد ، وكلُّ
نعت رباعيٍّ فَإِنَّ الشعراء يبنونه على فُعْلالِ مثل : قُصْفاص ... " ^(٥) .

فقد وصف الخليل هذا المضاعف بأنّه رباعيٌّ مع أنه قد أورده في أبواب الثنائي ، فيكون
على هذا ثنائياً معجمياً ، ورباعياً صرفياً ، ويتفق حكمه بحجّيه مصدر هذا النوع على فِعْلال

(١) العين ١ / ٤٩ .

(٢) ص ١٠٠ .

(٣) العين ١ / ٥٦ .

(٤) قُصْفاص " فعلال " ضبطت في العين المطبوع بفتح القاف والفاء ، ولعلّ الصواب بضمهما ، لوجود ألفاظ متعددة
من المضاعف على زنة (فَعْلَال) بالفتح كالجُنْحَات والحَقَاق والجُنْحَات والجَرَجَار أوردها سيويه في الكتاب
٤ / ٢٩٤ ، ويؤيد ذلك أن أضبط نسخ التهذيب جاءت بضمهما ، ويدل عليه أيضاً قول الأزهري بعد أن ساق ما في
العين : " وأما ما قاله الليث في القُصْفاص .. فإني لم أجده لغير الليث ، وهو شاذ إن صحّ " فلا يتصور أن يحكم
الأزهري على ما جاء على وزن (فَعْلَال) بالفتح بالشذوذ ، وهو كثير الوجود .

(٥) العين ٥ / ١١ .

مع قول سيبويه : " ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر ، نحو : الزلزال والقلقال " (١) .

وقد نسب ابن القطّاع إلى الخليل القول بأن وزن المضاعف " فعفل " ، حيث قال : " وقد اختلف العلماء في وزن الثنائي المكرّر من الاسم والفعل ، فقال الخليل ومن تابعه ، من البصريين والكوفيّين وزنه " فعفل " ... وبه قال أبو إسحاق الزجاج ... " (٢) ، وفي هذه النسبة نظر ؛ لمخالفتها لما في العين ، ولأنّ ابن جنّي ذكر هذا الرأي ونسبه إلى أبي إسحاق الزجاج (٣) ، ولو كان للخليل لنسبه إليه .

٣. ضمّ الثنائي عند الخليل (ما ضعف من فائه ولامه) ، نحو : قلق ، ودعد ، وهذا النوع مما أتفق على أنّه ثلاثي ، صحيح سالم ، يقول ابن جنّي : " اعلم أنّه متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل ومعه حرفان مثلان لا غير فهما أصلان ، متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو : الحفف والصدد ... وأما المنفصلان فنحو : دعد ، وتوت ، وطوط ، وقلق وسلس " (٤) ، فهل كان الخليل يخالف الصرفيين ، فيذهب إلى أنّ هذا النوع من الثنائي ؟ إنّ الجواب على هذا يتمثل في القول بأنّ الخليل كان يرى أنّ هذا النوع ثنائي معجمياً لا صرفياً .

٤. حين تحدّث في المقدمة عن البناء الرباعي ، وذكر أنّه لا يخلو من الحروف الذلّقة أو من بعضها ، ثم ذكر كلمات خرجن عن هذه القاعدة ، ولم تشتمل على أحد حروف الذلّاقة وذكر منها : الدهدعة ، والزّهزقة (٥) ، وهما من الألفاظ التي وصفها الخليل بالحكاية المؤلفة ، فكلامه هنا يدلّ على أنّها رباعيّة ، لكنّه حين فسرها في تضاعيف المعجم ، جعلها

(١) الكتاب ٤ / ٢٩٥ .

(٢) أبنية الأسماء والأفعال ص ١١١ .

(٣) ينظر الخصائص ٢ / ٥٢ .

(٤) الخصائص ٢ / ٥٦ .

(٥) العين ١ / ٥٣ .

ضمن أبواب الثلاثي^(١) ؛ لا طراد تكرر أحد حروفها ، والحرف المتكرر لا يعتد به ، وهذا من أقوى الأدلة على أن الخليل يفرّق بين البناء المعجمي والبناء الصرفي ، فالحكاية المؤلفة رباعية من الناحية الصرفية ، وثلاثية من الناحية المعجمية . وهذا يفسّر لنا مخالفة المعاجم المتأخرة للعين في وضع هذه الألفاظ في أبواب الرباعي ، كمختصر الزبيدي والمحكم .

إنّ التفريق بين مذهب الخليل الصرفي ومذهبه المعجمي يفسّر بعض القضايا المشكّلة ، التي قد يلحظها الناظر في كتاب العين ، ومن هذه المسائل جعل الهمزة مع حروف العلة ، أفكان الخليل يرى أنّها حرفٌ معتلٌ ؟ وهو بهذا يخالف جمهور الصرفيين ، أم أنّه يرى أنّها حرف صحيح ؟ لعله كان يرى هذا وهذا ، فهي حرف معتل من الناحية المعجمية التي مدار الأمر فيها على التركيب ، فالهمزة حينما تتركب مع غيرها من الحروف تتعرض للإبدال ، والتسهيل ، والتلين ، وهي حرف صحيح من الناحية الصرفية الصوتية ، ولهذا نرى الخليل يجعل مخرجها مرّة من أقصى الحلق ، ومرّة يقول : إنّها في الهواء لم يكن لها حيّز تنسب إليه .

ويفسّر لنا أيضاً وضع الخليل لبعض أبنية الرباعي المزيدة بالنون الساكنة الواقعة ثالثاً ، في أبواب الخماسي ، نحو : عَفَنَقَس^(٢) ، والمُهَبَّقِع^(٣) ، والشَّرْنَبَث^(٤) ، وقَفَنَدَر^(٥) ، وفَلَنَقَس^(٦) ، وجَرَنَفَس أو جَرَنَفَش^(٧) . فوضّعه لهذه الألفاظ في الخماسي ليس لأنّه يرى أنّها خماسية وأنّ التّون أصلية ، بل هو يرى زيادة هذه التّون صرفياً ، فهذه الألفاظ عنده رباعية صرفياً ، خماسية معجمياً ، يدلّ على ذلك ما جاء في الكتاب لسيبويه يقول : " واعلم أنّ التّون إذا كانت ثلاثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت التّون زائدة ، وذلك

(١) ينظر : ص ١١٠

(٢) في الخماسي من كتاب العين ، ٢ / ٣٤٥ .

(٣) في الخماسي من كتاب العين ، ٢ / ٣٤٦ .

(٤) في الخماسي من كتاب الشين ، ٦ / ٣٠٤ .

(٥) في الخماسي من كتاب القاف ، ٥ / ٢٦٧ .

(٦) في الخماسي من كتاب القاف ، ٥ / ٢٦٧ .

(٧) في الخماسي من كتاب الجيم ، ٥ / ٢٠٩ .

نحو : جَحْنَفَل ، وشرَّبْتُ ، وحبْنَطَى ... ؛ لأنَّ هذه التُّون في موضع الزوائد ، وذلك نحو : أَلْف عذافر ، وواو فَدَوَكَس ، وياء سَمَيْدَع... وقد يُبَيِّنُ تعاوُرُها والألف في الاسم الواحد ، وذلك قولهم : رجل شرَّبْتُ وشرابْتُ ، وجرنفس وجرافس ... وهو قول الخليل " (١) .

فتبيِّنُ بهذا أنَّ الخليل لا يرى أصليَّة التُّون مطلقاً ، وإِنَّمَا جَعَلَهُ هذه الألفاظ في أبواب الخماسي هو من النَّاحِيَةِ المعجميَّة لا من النَّاحِيَةِ الصرفيَّة .

ومن ذلك أيضاً أَنَّهُ أورد " الفِرْسَن " و " الفرناس " - وهو الأسد - في باب الرَّباعي من السِّين (٢) مع أَنَّهُ يرى زيادة التُّون في هذين اللفظين ، وأتَّهَمَا ثلاثيان صرفيًّا ، قال المازني : " وزعم الخليل أَنَّ فِرْسِنًا التُّون فيه زائدة ؛ لأنَّها عنده من فَرَسَ يَفْرِسُ " قال ابن جتسي : " وإِنَّمَا كان عند الخليل من فَرَسَ يَفْرِسُ ، لأنَّ الفَرَسَ أصله : الدقُّ ، ومنه قيل للأسد : فِرْناس . فالتُّون فيه زائدة . والفِرْسِنُ تدقُّ الأرض فهي من الفَرَسِ " (٣) ، فتبيِّنُ أَنَّ الخليل له في هذين اللفظين مذهبان صرفيَّيَّ يحكم بأتَّهَمَا ثلاثيان ، ومعجميَّ يحكم بأتَّهَمَا رباعيَّان .

ومثل ذلك " الدِّلامص " أوردته " في باب الرَّباعي من حرف الصاد (٤) ، مع أَنَّهُ يرى زيادة الميم ، يدل عليه ما ورد في المنصف : " قال أبو عثمان : وزعم الخليل أَنَّ " دلامصاً " الميم فيه زائدة ، وهو " فعامل " والدليل على ذلك قولهم " دلاص ودليص " في معنى " دلامص " . ولو قال قائل : إِنَّ دلامصاً من الأربعة معناه " دليص " وليس بمشتق من الثلاثة قال قولاً قوياً ... قال أبو الفتح : مذهب الخليل هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان ... " (٥) .

كلُّ هذه الأدلة تؤكد أَنَّ الخليل له في الأبنية مذهبان ، مذهب صرفيَّ ومذهب معجميَّ

والله تعالى أعلم.

(١) الكتاب ٤ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٢) العين ٧ / ٣٤٣ .

(٣) المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ١ / ١٦٧ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٣٢٠ .

(٤) العين ٧ / ١٧٨ .

(٥) المنصف ١ / ١٥١ ، ١٥٢ ، وينظر الكتاب ٤ / ٢٧٤ ، ٣٢٥ .

المبحث الثالث

الأساس التقليدي

- المصطلح والمفهوم .
- علاقة التقاليد بالدوائر العروضية .
- أسباب اختيار الأساس التقليدي .
- هل خضعت مقلوبات المادة الواحدة لنظام معين ؟ .
- علاقة الأساس التقليدي بالأساس الصوتي وأساس الأبنية .

المصطلح والمفهوم

قبل الحديث عن طريقة التقليب يجدر الحديث عن هذا المصطلح ، يُعرف من أين جاء؟ وكيف نشأ؟

حين نطالع الكتاب الأول لهذا النظام ، وهو كتاب العين لا نجد هذا المصطلح بهذا اللفظ والمعنى ، ففي المقدمة حين تكلم الخليل عن طريقة التقليب أورد لفظ (تتصرّف) ، يقول : " اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرّف على وجهين ... ، والكلمة الثلاثية تتصرّف على ستة أوجه وتسمّى مسدوسة ... ، والكلمة الرباعية تتصرّف على أربعة وعشرين وجهًا ... ، والكلمة الخماسية تتصرّف على مائة وعشرين وجهًا ... " (١) ، فلفظ (تتصرّف) موافق لمعنى التقليب ، ويمكن القول : إنهما مترادفان ، فمادة " ص . ر . ف " تدل على رجوع الشيء ، وردّه عن وجهه ، كما أن القلب : ردُّ الشيء من جهة إلى أخرى ، وتحويل الشيء عن وجهه ، ويقال : قلبه عن وجهه : صرفه (٢) .

وقد استعمل الليث في المقدمة لفظ (قلب) ، ولكنها جاءت لمعنى آخر ، يقول : " وَقَلَّبَ الخليل أ ، ب ، ت ، ث ، فوضعها على قدر مخرجها من الحلق " (٣) . " وهو هنا يقصد بها أنه ذاقها وتحسسها ، ثم أوردتها على مخرجها ، فوضع كل حرف منها في مدرجته أو مخرجها " (٤) ، وقدم بعضها وأخر بعضها ، وحول بعضها من جهة إلى أخرى ، إذ كانت مرتبة على الترتيب الألفبائي المؤلف ، فحوّلها إلى الترتيب الصوتي .

وفي أبواب المعجم وتفسير الألفاظ استخدم الخليل لفظ " قلب " و " مقلوب " في أكثر من موضع ، دلالة على حدوث ما يسمّى بالقلب المكاني ، الذي هو جزء من عملية التقليب . ومن أمثلة ذلك قوله : " وصيرُ كلُّ شيء : أعلاه ، ويقال : ناحيته ، ويقال :

(١) العين ١ / ٥٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ، (صرف و قلب) ولسان العرب (صرف و قلب) .

(٣) العين ١ / ٤٨ .

(٤) نظرية الخليل المعجمية ، د. محمد يوسف حبص ص ١١١ .

صُبْرٌ ، وبُصْرٌ مقلوبه " (١) ، وقوله " العضفاج : الضخم السمين الرخو ... ، وقد يقال : عضفاج بمعنى عضفاج ، مقلوبٌ " (٢) ، وقوله في مادتي : (ضفع وفضع) : " ضفع الإنسان يَضَعُ ضَفْعًا ، إذا جَعَسَ ، وفضع ... ، لغتان مثل جذب وجبذ مقلوبًا " (٣) ، وقال في (ثأى) : " ويجوز للشاعر أن يؤخر الهمزة حتى تصير بعد الألف فتصير ثاء على القلب ، ومثله : رأى وراء ، ونأى وناء " (٤) .

وفي (الجمهرة) استخدم ابن دريد الفعل " قلب " لما يفيد التقلب ، فحين تحدث عن طريقة التقلب وعدة المستعمل والمهمل قال : " إذا أردت أن تستقصي من كلام العرب ما كان على حرفين ... فانظر إلى الحروف المعجمة وهي ثمانية وعشرون حرفًا ، فاضرب بعضها في بعض تبلغ سبعمائة وأربعة وثمانين حرفًا ، فلا يكون الحرف الواحد كلمة ، فإذا زوجتهن حرفين حرفين صرن ثلاثمائة واثنين وتسعين بناءً ، مثل (دم) وما أشبهه ، فإذا قلبته عاد إلى سبعمائة وأربعة وثمانين بناءً " (٥) .

وقد سُمِّيَ المقلوب معكوسًا ، فقال : " وكان الذي يجب في هذه الأبنية أن نسوق معكوسها ... " (٦) وكان كثيرًا ما يقول : " واستعمل من معكوسه كذا ... " .

وقد جرت عادة أصحاب معاجم التقاليب أن يقولوا بعد ذكر المقلوب الأول في

المادة : ومن مقلوبة كذا وكذا .

(١) العين ٧ / ١١٦ .

(٢) العين ٢ / ٣١٠ .

(٣) العين ١ / ٢٨٢ .

(٤) العين ٨ / ٢٥١ .

(٥) الجمهرة ٣ / ٥١٣ .

(٦) الجمهرة ١ / ١٤ .

" ولفهم طريقة تأليف ضروب الحروف الأربعة ارسم مربعًا ، ووقّع على كل رأس من رءوسه حرفًا فإذا كانت الحروف الأربعة (ع . ب . ق . ر) اضرب العين بالأوجه الستة التي تتكون من (ب . ق . ر) تحصل على : عبقر ، عبرق ، عقرب ، عقير ، عرقب ، عرقب ، ثم اضرب الباء بالأوجه الستة التي تتكون من (ع . ر . ق) تحصل على : بعقر ، بعرق ، بقرع ، بقعر ، برعق ، برقع ، وافعل كذلك بالقاف ، ثم بالراء ، يكون مجموع ما تحصل عليه أربعة وعشرين وجهًا ، أكثرها مهمل " (١).

وبهذا يظهر أن فكرة التقاليب " فكرة رياضية خالصة ، للخليل فضل توظيفها في المجال اللغوي ، التماسًا للدقة ... وتقوم الفكرة على أساس حصر الإمكانيات الرياضية لضرب رقم في آخر ، أو ما يسمّى في الرياضيات بمضروب العدد ، وذلك على النحو التالي :

$$2 = 2 \times 1$$

$$6 = 3 \times 2 \times 1$$

$$24 = 4 \times 3 \times 2 \times 1$$

$$120 = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1$$

وهذا يعني على المستوى اللغوي أن الاحتمالات الرياضية الممكنة لتقليب كلمة مكونة من حرفين هو توليد كلمتين مثل : قد ، دق ، شد ، دش ... الخ .

وقد استخدم الخليل نفس مصطلح (ضَرَبَ) وقال (تُضْرَبُ) وهو ما يدلنا على الحقل الرياضي الذي منه أتى بفكرته " (٢).

ويأتي هنا استفهام عن الثنائي المضعف ، الذي عدّه الصرفيون ثلاثيًا ، والرّباعي المضعف أيضًا ، أنحصل عند تقليبه على صورتين فقط ؟ أم نحصل على ست صور نظريّة هكذا مثلاً :

ردد ، درر ، ردر ، درد ، ددر ، ررد ؟

أودق دق ، ق دق د ، ددق ق ، ددق ق د ، ق ق د د ، ق د د ق ؟

(١) أولية تدوين المعاجم ، يوسف العث ص ٤٦٧ .

(٢) نظرية الخليل المعجمية ، محمد يوسف حبيلص ص ١١٢ ، ١١٣ .

وقد تقدّم جواب هذا السؤال عند الحديث عن بناء الثنائي ، وتبيّن أنّه لما كان النظام يسير في ترتيب الحروف وفق المخارج الصوتية لزم منه ترك الاعتداد بالحرف المكرّر ، وعُدّ كالحرف الواحد ، وإذا فعلنا ذلك نحصل من الثنائي بأنواعه على صورتين فقط (١) .

" أمّا الزباعيّ في ضوء الفكرة الخليلية فإمكاناته الرياضيّة ٢٤ صورة ، ويمكن تصور

هذه الإمكانيات من خلال مربع على النحو التالي :

| الرقم | الصورة | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
|-------|--------|-----|-----|-----|-----|
| ١ | دحرج | ج ← | ر ← | | |
| ٢ | دحجر | ر ← | ج ← | ح ← | |
| ٣ | درجح | ح ← | ج ← | ر ← | د ← |
| ٤ | درجج | ج ← | ح ← | ر ← | د ← |
| ٥ | دججر | ر ← | ح ← | ج ← | د ← |
| ٦ | دجرج | ح ← | ر ← | ج ← | د ← |

شكل (١) لمقلوبات دحرج

| الرقم | الصورة | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
|-------|--------|-----|-----|-----|-----|
| ٧ | حدرج | ج ← | ر ← | د ← | |
| ٨ | حدجر | ر ← | ج ← | د ← | |
| ٩ | حدرج | ج ← | د ← | ر ← | ح ← |
| ١٠ | حرجد | د ← | ج ← | ر ← | ح ← |
| ١١ | حجدر | ر ← | د ← | ج ← | ح ← |
| ١٢ | حجرد | د ← | ر ← | ج ← | ح ← |

شكل (٢) لمقلوبات دحرج

| الرقم | الصورة | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
|-------|--------|-----|-----|-----|-----|
| ١٣ | رحدج | ج ← | د ← | | |
| ١٤ | رححد | د ← | ج ← | ح ← | |
| ١٥ | ردحج | ج ← | ح ← | د ← | ر ← |
| ١٦ | ردحج | ح ← | ج ← | د ← | ر ← |
| ١٧ | رححد | د ← | ح ← | ج ← | ر ← |
| ١٨ | رحدج | ح ← | د ← | ج ← | ر ← |

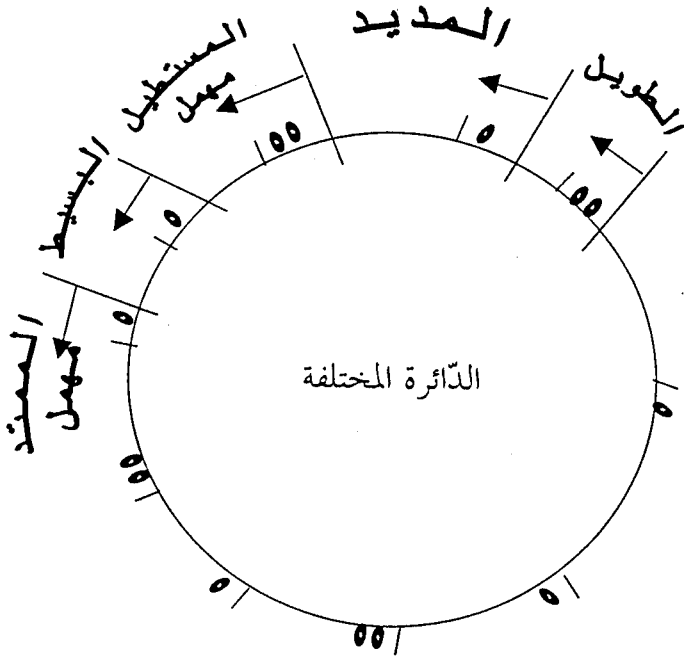
شكل (٣) لمقلوبات دحرج

| الرقم | الصورة | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
|-------|--------|-----|-----|-----|-----|
| ١٩ | جرحد | د ← | ح ← | ر ← | |
| ٢٠ | جرح | ح ← | د ← | ر ← | |
| ٢١ | جحد | ر ← | د ← | ح ← | ج ← |
| ٢٢ | جحد | د ← | ر ← | ح ← | ج ← |
| ٢٣ | جدرح | ح ← | ر ← | د ← | ج ← |
| ٢٤ | جدحر | ر ← | ح ← | د ← | ج ← |

شكل (٤) لمقلوبات دحرج (١)

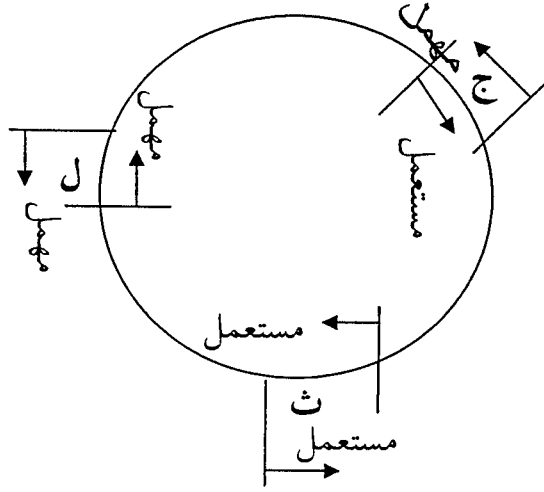
(علاقة التقاليب بالدوائر العروضية)

عند عقد المقارنة بين الدوائر العروضية ، التي ابتكرها الخليل لحصر أوزان الشعر المحتملة ، وبين طريقة التقاليب ، التي أوضحها ابن دريد برسم دائرة ، نجد التشابه الكبير بين الأمرين ، وليبيان ذلك نأخذ دائرة من الدوائر العروضية ، ونقارنها بدائرة التقاليب ، لنقف على وجوه التشابه والافتراق بينهما :



تُقسم الدائرة العروضية بحسب الأوتاد والأسباب ، ففي هذه الدائرة تقسم تفعيلات البحر الطويل على ذلك ، بداية بالوتد المجموع ثم السبب ، فإذا بُدئ بأول وتدٍ تُحصّل على البحر الطويل ، فإذا تُرك الوتد الأول ، وُبدئ بالسبب الذي يليه حصلنا على المديد ، فإذا تجاوزناه وبدأنا بالوتد الذي يليه تحصلنا على بحر مهمل سُمي بالمستطيل ، وهكذا يليه البسيط ، ثم بحر مهمل سُمي الممتد ، ولو تجاوزناه عدنا إلى الطويل وهكذا .

ودائرة التقلاب يمكن جعلها هكذا :



فمادة (ج . ث . ل) إذا وُزعتُ حروفها على جوانب الدائرة ، وبدئُ بالجيم باتجاه اليسار تحصلنا على (جلت) وهو تقلاب مهمل ، فإذا تجاوزناه ، وبدأنا باللام تحصلنا على (لثج) وهو تقلاب مهمل أيضاً ، فإذا بدأنا بالثاء تحصلنا على (ثجل) ، وهو تقلاب مستعمل ، أما لو اتجهنا يميناً فبدأنا بالجيم تحصلنا على (جثل) ، وهو تقلاب مستعمل ، فإذا تركنا الجيم بدأنا بالثاء فتحصلنا على (ثلج) ، وهو تقلاب مستعمل ، فإذا بدأنا باللام تحصلنا على (لجت) ، وهو تقلاب مهمل ، فمجموع هذه التقاليب ستة لا يمكن زيادتها عن ذلك ، ثلاثة منها مستعملة وثلاثة منها مهملة ، ويمكن عمل مثل هذا مع كل مادة .

وبالنظر في الدائرتين يبرز التشابه بينهما ، ويمكن إجمال أوجهه في النقاط التالية :

- ١ . اعتماد الدائرتين على التقلاب ، والإتيان بجميع الأوجه الممكنة .
- ٢ . الهدف من الدائرتين الحصر ، فالعروضية لحصر أوزان البحور المحتملة ، والدائرة التقلبية لحصر الأوجه الممكنة في المادة الواحدة .
- ٣ . تشتمل الدائرتان على معرفة المستعمل من الأوجه والمهمل .

٥. في الدائرتين لا بد من اكتمال دورة كاملة ، ففي الدائرة العروضية إذا بُدئ بـوتد أو سبب تؤخذ الدائرة كاملة إلى السبب أو الوتد الذي بُدئ منه ، وهكذا في الدائرة التقليبية إذا بُدئ بحرف ، لا بد من اكتمال الدورة إلى الحرف المبدوء به .

٦. بعض تفعيلات البحور ، إذا حصل لها تقليب بين أوتادها وأسبابها أخرجت تفعيلات أخرى ، قد تكون مستعملة وقد تكون مهملة ، فمثلاً (مستفعلن) لو حصل تقليب بين أسبابه وأوتاده يخرج لنا (مفاعيلن) و (فاعلاتن) ، وإذا قلبنا (فعولن) حصلنا على (فاعلن) .

هذه أبرز أوجه التشابه بين الدائرتين ، ولوجود اختلاف كبير بين علم العروض وبين عمل المعجم فقد وجدت فروق بين الدائرة العروضية والدائرة التقليدية المعجمية من أهمها :
١. أن اتجاه الدائرة العروضية واحد ، يكون نحو اليسار ، أمّا الدائرة التقليدية المعجمية فتعتمد على اتجاه اليسار واليمين ، فيُفك الحرف مرة يميناً ومرة يساراً ، واقتصار الدائرة العروضية على اتجاه واحد هو أن السبب أو الوتد يبدأ في الأصل بمتحرك وينتهي بساكن ، فإذا بُدئ بالمتحرك باتجاه معين فلا يمكن عكس هذا الاتجاه لأنه سيؤدي إلى البدء بالساكن ، وهو متعذر في الكلام وفي الشعر .

٢. ومن الفروق انحصار دوائر العروض في خمس دوائر ، في حين أن دوائر التقاليب تكون بعدد المواد .

٣. في الدائرة العروضية تكثر الأسباب والأوتاد ، فتصل إلى عشرة ولا تقل عن ستة ، بينما تنحصر الأحرف في الدائرة التقليدية بين حرفين وخمسة فقط .

ورغم هذه الفروق إلا أن التشابه بين الدائرتين كبير ، يدلّ على عبقرية مبتكرهما وذكائه .

أسباب اختيار الأساس التقليدي

" كان الخليل ذا ذهن رياضي مبتكر ، أعمله في جميع فروع العلم التي اشتغل بها ، فهداه إلى الكشوف العظيمة : حَصَرَ أشعار العرب عن طريق أوزانها في العروض ، وزمَّ أصناف النغم وحصر أنواع اللحون في الموسيقى ، وأراد أن يعمل نوعاً من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع ، فلا يمكنه أن يظلمها ، فعوجل عنه ، هذا الذهن لم يبعد عن ميدانه في محاولته تأليف المعجم ، لأنَّه كان يرمي إلى ضبط اللغة وحصرها " (١) .

وقد قاده إلى اختيار هذا الأساس أسباب ، من أهمها :

١ . أنه كان يسعى ويقصد إلى استيعاب مواد اللغة وحصرها لا يفوته منها شيء ، فرأى أن هذا الأساس يُبلِّغُه ذلك بأيسر مما يبلغه أي نظام آخر .

وقد بين الليث ذلك الهدف الذي يسعى إليه الخليل بقوله : " هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصريّ - رحمة الله عليه - من حروف أ ، ب ، ت ، ث ، مع ما تكمّلت به ، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم ، فلا يخرج منها عنه شيء ، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها ، فلا يشذُّ عنه شيء من ذلك ، فأعمل فكره ... " (٢) .

فالهدف والغاية حصر أبنية ومواد اللغة بطريقة رياضية ، " فَطَبَّقَ نظرية التقليب تطبيقاً رياضياً ، مكّنه من حصر كل وجوه الثنائيات والثلاثيات والرابعيات والخماسيات في العربية ، واستخرج من ذلك الكشف النظريّ الشامل لكل ما يصلح أن يكون ، مداخل أصولاً - أي الجذور - في اللغة العربية ، سواء كانت حاملة للمعنى ذات امتداد في الاستعمال بتوليد الجذوع منها ، أو كانت مجرد مركبات صوتية غير حاملة للمعنى وغير قابلة للامتداد في اللغة بتوليد الجذوع منها " (٣) .

(١) المعجم العربي ، حسين نصار ١ / ١٧٤ .

(٢) العين ١ / ٤٧ .

(٣) مسائل في المعجم ، إبراهيم بن مراد ص ٢٣ .

٢. كان الخليل يهدف أيضاً إلى تمييز المستعمل عن المهمل ومعرفة كل منهما ، وأيسر طريق لمعرفة ذلك اختيار هذا الأساس مع أساس الأبنية .

٣. " أن التقلابات كانت لازمة لنظام يتبع الترتيب المخرجي للأصوات ، فضلاً عما لها من أهمية في تحقيق الحصر ... - فإن الحروف الواحدة المكوّنة للكلمات دون نظرٍ إلى ترتيبها مخارجها واحدة ، فكان لا مفرّ من اجتماعها في مكان واحد ، لما يترتب على توزيع المواد حسب ترتيب الحروف من اختلال نظام الترتيب الصوتي ، وإلا فكيف يتم وضع الكلمات المشتملة على الجيم والرّاء والباء مثلاً ، إن لم يلتزم بوضع تقلباتها في مكان واحد ، فإن مخرج الجيم مثلاً في (حرب ، وجبر ، ورجب ، ورجب ، ورجب ، ورجب ، ورجب) واحد ، وما يقال عن الجيم يقال عن الرّاء والباء ، فكان اجتماع هذه المواد الست بما تحتها من ألفاظ تفرعت عنها ، وكلمات اشتقت منها ، أمراً يفرضه نظام الترتيب الصوتي الذي اتبعه " (١) ، بمعنى أنّه لو لم يتبع أساس التقلاب ، لجاءت الجيم ومخرجها واحد مرة في الأول ومرة في الآخر ومرة في الوسط ، ومرة هنا ، ومرة هناك ، لكن باتباع هذا الأساس تجتمع في موضع واحد .

٤. أن اتباع أساس التقلاب يؤدي إلى " ضم الصور المستعملة والمتماثلة في الشكل في موضع واحد ، وهو ما يخدم الباحثين في نظرية المعجم في الكشف عن أسرار البنية ، سواء معرفة ما تؤثره اللغة من مبان ومالا تؤثره ، أم في إمكان الكشف عن صلوات هذه الصور دلاليًا ... " (٢) .

(١) معجمات العربية : مادتها ومناهجها ، د. عيد الطيب ص ٦٥ .

(٢) نظرية الخليل المعجمية ، محمد يوسف حبص ص ١١٣ .

هل خضعت مقلوبات المادة الواحدة لنظام معين ؟

تشتمل المادة من مواد الثلاثي على ست تقليات ، أحياناً تُستعمل كل هذه التقليات وأحياناً تقل عن ذلك ، وبما أن معاجم هذا النظام قد التزمت الترتيب الصوتي ، فقد كان الأصل أن تخضع مقلوبات المادة الواحدة لترتيب صوتي أيضاً ، بمعنى أن تبدأ المادة بالمقلوب الذي يكون أول حرف فيه أقصى الحروف الثلاثة مخرجاً ، والثاني أدنى منه ، والثالث أدنى منهما ، ثم يأتي المقلوب الثاني الذي يبدأ أيضاً بالحرف الأقصى ، ثم الأدنى ، ثم الأوسط ، ويبدأ المقلوب الثالث بالحرف الأوسط مخرجاً ، والحرف الثاني هو الأقصى مخرجاً ، والثالث هو الأدنى مخرجاً ، والمقلوب الرابع يكون بتبادل الحرف الثاني مع الثالث في المقلوب السابق ، أما المقلوب الخامس فيبدأ بالحرف الأدنى مخرجاً ثم الحرف الأقصى مخرجاً ثم الأوسط ، ويتبادل الحرف الثاني مع الثالث في المقلوب السادس ، هكذا مثلاً :

مادة (ق . ر . ب) يكون ترتيب المقلوبات فيها على النحو التالي :

١ - قرب ٢ - قير

٣ - رقب ٤ - ربق

٥ - بقر ٦ - برق

وهذا الترتيب يزيد النظام دقةً وتنظيماً ، وهو أيضاً سبيل أقوى وأظهر في الحصر ، فبدون هذا الترتيب قد يُعقل عن مقلوب من المقلوبات وقد يُسهى عنه .

لكن السؤال الآن : أكانت هذه المعاجم ملتزمة هذا الترتيب الداخلي لمقلوبات المادة

الواحدة ؟ أم لم تكن كذلك ؟

فأما العين فقد ذهب د. عيد الطيّب إلى أن الخليل قد راعى هذا الترتيب فيقول :

" ومع هذا فقد أمكنه أن يفصل المواد الست بعضها عن بعض في المكان الذي هو مظنة جمعها ، وذلك بمراعاة ترتيب مخارج كل حرف فيها ، فنجده يقدم مادة (جرب) التي تبدأ بالجيم ، وهي أبعد من الرّاء ، ثم تلي الجيم الرّاء ، إذ هي أبعد من الباء ، فإذا ما انتهى من هذه المادة أتى بأقرب المقلوبات إليها وهي (جبر) ، وذلك أيضاً لأنها تبدأ بالجيم أبعد الحروف الثلاثة ، ثم يأتي بعدها بمادة (رجب) لأنّ الرّاء التي بدأت بها أبعد من الباء ، والجيم

(عين المادّة) أبعد من الباء (لام المادّة) ، تليها مادّة (رجب) أقرب مقلوباتها إليها ، ثم تلتى بعدها (بجر) التي تبدأ بالباء ، إذ لم يعد في المواد الست ما هو أبعد منها بعد الفراع من جرب ورجب ومقلوبيهما ، ويقدم (بجر) لأنّ ثانيها الجيم أبعد من الرّاء ، ثم يختم المواد الستة بمادّة (بجر) (١) .

ويقول أيضاً : " وهو ترتيب ينمّ عن ملاحظة الترتيب المخرجي ، ليس بين الكتب أو الأبواب فحسب ، بل بين موادّ الباب الواحد ، ويلاحظ أنّ ذلك المنهج يكاد يطرد في موادّ الأبواب إلا في موادّ قليلة ، ففي باب العين والقاف والدّال نجد الموادّ مرتبة على هذا النحو : (قعد) فمقلوبها (قدع) ، ثم (عقد) فمقلوبها (عدق) ، ثم (دعق) فمقلوبها (دقع) ، وكان مقتضى منهجه أن يأتي بالمتوسطين أولاً لبدئهما بالعين ، تليهما المقدمتان لبدئهما بالقاف ، فيكون الترتيب لهذه الموادّ على هذا النحو : عقد ، عدق ، قعد ، قدع ، دعق ، دقع ، فهذا لون من مخالفة المنهج فيما يتعلق بترتيب موادّ الباب الواحد " (٢) .

وكلام الدكتور بحاجة إلى مناقشة من خلال النقاط التّالية :

١. كلامه عن مادّة (جبر) مخالف لما في المطبوع من العين ، حيث جاء الترتيب فيه على النحو التّالي : (جرب) ، (رجب) ، (بجر) ، (جبر) ، (بجر) ، وهذا الترتيب مخالف لما ذكره الدكتور ، وكذلك أضاف الدكتور المقلوب (رجب) وهو لم يرد في العين ، ولعلّه رجع إلى مختصر العين للزبيدي ، فقد جاء فيه الترتيب موافقاً لما ذكره ، وبإضافة المقلوب (رجب) .

٢. ما ذكره من مراعاة الخليل للترتيب المخرجي لمقلوبات المادّة الواحدة يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر ، وذلك لأنّ مُحَقِّقِي كتاب العين - المخزومي والسامرائي - قد أشارا في المقدمة إلى أنّ النسخ التي وصلت إلينا ليس فيها ترتيب للمقلوبات داخل المادّة الواحدة ، بل شاع فيها الاضطراب ، وزعما أنّهما أعادا ترتيب المقلوبات إلى الترتيب الذي ذكرنا

(١) معجمات العربية ص ٦٥ .

(٢) السابق ١١٠ ، ١١١ .

أنفا ، حيث يقولان : " ورأينا في ترتيب المفردات داخل أبوابها اضطراباً ، وخروجاً على النظام الذي وضعه الخليل ، واحتذاه فيه الدارسون الذين فهموا على فهمه في معجماتهم ، وليس من المقبول البتة أن تلتزم هذه المعجمات بنظام الخليل الدقيق ولا يلتزم به العين كتاب الخليل ، فأرجعناها إلى الترتيب الأصيل لينسجم الكتاب في ترتيب مفرداته ، مع ما اختطه الخليل وما سار عليه القالي والأزهري وابن سيده وغيرهم ، فحين يكون الباب مثلاً : باب العين والضاد والباء ، تكون الكلمة التي يترجم لها هي كلمة (عصب) ، ثم يليها مقلوبها ، وهكذا ، فإذا لم تكن الكلمة الأولى التي انعقد عليها الباب مستعملة فإن ما يليها من مقلوباتها أحق بتصدير الباب . ولكن الذي في النسخ - في الغالب - غير هذا ، وقد شاع فيها الاضطراب في ترتيب مفردات المجموعة الواحدة ، ونظن ذلك من عبث التساخ ، ولنا من الترتيب الذي قام عليه مختصر العين للزبيدي قدوة ، بل نظن ظناً أنه الترتيب الأصيل الذي كان عليه كتاب العين قبل أن يمسخه الزبيدي باختصاره " (١) .

وبهذا يتبين أن ترتيب المقلوبات في العين المطبوع هو من صنع المحققين ، لا مما هو موجود في النسخ ، وبالنظر إلى مجلدات العين المطبوعة نجد أن المحققين قد التزموا بإعادة الترتيب إلى حد كبير في المجلد الأول والثاني ، أما بقية المجلدات الستة فلا نجد ذلك الترتيب إلا قليلاً ، لا يقارن بما لم يُعدّ ترتيبه . فلعل الدكتور الطيب قد نظر في المجلدين الأول والثاني ، وقاس عليهما بقية المجلدات ، هذا إن كان قد اعتمد على طبعة المخزومي والسامرائي ، أما إن كان قد اعتمد على تحقيق د. عبد الله درويش الذي ظهر في مجلد واحد فقط ، فإن اضطراب الترتيب فيه أكثر من غيره (٢) ، إذ لم يُعدّ الترتيب ولم يشر إلى ذلك .

٣. ذكر الدكتور الطيب أن هذا الترتيب مطرد في مواد الأبواب إلا في مواد قليلة ، ومثل لذلك بباب العين والقاف والذال ، حيث جاء ترتيب المقلوبات فيه مخالفاً للترتيب

(١) مقدمة تحقيق العين ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) انظر مثلاً : مادة (عقم) و (عكس) و (عجس) و (عجر) ، و (عجب) و (عشر) و (عشل) و (عشن) و (عصر) و

(عصب) و (عصد) و (عصر) و (عصل) و (عصن) و (عصب) و (عصم) .

المخرجي ، وحين نراجع هذه المادة في العين المطبوع بتحقيق المخزومي والسامرائي نجدهما قد أعادا الترتيب إلى الترتيب المخرجي للمقلوبات ، أما المطبوع بتحقيق د. عبد الله درويش ، فقد جاءت المادة فيه كما ذكر الدكتور الطيب ، ولكن ليست هي المادة الوحيدة التي اضطرب فيه ترتيب المقلوبات ، فثمة مواد كثيرة جاءت مضطربة الترتيب ^(١) ، مما يدل على أن النسخ التي وصلت إلينا لم يكن الترتيب فيها ملتزماً .

وبهذا يظهر أن مقلوبات المادة الواحدة لم تخضع لترتيب معين فيما وصلنا من العين ، وإنما جاءت غير مرتبة في غالب الأمر .

وكذلك الحال عند أبي عليّ في البار ، فأبواب الثلاثي الموجودة منه ليس فيها ترتيب للمقلوبات ، ومن أمثلة ذلك ما نراه في أبواب الثلاثي الصحيح من الغين ^(٢) ، فلا نكاد نجد الترتيب إلا قليلاً .

أما الأزهرّي فلم يراع شيئاً من ذلك ، إلا في أبواب قلائل ، لكنه كثيراً ما يجعل المقلوب الأول والثاني في موضعهما ، وهو بهذا يمتاز على صاحب المحيط الذي جاءت فيه المقلوبات دون ترتيب أو تنظيم ، بل أحياناً يجعل المقلوب الأول في الترتيب المخرجي آخر المقلوبات .

ولا يعد ترك هؤلاء الأئمة لترتيب المقلوبات عيباً أو خللاً ، لأنهم لم يلزموا أنفسهم بترتيبها ، فلم يذكروا في مقدماتهم شيئاً من ذلك ، ولأن ترتيبها زيادة في الدقة والتنظيم ، لا يؤدي تركه إلى خلل أو صعوبة في البحث ، فيكفي أنهم جمعوا المادة بتقاليدها في موضع واحد .

أما أبو بكر الزبيدي فقد عني في مختصره للعين بترتيب مقلوبات المادة الواحدة وتنظيمها ، لكنه ترتيب يختلف قليلاً عن الترتيب الذي ذكرناه آنفاً ، يتمثل في تقديم المقلوب الخامس ليكون مقدماً على المقلوب الرابع ، فهو يجعل المقلوب الأول مرتباً حسب المخرج ،

(١) ينظر الهامش السابق .

(٢) ينظر : البار ٢٤٨ - ٣٨٠ .

فالْحرف الأول أقصاها مخرَجًا والثاني أوسطها والثالث أدناها نحو (عصر) ، ويجعل المقلوب الثاني بتقدم الثالث وتأخير الثاني ، نحو (عرض) ، والمقلوب الثالث يكون يجعل أقصى الحروف هو الثاني وأوسطها مخرَجًا هو الأول نحو (صعر) ، والمقلوب الرابع يبقى فيه أقصى الحروف ثانيًا ويكون الأول أدناها ، نحو (رعرع) ، أمَّا المقلوب الخامس والسادس فيكون أقصى الحروف مخرَجًا فيهما ثالثًا ، ويتقدم الأوسط في المقلوب الخامس نحو (صرع) ، ويتقدم أدناها مخرَجًا في المقلوب السادس نحو (رصح) ، فيكون ترتيب المقلوبات الستة على هذا النحو : (عصر) (عرض) (صعر) (رعرع) (صرع) (رصح) ، ويلاحظ هنا أنَّ المعول على الترتيب هو أقصى الحروف الثلاثة مخرَجًا ، فيكون في المقلوبين الأول والثاني أولاً ، ويكون في المقلوبين الثالث والرابع ثانيًا ، ويكون في المقلوبين الخامس والسادس ثالثًا ، وهو ترتيب مُتَّفَقٌ مع الأساس الصوتي الذي سار عليه النَّظام ، يُحْمَدُ للإمام الزُّبيدي .

وهنا أمران يجب التنبيه عليهما :

١ - مع دقة تنظيم الزُّبيدي في المقلوبات فقد وقع شيء من الاضطراب في بعض المواد ، وهي قليلة لا تكاد تذكر على نحو ما جاء في مادة (عقد) و (عكب) و (حشر) و (حشن) و (هقم) و (قطل) .

٢ - هناك نسخة من نسخ المختصر - وهي التي اعتمدها أصلاً محققا المختصر : عبد العزيز الحميد ومحمد الرحيلي - وقع فيها تقدم للمقلوب الخامس على الرابع في بعض المواد لتوافق الترتيب الذي ذكرناه أولاً ، نحو مادة (كرب) التي جاء ترتيبها في هذه النسخة على النحو التالي : (كرب) (كبر) (ركب) (ربك) (بكر) (برك) ، بينما جاءت في بقية النسخ على الترتيب الذي ارتضاه الزُّبيدي (كرب) (كبر) (ركب) (بكر) (ربك) (برك) .

وقد تكرر التقديم في هذه النسخة في أبواب القاف نحو : (قرب) و (قلم) ، وفي أبواب الجيم نحو : (جرم) و (جلف) و (جلب) و (جلم) و (جفن) ، والذي يظهر أنَّ هذا من فعل الناسخ ، يدل عليه مخالفتها للنسخ الأخرى من وجه ، ومخالفتها للأبواب الأولى منها من وجه آخر .

وقد احتذى حذو الزبيدي أبو الحسن بن سيده في المحكم ، فسار في جميع أبواب الكتاب على الترتيب الذي ارتضاه الزبيدي للمقلوبات واستدرك بعض الاضطراب الذي وقع فيه ، ووقع عنده اضطراب في ترتيب بعض المواد نحو : (حقب) و (هجن) و (غلث) ، وهو بهذا الاتباع للزبيدي يؤكد أن ترتيب المحكم العام جاء موافقاً لترتيب مختصر العين مع شيء من التعديل .

وأما ابن دريد الذي سار في ترتيب كتابه على الترتيب الهجائي فلم تخضع المقلوبات عنده لنظام معين ، يقول عن ذلك د. حسين نصار : إن " الترتيب لا يراعى في إيراد التقاليد الستة ، فهو مثلاً في أبواب الباء يراعى أحياناً أن يقدم الألفاظ التي حرفها الأول مثل : بهرج ، وبزرع ، وبرزغ ، وبرزق ، ولكنه لا يراعى ذلك أحياناً أخرى فيقدم في أول المادة صيغة أولها باء ، ويأتي قُرب الآخر بصيغة أخرى أولها الباء أيضاً مثل : (بجلة وبلجة) فقد صدر المادة الأولى منهما ، وأخر الثانية إلى قرب ختام المادة ، ووضع بينهما الصيغ " جلبة ، وبلجة ، وجلبة " ونرى في هذه المادة اضطراباً آخر هو ذكر الصيغة الواحدة في موضعين منفصلين بصيغة أو صيغ أخرى ، إذا كان لها معانٍ كثيرة . فمادة (بجلة) ترتب على النحو التالي : (بجلة - جلبة - لجة - جلبة (ثانية) بلجة - جلبة " ... فلا مراعاة فيها للحرف الأول أو الثاني أو أي حرف ، وإنما ترتب التقاليد ترتيباً هوائياً ، بحسب ورودها على خاطره . وحسبت أنه ربما رتبها بحسب اشتهار كل منها ، ولكننا نرى (جلبة) أشهر من (بجلة) وهي مؤخرة عنها وجلبة أشهر من جميع الصيغ التي تقدمتها عدا جلبة ، فلا مراعاة للشهرة إذن " (١) .

(١) المعجم العربي ٢ / ٣٢٤ ، ويجب التنبيه إلى أن بعض المواد في الجمهرة جاءت مقلوباتها الستة مرتبة بحسب أقدم الحروف هجائياً مثل مادة : برع ، وبرغ ، وبرق ، وبرك ... كما جاءت بعضها مضطربة الترتيب مثل مادة : بتر ، وبتع ، وبتك ، وبثر ، وبثل ...

(علاقة الأساس التقليدي بالأساس الصوتي وأساس الأبنية)

إنَّ المتأمل في أسس هذا النظام - بشيء من النظر الدقيق - يجد العلاقة وثيقة بينها ، فكل أساس يرتبط بالآخر ارتباطاً قوياً ، ولا يمكن أن يقال : إنَّ الخليل الذي ابتكر هذا النظام لم يشأ أن يجعل بينها علاقة ، تخرج لنا فوائد ، وتهدى من نظر وبحث إلى غايات ومقاصد .

إنَّ مما يبيِّن العلاقة بين الأساس الصوتي والأساس التقليدي ظهور فائدة جليلة ، هي أنَّ الحروف المتقاربة في المخارج لا يأتلف بعضها مع بعض في تكوين الألفاظ إلا نادراً ، وهي إنَّ ضُرِبَ بَعْضُهَا ببعض وطُبِّقَ عليها الأساس التقليدي أخرجت ألفاظاً مهملة لم يستعملها العرب ، وما أحسن أن يجتمع المهمل بعضه قرب بعض في الكتاب ، فلا يتفرق ، وما أحسن أن يقال في كتاب العين : " إنَّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما " ^(١) ، ثم يهمل بعدهما مباشرة العين مع الهاء ، ثم العين مع الخاء ، ثم العين مع الغين ^(٢) .

وكذلك فإنَّ ضوابط المهمل والمستعمل قد لا تدرك إلا بتطبيق الأساسين ، فأنت قد تنظر في بعض الأبواب فلا تجد من تقاليبه إلا تقليباً واحداً ، وتنظر في بعضها الآخر فتجد أنَّ تقاليبه الستة قد استعملت ، وتتأمل فلا تجد سبباً لذلك إلا السبب الصوتي ، وما فيه من ائتلاف الحروف وعدمه .

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في باب العين والحاء وما يثلثهما ، حيث تظهر الصور

التالية :

| | | |
|-------------------------|-------------------|-----------|
| باب العين والحاء والشين | لم يستعمل منه إلا | (خشع) . |
| باب العين والحاء والضاد | لم يستعمل منه إلا | (خضع) . |
| باب العين والحاء والزاء | لم يستعمل منه إلا | (خزع) . |
| باب العين والحاء والدال | لم يستعمل منه إلا | (خدع) . |

(١) العين ١ / ٦٠ .

(٢) ينظر : أولية تدوين المعاجم ، يوسف العش ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

- باب العين والحاء والتاء لم يستعمل منه إلا (ختع) .
 باب العين والحاء والذال لم يستعمل منه إلا (خذع) .
 باب العين والحاء والفاء لم يستعمل منه إلا (خفع) .

فهذه الأبواب قد أهمل من تقاليب كل باب منها خمسة تقاليب ، ولم يستعمل إلا واحد ، وهذه الأوجه المستعملة يلاحظ فيها أن العين والحاء لم يأت أحدهما مجاوراً للآخر ، بل قد فصل بينهما بالحرف الثالث ، وهذا يؤيد ما ذكر من أن الأحرف المتقاربة في المخرج لا يمتزج بعضها ببعض ، ثم أيضاً عند النظر في هذه الأمثلة نجد أن الحاء تأتي أولاً والعين تأتي آخرًا في كل الأمثلة ، وهذا يؤدي إلى استنباط قاعدة ، وهي : أن العين و الحاء إذا اجتمعا في كلمة فلا تكون الحاء إلا مقدمة على العين .

وفي المقابل حين ننظر في الأبواب التي تباعدت مخارج حروفها نجد أن كل تقاليبها مستعمل أو أكثرها ، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في باب العين والجيم وما يثلاثهما ، نلاحظ ما يلي :

- في باب العين والجيم والراء استعملت كل التقاليب الستة .
 وفي باب العين والجيم واللام لم يهمل إلا تقليب واحد (لجع) .
 وفي باب العين والجيم والتون لم يهمل إلا تقليب واحد (جنع) .
 وفي باب العين والجيم والفاء لم يهمل إلا تقليب واحد (فجعج) .
 وفي باب العين والجيم والباء استعملت أربعة وأهمل اثنان .
 وفي باب العين والجيم والميم استعملت كل التقاليب الستة .

بهذه الأمثلة وغيرها يُدرك المتأمل أن هناك علاقة بين الأساس الصوتي والأساس التقليبي ، وأن هناك فوائد لغوية لا تدرك إلا بامتزاجهما ، والاقتران على أحدهما قد لا يوصل إلى النتائج والفوائد المرجوة .

إن اتخاذ الخليل ومن جاء بعده لهذين الأساسين هو الذي نبّه علماء اللغة - فيما يغلب على الظن - إلى وضع ضوابط صوتية وغير صوتية لمعرفة المهمل والمستعمل من المواد .

أمّا علاقة الأساس التقليدي بأساس الأبنية فيتمثل في أنّ اجتماعهما يؤدي إلى نتيجة وهدف كان يسعى إليه الخليل ومن تبعه ، وهو الحصر والإحصاء لمواد اللغة ، فالألفاظ اللغوية والكلمات لا تخرج عن حروف المعجم من حيث تكوينها ، ولا تخرج عن أن تكون حروفها الأصول المفيدة للمعنى الأساسي الأصيل اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة ، فإذا طبّق على هذه الأبنية أساس التقليد تمكّننا من حصر موادّ اللغة ومعرفة ما استعمل منها وما أهمل ، ولا يمكن الاستغناء بأحدهما للوصول إلى هذا الهدف ، وهذه علاقة وثيقة بين هذين الأساسين.

المبحث الرابع

الأساس الصرفي

- اعتماد المعجم على الجذر .

- الأسس الصرفية في النظام :

أولاً : الأصالة والزيادة .

ثانياً : ردُّ الألفاظ إلى أصولها :

١ - ردُّ المحذوف .

٢ - ردُّ المُبدَل .

ثالثاً : تكرار اللفظ في باين للاختلاف في أصله .

(اعتماد المعجم على الجذر)

اعتمدت معاجم التقاليد - وتبعها بقية المعاجم - على جعل الجذر ، الذي هو المادة مجردة عن الحركات والزوائد ، هو الأصل في تبويب هذه المعاجم ، ويدخل تحته كل الألفاظ التي تشترك في الأصل الواحد ، مهما اختلفت صيغها وأشكالها ، فالعلاقة التي تربط متفرقات المادة الواحدة ، هي علاقة الجذر ، وهذه العلاقة علاقة صرفية .

فالجذر - كما صورّه بعض الباحثين - : " هو المادة الخام أو العجينة التي تصنع منها الكلمة ، ويأتي أصل الصيغة ليمثل القالب الذي تصب فيه العجينة ، فتخرج الكلمة على هيئة معينة بدلالة معجمية عامة ، ويأتي السياق بشقيه اللفظي والمقامي ليعين لها الدلالة أو المعنى المحدد ، الذي تؤديه في الجملة أولاً ، وفي النصّ آخرًا " (١) .

" وهو القاسم المشترك بين الصور المختلفة المتولدة عنه عن طريق نظام الاشتقاق في اللغة " (٢) .

فالمعاجم تعتمد " على تكوّن العائلات اللغوية من ألفاظ المادة الواحدة ، وذلك بالنظر إلى أصولها دون ما تشتمل عليه من مزيدات ، فذلك يحقق طبيعة اللغة العربية ، وهي طبيعة اشتقاقية ، تجمع ألفاظها لحمة النسب المتمثلة في الحروف الأصول ، التي لا تتساقط أثناء التصاريف ، كما تجمعها وشيجة القرى المتمثلة في المعنى المشترك الذي تشترك فيه الألفاظ بمقتضى اشتراكها في هذه الأصول .

إنّ اللغة العربية لطبيعتها الاشتقاقية ، هي أشبه بالعائلة العربية ، التي تجمع أفرادها صلة الدم ، وهي صلة عضوية ، كما تجمعها صلة العادات والتقاليد ، وهي صلة معنوية . فما دامت هذه العائلة تربطها الروابط الأسرية فتجعلها تعيش في مكان واحد ، يلتقي فيه أبنائها ، فكذلك كان أمر المفردات والألفاظ ، التي تجمع في مكان واحد ، ولا غرو في ذلك ، فاللغة مرآة المجتمع تظهر على صفحاتها سلوكياته ، وفي مقدمتها اللغة ، ولو تصورنا

(١) نظرية التحليل المعجمية ، د. محمد يوسف حبص ص ١٤٧ .

(٢) السابق ص ١٥٣ .

معجمًا استغنى عن هذا الأساس لوجدنا أبناء العائلة قد تفرقوا بددا ، وتناثروا بين طياته ، وانحلت أواصرهم ، ولا يربطهم عنوان مادة واحدة " (١) .

ومن الأمثلة على الجذر وما يتفرع عنه من صيغ ، مادة (م . س . ح) من أبواب الثلاثي الصحيح من حرف الحاء ، من كتاب (تهديب اللغة) قال الأزهري : " قال ابن شميل : المَسْحُ : القولُ الحَسَنُ من الرَّجُل ، وهو في ذلك يَخْدَعُك ، يقال مَسَحْتُهُ بالمعروف ... وكذلك مَسَحْتُهُ .

وقال الليث : المَسْحُ : مَسَحْتُ الشَّيْءَ بِيَدِي ، كَمَسَحْتِ الرَّشْحَ عن جبينك ... ، قال : ورجل مَمْسُوحُ الوَجْهِ : مَسِيحٌ ، وذلك ألا يبقى على أحد شِقْيٌ وجهه عين ولا حاجب إلا استوى ... قال أبو بكر الأنباري : قيل : سُمِّيَ عيسى مَسِيحًا لسياحته في الأرض ، وقال أبو العباس : سُمِّيَ مَسِيحًا ، لأنَّه كان يمسح الأرض أي : يقطعها ، وروي عن ابن عباس : أنَّه كان لا يمسح بيده ذا عاهةٍ إلا بَرًّا ...

قال أبو بكر : وروي عن بعض المحدثين : المَسِيحُ بكسر الميم والتشديد في الدَّجَال ... قال : وَمَسَحْتُ النَّاقَةَ وَمَسَخْتُهَا أَي : هزلتها وأدبرتها ، والعرب تقول : به مَسَحَةٌ من هزال ...

والشَّيْءُ المَمْسُوحُ : القبيح المشئوم المغير عن خلقه .

وقال ذو الرُّمَّة في المسحة بمعنى الجمال :

على وجهٍ مَيِّ مَسْحَةٌ من ملاحه وتحت الثياب الشَّيْنُ لو كان باديا^(٢)

... وفي حديث أبي بكر : غارة مَسْحَاء ، هو فعلاء من مَسَحَهُمْ يَمَسَحُهُمْ ، إذا مرَّ بهم

مرًّا خفيفًا ...

قال : والمَسِيحُ : الكذاب ماسحٌ و مَسِيحٌ و مِمْسَحٌ و تِمْسَحٌ ...

قال : والماسح القتال ، يقال : مسحهم أي : قتلهم . والماسحة : الماشطة .

(١) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د. عيد الطيب ص ٩٣ .

(٢) ديوان ذي الرمة ٣ / ١٩٢١ .

أبو عبيد عن الأصمعي : المسائح : الشعر . وقال شمر : هي ما مسحت من شعرك في خدك ورأسك ، وأنشد :

مسائحُ فَوَدَيَ رَأْسِهِ مُسَبِّغَةً
جرى مِسْكُ دَارِينَ الْأَحْمُ خِلَالَهَا (١)

... أبو عبيد : التَّمْسِخُ : الرجل المارد الخبيث .

وقال الليث : التَّمْسِخُ والتَّمْسِاحُ يكون في الماء شبيه بالسلحفاة إلا أنه يكون ضخماً طويلاً قوياً .

قال : والمماسحة : الملاينة والمعاشرة والقلوب غير صافية ...

أبو عبيد : المسحاء : الأرض المستوية .

وقال الليث : الأمسح من المفاوز كالأملس وجمعه الأماسح . والمساحة : ذرع

الأرض ، تقول مسح يمسح مسحاً .

وقال غيره : جمع المسحاء من الأرض : مساحي ...

وتماسح القوم : إذا تبايعوا فتصافقوا ...

ويقال : امتسحتُ السيف من غمده وامتسختُهُ إذا استلته ... الخ " (٢) .

هذا النص من التهذيب حين يُدرَسُ وتُستخرجُ منه الصيغ المختلفة للجذر (م س ح)

نجد عدداً كبيراً من هذه الصيغ يمكن تقسيمها على النحو التالي :

| المصادر | الأفعال | الصفات | الأسماء |
|----------|-------------|---------------|--------------|
| المسحُ | مَسَحَ | مَمْسُوحٌ | التَّمْسِخُ |
| المماسحة | مَسَّحَ | مَسِيحٌ | التَّمْسِخُ |
| | يَمْسَحُ | مَسِيحٌ | التَّمْسِاحُ |
| | تَمَسَّحَ | مَسْحَاءٌ | المسائح |
| | اُمْتَسَّحَ | ماسحٌ وماسحةٌ | والمساحة |

(١) البيت لكثير في ديوانه ص ٨٠ .

(٢) تهذيب اللغة ٤ / ٣٤٧ - ٣٥٢ .

| | | | |
|---------|--|--|--|
| مَسْحَة | مِمْسَح تَمْسَحُ الأمسح والأماسح | | |
|---------|--|--|--|

كلُّ هذه الصيغ الصرفية التي تربو على العشرين ، يجمعها جذر واحدٌ ومعانيها متقاربة يجمعها معنى عام واحد ، فتبيّن بهذا أنّ " الجذر ليس أساساً شكلياً خالصاً ، إنّهُ من جانبٍ وحدةً شكليةً أولى تأتي منها بقية الصور ، وهو وحدة ذات قيمة دلاليةً أوليةً تمثل الحد الأدنى مما تشترك فيه هذه الصور في المعنى " (١).

ولا شك أن اختيار المعجميين للجذر ليكون التويب على حسبهِ ، يُمثّل خاصيةً مميزةً للمعاجم العربية ؛ لأنّه يتفق وطبيعة اللغة العربية ، بحيث لا يمكن التخلي عن هذا الأساس في عمل المعجم ، ومما يدلّ على ذلك ، أنّ المعاجم المتأخرة ، قد تركت الأسس الثلاثة : الصوتي ، والأبنيّة ، والتقليبي ، لكنّها لم تستطع التخلي عن أساس الجذر ، فابن دريد تخلّى عن الأساس الصوتي عند تصنيفه للجمهرة ، وابن فارس تركه والتقليبي ، والجوهري تركهما وترك أساس الأبنيّة ، وهكذا بقية المعاجم ، لكنّهم اعتمدوا جميعاً على أساس الجذر ، " وما كان ذلك ليحدث إلا لأنّ هذا الأساس هو حجر الزواية في نظام المعجم ، فهو يمثل القاسم المشترك بين صور المادة اللغوية على مستوى الشكل ، والمحور الذي تدور حوله هذه الصور على مستوى الدلالة ، ففي فكرة الجذر تكمن الجرثومة اللغوية التي تحمل أظهر الخصائص ، التي تتميز بها الكلمة على المستوى المعجمي في لغة العرب " (٢).

(١) نظرية الخليل المعجمية ، د . محمد يوسف حبّص ص ١٤٦ .

(٢) نظرية الخليل المعجمية ص ١٤١ .

(الأسس الصرفية في النظام)

أولاً : الأصالة والزيادة :

يقوم نظام المعجم على اعتبار الأصول دون الزوائد في التبويب ، فمن يبحث عن لفظ من الألفاظ يجب عليه معرفة الأصلي من الزائد ، ليتمكن من الوصول إلى مبتغاه ، يقول د. محمود فهمي حجازي عن ترتيب الخليل : " تُرتَّب الكلمات باعتبار حروفها الأصول فقط ، ومعنى هذا أن الخليل بنى معجمه على أساس التمييز بين الحروف الأصول والحروف الزوائد في الكلمة الواحدة ، وهو أساس صرفي لم يكن من الممكن تصوره قبل اتضاح ملامح البحث في بنية الكلمة العربية . ومن هذا الجانب يختلف كتاب العين عن الرسائل الكثيرة التي أُلِّفت في القرن الثاني الهجري ، والتي صنفت فيها الألفاظ تصنيفاً موضوعياً ، وقد ظل المبدأ الذي وضعه الخليل في كتاب العين باعتبار الحروف الأصول دون الحروف الزوائد في ترتيب الكلمات أساساً متعارفاً عليه في كلِّ المعاجم العربية العامة حتى العصر الحديث ، لم تخرج عنه إلا قلة من المعاجم الخاصة وبعض المعاجم التعليمية الحديثة " (١) .

ولأجل هذا عقد ابن دريد في مقدمة الجمهرة باباً لمعرفة الزوائد ومواقعها ، عرض فيه قضية مهمة من طرق معرفة الأصلي من الزائد ، وهو الاشتقاق ، كما بين مواضع زيادة الحروف العشرة التي تأتي زائدة ، المجموعة في قولهم " سألتمونيها " ، فبدأ بالهمزة وأنها تزداد أولاً إذا وقع بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ثم قال : " وإن كان معها غيرها من الحروف الزوائد لم يحكم على واحدة منها بالزيادة إلا بالاشتقاق " (٢) ثم تحدث عن الميم ومواضع زيادتها وذكر أمثلة لذلك ، وقال : " فإن وجدت حرفاً من حروف الزوائد في غير موضعه لم تحكم عليه بالزيادة إلا أن يوضحه الاشتقاق " (٣) ثم بين مواضع ومواقع زيادة بقية

(١) علم اللغة العربية ، مدخل تاريخي مقارن ص ١٠٠ .

(٢) الجمهرة ١ / ١٠ .

(٣) المصدر السابق .

الحروف ، الألف فالواو فالياء ، ثم النون والتاء والسين واللام والهاء . وهو بفعله هذا يمهّد السبيل ويوضح الطريق للناظر في المعجم كي يهتدي إلى اللفظة التي يريد دون مشقة أو عناء . وقد استدل الخليل ومن تبعه من المعجميين على معرفة الأصلي من الزائد بأدلة ، بنوا على أساسها معاجمهم ، وأفاد منها الصرفيون بعدهم . ومن هذه الأدلة :

(١) - الاشتقاق :

وهو أوضح الأدلة وأقواها ، يقول ابن الحاجب : " ويعرف الزائد بالاشتقاق ، وعدم النظر ، وغلبة الزيادة فيه ، والترجيح عند التعارض ، والاشتقاق المحقق مقدّم ... " (١) . وقال ابن يعيش : " والأسباب التي يعلم بها الأصل من الزائد ثلاثة : الاشتقاق ، والمثال ، والكثرة ، فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلاً ، وأعدّها شاهداً ، والعلم الحاصل بدلالته قطعي ، والعلم الحاصل من المثال والكثرة ظنيّ وتخمين ، فإذا شهد الاشتقاق بزيادة حرف فاقطع به وأمضه " (٢) .

وقال الرّضي : " وإئماً قدّم الاشتقاق المحقق على الغلبة ، وعدم النظر ، وكون الأصل أصالة الحروف ؛ لأنّ المراد بالاشتقاق ... اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى ، كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل ، كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ، فإنّه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ، إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى المستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر " (٣) .

وقال : " ونعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يُعرف زيادتها بغلبة الزيادة ، لأنّها ليست من الغوالب في

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٣٣٣ .

(٢) شرح الملوكي في التصريف ص ١١٩ ، وينظر : غوامض الصحاح للصفدي ص ٥٠ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٥٦ .

مواضعها المذكورة ، ولا بعدم النظر ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم يُنظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظر وحكمنا بالاشتقاق " (١)

وقد وضح طريقة الاستدلال بالاشتقاق ابن يعيش بقوله : " وطريق ذلك أنه إذا وردت الكلمة ، وفيها بعض حروف الزيادة ، ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريفها حكمت عليه بأنه زائد لسقوطه ، إذ الأصل ثابت لا يسقط ... " (٢)

وينقسم هذا الاشتقاق إلى :

- ظاهر لا يحتاج إلى كبير عناء ، كمضروب من ضرب ، وكتاب من كتب .
 - وخفي يحتاج إلى دراية بالألفاظ ومعانيها ، وقد لا يدرك إلا عن طريق المعجم .
 وقد ظهر استدلال الخليل ومن تبعه بالاشتقاق لمعرفة الأصلي من الزائد ، ووضع اللفظة في موضعها بعد طرح الزائد ، ومن الأمثلة على ذلك :

- (الخَطْرَف) فقد استدل الخليل على زيادة النون بالاشتقاق ، ولذلك جعلها في أبواب الرباعي ، فقال : " الخَنْطَرَف : العجوز الفانية ، وقد خَطُرَفَ جلدُها أي : استرخى وتَشَنَّجَ ، يقال : خَنْطَرَفَ و خَنْطَرِفَ بالطاء والظاء ، والطاء أكثر وأحسن . وجمل خطروف : يخطف خطوه ، ويتخطف في مشية ...
 ورجلٌ مُتَخَطِرِفٌ " واسع الخلق ، رَحْبُ الذراع ... " (٣)

- (عَنَسَل) أوردها ابن سيده في المحكم في (عسل) وذكر الخلاف في زيادة النون أو زيادة اللام ، ورجح زيادة النون لدلالة الاشتقاق على ذلك ، يقول : " والعَنَسَلُ : الناقسة السريعة . ذهب سيبويه إلى أنه من العَسَلان . وقال محمد بن حبيب : قالوا : للعَنَسِ : عَنَسَلٌ ، فذهب إلى أن اللام من عَنَسَل زائدة ، وأن وزن الكلمة فَعَلَل ، واللام الأخيرة زائدة .

(١) المصدر السابق ٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) شرح الملوكي في التصريف ص ١١٩ .

(٣) العين ٤ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، وينظر : تهذيب اللغة ٧ / ٦٧٥ .

قال ابن جني : وقد تَرَكَ في هذا القول مذهب سيبويه ، الذي ينبغي عليه العمل ، وذلك أنَّ عَنَسَلَ : فَنَعَلَ ، وهي من العَسَلان الذي هو عَدُوُّ الذئب ؛ والذي ذهب إليه سيبويه هو القول ، لأنَّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام ، ألا ترى إلى كثرة باب فَنَيْر ، وعُنْصُل ، وقَنَفَخِر ، وقَنَعاس ، وقلة باب ذلك وألالك " (١) .

- (العقيان) يحتمل أن تكون النون أصلية من (عقن) وأن تكون زائدة من (عقي) وقد رجَّح الأزهري الثاني لدلالة الاشتقاق عليه دون الأول ، فقال : " أما (عقن) فإنَّه مهملٌ إلا أن يكون العقيان فعياً منه ، وهو الذهب ، والأقرب أنَّه فعلان من عقى يعقني ، والنون زائدة " (٢) .

- (عُنْجُد) أوردها الخليل في الثلاثي وفي الرباعي ، وسبب ذلك عدم وجود الاشتقاق الذي يدلُّ على زيادة النون ، ولذلك قال ابن دريد في (عُنْجُد) : " وليس له اشتقاق يوضح زيادة النون ، لأنَّه ليس في كلام العرب عُنْجُد ولا عَجْدٌ ، إلا أن يكون فعلاً ممتاً " (٣) .

(٢) : عدم النَّظِير :

وهو أن لا يدل الاشتقاق على زيادة الحرف المشتبه في زيادته ، ويكون الحكم بأصالته يؤدي إلى أن يكون على وزن لا نظير له في الأصول ، فيعرف بذلك أنَّه زائد ، ويسميه ابن الحاجب الخروج عن الأصول بقوله : " فإن فُقِدَ - أي الاشتقاق - فبخرجها عن الأصول ، كتاء تَنْفُلُ وتَرْثُب ، ونون كُنْتَأَلُ وكَنْهَيْل " (٤) .

ويسميه ابن يعيش (المثال) فيقول : " وأما الاستدلال بالمثال فإن ترد الكلمة وفيها حرف من حروف الزيادة ، وقد أبهم أمره لعدم الاشتقاق ، وذلك الحرف يمكن أن يكون

(١) المحكم ١ / ٣٠٣ ، وينظر : الخصائص ٢ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) التهذيب ١ / ٢٥٢ .

(٣) الجمهرة ٣ / ٣٢٣ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٥٨ .

أصلاً ويكون زائداً ، إلا أنك إن جعلته أصلاً لم يكن له نظير في الأصول ، فيحكم عليه بالزيادة ، وإن كان له نظير في الأصول لم يحكم بزيادته ، لأن الأصل عدم الزيادة " (١) .

وقد اعتمد الخليل ومن تبعه على هذا الدليل في بعض الأمثلة ومنها :

- (مَهَّيْع) فإمّا أن تكون الميم زائدة ووزنها : مَفْعَل ، وإمّا أن تكون الياء هي الزائدة ويكون وزنها فَعِيل . قال الخليل : " وطريقٌ مَهَّيْعٌ ، مَفْعَلٌ من التهْيَع ، وهو الانبساط ، ومن قال : فَعِيلٌ فقد أخطأ ؛ لأنّه ليس في كلام العرب فَعِيلٌ إلا وصدّره مكسور نحو حِذْمٍ ، وعَثِيرٌ . وبلد مَهَّيْعٌ أيضاً أي : واسع ، قال أبو ذؤيب :

فاحتثهنّ من السواء وماؤه
بثراً وعانده طريق مَهَّيْعٌ (٢)

ويجمع مهايع بلا همز " (٣) .

فاستدل الخليل على زيادة الميم بأن الحكم بأصالتها يؤدي إلى وزن لا نظير له وهو فَعِيلٌ ، فحكم بزيادتها ليصير وزنها (مَفْعَل) ونظائره كثيرة .

- (الطَّسَّت) قال عنها الخليل : " الطست في الأصل : طسَّةٌ ، ولكنهم حذفوا تثقيلاً السين فخففوا وسكنت ، فظهرت التاء التي في موضع هاء التأنيث لسكون ما قبلها ... فإن قيل : التاء أصلية . فإنه ينتقض عليه قوله من وجهين :

أحدهما : أن الطاء مع التاء لا يدخلان في كلمة واحدة .

والوجه الآخر : أن جمعه طِسَّاس ، ولا يصغرونه إلا طسَّيسَة " (٤) .

فالخليل هنا اتخذ عدم ورود النظير في الكلام ؛ لاجتماع الطاء والتاء في كلمة واحدة ، دليلاً على زيادة هذه التاء ، ولأجل هذا وضع هذه الكلمة في الثنائي من حرف السين (باب السين والطاء) ، ويلاحظ هنا أن النظير المنفي ليس هو من الأوزان ، وإنما هو اتلاف الحروف .

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ١٢٠ ، وينظر : غوامض الصحاح للصفدي ص ٥٠ .

(٢) ديوان الهذليين ص ٥ .

(٣) العين ٢ / ١٧٠ .

(٤) العين ٧ / ١٨٢ .

- (كَنَهَبِل) أورده ابن سيده في باب الرباعي من حرف الهاء ، حيث عدّ النون زائدة لعدم النظير ، مستدلاً بكلام سيويه ، ويقول : " والكنهبل : شجر عظام ، وهو من العضاه ، قال سيويه : أمّا كَنَهَبِلُ فالنون فيه زائدة ؛ لأنّه ليس في الكلام على مثال سَفَرَجُل ، فهذا بمترلة ما يُشْتَقُّ مما ليس فيه نون ، فكَنَهَبِلُ بمترلة عَرَثْن ، بنوه بناءً حين زادوا النون ، ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك " (١) .

(٣) غلبة الزيادة :

وهو أن يكون الحرف قد كثر وقوعه زائداً في موضع ما فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، ويقلّ وجوده أصلياً فيه ، فينبغي أن يجعل زائداً فيما لم يعرف له اشتقاق ، حملاً للقليل على الأكثر . (٢) .

يقول ابن يعيش : " وأمّا الاستدلال بالكثرة ، فهو أن تجد حرف الزيادة يكثر زائداً في موضع من المواضع ، فيما وضح أمره ، فتحكم عليه بالزيادة هناك ، إذا أجم أمره ، حملاً على الأكثر ، إلى أن يجيء ثبوت بخلافه ، مثال ذلك " أفكَل " الهمزة زائدة ؛ لأنّ الهمزة قد كثرت زيادتها في أول بنات الثلاثة ، نحو : أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، حملاً للمجهول على المعلوم " (٣) .

ويقول الرضيّ : " اعلم أنهم إنّما حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم اشتقاقه ؛ لأنّه عُلِمَ بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ، فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ، إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب " (٤) .

(١) المحكم ٤ / ٣٣٦ / وينظر كلام سيويه في الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : رد الألفاظ إلى أصولها ، عبد الكريم الزهراني ص ٣١ .

(٣) شرح التصريف ، الملوكي ص ١٢١ ، وينظر : غوامض الصحاح للصفدي ص ٥٠ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٦٤ .

وقد تكلم الصرفيون في مواضع زيادة الحروف العشرة حرفاً حرفاً^(١) ، ولم يُغفل الخليل ومن تبعه هذا الأمر ، فقد استدلوا بهذا الدليل على معرفة الزائد وبنوا على ذلك معاجمهم ومن الأمثلة على ذلك :

- (أرنب) أوردها الخليل في (رنب) وقال : " وألف أرنب زائدة ، ولا تجيء كلمة في أولها ألف فتكون أصلية ، إلا أن تكون ثلاثة أحرف مع الألف ، مثل : الأرض ، والأمر " ^(٢) .

وهكذا كل همزة وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول فإنه يحكم بزيادتها ولو لم يعلم الاشتقاق .

- (حَزْبَلٌ) جاءت هذه اللفظة في المحكم في أبواب الرباعي من حرف الحاء ، وقد عدَّ النون زائدة لأنها وقعت ثالثة ساكنة في بناء على خمسة أحرف ، يقول : " وإنما قضيت على التُّون بالزيادة ، وإن لم يشتق ما تذهب فيه ، لكثرة زيادتها ثالثة فيما يظهره الاشتقاق " ^(٣) .

وهذا الموضع من المواضع التي يستدل فيها بغلبة الزيادة ، نصَّ عليه سيبويه بقوله : " واعلم أن التُّون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت التُّون زائدة ، وذلك نحو جَحْنَفَلٌ و شَرَبَيْثٌ ... ؛ لأنَّ هذه التُّون في موضع الزوائد ، وذلك نحو ألف عُدَافِرٍ ، وواو فَدَوْكَسٍ ، وياء سَمَيْدَعٍ . ألا ترى أن بنات الخمسة قليلة ، وما كان على خمسة أحرف وفيه التُّون الساكنة ثالثة يكثر ككثرة عُدَافِرٍ و سَرَوَمَطٍ و سَمَيْدَعٍ ، فهذا يقوِّي أنه من بنات الأربعة " ^(٤) .

(١) ينظر : المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جني ١ / ٩٨ - ١٧٢ ، والجمهرة لابن دريد ١ / ١٠ ، وشرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ١٢٢ - ٢١٢ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٠١ - ٣٠٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٦٤ - ٣٩٧ .

(٢) العين ٨ / ٢٦٨ .

(٣) المحكم ٤ / ٤٩ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٢٢ .

ثانياً : ردّ الألفاظ إلى أصولها :

من الأسس الصرفية التي يقوم عليها نظام التقاليد ، وغيره من الأنظمة ردّ الألفاظ إلى أصولها ، ليحتكم إلى ذلك في التبويب ، فاللفظة إذا حذف منها حرف أصلي ، فإنه يُعدُّ كالموجود عند التبويب ، نحو : (دم) فإنّها لا توضع في الثنائي ؛ لأنّها تُردُّ إلى أصلها الثلاثي (دمي) فتوضع في الثلاثي المعتل من حرف الدال مع الميم ، وكذلك لو أبدل حرف من حرف أصلي ، فإنه يُعاد إلى الأصل برّد المبدل ، وهكذا ..

وقد اتخذ الصرفيون طرقاً لردّ الألفاظ إلى أصولها ، منها التصغير والتثنية وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والضمير والاشتقاق والنسب والإضافة ،^(١) وكانوا كثيراً ما يطلقون عبارة : " وهذا مما يردُّ الأشياء إلى أصولها " .

ومن القضايا التي يقع فيها ردّ اللفظ إلى أصله ، مما له صلة بالأساس الصرفي للنظام :

(١) ردّ المحذوف :

والمقصود بالمحذوف هنا ، هو الأصلي يحذف من اللفظة أو بعض تصاريفها ، لا الزائد فلا يلتفت إليه إذا حُذف . وسواءً أكان الأصلي المحذوف حُذف لعلّة تصريفية أم بسبب التخفيف ، فإنه يردّ إلى أصله ، ويعدّ كما لو كان موجوداً ، فما حذف منه حرف وهو ثلاثي الأصل فلا يوضع في أبواب الثنائي ، بل في الثلاثي .

وينقسم الحذف إلى ثلاثة أقسام : حذف الفاء ، وحذف العين ، وحذف اللام .

فمن أمثلة ما حذف منه الفاء : المصدر الثلاثي من المثال الواوي المكسور العين في المضارع ، نحو : عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ ، فأصلها وَعِدٌّ ، وَوَزْنٌ ، حذف الواو وعوض عنها بالتاء ؛ لأنّها من وَعَدْتُ ، وَوَزَنْتُ ، ولذلك إذا صغرتما قلت : وَعَيْدَةٌ وَوَزِينَةٌ .

ومنه أيضاً : شِيَّةٌ ، حذف منها الفاء وهي واوٌ وعوض عنها بالتاء ؛ لأنّها من وَشَيْتُ ، وتصغر وَشِيَّةٌ^(٢) .

(١) ينظر : الفصل الثالث من رسالة (ردّ الألفاظ إلى أصولها) ، لعبد الكريم الزهراني .

(٢) ينظر : كتاب سيويه ٣ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، والمنصف ١ / ١٨٤ .

فهذه الألفاظ وأمثالها نجدها في أبواب الثلاثي المعتل أو اللفيف ، فكلمة (ضَعَّة) من الوضع جاءت في المحكم في (وضع) من الثلاثي المعتل من حرف العين حيث قال في هذه المادة : " والضَّعة والضَّعة : خلاف الرَّفعة في القَدْر ، والأصل : وضَعَّةٌ حذفوا الفاء على القياس ، كما حُذِفَتْ من عِدَّةٍ وزِنَةٍ ، ثم إنَّهم عدلوا بها عن فِعْلَةٍ إلى فَعْلَةٍ ، فأقروا الحذف بحاله ، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له ، فقالوا الضَّعة ، فتدرجوا بالضَّعة إلى الضَّعة ... " (١).

والشَّية وردت في كتاب العين في باب اللفيف من الشين (وشي) (٢).

ومن أمثلة ما حذف عينه : (مذ) ، فقد نصَّ سيويه على أنها مما ذهب عينه ، يدل ذلك على ذلك قولهم : منذ ، وكذلك حين تُصَغَّر تقول : مُنيد ، ومثل ذلك أيضاً : (سة) وهي لغة في : (است) ، وأصلها سَتَّة ، فحذفت التاء التي في العين ، ومما يدل عليه أن تصغيرها سَتِّيَهَةٌ ، فوزنها قَلٌّ (٣).

وبناء على ما سبق فقد ورد الحديث عن (مذ) في كتاب العين في باب الذال والنون والميم معهما ، وقال الخليل : " منذ : النون والذال فيها أصليتان ، وقد تحذف النون في لغة ... " (٤) ، ولم يرد لها ذكر في الثنائي البتة .

وأما (سة) فقد وردت في التهذيب في (سته) ، قال الأزهري : " ومن العرب من يقول : السَّه - بالهاء - عند الوقف ، يجعل التاء هي الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء عند الوقف ، وتاء عند الإدراج ، فإذا جمعوا وصغروا ردّوا الكلمة إلى أصلها ، فقالوا في الجمع : أستاه ، وفي التصغير : سَتِّيَهَةٌ ، وفي الفعل سَتَّهَ سَتَّهَ يَسْتَهُ فهو أسْتَهُ " (٥).

(١) المحكم ٢ / ٢١٢ .

(٢) العين ٦ / ٢٩٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٤) العين ٨ / ١٩٢ .

(٥) تهذيب اللغة ٦ / ١١٧ .

ومن أمثلة ما حذفت لامه : دَمٌ وَيَدٌ وَشَفَةٌ وَحِرٌّ وَسَنَةٌ وَبَابُهُ ، وَقُلٌّ ، وَرُبٌّ - مُحَفَّفَةٌ -
وَبَيْخٌ ، وَفَمٌ ، وَاسْمُ وَابْنِ وَاسْتٌ .

قال سيبويه : " هذا باب ما ذهبت لامه : فمن ذلك : دَمٌ ، تقول : دُمِيٌّ ، يدلك دمَاءٌ
على أَنَّهُ من الياء أو من الواو ومن ذلك أيضاً : يَدٌ ، تقول : يَدِيَّةٌ ، يدلك (أَيِدٌ) على أَنَّهُ من
بنات الياء أو الواو ، ودماءٌ وأيدٌ دليلان على أَن ما ذهب منها لامٌ .

ومن ذلك أيضاً شَفَةٌ ، تقول : شَفِيهَةٌ ، يدلك على أَن اللام هاء شِفَاهٍ ، وهي دليل
أيضاً على أَن ما ذهب من (شفة) اللام ، وشافهتُ .

ومن ذلك حِرٌّ ، تقول : حُرِيحٌ ، يدلك أَن الذي ذهب لامٌ ، وَأَنَّ اللام حاءٌ ،
قولهم : أَحْرَاحٌ .

ومن قال في سَنَةٍ : سَانَيْتُ قَالَ : سَنِيَّةٌ ، ومن قال سَانَمْتُ ، قَالَ : سُنِيهَةٌ ...
ومن ذلك : قُلٌّ ، تقول : قُلَيْنٌ . وقولهم : فلانٌ دليل على أَن ما ذهب لامٌ وَأَنَّها نونٌ ،
وقُلٌّ وفلانٌ معناهما واحد قال أبو النجم :

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكِ فَلَائِنًا عَنِ قُلِّ

ولو حَقَّرْتَ (رُبٌّ) مُحَفَّفَةٌ لَقَلْتِ : رُبِيْبٌ ، لِأَنَّها من التضعيف يدلك على ذلك رُبٌّ
الثقيلة ... " (١) .

وقد كثر الحذف في اللام لِأَنَّها في الطرف والطرف ضعيفٌ ، كثيراً ما يحدث فيه
حذفٌ أو تغييرٌ أو إبدالٌ ونحو ذلك .

وحيث يبحث المرء عن هذه الألفاظ في نظام التقاليب يجد أَنَّها لا توضع في الشائِي ،
وإن كانت صورتها ثنائية بعد الحذف ، وإِنما توضع في الثلاثي .

ومن الأمثلة على ذلك : (دَمٌ) ، نجد أَن هذه اللفظة لم تَرِدْ في العين في الشائِي
(دَمٌ) ، وإِنما وردت في الثلاثي المعتل (دمي) .

قال الخليل : " الدم معروف ، والقطعة منه دَمَةٌ واحدة ، وكان أصله " دَمِي " لأنك تقول : دَمَيْتَ يَدَهُ " (١).

وأما (يد) فلأنَّ أصلها يَدِيٌّ ، فقد وردت في كتاب العين في باب اللفيف من حرف الدال ، وأوردها الزُّبيدي في باب الثنائي المضاعف المعتل ، مما ضوعف من فائه ولامه ، وتبعه ابن سيده ، وقال : " اليَدُ : الكفُّ ، وقال أبو إسحاق : اليَدُ : من أطراف الأصابع إلى الكَفِّ ، وهي أنثى ، محذوفة اللام ، وزمها : (فَعَلٌ) يَدِيٌّ ، فحذفت الياء تخفيفاً ، فاعتقت حركات اللام على الدال ، والنسب إليه على مذهب سيويه : يَدَوِيٌّ ، والأخفش يخالفه فيقول : يَدِيٌّ ، كَثَدِيٌّ ... " (٢).

وهكذا كل لفظ حُذِفَ منه حرف أصلي ، فَإِنَّهُ يُعَدُّ كما لو كان موجوداً ، ويعتد به في الترتيب والتبويب .

(٢) ردُّ المبدل :

ينقسم الإبدال إلى لغويٍّ وصرفيٍّ ، فاللغويُّ : إبدال حرف صحيح بحرف صحيح آخر بسبب تقاربهما في المخرج . وهذا النوع سيأتي الحديث عنه في الفصل الرابع - إن شاء الله - والصرفيُّ : ما يقع بين حرفين من حروف العلة ، أو بين حرف علة وحرف صحيح . فأما ما يقع فيه بين حروف العلة بعضها مع بعض ، أو بينها وبين الهمزة ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ في النظام إلى أصله لكنَّ موقعه لا يختلف ؛ لأنَّ النظام جمع المعتل في باب واحد ، هو باب الثلاثي المعتل ، وأُرْدِفَ هذا الباب باللفيف لما كان فيه حرفاً علة . باستثناء ما فعله الزُّبيدي في مختصر العين ، وتبعه ابن سيده في المحكم ، حيث فَصَّلَ في المعتل بين المهموز واليائي والواوي ، ولذلك تجد ما جاء بالياء وهو واوي الأصل في الواو ، وما جاء بالواو وهو يائي الأصل في الياء .

(١) العين ٨ / ٨٩ .

(٢) المحكم ١٠ / ٧٥ .

ومن أمثلة ما جاء بالياء وهو واوي :

- (الحيلة) جاءت بالياء وهي واوية ، ولذلك وردت في مختصر العين في باب (ح ول) من الثلاثي المعتل بالواو من حرف الحاء ^(١).
- (العالية) جاءت في المختصر في باب (ع ل و) من الثلاثي المعتل بالواو من حرف العين ^(٢).
- ومثلها (العاقي ، والقيعان ، والميقع ، والعياض ، والمعياس) كلها جاءت بالياء وهي واوية الأصل وقد وردت في أبواب الثلاثي المعتل بالواو .
- ومن أمثلة ما جاء بالواو وهو يائي الأصل :
- (الفتوة) حيث جاءت بالواو وهي يائية الأصل ، ولذلك أوردها ابن سيده في المحكم في باب (ف ت ي) من الثلاثي المعتل ، فقال : " والاسم من جميع ذلك : الفتوة ، انقلبت الياء فيه واواً على حدّ انقلابها في موقن ، وكقَضُو . قال السيرافي : إنّما قلبت الياء فيه واواً ؛ لأنّ أكثر هذا الضرب من المصادر على فُعْلَةٍ إنّما هو من الواو كالأخوة ، فحملوا ما كان من الياء عليه ، فلزم القلب " ^(٣) .
- (ومَشُو) وهو ما يَسْتَطْلِقُ به البطن ، جاء في مختصر العين في (م ش ي) من الثلاثي المعتل بالياء من حرف الشين ^(٤).
- ومثله (جباوة الخراج) أوردها صاحب المحكم في (ج ب ي) من الثلاثي المعتل بالياء من حرف الجيم ^(٥) .

(١) مختصر العين للزبيدي ١ / ٤٧٥ .

(٢) السابق ١ / ٢٥١ .

(٣) المحكم ١٠ / ٢٠٨ .

(٤) مختصر العين ٣ / ٢٦١ .

(٥) المحكم ٧ / ٣٥٥ .

وأما ما وقع فيه الإبدال بين حرف صحيح وحرف معتل ، فسنمثل له بما وقع منه في الحروف الأصلية أما ما وقع في الحروف الزائدة فليس مما يهْمُنَا أمره لأنه لن يؤثر في التبويب والترتيب ، إذ هما خاصّان بالأصلي - كما تقدم - .

فمن الأمثلة على ذلك : " كلمات أبدلت فيها الواو والياء تاءً نحو : اتسع ، واتصف ، واتصل ، وأتسر ، وهي كلمات أو صيغ على وزن (افتعل) وكان القياس أن نقول : أوْتَسع ، أوْتَصَف ، أوْتَصَلَ ، أوْتَسَرَ ، لكنها سمعت وأمثالها عن العرب بالشكل المذكور أولاً ، فقد قلبت الواو والياء تاءً وأدغمت هذه التاء في تاء (افتعل) ، والأصل المعجمي لهذه الكلمات : وسع ، وصف ، وصل ، يسر ، وهذا الإبدال كما حصل في الفعل الذي على صيغة (افتعل) يحصل في مصدره ومشتقاته ، فما حصل في (اتعظ) يحصل كذلك في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول (يتعظ ، اتعظ ، اتعاض ، متعظ ، متعظ به) والأصل المعجمي المجرد لها جميعاً : (وعظ) " (١) .

ولذلك إذا بحث عن اتعظ واتعاض ومشتقاته ، لن تجدها في أبواب الثلاثي الصحيح (ع ت ظ) ومقلوباتها ، إنما ستجدها في مقلوب من مقلوبات باب العين والطاء والواو من المعتل ، لأنك حين تردّها إلى أصلها ستجدها كذلك .

(١) المعجم العربي ، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، د. رياض زكي قاسم ١٤٥ ، ١٤٦ .

ثالثاً : تكرار اللفظ في بابين للاختلاف في أصله :

لا شك أن الكلمة ليس لها إلا أصل واحد ، لكن ثمة أسباب تجعل الكلمة محتملة لأن تكون من هذا الباب ومحتملة لأن تكون من باب آخر ، وأصحاب المعاجم وقفوا من مثل هذه الألفاظ مواقف مختلفة ، فإمّا أن يرجحوا أحد الأمرين ، فيذكروا الكلمة في الباب الذي رجّحوه ، وإمّا أن يكرروا الكلمة في البابين المحتملين .

وإذا تأملنا ما كرّره الخليل - ومن تبعه - من ألفاظ وجدنا لذلك أسباباً صرفية دعت إلى تكرارها في مادتين مختلفتين ومن هذه الأسباب :

١ - وجود حرف مُحْتَمِلٍ لأن يكون زائداً ، ومحتمل لأن يكون أصلياً ، وليس هناك دليل على زيادته ، فإذا اعتُبر أصلياً صار من باب يختلف عما لو اعتبر زائداً ، ومن ذلك مثلاً :

- (المَرْجَان) فالنون فيه يحتمل أن تكون زائدة فيصير وزنها (فَعْلَان) ويحتمل أن تكون أصلية فيصير وزنها (فَعْلَال) وليس ثمة دليل يرجّح زيادة النون من اشتقاق أو غيره . وإذا نظرنا في تهذيب اللغة للأزهري وجدناه يكرر اللفظة في (مرج) الثلاثي^(١) ، وفي (مرجن) الرباعي^(٢) وقال : " ولا أدري أرباعيُّ هو أم ثلاثيُّ " ^(٣) .

- و (الحِنْزِير) فالنون فيه يمكن أن تكون زائدة ، فالكلمة من (خزر) ، ويمكن أن تكون أصلية فهي من (ختر) ، ولذلك كرّرها صاحب العين في الثلاثي (خزر) ^(٤) وفي الرباعي (ختر) ^(٥) ، وكذلك ابن سيده في المحكم ^(٦) .

(١) التهذيب ١١ / ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) التهذيب ١١ / ٢٥٦ .

(٣) التهذيب ١١ / ٧٢ .

(٤) العين ٤ / ٢٠٧ .

(٥) العين ٤ / ٣٣٨ .

(٦) المحكم ٥ / ٥٩ ، ٢٠٣ .

- و (العُنْجُد) يحتمل أن تكون النون زائدة ، ويحتمل أن تكون أصلية ، فليس لها اشتقاق يبيّن زيادتها أو أصليتها وقد أشار إلى ذلك ابن دريد بقوله : " وليس له اشتقاق يوضح زيادة النون ، لأنه ليس في كلام العرب عَجْدٌ ولا عَجْدٌ ، إلا أن يكون فعلاً مماً " (١) ولذلك أوردتها الخليل مرّة في الثلاثي (عجد) (٢) ، ومرّة في الرباعي (عجند) (٣) .

- و (المُرتُوع) ذكره الزبيدي في الثلاثي (هرع) (٤) ، وأعاد ذكره في الرباعي (هرنع) (٥) ، لاحتمال أن تكون النون زائدة وأن تكون أصلية .

٢ - من أسباب التكرار : وجود حرفين في الكلمة من أحرف الزيادة ، كلٌّ منهما صالح لأن يكون زائداً ، فإذا عُدَّ أولها زائداً صار الثاني أصلياً ، وإذا عُدَّ الثاني زائداً صار الأول أصلياً ، فإذا لم يترجح أحدهما كرّر في البابين ، ومن الأمثلة على ذلك :

- (المحالة) قال في العين (محل) : " والمَحَال : فقار الظهر ، والواحدة : محالة ، والمحالة : التي يُستقى عليها ، ويقال : سميت بفقارة البعير على (فعالة) ، ويقال : بل على (مَفْعَلَة) لتحوّلها في دورانها " (٦) .

وقال في (حول) : " والمحالة : منجنون يُستقى عليه ، والجمع : محاول ، والمحالة والمحال : واسط الظهر ، يقال : هو (مَفْعَل) ويقال (فعال) (٧) والميم أصلية " (٨) .

فقد كررت (المحالة) في مادتي (محل) و (حول) ، والسبب في ذلك وجود الميم وحرف العلة (الواو) وهما من أحرف الزيادة ، فإذا عُدَّت الميم زائدة صارت من (حول) ووزنها (مَفْعَل) وأصلها (مَحَوَل) نُقِلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فتحرّكت

(١) الجمهرة ٣ / ٣٢٣ .

(٢) العين ١ / ٢١٨ .

(٣) العين ٢ / ٣١٧ .

(٤) مختصر العين ١ / ٢٨ .

(٥) مختصر العين ١ / ٢٦١ .

(٦) العين ٣ / ٢٤٣ .

(٧) في العين المطبوع : (مقال) بالميم وهو خلاف الصواب .

(٨) العين ٣ / ٢٩٩ .

الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن ، فقلبت ألفاً . وإذا عُذَّت الواو زائدة صارت من (محل) ووزنها (فعالة) وهي محتملة لأن تكون من (حول) ومحتملة لأن تكون من (محل) ولذلك كررها في المادتين ، وتابعه على ذلك ابن سيده في المحكم ^(١) .

- و (المِجَنِّ) وهو الثُّرس ، فالجيم والنون الأولى أصليتان باتفاق ، والميم والنون الثانية كل منهما صالح لأن يكون زائداً ؛ لأنَّهما من حروف الزيادة ، فإذا عُذَّت الميم زائدة صارت من (جنن) على وزن (مِفْعَل) ، وإذا عُذَّت النون الثانية زائدة صارت من (مجن) على وزن (فِعْل) ، ولذلك كررها صاحب العين مرة في الثنائي المضاعف (جنن) ^(٢) ، ومرة في الثلاثي الصحيح (مجن) ^(٣) ، وإن كان الاشتقاق يؤيد أن تكون من (جنن) ولذلك لم يكررها الزبيدي وإنَّما رجع كونها من (جنن) وذكرها في هذا الموضع فقط .

- و (القِنْدَاو) الواو زائدة باتفاق ، وبقي النون والهمزة كلاهما صالح لأن يكون زائداً ، فإذا عُذَّت النون زائدة ، صارت من (قدأ) على وزن (فِنْعَلُو) ، وإذا عُذَّت الهمزة زائدة ، صارت من (قند) على وزن (فِعْلَاو) ، والخليل كررها مرتين ، مرة في (قند) ^(٤) في الثلاثي الصحيح ومرة في (قدأ) ^(٥) في الثلاثي المعتل . وكذلك فعل الزبيدي ^(٦) ، والأزهري ^(٧) الذي ذكرها ثالثة في الرباعي ^(٨) . والذي يظهر أن النون زائدة ، إذ قد نصَّ سيويه على زيادتها بقوله : " وإذا حَقَّرَتْ قِنْدَاوًا حذفت الواو لأنَّها زائدة كزيادة ألف حبركِي ، وإن شئت حذفت النون من قِنْدَاوٍ لأنَّها زائدة كما فعلت ذلك بكَوَالِلِ " ^(٩) .

(١) ينظر : المحكم ٣ / ٢٨٥ ، ٤ / ٨ .

(٢) العين ٦ / ٢١ .

(٣) العين ٦ / ١٥٥ .

(٤) العين ٥ / ١١٨ .

(٥) العين ٥ / ١٩٥ .

(٦) مختصر العين ٢ / ٨٧٩ ، ٩١٩ .

(٧) تهذيب اللغة ٩ / ٣٦ ، ٢٤٦ .

(٨) تهذيب اللغة ٩ / ٤١٣ .

(٩) الكتاب ٣ / ٤٤٦ .

٣ - ومن الأسباب وجود حرف علة أصليّ يحتمل أن يكون واوياً ويحتمل أن يكون يائياً ، ويتّضح التكرار عند من فصل بين المهموز واليائي والواوي كالزبيدي وابن سيده ، ومن أمثلة ذلك :

- (الراح) وهو الخمر ، عينه حرف علة ، يحتمل أن يكون واوياً أصله (روح) ، ويحتمل أن يكون يائياً ، أصله من (ريح) ، ولذلك كرّره الزبيدي ، مرّةً في الثلاثي المعتل بالياء من حرف الحاء ^(١) ، ومرّةً في المعتل بالواو من حرف الحاء ^(٢) ، ولو كان هناك اشتقاق يبيّن أصل الألف لما احتاج إلى تكرار .

- ومثله (يَعْجِي وَيَعْجُو) قال الزبيدي في باب العين والجيم والياء : " عَجِيَتْ الولد : إذا علّته بطعام وأخرّت رضاعه عن وقته ، فهو عَجِيٌّ ، والأنتى عَجِيَّة " ^(٣) ، وقال في باب العين والجيم والواو : " والأمّ تعجو ولدها أي : تؤخر رضاعه عن مواقيته " ^(٤) . فالزبيدي قد كرّر اللفظ بمعناه مرّةً في اليائي ومرّةً في الواوي ، ولعله لم يتبيّن له أصل اللام في هذا الفعل ، أهو من الواو أم من الياء ؟ ولذلك كرّر .

٤ - ومن أسباب التكرار وجود حرف مُبدَلٍ ، قد لزم في جميع التصاريف حتى أصبح كالأصل ، فيذكر مرّةً في باب الحرف الأصلي ومرّةً في باب الحرف المبدل ، ومن الأمثلة على ذلك :

- (تَوَام) فالتاء فيه مبدلة من الواو . أصلها (وَوَام) ، وقد ثبتت في جميع تصاريف الكلمة ، ولهذا نجد أصحاب معاجم التقاليب يكرّرون اللفظة في (وَاَم) وفي (ت أم) ^(٥) ، ومنهم الأزهريّ حيث أوردها أولاً في الثلاثي المعتل من حرف التاء مع الميم ، فقال : " وقلل

(١) مختصر العين ١ / ٤٥٢ .

(٢) مختصر العين ١ / ٤٧٢ .

(٣) مختصر العين ١ / ٢١٧ .

(٤) مختصر العين ١ / ٢٣٦ .

(٥) ينظر مثلاً : العين ٨ / ١٣٩ ، ٤٢٤ ، ومختصر العين للزبيدي ٤ / ٥٧٨ ، ٧٢٨ ، والمحيط في اللغة للصاحب بن

عباد ٩ / ٤٧٧ ، ١٠ / ٤٦٤ .

ابن السكيت : أثنمت المرأة إذا ولدت اثنين في بطن ، فإذا كان ذلك من عادتها قيل : مثنأم قال : ويقال : هما توأمان وهذا توأم ، وهذه توأمة ، والجميع : توائم وتوأم ... والتوأم في جميع ما ذكرت الأصل فيه ووأم ، فقلبت الواو تاءً ، كما قالوا : تولج للكناس ، وأصله ووَلج ، وأصل توأم من الوائم ، وهي المقاربة والموافقة " (١) .

- ثم عاد فذكرها في الليف من الميم (وأم) ، وأعاد كلامه السابق ثم قال : " قلتُ : وقد ذكرتُ هذا الحرف في كتاب التاء ، فأعدت ذكره لأعرفك أن التاء مبدلة من الواو " (٢) .

فهو لا يشك أن التاء أصلها واو ، فليس هذا المثال كالأمثلة السابقة ، التي تحتمل وجهين ، ومع ذلك ذكرها في التاء ، ولعلّ السبب هو أن التاء لم تسقط في جميع التصاريف فكانت كالأصل .

(١) تهذيب اللغة ١٤ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٢) تهذيب اللغة ١٥ / ٦٢٠ .

الفصل الثاني

اتجاهات التصنيف في نظام التقاليد

المبحث الأول : أصل النظام من خلال كتاب العين .

المبحث الثاني : اتجاه التغيير الجذري في أسس النظام .

المبحث الثالث : معاجم النظام الجامعة .

المبحث الرابع : اتجاه الاستدراك والتنقيح .

المبحث الخامس : نظام التقاليد الناقص .

المبحث الأول :

أصل النظام من خلال كتاب العين .

* نسبة الكتاب إلى الخليل :

اختلف اللغويون قديماً وحديثاً في نسبة كتاب العين ، ويدور الخلاف حول شخصيتين هما : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، شيخ اللغة ، وإمام الدنيا في عصره المولود سنة ١٠٠ هـ ، والمتوفى ١٧٠ هـ ، وقيل ١٧٥ هـ ، والليث بن المظفر بن نصر بن سيار الخراساني ، صاحب الخليل^(١) .

وقد بُحِثَتْ مسألة نسبة الكتاب إلى الخليل بكثرة ، عند كل من تعرّض لدراسة كتاب العين ، أو ترجم للخليل ، واشتدّ فيها - ولم يُحَسَمْ - الخلاف^(٢) ، وليس لإعادة دراسة المسألة كبير فائدة ؛ لأن الكلام سيكون مكروراً ؛ ولذا سنحمل الأقوال في مسألة النسبة ، وسنقف عند بعض قضاياها المتعلقة بدراسة النظام .

أما أقوال العلماء في نسبة الكتاب فترجع إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول : إنكار صلة الخليل بالعين ، وأنه ليس من تأليفه ، وينسب هذا إلى

النضر بن شميل^(٣) ، وأبي حاتم السجستاني^(٤) .

(١) ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ٤٢ ، ومعجم الأدباء ١٧ / ٤٣ ، وإشارة التعيين ص ٢٧٧ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٧٨ ، وبغية الرعاة ٢ / ٢٧٠ ، وقال عنه ابن النديم : " وكان الليث من الفقهاء الزُّهاد . جهد به المأمون أن يؤليه القضاء فلم يفعل " الفهرست ص ٤٩

(٢) وممن كتب في المسألة من المعاصرين فأجاد :

- يوسف العث في (أولية تدوين المعاجم) ٤٢٣ - ٤٢٨ ؛ ٥٤٧ - ٥٥٤ .
- عبد العزيز الحميد في مقدمة تحقيق مختصر العين للزبيدي ٧ - ٣١ .
- د . حسين نصار في (المعجم العربي) ١ / ٢١٩ - ٢٣٢ .
- صلاح مهدي الفرطوسي في مقال : (محاولة جديدة في دراسة كتاب العين) ٢٥٠ - ٢٦٠ .
- د . إبراهيم نجما في (المعجم اللغوية) ٢٠ - ٢٩ .
- عبد الله درويش في (المعجم العربية) ٤٩ - ٧٢ .
- د . أحمد مختار عمر في (البحث اللغوي عند العرب) ٨٣ - ١٨٨ .
- أحمد عبد الغفور عطار في (الصحاح ومدارس المعجمات العربية) ٨٤ - ٩٢ .
- د . محمد عبد الحفيظ العريان في (المعجم العربية المجتسنة) ٦٤ - ٧٣ .
- د . عبد الحميد الشلقاني في (مصادر اللغة) ٥٦٩ - ٥٧٩ .
- د . جمعان السلمي في (مآخذ الأزهرية اللغوية على كتاب العين) ١ / ٣٥ - ٤٦ .

(٣) ينظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥١

(٤) ينظر : استدرارك الغلط الواقع في كتاب العين (ملحق بكتاب المعجم العربي بالأندلس) للودغيري ص ١٤٣

القول الثاني : أن العين من تأليف الخليل ، وهو قول ابن دريد^(١) ، وابن درستويه^(٢) وغيرهما .

القول الثالث : أن للخليل أثراً في كتاب العين ، وهو قول الجمهور ، مع اختلاف بينهم في مقدار هذا الأثر ، فمنهم من جعل المقدمة والترتيب للخليل والحشو لليث ، ومنهم جعل الكتاب مما حفظه الليث عن الخليل ، وما لم يحفظ فيه عنه شيئاً اجتهد فيه أو سأل عنه ، ومنهم من جعل نصف الكتاب للخليل ، ومنهم من جعل حرف العين للخليل والباقي لليث ..

ومما لاشك فيه أن كتاب العين الذي بين أيدينا اليوم ليس خالصاً للخليل ، أي ليس كل ما فيه من كلام الخليل ؛ للأسباب التالية :

١- أن فيه مواضع لا تجوز نسبتها إلى الخليل ، ومن ذلك ما جاء في (قط) من قوله : " قال أهل الكوفة : معنى (قطني) كفاني ، التون في موضع النَّصْب مثل نُونٍ (كفاني) ؛ لأنك تقول قط عبد الله درهمٌ .

وقال أهل البصرة : الصواب فيه الخفض على معنى : حَسْبُ زيدٍ ، وكَفِيَّ زيدٍ ، وهذه النون عمادٌ... " (٣) .

فلا يصح أن يكون هذا من كلام الخليل ، وهل تَمَيَّز أهل الكوفة عن أهل البصرة في المسائل النحوية إلا بعد الخليل .

٢- كما أن فيه مواضع يرد فيها قوله : " وقال غير الخليل " (٤) ، وهذا ليس من كلام الخليل ، وهو محتمل لأحد أمرين : إما أن يكون مما أضيف من حواشي بعض العلماء أو بعض النساخ على الكتاب ، وإما أن يكون الكتاب مما جمعه الليث من كلام الخليل وغيره .

(١) ينظر : الجمهرة ١ / ٣

(٢) ينظر : إنباه الرواة ٢ / ١١٤

(٣) العين ٥ / ١٤ ، وينظر : تهذيب اللغة ٨ / ٢٦٣ ، فقد نقل هذا الكلام ونسبه إلى الليث .

(٤) ينظر : العين ١ / ٣٣٣ ، ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٩٢ .

٣- ورود حوارات بين الليث والخليل في بعض المسائل ، ومن ذلك : قوله في (عشر) : " قال الليث : قلت للخليل : زعمت أن عشرين جمع عشر ، والعشر تسعة أيام ، فكان ينبغي أن يكون العشرون سبعة وعشرين يوماً ، حتى تستكمل ثلاثة أتساع . فقال الخليل : ثماني عشر يوماً عشراً ، ولما كان اليومان من العشر الثالث مع الثمانية عشر يوماً سمّيته بالجمع .

قلت : من أين جاز لك ذلك ، ولم تُستكمل الأجزاء الثلاثة ؟ هل يجوز أن تقول للدرهمين ودانقين : ثلاثة دراهم ؟ .

قال : لا أقيس على هذا ، ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة ، ألا ترى أنه قال : (طلقتها تطليقتين وعشر تطليقة) هي ثلاث تطليقات ، وليس من التطليقة الثالثة في الطلاق إلا عشر تطليقة . فكما جاز لأبي حنيفة أن يعتدّ بالعشر جاز لي أن اعتدّ باليومين " (١) .

وهذا الحوار وغيره فيه دلالة على أن لليث أثراً في الكتاب ، إما بكتابته ، أو بالإضافة عليه ، أو بروايته عن الخليل .

٤- أن الذين انتصروا لنسبة الكتاب إلى الخليل أقرّوا بأن العين قد أُدخل فيه شيء كثير ، حيث ذكروا أن الأخطاء التي وقعت في العين هي من عمل النساخ ، وأن الروايات عن المعاصرين للخليل والمتأخرين عنه ، إنما هي تعليقات على الهوامش أدخلها النساخ في صلب الكتاب ، وهم بهذا يقرّون أن الكتاب ليس خالصاً للخليل ، فالدكتور عبد الله درويش وهو ممن انتصر لإثبات نسبة العين إلى الخليل بقوله : " ونخلص من كل هذا إلى أن كتاب العين لا يمكن أن يكون من تأليف غير تأليف الخليل... " (٢) نراه يقول : " والأكثر من هذا أن هناك أسماء لبعض الرواة المتأخرين عن عصر الخليل . وكان هذا - إن صح - لا يفيد أن الكتاب ليس للخليل .

(١) العين ١ / ٢٤٦ ، وينظر : ٦ / ٦٤ - ٦٦

(٢) المعاجم العربية ص ٧٦

وإنما غاية ما يفيدُه أن بعض الزيادات قد أُضيفت فعلاً إلى الكتاب... " (١) ويقول:
" وهذا لا يعني مطلقاً أن الليث ليس له يدٌ في الكتاب... " (٢) .

قضايا من النسبة لها تعلق بالنظام :

ومن قضايا نسبة الكتاب المتعلقة بالنظام الإجماع على أن فكرة الكتاب ومقدمته ونظامه من وضع الخليل ، قال أبو العباس ثعلب فيما يرويه عنه أبو الطيب اللغوي : " إنما وقع الغلط في كتاب العين ؛ لأن الخليل رسمه ولم يحشهُ ، ولو كان حشاه ما بقى فيه شيئاً ؛ لأن الخليل رجل لم ير مثله " (٣) .

ومما يدل على الإجماع أن الأزهرى الذي يقول عن الليث " نحل الخليل بن أحمد كتاب العين جملةً لِيُنْفِقَهُ باسمه ، ويرغَّب فيه من حوله " (٤) نراه يقول : " ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المحمل في أول كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تَلَقُّفه إياه عن فيه . وعلمتُ أنه لا يتقدم أحدٌ الخليل فيما أسسه ورسمه.. " (٥)

ويقول يوسف العش : " رأينا مع دليل من التاريخ واضح أن الخليل هو الذي رتب أبواب كتاب العين ووضع نهجه وصور بناءه ، ولم نر أحداً من أهل العلم ينفي عمله هذا بدليل " (٦) .

ويقول د . عبد الله درويش : " وقد اتفق اللغويون العرب جميعاً على أن التنظيم الرئيس لكتاب العين من وضع الخليل نفسه " (٧) .

وهذا يجعلنا أكثر اطمئناناً إلى نسبة نظام العين إلى الخليل بن أحمد - رحمه الله...
ومن القضايا المتعلقة بالنظام تلك الحجة التي احتج بها الزبيدي على نفي نسبة العين للخليل ، وهي موافقة الكتاب في بعض المواضع مذهب الكوفيين .

(١) المعاجم العربية ص ٦١ ، ٦٢ .

(٢) المعاجم العربية ص ٧٦ .

(٣) مراتب النحويين ص ٥٧ .

(٤) تهذيب اللغة ١ / ٢٨ .

(٥) تهذيب اللغة ١ / ٤١ .

(٦) أولية تدوين المعاجم ص ٥٤٧ .

(٧) المعاجم العربية ص ١٠ .

يقول أبو بكر - رحمه الله - : "ومن الدليل على صحة ما ذكرناه : أن جميع ما وقع فيه من معاني النحو ، إنما هو على مذهب الكوفيين وبخلاف مذهب البصريين ، فمن ذلك ما بُدئ الكتاب به ، وبني عليه من ذكره مخارج الحروف في تقديمها وتأخيرها ، وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه ، وسيبويه حامل علم الخليل وأوثق الناس في الحكاية عنه ، ولم يكن ليختلف قوله ، ولا ليتناقض مذهبه... وكذلك ما مضى عليه الكتاب كله من إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف ، وهو مذهب الكوفيين خاصة ، وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره " (١) .

وقد تضمنت هذه الحجة مسألتين :

المسألة الأولى : مخالفة ترتيب حروف العين لترتيب سيبويه ، و بناءً عليه فترتيب

العين موافق لمذهب الكوفيين ، وهي حجة ضعيفة للأمر التالية :

١ - ليس للكوفيين ترتيب محفوظ يعرف به مذهبهم ، فكيف يصح أن ينسب

ترتيب العين إلى المذهب الكوفي ؟

٢- ورود الترتيب في مقدمة العين ، التي يكاد يجمع اللغويون على أنها للخليل ،

مما يدلّ على أنّ الترتيب من وضعه لا من وضع غيره .

٣- أنّ الترتيب الموجود في الكتاب لسيبويه ، لم يشر فيه إلى أنه أخذه عن الخليل ،

مما قد يكون من اجتهاده ، ولا علاقة للخليل به (٢) .

٤- قد تقدم في المبحث الأول من الفصل الأول الحديث عن أسباب اختلاف

الترتيب بين الخليل وسيبويه (٣) ، ومنها :

أ- اختلاف الغاية والهدف ، فكتاب العين ينظر إلى البنية الصوتية في حال التأليف

والتركيب ، وسيبويه يدرس الأصوات لمعرفة خصائص كل صوت على حده .

ب- تناول الخليل لدراسة الأصوات من حيث هي مجاميع صوتية ، لمعرفة ما يأتلف

منها ومالا يأتلف ، بينما منهج سيبويه يتناول الأصوات صوتاً صوتاً .

(١) مقدمة استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، ملحق بالمعجم العربي بالأندلس ، لعبد العلي الودغيري ص

ج- اختلاف مقياس تذوق الحروف بينهما .

إلى غير ذلك من الأسباب ، التي تدل على أن الاختلاف بين سيبويه وشيخه في ترتيب الحروف أمر طبيعي .

المسألة الثانية : إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف ، وهو مذهب الكوفيين ، وضعف هذه الحجة من وجوه :

١- أن الخليل قد أدخل مضاعف الرباعي ومضاعف الثلاثي تحت ما أسماه " أبواب الثنائي " ، و مقصوده بالثنائي - كما تقدّم في المبحث الثاني من الفصل الأول^(١) - ما كان على حرفين من الحروف الصحاح ، ولو مع تكرّر أحدهما أو كليهما في أي موضع من الكلمة ، فيشمل نحو : قَدْ وَقَدَّ وَقَدَّقَد ، كما يشمل نحو : ددن وقلق ووجلل ، فدخل هذه الصيغ كلّها في أبواب الثنائي دليل على أن الخليل يراعي في التبويب الحروف الأصول غير عابئ بما تكرّر ، ف(قَدْ) ثنائي وإن تكرّر ثانيه ، و(قدقد) ثنائي وإن تكرّر حرفاه ، وعذره في ذلك أن الحرف مهما تكرّر لا يختلف مخرجه ، فكل لفظ من الألفاظ السابقة ليس فيه إلا مخرجان فقط ، وليس الأمر أنه وافق الكوفيين في تسويتهم مضاعف الرباعي بمضاعف الثلاثي .

٢- قد تقدّم في الفصل الأول^(٢) أن الخليل يفرّق بين البناء المعجمي والبناء الصرفي ، فحين تحدّث في المقدمة عن الثنائي الصرفي لم يمثّل له إلا بالثنائي الخفيف من الأدوات نحو : قَدْ ، لَمْ ، هل ، لو ، بل ، ونحوه من الأدوات والزجر^(٣) . وحين بوّب بالثنائي جعله في الأصل لمضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي ولم يبيّن للأدوات ، وإنما تدخل ضمناً . وفي هذا دلالة على أن الثنائي معجمياً يشمل مضاعف الثلاثي والرباعي والأدوات ، والصيغ السابقة نحو : ددن وقلق ووجلل ، أما الثنائي صرفياً فلا يدخل فيه إلا الأدوات ؛ لأنه قد سمّي مضاعف الثلاثي في المقدمة : " الثلاثي المُثَقَّل بحرفي التضعيف " ومثّل له بـ " صلّ " ^(٤) .

(١) ينظر : ص ٩٨

(٢) الكلام عن البناء المعجمي والبناء الصرفي عند الخليل ص ١١٧

(٣) ينظر : العين ١ / ٤٨

(٤) ينظر : العين ١ / ٥٦

٣- أن الخليل قد نصّ على أنّ وزن مضاعف الرباعي "فعلل" وهو بهذا مخالف للكوفيين الذين يزنونه بـ " فعفل " ، قال : " وإنما حدُّ أبنية المضاعف على زنة فُعْلُل أو فُعْلُول أو فِعْلِل أو فِعْلِيل .. " (١)

وبهذا يتبيّن أنه لا علاقة للعين ونظامه بالمذهب الكوفي ، إذ ما احتجّ به على ذلك لا يقوى أن يكون دليلاً . والله تعالى أعلم .

مقدمة الكتاب :

افتتح الخليل كتاب العين بمقدمة ذات فائدة وقدر عظيمين ، اشتملت على مسائل صوتية وصرفية ولغوية ، لا تعدُّ مدخلاً للمعجم فحسب ، بل مدخلاً لهذه الفروع من علوم اللغة ، ولا غرو أن تكون بهذا القدر ؛ لأنها مما أتفق على أنه من صنع الخليل .
بُدئت هذه المقدمة بحكاية الليث عن الخليل ثلاثة أمور :

١- بيان الهدف الأساس من وضع هذا المعجم وبهذا النظام ، وهو جمْعُ كلام العرب في كتاب واحد ، وحصر مواده . قال : " أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها ، فلا يشدُّ عنه شيء من ذلك " (١)

٢- كيفية ذوق الحرف ، لمعرفة أبعاد الحروف مخرجاً . قال : " فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها ... وإنما كان ذواقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يُظهر الحرف : نحو : اب ، ات ، اح ، اع ، اغ ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق . " (٢)

٣- ترتيب الحروف صوتياً حسب المخارج بدءاً بأبعدها ، وقد جاء هكذا : ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث (٣) ر ل ن ف ب م و ا ي همزة .
ينتقل الكلام في المقدمة بعد ذلك إلى أبنية كلام العرب ، الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، وأمثلة كلّ نوع ، وهو حديث صرفي يتعرّض للأسماء والأفعال والأدوات ، قرّر فيه الخليل أنّ أبنية الكلام محصورة بين الثنائي والخماسي ، فليس هناك بناء يأتي على أقلّ من حرفين ، وليس هناك بناء تزيد أصوله على خمسة أحرف ، فالثنائي للحروف والأدوات ، كما أنّ الأسماء والأفعال لا تكون أقلّ من ثلاثة أحرف ، حرف يتبدأ به ، وحرف يحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه ، وأما الأسماء التي يجيء لفظها على حرفين ، فإنّ تمامها ومعناها على ثلاثة أحرف ، حذِف الثالث لسبب من الأسباب ، مثل : يد ، ودم ، وفم .

ثم يتحدث عن أحرف الذلاقة ويوليها اهتماماً خاصاً ، مبيّناً صفاً وخصائصها ، وكثرة دوراتها في الكلام ، وأنه لا يخلو رباعي أو خماسي من أحد حروفها .

(١) العين ١ / ٤٧

(٢) العين ١ / ٤٧

(٣) تقدّمت الناء على الذال في المطبوع ، وهو مخالف لنسخة (ط) ولترتيب الكتاب .

يَعْتَبُ ذلك الحديث عن الحكاية المضاعفة ، وهي : ما كان حرفاً عجزها مثل حرفي صدرها ، نحو : الصلصلة والزلزلة ، يَبِينُ فيه الفرق بينها وبين الرباعي المجرد ، كما أنها جاءت حكاية للأصوات ، وأنها مأخوذة من الثنائي الخفيف نحو : صل وصلصل ، وأنها تحتمل من تأليف الحروف مالا يحتمل غيرها .

بعد ذلك يقف الخليل مع مخارج الحروف وأحيازها ومدارجها ، فذكر أنها ٢٩ حرفاً ، ٢٥ حرفاً منها صحاح لها أحياز ومدارج و٤ هوائية ، وقسم الحروف إلى تسعة مدارج : حلقية : ع ح هـ خ غ ، وهوية : ق ك ، وشجرية : ج ش ض وأسلية : ص س ز ، ونطعية : ط د ت ، ولثوية : ظ ذ ث ، وذلكية : ر ل ن ، وشفوية : ف ب م ، وهوائية : الياء والواو والألف والهمزة .

ثم أتبع ذلك بالحديث عن طريقة التقلب ، والصُّور الممكنة عند تقليب الكلمة الثنائية ، وأنها تتصرف على وجهين نحو : قد ودق ، والكلمة الثلاثية على ستة أوجه ، نحو : ضرب وضرب وبرض وبضر ورضب وربض ، والرباعية على أربعة وعشرين وجهاً ، وذلك أن حروفها وهي أربعة تُضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهاً ، والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً يستعمل أقلها ويلغى أكثرها .

واحتتم المقدمة بتوضيح الفرق بين الثلاثي الصحيح والمعتل ، فقال : " وتفسير الثلاثي الصحيح أن يكون ثلاثة أحرف ، ولا يكون فيها واو ولا ياء ولا ألف في أصل البناء ؛ لأن هذه الحروف يقال لها حروف العلل " ^(١) ومثل للصحيح بضرب وخرج ودخل ، وللمعتل بـ : ضرا وخلا .

ولو تأملنا قضايا هذه المقدمة لعلمنا أن الخليل قد سبق إلى مسائل في علم العريية ، جعلت اللغويين من بعده يحتدون حذوه ، ويسرون على منهاجه .

منهج الكتاب في ترتيب الأبواب :

اعتمد الخليل في ترتيب أبواب العين الأسس الأربعة التي تقدّم التفصيل فيها في الفصل الأول ، وهي الأساس الصوتي ، وأساس الأبنية ، والأساس التقليدي ، والأساس الصرفي . فقام بتقسيم المعجم إلى أبواب ، كلّ باب جعله لحرف من حروف الهجاء ، التي رتبها ترتيباً صوتياً يعتمد على المخارج ، وذكره في مقدمة الكتاب .

ثم قام بتقسيم كلّ حرفٍ إلى ستة أبواب هي :

١- باب المضاعف أو الثنائي الصحيح .

٢- الثلاثي الصحيح .

٣- الثلاثي المعتل .

٤- اللفيف .

٥- الرباعيّ .

٦- الخماسيّ .

وتشمل أبواب الثنائي عنده : مضاعف الثلاثي ، نحو : عتق وعدّ ، ومضاعف الرباعيّ ، نحو : العقعة ، والجمععة ، وأكثر أبواب الثنائي من هذين النوعين ، يبدأ بالنوع الأول ثم الثاني ، كما تشمل هذه الأبواب : الثنائي الخفيف الخاصّ بالأدوات ، نحو : مَعَ وَقَدَ ، وما ضوعف من فائه ولامه ، نحو : كعك وقلق ، وما ضوعف من عينه ولامه دون إدغام ، نحو : جَلَل وطلل .

أما الثلاثي الصحيح فقد كان أكثر وضوحاً وانتظاماً في كتاب العين ، فقد جعله صاحبه للثلاثي مما كانت أصوله الثلاثة من الحروف الصّاح ، ليس فيها حرف علة أو همزة ، وأدخل فيه ما كان مثل (صمحمح ودمكمك) مما هو ثلاثي ولفظه خماسيّ ضوعفت فيه العين واللام ، ووزنه (فعَلْعَل) كما أدخل فيه الحكاية المؤلّفة ، نحو : الدهدقة والغطمطة ، وهي ماوافق فيه الحرفُ الأولُ من الصدر الحرفُ الأولُ من العجز ، دون اتفاق الثاني منهما ، أو ما وافق فيه الحرف الثاني من الصدر الحرف الثاني من العجز

مع اختلاف الأول منهما ، والألفاظ التي بهذه الصفة رباعية ، لكنه أدخلها في الثلاثي ؛ لشبهها بالحكاية المضاعفة من وجه ، ولا طراد تكرار أحد حروفها من وجه آخر ^(١) .
وجعل أبواب الثلاثي المعتل لكل لفظ فيه حرفان صحيحان وحرف معتل أو مهموز . لكنه لم يفصل بين معتل الياء ومعتل الواو ، ولا بين المعتل والمهموز .
أما الليف فالأصل أن يكون لما اجتمع فيه حرفا علة ، لكنه في كتاب العين ضم صيغاً متعددة منها :

- ١- الثلاثي المعتل بحرفين ، نحو : (وعى) و (عوى) .
- ٢- الثنائي الخفيف المعتل ، نحو (ها) و (يه) و (يع) .
- ٣- الثنائي الخفيف المهموز ، نحو (إذ) .
- ٤- الثنائي المضاعف المعتل ، نحو (الحى) و (العى) .
- ٥- مضاعف الرباعي المعتل ، نحو (الوعوع) و (الوخوخة) .
- ٦- مضاعف الرباعي المهموز ، نحو (حأحأ) .
- ٧- ما كان فيه حرف علة في موضع العين ، وحرفان صحيحان متمثلان في موضع الفاء واللام ، نحو : (قاق) و (خوخ) ^(٢) .

وأما أبواب الرباعي ، فقد قسم كل باب منها إلى أبواب : كل باب يضم الحرف الأصل وأقرب الحروف إليه مخرجاً - إن كان من المستعمل - ثم الذي يليه ، دون مراعاة الحرف الثالث والرابع ، فمثلاً : الرباعي من حرف الحاء ، قسم إلى أبواب ، فأولاً : الحاء مع القاف ؛ لأنه لم يستعمل من الرباعي ما فيه الحاء مع الهاء أو الخاء أو الغين ، ويرد في هذا الباب كل رباعي فيه حاء وقاف دون النظر إلى الحرف الثالث والرابع ، ثم الحاء مع الكاف ، ويرد فيه كل رباعي فيه حاء وكاف ، وليس فيه قاف ، ثم الحاء والجيم ، ويرد فيه كل رباعي فيه حاء وجيم وليس فيه قاف أو كاف .. وهكذا .

وقد وقع في الرباعي من كتاب العين شيء يسير من الخلط والاضطراب ، إذ وردت فيه ألفاظ ثلاثية الأصول ، نحو : (سرّدى) و (وفرناس) ، وحقها أن تكون

(١) ينظر الحديث عن الحكاية المؤلفة المبحث الثاني في الفصل الأول ص ١١٠ - ١١٢

(٢) ينظر : المبحث الثاني من الفصل الأول ص ١١٤

في أبواب الثلاثي ، كما وردت فيه ألفاظ خماسية الأصول ، نحو : (فرزدق)
و (إصطبل) وحقها أن تكون في أبواب الخماسي ^(١) ، التي تلي أبواب الرباعي ولم
تخضع لترتيب كالرباعي لقلّة ألفاظها .

وقد عمد صاحب العين في تلك الأبواب كلها إلى تقليب كل مادة إلى الصور
المستعملة منها ، وهي ما تسمى بالمقلوبات ، ثم هو لا يحتاج إلى إعادة تفسير هذه
المقلوبات مرة أخرى ، مما يحوج الباحث عن لفظة إلى إعادة ترتيبها صوتياً ؛ لأنه لن
يجدها إلا في أبعد حروفها مخرجاً ، كما أن هذه المقلوبات داخل المادة الواحدة لم تخضع
لترتيب معين ، كما تقدّم بيانه في المبحث الثالث من الفصل الأول ^(٢) .

ونشير هنا إلى أن تفسير المقلوب من حيث اشتقاقته وصيغته ، لم تخضع لنظام
معين ، إلا ما أشار إليه د. حسين نصار بقوله : " ولعلّ أول ما نراه في منهجه - يعني في
معالجة ألفاظه - من ظواهر : تنظيم طريقة إيراده الأفعال والصفات ، فيكاد يكون من
لوازم إيراد الفعل أن يُعقبه بمصدره ، ويرتب هذه الصيغ في أحيان كثيرة بتقديم الفعل
الماضي فالمضارع فالمصدر أو المصادر ، يقول : " جدعته أجدعه جدعاً " ^(٣) و " لعقّته
ألعه لعقاً " ^(٤) والكثير من أمثال هذه العبارات . وإذا كانت المصادر تختلف معانيها
باختلاف صيغتها فرّق بينها ، يقول : " نَعَقَ الراعي بالغنم نَعِيقاً : صاح بها زجراً . ونعق
الغرابُ يَنْعِقُ نُعاقاً ونعيقاً " ^(٥) فصيغة (نعيق) للإنسان والغراب ، وصيغة (نعاق)
مقصورة على الغراب ، ويقول : " قَبَعَ الخنزيرُ بصوته قَبَعاً وقُبَاعاً . وقَبَعَ الإنسانُ
قُبُوعاً : أي تخلف عن أصحابه " ^(٦) .

وساير الظاهرة السابقة ظاهرة أخرى تليها في الموضع مباشرة هي إيراده للصفات
بعد إيراد الأفعال والمصادر في كثير من الأحيان ، يقول : " كَعِرَ الصَّبِيُّ كَعَرّاً فهو

(١) ينظر : القسم الخاص بالخلط والاضطراب في مبحث مآخذ على النظام في الفصل الخامس ص ٤٠٤

(٢) ينظر : ص ١٣٤

(٣) العين ١ / ٢١٩

(٤) العين ١ / ١٦٦

(٥) العين ١ / ١٧١

(٦) العين ١ / ١٨٣

كَعْرٌ" (١) ويقول : " كَلَعَ البعير كَلْعاً وكُلَاعاً : انشَقَّ فِرْسُهُ ، والنعت : كَلَعٌ " (٢) ولا
 تَهولُه كثرة الصفات في بعض المواد فيوردها جميعاً ، ويقول : " والرَّقِيعُ : الأحمق يتمزق
 عليه رأيه وأمره ... ويقال : رجلٌ أرَقِعٌ ومَرَقَعَانُ ، وامرأة رَقَعَاءُ ومَرَقَعَانَةٌ " (٣) و" العَنَقُ
 : من سير الدواب ، والنعت : مِعْنَاقٌ ومُعْنِقٌ وَعَنِيقٌ وسَيْرٌ عَنِيقٌ " (٤) و" لَكَعَ الرَّجُلُ يَلْكَعُ
 لَكَعاً ولكَاعَةً فهو أَلْكَعٌ وَلُكَّعٌ وَلِكَيْعٌ وَلِكَاغٌ ومَلْكَعَانٌ وَلُكُوعٌ " (٥) ، ويلتفت من آن
 لآخر إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع في هذه الصفات ، كما مرَّ في (أرقع) ، وكما
 في قوله : " الهجوع : نوم الليل دون النهار ... وقوم هُجَّعٌ وهُجُوعٌ وهاجعون ، وامرأة
 هاجعة ، ونسوة هواجع وهاجعات " (٦) ... ويحاول الخليل أن يفصل بين جموع القلة
 والكثرة " (٧) .

(١) العين ١ / ١٩٩

(٢) العين ١ / ٢٠٢

(٣) العين ١ / ١٥٧

(٤) العين ١ / ١٦٨

(٥) العين ١ / ٢٠٢

(٦) العين ١ / ٩٨

(٧) المعجم العربي ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

نسخ الكتاب

نصّ الإمام الزُّبيدي ، وروى ابن النديم عن ابن دريد ، أنّ كتاب العين مكث زمناً في خراسان ، ولم يظهر في البصرة - بلد الخليل - إلا قريباً من سنة ٢٤٨ هـ - جاء به ورّاق من خراسان ، يقول الزُّبيدي : " ثم ظهر الكتاب بأخرّة من زمن أبي حاتم وفي حال رياسته ، وذلك فيما قارب الخمسين والمائتين " ^(١) وقال ابن النديم : " قرأت بخطّ أبي الفتح ابن النحوي صاحب بني الفرات ، وكان صدوقاً مُتّقراً بجاناً : قال أبو بكر بن دريد : وقع بالبصرة كتاب العين سنة ثمان وأربعين ومائتين ، قديم به ورّاق من خراسان ، وكان في ثمانية وأربعين جزءاً ، فباعه بخمسين ديناراً ، وكنا نسمع بهذا الكتاب أنه بخراسان في خزائن الطاهرية ، حتى قدم به هذا الورّاق " ^(٢) .

ولاشك أنّ الناظر في كلام بعض اللغويين المتقدّمين ، والمطالع لمعاجم التقاليد ، يظهر له الاختلاف الكبير بين نسخ العين ، ويبدو أنّ ذلك الاختلاف منذ ظهور العين في البصرة أو بعد ظهوره بسنوات قليلة ، ومما يدل على ذلك أمور :

أحدها : أنّ أبا العباس ثعلباً ت ٢٩١ هـ يقول : " إنّما وقع الغلط في كتاب الخليل ؛ لأنّ الخليل رسمه ولم يُحشّه ، ولو كان حشاه مابقى فيه شيئاً ؛ لأنّ الخليل رجلٌ لم يُر مثله ، وقد حشا الكتاب أيضاً قوم علماء ، إلا أنّهم لم يؤخذ منهم رواية ، وإنّما وجد بنقل الورّاقين ، فاختلّ الكتاب لهذه الجهة " ^(٣) . فتعلّب نسب الاختلال الواقع في العين إلى الورّاقين ، وفي هذا إشارة إلى اختلاف النسخ ، اختلافاً بسببه حُكِم بوقوع الغلط في العين .

الثاني : أنّ الزُّبيديّ علّق على كلام ثعلب بقوله : " ومن الدليل على ما ذكره أبو العباس من زيادات الناس فيه : اختلاف نُسخِهِ واضطراب رواياته ، إلى ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المُحدّثين . فهذا كتاب منذر

(١) مقدمة استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، ملحق بكتاب المعجم العربي بالأندلس ص ١٤٤

(٢) الفهرست ص ٤٨

(٣) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ٥٧ ، وينظر مقدمة استدراك الغلط ص ١٤٢ .

بن سعيد القاضي ^(١) [ت ٣٥٥ هـ] الذي كتبه بالقيروان وقابله بمصر بكتاب ابن ولاد [ت ٣٣٢ هـ] وكتاب ثابت ^(٢) [ت ٣١٣ هـ] المنتسخ بمكة ، قد طالعهما في خزانة أمير المؤمنين فألفينا في كثير من أوجهما : أخبرنا المسعري ^(٣) عن أبي عبيد ، وفي بعضها قال ابن الأعرابي ، وقال الأصمعي ، فهل يجوز أن يكون الخليل يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي أو أبي عبيد ، فضلاً عن المسعري ؟ ^(٤)

وقال في ترجمة ثابت السرقسطي وابنه قاسم : " وهما أول من أدخل كتاب العين بالأندلس " . ^(٥)

فهذه النسخ التي ذكرها الزبيدي تعدّ من أقدم نسخ العين ، وقد وقع فيها زيادات ، وبينها اختلافات .

الثالث : أن الحكم المستنصر ، الخليفة الأندلسي ، الذي حكم بين سنة ٣٥٠ هـ — و٣٦٦ هـ دفع نسخاً عديدة من العين ، كانت محفوظة في خزائنه إلى أبي عليّ القالي ومعه ثلاثة من تلامذته ، وهم : أبو بكر محمد بن الحسين الفهري ومحمد وأحمد ابنا أبلان ابن سيد اللخميان ، وطلب منهم مقابلة هذه النسخ ، والتي من بينها نسخة ثابت ونسخة منذر بن سعيد ، لاستخراج نسخة مصححة معتمدة ^(٦) . وما كان الخليفة ليفعل ذلك لولا ظهور الاختلاف بين هذه النسخ .

الرابع : إشارات الإمام الأزهري إلى اختلاف نسخ العين التي وقف عليها ، ومن ذلك قوله : " وقال الليث - في هذا الباب (خصب) : الخِصْبُ حَيَّةٌ بِيضَاءُ تَكُونُ فِي

(١) هو المعروف بالبلوطي ، أندلسي رحل إلى المشرق وجلب وروى عدداً من الكتب منها العين ، ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٩٥ ، وإنباه الرواة ٣ / ٣٢٥

(٢) هو ابن عبد العزيز السرقسطي ، وأبو قاسم بن ثابت صاحب الدلائل في غريب الحديث ، ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢٨٤ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٩٧ .

(٣) هو محمد بن وهب المسعري ، ترجم له الزبيدي في الطبقة الرابعة من اللغويين الكوفيين ، من تلامذة أبي عبيد وينظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٦ .

(٤) مقدمة استدراك الغلط ص ١٤٢ ، ١٤٣

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٤

(٦) ينظر : جذوة المقتبس للحميدي ص ١٦٦ وإنباه الرواة ٣ / ٧١ ، والمعجم العربي بالأندلس للودغيري ص ١٤

الجليل . قلت : وهذا أيضاً تصحيف ، والصواب : الحِضْبُ - بالحاء والضاد - وقد مرّ تفسيره في كتاب الحاء قلت : وهذه الحروف وماشاكلها أراها منقولةً من صُحُفٍ سقيمة إلى كتاب الليث ، وزيدت فيه ، ومن نقلها لم يعرف العربية ، فصحّف وغير فأكثر ، والله المستعان " (١) .

وقوله : " قال الليث : تقول عَلْهَضْتُ رأس القارورة : إذا عاجلت صمامها لتستخرجه ... قلت : (عَلْهَضْتُ) رأيتها في نسخ كثيرة من كتاب العين مقيداً بالضاد ، والصواب عندي الصاد " (٢) .

وقوله : " وقال الليث : رجلٌ مُتَّسِعٌ ، وهو المنكمش الماضي في أمره ، قلت : لا أعرف ماقال إلا أن يكون مفتعلاً من السعة ... وفي نسخةٍ من كتاب الليث : مُسَّعٌ ، وهو المنكمش الماضي في أمره " (٣) .

وقوله في (هنك) : " قرأت في نسخةٍ من كتاب الليث : الهَنَكُ : حبٌّ يُطْبَخُ أغبر أكر ، يقال له : القُفْصُ ، قلت : الهَنَكُ ماأراه عربياً " (٤) .

فهذه الأدلة والإشارات تقود إلى اليقين بكثرة الاختلافات بين نُسخِ العين قديماً ، أما النُسخُ التي عُثِرَ عليها في زمننا هذا ، فقد حاول د . صلاح الفرطوسي حصر هذه النسخ ، فذكر قريباً من ثماني نسخ ، منها ثلاث هي التي اعتمدها محققا العين د . السامرائي و د . المخزومي ، وأقدم ماذكر من تلك النسخ : نُسخةٌ كتبت سنة ٣٨٠ هـ وهي في بعض خزائن إيران ، نقلَ ذلك عن د . صلاح الدين المنجد (٥) ، ولكن هذه النسخة وغيرها مما لم يُعتمد عليه في التحقيق ، لم يُذكر عن أحد أنه عثر عليها أو صورها ، وربما يكون ذكراً عن طريق الفهارس ، ولاوجود لها على الحقيقة .

(١) تهذيب اللغة ٧ / ١٥١

(٢) تهذيب اللغة ٣ / ٢٦٤

(٣) تهذيب اللغة ٢ / ٧٨

(٤) تهذيب اللغة ٦ / ٢٤

(٥) ينظر : محاولة جديدة في دراسة كتاب العين د . صلاح الفرطوسي ، ضمن مجلة الجمع العراقي (رجب

أما النسخ الثلاث التي اعتمدها محققا العين فأقدمها نسخة في مكتبة حسن الصدر في بغداد كُتبت سنة ١٠٥٤ هـ ، والثانية نسخة طهران ، وتاريخ كتابتها سنة ١٠٨٧ هـ ، والثالثة نسخة المتحف العراقي ، وتاريخ نسخها سنة ١٣٥٤ هـ .

وقد ذهب د . حسين نصار إلى أن كاتب نسخة حسن الصدر أو النسخة الأصل التي نُسخت منه هذه النسخة ، كان قد جمع بين يديه عدة نسخ من كتاب العين ، واتخذ منها واحدة جعلها كالنسخة الأم ، وقابل بها بقية النسخ التي سُمي بعضها ، (كنسخة الحاتمي ونسخة الزوزني ونسخة أبي عبد الله ونسخة مطهر ونسخة أبي الوازع) فيذكر ما انفردت به بعض النسخ ، كما يشير إلى الاختلاف بينها ^(١) . ولا يُعرف عن هذه النسخ وأصحابها شيئاً .

وبالنظر في نسخة الصدر ومقارنتها بالنسختين الأخرين يتبين أن هذه النسخ الثلاث تعود إلى أصل واحد ، فإما أن تكون قد نسخت من أصل واحد ، وإما أن تكون النسختان المتأخرتان قد نسختا من النسخة الأقدم ؛ ذلك لأن هذه النسخ قد اتفقت في أمور كثيرة ، ومنها ذكر الفروق بين نسخة الحاتمي ومطهر والزوزني وأبي عبد الله سلفه الذكر . ففي مادة (عصب) اتفقت جميع النسخ على قوله : " وفي نسخة الحاتمي : رجل معصوب الخلق " ^(٢) وفي (معص) قوله : " وفي نسخة مطهر : هو تكسير يجده الإنسان في جسده من ركض أو غيره " ^(٣) وفي (عرس) قوله : " والعِرسِي : ضرب من الصَّبغ يشبه لون ابن عرس ، وفي نسخة أبي عبد الله : الضبع " ^(٤) .

ومما يدل على اتفاق هذه النسخ وأنها تعود إلى أصل واحد ما نجده من قول المحقق كثيراً : " كذا في الأصول المخطوطة " ^(٥) ، بل إن الاختلاف بين هذه النسخ لا يكاد يُذكر .

(١) ينظر : دراسة في كتاب العين للخليل بن أحمد ، د . حسين نصار ، ضمن مجلة كلية الآداب ببغداد ، عدد ١٠ سنة ١٩٦٧ ص ٤٣ - ٥٥ .

(٢) ينظر : العين المطبوع ١ / ٣٠٨ ، ونسخة طهران لوحة ٢٥ أ

(٣) ينظر : العين المطبوع ١ / ٣١٥ ، ونسخة طهران لوحة ٢٥ ب

(٤) ينظر : العين المطبوع ١ / ٣٢٨ ، ونسخة طهران لوحة ٢٧ أ

(٥) ينظر على سبيل المثال : العين ٣ / ١٦ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ... الخ .

وإذا تقرّر فيما سبق أن نسخ العين وقع فيها الاختلاف كثيراً منذ زمن مبكر ، وجاءت هذه النسخ المتأخرة مُتَّفَقَةً ، تبين أن هذه النسخ تعود إلى أصل واحد ومتأخراً أيضاً ، لتأخر زمن كتابتها . وبناءً على ذلك يمكن القول : إن كتاب العين المطبوع قد اعتمد في تحقيقه على ثلاث صور متقاربة لنسخة واحدة متأخرة ، وهذا لا يكفي في تحقيق كتاب عظيم القدر يُعدّ أول معجم لغويّ ، صنعه إمام العربية الخليل بن أحمد ، وبخاصة إذا علمنا أن ثمة نصوصاً كثيرة وردت في بعض المعاجم وفي غيرها منسوبة إلى كتاب العين ، وليس لهذه النصوص أثر في الوجود من النسخ ، ففي البارغ نقول عن العين لا نجدتها في المطبوع ، مثل قوله : " قال الخليل : ويقال : غَنَيْتُ لك باليسر والمودّة : أي تغتت " ^(١) ، وفي التهذيب نقول كثيرة عن صاحب العين لا نجدتها في النسخ كذلك ، كقوله : " قال الليث : الجائذ : العباب في الشرب ، والفعل : جَأَذَ يَجَأُذُ جَأْذًا ، إذا شرب " ^(٢) ، وقوله في (رخ) : " قال الليث : الرغيفة : مَرَقَةٌ تُطْبَخُ للنفساء " ^(٣) ، وقوله : " قال الليث : اللَّضْمُ : العُنف والإلحاح على الرجل ، يقال : لَضَمْتُهُ أَلْضَمَهُ لَضْمًا ... " ^(٤) ، وقد حاول محقق العين إضافة بعض هذه النقول التي رواها الأزهري عن الليث مما لم يجده في النسخ ، فكثيراً ما يقول في الحاشية : " زيادة من التهذيب مما أخذه الأزهري عن العين " ^(٥) .

وقد شملت هذه النقول عند الأزهري مقلوبات يحكى الأزهري عن صاحب العين استعمالها ، وهي مهملة في النسخ ، ومن ذلك : (شقن) و (حكص) و (ضطن) و (لدك) و (نظح) وغيرها .

(١) البارغ ص ٤٢١ ، وينظر ص ٨٣ ، ١٢٩ ، ٢٧٠ .

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ١٦٨ ، وينظر : العين ٦ / ١٧١

(٣) تهذيب اللغة (المستدرک) ص ٦٦ ، وينظر : العين ٤ / ٣٤٥

(٤) تهذيب اللغة ١٢ / ٤٢

(٥) ينظر على سبيل المثال : العين ٧ / ٤٩ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٧ - ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ - ٧٥ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٦ ،

ومن نقل عن الخليل نقولاً ليست في المطبوع الزبيديّ في استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، ومن ذلك قوله : " وذكر في باب (قتل) : القَتُولُ من الرجال : العَيِيّ . قال أبو بكر : هو القَتُولُ بالثاء عن أبي زيد " (١) .

ومنهم صاحب بن عباد في المحيط ، ومن ذلك قوله : " وقال الخليل : قَعَدَ قَعوداً : جرى مجرى جلس جلوساً ، إلا أنه لا يقال مع القيام إلا القعود " (٢) .

ومنهم ابن فارس فقد نقل عن الخليل فقال : " قال الخليل : تَفَنَاتُ البعير : مأصاب الأرض من أعضائه فَعَلَّظَ ، كالرُّكْبَتَيْنِ وغيرهما ... " (٣) وهذا المقلوب (ثفن) مما أهمل في العين المطبوع .

ومنهم ابن سيده ، قال في المخصص : " صاحب العين : بقّ الخبرَ في الناس : فرّقَه وأكثره " (٤) .

إلى غير ذلك من النصوص عند مَنْ ذُكِرَ من العلماء وغيرهم ، التي تدل على أن النسخ التي وصلتنا لا تمثل العين كاملاً ، ولذلك فإن هذا المعجم العظيم القدر بحاجة إلى توافر همم اللغويين في هذا العصر للبحث الجاد في مكتبات العالم للحصول على نسخ أخرى منه تعين على إخراجه بصورة أفضل مما هي عليه الآن . والله المستعان .

(١) استدراك الغلط (صحيفة ٦٧) والمزهر ٢ / ٣٨٨ ، ولزيادة الأمثلة : ينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي

، د . نعيم البدري ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) المحيط ١ / ١٤٧ ، وينظر العين ١ / ١٤٢

(٣) معجم مقاييس اللغة ١ / ٣٨٠

(٤) المخصص ١٣ / ٣ ، وينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي ص ١٦٦ ، ١٦٧

طبع الكتاب :

يقول د . صلاح الفرطوسي : " أقدم محاولة لتحقيق كتاب العين كانت محاولة الأب أنستاس ماري الكرمللي ، إذ طبع فصلة منه في مطبعة دار الأيتام ببغداد سنة ١٩١٤م ولم تكلّل محاولته بالتوفيق ، فتوقف الطبع بسبب قيام الحرب العالمية الأولى ، ولا يعرف مصير مسوّدات التحقيق ، إذ إنّ توقف طبع الكتاب لا يعني توقف الكرمللي عن الاستمرار في التحقيق ... بعد هذه المحاولة بأكثر من نصف قرن شرع الدكتور عبد الله درويش في تحقيق الكتاب فطبع الجزء الأول منه في مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٦٧م ، ثم توقف عن طبع بقية الأجزاء بسبب ما أخذ تكشف له بعد الطبع ... ثم تصدى لتحقيق الكتاب الشيخ محمد حسن آل ياسين فنشر مقدمته سنة ١٩٧٧م في العدد التاسع والعاشر من مجلة البلاغ ، وتوقف بسبب تكليف وزارة الإعلام العراقية الأستاذين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي بتحقيق الكتاب " (١) فقاما بذلك ، وطبع سنة ١٩٨٠م في دار الرشيد ببغداد ، لكن تحقيقهما للعين لا يتفق وشهرتهما في مجال الدراسات اللغوية ، إذ لم يظهر بالصورة المرجوة ، ويبدو أن الاستعجال في إخراج الكتاب كان وراء ذلك . فقد منيت هذه الطبعة بسقط ، وتصحيف ، وزيادة على النصّ لامتسوخ لها ، وأخطاء في الآيات وفي التبويب وفي الضبط ، ونقلٍ خاطئٍ لبعض الألفاظ من أبوابها إلى أبواب أخرى . ومن الأمثلة على ذلك :

- في ٢١٥/٣ مادة (رحب) سقط منها قوله : " والرُّحْبَى على فُعْلَى : أَعْرَض ضَلَعٍ فِي الصَّدْر " (٢) .

- وفي ٥٨/١ سطر ٩ في قوله : " فالعين والحاء (والهاء) والحاء والغين حلقيّة " سقطت لفظة (والهاء) وهي موجودة في نسخة طهران التي اطلعت عليها ، وفي طبعة د . عبد الله درويش .

- وفي ٤١٧/٤ سطر ٣ في قوله " والغِمْرُ : الحِقْدُ " تصحفت فصارت : " والغِمْرُ : الحِقْدُ "

(١) محاولة جديدة في دراسة كتاب العين ، ضمن مجلة المجمع العراقي (رجب ١٤٠٧ هـ - ص ٢٤٢ ، ٢٤٣)

(٢) ينظر : نسخة طهران لوحة ٧٦ أ

- وفي ٣٧١/٤ سطر ٤ من أسفل في قوله : " والصَّدِيغ : الولد إلى سبعة أيام ،
والسَّيْن لَعَةً " تحولت إلى : " والتَّيْن لَعَةً "

- وفي ١٠٣/١ سطر ٢ من أسفل ، قال : " دهع الراعي بالثُّوق ، ودَهْدَع بها "
والصواب " بالعُنُوق " ، وهو جمع نادر للعناق : الأنتى من أولاد المعزى ^(١) ، وفي
مختصر الزبيدي ، والتهديب نقلاً عن الليث ، والمحكم ، واللسان " بالعُنُوق " وفي
الجمهرة : " دَهْدَع ودهداع : زجرٌ للغنم " ^(٢) .

- جاء في (حرب) ٣٣٨/٣ : " [احرنبى الرَّجُل : استلقى على ظهره ورفع
رجليه نحو السماء] والمُحَرَّبُ نَبِيٌّ : الذي ينام على ظهره ويرفع رجله إلى السماء " ثم علق
المحقق على ما بين المعكوفتين بقوله : " من اللسان (حرب) . لتوضيح المعنى ، وبيان
تصريف الكلمة " ، وهي زيادة لامسوّغ لها ، إذ هي تكرار لما ذكره صاحب العين ،
دون أدنى زيادة أو اختلاف ، بل لاوجه لها البتة .

- وفي ٨٠/٧ ضُبِطت آية : " إذا قومك منه يَصِدُّون " بضم الصاد ، هكذا
(يَصُدُّون) ، وصاحب العين استشهد بهذه الآية على قولهم : صَدَّ يَصِدُّ صَدًّا ، وهو
شدة الضحك والجلبة .

- وفي ٦٩/٣ قال : (باب الحاء والميم والضاد معهما) والصواب (باب الحاء
والجيم والضاد معهما) .

- وفي ٣٠٠/٤ قال : (باب الحاء والراء و (و ا ي ء) معهما ، ثم ذكر المقلوبات
المستعملة فقال : " خ و ل ، خ ي ل ، خ ل و ، و ل خ ، ل و خ ، ل خ و
مستعملات " وهو خطأ ، والصواب : ري خ ، و ر خ ، ر خ و ، أ ر خ ، خ ي ر ،
خ و ر ، خ ر أ ، أ خ ر .

- وجاء في ٧٢/١ قوله : (العَضُّ بالأسنان ، والفعل منه عَضَضْتُ أنا وعَضَّ
يَعَضُّ) والصواب : عَضِضْتُ ، بكسر العين في الماضي .

(١) ينظر اللسان (عنع) ١٠ / ٢٧٥

(٢) الجمهرة ٢ / ٢٨٦

ووردت كلمة (ادرنْفَقَ) في الأصول المخطوطة في باب الرباعي ، فنقلها المحقق إلى أبواب الخماسي ، وهي كلمة رباعيّة الأصول ؛ لأن النون زائدة ، وقد وردت اللفظة في مختصر الزبيدي وفي المحكم ، في أبواب الرباعي .

وقد قامت دار الأسوة ^(١) بإخراج طبعة لكتاب العين سنة ١٤١٤ هـ مرتباً ترتيباً ألفبائياً على نظام أساس البلاغة ، وسمته : ترتيب كتاب العين للخليل بن أحمد ، تحقيق د . مهدي المخزومي و د . إبراهيم السامرائي ، تصحيح أسعد الطيّب " ، ولم يُعتمد في طبع الكتاب على أية نسخة خطية ، وإنما اعتمد على الطبعة السابقة بتحقيق المخزومي والسامرائي ، بكل ما فيها من تعليقات وإضافات وحواشٍ ، بل وقعت فيما وقعت فيه من ملحوظات وأخطاء طباعيه ، وكأنها صورة من تلك الطبعة مع تغيير الترتيب فقط . وقد جنت هذه الطبعة على كتاب العين جناية عظيمة ، بمسحه وتغيير ترتيبه ونظامه ^(٢) .

وقام بعمل قريب من ذلك د . عبد الحميد هنداوي ، حيث ذكر من مصادر تحقيقه للمحكم : كتاب العين للخليل بن أحمد - تحقيق وترتيب د . عبد الحميد هنداوي ، طبع دار الكتب العلمية - بيروت ^(٣)

كما أخرجت دار إحياء التراث العربي ببيروت طبعة للعين في مجلد واحد في العام ١٤٢١ هـ كتب عليه : (طبعة جديدة فنيّة مصححة ومرتبة وفقاً للترتيب الألفبائي) وذكروا في مقدمة الطبعة أنّ إعادة الترتيب كانت بواسطة الحاسب الآلي ، فلم يعمل في هذه الطبعة سوى الاعتماد على النسخة المطبوعة بتحقيق د . المخزومي و د . السامرائي وإعادة ترتيبها عن طريق الحاسب الآلي ^(٤)

(١) يظهر أنّها في إيران

(٢) سيأتي مزيد تفصيل عن هذه الطبعة في الفصل السادس - إن شاء الله -

(٣) ينظر: المحكم لابن سيده ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ١١ / ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، وقد قمت باتصال

بدار الكتب العلمية - وقت كتابة هذه السطور - فأفادوا أنّ هذه الطبعة لم تخرج بعد .

(٤) وسيأتي مزيد بيان عن هذه الطبعة في الفصل السادس - إن شاء الله -

المبحث الثاني :

اتجاه التغيير الجذري في بعض أسس النظام .

(جمهرة اللغة لابن دريد)

جمهرة اللغة

قام أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ت ٣٢١ هـ بصنع معجم جامع في اللغة سماه " جمهرة اللغة " وقد عمد إلى تغيير جذري في بعض أسس النظام ، وبخاصة الأسس الصوتي ، حيث ترك ترتيب الحروف على حسب المخارج ، واستبدل به الترتيب الألفبائي المعروف .

تسميته والهدف من تأليفه

أبان ابن دريد في مقدمة الجمهرة وخاتمته عن سبب تسميته بهذا الاسم ، متضمناً الهدف الذي سعى إليه بجانب جمع معجم للغة ، فقال في مقدمته : " هذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جُمَل منها ، تؤدي الناظر فيها إلى معظمها إن شاء الله تعالى . قال أبو بكر : وإنما أعرناه هذا الاسم ؛ لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشي المستنكر . والله المرشد للصواب " (١)

وقال في خاتمته : " وإنما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشي المستنكر ؛ فإن كنا أغفلنا من ذلك شيئاً ، لم ينكر علينا ذلك ؛ لأننا أمليناها حفظاً ، والشذوذ مع الإملاء لا تدفع " (٢)

فسبب التسمية هو اختيار الجمهور من كلام العرب ، وترك ما عداه من وحشي ومستكره ومستنكر . ولكن هل كان كتاب الجمهرة كذلك ؟ !

إن المطالع فيه يجد كثيراً مما يمكن أن يطلق عليه إنه من الغريب المستنكر غير الشائع . فما هو تفسير وجود ذلك ؟

ربما قصد ابن دريد أن يضمّن كتابه ما كان مشهوراً مستعملاً " وليس المقصود بالشائع الصحيح الأوضح ، بل المشهور ، وقد يكون هذا المشهور من اللهجات ، أو المعرب ، أو الدخيل ، أمّا ما لا ثقة في عريته فهذا مُبَعَّدٌ من المعاجم اللغوية ، أو مطلوب النصُّ عليه " (٣) .

(١) الجمهرة ١ / ٤

(٢) الجمهرة ٣ / ٤١٥

(٣) مناهج البحث في اللغة والمعاجم ، د . عبد الغفار هلال ص ٢٣٧

وربما يكون ما " فعلة ابن دريد لا يعدو تأخير الكلام على الوحشي والمستنكر إلى نهاية الباب ، جاعلاً لكل باب ملحقاً ، وجاعلاً الأهمية الأولى لما هو صحيح متداول عند أكثر الناس " (١) " فلم يشأ أن يأتي الغريب النادر الذي لم يستعمله الجمهور أثناء أبواب ما يستعمله الجمهور ، كما عزّ عليه أن يهمله وهو من جملة كلام العرب ، وهو المعجمي المتفهم لمهمة المعجم ، فخصه بباب ، بل بايين ، عنون لكل منهما بباب النوادر " (٢) .

وقد اعتذر ابن دريد لنفسه عن وقوع ذلك ، بأن سببه الإملاء ، وقد يقع في الإملاء ما لا يقع في التأليف والتصنيف .

(١) المعجم العربي ، د . رياض زكي قاسم ص ٢٠٠ ، وينظر : الجمهرة ٣ / ٣٦٨

(٢) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د . عيد الطيب ص ١١٤

علاقة الجمهرة بالعين

أول معجم جامع صنّف على نظام التقاليد بعد كتاب العين هو الجمهرة ، وعندما أراد ابن دريد تأليف الكتاب جعل العين أمامه وإمامه ، وأثنى عليه وعلى مؤلفه في مقدمته ، وامتدحه فقال : " وقد أَلَّف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي - رضوان الله عليه - كتاب العين فأتعب من تصدّي لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالمنصف له بالغلب معترف ، والمعاند متكلف ، وكلُّ من بعده له تبع أقرّ بذلك أم جحد " (١) فلا غرو إذاً أن يتأثر به في نظامه ومنهجه ، وفي مقدمته . فأما النظام فيكفي دلالة على ذلك أنه أبقي على الأساس التقليبي والأساس الصرفي وأساس الأبنية دون تغيير فيها ، فهو في ذلك تابع له ، ومقتفٍ أثره .

وأما المقدمة ؛ فإن من يقارن بين مقدمتي الكتابين يلحظ التأثير جلياً ، فالقضايا التي نوقشت في مقدمة العين ، أعاد ابن دريد دراستها في مقدمة الجمهرة ، بل إنه اقتبس عبارات من مقدمة العين بلفظها ومن ذلك قوله : " لولا بُحَّةُ في الحاء لأشبهت العين " (٢) .

وقد اشتركت المقدمتان في الحديث عن الحروف ومخارجها وصفاتها وأجناسها ، كما أفردتا الحروف المذلقة بدراسة خاصة .

(١) الجمهرة ٣ / ١

(٢) الجمهرة ٩ / ١

منهج الجمهرة :

أوضح ابن دريد في مقدمة الجمهرة جزءاً من منهجه يتعلق بالأبنية ، فقال : " فمن نظر في كتابنا هذا فأثر التماس حرف ثنائي فليبدأ بالهمزة والباء ، إن كان الثاني باءً ثقيلة ، أو الهمزة والتاء ، وكذلك إلى آخر الحروف ، وأما الثلاثي فإنا بدأنا بالسالم منه ، فمن أحب أن يعرف حرفاً من أبنيته مما جاء على فَعْلٍ ، وفُعْلٍ ، وفِعْلٍ ، وفِعْلٍ ، وفُعْلٍ ، وفُعْلٍ ، وفِعْلٍ ، وفِعْلٍ ، وفِعْلٍ ، فليبع ذلك في جمهور أبواب الثلاثي السالم ، ومن أراد بناءً يلحق بالثلاثي بحرفٍ من حروف الزوائد ، فإنا قد أفردنا له باباً في آخر الثلاثي تقف عليه مع المعتل - إن شاء الله - ، فأما الرباعي فإن أبوابه مجمهرة على حدتها ، نحو : (فَعْلَلٍ) مثل : جعفر ، و (فُعْلَلٍ) مثل : بُرْتُنٍ و (فِعْلَلٍ) مثل : عِظْمٍ ، و (فِعْلَلٍ) مثل : هِجْرَعٍ ، و (فِعْلَلٍ) مثل : سِبْطِرٍ ، ثم جعلنا للملحق بالرباعي بحرفٍ من حروف الزوائد أبواباً ، مثل (فَوَعَلٍ) نحو : كوثر و (فَعْوَلٍ) نحو : جَهْوَرٍ ، و (فَيَعْلٍ) نحو : خيعل ويئطر ، و (فَيَعْلٍ) نحو : حَذِيمٍ ، وليس في كلامهم (فَعْيَلٍ) إلا مصنوعاً ، كذا قال الخليل ، فهذا سبيل الرباعي في الأسماء والصفات ، وأما الخماسي فنبوّ له أبواباً ، لم نحوج فيه إلى طلب لقرب تناولها ؛ وكذلك الملحق بالسداسي بحرفٍ من حروف الزوائد ، فإن عسر مطلب حرفٍ من هذا فليطلب في اللفيف فإنه يوجد - إن شاء الله تعالى - وجمعنا النوادر في باب ، فسميناها (النوادر) لقلّة ما جاء على وزن ألفاظها ، نحو (قَهْوَبَاة) و (طُوْبَاَلَة) وقرَعْبَلَانَة) " (١).

أشار ابن دريد بما سبق إلى أهم ملامح منهجه ، والتي تتمثل في الأمور التالية :

١. أنّه بنى معجمه على الأبنية ، إذ جعل لها الأبواب الرئيسة ، وقسم هذه الأبواب بحسب حروف الهجاء .
٢. أنه رتب الحروف داخل الأبنية ترتيباً هجائياً ، يبدأ فيه بالهمزة ثم الباء ثم التاء .. إلى آخر الحروف .
٣. أنّه لم يؤخر الهمزة مع حروف العلة ، وإنما يبدأ بها ، وبخاصة في أبواب الثنائي الصحيح .

- ٤ . أنه فصل الثلاثي المعتل عن الثلاثي الصحيح .
 ٥ . أنه خصّ أبواباً في الرباعي للأوزان .
 ٦ . أنه أضاف باباً سُمّاه (الملحق بالسداسي بحرف من حروف الزوائد) .
 ٧ . أنه جعل أبواباً للّيف ، ومقصوده بالّيف أبواب متفرقة قد لا تندرج تحت الأبواب السابقة ، وليس مقصوده بالّيف ما اصطاح عليه الصرفيون من المعتل بحرفي علة .

٨ . أنه جمع النوادر في موضع واحد .

وبتتبع الكتاب وأبوابه ، يتبيّن أن ابن دريد قد رتب أبواب معجمه على الأبنية يبدأ بالثنائي ثم الثلاثي ثم الرباعي ثم الخماسي ، ويرتب كل باب على حروف المعجم حسب الترتيب الهجائي لا الصوتي ، كما اعتمد الأساس التقليدي عند تفسير المواد ، وقد أكثر ابن دريد من تفريعات الأبواب فأصابها اضطراب وفي بعضها تكرار . وقد جاءت أبواب الجمهرة على النحو التالي :

(١) باب الثنائي الصحيح ، وقد بين مقصوده به فقال : " والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني ثقيل ، حتى يصير ثلاثة أحرف ، اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي ، وإنما سُمّي ثنائياً للفظه وصورته ، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة ، والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغمٌ في الآخر ، نحو (ب ت ي ت ب ت) ^(١) وقد بدأ هذا الباب بالهمزة مع الباء (أ ب) ثم مع التاء ثم التاء إلى الياء ، ثم باب الباء وما يتصل بها من الحروف في الثنائي الصحيح ، فبدأ بالباء مع التاء ثم مع التاء إلى الياء ، وهكذا إلى حرف الهاء ، ويذكر في كل مادة مقلوبها إن كان مستعملاً ويعبّر عن ذلك بقوله : " ومن معكوسه " .

ولم يُدخل ابن دريد مضاعف الرباعي في هذا الباب بل أفرد له باباً خاصاً به ، قال في (جَفَّ) : " وأما الجفجف : فهو الغلظ من الأرض ، وقد أفردنا لهذا المكرر باباً تراه - إن شاء الله - . " ^(٢) وقد خالف هذا المنهج في مادة (ط ف ف) فقد فسّر

(١) الجمهرة ١ / ١٣

(٢) الجمهرة ١ / ٥٣ ، ٥٤

فيها (الطفظة) ثم أعاد التفسير نفسه في مادة (ط ف ط ف) من أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر^(١) ، الذي جعله لمضاعف الرباعي .

(٢) أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر ، وقد خصصه لمضاعف الرباعي ، بدأ فيه بـ (ب ت ب ت) ثم (ب ث ب ث) إلى مادة (هـ ي هـ ي) ، وألحق بهذا الباب (باب الهمزة وما يتصل به من الحروف في التكرير) بدأ بـ (ب أ ب أ) ثم (ت أ ت أ) إلى أن ينتهي بـ (ي أ ي أ) .

(٣) باب الثنائي المعتل وماتشعب منه ، ومواد هذا الباب تتفق مع ما درجه الخليل ضمن أبواب الليف ، وهي ما اجتمع فيه حرف صحيح وحرفان معتلان ، أو ما اجتمع فيه حرف صحيح وحرف علة وهمزة . بدأ بمادة (ب أو ي) وتضم المقلوبات التالية (باء ، وآب) ، والأباء ، والبأو) ، ثم مادة (ت أو ي) وينتهي هذا الباب بمادة (هـ أو ي)

(٤) أبواب الثلاثي الصحيح وماتشعب منه ، وهو أطول أبواب الجمهره ، بدأ فيه بحرف الباء وأول مادة فيه (ب ت ث) وآخر مادة فيه (ب ت ي) ثم حرف التاء ثم التاء إلى آخر الحروف ، وتنتهي أبواب الثلاثي الصحيح عنده بمادة (و هـ ي) ، ويلاحظ على ابن دريد في ذلك أنه أدخل المعتل في أبواب الثلاثي الصحيح^(٢) ، كما أنها خلت من المهموز ، الذي جعله ضمن أبواب الثلاثي المعتل ، مما يدل على وقوع الاضطراب في ذلك عند ابن دريد .

(٥) باب من الثلاثي يجتمع فيه حرفان مثلان في موضع العين واللام أو العين والفاء أو الفاء واللام من الأسماء والمصادر ، وماتشعب منه ، وهو ملحق بما مضى من الثلاثي الصحيح^(٣) بدأ بباب (الباء) وأول مادة فيه (ب ت ت) ثم الباء مع التاء ، ثم مع الجيم إلى آخر الحروف ، ثم باب (التاء) مع سائر الحروف ثم (التاء) ثم بقية الحروف إلى باب النون . ويفرق ابن دريد بين هذا الباب وباب الثنائي الصحيح ، أن هذا للمصادر والأسماء التي لم يدغم فيها الحرفان المتماثلان نحو : (الخبب ، والبذذ ، والشلل ،

(١) ينظر : الجمهرة ١ / ١٠٧ ، ١٥٧

(٢) سيأتي الحديث عن خلط ابن دريد المعتل بالصحيح في المآخذ على نظام التقاليد في الفصل الخامس .

(٣) الجمهرة ٣ / ١٨٤

والقصص ، والطلل) وأما باب الثنائي الصحيح ، فهو لما أدغم فيه الحرفان نحو (بت ، وحج ، وحن ..) ، وهذا التفريق أدى إلى تكرار في كثير من المواد ؛ ذلك لأننا نجد مصادر غير مدغمة وأفعالها مدغمة نحو (قص قصصاً ، وبت بتاتاً ، وحد حدداً) فهو بطريقته هذه يفرق المادة في موضعين متباعدين ، مما يوقعه في التكرار .

(٦) " باب ما كان عين الفعل منه أحد حروف اللين " (١) ومقصوده به ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد وعينه حرف علة ، ذكر فيه ما يقارب عشرين لفظاً كلها أسماء ، ولعل مقصوده بـ (عين الفعل) عين الكلمة ، ومن الأمثلة التي ذكرها (الباب ، التوت ، السوس ، الثون) .

(٧) " أبواب ما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين " (٢) ومقصوده بهذه الأبواب أبواب المعتل ، بدأه بباب الباء في المعتل ، وختمه بباب الواو في المعتل ، وقد عامل فيه الهمزة معاملة حروف العلة ، فما كان مهموزاً فستجده في هذه الأبواب ، فمادة (س ن - و ا ي) مثلاً ، اشتملت على الألفاظ التالية : (أسن ، والسنا ، والنساء ، والنسي ، والنسء ، والنسيئة) .

(٨) وعقب انتهائه من أبواب الثلاثي صحيحه ومعتله ، وقبل شروعه في أبواب الرباعي عقد للهمز بايين ، أولهما : باب النوادر في الهمز ، والثاني : باب اللفيف في الهمز ، وليس لهذا التخصيص أو التقسيم سبب ظاهر ، فأما باب النوادر في الهمز فقد قسمه إلى أبواب بحسب الحرف الذي تبدأ به الكلمة المهموزة بدأ فيه بباب الألف في الهمز ، ويورد في هذا الباب ألفاظاً أصولها مهموزة ، وبدئت بهمزة زائدة نحو : (أنسأت الرجل ، وأرفأت السفينة ، وأردأت الرجل ، وأجفأت القدر) (٣) ، ثم أتبعه بباب الباء في المهموز ، يورد فيه الألفاظ المهموزة المبدوءة بباء ، ثم سائر الحروف إلى باب الهاء في الهمز .

وأما باب اللفيف في الهمز فهو باب صغير يقع في ثلاث صفحات ، قسمه بحسب الأوزان بدأ فيه بالرثاء والفرأ ، وما كان على زنتهما (ثم الفئة والرثة وما كان على زنتهما ،

(١) الجمهرة ٣ / ١٩٨

(٢) الجمهرة ٣ / ١٩٩

(٣) ينظر : الجمهرة ٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠

ثم الجَوْجُو والبُؤْبُو وما كان على زنتهما ، ثم الضُّضِيُّ والرُّرِيُّ ، ثم السَّو والفَّو وما كان على زنتهما ، ثم بَأَبَا وزَأَرَأ وما كان على زنتهما ، إلى آخر الباب (١) .

(٩) أبواب الرباعي الصحيح " (٢) رتبه على الحروف من الباء إلى الكاف ، لكل حرف باب يقسم بحسب الحروف التي تشترك مع حرف الباب في الكلمات الرباعية ، فبدأ باب الباء والتاء مع ما بعدهما ، وأدرج تحته الكلمات الرباعية المشتملة على باء وتاء ، ثم باب الباء والثاء ، ثم باب الباء والجيم وهكذا إلى باب الباء واللام ، ثم ينتقل إلى باب التاء مع سائر الحروف ، يفعل به ما فعله بباب الباء ، ثم إذا انتهى منه انتقل إلى باب الثاء وهكذا إلى حرف الكاف .

(١٠) وبعد انقضاء الرباعي الصحيح عقد أبواباً ألحقها بأبواب الرباعي قسمها بحسب الأوزان ، وبدأها بباب من الرباعي فيه حرفان مثلاً نحو : دَرْدَق ، وَحَدْرَد ، ورَمِدِد (٣) ، ثم ذكر أبواباً يعنون لها بالأوزان ، ومن هذه الأبواب : باب ماجاء من الرباعي على فَعَلَّ وفِعِلَّ وفُعِلَّ ، وباب ماجاء على فِعَلَّ وفِوَعَلَّ ، وباب ماجاء على فُعَلَّ ، وباب فِعَلَّ ، وباب ماجاء على فَوَعَلَّ ، وباب ماجاء على فَعَوَّل ، وكثير مما ذكر في هذه الأبواب هو من الثلاثي المزيد .

(١١) أبواب الخماسي ومألحق بالخماسي ، ولم يُصرِّح في بداية هذه الأبواب بكونها من الخماسي ، وإنما حين انتهى من الرباعي قال : " انقضت أبواب الرباعي السالمة منها والمعتلة والأبنية والحمد لله أولاً وآخراً . ثم قال : من الزوائد " (٤) وأورد تحته كلمات خماسية نحو : الفرزدق ، والدهميس . وحين انتهى من أبواب الخماسي قال : " هذه آخر أبنية الخماسي " (٥) ثم قال بعد ذلك : " هذه أبواب ألحقت بالخماسي بالزوائد التي فيها وإن كان الأصل على غير ذلك " (٦) وعند انتهائه من هذه الأبواب قال :

(١) ينظر : الجمهرة ٣ / ٢٩٢

(٢) الجمهرة ٣ / ٢٩٥

(٣) ينظر : الجمهرة ٣ / ٣٤٨ / ٣٤٩

(٤) الجمهرة ٣ / ٣٦٩

(٥) الجمهرة ٣ / ٣٩٩

(٦) الجمهرة ٣ / ٣٩٩

انقضت أبواب الخماسي ، والحمد لله رب العالمين " (١) وقد قسم هذه الأبواب بحسب الأوزان ، كما فعل في الأبواب الملحقه بالرباعي .

(١٢) أبواب اللفيف ، قال : " وإنما سَمَّيناه لفيفاً لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض " (٢) ويدخل تحت هذه الأبواب مايلي :

- ١- أبواب متفرقة عنون لها بالأوزان ، ويظهر أنه عُنِيَ بالأوزان الغريبة ، التي لا تكثر في الكلام ، ولم يوردها على نظام معين .
- ٢- باب ما يكون الواحد والجماعة فيه سواء في النعوت .
- ٣- باب جمهرة من الإتياع .
- ٤- باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات .
- ٥- باب الاستعارات .
- ٦- باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة ، وعامة هذا الباب لَفَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ .
- ٧- باب مالا تدخله الهاء من المؤنث .
- ٨- باب ما يذكر من الأطعمة .
- ٩- باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له .
- ١٠- باب ما تكلموا به مصغراً .
- ١١- باب حوالبك و دواليك ، وختم هذا الباب بقوله : " تم اللفيف والحمد لله ... " (٣)

(١٣) أبواب متفرقة من النوادر ختم بها الكتاب ، ولم تخضع لترتيب محدد ، سوى أنها جاءت على الموضوعات ، فمن هذه الأبواب : باب من نوادر ماجاء في القوس وصفاتها عن أبي عبيدة ، وباب ماجاء من النوادر في صفة النَّصَال ، وباب من النوادر في صفة النَّعَل . وغيرها من الأبواب .

وبهذا يتبين أن أبواب الجمهرة التي تلت أبواب الرباعي الصحيح لم تسر على ترتيب الحروف ، ولم تخضع لترتيب معين ، بل يظهر فيها الجمع فقط .

(١) الجمهرة ٣ / ٤٠٥

(٢) الجمهرة ٣ / ٤٠٦

(٣) الجمهرة ٣ / ٤٤٩

ما قام به ابن دريد من تغيير على النظام

سار ابن دريد في الجمهرة على أسس ، أتبع في كثير منها صاحب العين ، فأساس الأبنية ، والأساس التقليبي ، و الأساس الصرفي ، جاءت في الجمهرة متأثرة بالعين ، ومقتفية أثره ، لكن ابن دريد قد أحدث تغييرات على النظام الذي سار عليه صاحب العين ، بعض هذه التغييرات جذريٌّ يَمَسُّ بعض أسس النظام ، وبعضها يعد تغييراً فرعياً يسيراً ، ومن هذه التغييرات مايلي :

١- أنه بنى المعجم على الأبنية ، بمعنى أنه قام بتقسيم الجمهرة إلى أقسام بحسب الأبنية ، وليس على الحروف ، بينما درج أصحاب معاجم التقاليب على تقسيم معاجمهم على الحروف ، وكل حرف يُقسم إلى أبواب حسب الأبنية .

والذي يظهر أن تقسيم المعجم على الحروف أولى من تقسيمه على الأبنية ؛ لأنه الأصل في المعجم ، كما أنه أيسر في الوصول إلى الكلمة المرادة ، فالباحث قد يتيقن من الحرف الذي توجد تحته الكلمة ، لكنه قد يخفى عليه معرفة البناء الذي تندرج تحته الكلمة ، وبخاصة إذا كانت الأبنية كثيرة ومضطربة كما هي الحال في الجمهرة .

٢- ومن أوضح التغييرات الجذرية التي قام بها ابن دريد التخلي عن الترتيب الصوتي الذي سارت عليه معاجم التقاليب ، واستبدال المهجائي الألفبائي به ، لأنه أيسر في الحفظ ، ويستوي في معرفته المتعلم وغيره ، فابن دريد يرى أن الترتيب الذي سار عليه صاحب العين ومن تبعه أدى إلى صعوبة البحث في معاجمهم ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " وقد ألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي - رضوان الله عليه - كتاب العين ، فأتعب من تصدّي لغايته وعنّي من سما إلى نهايته ... ولكنه - رحمه الله - ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره ، وأملىنا هذا الكتاب والنقص في الناس فاشٍ والعجز لهم شاملٌ إلا خصائص كدراري النجوم في أطراف الأفق فسَهّلنا وعره ، ووطأنا شأزه ، وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ كانت بالقلوب أعقب ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامّة بما كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشفياً على المراد " (١) .

وقد تقدّم الكلام عن موقف ابن دريد من الترتيب الصوتي ، وسبب عدول من جاء بعده عن الترتيب الهجائي الألفبائي الذي سار عليه إلى الترتيب الصوتي .^(١)

٣- أفراد مضاعف الرباعي بباب مستقلّ ، وكان الخليل قد أدخل هذا النوع ضمن أبواب الثنائي ، فقام ابن دريد بفصلهما ، وجعلهما في بايين ، الأول : باب الثنائي الصحيح ، والثاني : أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرّر ، ولهذا الفصل وجه من الناحية الصرفية ؛ لأنه فصل بين مضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي ، لكن عدم الفصل أوجه من الناحية المعجمية المعنوية ؛ إذ قد بين الخليل سبب إدخاله مضاعف الرباعي مع الثنائي بقوله : " ويُنسبُ إلى الثنائي ؛ لأنه يضاعفه ، ألا ترى الحكاية أنّ الحاكي يحكي صلصة اللحم ، فيقول : صلصل اللحم ، وإن شاء قال : صلّ يخفّفه مرة اكتفاءً بما ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول : صل صل صل ، يتكلّف من ذلك ما بدا له " ^(٢) وهذا يدل على الصلة المعنوية القويّة بين مضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي .

٤ - أفراد الهمز ببايين مستقلّين ، أحدهما : النواذر في الهمز ، والثاني : الليف في الهمز ، ومع ذلك فإن المهموز في الجمهرة مفرّق ، فقد أدخله ابن دريد مرة في الثنائي الصحيح ، ومرة في أبواب الثلاثي المعتل ، ومرة مفرداً ، مما يدلّ على الاضطراب في الهمزة ، وذلك أمر سلم منه كتاب العين ، إذ جاءت فيه الهمزة مع حروف العلة في جميع أبواب الكتاب .

٥ - اختلاف مصطلح الليف عنده عن غيره ، فالليف عند الخليل وغيره من علماء اللغة والصرف : هو ما اجتمع في أصله حرفا علة مقرونين أو مفروقين ، أما الليف عند ابن دريد فهي أبواب متفرقة ، ذكر أنه سمّاها بذلك لقصرها والتفاف بعضها إلى بعض ^(٣) .

٦ - ومن التغييرات التي قام بها ابن دريد إضافة أبواب في آخر الكتاب لم تخضع لنظام المعجم اللغوي الذي يسير وفق الحروف ، كما أنّه تخلّى فيها عن الأساس التقليدي ، ويحقّ تصنيف هذه الأبواب ضمن معاجم الموضوعات ومعاجم الأبنية ، بدءاً بباب من

(١) ينظر : المبحث الأول من الفصل الأول ص ٨٥

(٢) العين ١ / ٥٥

(٣) ينظر : الجمهرة ٣ / ٤٠٦

الرباعي فيه حرفان مثلان ، ومروراً بباب ماجاء من الرباعي على فَعَلَ وَفَعِلَّ وَفُعُلَّ ، ومابعده ، وباب من الزوائد ، وأبواب اللفيف ، وانتهاءً بأبواب النوادر .

٧ - ومن التغييرات اليسيرة استعمال مصطلح معكوس بدلاً من مقلوب ، ومعناهما ومؤداهما واحد ، وإن كان مصطلح المقلوب لم يظهر في كتاب العين جلياً .

والتأمل فيما قام به ابن دريد من تغيير على النظام في كتابه الجمهرة يجد أن سبب ذلك ربما يعود في بعض هذه التغييرات إلى قصد التيسير على طلاب الألفاظ في الكتب ، وربما يعود في بعضها الآخر إلى أنه أملى الكتاب إملاءً .

المبحث الثالث

معاجم النّظام الجامعة

١. البارع لأبي علي القالي ت ٣٥٦ هـ .
٢. تهذيب اللغة للأزهري ت ٣٧٠ هـ .
٣. المحيط للصاحب بن عباد ت ٣٨٥ هـ .
٤. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت ٤٥٨ هـ .

المعاجم الجامعة :

يُقصد بالمعاجم الجامعة تلك المعاجم التي كان همُّ أصحابها جمع عامّة ألفاظ اللغة ، دون انتقاء أو اقتصار على ألفاظ بعينها ، فكلّ ما صحَّح عن العرب يُثبته المعجميّ في معجمه ، ولا يدخل ضمن المعاجم الجامعة ما كان اختصاراً أو تهذيباً أو إكمالاً لمعجم سابق .

ومعاجم النظام الجامعة سبعة : العين ، والجمهرة ، والبارع ، وتهذيب اللغة ، ومختصر العين للزبيديّ ، والمحيط للصاحب ، والمحكم لابن سيده ، فأما العين والجمهرة فقد خُصّا بالمبحثين السابقين ، وأما مختصر الزبيديّ فقد عُدّ من المعاجم الجامعة ؛ لأنّه لم يكن مجرد اختصار ، وإنما هو معجم اعتمد في مادته الأساس وترتيبه على كتاب العين ، وسيكون الحديث عنه في المبحث الخامس ضمن اتجاه الاستدراك والتنقيح .

(١) البارع :

جمع أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القاليّ البغداديّ الأندلسي ، تلميذ ابن دريد ،
 وشيخ الزبيديّ ، المتوفى سنة ٣٥٦ هـ ، جمع معجماً جامعاً لموادّ لغة العرب سمّاه
 (البارع في اللغة) استغرق تأليفه ست عشرة سنة ، بين عامي ٣٣٩ هـ و ٣٥٥ هـ ،
 يقول القفطي : " وشوهد بخطّ ولده ما مثاله : ابتداء أبي - رحمه الله تعالى -
 بعمل كتاب البارع في رجب سنة تسع وثلاثين وثلثمائة ، ثم قطعته عِللٌ وأشغال ،
 ثم عاود النظر فيه بأمر أمير المؤمنين وتأكيد عليه ، فعمل فيه من سنة تسع وأربعين
 وثلثمائة ، فأخذه بجدّ واجتهاد ، وكَمُلَ له ، وابتداءً بنقله ، فكَمُلَ لنفسه إلى شوال
 سنة خمس وخمسين وثلثمائة كتاب الهمز ، وكتاب الهاء ، وكتاب العين ، ثم اعتلّ في
 هذا الشهر " (١) .

ولم تصل إلينا نسخة كاملة من البارع ، والذي وُجد منه قطعتان ، قطعة في
 المكتبة الوطنية بباريس ، تتضمن أجزاء من حروف ثلاثة هي : القاف والغين
 والحاء ، وقطعة في المتحف البريطاني ، تتضمن أجزاء وبقايا من سبعة أحرف هي :
 الهاء والغين والقاف والجيم والذال والطاء والتاء ، وهذه القطعة نشرها مصوّرةً مع
 دراسة مختصرة المستشرق (فُلْتُن) بلندن سنة ١٩٣٣ م (٢) ،

(١) إنباه الرواة ١ / ٢٤٤

(٢) ينظر : أبو عليّ القاليّ وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس ، عبد العليّ الودغيري ص ٢٧٧ ،

هدفه وسبب تأليفه :

فُقدت مقدمة الكتاب فيما فُقد من أجزائه ، وهي مقدمة يُظنّ أن القالي ضمّنها
سبب التأليف والداعي إليه ، والمنهج والطريقة التي سار عليها ، كما فعل بكتاب :
(المقصور والممدود) ، لكنّ بعض الباحثين اجتهد في ذكر أسباب وأهداف كان يسعى
إليها القالي ، ومن ذلك :

١ - " أنّه ألّفه لسدّ فراغ في المكتبة المعجمية بالأندلس ، كان القالي أوّل من يُحسّنه وهو
يقوم بمهمة التدريس " (١) وربما " أراد أن يتيح الفرصة للأندلس للإسهام في حركة
المعاجم التي ظهرت في المشرق " (٢) .

٢ - " أنّه كان يرمي في معجمه إلى تلافي النقائص التي رآها في كتاب العين ، ومعجم
أستاذه ابن دريد " (٣) .

٣ - " أنّ الخليفة الناصر أمر القالي أو أشار عليه بهذا التأليف " (٤) . ويؤيد هذا ما نقله
القفطي من قول ابن أبي عليّ الذي ذكر فيه أنّ الخليفة أمر أباه بإكمال الكتاب لما توقّف
عن ذلك ، فقد يكون هو الذي أشار عليه ابتداءً ، وهو الذي أمره بإتمامه .

(١) أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس ص ٢٨٦

(٢) المعجم العربي ، د . حسين نصار ١ / ٢٤٦

(٣) المعجم العربي ، د . حسين نصار ١ / ٢٤٦

(٤) المعجم العربي بالأندلس ، عبد العلي الودغيري ص ٢١

مكانة البارع وقيمته :

للبارع مكانة عظيمة بين معاجم اللغة ، فهو ثالث معاجم التقاليد ، وأول المعاجم الأندلسية ، ومما يبيّن قيمته مزايا امتاز بها ، ومن أهمها :

١- محاولة الاستيعاب والاستقصاء ، فالذين تحدثوا عن البارع أبانوا عن ضخامته وإحاطته ، فمن ذلك قول تلميذه الزبيدي : " وألّف كتاب البارع في اللغة ، فبناه على حروف المعجم ، وجمع فيه كتب اللغة ، وعزا كلّ كلمة إلى ناقلها من العلماء ، واختصر الإسناد عنهم ، وهو يشتمل على خمسة آلاف ورقة ، ولا نعلم أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ألّف نظيره في الإحاطة والاستيعاب " (١) .

وذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسته أن البارع بلغ ١٦٤ جزءاً ، في ٤٤٤٦

ورقة. (٢)

وقال الشيخ نصر الهوريني في شرح ديباجة القاموس المحيط : " على أن المصنّف - يعني الفيروزآبادي - لم يستوعب ما في كتاب واحد وهو كتاب البارع لأبي علي القالي ، جمع فيه كتب اللغة بأسرها ورتبه على حروف المعجم ، قال الزبيدي : لانعلم أحداً ألّف مثله ، وقال ابن طرخان : كتاب البارع للقالي يحتوي على مائة مجلّد ، لم يُصنّف مثله في الإحاطة والاستيعاب " (٣) .

٢- ومن مزايا الكتاب التي تدل على محاولة الاستقصاء والاستيعاب ، كثرة النقل عن كبار اللغويين ، فقد ينقل في المادة الواحدة عن أكثر من ثمانية من اللغويين ، وينقل فيها عن واحد منهم أكثر من ثلاث مرات ، وهذا يدلّ أيضاً على حرص القالي على توثيق النصوص التي ينقلها ونسبتها إلى أصحابها ، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد من نقول عن كبار اللغويين في مادة (غرب) ، فقد نقل فيها عن : الخليل (مرتين) ، وعن الأصمعي (ست مرات) وعن أبي عمرو ، وعن أبي زيد (ثلاث مرات) ، وعن أبي حاتم (مرتين) ، وعن ثابت ، وعن أبي عبيدة (مرتين) ، وعن يعقوب (ثلاث مرات) ، وعن

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٦ ، وينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٢٢٦ ، ونفح الطيب

للمقري ٤ / ٧٤

(٢) فهرسة مارواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٥٥

(٣) شرح ديباجة القاموس المحيط مطبوع في مقدمته ص ٢٧

أبي عبدة وابن دريد . كما نقل في غير هذه المادة عن غير هؤلاء كثعلب والنضر بن شميل وسيبويه والفراء والكسائي والزجاج وابن الأنباري وقطرب وابن قتيبة وغيرهم ، وبعض هؤلاء يتكرر في أغلب المواد ، كالخليل وأبي زيد ، وأبي حاتم ويعقوب والأصمعي ، وبعضهم لا يرد إلا في مواضع قليلة .

٣- عُني أبو عليّ بما أهمله صاحب العين مما هو مستعمل ، وزاد على شرحه زيادات كثيرة ، يقول ابن خير عن البارع : " زاد على كتاب الخليل نيفاً وأربعمئة ورقة مما وقع في العين مهملاً فأملاه مستعملاً ، ومما قلل فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأمل الشواهد فيه " (١) .

وقد جمع الزبيدي ما استدركه القالي على كتاب العين في مصنف سماه (المستدرک من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين) فبلغ ما استدركه خمسة آلاف وستمئة وثلاثاً وثمانين كلمة (٢) ، وستأتي دراسة لهذا الكتاب في المبحث الخامس من هذا الفصل (٣)

٤- " ومن ظواهر الكتاب البارزة اعتناؤه بضبط المواد عن طريق التنصيص بالعبارة ، غير مكتفٍ بالحركات والشكل الذي قد يصيبه التحريف والتصحيف ، وتلك ميزة حميدة لم يكن الخليل قد اتخذها من قبل ، وكان بها سابقاً للجوهري الذي جاء بعده ففعل فعله ، وإن كان لم يصرّ عليها إصرار القالي كما يقول الدكتور حسين نصّار " (٤)

٥- ومما يُبرز قيمة البارع كثرة الاستشهاد بالشعر كثرة تفوق ما في المعاجم الأخرى ، فلا تكاد تجد مادة من مواد الكتاب خالية من الاستشهاد ، بل تعدد الشواهد في المادة الواحدة لتصل في بعض المواد إلى عشرين شاهداً كما في مادة (غرب) .
ومما يدل على كثرة الاستشهاد ورود أكثر من مائة وثمانين شاعراً في الجزء الموجود من الكتاب ، استشهاد القالي بشعرهم ، إضافة إلى أبيات كثيرة استشهاد بها ، لم ينسبها

(١) فهرسة مارواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٥٤

(٢) ينظر التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ١ / ٣٧١

(٣) ينظر ص ٢٥٢

(٤) المعجم العربي بالأندلس ، عبد العلي الودغيري ص ٣٥ ، وينظر : المعجم العربي ، د . حسين نصار ٢ / ٣٨١

إلى قائل ، وهذه الكثرة من الشواهد تدل على اهتمام القالي وعنايته بالشعر والاستشهاد به .

وبالرغم من هذه المكانة وتلك المزايا للبارع نجد محققه (هاشم الطعان) يطعن فيه ، فيؤكد غير مرة أن البارع ماهو إلا كتاب العين ، فقد قال في مقدّمة التحقيق : " ولكنني بعد أن حققت النصّ وقعت على حقيقة طريفة جديدة بالإعلان ، وهي أن البارع ماهو إلا كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي " (١) وقال : " ولقد أتيت لي وأنا أحقق النصّ الذي بين يديّ من البارع أن أقارن ماورد فيه عن الخليل وهو معظم الكتاب بنسختين مخطوطتين من العين ، فإذا الكتابان متطابقان حدوك القُدّة بالقُدّة ، إلا ماأسلفت ذكره مما لا يمس جوهر الفكرة وإلا ماكان من تصحيف أو تحريف من النساخ ، أو تقديم وتأخير سببه اختلاف روايات النسخ . وبهذا يكون البارع أقدم نسخة وصلت إلينا من كتاب العين " (٢) .

ويكفي في نقض كلامه هذا أن نقل ماكتبه عن مادة البارع ومصادر القالي ، إذ فيها دليل قاطع على أن أبا عليّ اعتمد على كتب كثيرة غير العين ، ونقل عنها نقولاً كثيرة ، إذ يقول : " فنحن نجده قد نقل مئات المرات عن :

١- أبي زيد الأنصاري ، وبعض ما نقله وجدته في نوادر أبي زيد ، وصفة اللبن واللّبأ له . ونصّ هو على أنّه من كتايبه اللغات والغرائز المفقودين ، وبقيت نقول كثيرة صحّت لدي بالمقارنة بالمصادر التي نقلت عن أبي زيد ، وبقيت نقول أخرى لم أجد لها تخریجاً .

٢- الأصمعي عن كتبه : الخليل ، والإبل ، وخلق الإنسان ، والنبات ، وبقيت نقول كثيرة لم أجد لها تخریجاً .

٣- يعقوب بن السكيت نقل كثيراً عن كتابه الألفاظ ، وصرّح بعنوانه مرتين ... ونقل كثيراً عن إصلاح المنطق ، (وإحدى نسخ الإصلاح المطبوع برواية القليل) كما نقل مرّة عن القلب والإبدال ، وبقيت نقول لم أستطع تخریجها .

(١) مقدّمة تحقيق البارع ص ٦٤

(٢) مقدّمة تحقيق البارع ص ٦٦ ، وينظر ص ٦٧ ، وص ٧٠ ، وص ٧٢

٤- أبو حاتم السجستاني ، نقل مرتين عن التذكير والتأنيث ، وعزا إليه نقولاً من كتاب الكرم للأصمعي ، ربما لأنه بروايته ، وبقيت نقول كثيرة لم أستطع تخريجها .
ونقل عن غير هؤلاء أقل ، مثل :

١- أبي عبيدة ، وبعض نقوله تطابقت مع ماورد في شرحه للنقائض ، وكتاب الخيل له ، ومجاز القرآن ، وبقيت نصوص غير مخرجة .

٢- ابن قتيبة ، تطابقت نصوص من نقوله مع ماورد في أدب الكاتب .

٣- ثابت ، تطابق أكثر ماورد عنه مع ماورد في خلق الإنسان له .

٤- أبو عبيد ، تطابق الكثير من النقول عنه مع ماورد في الغريب المصنف له ، وتطابق نقل مع ماورد في غريب الحديث .

٥- سيبويه ، تطابق أكثر ماورد عنه مع ما في الكتاب .

ونقل عن آخرين بالوساطة ، فلم ينقل من كتبهم مباشرة مثل :

١- ابن الأعرابي . ٢- أبي عمرو الشيباني .

٣- الفراء . ٤- الكسائي ...

ووردت مرات كثيرة نقول عن (بعضهم) و (غيره) و (آخر) ...

ووجدنا القالي نفسه يدلي بآراء له أيضاً وإن لم تكن كثيرة ^(١) .

فهذه النقول الكثرة تدل على أن العين لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من كتاب

البارع ، فهل يصح أن نقول : إن كتاب البارع ما هو إلا كتاب العين ؟ .

ومما ينقض كلام المحقق تلك المستدركات التي جمعها الزبيدي في كتابه (المستدرك

من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين) والتي بلغت خمسة آلاف وستمائة وثلاثاً

وثمانين كلمة ^(٢) .

و حين تتم المقارنة بين المعجمين يتضح الفرق الكبير بينهما ، فثمة مواد كثيرة في

البارع لاعلاقة بينها وبين ما هو في العين إلا في المعنى العام فقط ، الذي تشترك فيه عامة

المعاجم .

(١) مقدمة تحقيق البارع ٦٧ - ٦٩

(٢) ينظر : فهرسة مارواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٥٤

منهج البارع وترتيبه :

قد يكون الحديث عن منهج البارع غير تام ، لنقص ما وجد منه ، وفقدان مقدمته ، ولم يأت مما وجد منه حرفاً تاماً بجميع أبوابه : ثنائياً وثلاثياً ورباعياً ، صحيحها ومعتلها ولفيفها ، ولذلك سيكون الحديث عن المنهج مبنياً على ما وجد من أبواب .

اعتمد أبو علي في منهجه العام على الأسس التي اعتمدها صاحب العين : الأساس الصوتي ، وأساس الأبنية ، والأساس التقليلي ، والأساس الصرفي .

فأما الأساس الصوتي فإن القالي قد رتب كتابه حسب المخارج غير أن ترتيبه مخالف لترتيب الخليل ، " وقد افترض المستشرق فولتون في مقدّمة القطعة التي نشرها بطريقة التصوير ، أن ترتيب الحروف في البارع يكون على هذا النحو :

ه ح ع خ غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا

ي

ولكن الرجوع إلى كتاب المقصور والمدود للقالي ربما أثبت بعض أخطاء هذا الافتراض الذي ذكره فولتون ، وساعدنا على معرفة الترتيب الحقيقي الذي سلكه أبو علي في البارع لهذه الحروف ، ذلك أن كتاب المقصور بدوره كان مرتباً حسب المخارج ، وذلك على النحو التالي :

ء ه ح ع خ غ ق ك ض ج ش ي ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب

و م

منه يتحلى أن فولتون وهم في أربعة مواضع :

- ١- في وضع الحاء بين الهاء والعين ، وهي في الحقيقة بين العين والغين المعجمة .
- ٢- في وضع الحاء المعجمة بين العين والغين ، وهي في الحقيقة بين الغين والقاف .
- ٣- في وضعه الألف بعد الواو ، وهي في الحقيقة عند القالي لاحقاً لها .
- ٤- في وضعه الياء المثناة آخر الترتيب بعد الواو والألف مثلما فعل الخليل ، وهي في الحقيقة موضوعة عند القالي وسيبويه معاً بين الشين واللام .

أما حرف الهمزة فقد ذكر فولتون أن القالي لم يحدد لها موضعاً ، بينما هو في الحقيقة قد اختار لها مكان الصدارة ، وجعلها أول حرف في الترتيب قبل الهاء " (١) .
والذي يظهر أن ترتيب البارع كترتيب كتاب المقصور والممدود ، إذ من المستبعد أن يتخذ أبو علي ترتيباً في البارع يختلف عن ترتيب كتاب المقصور ، يؤيد ذلك الرواية عن ابنه التي ذكر فيها ترتيب الأحرف الثلاثة الأولى من كتاب البارع ، وهي الهمزة والهاء والعين ، وترتيبها موافق لترتيب كتاب المقصور ومخالف للترتيب الذي افترضه فولتون .
وقد سبقت الإشارة إلى أن ترتيب أبي علي في البارع والمقصور موافق تماماً لترتيب سيويه للحروف (٢) ، وفي هذا دلالة على أن أبا علي ارتضى ترتيب سيويه وترك ترتيب شيخه الخليل .

وأما الأبنية فإن القالي قسم الأبواب على النحو التالي :

١- الثنائي ، وسماه " الثنائي في الخطّ والثلاثي في الحقيقة لتشدد أحد حرفيه " (٣) ومن هذه التسمية يتبين أنه أراد به مسمى بمضاعف الثلاثي ، نحو : جرّ وجدّ ، وقد أدخل في هذا الباب مضاعف الرباعي ، ومن أمثله : (الجد جد) في جد ص ٥٧٧ ، و (جصاحص) في جص ص ٥٨٠ ، و (وسجسج) في سج ص ٥٨٥ ، و (ونجفجف) في جف ص ٥٨٩ و (والبججة) في بج ص ٥٩٦ .
وهذه الأمثلة لاتتفق مع التسمية التي ربما أجراها على الأصل والغالب ، وهو بهذا موافق لما عمله صاحب العين .

٢- الثلاثي الصحيح ، وهذا الباب مستقيم لا اضطراب فيه ، إذ لم يشتمل على غير الثلاثي الصحيح .

٣- الثلاثي المعتل ، وهو كسابقه موافق لصاحب العين ، غير أنه لم يدخل فيه المهموز ، بل أفرده بباب خاص في أول المعجم .

٤- الحواشي أو الأوشاب ، وقد جاء باب الحواشي بعد باب الثلاثي المعتل من حرف الهاء - وهو الحرف الثاني في الترتيب والأول مما وجد من البارع - وقال عنه :

(١) أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس ص ٢٨٩

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣١

(٣) ينظر : البارع ص ٥٦٨

" هذه أبواب تتصل بالثلاثي المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل أو ثلاثة منها حرفان معتلان ، وسميناه باب الحواشي " (١) ولما فرغ منه قال : " انتهى المعتل وما اتصل به " (٢) وهذا الباب يقابل في كتاب العين أبواب اللفيف .

وفي حرف الغين والقاف بعد باب الثلاثي المعتل أورد باب الأوشاب ، وقال عنه : " وإنما سميناه أوشاباً لأننا جمعنا فيه الحكايات والزجر والأصوات والمنقوصات ، وما اعتل عينه ولامه ، أو فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو كان فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو لامه وعينه ، بلفظ واحد " (٣) ولم يورد باب الحواشي لاتحاد مضمونها في الجملة ، إلا أنه أدخل في الأوشاب ألفاظاً أخرى وألفاظاً من مضاعف الرباعي كالغططقة والققطعة والقبققة (٤) ، ولعله صنع ذلك لأنها حكايات وأصوات .

والذي يظهر أن أبا عليّ سَمَّى هذا الباب في بداية الأمر باب الأوشاب وأدخل فيه اللفيف والحكايات والأصوات وبعض المعتل وغيرها ، ثم لما أعاد النظر في الكتاب قبل موته سَمَّاه باب الحواشي واقتصر فيه على اللفيف ، فحرف الهاء قد جاء ضمن الأحرف الثلاثة الأولى مع الهمز والعين ، التي أخبر ابن القالي أن أباه قد أعاد كتابتها ثم مَرَضَ مَرَضَ موته ، إذ قال : " ثم عاود النظر فيه بأمر أمير المؤمنين وتأكيد عليه ، فعمل فيه من سنة تسع وأربعين وثلثمائة ، فأخذه بجدّ واجتهاد ، وكمّل له ، وابتدأ بنقله فكَمَّلَ لنفسه إلى شوال سنة خمس وخمسين وثلثمائة كتاب الهمز وكتاب الهاء وكتاب العين ، ثم اعتلّ في هذا الشهر " (٥) فهذا يدل على أنه لما أعاد الكتابة جاء إلى باب الأوشاب ففرّق مادته وأعادها إلى أبوابها التي تدخل فيها ، وأبقى على اللفيف فقط وجعله في باب متصل بيلب المعتل وسماه باب الحواشي ، ووصل هذا الأمر إلى باب العين ، أمّا ما بعده من الأبواب كالغين والقاف وغيرهما فلم يصل إليه التغيير .

(١) البارع : ص ١٧٠

(٢) البارع ص ١٧٥

(٣) البارع ص ٤٤٦

(٤) ينظر : البارع ص ٤٤٨ ، و ص ٥٢٥ ، و ص ٥٢٦

(٥) إنباه الرواة ١ / ٢٤٤

٥- الرباعي ، وقد جاء في حرف الهاء منتظماً ، مرتباً حِلْواً من الاضطراب وإدخال غيره فيه ، أما الرباعي في حرف الغين والقاف - وهما اللذان وُجد منهما رباعي مع حرف الهاء - فقد جاء منتظماً مرتباً أيضاً ، غير أنه قد أُدخِل فيه ألفاظٌ من مضاعف الرباعي ، كان باب الثنائي أولى بها لاشتماله عليه ، ومن أمثلة ماورد في الرباعي : الغلغلة والغرغرة والرغرة ، والقضضة والقشقة والشقشقة والقُلُقُلُ واللَّقْلُقُ وغيرها (١) .

ولعلّ سبب ورود هذه الألفاظ في حرف الغين والقاف دون الهاء هو نفسه السبب في وجود باب الحواشي في الهاء والأوشاب في الغين والقاف الذي سبقت الإشارة إليه . وليس في القطعتين الموجودتين من البارح حرفٌ تامٌّ يجمع أبوابه ؛ ولذلك لا نستطيع أن نحكم بوجود باب للخماسي أو عدم ذلك ، ويظهر أن القالي لم يهمل هذا الباب ؛ لظهوره في العين والجمهرة ، ولكثرة ماورد من ألفاظ خماسية في لغة العرب . وأما الأساس التقليدي والأساس الصرفي فإن صاحب البارح اتفق مع صاحب العين في ذلك دون إحداث أي تغيير فيهما .

ومن خلال النظر في منهج القالي وطريقته يتبين أنه سار على نهج العين وخالفه في

الأمور التالية :

- ١- خالفه في ترتيب الحروف إذ سار على ترتيب سيويه .
- ٢- استبدال أبواب الحواشي والأوشاب باللفيف .
- ٣- فصل المهموز عن المعتل ، وذلك أنه جعل باباً للهمز في أول المعجم ، وحين أتى إلى أبواب المعتل ضمن الحروف الأخرى لم يورد الألفاظ المهموزة .
- ٤- إدخال بعض مضاعف الرباعي في أبواب الرباعي مرة وفي الأوشاب مرة أخرى ، وهو اضطراب في المنهج لم يوجد في باب الهاء الذي خضع للتنقيح وإعادة النظر .

(١) ينظر : البارح ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٣ / ٥٣٤ ، ٥٣٥

(٢) تهذيب اللغة

الرابع من معاجم النظام الجامعة تهذيب اللغة للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، وهو كتاب ذو قيمة رفيعة ، جعلته في الصدر من معاجم اللغة ، يقول عنه عبد السلام هارون : " لا يعرف قدر هذا الكتاب حق المعرفة إلا من نظر فيه طويلاً ، وتتبع منهجه الوثيق في تفسير اللغة ، والأمانة الصادقة التي كان يستشعرها وهو يصنع كتابه . يقول فيه السيوطي : وكان عارفاً بالحديث عالي الإسناد ثخين الورع ^(١) ، ومما يجدر ذكره هنا أن الأزهري ألفه بعد بلوغه السبعين من عمره كما يفهم من المقدمة ^(٢) أي في نحو سنة ٣٥٢ هـ .

وفضلاً عن القدر الهائل من المادة اللغوية التي يحويها محاولاً بها تفسير ألفاظ القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وأشعار العرب ، وأمثالها ، نجد له خاصة ظاهرة ، هي عنايته بالناحية البلدانية التي استوعب بها التعريف بالكثير من بلدان الجزيرة العربية ، وهو اتجاه مبكر على نطاق واسع في التأليف المعجمي ، بلغ ذروته فيما بعد ، فيما صنع الفيروزآبادي في معجمه القاموس المحيط .

وكذا عنايته الخاصة بشرح الأحاديث النبوية التي فاتت أبا عبيد ، والقتيبي ، والخطابي .

ويكفي أن نذكر أن صاحب لسان العرب اعتمد عليه اعتماداً كاملاً ، وجعله في قمة مصادره . وأستطيع أن أقول : إن صاحب اللسان قد أفرغ معظم الكتاب في تضاعيف معجمه ، فنذر أن تجد نصاً للأزهري لم ينقله ابن منظور . وفي ذلك يقول صاحب اللسان في مقدمته : ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ولأأكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده

(١) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٠

(٢) قال : الأزهري في المقدمة : " وكنت منذ تعاطيت هذا الفن في حدائتي إلى أن بلغت السبعين ، مولعاً بالبحث عن المعاني والاستقصاء فيها ، وأخذها من مظانها ، وإحكام الكتب التي تأتي لي سماعها من أهل الثبت والأمانة للأئمة المشهورين وأهل العربية المعروفين .

الأندلسي - رحمهم الله - ، وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق ، وماعدهما بالنسبة إليهما ثنيات الطريق ... (١) .

فهو كما ترى قد صدر كتاب التهذيب في أول مصادره الخمسة الرئيسة ، وهي التهذيب ، والمحكم ، والصحاح ، وأمالي ابن برّي على الصحاح ، ونهاية ابن الأثير " (٢)

(١) ينظر : اللسان ٧ / ١

(٢) مقدمة تحقيق التهذيب ٢٤ ، ٢٥

تسميته ودوافع تأليفه :

تحدث الأزهري في مقدّمة التهذيب عن سبب تسميته بهذا الاسم وعن الدواعي التي دفعته إلى تأليف هذا المعجم . فأما سبب التسمية فقد قال عنه : " وقد سميت كتابي هذا تهذيب اللغة ؛ لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها ، وغيرها العُثم عن سننها ، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله ، والغريب الذي لم يُسنده الثقات إلى العرب " (١) .

يقول د . عبد الغفار هلال : " وقد استطاع أن يحقق هذا الهدف في تأليف كتابه بثلاثة أمور هي : سماعه لما تحدث به العرب الفصحاء ، وما تحقق من الرواية عن الموثوق بهم ، والأخذ مما خلف العلماء من كتب خُطت بأقلام موثوق بأصحابها ممن لهم مكانة علمية معروفة " (٢) .

وأما دوافع تأليف التهذيب فقد قال عنها الأزهري : " وقد دعاني إلى ما جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها ، واستقصيت في تَبُّع ما حصلت منها ، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها ، التي احتجّ بها أهل المعرفة المؤمنون عليها ، خلال ثلاث :

منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم ، وأقمت بين ظهرائهم سنّيات ، إذ كان ما أثبتّه كثيرٌ من أئمة أهل اللغة في الكتب التي ألفوها ، والنوادر التي جمعوها ، لا ينوب مناب المشاهدة ، ولا يقوم مقام الدربة والعادة .

ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما علّمهم يحتاجون إليه . وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامّتهم " (٣) .

والحلّة الثالثة هي التي لها أكثر القصد : أي قرأت كتباً تصدّى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها ، مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل ، ثم كتب من احتذى حذوه في

(١) التهذيب ١ / ٥٤

(٢) مناهج البحث في اللغة والمعجم ص ١٧٣

(٣) أخرجه مسلم ٧٤/١ باب بيان أن الدين النصيحة ، حديث ٥٥

عصرنا هذا . وقد أخلَّ بها ما أنا ذاكره مِنْ دَخَلِهَا وَعَوَارِهَا بعقب ذكرى الأئمة المتقين وعلماء اللغة المأمونين على مادونوه من الكتب وأفادوا ، وحصلوا من اللغات الصحيحة التي رووها عن العرب ، واستخرجوها من دواوين الشعراء المعروفين ، وحفظوها عن فصحاء الأعراب . وألفت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحفة المدخولة ماعرفته ، ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته . وكان من النصيحة التي التزمها توحياً للمثوبة من الله عليها ، أن أنضح عن لغة العرب ولسانها العربي الذي نزل به الكتاب ، وجاءت السنن والآثار ، وأن أهدبها بجهدى غاية التهذيب ، وأدلل على التصحيح الواقع في كتب المتحاذقين ، والمُعور من التفسير المزال عن وجهه ؛ لئلا يغترَّ به من يجله ، ولا يعتمد منه من لا يعرفه " (١)

مميزات التهذيب :

يُعدُّ تهذيب اللغة من المعاجم الموسوعية المتقدِّمة ، وقد لقي عند اللغويين قبولاً لم يَلْقَهُ معجم جامع من المعاجم التي سبقته ، وإنما حصل له هذا القبول لاجتماع عدة مميزات فيه ، ومن أهمها :

١- تعدُّد مصادره ، واتساع موارده ، فمن يطالع مقدمته يجد أنه خصَّ باباً فيها لذكر الأئمة الذين اعتمد عليهم فيما جمعه من ألفاظ وتفسيرات ، ذكر فيه مشاهير اللغويين والنحويين ممن سبقه أو عاصره ، كما أنه ضمَّن معجمه مارواه عن العرب وسمعه منهم ، وهو بهذا يجمع بين علم سابقه ممن ألفوا معاجم جامعة أو رسائل متخصصة وبين مشافهة الأعراب واتصاله بهم إثر وقوعه في أسر القرامطة ، ومن أمثلة هذا الجمع قوله في (نعج) : " وقال أبو عبيد : قال أبو عمرو : أنعج القوم إنعاجاً ، إذا سمنت إبلهم ، وقد نَعَجَت الإبل تَنَعَج ، إذا سمنت . قال : وهي في شعر ذي الرُّمة .
وقال شمر : نَعَجَتِ الإبلُ إذا سمنت حرفٌ غريبٌ . قال : وفتشت شعر ذي الرُّمة فلم أجد هذه الكلمة فيه .

قلت : نعج بمعنى سمن حرفٌ صحيح . ونظر إليّ أعرابيٌّ كان عهده بي وأنا ساهم الوجه ، ثم رأني وقد ثابتٌ إليّ نفسي ، فقال لي : نَعَجَتَ أبا فلان بعد مارأيتك كالسَّعَفِ اليابس . أراد صَلَّحَتَ وَسَمِنَتَ " (١)

٢- "اهتمامه بنسبة الأقوال لأصحابها ، والآراء لأربابها" (٢) ، ويحرص على ذكر سنده في الرواية عن المتقدمين ، فيقول مثلاً : وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى ، ويقول : وأخبرني المنذري عن أبي العباس عن ابن الأعرابي ، ويقول : وأخبرني المنذري عن الحسين بن فهم أنه أخذه عن يونس ، ويقول : وأخبرني المنذري عن أبي طالب عن أبيه عن الفراء ، ويقول : وروى أبو العباس عن الأثرم عن أبي عبيدة ، ويقول : وروى أبو العباس عن سلمة عن الفراء ... وهكذا .

(١) تهذيب اللغة ١ / ٣٨٢

(٢) المعاجم اللغوية ، د . إبراهيم نجاح ص ٤٧

٣- العناية الكبيرة بالشواهد ، فقلّ أن تجد مادة خلت من شاهد ، آية أو حديث أو بيت ، وهو يشترك مع المعجميين في كثرة الاستشهاد بالأبيات الشعرية ، لكنه امتاز عن غيره بذكر الشواهد الحديثية والقراءات القرآنية والإكثار منها ، ولعلّ ذلك جاء نتيجة لاشتغاله بعلوم الشريعة إلى جانب علوم العربية ، يدلُّ عليه تصانيفه في القراءات والتفسير وغريب الفقه^(١) ، وقراءته لكتب غريب الحديث لأبي عبيد وابن قتيبة وغيرهما^(٢) .

ويُتبع ذلك اهتماماً بمسائل فقهية وعقدية وحديثية ، فمن المسائل الفقهية قوله : " قلت : والشركة شركتان : شركة العنان ، وشركة المفاوضة ، فأما شركة العنان فهو أن يُحضِر كلُّ واحدٍ من الشريكين دنانير أو دراهم مثل ما يُخرج الآخر ، ويخلطانها ويأذن كلُّ واحدٍ منهما لصاحبه بأن يتجر فيه ، ولم يختلف الفقهاء في جواز هذه الشركة ، وأنهما إن ربحا فيما تجرا فيه فالربح بينهما ، وإن وُضعا فعلى رءوس أموالهما . وأما شركة المفاوضة : فإن يشتركا في كل شيء يملكانه أو يستفيدانه من بعد . وهذه الشركة عند الشافعية باطلة " ^(٣) .

ومن المسائل الحديثية قوله : " وروى سفيان الثوري عن عمّار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : (الكرسي موضع القدمين ، والعرش لا يُقدر قدره) وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي أنه قال : قال ابن عباس : (العرش مجلس الرحمن) أرسله ابن الأعرابي إرسالاً ولم يُسنده ، وحديث الثوري متصل صحيح " ^(٤) .

ومن المسائل العقدية حديثه عن إثبات صفة العجب لله عزوجل في مادة (عجب) عند توجيه قراءة " بل عجبٌ وسُخرون " ^(٥) .

(١) ينظر : مقدمة تحقيق التهذيب ، لعبد السلام هارون ١٣ - ١٥

(٢) ينظر : مقدمة الأزهرى للتهذيب ٢٠ ، ٣٠ ، ٣١

(٣) تهذيب اللغة ١ / ١٠٩

(٤) تهذيب اللغة ١ / ٤١٣

(٥) الآية " ١٢ " من سورة الصافات ، وينظر : تهذيب اللغة ١ / ٣٨٦

٤- " بروز شخصيته ، أو ظهور أثره في كلّ مادة ، فيتدخل في النقاش " (١)
ويتثبت من صحة الألفاظ ، ومارواه فلم يثق به أشار إليه ، ولم يكن ذلك مقتصرأ على
الليث وابن دريد ، فقد قال عن قول رواه عن النضر : " لم يروه لي ثقة أعتمده ، ولم
أسمعه لغيره " (٢) ، ويتضح بروز شخصيته في الترجيح بين الأقوال ، وردّ بعضها ،
وإظهار معانٍ لم ترد عن غيره ، واستدراك مافات على من سبقه ، إلى غير ذلك من
الأمور .

٥- " عنايته بالبلدان ، والمواضع ، والأمكنة ، والمياه ، عناية كبيرة جعلته من
أصحّ المصادر في هذا الاتجاه " (٣) .

(١) المعاجم اللغوية ، د . إبراهيم نجا ص ٤٨

(٢) تهذيب اللغة ١ / ٤١٢

(٣) المعاجم اللغوية ، د . إبراهيم نجا ص ٤٧

مقدمة التهذيب

صدر الأزهري معجمه بمقدّمة قيّمة مطوّلة ، تناولت القضايا التالية :

١- بيان منزلة لغة العرب ، ونزول القرآن بها على قوم فهموا معانيه ، وعرفوا وجوه خطابه ، لا يحتاجون في ذلك إلى تعلّم كما احتاجه من بعدهم ، وقد بيّن النبي صلى الله عليه وسلم ما أجْمِل فيه ؛ ولذلك وجب الاجتهاد في تعلّم ما يُتوصّل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب ، ثم السنة المبينة لجمال الترتيل ، لتنتفي الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ والإلحاد .

٢- الحديث عن الدواعي والدوافع التي قادته إلى جمع هذا الكتاب الكبير ، وأشار إلى وقوعه في الأسر وأثر ذلك عليه .

٣- ثم عقد باباً ذكر فيه الأئمة الذين كان اعتمادهم عليهم فيما جمعه من ألفاظ وتفسيرات ، وقسمهم إلى أربع طبقات ، عدّ في الطبقة الأولى أبا عمرو بن العلاء ، وخلفاً الأحمر ، والخليل ، والمفضل الضبي .

وذكر في الثانية : أبا زيد ، وأبا عمرو ، وأبا عبيدة ، والأصمعي ، واليزيدي ، كما ذكر الكسائي والفراء والنضر بن شميل وسيبويه وغيرهم .

وذكر في الثالثة : أبا عبيد القاسم بن سلام ، وابن الأعرابي ، واللحياني ، وأبا حاتم ، وابن السكيت ، وأبا سعيد الضرير وغيرهم .

وأما الطبقة الرابعة فهي الطبقة التي عاصروهم وذكر منهم : الزجاج ، وابن الأنباري ، ونفطويه ، كما ذكر الليث ، وابن دريد ، وغيرهم .

وذكر من هذه الطبقة ممن ألف فصّحّف أحمد بن محمد البشّي المعروف بالخارزنجي ، وأبا الأزهري البخاري ، ثم عرض ألفاظاً ومعاني مما أخطأ فيه الخارزنجي .

٤- نبّه إلى أنه لم يودع شيئاً في كتابه إلا ما استوثق منه ، فقال : " ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم ، أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خطّ ذي معرفةٍ ثاقبةٍ اقترنت إليها معرفتي ، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر

في كتابيهما ، فبيّنت شكّي فيها ، وارتباني بها ، وسترها في مواقعها من الكتاب ووقوفي فيها" (١).

٥- ثم نقل مقدمة العين بتمامها بعد أن قال : " ولم أجد خلافاً بين اللغويين أنّ التأسيس الجمل في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد أن تلقّفه إياه عن فيه . وعلمتُ أنّه لا يتقدم أحدُ الخليل فيما أسسه ورسمه ، فرأيت أنّ أحكيه بعينه لتأمله وتردّد فكره فيه ، وتستفيد منه مابك الحاجة إليه " (٢) .

(١) التهذيب ١ / ٤٠

(٢) التهذيب ١ / ٤١

منهج التهذيب وترتيبه

سار الأزهري في ترتيب كتابه على منهج وترتيب الخليل ، حيث قَسَم معجمه بحسب الحروف التي جاء ترتيبها موافقاً لترتيب الخليل القائم على المخارج ، وكلّ حرف قُسم إلى أبواب بحسب الأبنية ، الثنائي المضاعف ، ثم الثلاثي الصحيح ، ثم الثلاثي المعتل ، ثم اللفيف ، ثم الرباعي ، ثم الخماسي ، وراعى فيها التقاليد ، والتنبيه على المستعمل والمهمل ، وتضمّنت هذه الأبواب ماتضمنته أبواب العين ، فالثنائي يشمل مضاعف الثلاثي ، ومضاعف الرباعي ، والثنائي الخفيف من الأدوات وغيرها ، وماضوعف من فائه ولامه ، وماضوعف من عينه ولامه .

والثلاثي المعتل يشمل معتل الواو ومعتل الياء و المهموز ، واللفيف يضمّ الثلاثي المعتل بحرفين ، والثنائي الخفيف المعتل نحو : (ها) ، والثنائي الخفيف المهموز نحو (إذ) ، والثنائي المضاعف المعتل نحو (الحي) ، ومضاعف الرباعي المعتل نحو : (وعوع) .
وهكذا بقية الأبواب جاءت موافقة للعين ، غير أنّ ثمة اختلافاً يسيراً بين التهذيب والعين يتمثل في الأمور التالية :

١- محاولة فصل المهموز عن المعتل ، فقد أفرد في آخر التهذيب أبواباً للهمز ، " نقل فيها عن اللغويين ما يتعلق بألقاب الهمزة ، واجتماع الهمزتين ، وتحقيق الهمز ، وتليينه ، وحذفه ، وتحويله " ^(١) ويبيّن في آخر هذه الأبواب منهجه في المهموز فقال : " وقد ميّزت في معتلات كلّ كتاب ما يهمز مما لا يهمز ، تمييزاً لا تتعذر عليك معرفته ، وحققت ما يجب تحقيقه في مواضعه من أبواب المعتلات ، وفصّلتُ مالا يهمز مما يهمز تفصيلاً يقف بك على الصواب إذا أتت بك القراءة عليها " ^(٢) .

فكلامه هذا يدل على أنه حاول أن يفصل بين المعتل والمهموز ، لكن لم يكن ذلك بأبواب مستقلة ، وإنما جمعهما في باب واحد هو باب المعتل ، بيد أنه بالمعتل ثم يختمه بالمهموز فيقول : ومن مهموزه كذا ، ومن أمثلة ذلك قوله في المقلوب (حدا) بعد حديثه عن المعتل منه : " ومن مهموزه : قال الليث : الحِدَاة : طائر يطير يصيد

(١) الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ، د . رشيد العبيدي ص ٥٤٨

(٢) تهذيب اللغة ١٥ / ٦٩٢

الجرذان...^(١) ، وقوله في (كشي) بعد حديثه عن المعتل : " ومن مهموزه : ماروى أبو عبيد لأبي عمرو : إذا شويت اللحم حتى ييس فهو كشيء مهموز ، وقد كَشَأْتُهُ " ^(٢) إلى غير ذلك من الأمثلة ، غير أن الأزهري لم يلتزم ذلك في جميع أبواب المعتل — إذ إن هناك أبواباً اختلط فيها المعتل بالمهموز ، كما وقع ذلك في المقلوب (جزى) ، فقد تحدث في بدايته عن المعتل : (الجزاء) والفعل (يجزي) ، ثم عن الفعل المهموز (جزأ) دون إشارة تذكر ، ثم عاد فذكر الفعل المعتل (يجزي) ثم المهموز (الجزء) ، ثم (جزأ) ، ثم (الجزأة) ، ثم (الجزية) ، ثم (الجزوء) من الشعر ..

٢- ومما خالف فيه الأزهري صاحب العين ، الحكاية المؤلفة : وهي ما كان الحرف الأول من صدرها موافقاً للحرف الأول من عجزها مع اختلاف الحرف الثاني منهما ، نحو : الدهدقة والزهزقة وماشاههما ، فقد جعلها صاحب العين ضمن أبواب الثلاثي ، ونقلها الأزهري إلى أبواب الرباعي .

٣- عقد في خاتمة المعجم أبواباً للحروف المعتلة والهمزة جاءت على النحو التالي ^(٣) :

- كتاب الحروف الجوف ، وهي الياء والواو والألف ، ذكر فيه سبب تسميتها ، وأورد فيه ألفاظاً ، حروف كل منها معتلة ليس فيها حرف صحيح .
- باب الألفات ومعانيها .
- باب الياءات وألقابها التي تعرف بها .
- باب الواوات .
- باب تصريف أفعال حروف اللين وغيرها ، بين فيه ما يشتق من حروف الواو والياء ، فعلاً أو صفةً ، وتثنيتهما وتصغيرهما ، وغير ذلك .
- باب ماجاء في تفسير الحروف المقطعة ، ويقصد بها الحروف المقطعة في أوائل سور القرآن ، مثل : الم ، المص ، المر .
- أبواب الهمز .

(١) تهذيب اللغة ٥ / ١٨٧

(٢) تهذيب اللغة ١٠ / ٣٠٦

(٣) ينظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٦٤٩ - ٦٩٣

- باب اجتماع الهمزتين .
- باب ماجاء عن العرب في تحقيق الهمز وتليينه وتحويله وحذفه .

(٣) المحيط في اللغة :

جمع أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد الطالقاني ، الملقب بالصاحب ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ معجمه الجامع (المحيط في اللغة) ^(١) ، وقد حاول فيه الجمع بين الشمول والاختصار ، جاء الشمول باستقصاء معاني المادة أو أكثرها ، وجاء الاختصار بتفسير هذه المعاني بأخصر عبارة ، دون إسهاب أو توسّع أو إطّاب ، أو ذكر الروايات أو الشواهد إلا ماندر ، وكثيراً ما يفسّر اللفظ بلفظ واحد فقط .

وقد قدّم بمقدّمة مختصرة مستقاة من مقدمة الخليل ، تناول فيها الجوانب التالية :

- المقصود بالأبنية : الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخماسي .
- الفرق بين الصحيح والمعتل .
- سبب ابتداء الخليل بالثنائي .
- ترتيب الحروف ، وذكر أحيائها .
- سبب ابتداء الخليل بالعين وتأخير الهمزة والهاء .

منهجه وترتيبه :

اتبع الصاحبُ صاحبَ العين في طريقته ، وسار على منهجه ، واحتذى حذوه ، وليس في المعاجم كالمحيط في اتباع نظام الخليل ، بل يخيّل للناظر فيه أنّه جعل العين أمامه يقتفي أثره في كل شيء من التنظيم والتبويب ؛ ولذلك فإن من أراد معرفة منهجه وترتيبه فلينظر إلى منهج وترتيب العين ، ولن يجد في ذلك فرقاً .

ومما يدل على ذلك أنّ الحكاية المؤلفة ، نحو : الزهقة والدهقة ، التي أوردها صاحب العين في أبواب الثلاثي قد أوردها أصحاب المعاجم من بعده في أبواب الرباعي ، عدا الصاحب بن عبّاد فقد وافق الخليل في إيرادها في أبواب الثلاثي ^(٢) .

وثمة سؤال ، وهو : لماذا لم يسلك الصاحب سبيل الجمهرة أو معجم مقاييس اللغة ، وقد جعل من مصادره الجمهرة لابن دريد ، وتلمذ على ابن فارس صاحب المقاييس والمحمل ؟

(١) طبع كاملاً في عالم الكتب سنة ١٤١٤هـ بتحقيق محمد حسن آل ياسين في عشرة مجلدات وفهارس .

(٢) ينظر : المبحث الثاني من الفصل الأول ص .

والذي يظهر جواباً لهذا السؤال أنّ الصاحب كان مقتنعاً جداً بنظام الخليل وعارفاً بمزاياه اللغوية وغير اللغوية ، فلم يشأ أن يتحول إلى طريقة الجمهور ، التي ربما لم ير فيها مناسبة بين اتخاذ الترتيب الألفبائي واتباع الأساس التقليدي .

أما شيخه ابن فارس الذي قال عنه ياقوت : " وكان الصاحب ابن عبّاد يكرمه ويتلمذ له ، ويقول : شيخنا أبو الحسين ممن رُزق حسن التصنيف ، وأمن فيه التصحيف " (١) فلم ينهج نهج كتابيه المقاييس والمجمل ؛ لأنّ تلمذته له كانت على كِبَرٍ ، وقد كانا متعاصرين ، بل إن الصاحب مات وعمره ستون عاماً قبل موت ابن فارس بنحو عشر سنين ، وربما لم يؤلّف ابن فارس كتابيه ، أو لم ينته منهما إلا بعد موت الصاحب ، وممن يذهب إلى تأخر تأليف المقاييس الشيخ عبد السلام هارون فيقول : " ولم أجد أحداً غير ياقوت يذكر هذا الكتاب لابن فارس ، ولعلّه من أواخر الكتب التي ألّفها ، فلذلك لم يظفر بالشهرة التي ظفر بها غيره " (٢) . ، ويقول : " لا يساورني الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس ؛ فإن هذا النضح اللغوي الذي يتجلّى فيه من دلائل ذلك ، كما أنّ خمول ذكر هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلّة ذلك " (٣) وربما صنع الصاحب معجمه في زمن مبكر من حياته .

ما تميّز به المحيط :

أبرز ما تميّز به المحيط عن غيره من المعاجم الجمع بين الاختصار في التفسير ، والاستقصاء للمعاني ، فأما الاختصار في التفسير فيتمثل في الأمور التالية :

١- الاقتصار في تفسير الألفاظ على عبارات موجزة مختصرة ، بل يحرص في أحيان كثيرة على تفسير اللفظ أو الصيغة بلفظ واحد ، وترك التوسع في التفسير وتجنّب الخوض في الخلاف اللغوي والاكتفاء بتفسير واحد ، والذي يقارن بين تفسير الصاحب للمادة وتفسير الأزهري يجد الفرق بينهما واضحاً جلياً .

(١) معجم الأدباء ٤ / ٨٣

(٢) مقدمة تحقيق المقاييس ص ٣٩

(٣) مقدمة تحقيق المقاييس ص ٤١ ، وقد يكون مذهب إليه الشيخ عبد السلام منقوضاً بقول ابن فارس في كتاب الصاحبي الذي ألفه للصاحب ص ٤٦١ : " وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب مقاييس اللغة " ، وينظر : تعليق السيد صقر على هذا القول .

٢- قلة الشواهد بأقسامها : القرآنية ، والحديثية ، والشعرية ، والأمثال ، فالشعر الذي يُكثّر المعجميون الاستشهاد به لا يَشغَل في المحيط إلا حيزاً يسيراً ، يقول د . حسين نصار : " ويظهر ميل ابن عباد إلى الاختصار في تقليده الشواهد إلى درجة بعيدة ، فالقارئ لا يكاد يرى فيه شعراً إلا في أحيان نادرة جداً ، فإذا أورد شاهداً شعرياً أوردته شطراً أو جزءاً من بيت " (١)

وقد يشير إلى البيت دون إيراده ، ففي مادة (حكم) (٢) مثلاً ، أشار إلى ثلاثة أبيات ولم يورد منها بيتاً واحداً ، قال : " واحْكُمْ يافلان : كنْ حكيماً ، وعلى ذا فُسِّر بيت النابغة " يقصد به قوله :

واحْكُمْ كَحْكُمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إلى حَمَامِ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ (٣)
وقال : " وقول جرير : أَحْكِمُوا سفهاءكم : أي امنعوهم من التعرض لي " ويقصد بذلك بيت جرير :

أبني حنيفة أَحْكِمُوا سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضبا (٤)
وقال : " وسمى الأعشى القصيدة المحكّمة : حكيمة " يشير إلى بيته :
وغربية تأتي الملوك حكيمةً قد قلتها ليقال من ذا قالها (٥)

٣- إثبات المعاني والتفسيرات دون نسبة إلى قائل ، فأبواب عدّة ، ومواد كثيرة ، لا يرد فيها اسم لغويّ واحد ، وإن كان في مواضع قليلة جداً نسبة أقوال إلى بعض اللغويين كابن الأعرابي وأبي زيد وأبي عمرو وأبي حاتم والنضر بن شميل وابن السكيت وأبي عبيد وابن دريد .

غير أن الصاحب تعامل مع الخليل والخارزنجي على العكس من غيرهما ، فقد تردد اسم الخليل كثيراً ، لكنّ ذلك لم يكن بالنقل عنه ، وإنما كان في بيان ما أهمله ، فقد كان حريصاً إذا أورد مقلوباً مما أهمله الخليل أن يقول : (أهمله الخليل) .

(١) المعجم العربي ١ / ٢٨٣

(٢) المحيط ٢ / ٣٨٧

(٣) ديوان النابغة ٣٤

(٤) ديوان جرير ص ٥٠

(٥) ديوان الأعشى ص ١٥١

أما الخارزنجي فهو الوحيد الذي أكثر من النقل عنه ، وربما كان السبب في ذلك عنايته باستدراك ما أهمله الخليل ، وكون الخارزنجي ألف كتابه (التكلمة) لذلك الغرض ، فاتفق الهدفان ، واستوت الرغبتان ، مما جعل الصاحب يُضَمِّن معجمه كتاب الخارزنجي ، لِيُعِينِهِ عن البحث والنظر فيما استدركه المعجميون على الخليل ، ولم يقتصر الأمر على النقل بل تجاوزه إلى النقد والردّ في بعض الأحيان .

وأما الاستقصاء للمعاني فإنك تجد تفسير المادة الواحدة قد اشتمل على جميع معانيها أو أكثرها ، بل إنك تجد من المعاني ما لا تجده في المعاجم المطوّلة المعاصرة للصاحب ، كالتهذيب مثلاً ، ففي مادة (حكم) أورد الصاحب معاني هذه المادة الموجودة في التهذيب ، وزاد عليها : " الحكيم : المتيقّظ " ^(١) وفي مادة (هقع) قال : " ورجلٌ هُقَعَةٌ : كثير الاضطجاع والالتكاء بين القوم ، والسريع الانكسار أيضاً " ^(٢) والمعنى الثاني ليس موجوداً في التهذيب .

يقول د . حسين نصار : " أما الذي جعل الكتاب يتضخّم ويكبر حجمه ، فتلك الألفاظ والصيغ والمعاني التي ينفرد بها صاحبه دون غيره من مؤلفي معاجم القرن الرابع وما قبله ، حتى إنه امتاز بكثير منها على التهذيب وهو أكبر معجم ظهر في هذا القرن ... وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار القدماء ، فقال قائلهم ^(٣) : (صنّف كتاباً في اللغة العربية كثر فيه الألفاظ ، وقَلل الشواهد ، فاشتمل من اللغة على جزء متوفّر) فهو أشبه أن يكون استدراكاً على العين والتهذيب " ^(٤) .

(١) المحيط ٢ / ٣٨٧

(٢) المحيط ١ / ١٠٦

(٣) القفطي في إنباه الرواة ١ / ٢٠١

(٤) المعجم العربي ١ / ٢٨٤

(٤) المحكم والمحيط الأعظم :

يُعدّ المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ — آخر معجم جامع على نظام التقاليد ، وقد صنعه مؤلفه بعد ظهور نظام القافية في المشرق ؛ ولكونه آخر معجم على نظام التقاليد فقد جاء أكثر إتقاناً له ، وأقلّ وقوعاً في الاضطراب والخلط في الأبواب ، حيث حاول تلافي ما وقع فيه سابقوه من اختلال أو تقصير في المنهج ، وأعاناه على ذلك اتباعه لترتيب الزبديّ في مختصر العين .

وقد حظي المحكم بعناية العلماء ، لما تميّز به من مزايا ، ولما اشتمل عليه من محاسن ، حتى قال عنه القفطي : " جمع في اللغة كتاب (المحكم) يقارب عشرين مجلداً ، لم يُر مثله في فنه ، ولا يعرف قدره إلا من وقف عليه ... لو حلف الخالف أنه لم يُصنّف مثله لم يحنث " (١) ،

" وكان من مظاهر احتفال اللغويين بالكتاب وإدراكهم لقيّمته أن أقبلوا عليه بالتلخيص والتهديب ، أو الاعتماد عليه أصلاً من أصول الرواية اللغوية ، فظهرت مصتفات عديدة يبدو أثر المحكم فيها واضحاً للعيان " (٢) ويأتي في مقدّمة هذه المصنّفات (لسان العرب) الذي ضمّنه مؤلفه خمسة كتب ، كان المحكم واحداً منها .

" ومجمل القول : أن محكم ابن سيده أحسن المعاجم التي التزمت منهج الخليل في العين ، ترتيباً للأبواب والمواد ، وأوجزها تعبيراً ، وأحفلها بالتعليلات والتخریجات النحوية والصرفية ، ومن أجمعها للصيغ والألفاظ والتفسيرات " (٣) .

(١) إنباه الرواة ٢ / ٢٢٥

(٢) ابن سيده ، آثاره وجهوده في اللغة ، د . عبد الكريم النعيمي ص ١٩٧

(٣) مقدمة تحقيق المحكم ، مصطفى السقا وحسين نصار ص ٢٣

مقدمته :

قدّم ابن سيده للمحكم بمقدّمة طويلة ، يغلب عليها الغرابة والسّجّع ، تناول فيها - بعد الثناء على الله - ثلاث قضايا :

الأولى : تحدث فيها عن الأمر الذي دعاه إلى تأليف معجم كبير مرتب على الحروف ، وهو رغبة الأمير الموفق في تأليف كتاب جامع في اللغة ، يجمع شتاتها ، ويُستغنى به عن غيره ، يكون مُتقناً مصحّحاً ، وكان قد عزم على تأليفه بنفسه ، لكن أعباء الرئاسة ، والانشغال بالسياسة حالت دون مباشرته تأليف الكتاب ، فأوكل عمل هذا الكتاب إلى أبي الحسن بن سيده ، الذي لم يجد بُدّاً من الاستجابة لطلبه ، والامتنال لأمره ، وعن ذلك يقول : " وذلك أنه - أدام الله مدته وحفظ على ملكه طلاوته وجِدّته - لما جمع العلوم النافعة من الديانيات واللسانيات ، فسلك منهاجها ، وشهّر بمقدّماتها نتائجها ، ودلّل من صعبها ... وضح له فضل هذا الكلام العربي ، الذي هو مادة لكتيب الله جلّ وعزّ ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما وضح له مكان الحاجة إلى هذه اللسان الفصيحة الزائدة الحُسن ، على مأوتيه سائر الأمم من اللُسن ، أراد جمع ألفاظها ، فتأمّل لذلك كتب رُوائها وحفاظها ، فلم يجد منها كتاباً مستقلاً بنفسه ، مستغنياً عن مثله ، ممّا أُلّف في جنسه ، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه فلما رأى - أيده الله - تلك الكتب المصنّفة في هذه اللغة الرئيسة ، الرائقة النفيسة ، لم يرضها أسلاكاً لتومها ^(١) ، ولا أفلاكاً لطوالع نجومها ، فأزمع التأليف ، وأجمع بذاته فيها التصنيف ... ثم إنه عاقه عن التصنيف فيها ما نيط به من علائق السياسة ، وأعباء الرياسة ، وشغله عن ذلك ما حُبّي به من إدارته الممالك ، وتأمينه المسالك ... فالتمس من يؤهّل لذلك من لباب عبيده ، وصيّاب عديدة ، فوجد منهم فضلاء خياراً ، ونبلاء أحراراً ، لكن رأني أطولهم يداً ، وأبعدهم في مضمار العتاق مدى ، فأمرني بالتجرد لهذه الإرادة ... فأطعت وما أضعت ، وأجدتُ كلما أردت ... وألّفت كتابي الملخص ، الذي سمّيته

(١) التومة : اللؤلؤة ، والجمع تومٌ وتومٌ . اللسان (توم) ١٢ / ٧٤

(المخصص) وهو على التبويب في نهاية التهذيب ... ثم أمرني بالتأليف على حروف المعجم ، فصنفت كتابي الموسوم بالمحكم " (١) .

والثانية : تحدث فيها عن منهج سار عليه في تفسير الألفاظ ، أراد تطبيقه حين يصف اللفظ وصيغته بوصفٍ صرفيٍّ ، يهدف فيه إلى الاختصار في الوصف ، كما يهدف إلى الدقة في هذه الوصف لمعرفة تصريف الألفاظ ، " ويقوم هذا المنهج على ثلاث شُعب : حذف أمور ، وتنبيه على أمور ، وتمييز بين أمور متشابهة .

أما الحذف فللمشتقات القياسية ؛ لاطرادها ، والأمور التي تفهم من سياق العبارة " (٢) ، ومن الأمثلة على ذلك :

- قوله : " ومن طريف اختصاره ، ورائق بديع نظم تقصاره ، أي إذا ذكرتُ (مِفْعَلًا) ، لم أذكر (مِفْعَالًا) ، لعلمي أن كلَّ (مِفْعَل) مقصور عن (مِفْعَال) " (٣) - وقوله : " ومنه : أي لا أذكر (أفعال) إذا ذكرتُ (افعل) من الألوان ؛ لأن كل (افعل) عند سيبويه من الألوان محذوفة من (افعال) إيثار التخفيف " (٤) .

- وقوله : " ومنه : أي لا أذكر الجمع المسلم إلا أن يكون تشبيهاً بالمكسّر في كونه سماعياً ، نحو : أرضين وإحرّين ... " (٥) .

- وقوله : " ومنه : أي لا أذكر ما جاء من جمع (فاعل) المعتل العين على (فَعَلَة) إلا أن يصح موضع العين منه ، نحو حَوَاكَة وَحَوَاة ، فأما ما جاء منه معتلاً كعباعة وسادة ، فلا أذكره لاطراده ، وكذلك لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل اللام على (فُعَلَة) نحو : قُضَاة ورُمَاة ؛ لأن هذا مطرّدٌ أيضاً ، وكذلك أدعُ ما جاء من جمع (فاعلة) على (فواعل) لاطراده أيضاً .

ومنه : أي لا أذكر اسم المصدر الذي يجيء من (فَعَل يَفْعَل) على (مَفْعَل) لاطراده ، فأما ما جاء منه على (مَفْعِل) كالمرجع والمقييل والمحيض فلازم ذكره ؛ لكونه

(١) مقدمة المحكم ٣ - ٦

(٢) مقدمة تحقيق المحكم ص ١٧

(٣) مقدمة المحكم ص ١٠

(٤) مقدمة المحكم ص ١٠

(٥) مقدمة المحكم ص ١٠

سَمَاعِيًّا . وكذلك لا أذكر ما جاء من أسماء الزمان من (يَفْعَل) على (مَفْعَل) لأطراده ، ولا أذكر ما جاء منهما على (مَفْعَل) من (فَعَلَ يَفْعَل) أو (فَعَلَ يَفْعُل) ، وكذلك أسماء المكان إلا أن يَشْدُّ شيء كمشريق ، ومغرب ، ومسجد ، ومنبت ، ومطلع ... " (١) .
وأما التنبيه فهو لما كان فيه شذوذ ، ليتنبه القارئ إلى موضع الشذوذ ، ومن الأمثلة على ذلك :

- قوله : " ومنه التنبيه على شاذ النسب ، والجمع ، والتصغير ، والمصادر ، والأفعال ، والإمالة ، والأبنية ، والتصاريح ، والإدغام ... " (٢) .

- وقوله : " ومنه : أي إذا رأيت صيغة مفعول لا فعل له أشعرت بذلك نحو : مُدْرَهُم ، ومفتود - أعني الجبان لا المصاب الفؤاد - ، وماء معين في قول بعضهم ، فإن كان له فعل غير متعد أعلمت به ، وقلت : إنه لم يُصَغَ لفظ مفعول منه ، نحو ما حكاه الفارسي من قول العرب : دَرَهَمَتِ الحُبَّازِي ، أي : صارت على شكل الدرهم " (٣) .

- وقوله : " ومنه : أي إذا رأيت فعلاً لا مصدر له أشعرت بمكانه ، وذلك نحو : يَذَرُ وَيَدَعُ ، فإني أقول في مثل هذا : وليس لهذا مصدر . وكذلك إن لم يكن للفعل ماضٍ أعلمت به أيضاً " (٤) .

- وقوله : " ومن ذلك تنبيهي على كل ما يُهَمَزُ ، مما ليس أصله الهمز من جهة الاشتقاق ، كقولهم : الذئب يَسْتَنْشِي الرِّيحَ ، وإنما هو من النَّشْوَةِ ، وكذلك ما زيدت فيه الهمزة مما لا أصل له فيها ، ولا هو مُبَدَّلٌ من بعض حروفها ... " (٥) .

وأما تمييز المشتبهات فهو للتفريق بين ما يحصل فيه التشابه وقد يقع فيه اللبس والخلط ، ومن الأمثلة على ذلك :

- قوله : " ومن غريب ما تضمنه هذا الكتاب : تمييز أسماء الجموع من الجموع والتنبيه على الجمع المركب ، فهو الذي يسميه النحويون جمع الجمع ، فإن اللغويين جمّاً

(١) مقدمة المحكم ص ١١

(٢) مقدمة المحكم ص ١٠

(٣) مقدمة المحكم ص ١١

(٤) مقدمة المحكم ص ١٢

(٥) مقدمة المحكم ص ١٢

لا يميزون الجمع من اسم الجمع ، و لا يَبْهون على جمع الجمع ، ومن الأبنية ما يجوز أن يكون جمعاً ، وأن يكون جمع جمع... " (١) .

- وقوله : " ومن طريف ما اشتمل عليه هذا الكتاب : الفرق بين التخفيف البدلي ، والتخفيف القياسي ، وهما نوعا تخفيف الهمز... " (٢)

- وقوله : " ومن ذلك أن أفرق بين الفعل المنقلب عن الفعل وبين الفعل الذي هو لغة في الفعل ، وليس بمنقلب عنه ، بوجود المصدر وعَدَمه ، كجذب وجَبَذ ، فإنهما لغتان ؛ لأن لكل واحد منهما مصدراً ، وأما يَسِّس وأيس فالأخيرة مقلوبة عن الأولى ، لأنه لامصدر لأيس... " (٣)

وهذا المنهج الذي تحدث عنه ابن سيده في المقدمة يُعَدُّ منهجاً متميزاً ، يدل على تمكُّنه النحوي والصرفي واستثمار ذلك في التفسير اللغوي ؛ ولأجل هذا قال عنه الشدياق : " وهذه المناقشات النحوية التي تجدها في كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده في المحكم كثيراً ، فما سنحت له فرصة الخوض فيها إلا انتهزها " (٤) وإن كان لم يصل إلى الدرجة التي ادعاها في المقدمة (٥) .

والقضية الثالثة التي تناولها ابن سيده في المقدمة : الحديث عن مصادره التي اعتمدها في معجمه ، فقال : " وأما ماضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة : فمصنّف أبي عبيد ، والإصلاح ، والألفاظ ، والجمهرة ، وتفاسير القرآن ، وشروح الحديث ، والكتاب الموسوم بالعين ، ماصح لدينا منه وأخذناه بالوثيقة عنه ، وكتب الأصمعي ، والفراء ، وأبي زيد ، وابن الأعرابي ، وأبي عبيدة ، والشيباني ، واللحياني ، ماسقط إلينا من جميع ذلك ، و كتب أبي العباس أحمد بن يحيى : المجالس ، والفصيح ، والنوادر ؛ وكتابا أبي حنيفة ، وكتب كراع ، إلى غير ذلك من المختصرات ، كالزَّبْرَج ، والمُكَنِّي ، والمُبَنِّي ، والمُتَنِّي ، والأضداد ، والمُبدل ، والمقلوب ، وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة

(١) مقدمة المحكم ص ٨ ، ٩

(٢) مقدمة المحكم ص ٩

(٣) مقدمة المحكم ص ١٢

(٤) الجاسوس على القاموس ص ٤٧ ، ٤٨

(٥) ينظر : المعجم العربي ، د . حسين نصار ١ / ٢٩٩

المعللة العجبية المخصصة الغريبة ، المؤثرة لفضلها ، والمستراد لمثلها ^(١) ، وهو حلّي كتابي هذا وزينه ، وجماله وعينه ، مع ما أضفته إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه معللة ، عربية كانت أو دخيلة .

وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين ، والمتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبي عليّ الفارسيّ : الحليّات ، والبغداديات ، والأهوازيات ، والتذكرة ، والحجة ، والإغفال ، والإيضاح ، وكتاب الشعر . وكتب أبي الحسن بن الرّماني ، كالجامع والأغراض .

وكتب أبي الفتح عثمان بن جني ، كالمغرب ، والتّمَام ، وشرحه لشعر المتنبّي ، والخصائص ، وسر الصناعة ، والتعاقب ، والمحتسب ، إلى أشياء اقتضبتها من الأشعار الفصيحة ، والخطب الغريبة الصحيحة . هذا جميع ما اشتمل عليه كتابنا (المحكم) وهو في هذه الصناعة (المحيط الأعظم) " ^(٢) .

(١) " وقولهم : فلان مُستَرادٌ لثله ، وفلانة مُستَرادٌ لمثلها : أي مثله ومثلها يُطلب ويُشحُّ به لنفاسته " المحكم ١٠ /

منهجه وتبويبه :

لم يكن نظام التقاليد منذ ظهوره إلى آخر معجم ألف فيه سالكاً طريقة وترتيباً وتبويباً واحداً لم يتعرض للتعديل والتبديل ، بل حدثت فيه تغييرات وطرأت عليه تطورات حتى انتهى المطاف بابن سيده ، " فأفاد من جميع هذه التغييرات ، والتطورات التي حدثت قبله ، والتزم مارآه أحسنها وأدقها . فقسم كل كتاب إلى الأبواب التالية : الثنائي المضاعف الصحيح ، ثم الثلاثي الصحيح ثم الثنائي المضاعف المعتل ، ثم الثلاثي المعتل ، ثم الثلاثي اللّيف ، ثم الرباعي ، ثم الخماسي ... وقد أخذ ابن سيده هذا التقسيم كلّه من الزبيدي الذي اتبعه في مختصره للعين ، ثم زاد عليه باباً ذكره في مواضع قليلة نادرة ، ودعاها مرّة بالسُداسي ، وأخرى (الملحق بالسُداسي) ووضع فيه ألفاظاً أعجمية ، وأسماء أصوات . وذلك أمر لا يوافق عليه الصرفيون ، إذ يذهبون إلى أنه لا توجد ألفاظ سداسية الأصل ، وأنّ الألفاظ الأعجمية لا يصح وزنها ؛ لأن الوزن خاص بالعربية ... وإذن فابن سيده التقط منهجه المحكم ، الذي يعد أدق منهج التزمته المعاجم التي سارت وفق كتاب العين للخليل ، من مختصر العين للزبيدي ، وأحسن تطبيقه في معجمه الكبير ، بعد أن كان مطبّقاً على معجم مختصر " (١) ، وسيأتي تفصيل لنظام المختصر في موضعه - - إن شاء الله - (٢).

وبالرغم من ظهور نظام القافية المعجمي في المشرق في نهاية القرن الرابع ، فإن ابن سيده الذي ألف معجمه في القرن الخامس لم يتخذ طريقة التقفية التي تعدّ أيسر من نظام التقاليد ، بل سلك سبيل العين ومن حدا حذوه ، وقد اختلفت آراء الباحثين في سبب ذلك ، فيرى د . أحمد مختار عمر أن ذلك عائد إلى أنّ طريقة التأليف في المغرب تابعة في غالب أحوالها لطريقة أهل المشرق وتتأخر في العدول عن هذه الطريقة إلى زمن متأخر ، يقول في أحد كتبه : " ومن الملاحظ أنّ الظاهرة التي تظهر في المشرق كانت تظهر متأخرة في المغرب والأندلس ، فكلما ظهرت طريقة للتأليف في المشرق اتبعها أهل الأندلس ، ولكن طرق المشرق كانت تظل سائدة في المغرب إلى زمن متأخر حتى بعد أن يهجروها

(١) مقدمة تحقيق المحكم ص ١٦ ، ١٧

(٢) ينظر : المبحث الرابع من هذا الفصل .

أهل المشرق ؛ ولذلك نجد ابن سيده (في القرن الخامس) يؤلف المحكم متبعاً فيه نظام العين ، وهو نظام كان سائداً في المشرق قبل أواخر القرن الرابع وطرح بعد ذلك ^(١) .

أما د . الودغيري فيقول : " إن الذي يبدو أقرب إلى الصواب من كل الاحتمالات والتأويلات ، هو أن ابن سيده كان شديد التأثير بوالده إسماعيل بن سيده ، وأبي عمر الطلمنكي ^(٢) تلميذَي الزُّبيديّ الرجل الذي وقف حياته على إحياء مدرسة العين بالأندلس بعد أستاذه القالي ، ذلك من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن ابن سيده نشأ متضلّعاً في اللغة وحافظاً لأصولها القديمة رغم عماه ، ودفعه هذا التفوق العلمي إلى الاعتداد بنفسه ، مصرحاً بذلك في كلّ مناسبة ، وساخراً من علماء وقته ، وشاكياً من حسدهم وانتقادهم له ، كما في مقدمة المحكم ... فهو بالرجوع إلى طريقة الخليل المعقدة ، وسلوكه مسلكه الوعر ، الذي ربما استصعبه معاصروه كأنما يباهى بعلمه وقدرته على مالا يستطيع غيره من هؤلاء الحساد والنقاد الذين يوثرون السهل ... وهكذا فقد استفاد ابن سيده في كتابه من جميع المعاجم السابقة بما في ذلك كتاب العين ، ومختصره للزُّبيدي الذي اقتبس منه ترتيبه للأبواب ، وأخذ منهجه فطبقه على كتابه بتوسع ، وكان ابن سيده قد أخذ هذا المختصر عن والده " ^(٣)

(١) معاجم الأبنية في اللغة العربية ص ٣٣ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبد الله المعافريّ الأندلسيّ الطلمنكي ، كان من بحور العلم ، وتوفي سنة ٤٢٩هـ .

بغية الملتبس للضبيّ ص ١٦٢ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٧ / ٥٦٦

(٣) المعجم العربي بالأندلس ص ٥٥ ، ٥٦ وينظر : أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس

ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والمعاجم العربية ، د . عبد الله درويش ص ٤٣

مزاي المحكم :

يعد المحكم من أجمع المعاجم المتقدّمة وأشهرها ؛ لما اجتمع فيه من صفات تنظيمية دقيقة ، ومزايا قيمة مفيدة ، ومن هذه المزايا ما يلي :

١- الإفادة من ترتيب الزبديّ للأبواب ، ويتمثل ذلك في أمرين :

أ- الفصل بين المهموز واليائي والواوي في أبواب الثلاثي المعتل . فقد كانت عند من سبق الزبدي وابن سيده مختلطة لا تفريق بينها .

ب- إفراد المضاعف الثنائي المعتل بأبواب خاصة ، تقع بين أبواب الثلاثي الصحيح وأبواب الثلاثي المعتل ، بعد أن كان مفرقاً في أبواب اللفيف والمعتلة .

٢- يقول د . حسين نصار : " أهم ظاهرة انفرد بها المحكم عن غيره من المعاجم اللغوية ميل مواده إلى الانتظام في داخلها ، وفقاً للمنهج الذي وضعه لنفسه . فالأفعال يبين ماضيها ومضارعها ومصدرها والصفة منها ، ولا يهمل من ذلك إلا القياسي ، والأسماء يذكر مفرداً وجمعاً : القلة منها والكثرة الشاذة . وكلا النوعين يُقدّم منها - جهد الطاقة - المجرد ويؤخر المزيد . وقد شرح خطوات هذا المنهج في المقدمة شرحاً وافياً ، وإن خالفه في كثير من الأحيان" ^(١) .

٣- محاولة الجمع بين استقصاء الأقوال والتفسيرات للمادة وبين الإيجاز في العبارة وتجنّب التكرار وحذف الصيغ القياسية ^(٢) ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته بقوله : " هذا إلى ما تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والاتساع ، والإيجاز والاختصار ، مع السلامة من التكرار ، والمحافظة على جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة " ^(٣) .

٤- العناية بالمسائل النحوية والصرفية ، وقد تقدّمت إشارة الشدياق إلى ذلك بقوله : " وهذه المناقشات النحوية التي تجدها في كتب النحو قد كلفَ بها وارتاح لها ابن سيده في المحكم كثيراً ، فما سححت له فرصة الخوض فيها إلا انتهزها " ^(٤) .

(١) المعجم العربي ١ / ٢٩٦

(٢) ينظر : المعجم العربي ، د . حسين نصار ١ / ٢٩٧

(٣) مقدمة المحكم ص ٧

(٤) الجاسوس على القاموس ص ٤٧ ، ٤٨

طبعه :

تولّى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نشر المحكم ، بعد أن عهد إلى ثلثة من المحققين بالعمل على تحقيقه تحقيقاً علمياً ، ثم قام بطبعه ونشره منذ عام ١٩٥٨ م ، ولم يخرج الكتاب في بادئ الأمر مكتملاً ، وإنما مرّ بثلاث مراحل : المرحلة الأولى طبع فيها الأجزاء الثلاثة الأولى ، وكان ذلك سنة ١٩٥٨ م ، ثم توقف طبع الكتاب عشر سنين ، بعدها طبعت الأجزاء : الرابع والخامس والسادس والسابع بين علمي ١٩٦٨ م و ١٩٧٣ م وهذه هي المرحلة الثانية ، أما المرحلة الثالثة فقد جاءت بعد توقف ثان للطبع استمر ثلاثة وعشرين عاماً ، إذ طبعت الأجزاء : الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر بين عامي ١٩٩٦ م و ١٩٩٨ م ثم تبعها الجزء الثاني عشر وهو الجزء الأخير من الكتاب بعد ذلك .

وفي عام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م أخرجت دار الكتب العلمية بيروت طبعة أخرى كاملة للمحكم بتحقيق د . عبد الحميد هنداوي في عشرة أجزاء أتبعته بمجلد للفهارس ، وليس في هذه الطبعة أيّ جديد أو تغيير على الطبعة السابقة ، من حيث تحقيق النصّ ، وليس من شيء يذكر لها غير تخريج الأبيات ، بل إن المتن في هذه الطبعة يعدّ صورة من المتن في طبعة المعهد ، حيث نجد التماثل والموافقة التامة بين الطبعتين في ضبط الحروف وفي علامات الترقيم وفي الزيادات من غير الأصول فما كان مضبوطاً في طبعة المعهد ضبط في الطبعة التالية ، وما كان مهملاً عن الضبط أهمل في الثانية ، ومما يزيد الأمر وضوحاً أنّك تجد في طبعة المعهد كلمات لا يشكل ضبطها ، قد ضُبطت ، وكلمات أخرى لم تضبط ، وحين تقارن هذه المواضع بما يقابلها في طبعة دار الكتب تجد نفس الضبط لا يختلف ، ومن ذلك ما ورد من قول صاحب المحكم : " ومحال وصف النكرة بالمعرفة " ^(١) فضبط كلمة (المعرفة) مما لا يشكل ، وقد ضبطت العين والراء في الطبعتين دون غيرهما من الحروف .

والأمر كذلك مع علامات الترقيم ، ليس هناك أيّ فرق بين العلامات في الطبعتين

مما يدل على اعتماد الثانية على الأولى .

وأما الزيادات التي أضافها محققو طبعة المعهد فهي أوضح دليل على أن الطبعة الثانية صورة موافقة لطبعة المعهد ، فقد عمد بعض محققها إلى إضافة زيادات من اللسان على النصّ اجتهاداً منهم لزيادة البيان مع الإشارة في الحاشية إلى ذلك ^(١) ، فجاءت طبعة دار الكتب العلمية بهذه الزيادات دون تغيير ودون إشارة في الحواشي ، بل إن هذه الزيادات جاءت فيها بين أقواس تدل على الإضافة كما هو الحال في طبعة المعهد .

كلّ ذلك يدل على أن دار الكتب العلمية لم تُعدّ تحقيق الكتاب ، وإنما اقتصر الأمر على انتساخ طبعة المعهد وإضافة تحريج الشواهد ، وقد يظن المقارن بين الطبعتين ، أن دار الكتب العلمية قامت بتصوير طبعة المعهد بطريقة تقنية حديثة عبر ما يُسمّى (الماسحة الضوئية) التي تنقل الصورة إلى جهاز الحاسب ، ثم هو بدوره عن طريق ما يُسمّى (القارئ الآلي) يقوم بتحويل الصورة إلى نصّ يمكن التحكّم فيه وإدخال تغييرات عليه بحذف الحواشي ، وإضافة حواشٍ أخرى ، وتغيير نمط ونوع الخطّ ، وربما تكون هناك تقنية أخرى استخدمت في ذلك ، مما لم نعرفه ولم يصل إلينا علمه .

(١) ينظر على سبيل المثال : المحكم (طبعة المعهد) ٨ / ٢٧ ، ٧٩ ، ١١٢ ، ١٣٠ ، وما يقابلها في طبعة دار

المبحث الرابع

اتجاه الاستدراك والتنقيح

- ١ . الاستدراك والتنقيح لكتاب العين .
- ٢ . الاستدراك والتنقيح لكتاب الجمهرة .
- ٣ . الاستدراك والتنقيح لكتاب البارع .
- ٤ . الاستدراك والتنقيح لتهديب اللغة .
- ٥ . الاستدراك والتنقيح لكتاب المحكم .

الاستدراك والتنقيح لكتاب العين:

لم يحظ كتاب بالتنقيح والتهذيب والاستدراك ما حظي به كتاب العين ، وفي ذلك دلالة على المكانة الرفيعة التي تَبَوَّأها ، ونورد هنا الكتب التي استهدفت كتاب العين بالإكمال أو الاستدراك أو الاختصار والتنقيح ، مرتبة ترتيباً زمنياً :

١- (فائت العين) للخليل بن أحمد ، نسبة إليه ابن النديم ، وتبعه ياقوت ، والسيوطي^(١) ، وفي نسبة هذا الكتاب إلى الخليل نظرٌ ؛ إذ إنَّ الأصل وهو كتاب العين في نسبه إليه خلاف ، وحصوله في هذا من باب أولى .

٢- (استدراك على كتاب العين) لعليّ بن نصر الجهضمي ت ١٨٧ هـ .

٣- (استدراك على كتاب العين) لأبي فيد مؤرج بن عمرو السدوسي ت

١٩٥ هـ .

قال ابن النديم : " وقد استدرك علي الخليل جماعة من العلماء في كتاب العين خطأً وتصحيحاً ، وشيئاً ذكر أنه مهملٌ وهو مستعمل ، وشيئاً ذكر أنه مستعمل وهو مهمل ، ... - وذكر منهم - الجهضمي والسدوسي^(٢) .

٤- (المدخل إلى كتاب العين)^(٣) للنضر بن شميل ت ٢٠٤ هـ .

٥- (الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل) لأبي تراب ، من أهل

القرن الثالث الهجري^(٤) .

٦- (مختصر العين للخوافي)^(٥) أبي الحسن عليّ بن القاسم بن علي

السَّجَّانِيّ، من علماء القرن الثالث الهجري^(٦) ، فهو من المعاجم المتقدمة ، ولذا عُدَّ أول مختصر للعين ، وأقدم الكتب في توثيق مادته ، وقد سار في هيكله وتنظيم أبوابه على

(١) الفهرست ص ٤٩ ، ومعجم الأدباء ١١ / ٧٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٦٠

(٢) الفهرست ص ٤٩

(٣) الفهرست ص ٥٨ ، ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ٧٣ ، وإنباه الرواة ٣ / ٣٥٢

(٤) نسبة إليه ابن النديم في الفهرست ص ٩٢ ، ولم أقف على ترجمة أبي تراب هذا .

(٥) تمَّ تحقيقه في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد : سوسن الهندي .

(٦) ينظر ترجمته في : دمية القصر للباخرزي ٢ / ٤٩٥

ماسار عليه الخليل دون تغيير ، فقسم الكتاب على الحروف بالترتيب المعروف في النظام ، وقسم كل حرف إلى مضاعف وثلاثي صحيح ، وثلاثي معتل ، ولفيف ، ورباعي ، ولم يعقد للخماسي باباً ، وإنما أورد منه كلمات معدودات جاءت في أواخر أبواب الرباعي .

" أما في حشو الكتاب فالأمر فيه نظرٌ ، حيث تجده في الغالب يستقي من العين مادته ، يأخذ عباراته وتعريفاته بأسلوب مختصر ، ولكن هناك مواضع تجده فيها يضيف فوائد لم ترد في كتاب العين ، وقد يصل به الأمر أحياناً إلى مخالفته " (١) ، كما يضيف استشهادات من القرآن والحديث كثيراً .

ومن خلال مقدمة الكتاب المختصرة ، التي لم تتجاوز ثمانية أسطر ، يتضح الغرض الذي كان يهدف إليه الخوافي ، ويتمثل في الأمور التالية :

أ- الاختصار ، وقد كان من مظاهره انتقاء لبعض المواد من الأبواب وترك أخرى ، فالمواد الغريبة التي لا تستعمل إلا قليلاً يتجاوزها ولا يذكرها (٢) ، وقد فعل ذلك لأنه كان يهدف إلى أمر آخر غير الاختصار وهو :

ب- الاقتصار على الضرب الأوسط من الكلام ، وهو الذي انحدر عن الغريب الغامض ، وارتفع عن القريب السهل .

ج- اشتماله على كثير من غريب القرآن وغريب الحديث مما ذكر أبو عبيد أو غيره .

د- جمع نوادر كلام العرب ، والصحيح السائر من أمثالهم .

هـ- أن يكون كتاباً جامعاً جُلِّ ما يحتاج إليه من يمارس العلم (٣) .

٧- (الردّ على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال

والتصحيح) لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي ت بعد سنة ٢٩٠ هـ ، ويسميه بعضهم (البارع في اللغة) أو (البارع في الردّ على كتاب العين في اللغة)

(١) مقدمة تحقيق المختصر للخوافي ص ٢٩

(٢) ينظر : مقدمة التحقيق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) ينظر مقدمة مختصر الخوافي ١ / ١ ، ولزبد من البيان للمختصر تراجع الدراسة الخاصة بالكتاب التي أعدتها

كصاعد البغدادي ، وابن الخشاب كما سيأتي ، والصحيح أنهما كتابان للمفضل ، كما يدل عليه كلام ابن النديم^(١) ، وأبي الحسن الصغاني^(٢) .

قال عنه أبو الطيب اللغوي : " وقد نظرت في كتبه فوجدته مخلطاً متعصباً ، وردّ شيئاً كثيراً من كتاب العين ، أكثره غير مردود " (٣) .

وقال صاعد البغدادي : " وهو كتابٌ بليغٌ يقع بخطِّ مجموع في نحو من ثلاثة آلاف ورقة ، وسمّاه : (البارع) ، يردّ فيه على كثير مما أورد صاحب العين ويخطئه فيه " (٤) .

وقال أبو محمد بن الخشاب : " وعلى أنني قرأت أنا بخطِّ المفضل في كتابه الذي سمّاه : البارع في الردّ على كتاب العين في اللغة أشياء تدل على قصوره في الصناعة وضعفه في قياسها ... " (٥) .

وقد تصدّى للردّ على المفضل جماعةٌ من كبار اللغويين في كتب خاصة منها :

أ - (التوسط) لأبي بكر بن دريد ت ٣٢١هـ ، قال ابن النديم : " قال لي أبو الحسن الدريدي (وراق ابن دريد) : حضرت وقد قرأ أبو عليّ بن مقلة ، وابن حفص كتاب المفضل بن سلمة الذي يردّ فيه على الخليل ، عليّ أبي بكر ، فكان يقول : صدق أبو طالب ، في شيء إذا مرّ به ، وكذب أبو طالب ، في شيء آخر ، ثم رأيت هذا الكلام وقد جمعه ابن حفص في نحو المائة ورقة وترجمه : بالتوسط " (٦) .

ب - (الردّ على المفضل في نقضه على الخليل) لأبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة ، الملقب بنفطويه ت ٣٢٣هـ (٧) .

(١) الفهرست ص ٨٠

(٢) التكملة والذيل والصلة ١ / ٨

(٣) مراتب النحويين ١٥٤

(٤) الفصوص ٥ / ٢٦٨

(٥) معجم الأدباء ١٥ / ٧٠

(٦) الفهرست ص ٦٧

(٧) ينظر : الفهرست ص ٩٠ ، وإنباه الرواة ١ / ٢١٥ ، ومعجم الأدباء ١ / ٢٧٢

ج- (الردّ على المفضّل في الردّ على الخليل) لأبي محمد عبد الله بن جعفر ابن درستويه ت ٣٤٧ هـ^(١) ، وسمّى ابن النديم له كتاباً آخر : (الردّ على من نقل كتاب العين عن الخليل)^(٢) ، ويظهر أنّ (نقل) تصحيف لـ (نفى) ، يدل على ذلك أن القفطي سمّاه : (الانتصار لكتاب العين وآته للخليل)^(٣) .

٨- (استدراك على كتاب العين) لأبي بكر بن دريد ت ٣٢١ هـ ، ذكره ابن النديم في جملة العلماء الذين استدرکوا على الخليل^(٤) .

٩- (ما أغفله الخليل في كتاب العين وما ذكر أنه مهملٌ وهو مستعمل وما هو مستعملٌ وقد أهمل) لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى الكرماني ت ٣٢٩ هـ^(٥) ، وسمّاه ياقوت^(٦) : (الجامع في اللغة) والصحيح أنه كتاب آخر .

١٠- (فائت العين) لأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد (غلام ثعلب) ت ٣٤٥ هـ^(٧) .

١١- (التكملة) لأبي حامد أحمد بن محمد الخارزنجي البُشْتِي ت ٣٤٨ هـ — ذكره الأزهرّي في مقدّمة التهذيب فأطال في ذكره ، وقدح في منهجه ، ودوّن جملة من تحريفاته وتصحيفاته^(٨) ، أمّا الصاحب بن عبّاد فقد كان كلفاً باستدراكات الخارزنجي فضمّنها كتابه المحيط^(٩) ، فكثيراً ما يقول : (أهمله الخليل ، وقال الخارزنجي) حتى بلغت الموادّ والمقلوبات التي استدرکها بهذه الطريقة خمسمائة مادة ومقلوب ، وإن كان يعقب

(١) الفهرست ص ٦٨ ، وإنباه الرواة ٢ / ١١٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٦

(٢) الفهرست ص ٦٩

(٣) إنباه الرواة ٢ / ١١٤

(٤) الفهرست ص ٤٩

(٥) الفهرست ص ٧٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ١٥٥

(٦) معجم الأديباء ١٨ / ٢١٣

(٧) الفهرست ٨٣ ، إنباه الرواة ٣ / ١٧٧

(٨) تهذيب اللغة ١ / ٣٢ - ٤٠ ، ٥٣ ، وينظر : المعجم العربي ، د . حسين نصار ١ / ٢٣٣

(٩) ينظر مقدمة تحقيق المحيط ١ / ٢٢ - ٣١

أحياناً على استدراك الخارزنجي بقوله : (وليس بشيء)^(١) ، أو (ولا أحقّه)^(٢) ، أو (الإهمال بالباب أولى)^(٣) ، (وليس الحرف من هذا الباب)^(٤) وهكذا ، وسيأتي مزيد بيان لهذه الاستدراكات في الفصل الثالث - إن شاء الله - .

١٢- (الحصائل) لأبي الأزهر البخاري ، من علماء القرن الرابع ، قال الأزهري " وأما البخاري فإنه سُمِّي كتابه (الحصائل) وأعاره هذا الاسم لأنه قَصَدَ قَصْدَ تحصيل ما أغفله الخليل " ^(٥) ويقول : " نظرت في كتابه الذي ألفه بخطه وتصفحته فرأيتُه أقلَّ معرفة من البُشتي وأكثر تصحيحاً ... " ^(٦) .

١٣- (الردّ على الليث) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت ٣٧٠ هـ - لم يذكره غير ياقوت ^(٧) .

١٤- (الاستدراك لما أغفله الخليل) لأبي الفتح محمد بن جعفر الهمذاني المراغي ت ٣٧١ هـ ^(٨) .

(١) المحيط ٨ / ١٠٥

(٢) المحيط ١ / ١٤٢

(٣) المحيط ٢ / ٣٣١

(٤) المحيط ١٠ / ٣٩٢

(٥) تهذيب اللغة ١ / ٣٢

(٦) تهذيب اللغة ١ / ٤٠

(٧) معجم الأدباء ١٧ / ١٦٥

(٨) الفهرست ص ٩٤

١٥- (مختصر العين) لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت ٣٧٩ هـ^(١) .

يُعدُّ مختصر الزبيدي أشهر الكتب المؤلفة على العين ، وأفضل المختصرات التي اختصرته ، حتى قيل عنه : " وله اختصار العين ، وهو معدوم النظير والمثيل " ^(٢) ، بل فضَّله بعضهم على الأصل ، يقول أبو الحسن الشاري : " كان شيخنا أبو ذرّ يقول : المختصرات التي فضَّلت على الأمّهات : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للفضل بن سلمة " ^(٣) ، وقد جوّد الزبيدي مختصره حتى لكأنه معجم مُستقلّ ، حريٌّ أن يُدرج ضمن المعاجم الجامعة في النظام . ويتمثل تجويده في محاولة إتقان الاختصار ، وفي منهجه ونظامه الذي سار عليه ، وفي استدرآكاته على العين .

وقد سعى إلى تحقيق جوانب في الاختصار مهمة ، منها الاقتصار على الضروريّ من الشرح والتفسير ، وترك الحشو ، وتنقيح الأصل بعبارات مختصرة مقتضبة ، كما عمل على حذف الشواهد ، وحذف الأفعال والمصادر القياسية .

أما منهجه ونظامه فإنه سار على نظام ومنهج العين ، غير أنه قام بإضافات واستدرآكات كثيرة ، من أهمها :

أ. إضافة (باب الثنائي المضاعف المعتل) نحو : الحيّ ، والجوّ ، بعد (باب الثلاثي الصحيح) ، وقبل (باب الثلاثي المعتل) وكانت تجيء ألفاظ هذا الباب في العين ضمن (أبواب اللفيف) .

ب. جاءت (أبواب الثلاثي المعتل) في العين مختلطة لا تميّز فيها بين اليائي والواوي والمهموز ، فقام الزبيديّ بتمييزها ، وفصل بعضها عن بعض ، مقدّمًا المهموز ، ثم معتل الياء ، فمعتل الواو .

(١) اختُصرت دراسة هذا الكتاب مع كونه يستحق دراسة شاملة ؛ لأنه حظي بدراسة قيمة من الأستاذين / عبد العزيز الحميد ومحمد الرحيلي في مقدمتهما لتحقيق الكتاب ، وقد طبع جزء من الكتاب بتحقيق : علال الفاسي ومحمد الطنجي سنة ١٣٨٣ هـ بالمغرب ، ثم طبع جزء منه في العراق بتحقيق د . صلاح مهدي الفرطوسي سنة ١٩٩١ م في دار الشؤون الثقافية العامة ، ثم طبع كاملاً بتحقيق د . نور حامد الشاذلي بعالم الكتب في بيروت سنة ١٤١٧ هـ .

(٢) مطمح الأنفس للفتح بن خاقان ص ٢٧٦

(٣) الزهر للسيوطي ١ / ٨٧

ج. " أورد في العين أنواعاً مختلفة من الألفاظ في (باب الثنائي المضاعف) كاللفظ الذي ضوعف فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو عينه ولامه ، والثنائي الخفيف ؛ وفي المختصر تبع العين في إيراد هذه الأنواع ، غير أنه ميّزها بعنوان بارز ، كقوله : " ومما ضوعف من فائه ولامه " ، " ومما ضوعف من فائه وعينه " ، " ومن خفيف هذا الباب " ونحو هذا من العناوين " (١) .

د. عمِل الزُّبَيْدِيُّ على ترتيب مقلوبات المادة الواحدة ، وقد كانت في العين دون ترتيب ، كما سبق بيانه في المبحث الثالث من الفصل الأول (٢) .

هـ . استدراك موادّ ومقلوبات أهملها صاحب العين ، حتى بلغت أكثر من (مائة وأربعين) استدراكاً ، ولم يكن يشير إلى إهمال العين لها ، وإنما يذكرها كباقي المقلوبات ، وسيأتي بيان طريقته في ذلك في المبحث الثالث من الفصل الثالث (٣) .

و. نقل موادّ من باب إلى آخر هو الأولى بها ، فينقل لفظاً من أبواب الثلاثي إلى الرباعي والعكس ، وينقل من الصحيح إلى المعتل والعكس (٤) .

وخلاصة القول : أن مختصر العين للزُّبَيْدِيِّ لم يكن اختصاراً مجرداً ، بل كان يهدف مؤلفه - كما بين في مقدمته - إلى ثلاثة أمور هي :

- ١ - الاختصار ، وأشار إليه بقوله : " بأن تؤخذ عينه ، ويلخص لفظه ، ويحذف حشوه ، وتُسَقَطُ فضولُ الكلام المتكررة فيه (٥) .
- ٢ - إصلاح الخلل والاستدراك ، وأشار إليه بقوله : " ومذهبنا أن نصلح ما ألفتناه مختلفاً في الكتاب " (٦) .

(١) مقدمة تحقيق القسم الثاني من مختصر العين ، لمحمد الرحيلي ص ١٩

(٢) ينظر : ص ١١٧

(٣) ينظر : ص ٢٩٤

(٤) ينظر : مقدمة تحقيق المختصر لعبد العزيز الحميد ص ٥٦ - ٥٨

(٥) مختصر العين ١ / ١

(٦) مختصر العين ١ / ٢

٣- نقل الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة ، وأشار إليه بقوله : " وأن نوقع كلَّ شيء منه موقعة ونضعه في بابه " (١)

(١) مختصر العين ١ / ٢ ، وينظر مقدمة تحقيقه لعبد العزيز الحميد ص ٦٦

١٦- (إستدراك الغلط الواقع في كتاب العين) لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيديّ ت ٣٧٩ هـ ، أُلّفه في الردّ على من زعم أنّه طعن في الخليل بنفي نسبة العين له ، إذ بيّن في مقدمته أنّ الخلل الواقع في العين ليس من قبل الخليل ، وإنما من حشاه ، وأشار بالألفاظ التي وقع فيها الخلل إلى صحة مذهبه في نفي العين عن الخليل .
وقد رتّب ألفاظه ترتيب العين ، فجعله على الحروف ، وكلّ حرف مقسّم إلى ستة أبواب : الثنائي المضاعف ، والثلاثي الصحيح ، والثلاثي المعتل ، واللفيف ، والرباعي والخماسي .

وقد نقل السيوطي مقدمة الكتاب ومواضع من الاستدراك في كتابه : المزهري^(١) .
كما وجدت قطعتان من الكتاب كلتاهما في خزانة جامع القرويين بالمغرب ، الأولى : برقم ٦٤ ، وتقع في ٣٤ صفحة ، جاءت أوراقها مختلطة بأوراق كتاب المستدرك من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين ، الآتي ذكره للمؤلف نفسه ، والثانية : صغيرة برقم ١١٨ تقع في ثمانية أوراق اختلطت بستة أوراق من كتاب المستدرك أيضاً ، وتحدث عن مخطوطاته وقام بدراسته الأستاذ عبد العلي الودغيري في كتابه : المعجم العربي بالأندلس ، وجعل لذلك ملحقاً في آخره ، وقام فيه بتحقيق مقدمته .

١٧- (المستدرك من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين) لأبي بكر

محمد بن الحسن الزبيديّ ت ٣٧٩ هـ ، ويهدف فيه إلى المقارنة بين كتاب شيخه أبي علي القالي وبين كتاب العين الذي اشتغل به كثيراً ، وجاء في أوله : " المُستدرك في اللّغة أمرٌ بجمعه وتأليفه الحكمُ المستنصرُ بالله أميرُ المؤمنين ، عبده مُحَمَّد بن حسن الزبيديّ - رحمه الله - فاستخرجه من كتاب أبي عليّ إسماعيل بن القاسم البغداديّ الموسوم بكتاب (البارع) وضمّن هذا الكتاب الزيادة التي في كتابه مما لم يقع في العين خاصة " (١) .

وقد ذكر أن المستدركات في هذا الكتاب بلغت خمسة آلاف وستمئة وثلاثاً وثمانين كلمة (٢) ، وقعت في نيّف وأربعمئة ورقة مما وقع في العين مهملاً فأملاه مستعملاً ، ومما قلل فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأمل الشواهد فيه (٣) .

وقد قام بدراسة مختصرة لكتاب (المستدرك) الأستاذ / عبد العلي الودغيري وأشار إلى مخطوطيه اللتين سبق ذكرهما في الحديث عن استدراك الغلط الواقع في كتاب العين .

(١) كتاب المستدرك ، المخطوط صفحة (٣)

(٢) ينظر : النكلمة لكتاب الصلّة لابن الأبار ١ / ٣٧١

(٣) ينظر : فهرسة ابن خير ص ٣٥٤

١٨- (مختصر العين) لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي ت ٤٢٠ هـ (١) تلميذِ الصاحبِ بن عباد ، وصاحبِ (مبادئ اللغة) ، لم يُقدِّم لمختصره بمقدمة ، وإنما نقل مقدمة شيخه الصاحب في المحيط بتمامها ، وقد جمع في كتابه بين الاختصار الدقيق والتنقيح والاستدراك وحذف الشواهد ، وسار فيه على نظام العين دون تغيير ، يقول د . هادي حمودي : " لقد كان الخطيب الإسكافي في اختصاره للعين عالماً دقيقاً ومنظماً ، فهو لم يقتصر الاختصار ، كما لم يدخل على (العين) ما ينقص من قيمته ، فقد نظر في أسلوب الكتاب ، ودرس الجملة (الخليلية) ، فرأى كلاً منها يتركب من ألفاظ أساس ، ومن ألفاظ تكميلية ثانوية ، فأثبت الأسس ، وحذف الألفاظ الثانوية ، فأصبحت لغة المعجم لغة مركزية علمية " (٢) .

١٩- (غلط كتاب العين) لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي ت ٤٢٠ هـ نسبه إليه ياقوت (٣) .

٢٠- (مختصر العين) لعبد الله بن سعيد بن مهدي الخوافي ت ٤٨٠ هـ (٤) .

(١) لم يُذكر الكتاب في ترجمته ، وإنما ذُكر له : غلط العين ، فلعلّ من رأى المختصر ظنّ أنه تتبع أغلاط العين فسماه كذلك ، وتوجد صورة لنسخة من المختصر كاملة كتبت في عصر المؤلف سنة ٣٨٣ هـ محفوظة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم ٣١٧ لغة ، وزعم د . هادي حسن حمودي أنه حقق الكتاب ، ينظر : الخليل وكتاب العين ص ٨٨

(٢) مقال بعنوان (أثر كتاب العين في تاريخ التأليف اللغوي) ضمن صحيفة الحياة (عدد ١٣٠١٩) ٦ / ٧ /

١٤١٩ هـ

(٣) معجم الأدباء ١٨ / ٢١٥

(٤) ينظر : إشارة التعيين ص ١٦٦ ، والبلغة ص ١٢٤ .

الاستدراك والتنقيح لكتاب الجمهرة :

تعرض كتاب الجمهرة للاستدراك والردّ والتكميل منذ عصر مؤلفه ، يقول ابن خالويه : " وكان بيغداد الكرماني ^(١) صاحب لغة ، وكان يطعن على ابن دريد وينقض عليه الجمهرة ، فجاء غلام لابن دريد فجلس بحذائه في الجامع ، ونقض على الكرماني جميع ما نقضه على ابن دريد ، فقال : اكتبوا : بسم الله الرحمن الرحيم ، قال أبو بكر بن دريد أعزه الله ، يقال : عَنَنْتُ الفرس ، إذا احْبَسْتَهُ بعنانه ، فإن حَبَسْتَهُ بمقوده فليس يُعْن ، قال الكرماني الجاهل : أخطأ ابن دريد ، لأنه إن كان من عَنَنْتُ فيجب أن يكون معنونا ، وإن كان من أعَنْتُ فيجب أن يكون مُعْنًا ، وأخطأ لكذا وكذا ، فوقف شاعر على الحلقة فقال : اكتبوا :

| | |
|------------------------|-----------------------|
| أذلت كرماني وعرضتها | لجحفلٍ مثل عديد الحصا |
| وابن دريد غرّة فيهم | في بجره مثلك كم غوصا |
| جئا على الركبة حتى إذا | أحسن نزرأ قعد القرفصا |
| والله إن عاد إلى مثلها | لأصفعن هامته بالعصا |

فلم يلتفت إليه بعد ذلك " ^(٢) .

ومن الكتب التي استهدفت الجمهرة تكميلاً وتنقيحاً واستدراكاً :

١- (فائت الجمهرة) لأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد (غلام ثعلب) ت

٣٤٥ هـ ^(٣) .

٢- (حواشي على الجمهرة) لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠ هـ

، قال السيوطي : " ظفرتُ بنسخة منها [الجمهرة] بخط أبي النمر أحمد بن عبد الرحمن بن قابوس الطرابلسي اللغوي ، وقد قرأها على ابن خالويه بروايته لها عن ابن

(١) ذكر السيوطي أن اسمه عبّاد بن عمرو بن الجليس بن جابر بن زيد بن مذكور بن وارث . بغية الوعاة ١ / ٨٠

وفي ترجمة الكرماني أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى ت ٣٢٩ قال ياقوت : " وكان بينه وبين ابن

دريد مناقضة " معجم الأدياء ١٨ / ٢١٣

(٢) شرح مقصورة ابن دريد ص ٢٤٠

(٣) الفهرست ص ٨٣

دريد ، وكتب عليها حواشي من استدراك ابن خالويه على مواضع منها ، وثبّه على بعض أوهامٍ وتصحيفات " (١) .

٣- (جوهرة الجمهرة) للصاحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد ت ٣٨٥ هـ (٢) ولما فرغ منها قال :

لما فرغنا من نظام الجوهرة
أعورت العين ومات الجمهرة
ووقف التصنيف عند القنطرة (٣)

وأخبر محمد محسن الشهير بالشيخ آغا بزرك الطهراني بوجود نسخة منه في خزانة الحسن صدر الدين في الكاظمية (٤) .

٤- (مختصر الجمهرة) لشرف الدين محمد بن نصر الله بن عـنـين الأنصاري الشاعر ت ٦٣٠ هـ (٥) .

٥- توجد في مكتبة المتحف البريطاني نسخة لمختصر الجمهرة لا يعرف مؤلفه ، وقد اطلعت عليه فوجدته ذاهب الصفحات الأولى وليس فيه ما يدل على مؤلفه . ولعله هو مختصر ابن عـنـين .

(١) المزهـر ١ / ٩٥

(٢) نزهة الألباء ص ٢٣٩ ، وإنباه الرواه ١ / ٢٣٨ ، ومعجم الأدياء ٦ / ٢٦٠ ، والمزهـر ١ / ٩٦ .

(٣) المزهـر ١ / ٩٦

(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٥ / ٢٩٢

(٥) وفيات الأعيان لابن خلكان ٢ / ٣٣

الاستدراك والتقيح لكتاب البارع :

١- (جوامع كتاب البارع) لأبي بكر محمد بن الحسين الفهري ، تلميذ أبي علي القالي ، قال المراكشي : " ذكر ذلك محمد بن الحسين الفهري المذكور في كتابه الذي سَمَّاهُ : (جوامع كتاب البارع) وقفت على ذلك الكتاب المذكور بخط كاتبه للحكم ... " (١) ، قال الودغيري : " ولا نعرف ما فحواه ، سوى أن يكون تكملة أو حواشي على الكتاب " (٢) .

٢- قال أبو بكر محمد بن الحسين الزُّبيدي ت ٣٧٩ هـ : " فقد عهد إليّ - يعني الحكم المستنصر بالله - أعزه الله وأدام خلافته ، حين أمرني بتقيح الكتاب البارع وتهذيبه والزيادة في أبوابه ، ألا أحكي فيه عن الخليل حرفاً ، وأن أنسب ما وقع في الكتاب عنه مما لم يذكره غيره من العلماء إلى كتاب العين ، توخياً للحق وقصداً إلى الصدق " (٣) .

وقد رجَّح الأستاذ الودغيري أن تكون الزيادات في إحدى نسختي كتاب البارع ، التي فيها : (قال محمد : قال أبو بكر بن دريد ...) و (قال محمد : قال الأصمعي ...) و (قال محمد : قال أبو زيد ...) ونحوها ، أنها من زيادات وتهذيب الزُّبيدي المشار إليها آنفاً . (٤)

٣- (استدراك علي كتاب البارع) للوزير أبي مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله الكلابي القرطبي ت ٤٨٩ هـ ، قال عنه ابن بسّام : " وأحيا كثيراً من الدواوين الشهيرة الخطيرة ، التي أحالها الرواة ، الذين لم تكمل لهم الأداة ، ولا استجمعت لديهم

(١) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦ / ١٧٥

(٢) أبو علي القالي وأثره في الدراسات ص ٣٠٦

(٣) مقدمة استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، ملحقة بكتاب : المعجم العربي في الأندلس لعبد العلي الودغيري

ص ١٤٦

(٤) ينظر : أبو علي القالي ، وأثره في الدراسات ٢٧٩ - ٢٨٥

تلك المعارف والآلات ، واستدرك فيها من سقط واضعيها ، ووهم مؤلفيها ككتاب
البارع لأبي عليّ البغدادي .. " (١) .

الاستدراك والتنقيح لتهذيب اللغة :

عمد بعض اللغويين إلى تهذيب اللغة للأزهري بالتهذيب والاختصار والتنقيح ،
ومن كتبهم مايلي :

١- (ملقط تهذيب اللغة) لجار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ت
٥٣٨ هـ^(١) .

٢- (مختصر التهذيب) لأمين الدين عبد الكريم بن عطايا بن عبد الكريم
القرشي الإسكندراني ت ٦١٢ هـ قال ابن فرحون : " كان إماماً في الفقه والأصول
والعربية ، اختصر التهذيب اختصاراً حسناً " ^(٢) .

٣- (تهذيب التهذيب) لصفى الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر بن حامد
الأرموي ت ٧٢٣ هـ جمع فيه بين (المحكم لابن سيده) و (تهذيب اللغة) يحتفظ
المتحف البريطاني بالجزء الخامس من الكتاب^(٣) .

وقد جاء على نظام المحكم ، وكلّ مقلوب يقسمه إلى قسمين : قسم لما نقل من
المحكم ، ويرمز له بـ (م) وقسم لما نقل من تهذيب اللغة ، ويرمز له بـ (ت) ويبدأ
بالمحكم فينقل منه دون أن يُنقص من كلامه شيئاً إلا كلمات يسيرة جداً ، مثل حذف
(قال) ، فيقول مثلاً : (ابن الأعرابي) بدلاً من (قال ابن الأعرابي) ، ويقول : (كلّه
عن ابن الأعرابي) بدلاً من (كل ذلك عن ابن الأعرابي) ويقول : (زنة حبة ...
وكحَبَّ) بدلاً من (على مثال حبة ... ومثل حَبَّ) ونحوه ، وماعدا ذلك فهو مطابق
للمحكم ، بل إنه يُعد نسخة أخرى من المحكم ، إذ الفروق قليلة جداً .
أما حين ينقل عن الأزهري فإنه يهذبه بحذف بعض الأقوال والشواهد التي يمرُّ
ذكرها في المحكم ، ويشير إلى ذلك بقوله مثلاً : (البيت) .

(١) تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين مجلد ٨ جزء ١ ص ٣٦٧ ، وقال عنه : يوجد مخطوطاً في الخزانة الغروية
بالنجف .

(٢) الديباج المذهب ٤٣ / ٢

(٣) رقمه في المتحف ٤١٨٩ OR ، وتسلسلها في الفهرست ٨٦٦ .

وقد جاء في آخر نقله عن المحكم قوله : " هذا آخر المحكم ، ووجدت آخره : تم الكتاب وكتابه من أصل أبي عبد الله بن خلصة ، الذي ذكر أنه عارضه بأصل الأستاذ أبي الحسن عليّ المؤلّف مرتين ، فعاد في غاية الصحة وذلك في محرّم سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد " (١) .

وقال في آخر نقله عن التهذيب : " وجدت آخره : فرغ من كتابته أبو جعفر محمد ابن عليّ الجوزجاني بقصبة هراة يوم الخميس سلخ شوال سنة سبع وخمسين وثلاثمائة " (٢)

(١) تهذيب التهذيب (المخطوط ، الجزء الخامس لوحة ٢٤٨)

(٢) تهذيب التهذيب (المخطوط ، الجزء الخامس آخر لوحة رقم ٢٥٢)

الاستدراك والتفحيح لكتاب المحكم :

١- (اختصار المحكم) لأبي بكر محمد بن إبراهيم الرعيبي ت ٦٢٠ هـ ، قال المراكشي في الذيل والتكملة : " وله اختصارات في كثير من كتب العلم والأدب والتواريخ كاختصار تفسير القرآن لابن عطية ، ومحكم ابن سيده ... " (١).

٢- (ردُّ على ابن سيده) لأبي الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن ابن أبي الرِّجال ، المعروف بابن برجان الإشبيلي ت ٦٢٧ هـ ، قال ابن الأبار : " وله ردُّ على أبي الحسن بن سيده وتبيين لأغلاطه في المحكم من تأليفه " (٢).

٣- (خلاصة المحكم) لأبي عبد الله محمد بن الحسين بن سعيد العنسي ت ٦٨٠ هـ (٣) وكان قد قام بإعادة ترتيب المحكم على ترتيب الصحاح ، ثم عمل على تلخيص المحكم المرتَّب في هذا الكتاب ، يقول في مقدمته : " إنه لما تَرَبَّتْ النسخة الكبرى من المحكم ترتيب الخَلِيِّ على شخص الخَلِيِّ ، فتجَلَّى بدر تمام وزهر كِمام ، متناولة فوائده على طرف الثمام : جرَّدتُ لغته في هذه الخلاصة تجريد الحُسام أو الشَّنب بالابتسالم ، ولم أترك منها مادةً ولانادةً ؛ ليخِفَ ثقله في الأسفار ، ويهون نقله بقِلة الأسفار ... " (٤) .
وقد جعل ترتيب حروفه على الترتيب الألفبائي المغربي هكذا :

(أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ

وي) .

والكتاب استطاع فيه العنسي أن يجعله خلاصة للمحكم على الحقيقة ، فهو لم يخرج عن نصِّ المحكم ، بل حافظ على لفظه ، ولم يغيِّر فيه شيئاً إلا بالحذف ، كحذف الشواهد بأنواعها (آيات وأحاديث وشعر وأمثال) ، وحذف القائلين لتفسير الألفاظ ،

(١) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦ / ٩٦

(٢) التكملة لكتاب الصلة ٢ / ٥٨٤ ، ٥٨٥

(٣) ينظر : مقدمة ابن خلدون ص ٥٤٩ ، وتوجد نسخة من الجزء الأول من الكتاب إلى حرف الدال في المتحف البريطاني .

(٤) خلاصة المحكم (المخطوط لوحة رقم ٢)

والاقتصار على أقوالهم وتصديرها بقوله (وقيل) ، كما اجتهد في حذف ما فيه زيادة على تفسير المعنى .

المبحث الخامس

نظام التقاليد الناقص

- *١ غريب الحديث للحربي ت ٢٨٥ هـ .
- *٢ قيد الأوابد لإسماعيل الربيعي ت ٤٨٠ هـ .

١- (غريب الحديث) لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ت ٢٨٥هـ^(١) .
يُعَدُّ غريب الحربي من أوائل المعاجم التي اقتفت كتاب العين في محاولة تطبيق نظام التقاليد ؛ ولأنه معجم مختص بغريب الحديث فقد " حاول مؤلفه أن يجمع بين طريقة من طرق المحدثين في التأليف ، وبين طريقة من طرق اللغويين في التصنيف ... فطريقة المحدثين هي جمع الأحاديث على المسانيد ، وطريقة اللغويين هي نظام التقاليد والمخارج " ^(٢) .
وقد بنى معجمه على المسانيد ، فبدأ بمسند الخلفاء الأربعة ، ثم بعض العشرة المبشرين بالجنة ، وختم بمسند الموالى وقبله مسند عبد الله بن عباس ^(٣) ، وكل مسند يُقسَم إلى أحاديث بحسب الألفاظ الغريبة فيها ، واللفظة الغريبة في الحديث هي التي يعقد بها الباب ، فيقول مثلاً : " غريب حديث عبد الله بن عباس : الحديث الأول : باب (ع ق) " ويذكر تحت هذا الباب حديث ابن عباس الذي اشتمل على لفظة غريبة من باب (ع ق) ، ثم يُتبع هذا الحديث بأحاديث أخرى اشتملت على ألفاظ غريبة من هذا الباب ، لكنها ليست من أحاديث ابن عباس - فهو لا يشترط فيها أن تكون كذلك ، فإذا انتهى من سرد الأحاديث شرع في تفسير الغريب وبهذا التفسير يختم الباب ، ثم ينتقل إلى الباب الثاني وهو باب (ق ع) مقلوب (ع ق) فيسير فيه كما سار في الباب الذي قبله تماماً ، وهنا يُختم الكلام عن الحديث الأول ، بعدها ينتقل إلى الحديث الثاني ، وفيه بابان باب (ر م) وباب (مر) ويصنع بهما ما صنعه بياني الحديث الأول ، وهكذا بقية الأبواب ، ويسير على الطريقة مع الثلاثي ، نحو : (الحديث الرابع) الذي بدأه بباب (شعر) وأورد في أوله حديثاً عن ابن عباس ثم أحاديث لغير ابن عباس تشترك مع حديث ابن عباس في اشتغالها على ألفاظ من باب (شعر) ثم يفسر هذه الألفاظ ، ثم يصنع ذلك بباب (عشر) وبعده (شرع) ، ثم (عرش) و (رعرش) .

(١) وجدت منه المجلد الخامس ، وحققتها أستاذنا د . سليمان العايد في رسالة الدكتوراه .

(٢) مقدمة تحقيق غريب الحربي ص ٩٢

(٣) ينظر : الفهرست ص ٢٨٧

ومن يتأمل ويتتبع طريقة الحربي يتبين له أنه " حاول أن يجمع بين الطريقتين (طريقة المسانيد وطريقة التقاليد) فما تأتي له ضبطهما ؛ إذ أحلّ بأسّ وأصول نظام التقاليد ، وفاته طريقة المسانيد كما هي عند المحدثين " (١) .

وقد فاته في نظام التقاليد الأمور التالية :

١- الترتيب الدقيق للألفاظ حسب الترتيب الصوتي على المخارج ، فتجده يبدأ مثلاً بـ (ع ق و) ويتبعهما بـ (ر م و) ثم بعدها (ج ل و) وهما في الترتيب قبل (ر م و) ، وهذا كثير في الثلاثي ، وكأنه لم يشترط ذلك .

٢- ترتيب الأبواب بحسب الأبنية ، فهو وإن بدأ بالثنائي ثم الثلاثي ، لكنّه يدخل أبواباً من الثنائي بين أبواب الثلاثي ، ومن أمثلة ذلك : بابي (ذ ر و) وقعا بين بابي (حجر) مع مقلوباته و (عذر) مع مقلوباته ، ومثله : (ل م و) و (ع ش و) ، وكذلك أدخل أبواباً من المعتل ضمن أبواب الصحيح ، فلم يكن يفصل بين الصحيح والمعتل .

٣- " وقد فاته في طريقة التقاليد اتحاد المواد المتقلبة في جميع حروفها ، وكان - فيما يظهر - لا يشترط ذلك ولا ينظر إليه ، بل يكتفي أحياناً باتفاق هذه المواد بحرفين وإن اختلفت فيما سواهما . " (٢)

ويظهر من تتبع أبواب الكتاب أنّه لم يسع إلى استيعاب جميع مقلوبات المواد ؛ لأنه جعل كتابه - في الأصل - مختصاً بشرح غريب حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وليس لجمع لغة العرب .

ولأجل ذلك كلّ من الأمور التي سبق ذكرها صحّ تسمية نظامه : (نظام التقاليد

الناقص) .

" ومثل ما فاته طريقة التقاليد ، فقد فاته طريقة المسانيد ، إذ يكتفي أحياناً بورود أول حديث في المادة عن صاحب المسند ، ثم يُقلّب المادة ، وقد لا يكون في بقية هذه التقاليد حديث واحد عنه ... ثم إنّه في الباب الواحد يورد الأحاديث التي فيها

(١) مقدمة تحقيق غريب الحربي ص ٩٤

(٢) مقدمة تحقيق غريب الحربي ص ٩٥

ألفاظ غريبة ، يبدوها بذكر حديث عن صاحب المسند - إن وجد - ثم يذكر بعده الأحاديث التي ورد فيها ألفاظ غريبة من هذه المادة أو ما يقاربها ثم يأخذ في شرحها شرحاً لغوياً وفقهياً إن كان فيها ذلك . وقد يُقْبَلُها ولا يكون في بعض تقاليد أي حديث أو أثر أو خبر ، وإنما فيه شرح ألفاظ لغوية ^(١) .

(١) مقدمة تحقيق غريب الحربي ص ٩٥ ، ٩٦

٢- (قيد الأوابد) وهو نظم لإسماعيل بن إبراهيم بن محمد الربيعي اليميني ت ٤٨٠ هـ ، قال القفطي : " وله قصيدة في غريب اللغة ، جعل ترتيبها على ترتيب كتاب (العين) وسماها : (قيد الأوابد) أورد فيها خلال التفسير نواذر من محاسن الأخبار ، وأنشد فيها محاسن من الأشعار ، مما يليق بموضعه من فصول الكتاب ، وأولها :

أَجِيبُوا يَا ذَوِي التَّحْصِيْمِ _____ لَللآدَابِ مَنْ يَسْأَلُ
عَنِ الْعَيْهَقِ وَالْعَوْهَقِ _____ قِي وَالْعُنْجُهِ وَالْعَيْهَلُ

وهي قصيدة طويلة تشتمل على أكثر كتاب العين " (١) .

ولم يصل شيء من هذا النظم سوى ما ذكر ، وقد جاء تصنيفه في هذا الموضوع ضمن نظام التقاليد الناقص لسبيين :

أحدهما : أنه نظم ، والنظم يُقَيَّدُ قائله فلا يُخْلَصُ إلى ما يخلص إليه في النثر ، وفي تأليف معجم كبير ، فيتخفف عن بعض الأسس ويتخلى عن بعض الأصول .
والثاني : أنه من خلال البيت الثاني الذي ورد ذكره ، يلاحظ مايلي :

أ- أنه لم يبدأ بالثنائي ، وإنما بدأ بالثلاثي .

ب- أنه لم يأت بـ (هكع) مع أنه مستعمل ، وترتيبه بعد (العَوْهَقِ) وقبل (العُنْجُهِ) .

ج- أنه لم يورد تقاليد هذه الألفاظ ، فإن كان ذكرها في الأبيات بعده فيها ونعمت ، وإن لم يذكرها فقد فاته ذكر التقاليد ، وهذا نقص في النظام .

الفصل الثالث

أثر نظام التقاليد في بيان المهمل والمستعمل

المبحث الأول : المهمل والمستعمل من لغة العرب .

المبحث الثاني : أسباب الإهمال .

المبحث الثالث : طرق معاجم التقاليد في بيان المهمل والمستعمل .

المبحث الرابع : ما أُهْمِلَ في معاجم التقاليد .

المبحث الأول

المهمل والمستعمل من لغة العرب

المهمل والمستعمل من لغة العرب :

المهمل : كلُّ ما لم يستعمله العرب من موادّ أو مقلوبات ، أو هو ما أجمع علماء العربية على إهماله وأنّ العرب لم تستعمله ، وهذا يُخْرِجُ ما حَكَى استعماله بعض اللغويين دون بعض ، إذ لو حكاه واحد من علماء اللغة لم يُعَدَّ مهملًا ؛ لاحتمال أن يكون قد بلغه شيء لم يبلغ غيره ، ما لم يرُدّه عليه علماء اللغة الآخرون ويبيّنوا سبب ردّهم له من تصحيف أو غيره ، فمادة (زخلط) مهملة ، و (زحلط) مستعمل منها الزُحْلُوط : وهو الرّجل الخسيس ، وخالف في ذلك الصّاحب بن عبّاد فلم يورد إلا (الزُّخْلُوط) بالخاء المعجمة ^(١) ، وتعقّب الصغاني فذكر أنّها بالخاء المهملة ^(٢) ، قال صاحب تاج العروس : " الزُّحْلُوط بالضم أهمله الجوهري ، وقال ابن دريد : هو الخسيس من سفلة الناس ، وقد صحّفه ابن عباد فذكره بالخاء كما سيأتي ... (ثم قال) : الزُّخْلُوط بالضم أهمله الجماعة ، وقال ابن عباد : هو الرّجل الخسيس من السفلة ، هكذا ذكره في الخاء المعجمة ، والصواب بالخاء كما تقدم عن ابن دريد ونبه عليه الصاغاني " ^(٣) فمادة (زخلط) مهملة ، وإن ذكرها ابن عبّاد فهو خلاف الصواب لأنّ (زخلوط) مُصَحَّفَةٌ عن (زحلوط) بالخاء المهملة .

ويشمل المهمل ما أُهْمِلَ من الموادّ وما أُهْمِلَ من التقاليد ، والمقصود بما أُهْمِلَ من الموادّ : أن يُهْمَلَ الباب كاملاً بجميع تقاليده ، كباب العين والهاء والغين فهذه مادّة مهملّة بجميع تقاليدها ، والمقصود بما أُهْمِلَ من التقاليد أن يكون في الباب مقلوبات مستعملة ومقلوبات مهملّة ، كباب الحاء والضاد والباء مستعمل منه (حضب) و (حبض) و (ضبح) ، وأُهْمِلَ (ضحب) و (بحض) و (بضح) .
وأما المستعمل فيقابل المهمل ، وهو ما استُعمِلَ من كلام العرب ، أو هو ما حكى اللغويون أو بعضهم استعمال العرب له .

(١) المحيط ٤ / ٤٦٤

(٢) التكملة والذيل والصلة ٤ / ١٣٢

(٣) تاج العروس ٥ / ١٤٦ ، وينظر الجمهرة ٣ / ٣٧٩

وأول ما ظهرت قضية المهمل والمستعمل كانت على يد الخليل رائد نظام التقاليد ، إذ إنَّ اعتماده الأساس التقليدي في نظام معجمه هو الذي قاده إلى ذلك ، إذ يُحتمُّ هذا الأساس ، إظهار جميع الصور الممكنة للمواد ، وكان ذلك ناتجاً عن الرغبة في حصر جميع مواد اللغة ، فهي إذاً " فكرة نظرية رياضية لتصور طاقات النظام المعجمي للغة ... إنَّ الخليل حين طرح فكرة المستعمل والمهمل أو الموجود بالقوة والموجود بالفعل من مادة المعجم العربي كان يحاول استقراء المادة اللغوية التي أفرزتها آلية التقاليد " (١) .

وكما أنَّ النظام سببٌ في بيان المهمل والمستعمل فإنه قد نَبه إلى البحث عن أسباب الإهمال ، خاصة وأنه اتخذ الأساس الصوتي إلى جانب الأساس التقليدي ، وسُتفرد أسباب الإهمال بمبحث خاص .

كما أنه حدا ببعض علماء اللغة إلى حساب موادها ، مستعملها ومهملها ، ثنائياً وثلاثياً ورباعياً وخماسياً ، بهدف الوصول إلى إحصاءات تُبين نسبة المستعمل ونسبة المهمل في كلام العرب ، كما تُبين أكثر الأبنية استعمالاً وأكثرها إهمالاً .

ومن أشهر من قام بهذه الإحصاءات الخليل فيما نسبته إليه حمزة الأصبهاني ، وابن دريد في خاتمة الجمهرة (٢) ، والزبيدي في خاتمة مختصر العين (٣) ، حيث كان أكثر تفصيلاً ، فذكر عدة الكلام كله مستعمله ومهمله ، ثم عدة المستعمل كله ، ثم المهمل كله ، ثم عدة الصحيح من الكلام ، ثم عدة المعتل ، ثم عدة المستعمل من الصحيح ، ثم عدة المهمل من الصحيح ، ثم المستعمل من المعتل ، ثم المهمل منه ، ثم عدة الثنائي كله ، فمستعمله ومهمله ، ثم الصحيح منه والمعتل ، ثم المستعمل من الصحيح والمهمل منه ، ثم المستعمل من المعتل والمهمل منه ، وهكذا فعل مع الثلاثي ، ثم الرباعي ، ثم الخماسي . أما السيوطي فقد جمع إحصاءات ابن دريد ثم ما نقله الأصبهاني عن الخليل ، ثم إحصاءات الزبيدي (٤) .

(١) نظرية الخليل المعجمية ، د . محمد يوسف حبص ص ١٢٦

(٢) الجمهرة ٣ / ٥١٣ ، ٥١٤

(٣) مختصر العين ٤ / ٧٣٥ - ٧٣٧

(٤) ينظر : المزهري ١ / ٧٢ - ٧٦

ولعلّ أقرب إحصاءات المهمل والمستعمل ما نقله حمزة الأصبهاني عن الخليل . قال السيوطي : " وذكر حمزة الأصبهاني في كتاب الموازنة فيما نقله عنه المؤرخون . قال : ذكر الخليل في كتاب " العين " أن مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع ، من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرار : اثنا عشر ألفاً وستمئة وستة وخمسون [١٢,٣٠٥,٤١٢] . الثنائي : سبعمائة وستة وخمسون [٧٥٦] . والثلاثي : تسعة عشر ألفاً وستمئة وخمسون ^(١) [١٩,٦٥٠] والرباعي : أربعمئة ألف وأحد وتسعون ألفاً وأربعمئة ^(٢) [٤٩١,٤٠٠] . والخماسي : أحد عشر ألف ألف وسبعمئة ألف وثلاثة وتسعون ألفاً وستمئة ^(٣) [١١,٧٩٣,٦٠٠] فهذه عدّة الكلام كلّ بعد الحساب وإسقاط المكرر ، وبيان ذلك أن :

$$\text{الثنائي} = ٢٧ \times ٢٨ = ٧٥٦$$

$$\text{والثلاثي} = ٢٦ \times ٢٧ \times ٢٨ = ١٩,٦٥٦$$

$$\text{والرباعي} = ٢٥ \times ٢٦ \times ٢٧ \times ٢٨ = ٤٩١,٤٠٠$$

$$\text{والخماسي} = ٢٤ \times ٢٥ \times ٢٦ \times ٢٧ \times ٢٨ = ١١,٧٩٣,٦٠٠$$

$$\text{والمجموع} = ١٢,٣٠٥,٤١٢ \text{ ^(٤) }$$

وهذا الإحصاء السابق جُمع فيه المستعمل والمهمل دون فصل وتمييز ؛ ذلك لصعوبة الإحصاء الدقيق للمستعمل ، فهي تتفاوت من معجم لآخر ، ويؤيد هذا أن الإحصاءات التي عملت على معاجم الصحاح واللسان وتاج العروس أظهرت فارقاً في عدد المستعمل بينها ، فمواد التاج أكثر من مواد اللسان ، ومواد الصحاح أقل من مواد اللسان ، حيث بلغ

(١) في المزهرة المطبوع : (تسعة آلاف ألف وستمئة وخمسون) والتصحيح من بغية الرعاة ١ / ٥٥٩ ، والأصح أن

تكون (١٩٦٥٦) حتى يستقيم العدد مع المجموع .

(٢) في المزهرة المطبوع : (أربعمئة مائة ألف وأحد وتسعون ..) والتصحيح من بغية الرعاة ١ / ٥٥٩ .

(٣) المزهرة ١ / ٧٤ ، ٧٥ ، وليس هذا الإحصاء موجوداً في كتاب العين الذي وصل إلينا ، ولم يروه أحد غير حمزة الأصفهاني .

(٤) ينظر : أولية تدوين المعاجم ، يوسف العث ص ٤٦٨

المستعمل من الثلاثي والرباعي والخماسي في التاج ١١،٩٧٨ ، وفي اللسان ٩،٢٧٣ ، وفي الصحاح ٥،٦١٨ ^(١) .

وإذا أردنا الوقوف على نسبة المستعمل إلى المهمل في لغة العرب ، فإننا نحتاج إلى مقارنة الجذور المستعملة بالجذور الممكنة رياضياً ، يبين ذلك الجدول التالي ^(٢) :

| النسبة المستعمل إلى المهمل | الجذور المستعملة (من اللسان) | الجذور الممكنة رياضياً | البناء |
|----------------------------|--------------------------------|------------------------|----------|
| ٣٣,٢٦٢ % | ٦,٥٣٨ | ١٩,٦٥٦ | الثلاثي |
| ٥١٨ % | ٢,٥٤٨ | ٤٩١,٤٠٠ | الرّباعي |
| ٠,٠١٥ % | ١٨٧ | ١١,٧٩٣,٦٠٠ | الخماسي |

فنسبة المستعمل من الثلاثي تساوي ٣٣,٢٦٢ % ونسبة المهمل منه أكثر من ٦٦ % ، وهذا يعني أنّ ثلثي الثلاثي مهمل ، وثلثه مستعمل ، وهي نسبة كبيرة إذا قورنت بنسبة المستعمل من الرّباعي والخماسي ، كما أنّها نسبة طبيعية في اللغات البشرية ^(٣) .
أما الرّباعي فإنّ الجدول يشير إلى أنّ بين كلّ مائتي جذر ممكن رياضياً نجد جذراً واحداً مستعملاً تقريباً . أما الخماسي فلم يستعمل منه إلا أقلّ القليل .

والحديث هنا عن المهمل والمستعمل يقودنا إلى مسألة مهمة تدور حول قيمة المهمل وفائدته . فهل لمعرفة المهمل قيمة ؟ أو لا فائدة في معرفته ؟ يرى د. صبحي الصالح أنّ لا فائدة للمهمل إذ يقول : " والحق أنّ اللغة الإنسانية لا يمكن أن تُحصى مفرداتها إحصاءً رياضياً إذ لا قيمة للفظ لم يجربه الاستعمال " ^(٤) .

في حين يرى د. حبلى عكس ذلك فيقول : " إنّ علماء الرياضيات بدءوا ينظرون إلى هذا المهمل على أنّه ضروريٌّ في النظام اللغوي ، ويشبه أن يكون حد الأمان في اللغة ، أو

(١) ينظر : دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس ، د. علي حلمي موسى ، و د. عبد الصبور شاهين ص ٩ .

(٢) ينظر : نظرية الخليل المعجمية ، د. محمد حبلى ص ١٢٩ .

(٣) ينظر : السابق ص ١٣٠

(٤) دراسات في فقه اللغة ص ١٦٨ ، ١٦٩

بلغت العصر طبقة أوزون اللغة . ففراغ هذا المهمل من المعنى في الظاهر هو الوسيلة التي تعطي المستعمل معناه في اللغة ، وكلما زاد المهمل انضبطت اللغة وقلّت نسبة الخطأ ، والعكس صحيح ، إذ إن قلة المهمل في اللغة ليست ميزة في النظام اللغوي ؛ لأنّها تعني أن أكثر الكلمات الممكنة ذات معنى ، ولو وقع أي خطأ في الاستعمال اللغوي فاحتمال وقوعه على كلمة ذات معنى احتمال كبير ، وهو ما يؤدي إلى سوء الفهم أو الوقوع في كارثة ... يتّضح من هذا أن الفضل أو المهمل في اللغة ليس زحرفاً سطحياً لا مسوّغ له بل شيئاً مفيداً ... لقد كشف البحث العلمي قيمة المهمل في النظام اللغوي ... وبدأ العلماء يُطوّرون وسائلهم لرفع نسبة المهمل في اللغة العلمية إلى أعلى مستوى ممكن ؛ لأنهم يريدون أن يكون لكل حرف وظيفة محددة ، ولكل كلمة معنى محدد ... ومن المجالات التي تحاول نظرية المعلومات أن تسهم فيها بنصيب من خلال اكتشافها لقيمة المهمل ، هو محاولة صوغ اللغة في شفرات بحيث يمكن على سبيل المثال اختصار (عبارة الاستهلال) التي تبدأ بها الخطاب للتحية - سيدي العزيز - فهي تتألف من عشرة أحرف ، ويمكن صوغها في إشارة واحدة كرمز لها ، ولا يخفى ما يمكن أن يترتب على ذلك من الدقة والاقتصاد في الجهد والوقت ، وآفاق ذلك في مجال الترجمة ، والترجمة الآلية ، وكتابة العلوم بلغة تشبه الرياضيات دقة ، مما يساعد على إحداث نقلة هائلة في تبادل المعرفة بين البشر وتقدم العلوم من ناحية أخرى ... فالمهمل في مقابل المستعمل هو إذن شكل من أشكال التقابل اللغوي ، إذ بالمهمل تظهر قيمة المستعمل وتحدد وظيفته في اللغة ، وهذا التقابل على المستوى المعجمي قسيم لبقية التقابلات على مستوى الأصوات كالمجهور في مقابل المهموس ... وقسيم للتقابلات على مستوى الصّرف ... وقسيم للتقابلات على مستوى النحو ، كالتقابل بين المسند والمسند إليه والتقابل بين المرفوع والمنصوب والمجرور ... " (١) .

المبحث الثاني

أسباب الإهمال

أسباب الإهمال :

" إن لغة العرب بكلماتها واستعمالاتها المختلفة قائمة على أصول ومبادئ ، وكل لفظ منها أخذت سمياً معيناً حسب قواعد خاصة روعيت فيها ، وذلك راجع إلى أصالة هذه اللغة واعتمادها على أسس منهجية وخضوعها لتلك النواحي القوية " (١) .

و حين نتحدث عن المهمل والمستعمل من ألفاظ اللغة فإننا نتذكر الخليل ونظامه الذي سار عليه في معجمه ، إذ إن من أهم نتائجه معرفة وبيان المهمل والمستعمل ، ومما لا شك فيه أن النظام بأسسه المختلفة - صوتية وبنائية وتقليبية - أسهم إسهاماً كبيراً في تنبيه اللغويين إلى أهم أسباب الإهمال ، التي تعود كلها إلى الاستخفاف ، كما قرره ابن جني بقوله : " فأعلق يدك بما ذكرناه من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف " (٢) وهذا يجمع الأسباب كلها ، ومن أهمها :-

(١) تقارب الحروف في المخارج :

فالحروف إذا كانت من مخرج واحد ، أو تقاربت مخارجها لم تأتلف إلا قليلاً ، قال ابن دريد : " واعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ؛ لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة كلفته جرساً واحداً وحركات مختلفة ... واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك عليهم ، وأصعبها حروف الحلق " (٣) وقال ابن جني : " أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقية ملحقة به ، ومقفاة على إثره . فمن ذلك ما رُفِض استعماله لتقارب حروفه ، نحو سص و صس (٤) ، وظث و ثظ ، وضش و شض ، وهذا حديث واضح

(١) أصوات اللغة العربية ، د . عبد الغفار هلال ص ١٦٥

(٢) الخصائص ١ / ٦٧

(٣) الجمهرة ١ / ٩

(٤) في الخصائص (طس) ، بالطاء ، ولعل الصواب (بالصاد) لأمور : ١ - أن الأمثلة التي ساقها ابن جني جاء فيها كل

لفظ مقلوب عن صاحبه . ٢ - أن الطاء والسين يأتلفان كثيراً . ٣ - أنه أعاد المثال مرة أخرى بالصاد في ١ / ٦٢

لنفور الحسّ عنه ، والمشقة على النَّفس لتكلفه ، وكذلك نحو قج وحق ، وكق وقك ، وكج وجك . وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجها ، عن معظم الحروف " (١) ، وقال في سرّ الصناعة : " فمتى تجاوزا مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا " (٢) ، وقال : " واعلم أن أقلّ الحروف تألفاً بلا فصل حروف الحلق ، وهي ستة : الهمة والهاء والعين والحاء والغين والحاء ، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل ... ويتلو حروف الحلق حروف أقصى اللسان ، وهي القاف والكاف والجيم ، وهذه لا تتجاوز البتة ، لا تجد في الكلام نحو : قج ولا حق ولا كج ولا جك ولا قك وكق " (٣) .

وقد وضع أرباب نظام التقاليد أيديهم على هذا السبب بذكر الحروف التي لا يأتلف بعضها مع بعض ، ونصّوا على أن ذلك هو سبب الإهمال ، ومن ذلك :

- قول الخليل : " إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما " (٤) .

- وقوله : " إن العين مع هذه الحروف : الغين والهاء والحاء والحاء مهملات " (٥) ، ومقصوده : مهملات في أبواب الثنائي .

- وقوله : " الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف ؛ لقرب مخرجيهما في الحلق ، ولكنهما يجتمعان من كلمتين ، لكل واحدة منهما معنى على حدة " (٦) .

- وفي تهذيب اللغة : " قال الليث : أهملت الهاء مع الحاء في الثلاثي الصحيح إلا قولهم : جارية هَبِيخَةٌ وهي التارة " (٧) .

(١) الخصائص ١ / ٥٤

(٢) سرّ الصناعة ٢ / ٨١٤

(٣) سرّ الصناعة ٢ / ٨١٢ ، ٨١٤

(٤) العين ١ / ٦٠ ، ٩٦

(٥) العين ١ / ٦١ .

(٦) العين ٣ / ٥ .

(٧) تهذيب اللغة ٥ / ٣٨٦ ، وينظر : العين ٣ / ٣٥٩ .

- وفيه أيضاً : " قال ابن المظفر : قال الخليل بن أحمد : لا توجد الهاء مع الغين إلا في هذه الحروف ، وهي الأهْيَغُ والعَيْهَقُ والهَيْغُ والعَيْهَبُ والهَلْيَاغُ " (١) ، ويلاحظ هنا أنه قد فصل بين الهاء والغين بفواصل .

- " وقال الخليل : القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون الكلمة معربة من كلام العجم ، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف إلا بفصل لازم ... " (٢) .
- ومن ذلك أيضاً قول الخليل في الثلاثي من باب الشين والضاد : " أهملت وجوههما مع ما يليهما من الحروف كلها " (٣) .

- وقوله : " الضاد والصاد لا يأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف ، ودليله : أنهم أوقعوا حروف الجمل في العواشر فقالوا : الضاد ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والضاد تسعون ، فهذا لفظ (صعفض) فلما أرادوا أن يتكلموا بها جعلوا بدل الضاد صلداً ؛ لأنهما لم يجريا على ألسنتهم في كلمة واحدة " (٤) .

- وقول ابن دريد : " لم يجتمع الباء والميم في كلمة إلا في يَمِيم - وهو جبل أو موضع " (٥) .

- وقوله : " ولم تجمع العرب الجيم والكاف إلا في كلمات خمس أو ست ... " (٦) .
وإذا تأملنا الحروف التي لا يأتلف بعضها مع بعض وجدناها تنقسم ثلاثة أقسام :
١. حروف لا يأتلف بعضها مع بعض لا بالتقدم ولا بالتأخير ، فكلُّ حرف من هذه الحروف لا يأتلف مع الحرف الآخر سواء تقدّم عليه أو تأخر عنه ، ويكون ذلك في بعض مجموعات الأحياز التي ذكرها الخليل في مقدمته ، فأربعة أحياز من الأحياز العشرة

(١) تهذيب اللغة ٥ / ٣٨٦ ، وينظر : العين ٣ / ٣٥٩ .

(٢) العين ٥ / ٦ ، ٣٢ ، وينظر : تهذيب اللغة ٨ / ٢٤٤ .

(٣) العين ٦ / ٢٢٥ .

(٤) العين ٧ / ٥ .

(٥) الجمهرة ١ / ١٢٩ .

(٦) الجمهرة ١ / ٢١١ .

التي ذكرها لا تأتلف حروف كلِّ حَيِّزٍ مع بعضها بالتقدم أو التأخير ، وهي :
 حَيِّز (خ ، غ) ، حَيِّز (ق ، ك) وحَيِّز (ز ، س ، ص) ، وحَيِّز (ظ ، ذ ، ث) ،
 فإذا أخذتَ حرفاً من هذه الحروف وقرنته مع حروف الحَيِّز الأخرى فإنه لن يأتلف
 متقدِّماً أو متأخراً . وكذلك حال العين مع الحاء ، وحال الهاء مع الحاء ، وحال الشين
 مع الضاد ، وحال الفاء مع الباء ، وحال الجيم مع القاف .

٢. حروف لا تأتلف مع غيرها متقدِّمة عليها ، وتأتلف متأخرة عنها ، كالهاء مع العين ،
 والعين مع الحاء ، واللام مع الراء ، والدال مع التاء ، واللام مع الشين ، قال الخليل :
 " العِلُّوش : الذئب بلغة حمير ، وهي مخالفة لكلام العرب ؛ لأنَّ الشينات كلَّها قبل
 اللام " (١) .

٣. حروف تأتلف مع غيرها متقدِّمة عليها ، ولا تأتلف متأخرة عنها ، كالعين مع الهاء ،
 والحاء مع العين ، والراء مع اللام ، والتاء مع الدال .

وهذان القسمان متفقان مع قول ابن دريد : " غير أنَّ من شأنهم إذا أرادوا هذا -
 يعني اجتماع حرفين متقاربين في المخرج - أن يبدعوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا
 الألين ، كما قالوا (ورَل) و (وِتَد) فبدعوا بالتاء مع الدال وبالراء مع اللام ، فدُق التاء
 والدال فإنك تجد التاء تنقطع بجرس قوي وتجد الدال تنقطع بجرس لئِن ، وكذلك الراء تنقطع
 بجرس قوي ، وتجد اللام تنقطع بغنة ، ويدلك على ذلك أيضاً أنَّ اعتياص اللام على الألسن
 أقلُّ من اعتياص الراء وذلك للين اللام فافهم " (٢) ، ومثله كلام ابن جني في ذلك - بل لم
 يخرج عنه - (٣) .

إن كون تقارب الحروف في المخارج سبباً للإهمال لا يعني أنَّ كلَّ الحروف المتقاربة
 صوتياً تهمل معها الكلمات ، أو أنَّ الحروف المتباعدة تستعمل معها الكلمات ، بل هناك
 حروف متقاربة في المخارج قد ائتلفت ، وحروف متباعدة لم تأتلف ، ومثال الأول : حرف

(١) العين ١ / ٢٥٦ ، وينظر : تهذيب اللغة ١ / ٤٢٩

(٢) الجمهرة ١ / ٩

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٤

الشين فقد ائتلف مع الجيم وهما من مخرج واحد كما ائتلف مع القاف والكاف وهو قريب منهما في المخرج ، وقد علل لذلك ابن دريد حين تحدث عن القاف والكاف والجيم بقوله : " إلا أنهما قد دخلت على الشين ؛ لتفشي الشين وقربها من عكدة اللسان ، بل هي مجاوزة للعكدة إلى الفم ، فقد جاء في كلامهم (قش) والقش : مصدر قَشَشْتُ الشيء أَقَشُّهُ قَشًّا إذا استوعبته ... ، وقد جمعوا بين الشين والكاف وقالوا (شَكَّ) في الأمر ، و (كَشَّ) السبعير إذا هدر هديرًا خفيفاً ... ، وجمعوا بين الشين والجيم في الشَجَّ والجَشَّ " (١) ومثال الثاني : حرف الجيم مع التاء والظاء فإنها لم تأتلف معهما مع بعدها عنهما في المخرج . وهذا خلاف القياس ، قال ابن جني : " وأحسن التأليف ما بُوعِدَ فيه بين الحروف ، فمتى تجاوز مخرج الحرفين فالقياس ألا يأتلفا " (٢)

وثمة مسألة لها علاقة بما تقدّم ، وهي : هل تباعد الحروف في المخارج مستحسن في الكلام أم مستقبح ؟

ذهب عليّ بن عيسى الرّماني إلى أن تباعد الحروف في المخارج سبب للتنافر كالتقرب سواء بسواء ، يقول : " وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد ، وذلك أنه إذا بُعد البعد الشديد كان بمترلة الطّفر (٣) ، وإذا قرب القرب الشديد كان بمترلة مشي المقيد ؛ لأنه بمترلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه ، وكلاهما صعب على اللسان ، والسهولة من ذلك في الاعتدال " (٤) ولناقشة هذا الرأي نقول : أولاً : هل صحّ عن الخليل أنه عزا التنافر إلى البعد كما عزا إلى القرب ؟

ليس في كتاب الخليل أثر لهذا الكلام ، ولم يروه عنه أحد غير الرّماني . وكيف يقول الخليل بذلك وقد أكد كثيراً على أن تقارب المخارج سبب في عدم التألف ، ولم تأت إشارة

(١) الجمهرة ١ / ٦ ، ٧

(٢) سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٤

(٣) الطّفر : وتُؤبّ في ارتفاع ، كما يَطْفِرُ الإنسان حائطاً ، أي يَبْهُ إلى ما وراءه . العين ٧ / ٤١٧

(٤) النكت في إعجاز القرآن ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٩٦ ، وينظر : الخصائص الصوتية للحروف

المحائية وأثرها ، أ . عبد الحميد حسن ص ١٢٧

واحدة في العين لبعدها الخارج؟! وكيف يقول ذلك وهو يرى في المعجم الذي وضعه تآلف الحروف المتباعدة كثيراً؟!

وثانياً : إن تآليف الحروف المتباعدة مستحسن في الكلام ، وذلك ظاهر لمن تأمله ، يقول ابن جني : " الحروف في التآليف على ثلاثة أضرب : أحدها تآليف المتباعدة ، وهو الحسن ، والآخر تضعيف الحرف نفسه ، وهو يلي القسم الأول في الحسن . والآخر تآليف المتجاورة ، وهو دون الاثنين الأولين ، فإما رفض البتة ، وإما قل استعماله " (١) .

وقال ابن سنان الخفاجي في سرّ الفصاحة بعد أن ساق كلام الرّماني السابق : " ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف ، وإنما هو القرب ، ويدل على صحة ذلك الاعتبار ، فإنّ هذه الكلمة (ألم) غير متنافرة ، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج ، لأنّ الهمزة من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التآليف متنافراً ؛ لأنه على غاية ما يمكن من البعد . وكذلك (أم) و (أو) لأنّ الواو من أبعد الحروف من الهمزة ، وليس هذان المثالان مثل (عح) ولا (سز) لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة ، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجهاً في التنافر على ما ذكره " (٢) .

(١) سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٨١٦

(٢) سرّ الفصاحة ص ٩١

(٢) طول اللفظ :

السبب الثاني من أسباب الإهمال طول الكلمة ، فالثلاثي أكثر الأبنية استعمالاً ، فإذا طالت الكلمة فأصبحت رباعية ثقلت فكثرت فيها المهمل وقلّ المستعمل ، فإذا أصبحت خماسية ازدادت ثقلًا وصار أكثرها مهملًا ، يذكر الأستاذ / إبراهيم نجما : أن من أسباب الإهمال : " خروج الكلمة في تركيبها عن حدّ الاعتدال ، وذلك في الرباعيّ والخماسيّ ، فهما ثقلان من حروفهما الكثيرة التي تتألف منها كلماتها ، ولذلك ترى كثيراً من كلمات الرباعيّ ، وبعض تقلبات كلماته مهملة ، لأننا لو نظرنا إلى الرباعي من جهة حروفه الأربعة ، وأوردنا التقلبات العقلية التي تتأتى في اللفظ من تقديم الحروف بعضها على بعض لعرفنا أنه يجدر أن نستعمل لكل لفظ أربعاً وعشرين صورة ، مع أننا إذا رجعنا إلى معاجم اللغة فلا نجد المستعمل من هذه التراكيب إلا القليل النادر ... وكذلك لو نظرنا إلى الخماسي وتقلباته العقلية ، نرى أنها مائة وعشرون ، مع أننا نرى بعض الأبنية - أو أكثرها - لا يستعمل منها إلا صورة واحدة ... والسر في إهمال هذا النوع جميعه ثقله من كثرة حروفه " (١) .

وقد لفت إلى هذا السبب ابن جني عقيب حديثه عن سبب خفة الثلاثي قائلاً : " وإذا كان كذلك - أي الثلاثي خفيفاً - فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكّن الثلاثي ؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخفّ وأمكن من الثنائي - على قلة حروفه - فلا محالة أنه أخفّ وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لاشك فيما بعد في ثقل الخماسي ، وقلة الكلفة به . فإذا كان كذلك ثقل عليهم - مع تناهيه وطوله - أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول ، نحو : جعل ، جلع ، عجل ، علع ، لجع ، لعج . والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً ... ، المستعمل منها قليل ، هي : عقر ، وبرق ، وعرق ، وعبر ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك ، والباقي كله مهمل . وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما أستعمل منه الأقل النَّزْر ، فما ظنك بالخماسي على طولهِ وتقاصر الفعل الذي هو مَثْنَةٌ مِنَ التَّصْرِيفِ

(١) فقه اللغة العربية ص ٥٩

والتنقل عنه . فلذلك قلّ الخماسي أصلاً . نعم ثم لا تجد أصلاً مما رُكّب منه قد تُصَرّف فيه بتغيير نظمه ونضده ، كما تُصَرّف في باب عقرب ... ، ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سرفجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك ، مع أن تقليبه يبلغ منه مائة وعشرين أصلاً ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سرفجل وحده ... ، فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق ، إلا فيما قلّ ونزُر ، ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها مسّها بقرباها منها قلة التّصَرّف فيها ، غير أنّها في ذلك أحسن حالاً من ذوات الخمسة ، لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التّصَرّف فيها دون تّصَرّف الثلاثي وفوق تّصَرّف الخماسي " (١) .

وهذا السبب يلحظه المطالع لأبواب الرباعي والخماسي من معاجم التقاليد ، ذلك لاتخاذهم أساس الأبنية والاساس التقلبي .

ولا يصحّ القول : إن من أسباب الإهمال خلو الرباعي والخماسي من أحرف الذلاقة الستة (ر . ل . ن . ف . ب . م) كما قد يتوهم بعضهم (٢) ، لأن ذلك يعني أنّ ما كان من الرباعي أو الخماسي فيه بعض أحرف الذلاقة فإنه مستعمل ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنّ المهمل من التراكيب الرباعيّة والخماسيّة المشتملة على بعض حروف الذلاقة كثير جداً ، ولاشك أنّ سبب إهمال هذه الكثرة ما ذُكِرَ أولاً وهو طول البناء .

وإنما يقال : إنّ ما استعمل من الرباعي والخماسي لا بد أن يكون فيه أحد أحرف الذلاقة ، وهذا هو الذي يدل عليه قول الخليل : " فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية ، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك ، فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة ، ليست من كلام العرب ؛ لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر " (٣) .

(١) الخصائص ١ / ٦١ ، ٦٢

(٢) ينظر : الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ص ٢٧١

(٣) العين ١ / ٥٢

(٣) أسباب أخرى :

إنَّ المتبع والمتأمل لأبواب الثلاثي من معاجم التقاليد يجد موادَّ وتقاليب كثيرة قد أهملت ، وليس سبب إهمالها هو التقارب في مخارج الحروف ، بل حروفها مما يأتلف . فما هو السبب إذاً في إهمالها ؟

علل ابن جني لذلك بعلتين :

الأولى يقول عنها : " ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرفاً صالحاً من إهمال أصوله ، وإعدام حال التمكن في تصرفه ، تخطّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من أجل جفاء تركبه بتقاربه ، نحو : سصّ ، ووصصّ ، ولكن من قبل أنهم حذوه على الرباعي ، كما حذوا الرباعي على الخماسي ، ألا ترى أن (لجع) لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجح فيه ورجع عنه ، واللام أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب اللجع ، فدل على أن ذلك ليس للاستتقال ، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ، لبلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له ، مع شياعه واطّراده في الأصليين اللذين فوقه ، كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها وتكسيورها وترخيمها ، نحو قولك في تحقير سفرجل : سـفـرـج ، وفي تكسيه : سفارج ، وفي ترخيمه — علماً — يا سفـرـجـ أقبل ... فقد عرفت إذاً أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف ، نحو : ضثّ ، وثضّ ، وثذّ وذثّ ، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي ، فأتاه هذا القدر من الجمود ، من حيث ذكرنا ، كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير والتحقيق والترخيم ، من حيث كان محله من الرباعي محلّ الرباعي من الثلاثي . وهذه عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة : إذا أعطوا شيئاً من شيءٍ حُكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه ، عمارة لبيئهما وتتميماً للشبه الجامع لهما " (١)

(١) الخصائص ١ / ٦٢ ، ٦٣

وقال عن الثانية : "اعلم أنّ واضع اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هجم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفصيلها ، وعلم أنّه لا بد من رفض ما شُنع تألفه منها ، نحو : هع ، وقج ، وكق ، ونفاه عن نفسه ، ولم يُمرّرهُ بشيءٍ من لفظه ، وعلم أيضاً أنّ ما طال وأملّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرّف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفّها ، وهو الثلاثي . وذلك أنّ التصرّف في الأصل وإن دعا إليه قياس - وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف - فإن هناك من وجه آخر ناهياً عنه ، وموحشاً منه ، وهو أنّ في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو : صبر ، وبصر ، وصرّب ، وربص ، صورة الإعلال ، نحو قولهم : " ما أطيبه وأطيبه " . " واضمحلّ وامضحلّ " ... وهذا كله إعلال لهذه الكلمة وما جرى مجراها ، فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل مشابهاً للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعادر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال البعض ، وكانت الأصول وموادّ الكلم مُعرّضةً لهم ، وعارضةً أنفسها على تحيرهم ، جرت لذلك عندهم مجرى مالٍ مُلقًى بين يدي صاحبه ، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعض ، فميّز رديئه وزائفه ، فنفاه البتة ، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطفأ له من عُرض جيده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك البعض ؛ لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه ، لما قدمنا ذكره ، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدّى في الحاجة إليه تأديته ، ألا ترى أنهم لو استعملوا (لجع) مكان (نجع) ، لقام مقامه ، وأغنى مغناه ... " (١)

وهاتان العلتان اللتان ذكرهما ابن جني قد تُعدّان تفسيراً اجتهادياً منه لكثرة وقوع المهمل في اللغة ، وليست سبباً مباشراً للإهمال ، لأنّ طبيعة اللغات البشرية يُكوّن فيها المهمل نسبة عالية مقارنة بالمستعمل . (٢)

(١) الخصائص ١ / ٦٤ ، ٦٥

(٢) ينظر : نظرية الخليل المعجمية ، د . محمد يوسف حبلس ص ١٣٠

المبحث الثالث :

طرق معاجم التقاليد في بيان المهمل والمستعمل

طرق معاجم التقاليد في بيان المهمل والمستعمل :

إن اعتماد معاجم التقاليد على الأساس التقليدي بغية الحصر أدى إلى انقسام الألفاظ إلى مهمل ومستعمل ، وقد تنوعت طرق هذه المعاجم في بيانها ، فمنها الذي يُقدّم بين يدي أبواب الثنائي والثلاثي ما استعمل وما أهمل من المقلوبات في هذا الباب ، ثم يشرع في تفسير ما استعمل من ذلك ، ومنها الذي يشرع في تفسير المستعمل دون الإشارة إلى المهمل ، ومنها الذي يُنبّه إلى الأبواب المهملة ، ومنها الذي لا يفعل ذلك ، ومنها الذي عني باستدراك المواد والمقلوبات التي أهملت عند من تقدّمه ، ومنها الذي لا يعنى بذلك ، وتفصيل ذلك كما يلي :

طريقة العين :

لاشك أن الخليل لم يعتمد في تأليف العين على كتاب سابق لمعرفة ما استعمل من كلام العرب ، وإنما كان اعتماده على السماع والمشاهدة ، فيسمع من العرب أو ممن سمع منهم ، ولذلك فلا غرو أن تُهمل في العين ألفاظ كثيرة استدركها اللغويون من بعده ، لكنه هو الذي ابتداءً وسبق ودلّ اللاحقين على انقسام الألفاظ إلى مهمل ومستعمل ، وجاءت طريقته في بيان ذلك كما يلي :

- العناية بما أهمل بسبب تقارب الحروف في المخارج ، فالحروف التي لا تأتلف بينه إليها يُعلم أن ذلك هو سبب الإهمال ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، تقدّم ذكرها في المبحث السابق^(١)

- يبدأ في كل باب من أبواب الثنائي والثلاثي بذكر المقلوبات المستعملة ، فيقول مثلاً : " باب العين والجيم : ع ج ، ج ع مستعملان " ^(٢) ، ويقول : " باب العين والهاء والميم : ع ه م ، ع م ه ، ه م ع مستعملات " ^(٣) ثم يشرع في تفسير هذه المقلوبات المستعملة واحداً واحداً .

(١) ينظر ص ٢٧٦

(٢) العين ١ / ٦٧

(٣) العين ١ / ١١٠

- وأحياناً يذكر المقلوبات المهملة مع المستعملة ، فيقول مثلاً : " باب العين والكلف واللام معهما : ع ك ل ، ع ل ك ، ك ل ع ، ل ك ع مستعملات و ك ع ل ، ل ع ك مهملتان " ^(١) وهكذا بقية الأبواب .

- لا يذكر المواد المهملة ولا يشير إليها ، بل يتنقل بين المواد المستعملة ، ويتجاوز المواد المهملة ، فمادة (عجص) مهملة عنده ، فهو ينتقل من (باب العين والجيم والضاد) إلى (باب العين والجيم والسين) ^(٢) دون إشارة إلى المادة المهملة بينهما ، وهكذا جميع المواد المهملة .

- يُفسر في أبواب الرباعي والخماسي الألفاظ المستعملة فقط ، دون الإشارة إلى أي مهمل من مواد أو مقلوبات ، وذلك لكثرة في هذه الأبواب .

طريقة الجمهرة :

- عني ابن دريد بالمواد المهملة في أبواب الثنائي والثلاثي ، فهو لا يكتفي بالمستعمل ويتجاوز المهمل من المواد - كما فعل صاحب كتاب العين - ، ومعنى ذلك أن كل مواد الثنائي والثلاثي المتصورة مذكورة : إما مستعملة فتفسر ، وإما مهملة فينص على إهمالها ، ومثاله : مادة : (ر ل ل) في الثنائي ، فهي مهملة وترتيبها بين (ر ك ك) و (ر م م) ، فلم ينتقل ابن دريد من (ر ك ك) إلى (ر م م) مباشرة ، بل ذكر (ر ل ل) وقال عنها : " أهملت الرء واللام في الثنائي " ^(٣) ، ومثله في الثلاثي : (ب ر ف) وترتيبها بين (ب ر غ) و (ب ر ق) ، فلم يتجاوزها ، وإنما قال : " (ب ر ف) أهملت في الثلاثي " ^(٤) ، وهكذا جميع المواد المهملة .

وهذا مما يُحمد لابن دريد ؛ لأنه أضيظ لمعرفة المهمل ، كما أنه وسيلة لخصر جميع أبواب المهمل من الثنائي والثلاثي ، وإن كان ذلك سيكثر لكثرة المهمل ، لكنه أحياناً يجمع

(١) العين ١ / ٢٠١

(٢) العين ١ / ٢١٢

(٣) الجمهرة ١ / ٨٨

(٤) الجمهرة ١ / ٢٦٩

عدة أبواب مهملة متتالية في سطر واحد ، كقوله : " أهملت الباء والتاء مع الدال والذال في الثلاثي الصحيح " ^(١) وكقوله : " أهملت التاء والجيم مع الزاي ، وكذلك حالها مع السين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم " ^(٢) .

- لا يجمع في بداية المادة المقلوبات المستعملة والمهملة - كما فعل صاحب العين - ،

وإنما يشرع في تفسير الألفاظ المستعملة بادئاً باللفظ المطابق للباب ثم مقلوباته . وهكذا

- عاش في الفترة بين تأليف العين وتأليف الجمهرة أئمة اللغة وصنفت مصنّفات لغوية

كثيرة ، أفاد منها ابن دريد ، ولذلك استدرك مواد كثيرة أهملت في العين ، لكنه لم يُشير إلى ذلك البتة ، بل ربما يحكي استعمال لفظة أهملتها عامة المعاجم ، نحو قول صاحب في (الخج) :

" هذه الكلمة أهملها علماءنا أجمع من الكوفيين والبصريين ، وذكرها ابن دريد في الجمهرة " ^(٣) .

- اتخذ طريقة في الرباعي لم يشاركه فيها أحد ، وهي أنه قسم كل باب من أبواب

الرباعي إلى أبواب بحسب الحرف الثاني المقدم في الترتيب الهجائي ، فباب الباء في الرباعي

يقسمه إلى أبواب : باب الباء والتاء مع ما بعدهما ، يذكر فيه كل لفظ رباعي اشتمل على باء

وتاء ، ثم باب الباء والتاء ، ويذكر فيه كل لفظ رباعي اشتمل على باء وتاء وليس فيه تاء ،

لأنه إذا كان كذلك فسيذكره في الباب السابق وهكذا بقية الأبواب ، فإذا مرّ بباب مهمل تبه

عليه ، كقوله في (باب التاء والدال في الرباعي) : " أهملت وجوهها ، وكذلك مع الذال " ^(٤)

وكقوله في (باب التاء والزاي) : " أهملت مع سائر الحروف وكذلك التاء والسين مهمل ،

(١) الجمهرة ١ / ١٩٣

(٢) الجمهرة ٢ / ٣

(٣) المحيط ١ / ١٢٧ ، وينظر : الجمهرة ٢ / ٢٣٥

(٤) الجمهرة ٣ / ٣١٥

والثاء والشين أهملت إلا في قولهم : شعثم ، وهو اسم ، وهو الصلب الشديد . أهملت الثاء والصاد والطاء والضاد " (١) ، وهكذا بقية أبواب الرباعي لا يمرّ بباب مهمل إلا نبّه إليه .

طريقة البارع :

من خلال ما وُجد من البارع نستطيع أن نستنتج من منهجه الملامح التالية :

- يبدأ بعنوان الباب الذي يمثّل المادة كقوله : " الغين والصاد والميم في الثلاثي الصحيح " (٢) ثم يشرع في تفسير المقلوب الأول من المادة ، دون أن يذكر المواد المستعملة أو المهملة ، ثم يقول : ومن مقلوبه كذا ، فيفسّر المقلوبات المستعملة دون إشارة إلى ما أهمل .

- استدرك موادّ ومقلوبات أهملها الخليل ، ومع أنه لا يكاد يترك لفظاً مما استعمل عند الخليل دون أن ينقل عنه شيئاً ، إلاّ أنه لم يُقلّ في لفظ مما أهمل عند الخليل : أهمله الخليل ، وقد عُني تلميذه أبو بكر الزبيدي بجمع هذه الألفاظ التي استدركها في البارع ، وأفرد لها مصتفاً سماه : (المستدرك من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين) فبلغ ذلك خمسة آلاف وستمئة وثلاثاً وثمانين كلمة (٣) ، وقعت في نيّف وأربعمئة ورقة مما وقع في العين مهملأ فأمله مستعملاً ، ومما قلّ فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأمل الشواهد فيه (٤) ، وقد تقدّم الكلام عن هذا الكتاب في الفصل الثاني (٥) ، ولم يصل هذا الكتاب إلينا كاملاً ، وقد ذكر عبد العلي الودغيري أنّ الذي وصل منه نسختان ناقصتان ، إحداهما في ٢٠٣ صفحات ، ولكنها ناقصة ومبتورة ودُسّت في ثناياها ٣٤ صفحة من كتاب (استدرك الغلط الواقع في كتاب العين) للزبيدي نفسه ، وقد وصلتني هذه النسخة ، ومما جاء فيها قوله : " كعت : قال محمد : أهمل هذا الخليل ، وذكره إسماعيل مستعملاً فقال : قال أبو حاتم : يُقال للُبُّل الكُعت ، والجمع الكُعتان ، الواحد مبني على

(١) الجمهرة ٣ / ٣١٨

(٢) البارع ص ٣٥٩

(٣) ينظر : التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ١ / ٣٧١

(٤) ينظر : فهرسة ابن خير ص ٣٥٤ ، ومقدمة تحقيق البارع ص ٧٢

(٥) ينظر ص

التصغير " (١) ، وقوله : " فكع : قال محمد : أهمل هذا الخليل ، وذكره إسماعيل فقال : فكع مثل عفك سواء " (٢) والنسخة الأخرى هي عبارة عن قطعة في ٦ ورقات . وكلتا النسختين في خزانة القرويين بالمغرب (٣) .

- لم يكتف بالاستدراك على صاحب العين ، بل تجاوز ذلك إلى التشكيك فيما تفرد به ، ومن ذلك قوله : " قال الخليل : تقول : أَضْمَعُ شِدْقَهُ ، قال : والإضماغ - بكسر الهمزة - أن يكثر بُصاق شِدْقَهُ ... وقال أبو عليّ : لست من هذا الحرف على ثقة ، فإني لم أجده إلا في كتاب العين " (٤) .

طريقة تهذيب اللغة :

- اعتمد الأزهرى في بيان المستعمل على أئمة اللغة السابقين ، وبخاصة صاحب العين وصاحب الجمهرة ، فقد كان يكثر النقل عنهما ، كما كان يتبعهما في الأمور التالية :

١ - تتبعهما فيما أهملاه مما حُكي عن غيرهما مستعملاً ، يقول د . العبيدي :

" وتبدو عناية الأزهرى بصورة أجلى بالمهمل من الألفاظ ، وبخاصة إذا كان مصدر إهمالها الليث أو أبا بكر بن دريد ، فإنه يحاول أن يقف على مثل هذه المواد ؛ ليثبت عكس ما قرره هذان اللغويان ، بالسماع من العرب أو بالرواية عن الشيوخ الثقات ، فكثيراً ما نقف خلال التهذيب على مثل قوله : (حلب ، جبل ، لب ، بلح ، بجل) مستعملات ، أما بجل وبلح فإن الليث أهملهما (٥) فأنت ترى أنه أشار إلى أن جميع أوجه تقاليد المادة مستعملة ولكنه رأى أن الليث يهمل اثنين منهما ، ولذلك فقد حاول أن يرد قول الليث ، فبدأ بشرح هاتين اللفظتين ناقلاً عن ابن الأعرابي ... وقد يردُّ قول الليث بما ينقله عن ابن دريد أو بالعكس ، فإن شاء قبله ، وإن شاء رفضه وشك فيه ، كقوله في باب (ع . ص . ل) :

(١) المستدرك (المخطوط صفحة ١٣)

(٢) السابق صفحة ١٤ .

(٣) ينظر : أبو علي القالي ، لعبدالعلي الودغيري ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والمعجم العربي بالأندلس له ٥١ - ٥٣ .

(٤) البارع ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وهذا الحرف ليس موجوداً في المطبوع من العين .

(٥) تهذيب اللغة ٥ / ٧٧

"عصل ، علس ، صلح ، صعل ، لعص . مستعملات ، أهمل الليث (لعص) وقال ابن دريد : اللعص : العَسْر ... ولا أحفظ ما قاله أبو بكر لغيره " (١)

٢ - كما تتبّعهما فيما حكياه مستعملاً مما هو مردود عنده ، أو فيه شك ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها قوله : " سدع : أهمله الثقات . وقال الليث : رجلٌ مسَدَعٌ : ماضٍ لوجهه ، نحو الدليل المسَدَع الهادي (٢) . وقال ابن دريد : السَدَعُ : صَدَمُ الشَّيْءِ الشَّيْءَ ، سَدَعَهُ سَدْعاً . قال : وسَدِعَ الرجل إذا نُكِب . لغة يمانية (٣) . قلت : ولم أجد لما قال الليث وابن دريد شاهداً من كلام العرب " (٤)

ومنها قوله : " قال ابن المظفر : يقال : هذه جارية مُلَعَّظَةٌ : إذا كانت سمينة طويلة . قلت : ولم أسمع هذا الحرف مستعملاً في كلام العرب لغيره . وأرجو أن يكون ضَبَّطَهُ " (٥) وقوله : " قال الليث : الحَرِيضَةُ : الجارية الحديثة السن ، التارة البيضاء ، وجمعها خرائض . قلت ، ولم أسمع هذا الحرف لغير الليث " (٦) وقوله : " قال الليث : الدَّخُوصُ : نعت للجارية التارة . قلت وهذا حرف غريب لا أحفظه لغير الليث " (٧)

وقوله : " قال الليث : التَّعْبِيزُ : أن يريد الإنسان البكاء فلا تجيبه العين . قلت : وهذا حرف لم أحفظه لغيره ، ولا أدري ما صحته " (٨)

(١) الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ، د . رشيد العبيدي ص ٢٧٢ ، وينظر : تهذيب اللغة ٢ / ٢٨

(٢) العين ١ / ٣٢٤

(٣) الجمهرة ٢ / ٢٦١

(٤) تهذيب اللغة ٢ / ٧٥

(٥) تهذيب اللغة ٢ / ٢٩٩ ، وينظر : العين ٢ / ٨٥

(٦) تهذيب اللغة ٧ / ١١٠ ، وينظر : العين ٤ / ١٧٦

(٧) تهذيب اللغة ٧ / ١٢٦ ، وينظر : العين ٤ / ١٨٢

(٨) تهذيب اللغة ٨ / ١٧ ، وينظر : العين ٤ / ٣٦٩

وقوله : " قال الليث : الضَّفَقُ : الوضع بِمِرَّةٍ ، وكذلك الضَّفَع . ولم أحفظه لغيره " (١)

وقوله : " قال الليث : الوِكاثُ : ما يستعجل به للغداء ، تقول : استوكثنا أي : أكلنا شيئاً نَتَّبَلُغُ به إلى وقت الغداء . قلت : لم أسمع لغير الليث في الوِكاث شيئاً ، وأرجو أن يكون أخذَه عن الثقات " (٢)

ومنها قوله أيضاً : " قال ابن دريد : التَّرَشُ : خِفَّةٌ وَنَزَقٌ ، تَرِشُ تَرِشُ تَرِشاً ، فهو تَرِشٌ وتارِشٌ . قلت التَّرِشُ منكرٌ ، لم يَرَوْه غيره " (٣)

وتَبِعَ ابنُ فارس الأزهري في الإنكار فقال : " التَّاءُ ، والرَّاءُ ، والشين ، ليس أصلاً ولا فرعاً ، سوى أن ابن دريد ذكر أن التَّرِشَ خِفَّةٌ وَنَزَقٌ ... وما أدري ما هو ؟ " (٤)

وقوله : " فذح : أهمله الليث ، وقال ابن دريد : تَفَذَّحَتِ الناقة ، وانفَذَّحَتِ : إذا تَفَاجَّتْ لتبول . قلت : ولم أسمع هذا الحرف لغيره ، والمعروف في كلامهم بهذا المعنى : تَفَشَّحَتِ ، وتَفَشَّحَتِ بالحاء والجيم " (٥)

وقوله : " وهذه حروف وجدتها في كتاب ابن دريد ، ولم أجد لها لغيره : قال : عجوزٌ ذَحْمَلَةٌ وشيخٌ ذَحْمَلٌ ... قال : ودَحْمَلَتِ الشيء : إذا دحرجته على وجه الأرض ، وكذلك ذمحلته ، قال : والحَرْدَمَةُ في الأمر : اللجاج والمحك فيه . قال : والحَدَقْلَةُ : إدارة العين في النظر ، والدحقلة : انتفاخ البطن . والحندك : القصير . وذحلط الرجل : إذا خلط في كلامه ذحلطة . والحَذْلَمَةُ : السرعة ... والطَّرْشِحَةُ (٦) : الاسترخاء ... والحُرْفُوفُ : دُويِّبَةٌ من أحناش الأرض . والحركة ضَرْبٌ من المشي . قال : والجَحْدَمَةُ : السرعة في العدو .

(١) تهذيب اللغة ٨ / ٣٤٦ ، وينظر : العين ٥ / ٥٢

(٢) تهذيب اللغة ١٠ / ٣٣٩ ، وينظر : العين ٥ / ٤٠٠

(٣) تهذيب اللغة ١١ / ٣٢٧ ، وينظر : الجمهرة ٢ / ١٠

(٤) معجم المقاييس في اللغة ١ / ٣٤٣

(٥) تهذيب اللغة ٤ / ٤٦٩ ، وينظر : الجمهرة ٢ / ١٢٨

(٦) في المطبوع من التهذيب : الطرشمه ، ويبدو أنه تصحيف ؛ لأن الباب للحاء ؛ ولأن الموجود في الجمهرة بالحاء ، ولأن اللسان نقل عن الأزهري بالحاء .

والجحرمة : الضيق وسوء الخلق ، ورجل جَلِحَزٌ وجَلِحَازٌ ، وهو الضيق البخيل . ورجل حَثْرٌ وحَثْرِيٌّ : إذا حمق . قلت هذه حروف لا أثق بها ، لأني لم أحفظها لغيره ، وهو غير ثقة ، وجمعتها في موضع واحد ، لأقتش عنها فما صح منها لإمام ثقة ، أو في شعر يُحتج به ، فهو صحيح ، وما لم يصحَّ تُوقَّفَ عنه إن شاء الله " (١) .

إلى غير ذلك من الأمثلة التي تدل على كثرة تَبُّع الأزهرِيِّ صاحب العين وابن دريد ، فيما أهملاه وهو مستعمل عند غيرهما ، أو فيما ذكراه مستعملاً وهو مهمل عند سواهما . (٢) ومن ملامح منهجه في بيان المهمل أنه يُصدِّر كلَّ باب من أبواب الثنائي والثلاثي بذكر المقلوبات المستعملة ، وأحياناً يضيف المقلوبات المهملة ، فيقول مثلاً : " باب العين والهاء مع القاف : عهق ، هقع ، مستعملان . عقه ، هعق ، قعه ، قهع : مهملة " (٣) ، ويقول : " باب العين والجيم والثاء : استعمل من وجوهه : عثج ، ثعج " (٤) ، وفعله هذا قريب مما فعله صاحب العين ، ولا يكاد يترك مادة من المواد دون أن يجمع في مقدمتها المقلوبات المستعملة .

كما أنه لا يتجاوز المواد المهملة دون أن ينصَّ على ذلك ، بمعنى أنه لا يَتَنَقَّل بين المواد المستعملة ، وبينها في الترتيب مواد مهمة ، دون أن ينصَّ على هذه المواد ، وهو بهذا موافق لصنيع ابن دريد في الجمهرة ، ومن أمثلة ذلك قوله : " هذه أبواب الثلاثي الصحيح من حروف العين : أهملت العين مع الحاء في الثلاثي الصحيح إلى آخر وجوهها . باب العين مع الهاء : ع ه خ - ع ه غ أهملت وجوهها كلها . باب العين والهاء مع القاف : عهق ، هقع مستعملان ، ثم فسرها ثم فسر باب العين والهاء والكاف ثم باب العين والهاء مع

(١) تهذيب اللغة ٥ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وينظر الجمهرة ٣ / ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢) وقد عُيِّت رسالتان علميتان - في جامعة أم القرى - ، بموقف الأزهرِيِّ من العين والجمهرة ، الأولى بعنوان : (مأخذ الأزهرِيِّ اللغوية على كتاب العين) إعداد : جمعان السلمي ، والثانية بعنوان : (موقف الأزهرِيِّ من كتاب الجمهرة) إعداد محمد سعيد التبيتي . وكلتاها بإشراف أستاذنا د . سليمان العايد .

(٣) تهذيب اللغة ١ / ١٢٤

(٤) تهذيب اللغة ١ / ٣٥٤

الجيم وبعد أن انتهى منه قال : ع هـ ش أهملت وجوهها " ^(١) وهكذا إلى نهاية الباب ، لا يتجاوز مادة إلا أشار إليها .

وقد يجمع عدة مواد في موضع واحد ، نحو قوله : " أبواب الثلاثي الصحيح من حرف الشين : ش ض ص ، ش ض س ، ش ض ز ، ش ض ط ، ش ض د ، ش ض ت ، ش ض ظ ، ش ض ذ ، ش ض ث مهملات " ^(٢) وكذا الباب الذي يليه .

ولا يكاد يتجاوز ذلك إلا نادراً ، ومن أمثلة المواد التي تجاوزها فلم يشر إليها (ع ش د ، ع ش ت ، ع ش ظ) ^(٣)

طريقة الزيدي في مختصر العين :

- لم يكن عمل الزيدي اختصاراً مجرداً - كما قد يفهم معنى الاختصار - ، ولذلك لم تكن طريقته في بيان المهمل طريقة العين ، وقد " سلك في كتابه طريق الاستدراك على العين ، فاستدرك مقلوبات ذكر العين إهمالها ، وقد بلغت أكثر من (مائة وأربعين) ^(٤) ، ولكنه لم يكن يشير عند ذكر ذلك المقلوب إلى أن العين أهمله ، وإنما يذكره كباقي المقلوبات ، وهذا مما يتناسب مع غرضه ، وهو الاختصار " ^(٥) ، ويدل على عناية الزيدي بالاستدراك على العين ، ويمكن تقسيم مستدركات الزيدي إلى قسمين : مستدركات المواد بجميع المقلوبات ، ومستدركات المقلوبات ، ومن أمثلة القسم الأول : ج ذ أ ، ق ذ م ، ع ك ص ، ع د ث ، ج ل ط ، ط ن ز ، ومن أمثلة القسم الثاني : ع ق ش ، ع ك ش ، در ح ، ر ه ك ، خ ث ل ، ق ط ل . ومما تجدر ملاحظته أن ثمة مقلوبات لم ترد في العين المطبوع ، لكن رواها بعض اللغويين عن صاحب العين ، فقد تكون واردة في بعض النسخ ، ولم ترد في النسخ التي وصلتنا ، ومن أمثلة ذلك : (ض ب س) فقد أورده الزيدي في المختصر فقال : " رجل

(١) تهذيب اللغة ١ / ١٢٤ - ١٢٩

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ٢٩٣

(٣) ينظر : التهذيب ١ / ٤٠٥

(٤) ستون في القسم الأول الذي حققه عبد العزيز الحميد وثلاثة وثمانون في القسم الثاني الذي حققه محمد الرحيلي

(٥) مقدمة تحقيق مختصر العين ، عبد العزيز الحميد ١ / ٦٤

ضَبَّيْسٌ شَرَسٌ ، والضَّبَّيْسُ : القليل الفطنة ، والضَّبَّيْسُ : الجبان " (١) ، ولم ترد هذه المادة في العين المطبوع ، لكن ابن فارس نقل عنه فقال : " قال الخليل : الضَّبَّيْسُ : الحريص ، والضبيس : القليل الفطنة الذي لا يهتدي لشيء . ويقال : الضَّبَّيْسُ : الجبان " (٢)

- كما أن الزبيدي في بيان المهمل والمستعمل سار على طريقة شيخه أبي عليّ القليلي ، فلم يُشير إلى أيّ مادة أو تقليد مهمل ، كما أنه لم يجمع في أول كلِّ باب التقاليد المستعملة والتقاليد المهملة ، بل يشرح في تفسير المقلوب مباشرة .

- وقد سار على طريقتهما ابن سيده في المحكم ، وهذا يشير إلى أن معاجم التقاليد الأندلسية قد سلكت في هذا الباب مسلكاً واحداً ، واتخذت طريقة واحدة ، مما يؤكد تأثير بعضها على بعض في طريقة بيان المهمل والمستعمل .

طريقة المحيط في اللغة :

- عُني الصاحب بن عباد باستدراك ما أهمله صاحب العين من المواد والمقلوبات عناية كبيرة ، وكأنه قد تبعه في ذلك ، وأكثر استدراكاته تلك نصّ فيها على نقله من أبي حامد الخارزنجي ت ٣٤٨هـ ، بل لا يكاد يحكي عن غيره من اللغويين ، وهذا يعني أنه قد استخلص ما في كتابه (تكملة كتاب العين) من استدراكات على الخليل ، وضمّنها هذا المعجم الجامع .

وقد جاءت استدراكات الصاحب لما أهمله صاحب العين على أربعة أقسام :

١- ما نصّ فيه على أن الخليل أهمله ، فيقول : (أهمله الخليل) أو (مهمل عند الخليل) أو (مهمل عنده) - يعني الخليل - أو (أهمله) - يعني الخليل - وما شابه ذلك ، ونصّ على نقل ما استدركه من الخارزنجي فيقول : (وقال الخارزنجي) أو (وذكر الخارزنجي) ونحو ذلك . وأكثر استدراكات الصاحب من هذا القسم ، فقد بلغت المقلوبات التي استدركها بهذه الطريقة أكثر من أربعمئة وعشرين مقلوباً ، كما أن المواد بلغت أكثر من ثمانين مادة . ومن أمثلة المواد التي استدركها بهذه الطريقة : (عفت) ، (حكص) ، (حكز) ، (حكط) ،

(١) المختصر ٣ / ٢٨٠

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٨٦

(حشت) ، (حشل) ، (حظم) ، (حنط) ، (عطن) ، (كضل) ، (جسط) ، (جظر) ،
 (ضلب) ، (زبد) ، (فأب) . ومن أمثلة المقلوبات التي استدرکہا بهذه الطريقة : (عـهک) ،
 (جعش) ، (لثع) ، (زقح) ، (دحص) ، (طهش) ، (هبث) ، (قمخ) ، (خسل) ، (جلغ) ،
 (ثرغ) ، (شقم) ، (سکم) ، (ربخ) ، (ضمس) ، (رطس) ، (تفر) ، (مظن) .

وكان حين ينقل عن الخارزنجي يعقب أحياناً على كلامه بتعقيب فيه ردُّ عليه ، ومن
 أمثلة ذلك قوله : " الصاد والزاي واللام مهملات عند الخليل ، وذكر الخارزنجي أنه سمع :
 لُصُوز في معنى لصوص . وليس بشيء " ^(١) ، وكقوله في باب الثلاثي الصحيح من حرف
 النون : " لم يذكر الخليل شيئاً في الباب . وذكر الخارزنجي قولهم : هذا ابْنُمُ وابْنَمَان
 وابْنَمُون ، وتصاريف هذه الكلمة ، وطَوَّلَ ، وليس الحرف من الثلاثي الصحيح ، والميم في
 جميع ذلك زائدة " ^(٢)

٢- ما نصَّ فيه على أنَّ الخليل أهمله ، دون أن يذكر أن استدرکه منقول عن
 الخارزنجي ، ومن أمثله : (كحم) ، (جحس) ، (شحز) ، (درج) ، (سله) ، (هقي) ،
 (جهو) ، (قوخ) ، (هلض)

٣- ما لم يشر إلى أنَّ الخليل أهمله ، ونقل ما في اللفظ من تفسير عن الخارزنجي ،
 فيأتي بالمقلوب ، ويقول فيه : قال الخارزنجي أو ذكر الخارزنجي دون أن يشير إلى إهمال الخليل
 لهذا اللفظ ، وهو مما أهمل في العين ، ومن أمثلة ذلك : (سحك) ، (هلق) ، (هكن) ، (لوه) ،
 (قمخ) ، (مدق) ، (غوب) ، (سذق) .

٤- ما استدرکه من مقلوبات دون أن يشير إلى إهمال الخليل له ، ودون أن ينقل عن
 الخارزنجي فيها شيئاً ، فيذكر المقلوب ثم يشرع في تفسيره دون أن يذكر أن الخليل أهمله ،
 ودون أن يحكي عن أحد من اللغويين شيئاً ، وكأنه مما استدرکه هو . ومن أمثلة ذلك :
 (دهج) ، (هسر) ، (هذ) ، (ذهف) ، (هيث وهوث) ، (فخش) ، (خشل) ، (غضل) ،
 (قدم) ، (قتل) ، (قبن) ، (قنم) ، (دثط) ، (رطأ) ، (تود وتيد) ، وقد تتبَّع مُحقق المحيط

(١) المحيط ٨ / ١٠٥

(٢) المحيط ١٠ / ٣٩٢ ، وينظر ٢ / ٣٣١

المقلوبات التي استدرکها الصاحب ولم يشر إلى إهمال الخليل لها ، وأثبت ذلك في هوامش الكتاب .

- ولم يكن الصاحب بن عباد يصدر كل باب بالمواد المستعملة والمهملة ، بل يذكر الباب ثم يشرع في تفسير المقلوبات المستعملة ، دون إشارة إلى المهمل ، فطريقته تشبه طريقة الزبيدي في مختصر العين .

المبحث الرابع

ما أُهْمِلَ فِيهِ مَعَاجِمُ التَّقَالِيدِ

أقسام ما أهمل في معاجم التقاليد

ما أهمل في معاجم التقاليد ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما أجمعت المعاجم على إهماله ، وهذا هو المهمل على الحقيقة ، وهو كثير ، ولسنا بحاجة إلى ذكر أمثلة على ذلك .

القسم الثاني : ما أهملته المعاجم المتقدمة ، وأوردته مستعملاً المعاجم المتأخرة ، كأن يكون مهملًا في العين أو البارع ، ومستعملاً في المحيط أو المحكم ، وهو أمر طبيعي ، إذ إن كل لغوي يؤلف معجماً حريصاً على جمع ما تفرق عند سابقه ، فيجمع ما لم يجمعوا لتأخره عنهم ، وأمثلة ذلك كثيرة تُبينها تلك الاستدراكات على كتاب العين التي بثها الأزهرى في التهذيب ، والزبيدي في مختصر العين ، وابن عباد في المحيط ، فهؤلاء عُنُوا بالاستدراك على العين عناية تفوق عناية غيرهم من اللغويين ، وسيأتي الحديث عن هذه الاستدراكات قريباً .

ولعل من أسباب ورود تقاليد عند المتأخرين وهي مهملة عند المتقدمين ما يلي :

١- أنه لم يبلغ المتقدم ما بلغ المتأخر ، فلم يسمع في هذا المقلوب شيئاً عن العرب ، ولو سمع شيئاً لأداه وأثبته ، والزمان الذي عاش فيه المتقدم لم يكن الجمع فيه واسعاً ، بل كان في مراحل الأولى ، فطبعي أن يفوته شيء من ذلك .^(١)

٢- قلة الموارد التي يستقي منها المتقدم ليكون مادة معجمه ، وكثرتها عند المتأخر ، فالخليل مثلاً هو أول من جمع في اللغة كتاباً كبيراً ، وكان اعتماده فيه على السماع والمشافهة ، ولم يسبق بكتاب فيعتمد عليه وينهل منه ، فكثرت عنده المهمل لذلك ، بينما من جاء بعده كابن دريد والقيالي والأزهرى ، وجدوا أمامهم مراجع عدّة ، وكتباً جامعة لكلام العرب ، وفي مقدمتها كتاب العين ، ورسائل موضوعية ، وأئمة كثر يأخذون عنهم ، فكثرت مواردهم فقلّ عندهم المهمل وكثرت المستعمل ، وكلما كان زمان اللغوي متأخراً كثرت عنده الموارد والمناهل .

(١) ينظر : المعجم العربي ، د . حسين نصار ١ / ٢١٨

٣- أن يبلغ اللفظ المتقدم ، لکنه لا يثبت عنده ، لتفرد راوٍ واحدٍ غير موثوق بنقله ، فلا يذكر هذا اللفظ في معجمه ، ثم يأتي من بعده فيثبت عندهم اللفظ بطرق متعددة ، ويستوثقون من صحته ، ويذكرونه في معاجمهم .

٤- ولعل من أسباب ذلك التصحيف ، بحيث تتصحف على المتأخر لفظة مستعملة عند المتقدم ، فتنقل من باب مستعمل إلى باب هو في الأصل مهمل ، فمادة (زخلط) - بالخاء المعجمة - مهملة عند المتقدمين ، و (زحلط) - بالخاء المهمله - مستعملة عندهم ، قال ابن دريد : " الزُحْلُوط : رجل خسيس من سفلة الناس " ^(١) ، تصحفت هذه اللفظة عند صاحب بن عباد إلى (الزُحْلُوط) - بالخاء المعجمة - فمن يطالع في المحيط يجد مادة (زخلط) مستعملة ، وهي في الحقيقة مهملة ، وسبب ذلك هو التصحيف ، وقد نبه على ذلك الصغاني ^(٢) وصاحب تاج العروس ^(٣) .

القسم الثالث : ما ذكر مستعملاً في المعاجم المتقدمة ، وأهمته المعاجم المتأخرة ، كأن يكون في العين مستعملاً وفي المحكم مهملًا ، أو يكون في الجمهرة مستعملاً وفي التهذيب مهملًا ، ومن أمثله مايلي :

١- ما كان مستعملاً في العين ومهملًا في البارع ، كالمقلوب ، (عجد) فقد قال في العين : " (العُجْدُ) : الزيب ، وهو حب العنب أيضاً ... " ^(٤) ، وقال الزبيدي في (المستدرک من الزيادة في کتاب البارع على کتاب العين) : " قال محمد : لم يذكر أبو علي (عجد) ولا جاء به مستعملاً ، وذكره الخليل مستعملاً " ^(٥) .

(١) الجمهرة ٣ / ٣٧٩

(٢) التكملة والذيل والصلة ٤ / ١٣٢

(٣) تاج العروس ٥ / ١٤٦

(٤) العين ١ / ٢١٨

(٥) المستدرک صحيفة ١٥

٢- ما كان مستعملاً في العين ومهملًا في التهذيب ، نحو (ضغت) قال في العين :
 " الضَّغْتُ : اللُّوكُ بالأنياب والنواجذ " ^(١) وقال في التهذيب : " غ ض د - غ ض ت -
 غ ض ذ مهملات كلها " ^(٢) ومثل ذلك : (هُزْنُوغٌ وَهُزْنُوغٌ) وهو أصولُ نبتٍ ^(٣) وكذلك
 (عَلَّهَسَ) أورده في العين وقال : (قال عرّام : عَلَّهَسْتُ الشيءَ مارسته بشدّة " ^(٤) وهذه
 الرباعيّات مما أهمله الأزهري في التهذيب

٣- ما كان مستعملاً في العين ومهملًا في المحكم ، كـ (عَلَّهَسَ وَهُزْنُوغٌ)
 السابقين.

٤- ما كان مستعملاً في الجمهرة ومهملًا في التهذيب ، نحو (دبلح ودفنص) قال في
 الجمهرة : " ودُبْلُحٌ : وهو المِعْضُدُ من ذهب أو غيره " ^(٥) ، وقال : " والدنْفِصَةُ : دُوَيْبَّةٌ ،
 وتسمى المرأة الضئيلة الجسم دِنْفِصَةً " ^(٦) وأهملها صاحب التهذيب .

٥- ما كان مستعملاً في الجمهرة ومهملًا في المحيط ، نحو : (بَخْذَعٌ وَجَحْرَشٌ) قلل
 في الجمهرة : " ويقال ضربه فَبَخْذَعَهُ ، إذا ضربه بالسيف " ^(٧) وقال : " وَجَحْرَشٌ : وهو
 الغليظ المجتمع الخلق " ^(٨) ولم يردا في المحيط .

٦- ما كان مستعملاً في التهذيب ومهملًا في المحكم ، نحو (عشل وشلع) أهملهما ابن
 سيده موافقاً صاحب العين ، وذكرهما الأزهري في التهذيب ^(٩) .

(١) العين ٤ / ٣٦٣

(٢) التهذيب ٨ / ٤

(٣) ينظر : العين ٢ / ٢٨٠

(٤) العين ٢ / ٢٧٨

(٥) الجمهرة ٣ / ٣٢٣

(٦) الجمهرة ٣ / ٣٣٥

(٧) الجمهرة ٣ / ٣٠١

(٨) الجمهرة ٣ / ٣١٩

(٩) ينظر ١ / ٤٢٩ ، ٤٣٠

إلى غير ذلك من التقاليد التي ذكرتها المعاجم المتقدمة وأهملتها المعاجم المتأخرة ، ولعلّ من أسباب ذلك مايلي :

١- عدم اطلاع المتأخّر على معجم المتقدّم ، وهو احتمال - مع بُعده - وارد الحدوث ، كأن يكون المتقدّم مشرقياً والمتأخّر أندلسياً ، ولم تصل نُسخٌ من معجم المتقدّم إلى بلد المتأخّر إلا بعد زمن ، فمن المحتمل أنّ ابن سيده لم يطلع على تهذيب الأزهري ، ويرجح ذلك أمور ، منها :

أ- أنّ ابن سيده أورد في مقدمة المحكم الكتب التي نقل عنها في معجمه ، ولم يذكر منها التهذيب .

ب- أنّ متن المحكم خلا من النقل عن التهذيب وصاحبه .

ج- أورد ابن سيده تفسيراً عن الأزهريّ في (خفق) فقال : " وخَفَقَ الشيءُ غاب ، وقيل لبعض الفقهاء : ما يوجب العُسلُ ؟ فقال الخَفَقُ والخِلاط . يريد بالخَفَقِ مغيب الذكر في الفرج ، والتفسير للأزهريّ ، حكاه الهرويّ في الغريين " (١) ، فهذا التفسير لم يأخذه ابن سيده عن الأزهري مباشرة ، وإنما بواسطة تلميذه أبي عبيد الهروي ، ولو اطلع على التهذيب لنقله منه دون واسطة ، فالنصّ موجود فيه مع اختلاف يسير ، قال الأزهري : " وقيل لبعض الفقهاء : ما يوجب العُسلُ ؟ فقال : الخفق والخِلاط . وقيل الخَفَقُ تغييب القضيب في الفرج ، وخفق النجم : إذا غاب " (٢) .

فهذه الأمور الثلاثة فيها دلالة على عدم اطلاع ابن سيده على تهذيب الأزهري .

٢- وقد يكون المتأخّر اطلع على معجم المتقدم ونظر فيه ، لكنّه لم يعتمد عليه ضمن المصادر التي اعتمد عليها في تأليف معجمه ، ومن ثمّ قد يهمل ألفاظاً مما هو مستعمل عند المتقدم بسبب ذلك ، وقد يكون عدم نقل ابن سيده عن الأزهري لهذا السبب لا للسبب الأول.

(١) المحكم ٤ / ٣٩٣ ، وينظر : الغريين ٢ / ٥٧٦

(٢) تهذيب اللغة ٧ / ٣٧

٣- وقد يكون اطلع عليه ، واعتمده ضمن مصادره ، لكنّه لم يرجع إليه في كلّ ملدة أو لفظة ، فقد يكون ما أهمله مما لم يرجع إليه في كتاب المتقدّم .

٤- وقد يكون اطلع على اللفظة في معجم المتقدّم ، لكنّه بعد اجتهاد ونظر وبحث تبين له عدم صحة نسبة هذه اللفظة إلى العرب ؛ لأي سبب من الأسباب ، كأن تكون أعجميّة لم يتكلم بها العرب ، أو مولدة لا يجب أن يوردها في معجمه ، أو تكون مصحّفة عن لفظة أخرى مستعملة ، أو غير ذلك .

٥- وقد يكون اطلع على اللفظة في معجم المتقدّم ، لكنّها مما تفرّد به ، وهو لا يثق بما تفرّد به المتقدّم ، فإما أن يُثبتها في معجمه ، ويصرّح بعدم ثقته بها ، وإما أن لا يُثبتها ، فتصبح عنده مهملة ، فالأزهريّ مثلاً لا يثق بما تفرّد به صاحب العين أو ابن دريد ، يقول في مقدمة التهذيب : " ومتى ما رأيتني ذكرتُ من كتابه - يعني الليث - حرفاً ، وقلت : إني لم أجده لغيره . فاعلم أنّه مريبٌ ، وكن منه على حذر ، وافحص عنه ، فإن وجدته لإمام من الثقات الذين ذكركم في الطبقات ، فقد زالت الشبهة ، وإلا وقفت فيه إلى أن يَضحَ أمره " (١) وربما وجد الأزهريّ لفظة انفرد بها صاحب العين فلم يُثبتها في كتابه لعدم ثقته بما تفرّد به ، ورجّح عدم إيرادها ، ولعل من ذلك : لفظة (الضعّت) التي مرّت قريباً .

وقال عن الجمهرة : " وأوقع - يعني ابن دريد - في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ، ولم أعرف مخارجها ، فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ؛ لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه . فإن صحّت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت " (٢) .

ومثل الأزهريّ أبو عليّ القالي ، إذ لم يكن يثق بما لم يجده إلا في كتاب العين ، قال في (ضمغ) : " قال أبو عليّ : قال الخليل : تقول : أضمغ شدقه ... قال والإضماغ بكسر الهمزة أن يكثر بصاق شدقه ... وقال أبو عليّ : لست من هذا الحرف على ثقة ؛ فإني لم أجده إلا في كتاب العين " (٣) .

(١) تهذيب اللغة ١ / ٢٩

(٢) تهذيب اللغة ١ / ٣١

(٣) البارع ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وهذا المقلوب ليس في المطبوع من العين ، ينظر ٤ / ٣٧٠

وليس الانفراد مانعاً من قبول اللفظ ، إذا كان المنفرد من الثقات ، كالخليل ، قال السيوطي في ذلك : " وحكمه القبول ، إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان ، كأبي زيد ، والخليل ، والأصمعي ، وأبي حاتم ، وأبي عبيدة وأضراهم ... " (١) .

والذي يظهر أن عدم وثوق الأزهري وأبي عليّ بما تفرد به صاحب العين راجع إلى الاختلاف في نسبة الكتاب إلى الخليل ، إذ لو كان مُتَّفَقاً على نسبه إليه لما حصل الشك والريب لثقتهم بالخليل وبما تفرد به .

(المستدركات من المواد والتقاليد على كتاب العين) :

عني المعجميون من بعد الخليل باستدراك ما أهمل في العين ، وفي مقدمتهم ابن دريد ، والأزهري ، والزبيدي ، والصاحب بن عباد ، وسنذكر هنا نماذج من هذه الاستدراكات ، دون أن نستقصي ؛ لكثرتها من جهة ، ولقلة فائدة إحصائها من جهة أخرى .

فأما ابن دريد فقد استدرك على العين كثيراً ، دون أن يشير إلى إهمال صاحب العين لتلك المواد والمقلوبات ، ومن أمثلة ما استدركه : (ثجن) و (شفز) وغيرهما .

وأما الأزهري فقد أكثر من ذلك ، وكثيراً ما يقول : (أهمله الليث) وسنذكر نماذج من استدركاته التي روى استعمالها عن ابن دريد ^(١) ، لنجمع أمثلة استدركات ابن دريد والأزهري :

مستدركات الأزهري من كلام ابن دريد :

| المستدرك | الجزء والصفحة | المستدرك | الجزء والصفحة |
|----------|---------------|----------|---------------|
| عزج | ٣٤٣ / ١ | فذح | ٤٦٩ / ٤ |
| جعز | ٣٤٥ / ١ | زقر وقرز | ٤٢٧ / ٨ |
| ذعج | ٣٥١ / ١ | لقت | ٨٢ / ٩ |
| لعص | ٢٨ / ٢ | زلط | ١٧٩ / ١٣ |
| فعر | ٣٥٧ / ٢ | فطر | ١٧٩ / ١٣ |
| لعف | ٤٠٠ / ٢ | مطر | ١٨٠ / ١٣ |
| مطح | ٤٠٤ / ٤ | لتر | ١٨٥ / ١٣ |
| لدح | ٤١٨ / ٤ | متر | ١٨٦ / ١٣ |

(١) ينظر : موقف الأزهري من كتاب الجمهرة ، د . محمد سعيد الثبيتي ص ٧٤

مستدركات الزبيدي على العين :

اختصر أبو بكر الزبيدي كتاب العين ، وحرص في مختصره - الذي لم يكن اختصاراً فحسب - على استدراك مافات صاحب العين من مواد وتقاليب ، وقد جمع محققا المختصر - عبد العزيز الحميد ومحمد الرحيلي - مستدركات الزبيدي في فهرس خاص بذلك ^(١) ، لكنهما لم يفصلا مستدركات المواد عن مستدركات التقاليد ، ولذا سنذكر هنا ما استدركه الزبيدي من المواد :

مستدركات الزبيدي على العين من المواد :

| المادة | الجزء والصفحة | المادة | الجزء والصفحة |
|--------|---------------|-------------------------------|---------------|
| عه | ٣ / ١٨٣ | جصاً | ٣ / ١ |
| عكص | ٣ / ١٩٦ | جصو | ٧١ / ١ |
| عدث | ٣ / ٢٨٢ | ضطن | ١٥٩ / ١ |
| هشس | ٣ / ٣٥٧ | مصطر | ٥٢٨ / ٢ |
| هدث | ٤ / ٤٤٥ | زطن | ٥٤٨ / ٢ |
| قزم | ٤ / ٥٩٥ | ظري | ٨٩١ / ٢ |
| كضد | ٤ / ٦٧٣ | لن | ١٩ / ٣ |
| كضل | ٤ / ٧١٦ | فماً | ٢٠ / ٣ |
| جسط | ٤ / ٧٢١ | (الثلاثي المعتل من حرف الباء) | ١٢٠ / ٣ |
| جطل | | | ١٣٥ / ٣ |

(١) ينظر : المختصر ٢ / ١٠٤٢ ، ٤ / ٧٨٠

(مستدركات الصاحب بن عباد على العين) :

عُني الصاحب بن عباد بالاستدراك على العين كثيراً ، وأكثر من قول : " أهمله الخليل " أو " مهمل عند الخليل " ، بل إنه في النصف الثاني من الكتاب يكتفي بالقول : " أهمله " أو " مهمل عنده " فاستخدم الضمير دون الاسم الصريح ؛ لكثرة ذلك .

وهذه الاستدراكات قسمان : قسمٌ يَنسب استعمالها إلى أبي حامد الخارزنجي ، وقسم لا ينسبه إلى أحد ، وسنكتفي هنا بذكر المستدركات التي حكى استعمالها عن الخارزنجي ، وهي على قسمين : مستدركات موادّ ومستدركات تقاليد ، وإليك بيانها :

(١) مستدركات الصاحب بن عباد من الموادّ :

| الجزء والصفحة | المستدرك | الجزء والصفحة | المستدرك |
|---------------|----------|---------------|----------|
| ١٧٦ / ٦ | كصل | ٤١٥ / ١ | عظ |
| ٢٠٥ / ٦ | كطل | ١٣ / ٢ | عثف |
| ٢٠٦ / ٦ | كدث | ٣٧٢ / ٢ | حكص |
| ٢٣٣ / ٦ | كظب | ٣٧٤ / ٢ | حكر |
| ١٧٤ / ٦ | كضم | ٣٧٥ / ٢ | حكط |
| ٣١٣ / ٦ | كثـ(واي) | ٣٣ / ٣ | حدت |
| ٤٤١ / ٦ | جضل | ٦٢ / ٣ | حظب |
| ٤٢٥ / ٦ | جشد | ٤٢٢ / ٢ | حشت |
| ٤٣٩ / ٦ | جضد | ٤٢٧ / ٢ | حشل |
| ٤٤٢ / ٦ | جضب | ٦٣ / ٣ | حظم |
| ٣٣ / ٧ | جطث | ٣٣٤ / ٣ | هفق |
| ٣٣ / ٧ | جطر | ٣٣٤ / ٣ | هغد |
| ٦١ / ٧ | جتم | ٣٣٤ / ٣ | هغر |

| | | | |
|----------|----------|---------|-----------|
| ٦٢ / ٧ | حظر | ٣٣٥ / ٣ | هغف |
| ١٣٥ / ٧ | حضم | ٣٨٨ / ٣ | هشط |
| ١٣٦ / ٧ | حجم | ٣٦٧ / ٣ | هححص |
| ٢٨٣ / ٧ | شسل | ٣٩٩ / ٣ | هضز |
| ٢٨٢ / ٧ | شسط | ٤٠٢ / ٣ | هضت |
| ٣١٧ / ٧ | شثل | ٤١٠ / ٣ | هسط |
| ٤٥٩ / ٧ | ضبد | ٤٣٥ / ٣ | هطن |
| ٢٢ / ٨ | ضلب | ٤٣٥ / ٣ | هطف |
| ٢٩ / ٨ | ضبم | ٤٥٥ / ٣ | هتث |
| ١٦٧ / ٨ | صطـ(واي) | ٤٧٢ / ٣ | هثر |
| ٢٩٨ / ٨ | ستف | ٢٠٣ / ٤ | خحض |
| ٣٣ / ٩ | زدم | ٢٠٣ / ٤ | خحس |
| ٣٧ / ٩ | زذب | ٢٠٤ / ٤ | خحز |
| ١٥٠ / ٩ | ظظر | ٢٠٥ / ٤ | خحذ |
| ١٥٢ / ٩ | ظدم | ٢٢٠ / ٤ | خشد |
| ٢٨٦ / ٩ | درل | ٢٣١ / ٤ | خحس |
| ٢٧ / ١٠ | ظرم | ٢٣١ / ٤ | خحز |
| ٢٤٠ / ١٠ | رفم | ٣١٧ / ٤ | خنط |
| ٤٢٩ / ١٠ | فم | ٣٧١ / ٤ | خحكـ(واي) |
| ٤٣٠ / ١٠ | فبـ(واي) | ٥٢٧ / ٤ | غقش |
| ٤٤١ / ١٠ | م | ٥٣٣ / ٤ | غكس |
| ٣٣٦ / ٣ | هغم | ٣٠ / ٥ | غطر |
| ٣٣٧ / ٣ | هقص | ١٧٩ / ٥ | قج |
| ٣٤٠ / ٣ | هقط | ٣٢ / ٥ | غطن |

| | | | |
|---------|----------|---------|-----|
| ٣٥٢ / ٣ | هكص | ٥٣ / ٥ | غذن |
| ٣٥٣ / ٣ | هكز | ٥٩ / ٥ | غثف |
| ٢٠١ / ٥ | قظ | ٢٨٥ / ٥ | قسذ |
| ٢٨٨ / ٧ | شزف | ٣٧٦ / ٥ | قذب |
| ٣٠١ / ٧ | شدل | ١٧١ / ٦ | ضكز |
| ١٥ / ٤ | هخـ(واي) | ١٧٣ / ٦ | كضل |
| | | ١٧٤ / ٦ | كضب |

(٢) مستدركات الصاحب من التقاليد :

(المجلد الأول)

ثعجح - جحلجج - عه - خع - قهع - عهك - عجه - هسع - عهت - عطه - خسع - خعب
 - عصق - قعز - عقش - عقز - عقط - عثق - عكص - زعك - كعد - كعت - عثك - كعل
 - بعك - جعش - جسع - عذج - جنع - جفع - عيج - عشن - شعن - شعم - ضغط -
 صطع - صعت - نعص - صعف - رعس - فعس - بعس - معس - زعف - رطع - لعط -
 دعن - عدب - مدع - عتن - بعث - عظر - ظعم - ذلع - عند - عذف - ذعب - عرت .

(المجلد الثاني)

لثع - نعث - ثعن - رنع - لعف - لبع - معل - بعم - عهو - عوك - سعو - عيز - وعط -
 دوع - ذوع - وذع - ذعى - عوث - ولع - ألع - ليع - فوع - فيع - وقع - يفع - فاع -
 وبع - موع - خهفج - هنهج - زهنع - عرهل - عرهن - خنعس - خزعل - خندع - خترع -
 عجئق - عنقش - ذح - قشخ - زقح - حقز - حقط - ذقح - قذح - حكش - شكح -
 سحك - شفح - فشح - مشح - حضف - دحص - رصح - سحد - حبص - حنس - هلمع
 - هنبع .

(المجلد الثالث)

زرح - زحب - مطح - حطر - لخط - دمخ - وكح - جيح - هك - هفق - هقر - قهن -
 دهك - هكن - هفك - رهك - هجش - هشل - بهص - مهص - رهس - سهن - هرز -
 هلز - هيز - طهم - مطه - فهت - هلت - هذف - هبذ - هبث - رمه - فهل - مله - دلخ -
 حذن - بذح - حثر - حثف - حبت - بجن - حيش - حصر - ودح - ذوح - ذحي - فحي -
 بجو - موح - ضه - زه - هط - ضهيج - هضج - سهج - جنه - هيج - هجب - هنش -
 دهض - هرض - هرص - لهط - هلد - بهد - جدده - حطن - دحث - دحب - حنت - محت
 - حنظ - حمظ - شقه - قهس - هقف - جره .

(المجلد الرابع)

هيك - دهض - هضد - دوه - وده - يهت - هير - لوه - أنه - فهو - كخ - خت -
 خذ - خث - لثق - وبه - هوغ - هيص - خجد - فنجج - زخف - قمخ - كحز - خجم -
 جخم - رخش - شخن - نخص - صنخ - صبغ - طخس - رخس - نخسل - طنخ - نطخ -
 خدف - دبخ - خنت - نخت - متخ - خذن - ندخ - خلر - رفخ - فلخ - لمخ - بخن - ضخي -
 زيخ - خوذ - وثخ - غظ - رغ - لغ - جلع - غبج - جغز - غفش - غمش - فضغ -
 غشن - غنش .

(المجلد الخامس)

صفغ - غسد - غذر - ذلغ - صعب - نغز - زبغ - دفع - دغف - غنت - غمت - ثرغ - غثم -
 غرن - غدل - لغف - ربغ - رمغ - نفع - دغي - وثغ - لوغ - فوغ - صق - تق - ذق -
 غذب - سقد - سذق - قشن - زقر - زمق - ذقط - شقم - صمق - قمز - بقط - يسق -
 دوق - غلن - زغو - غيد - بغو - مغي - سق - دشق - شذق - شقف - صرق - قسن -
 زقل - ثدق - رذق - قلذ - رقف - قنل - ققل - قوش .

(المجلد السادس)

زك - كنش - شكب - سرك - سكل - كمس - سكم - زكت - بزك - ردك - دكل - دنك -
 كدف - كلت - كنت - مكث - كرز - رذك - كنه - لكف - أسك - ونك - وكم -
 جض - أبك - جنش - شبيج - مجش - جفش - ضمج .

(المجلد السابع)

دسج - جسن - جزب - بزج - جزن - جطل - طنج - محط - دبخ - مدج - جتر - جلت -
 لذج - مدج - رنج - وجد - شطف - فشط - ندش - فدش - ترش - شتن - شمط - شنث -
 رشن - نرش - فنش - بنش - شبن - شنم - ضمس - ومج - شطم - تمش - شبد - ششر -
 لشب - ملش - وطش - بيش .

(المجلد الثامن)

ضرف - وظيف - لصز - أصت - رطس - لفس - مسل - دفص - صنت - صتن - رفص -
 صبل - بصن - نسط - ففس .

(المجلد التاسع)

رفز - ربز - ملز - ومز - رط - فط - يمط - تفر - ربت - بنت - توف - بيز - نط - درف -
 تاب .

(المجلد العاشر)

مظن - مرد - ذين - ورن - وفن - فيم - ظف - بنظ - أفض - بدن - ذلي - ثب - ثلي - ثبأ -
 مثأ - رفن - ريل - وقل - وبن .

الفصل الرابع

علاقة نظام التقاليد ببعض الظواهر اللغوية

المبحث الأول : علاقته بالاشتقاق الكبير.

المبحث الثاني : علاقته بالقلب المكاني.

المبحث الثالث : علاقته بالإبدال اللغوي.

المبحث الأول

علاقته بالاشتقاق الكبير

-الاشتقاق الكبير .

. تعريفه .

. موقف اللغويين منه .

. لماذا لا يحكم باطراد الاشتقاق الكبير .

-علاقته بالنظام .

-أمثلة من النظام على الاشتقاق الكبير .

* الاشتقاق الكبير :

(تعريفه) :

حين نطالع كتب اللغويين ، نجد غير تعريف للاشتقاق الكبير ، يتفق بعضها مع بعض في المعنى والمؤدى ، وتختلف بعضها عن بعض في ذلك .

ومن تلك التعريفات : أنه " عبارة عن ارتباط مطلق ، غير مقيّد بترتيب ، بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرّف من كل منها إلى مدلول واحد مهما يتغير ترتيبها الصوتي " (١)

ويقول الأستاذ / عبد الله أمين : " هو أن تجد بين كلمتين فأكثر تماثلاً في الحروف ، واختلافاً في ترتيبها ، بتقدّم بعضها على بعض بدون زيادة أو نقص فيها ، مع الاتحاد في المعنى .

أو أن تعمد إلى كلمة فتشتق منها كلمة فأكثر بتقديم بعض الحروف على بعض بدون زيادة أو نقص فيها مع الاتحاد في المعنى " (٢) .

هذا ما نجده في تعريفات اللغويين المحدثين ، فإذا رجعنا إلى المتقدمين نجد أن أبا الفتح ابن جني ، الذي اهتم بهذا النوع من الاشتقاق أكثر من غيره ، يسميه : الاشتقاق الأكبر ويقول في تعريفه : " وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه " (٣) .

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ أن التعريف الأول مأخوذ من تعريف ابن جني ، ويدلّان على أن الاشتقاق الكبير هو عملية الربط بين تقاليب المادة الواحدة بمعنى عام ، تدخل كلُّ التقاليب تحته ، وتدل عليه .

(١) مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د . محمد أحمد أبو الفرج ص ٨٣

(٢) الاشتقاق ص ٣٧٣

(٣) الخصائص ٢ / ١٣٤

أما التعريف الثالث فيدل على أنّ العرب قد تشتق كلمة من كلمة أخرى بتقديم وتأخير في حروفها ، لتدل على معنى آخر ، يشترك مع معنى الكلمة الأصل في المعنى العام .

* موقف اللغويين منه :

لم يتطرق اللغويون القدماء قبل ابن جنّي وشيخه الفارسي لهذا النوع من الاشتقاق ، وكذلك من جاء بعده - حسب علمي - ، لا تكاد تجد من يتحدث عنه غير السيوطي الذي قال عنه : " وأما الأكبر فيحفظ فيه المادة دون الهيئة ، فيجعل (ق و ل) و (و ل ق) و (و ق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة ، وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جنّي وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً ، وليس معتمداً في اللغة ، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك ، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك ، وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أنّ الحروف قليلة ، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهي ، فخصوا كلّ تركيب بنوع منها ، ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة ، ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافقتهما ، لضاق الأمر جداً ، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها ، بل فرقوا بين مُعْتَقٍ ومُعْتَقٍ بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين ... " (١) .

أما اللغويون المحدثون فعامتهم يقرّ لابن جنّي هذا السبق إلى ابتكار هذا النوع من الاشتقاق دون جعله عاماً لكلّ موادّ اللغة ، كما ذكر ابن جنّي عنه بقوله : " واعلم أنّا لا ندعي أنّ هذا مستمرّ في جميع اللغة ، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة . بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسة متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتصقاً " (٢) .

أما بعضهم فقد وصفه بالتعسف والتكلف راداً هذا النوع من الاشتقاق ، ويأتي في مقدمتهم الدكتور / إبراهيم أنيس الذي يقول : " ويمثل ابن جنّي بعدة مجموعات لا يخلو معظمها من التكلف والتعسف وتلمس العلاقة مهما كانت تافهة أو غامضة " .

(١) المزهر / ١ / ٣٤٧

(٢) الخصائص / ٢ / ١٣٨

ثم يقول : " وهكذا نرى ابن جنّي ممن يؤمنون إيماناً قوياً بوجود الرابطة العقلية المنطقية والمدلولات، أو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية ، بل لقد غالى ابن جنّي في هذا ومعه الثعالبي صاحب فقه اللغة إذ جعل مجرد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثلاثة دليلاً على الاشتراك في معنى عام لبعض الكلمات ... " .

ثم يتابع وصفه بالمغالاة قائلاً : " إلى غير ذلك من تخيلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه وإعجابه باللغة العربية فتصور فيها ما ليس منها ، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ولا تتصف به لغة من لغات البشر " .

ثم يقول : " فإذا كان ابن جنّي قد استطاع في مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بعض مواد من كل مواد اللغة التي يقال : إنها من جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفاً ، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفاً ، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لاثبات ما يسمّى بالاشتقاق الكبير " (١) .

ومن أنكر على ابن جنّي صنيعة : الدكتور / صبحي الصالح ، الذي يقول معلّقاً على ما ذكره ابن جنّي في مادة (ج ب ر) : " إن النظرة الأولى إلى صنيع ابن جنّي في هذه التقاليد لا تخطئ التكلف البعيد الذي وقع فيه وهو يتلمس الطريق نحو الرابط السحري العجيب ، الذي يرد هذه التقاليد جميعاً إلى أصل واحد وإمام منقاد ، ولكن الرابط الذي اهتدى إليه ابن جنّي ليس عاماً وحسب ، بل هو شديد العموم ، وبلغت شدة عمومته حدّ الإبهام والغموض " (٢) .

وفي مقابل هذا الموقف نجد موقف الأستاذ / عبد الله العلايلي الذي يقرّر أن العربي قد " جعل القلب محور الوضع ، ثم اجتهد في تنظيم قاعدة المقاليد ، والوضع على اعتبارها ، ولقد تأنّى له استخلاص قاعدة موزونة جداً ... " ثم يقول : " والقاعدة تقضي بوجود جامع

(١) من أسرار اللغة ٥٠ - ٥٢

(٢) دراسات في فقه اللغة ص ١٩٤

معنوي بين المقاليد السّنة ، لا يمكن أن يتخلف - وإن كان على بعد - وإنما التخالف في الخصوصية فقط ... " (١).

ولذلك إذا تأمل المرء في صنيع ابن جنّي يعلم أنه كان قريباً من الاعتدال في شأن هذا النوع من الاشتقاق لا كما وصفه إبراهيم أنيس بأنه صاحب تخيلات وأحلام . ألا يكفي ابن جنّي أنه أشار إلى أن الاشتقاق الكبير صعب التطبيق ، متعذر في كثير من المواد ، لا يستمرّ في جميعها ، " ويكفينا من ابن جنّي أنه مع ولوعه بهذا النوع من الاشتقاق لا يبالغ فيه ولا يتكلف كما تكلف غيره ... نعم قد ركب ابن جنّي الصّعّب وخاطر بنفسه حين ذهب يلتمس لمذهبه بعض المعاني التي تحتاج إلى إعمال الفكر والبحث في الأصول اللغوية الضاربة في القدم حتى يستطيع الإنسان أن يصل إلى ما تضمنته الكلمة من معانٍ ومفهومات ... " (٢).

لكنه يجلّ عن أن يوصف بالتكلف ، وبالغلو والتعسف ، أو أن يكون قد أضفى على اللغة مظاهر التخيلات والسحر .

(١) مقدمة لدرس لغة العرب ١٤٨ ، ١٤٩

(٢) الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي ، د . عبد الحميد أبو سكين ٩٩ ، ١٠٠

* لماذا لا يحكم باطراد الاشتقاق الكبير :

نصّ ابن جنّي صاحب القول بالاشتقاق الكبير أنّه لا يمكن اطراده في مواد اللغة كلها فقد سبق قوله : " واعلم أنّا لا ندعي أنّ هذا مستمر في جميع اللغة " (١) ، فلا يحكم باطراد الاشتقاق الكبير لأسباب ، منها :

١- أنّ هناك كثيراً من المواد لم يستعمل منها إلا تقليب واحد أو تقلبان ، فلا يمكن الحكم عليها بشيء من ذلك .

٢- أنّ كثيراً من المواد التي استعمل فيها أربعة تقلبيات فأكثر ، لا يمكن إيجاد تناسب بينها - ولو من وجه بعيد - .

يقول أحد المحدثين : " إنّ الناظر فيما يتكلّفه ابن جنّي للتقريب بين المعاني ، يستنتج أنّ النظرية التي لا تستقيم في بضعة أصول ، ولا في أصل واحد تماماً ، لا تستقيم في اللغة برمتها ، فاشتقاقه الأكبر يقضي بالتجوز والإكثار من إخراج الكلام عن ظاهره ... " (٢) .

٣- أنّ تصريفات التقليل الواحد قد يقع بينها تباين واختلاف في المعنى ، ولا يُدرى أيّها الأصل ، وحينئذٍ لا بد من التخلي عن بعض هذه المعاني حتى تستقيم النظرية ، وليس ثمة مسوّغ للأخذ ببعض هذه المعاني وترك بعضها الآخر .

(١) الخصائص ٢ / ١٣٨

(٢) مصطلح المعجمية العربية ، د . أنطوان عبّود ص ١٩٢

* علاقته بالنظام :

من خلال النظر في تعريف الاشتقاق الكبير ، وفي الأساس التقليبي للنظام يمكن القول : إنَّ العلاقة وثيقة بين الأمرين ، إذ يعتمد الاشتقاق الكبير على النظر في تقليب المادة وما يجمع بينها من معنى عام ، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنه " ليست فكرة الاشتقاق الكبير القائم على أساس التقاليب المختلفة للكلمة إلا تطبيقاً للفكرة التي أجملها الخليل ، وهي تشير إلى أن دلالة اللفظ على معناه إنما تقوم على ما للأصوات من دلالة وحكاية للمسموع من أصوات الطبيعة والإنسان والحيوان ، لأن فكرة التقاليب تنتهي بنا إلى اشتراكها في المعنى العام ، ولم تشترك في المعنى العام إلا لاشتراكها في الأصوات التي تتألف منها ، بقطع النظر عن ترتيبها ، فدلالة (ك ل م) و (ك م ل) و (ل ك م) و (م ك ل) و (م ل ك) على معنى عام مشترك ، وهو القوة والشدة ، لم تكن لتكون لولا اشتراك هذه التقليبات في الكاف واللام والميم " (١) .

وإذا أخذنا مثلاً من الأمثلة التي أوردها ابن جنّي ، مما يدل على الاشتقاق الكبير ، وقارنناه بما جاء في العين - وهو أصل النظام - فقد نجد العلاقة بينهما واضحة ، فمن ذلك مادة (ق ل و) التي ترجع بجميع تقليباتها إلى الإسراع والخفة ، قال عنها ابن جنّي : " إنَّ معنى (ق و ل) أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدّم بعض حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة ، وجهات تراكيبها الست مستعملة كلها ، لم يهمل شيء منها ، وهي : (ق و ل) ، (ق ل و) ، (و ق ل) ، (و ل ق) ، (ل ق و) ، (ل و ق) . الأصل الأول : (ق و ل) وهو القول ، وذلك أن الفم واللسان يخفان له ، ويقلقان ويمذلان به ، وهو بضد السكوت ، الذي هو داعية إلى السكون ...

الأصل الثاني : (ق ل و) منه القَلْوُ : حمار الوحش ، وذلك لخفته وإسراعه ، قال

العجاج :

تُوضِحُ التَّقْرِيبَ قَلْوًا مِغْلَجًا (٢)

(١) عبقرى من البصرة ، د . مهدي المخزومي ص ٥٦ ، ٥٧

(٢) ديوان العجاج ص ٣٧١

ومنه قولهم : (قَلَوْتُ البُسْرَ والسويق فهما مقلوان) ، وذلك لأن الشيء إذا قُلِيَ جَفَّ وَخَفَّ ، وكان أسرع إلى الحركة وألطف ...

الثالث : (و ق ل) منه : الوَقِيلُ للوعل ، وذلك لحركته ، وقالوا توَقَّل في الجبل إذا صعد فيه ، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتماد ...

الرابع : (و ل ق) قالوا : وَلَقَى يَلْقَى : إذا أسرع .

الخامس : (ل و ق) جاء في الحديث : " لا آكل من الطعام إلا ما لَوَّق لي " أي ما خدم وأعملت اليد في تحريكه ، وتلييقه ، حتى يطمئن وتتضام جهاته ، ومنه اللوقة للزبدة ، وذلك لخفتها وإسراع حركتها .

السادس : (ل ق و) منه : اللِّقْوَةُ للعقاب ، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها ... والِّلِقْوَةُ : الناقة السريعة اللِّقَاح ، وذلك أنها أسرعت إلى ماء الفحل فقبلته ، ولم تنب عنه بُؤُّ العاقر ... " (١) .

فإذا تمت مقارنة هذا المثال الذي أورده ابن جنِّي بما جاء في هذه المادة من كتاب العين تبينت لنا العلاقة ، حيث نجد الخليل جمع مقلوبات المادة الواحدة في موضع واحد ، فحين نتأملها قد نلاحظ المعنى العام الذي أشار إليه ابن جنِّي وهو معنى الحركة والخفة والسرعة ، جاء في العين قوله في (ق ل و) : " القَلْوُ : رميك ولَعِبِك بالقَلَّةِ ، وتجمع على (قَلِين) وهو أن ترمي بها في الجو ثم تضربها بمقلاة ... ، وجاء فلان تفلو به دابته قلوأ ، وهو تَقَدَّيْها به في السير سُرعة ، واقلولت الحُمُرُ والدَّوَابُّ في السرعة ... ، وقليت اللحم والحَبَّ على المقلاة قَلِيًّا أي : قلبته قلباً " .

وقال في (ل ق و) : " واللَّقْوَةُ واللِّقْوَةُ : العقاب السريعة السير " .

وقال في (ق و ل) : " المِقْوَلُ : اللسان ... ، والقالة : القول الفاشي في الناس " .

وقال في (ل و ق) : " الأَلْوَقُ : الأحمق في كلامه ، بَيْنَ اللُّوَقِ ...

وقال : " و اللُّوقَة : الزُّبْدَة ، ويقال : هي الزبد بالرُّطْب ... وفي الحديث : " لا أكل إلا ما لُوِّق لي " أي لُئِن من الطعام فصار كالزبدة في لِينِه ... " .
 وقال في (و ل ق) : " والوَلُقُ : سرعة سير البعير ، وتقول : وَلَقَ يَلِقُ وُلُقًا ... " .
 وقال في (و ق ل) : " وفَرَسٌ وُقِلٌ أَحْسَنُ من وُعِلٍ ، وهو حَسَنُ الدُّخُولِ بين الجبال ... والواقِلُ : الصاعد بين حزونة الجبال " (١) .

فالنظر في هذه المادة ومقلوباتها يلحظ المعنى الكلّي الذي يجمع بين هذه المقلوبات ، ومن هنا يبرز السؤال المهم ، هل كان الخليل بذكره للمادة ومقلوباتها في موضع واحد يهدف إلى التنبيه إلى وجود علاقة بين هذه المقلوبات تربط بينها ، تتمثل في المعنى العام الذي يجمع بينها ؟ وبتعبير آخر ، هل كان الخليل يهدف بعمله هذا إلى الاشتقاق الكبير ، وتقريب المعاني الكلية لتقاليد المادة ؟ .

اختلفت نظرة اللغويين تجاه هذه المسألة ، فمنهم من ذهب إلى أن الاشتقاق الكبير يعود إلى الخليل لأنه هو الذي ابتكر الأساس التقليدي ، ومنهم من ينفي صلة الخليل بالاشتقاق الكبير ، ومنهم من توسط بين الفريقين فذهب إلى أن ابتكار الخليل للأساس التقليدي هو الذي دلّ ابن جنّي ومهد له السبيل للقول بالاشتقاق الكبير .

فمن ذهب إلى أن الخليل هو الذي ينسب إليه الاشتقاق الكبير ، الأستاذ / أحمد عطار ، حيث يقول - بعد كلامه عن ابتكار الخليل للنظام التقليدي - : " ولمنهج الخليل موقع عند من يرى أن الكلمات المشتركة في الحروف - وإن اختلفت في الترتيب - تشترك في المعنى أو المصدر الذي تتفرع منه ، وهذا يدل على أن الخليل عُني بالتفسير الاشتقائي للمواد التي يتناولها ، ولم يقف عند شرح المادة ومقلوباتها وفروعها على طريق الاشتقاق العام ، بل كان يذكر في كل أصل ما تفرع عنه على طريق الاشتقاق الكبير ، ويعد الخليل أسبق من ابن فارس وابن جنّي إلى فهم الاشتقاق الكبير ، وهو دلالة الحروف في كلمة من الكلمات - على اختلاف ترتيبها وتركيبها - على أصل معنوي واحد " (٢) .

(١) العين ٥ / ٢١١ - ٢١٥

(٢) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ٧٩

ويقول الدكتور / مهدي المخزومي ، وهو يتحدث عن أقسام الاشتقاق : " فالاشتقاق الصغير قد وفّى الخليل وتلاميذه وطبقته حقه من البحث والدرس ، فلم يزد المتأخرون فيه شيئاً ، والاشتقاق الكبير من عمل الخليل أيضاً ... " ثم يقول : " فإذا كان أبو الفتح ابن جنّي أول من لقبه بهذا الاسم ، كما صرّح في الخصائص ، فإن الخليل أول من التفت إليه ، وشرح طريقته ، وبني تأليف كتاب العين عليه... " (١) .

ويقول الدكتور / محمد العريان : " أما ما يقوله ابن جنّي من أنه (من ابتكاره ، وإن كان أستاذه أبو عليّ الفارسي قد مال إليه ، ولكنه لم يبلغ فيه مبلغ تلميذه) ففيه مجانبة للصواب ولما قررته الأبحاث والدراسات اللغوية ، لأن الناظر في كتب المعاجم ، وخاصة كتاب العين ، يرى أنهم قد تعرضوا لهذا التصريف قبل هؤلاء العلماء ، والخليل نفسه يجعله أصلاً من أصول معجمه ... إن ما صرّح به ابن جنّي من أن هذا العمل كان من ابتكاره وابتداعه قول يعوزه الدقة والمراجعة " (٢) .

وإذا عدنا إلى المتقدمين من علماء اللغة لا نكاد نجد من يتحدث عن صلة الخليل بالاشتقاق الكبير لقلة حديثهم عنه ، ولأنهم يفرقون بين استخدام الأساس التقليدي في البناء المعجمي وبين نظرية الاشتقاق الكبير ، فهذا جلال الدين السيوطي - عليه رحمة الله - حين تحدث عن الاشتقاق وأقسامه ، ذكر الاشتقاق الكبير ونسبه إلى أبي الفتح بن جنّي ، وسمّاه (الأكبر) كما فعل ابن جنّي ، ولم يشر إلى علاقة الخليل بهذا النوع من الاشتقاق ، يقول : " وأما الأكبر فيحفظ فيه المادة دون الهئية ، فيجعل (ق و ل) و (و ل ق) و (و ق ل) و (ل ق و) وتقاليتها الستة بمعنى الخفة والسرعة ، وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جنّي ، وكان شيخه أبو عليّ الفارسي يأنس به يسيراً ، وليس معتمداً في اللغة ... " (٣) .

فهذان رأيان في المسألة متقابلان ، وثمة رأي وسط بينهما ، يتمثل في بيان الفرق بين هدف الخليل من التقليبات وبين هدف ابن جنّي من ذكره للاشتقاق الكبير ، فالخليل لم يكن

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) ص ٩٢

(٢) المعاجم العربية الخمسة ص ٨١

(٣) الزهر ١ / ٣٤٧

يهدف إلى إيجاد رابط معنوي بين تقاليد المادة كإبن جني وإنما كان هدفه الإحصاء والحصص
لمواد اللغة ، يقول الدكتور / رمضان عبد التواب : " وينبغي ألا نخلط هنا بين الاشتقاق
الأكبر ، وطريقة التقلبات التي عرفناها من قبل ، في معجم (العين) للخليل بن أحمد ، ومن
نحج نحه ، فالتقلبات هناك طريقة للإحصاء ، ولم يحاول الخليل ولا غيره من أصحاب
المعجم ، أن يرجعوا تقاليد المادة المختلفة إلى معنى واحد كما فعل ابن جني ، ولكن لعل
فكرة كتاب (العين) هي التي أوحى إلى ابن جني بموضوع الاشتقاق الأكبر " (١)

ويقول أحد اللغويين المحدثين : " إن فكرة تقلب الحروف قديمة تعود إلى الخليل بن
أحمد وقد تبعه في ذلك ابن دريد في معجمه واستخدمها أكثر اللغويين ومنهم أبو عليّ أستاذ
ابن جني ، ولكن هؤلاء لم يقولوا بوجود روابط معنوية تجمع بين تقاليد اللفظ الواحد ، فقد
أورد المعجميون تقاليد المادة في موضع واحد خوفاً من أن يفوتهم شيء منها وتسهيلاً
للتصنيف والجمع ... " (٢)

ويقول أحدهم : " وكان الخليل في العين ، وما طبقه فيه من طريقة التقلبات ، هو
الذي أوحى إلى ابن جني وغيره بفكرة الاشتقاق الأكبر ، وإن اختلف الأمران ، فطريقة
الخليل لا تشترط وحدة المعنى في التقلبات الستة ، أما الاشتقاق الأكبر فيشترطها في الألفاظ
التي يمكن تطبيق الاشتقاق الأكبر عليها... " (٣)

(١) فصول في فقه العربية ص ٢٩٧ ، وينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ص ١١٠

(٢) مصطلح المعجمية العربية ، د. أنطوان عبده ١٩٣ ، ١٩٤

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين ٤١١

* أمثلة على الاشتقاق الكبير :

أورد ابن جني أمثلة تؤيد نظريته ، لن نقف عندها طويلاً ، وإنما سنحاول الوقوف عند بعض الأمثلة التي تصلح لهذه النظرية ، مما قد يلحظه المرء عندما يقرأ في بعض معاجم نظام التقاليد ، مما يدل على وجود علاقة بين النظام ونظرية الاشتقاق الكبير .

فمن الأمثلة التي ذكرها ابن جني : (ق و ل) التي تدل بتقلبها على الخفوف والحركة ^(١) ، و (ك ل م) التي تدل بتقلبها على القوة والشدة ^(٢) ، و (ج ب ر) التي تدل أيضاً على القوة والشدة بجميع تقلبياتها ^(٣) ، و (ق س و) التي تدل بتقلبها على القوة والاجتماع ^(٤) ، و (س م ل) والتي جاء المعنى الجامع لها الإصحاب والملاينة ^(٥) ، و (ن د ف) التي تتول تراكيبها الستة إلى معنى الضعف والقلة ^(٦) .

ومن الأمثلة - مما لم يذكره ابن جني - (باب العين والسين وحرف العلة [ي ، و] فالناظر في هذا الباب من كتاب العين يجد فيه معنى جامعاً لجميع تقلباته يدل على السير والحركة ومن ذلك قول الخليل : " السعي : عَدُوٌّ ليس بشديدٍ ، وكلُّ عملٍ من خيرٍ أو شرٍ فهو السَّعي ... " .

و " السَّيعُ : المَاءُ الجَارِي عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، تقول : قد انْسَاعَ إِذَا جَرَى وانْسَاعَ الجَمْدُ إِذَا ذَابَ وسال ... " .
و " العَوْسُ والعَوَسَانُ : الطَّوْفَانُ بِاللَّيْلِ ، والذئب يعوس : يطلب شيئاً يأكله ... " .
و " العَيْسُ : عَسَبُ الجَمَلِ أَي : ضِرَابُهُ " .

(١) الخصائص ١ / ٥ - ١١

(٢) الخصائص ١ / ١٣ - ١٧

(٣) الخصائص ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦

(٤) الخصائص ٢ / ١٣٦ ، ١٣٧

(٥) الخصائص ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨

(٦) الخاطريات ، ت . علي ذو الفقار شاکر ص ٨٠ ، ٨١

و " عسا الشيخ يَعْسُو عَسْوَةً ، و عَسِي يَعْسَى عَسَى " إذا كَبَرَ ... و عَسِي النباتُ يَعْسَى عَسَى ، إذا غَلُظَ ... " .

و " سِيرٌ وَسِيْعٌ وَوَسَاعٌ ... " .

" والموَاعِسةُ : ضربٌ من سير الإبل في السرعة ، يقولون : تَوَاعَسَنَ بالأعناق ، إذا سارت ومدَّت أعناقها في سعة الخطو ... " .

" والساعة : تُصَعَّرُ سويعة ، والساعة : القيامة " (١) .

فإذا تأمل الناظر في هذا الباب يجد معنى السير واضحاً دون تكلف أو تعسف .

ومن الأمثلة أيضاً (باب الطاء والنون والفاء) إذ يدلُّ بتقليباته على العيب والنقص ،

فإذا نظرنا إلى هذه المادة ومقلوباتها في المحكم نجد ما يلي :

" الطَّنْفُ : التُّهْمَةُ . طَنَفَهُ ، أَثَمَهُ ... والطَّنْفُ : المَّتَّهَمُ بالأمر ، كأنه على النَّسَبِ ،

والطَّنْفُ : الفاسد الدَّخْلَةُ ... " .

" الطُّفَانِيَةُ : نعت سوء في الرَّجُلِ والمرأة من الفجور " .

" نَطَفَهُ نَطْفًا ، و نَطَفَهُ : لَطَخَهُ بعيب ، وقذفه به ، وقد نَطِفَ نَطْفًا ونطافةً ونُطُوفَةً ،

فهو نَطِفٌ : عاب وأراب . وإنه لَنَطِفٌ بهذا الأمر ، أي : مَتَّهَمٌ ... ووقع في نَطْفِ أي : شر

وفساد ... والنَّطْفُ : عِلَّةٌ يُكْوَى منها الرَّجُلُ ، ورجُلٌ نَطِفٌ : به ذلك الداء ... " .

" ونَفَطَ الرَّجُلُ يَنْفِطُ نَفْطًا : غَضِبَ ...

ونَفِطَتْ يده نَفْطًا ونَفْطًا ونَفِيطًا : قَرِحَتْ من العمل ، وقيل : هو ماء يُصَيِّبُهَا بين

الجلد واللحم ، وقد أَنْفَطَهَا العمل ...

ونَفَطَ الرَّجُلُ : تَكَلَّمَ بكلامٍ لا يُفْهَمُ ... " (٢) .

فهذه أربعة تقليبات من مادة (طنف) ، وهي متقاربة المعاني يجمعها معنى العيب

والنقص والفساد . أما التقليبان الباقيان فأحدهما لم يستعمل وهو (فنط) والآخر وهو (فطن)

(١) ينظر العين ٢ / ٢٠٠ - ٢٠٤

(٢) ينظر المحكم ٩ / ١٥٢ - ١٥٤

لم يأت موافقاً لبقية التقلبات وإنما جاء على العكس ، حيث جاء في المحكم : " الفِطْنَةُ ضِدُّ الغباوة ...

وفَطْنُهُ لهذا الأمر : فَهَمَّهُ ... وفَاطَنُهُ في الحديث : راجعه فيه ... " (١) .

ومن أمثلة الاشتقاق الكبير ، ما نجده في باب (العين والكاف والراء) إذ مَنْ يتأمل هذه المادة يلحظُ فيها معنى الاختلاطِ والملاصقة ، ويتبين ذلك من عرض هذه المادة ومقلوباتها في كتاب العين حيث يقول صاحبه : " اعتكر الليل إذا اختلط سواده والتبس ... واعتكرت الريح إذا جاءت بالغيبار ... واعتكر العسكرُ أي : رجع بعضه على بعض فلا يُقَدَّر على عدّه ... "

" واعترك القومُ للقتال والخصومة ، والموضع : المُعْتَرِك ، والمعركة . وعريكة البعير : سنامه ، إذا عركه الحِمْلُ ... "

" كَعِرَ الصَّبِيُّ كَعْرًا فهو كَعِيرٌ : إذا امتلأ بطنه من كثرة الأكل ... " - كأنه أكثر الأخلاط في بطنه - .

" كَرَعَ في الماء يَكْرَعُ كَرْعًا وكَرْوعًا : إذا تناوله بفيه وكَرَعَ في الإناء : أمال عنقه نحوه فشرب ... " .

" كُلُّ قَوْمَةٍ من الصلاة ركعة ، وركع ركوعًا ، وكلُّ شيء ينكبُّ لوجهه فتمسُّ ركبته الأرض أولاً تمسُّ بعد أن يُطَاطِئَ رأسه فهو راکع ... " (٢) .

فهذه المادة إذا تدلَّت بتقليباتها على الاختلاط والملاصقة ، وإن كان التقلبان الأخيران (ركع ، ركع) يدلان على ذلك بشيء من البعد والتكلف .

ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره الدكتور / إبراهيم نجا ، عن مادة (ر غ م) إذ يقول : " رغم : الرِّغَامُ بزنة سَحَاب : التُّراب ، ورَغِمَ أَنْفُ فلان من باب نصر ، وفتح ، وفرح ، وكُرْمٌ : التصق بالتراب على كُرِّه منه ، واستعمل هذا الفعل في الدُّلِّ والعجز عن الانتصاف ، وبتقديم بعض الحروف تحصل على مادة : (مرغ) ، ومنه : مَرِغَ فلان كفرح : إذا

(١) المحكم ٩ / ١٥٣ ، ١٥٤

(٢) ينظر العين ١ / ١٩٦ - ٢٠٠

تَدَنَسَ ، وَمَرَعَه في التراب ألصقه به ، وهذا يدل على الامتهان والإهانة . وبتقديم الحروف على بعضها تحصل على كلمة : (مَعْرَة) بزنة قَطْرَة وشَجْرَة ، وهي طين أحمر يصبغ به ، واشتق منه مَعْرَتُ الثوب : صبغته بالمغرة . وبتقديم الحروف أيضاً نحصل على مادة (غمر) ، فيقال : غمره الماء : علاه وفي هذا غلبة وقهر للمُعْرَق . وبالتقديم أيضاً على (غرم) فيقال : غَرِمَ فلان كَفَرِحَ غُرْمًا وغرامة : إذا لزمه الدَّيْنُ ، ولا شك أن في هذا إذلالاً للمدِين " (١) .

ولو تأمل المرء في تقاليد بعض المواد لوجد شيئاً من ذلك ، مما يدل على العلاقة التي تربط بين نظام التقاليد والاشتقاق الكبير .

المبحث الثاني

علاقة نظام التقاليد بالقلب المكاني

- القلب المكاني .
 - تعريفه .
 - موقف اللغويين والنحاة منه .
 - أسباب حدوث القلب المكاني .
 - ما به يعرف القلب المكاني .
- الفرق بين الاشتقاق الكبير والقلب المكاني .
- علاقة القلب المكاني بالنظام .

تعريف (القلب المكاني) :

قال في العين : " ... وَالْقَلْبُ تَحْوِيلُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ ، وَكَلَامٌ مَقْلُوبٌ ، وَقَلْبَتْهُ فَاثْقَلَبَ ، وَقَلْبَتْهُ فَتَقَلَّبَ . وَقَلْبْتُ فَلَانًا عَنْ وَجْهِهِ أَي : صَرَفْتُهُ " (١) .
وقال ابن سيده : " وَقَلَبَ الشَّيْءَ وَقَلَبَهُ : حَوَّلَهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ ، وَقَلَبَ الْأُمُورَ : بَحَثَهَا وَنَظَرَ فِي عَوَاقِبِهَا ... وَرَجُلٌ قَلْبٌ : يَتَقَلَّبُ كَيْفَ شَاءَ " (٢) .

هذا القلب في اللغة ، أمّا في الاصطلاح فهو " تقديم بعض حروف الكلمة على بعض " (٣) ، ويعرفه بعضهم فيقول : " هو حلول الصوتين المتجاورين ، أحدهما مكان الآخر " (٤) ، وكأنه يخصّه بالتجاورين لا المتباعدين ، وليس كذلك ، " وهو يقوم على قلب حرفين ووضع كلّ منهما مكان صاحبه في الأصل الواحد مع احتفاظ اللفظتين أو اللفظة الواحدة بالدلالة المنوطة بالأصل " (٥) ، ويقيده الدكتور / رمضان عبد التواب بما كان سببه البعد عن الصعوبة فيقول في تعريفه : " وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض ؛ لصعوبة متابعتها الأصلي على الذوق اللغوي ، وهو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك " (٦) ، وسمّاه العلابلي : القلب اللفظي وقال عنه : " هذا الذي عنده الأقدمون باسم القلب ، وقد خرجوا عليه كثيراً واختلفوا في أمره كثيراً وأغرق فريق فأنكره ... وهم مع هذا التعليق الطويل والأخذ بالموضوع مأخذ الدرس الواسع لم يتحدّد كما يجب ، فبقي غامضاً في شروطه غير متوضّح في منحاه التعليمي " (٧) .

(١) العين ٥ / ١٧١

(٢) المحكم ٦ / ٢٥٨

(٣) شرح الشافية ١ / ٢١ ، وينظر : نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها ص ١٦ ، وظاهرة القلب المكاني في العربية ،

د . محمد بدوي المختون ، ضمن مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام ، عدد ١١ ، ١٤٠١ هـ ص ٣٠٠

(٤) اللهجات في الكتاب لسبيويه ، صالحة آل غنيم ص ٥٨٧

(٥) مصطلح المعجمية العربية ، د . أنطوان عبدو ١٩٥ ، ١٩٦

(٦) التطور اللغوي ٨٨ ، ٨٩

(٧) مقدمة لدرس لغة العرب ٢١٤

موقف اللغويين والنحاة منه :

اختلف النحاة واللغويون فيما ظاهره القلب المكاني مما جاء من أمثلة في لغة العرب ، فذهب سيبويه وأبو عثمان المازني من نحاة البصرة ، ومن تبعهما كابن جنيّ والحريري وابن عصفور والرّضي وغيرهم إلى أن اللفظين إذا تساويا في التصرّف فلا يُحكّم بالقلب بينهما ، بل كلُّ واحد منهما أصل بذاته ، وذلك نحو (جذب وجذب) فليس أحدهما مقلوباً من الآخر لتساويهما في التصرّف ، حيث جاء جَذَبٌ يُجذِبُ جذباً فهو جاذبٌ ومجذوبٌ ، وجاء جَبَذٌ يجذبُ جذباً فهو جابذٌ ومجبودٌ .

قال سيبويه : " وأما جذبت وجذبت ونحوه فليس فيه قلبٌ ، وكلُّ واحدٍ منهما على حدته ، لأنّ ذلك يطرّد فيهما في كل معنى ، ويتصرّف الفعل فيه . وليس هذا بمنزلة مالا يطرّد مما إذا قلبت حروفه عمّا تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعلٍ أو واحد هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد " (١) .

وقال أبو عثمان المازني : " وأما جذب وجذب فليس واحد منهما مقلوباً عن صاحبه ؛ لأنّهما جميعاً يتصرّفان ، ولا يختصّ واحد منهما بشيءٍ دون الآخر . ألا ترى أنك تقول : جذب يجذب ، وجذب يجذب ، وهو جاذبٌ وجابذٌ ، ومجبودٌ ومجذوبٌ ، فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوباً إلى صاحبه من الآخر ...

قال أبو الفتح بن جني : الأمر كما ذكر ؛ لأنه إذا كان كلّ واحد منهما يتصرّف في وجوه التصرّف ، ويُستعمل مصدره هذا الذي هو أصله ، كما يُستعمل مصدر هذا ، لم يكن أحدهما أولى بأن يكون أصلاً لصاحبه من أن يكون الآخر أصلاً له . ألا ترى أن (أيس) لما كان لا مصدر له ، حُكِمَ عليه بأنه مقلوبٌ عن يئس وذلك أنّه يقال : يئس يئأس يئأساً ، وأيس يئأس يئأساً ، فاليأس مستعمل في الفعلين جميعاً ، ولا يقول أحدٌ أيساً . فأما تسميتهم الرجل (إياساً) ، فلا يدل على أهمّ قد استعملوا مصدر أيستُ ، وليس إياسٌ مصدر أيستُ ، إنّما هو مصدر أيستُ أي : أعطيت ، فسَمّوا إياساً من أيستُ كما سمّوه (عطاء) من

أعطيت ، والياء من إياس إنما هو بدل من الواو انقلبت كما انقلبت في قيام مصدر قُمْتُ " (١) .

وقال في الخصائص : " باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير : اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقدم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره ، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه ، ثم أريت أيهما الأصل ، وأيها الفرع ... فمما تركيباه أصلاً لا قلب فيهما قولهم : جذب وجذب ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ، وذلك أنّهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً . نحو جذب يجذب جذباً فهو جاذبٌ ، والمفعول مجذوب ، وجذب يجذب جذباً فهو جابذ والمفعول مجبوذ ، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك ، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر ، فإذا وقفت الحال بينهما ولم يُؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثلا بصفحتيهما معا . وكذلك ما هذه سبيله ، فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه " (٢) .

وقال السخاوي في شرح المفصل : " إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدراً ؛ لئلا يلتبس بالأصل ، بل يُقتصر على مصدر الأصل ، ليكون شاهداً للأصالة نحو : يئس يأساً ، وأيَس مقلوب منه ولا مصدر له ، فإذا وجد المصدران حكم النحاة بأن كل واحد من الفعلين أصل ، وليس بمقلوب من الآخر نحو : جذب وجذب . وأهل اللغة يقولون : إن ذلك كله مقلوب " (٣) .

(١) المنصف شرح تصنيف المازني ٢ / ١٠٥

(٢) الخصائص ٢ / ٦٩ ، ٧٠ ، وينظر : درة الغواص للحريري ص ٢١٩ ، والمتع لابن عصفور ٢ / ٦١٨ وشرح

الشافعية للرضي ١ / ٢٤

(٣) عن المزهر ١ / ٤٨١

وقال ابن السِّيد البطليوسي : " وإنما يُسمَّى مقلوباً عندهم ما انقلب تفعيله بانقلاب نظم صيغته كقولهم في (أشياء) إنما (لفعاء) مقلوبة من (شيئا) وفي (سأي) إنه مقلوبٌ من (ساء) ، أما مالا ينقلب تفعيله بانقلاب نظم صيغته فإنهم لا يسمونه مقلوباً " (١) .

وقد أشار ابن جني إلى أنه لا يُحكم بالقلب إلا إذا لم يمكن جعل اللفظين أصليين ، يقول : " إنه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها ، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مُضْطَرّاً إليه لا مختاراً " (٢) .

ومَن ذهب إلى ذلك ابن دُرُسْتَوَيْه ، فقد صنّف كتاباً سمّاه : (إبطال القلب) قال في تصحيح الفصيح : " وأما البَطِيخُ ففاكهة معروفة ، وهي بكسر الأول وتشديد الثاني على بناء فَعِيل وهي عربية محضة ، وفيها لغة أخرى وهي الطَّبِيخ - بتقدم الطاء - وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون ، وقد بيّنا الحجة في ذلك في (إبطال القلب) " (٣) ، ويظهر أنه يدعو إلى إبطال القلب الذي يحكم به اللغويون كجذب وجذب ، أما القلب الذي يحكم به البصريون فلم يدع إلى إبطاله ، بدليل أنه حكم على بعض الألفاظ بالقلب كما في قوله : " وفي الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حين وصف الخوارج فقال : (فيهم رجلٌ مُثَدَّنُ اليد) (٤) فشبها بالثَدْوَة ، هكذا رواه الرواة ، وقياسه : مُثَدُّ اليد ، فكأنه مقلوبٌ " (٥) .

مضى الحديث عن الرأي الأول ، أما الرأي الثاني وهو رأي اللغويين والكوفيين - فهو الحكم بالقلب على كل لفظين اتّحدا في المعنى والحروف ، واختلفا في ترتيبها بالتقديم والتأخير ، ويأتي في مُقدِّمة هؤلاء : أبو عبيد القاسم بن سلام وابن السكّيت وابن دريد وابن فارس وغيرهم .

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب ١ / ٣٣٣

(٢) الخصائص ٢ / ٨٢

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٣١٣ ، وينظر : ص ٩٥

(٤) النهاية ١ / ٢٠٨

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٥٣٤ ، وينظر ظاهرة القلب المكاني في العربية ، د . عبد الفتاح الحموز ص ٣١

فأبو عبيد عقد باباً في الغريب المصنّف سمّاه : " باب المقلوب " ^(١) وساق فيه أمثلة كثيرة نحو : أنبض وأنضب ، ودقم ودمق ، واضمحل وامضحل ، وصُعِقَ وصُفِعَ .
وقال السيوطي : " وقد ألف ابن السكيت في هذا النوع كتاباً ينقل عنه صاحب الصحاح " ^(٢) ومما نقله الجوهري قوله : " اللّجَزِ مقلوب اللّزج ، قاله ابن السكيت في كتاب القلب والإبدال " ^(٣) .

وابن دريد عقد باباً في الجمهرة سمّاه : " باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنّها لغات . قال أبو بكر : وهذا القول خلاف على أهل اللغة والمعرفة ، يقال : جذب وجذب ، وما أطيبه وأيطبه ، وربض ورضب الشاة ، وأنبض في القوس وأنضب " ^(٤) .
وأفرد ابن فارس باباً للقلب قال فيه : " ومن سنن العرب القلب ، وذلك يكون في الكلمة ، ويكون في القصة . فأما الكلمة فقولهم : (جذب وجذب) و (بكل ولبك) وهو كثير وقد صنّفه علماء اللغة " ^(٥) .

ولو تأملنا الرأيين السابقين لوقفنا على السبب الذي أدى لذهاب كل فريق إلى ما ذهب إليه ، فأرباب الرأي الأول نظروا إلى هذه الأمثلة الواردة عن العرب بمعياريين :
الأول : التّصريف ، فلا يمكن عندهم أن يكون فرعٌ وأصلٌ متساويين تصرفاً ، إذ لو كان الأمر كذلك ، فكيف سيُعرف الفرع من الأصل ؟

الثاني : الوزن ، فهو من المقاييس عندهم لمعرفة القلب ، حيث يلزم أن يكون وزن الفرع مقلوباً ، وكثير من أمثلة اللغويين لا تكون كذلك ، وتبعاً لهذا لا يكون ثمة قلب :

(١) الغريب المصنّف ٣ / ٦٤٧

(٢) المزهري ١ / ٤٧٦

(٣) الصحاح (جزء ٣) / ١٩٤

(٤) الجمهرة ٣ / ٤٣١

(٥) الصّاحي ص ٣٢٩

أما أصحاب الرأي الثاني فإنهم نظروا إلى هذه الأمثلة بمعيار اتحاد المعنى واتحاد الحروف مع تقديم وتأخير بين حرفين من أحرف الكلمة ، دون النظر إلى الوزن أو التصرف ، وبهذا يتبين أنّ نظر كل فريق إلى أمثلة القلب يختلف عن الآخر ، مما كان سبباً للخلاف بينهما ، والله أعلم .

أسباب حدوث القلب المكاني :

تَلَمَّس بعض اللغويين والباحثين المعاصرين أسباباً لحدوث القلب ، منها ما يلي :

١ - اختلاف اللهجات العربية ^(١) ، فقد تنطق قبيلة من قبائل العرب كلمة مقلوبة عمّا تنطقه بقية القبائل ، ومن ذلك قلب تميم لقولهم : لعمرى إلى رعملي ^(٢) وجذب إلى جبد ^(٣) ، وقلب الكلابيين اضمحل إلى امضحل ^(٤) وهكذا .

يقول الدكتور / عبد الغفار هلال : " ويبدو أن اختلاف الترتيب ينشأ من اختلاف القبائل ، ولا ضير في تسميته قلباً مكانياً مع ملاحظة أنه نشأ من اختلاف القبائل ، فلا تفرقة بين القلب وبين اختلاف اللهجات " ^(٥) .

٢ - " تَجُنَّب صعوبة النطق الناشئة من تجاوز بعض الأصوات ، ولذلك حدث تقديم وتأخير " ^(٦) ، يقول الدكتور / رمضان عبد التواب : " وهو - أي القلب المكاني - ظاهرة يمكن تحليلها بنظرية السهولة والتيسير " ^(٧) ، ومن ذلك : (جاء) اسم فاعل من جاء ، فالخليل يرى أنها مقلوبة للتخلص من اجتماع همزتين في الطرف ^(٨) ، فأصلها (جائي) فلو بقيت هكذا لزم قلب الياء همزة فتصبح (جائي) ، والقول بالقلب تيسير لنطقها ، إذ تصبح (جائي) ثم تُعَلُّ إعلال قاضٍ . ومنه قلب قُووس إلى (قِسي) قال سيويه : " ونظير ذلك من المقلوب (قِسي) ، وإنما أصلها (قُووس) فكرهوا الواوين والضميتين " ^(٩)

(١) ظاهرة القلب المكاني في العربية ، د . محمد بدوي المختون ، ضمن مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام العبد ١١

سنة ١٤٠١هـ - ص ٢٩٣

(٢) المزهر ٢ / ٢٧٧

(٣) اللسان (جذب) ١ / ٢٥٨

(٤) تاج العروس ٧ / ٤١٤

(٥) العربية : خصائصها وسماتها ص ٣١٨

(٦) ظاهرة القلب المكاني في العربية ، د . عبد الفتاح الحموز ص ٤٠

(٧) التطور اللغوي ص ٨٩

(٨) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٧٧

(٩) الكتاب ٤ / ٣٨٠

٣- تحدث العلابلي عن بعض أسباب القلب فذكر منها : " اضطراب الحروف على اللسان ، فلا تُنطق موزونة ، ويدخل فيه الاختلاف القبلي ... ومن أمثلته : لعمري ورعملي ، وما أطيه وأيطبه ... الخ " (١) .

ويقول فندريس : " والانتقال المكاني يصدر عن نفس الأصل الذي صدر عنه التشابه . إذ إن مردّ الأمر في كليهما إلى الخطأ ونقص الالتفات ، ولكن النتيجة مختلفة كلّ الاختلاف ، فبدلاً من تكرار الحركة النطقية مرتين ، يُقتصر على تغيير مكان حركتين ، وأخيراً يبدو الانتقال المكاني كما لو أنّ جزأين في كلمة واحدة قد تبادلا أحد العناصر " (٢) .

ما به يعرف القلب المكاني :

قال الرضي : " وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاءٍ وسواءٍ ، فإنه عنده قياسي " (٣) ، ولذلك فإن طرق معرفته متعددة ، ومنها :

١- " أن يُوجد لأحد اللفظين مادة مستعملة ولا توجد للآخر ، فتحكم للذي له المادة المستعملة بأنه الأصل ، كقولهم : (ما أطيه) و (ما أيطبه) لأننا نجد لأطيب مادة مستعملة مصرفة ، وهي : طاب يطيب طيباً فهو طيب ، ولا نجد لأيطب مادة مصرفة فنقضي على (أطيّب) أنه الأصل ، و (أيطب) مقلوبٌ منه " (٤) قال ابن عصفور : " أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد ، ويكون النظم الآخر أقلّ تصرفاً ، فيعلم أنّ الأصل هو الأكثر تصرفاً والآخر مقلوبٌ منه . وذلك نحو (شوائع) فإنه أكثر تصرفاً من (شواعي) ، لأنه يقال : شاع يشيع فهو شائع ، ولا يقال . شعى يشعى فهو شاعٍ فلذلك كان (شوائع) الأصل " (٥) .

(١) مقدّمة لدرس لغة العرب ص ٢١٤

(٢) اللغة ص ٩٤

(٣) شرح الشافية ١ / ٢٤

(٤) الاقتضاب لابن السيد البطلبوسي ١ / ٣٣٤

(٥) المتع ٢ / ٦١٧

٢- ويُعرف القلب أيضاً بالاشتقاق " أي : بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ، فإنَّ تَوَجَّهَ و وَجَّهَ و وَاجَهْتُهُ و الِوَجَاهَةُ مشتقةٌ من الوجه ، كما أنَّ الجاه مشتق منه " (١) فدلَّ على أنه مقلوب منه .

٣- " أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل ، و الآخر مقلوباً منه ، نحو (لعمرى) و (رعملي) فإن (لعمرى) أكثر استعمالاً فلذلك ادّعينا أنه الأصل " (٢) .

٤- " ومنها أن يوجد صيغة الجمع مخالفة لصيغة واحده ، أعني أن يكون نظم حروفه الأصلية مختلفاً في الموضعين بالتقدم والتأخير ، نحو شيء وأشياء ؛ لأنك تجد الهمزة في شيءٍ آخرًا ، وتجدها في أشياء أولاً ، وكذلك قولهم : ناقة وأيتق ، وقوس وقسي " (٣) ، ومثلها آراء جمع رأى ، وآبار جمع بئر ، وآرام جمع رئم ...

٥- " أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلا مع حروف زوائد تكون في الكلمة ، والآخر يوجد للكلمة مجرداً من الزوائد . فإن سببويه جعل الأصل النظم الذي يكون للكلمة عند تجرُّدها من الزوائد ، وجعل الآخر مُعَيَّراً منه ، لأن دخول الكلمة الزوائد تغيير لها ، كما أنَّ القلب تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير . وذلك نحو : (اطمأن وطمأن) فالأصل عند سببويه أن تكون الهمزة قبل الميم ، واطمأن مقلوبٌ منه لما ذكرنا وخالف الجرمي في ذلك " (٤) .

٦- التصحيح مع موجب الإعلال ، قال الرضي . " إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فإن كانت إحدهما صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى (كأيس) مع (ييس) فالصحيحة مقلوبة من الأخرى " (٥) .

(١) شرح الشافية ١ / ٢٣

(٢) المتع ٢ / ٦١٧ ، وينظر : شرح الشافية ١ / ٢٤

(٣) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ١ / ٣٣٥

(٤) المتع ٢ / ٦١٧ ، وينظر : الخصائص لابن جني ٢ / ٧٤ ، ٨٥

(٥) شرح الشافية ١ / ٢٤

٧- أداء ترك القلب إلى اجتماع همزتين في الطرف ، وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو : ساءٍ وجاءٍ ، وفي جمعه على فواعل نحو : جواءٍ وسواءٍ جَمْعِي جائيةٍ وسائيةٍ ، وما أشبهه ، عند الخليل ، إذ عدَّ القلب في ذلك قياسياً كي لا يؤدي عدم القلب إلى اجتماع همزتين في الطرف ، وخالفه في ذلك سيبويه ^(١) .

٨- ويعرف بأداء تركه إلى منع صرف الإسم من غير علةٍ ، كقولهم (أشياء) جمع (شيء) فعدم القول بالقلب فيها يجعل وزنها (أفعال) ، وأفعال لا تمنع من الصرف ، وقد وردت أشياء ممنوعة من الصرف ، فإذا لم نقل بالقلب لزم أن يكون ممنوعاً من غير علة ، وإذا قيل بالقلب صار المنع لعلة ألف التأنيث ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه ، والكسائي يرى أنه على وزن أفعال ، وأنها مُنعت من الصرف توهُماً أنها كحمراء ، والأخفش والفراء يريان أن أصلها أشياء على أفعلاء ثم حذفت لام الكلمة وهي الهمزة فصارت أشياء على أفعاء ^(٢) .

٩- " ومما يعلم به أيضاً القلب : أن يرد لفظان لم يستعمل أحدهما إلا في الشعر والآخر في الكلام ، كقول العجاج :

ولا يُلوح نَبْتُه الشَّتِيُّ لاثٍ به الأَشْأُ والعُبْرِيُّ ^(٣)

فإن لائثاً مستعمل في الكلام ، وله فعل مصرّف ، يقال : (لاث يلوث) ، و (لثا) غير مستعمل ولا له فعل مصرّف في معنى لاث يلوث " ^(٤) .

١٠- ومن طرق معرفة القلب المكاني - وبخاصة القلب بمعناه العام الذي ذهب إليه اللغويون - النظر في معاجم التقاليد التي تعتمد الأساس التقليدي ، حيث تجمع تقليبات المادة في موضع واحد ، فرمما اتفق تقليبان منها في المعنى واختلفا في ترتيب الحروف بالتقديم والتأخير ، فيكون في ذلك تنبيه إلى وقوع القلب بينهما ، ومثال ذلك ما جاء في كتاب العين

(١) ينظر شرح الشافية ١ / ٢٥ ، وظاهرة القلب المكاني في العربية ، د. عبد الفتاح الحموز ص ٦٢ ، والذي في الكتاب ٤ / ٣٧٧، ٣٧٨ حكاية لقول الخليل بالقلب ، وليس في هذا الموضوع ما يدل على مخالفة سيبويه .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) ديوان العجاج ص ٣١٤

(٤) الاقتضاب لابن السّيد البطلوسي ١ / ٣٣٥

في حرف القاف في الشائي (باب القاف واللام) قال في (قل) : " والقلقلة : شِدَّة الصِّلح والإكثار في الكلام " ^(١) وقال في (لق) : " واللاقلقةُ : شِدَّة الصِّياح " ^(٢) فاتفاق المعنى في المقلوبين يدلّ على حصول القلب بينهما ، ويؤيده قول أبي عبيد في باب المقلوب : " ويقال : قَلَقْتُ الشَّيءَ وَلَقَلَقْتُهُ " ^(٣).

(١) العين ٥ / ٢٦

(٢) العين ٥ / ٢٦

(٣) الغريب المصنّف ٣ / ٦٥٣

الفرق بين الاشتقاق الكبير والقلب المكاني :

لاشك أن هناك تقارباً بين القلب المكاني والاشتقاق الكبير ، من جهة أن كلاّ منهما يدور حول اتفاق المعنى أو تقاربه مع اتحاد الحروف واختلاف الترتيب ، لكنّ ثمة فرقاً بينهما يؤكدّه أن ابن جني - مع ولوعه بالاشتقاق الكبير - كان ينكر القلب الذي قال به اللغويون ، كما في (جذب وجبذ) ، فرمّا رأى ابن جني أن بين مقلوبات هذه المادة اشتراكاً في المعنى العام ليصل بذلك إلى الاشتقاق الكبير ، بيد أنه ينكر وقوع القلب بين (جذب وجبذ) ، كما أن عامّة اللغويين الذين يقولون بالقلب لم يقدّم ذلك إلى القول بالاشتقاق الكبير ، ولو ركّبنا مذهباً من هذين المذهبين - مذهب اللغويين الذين يوسعون دائرة القلب ومذهب القائلين بالاشتقاق الكبير - لقلنا : إنّ القلب المكاني جزء من الاشتقاق الكبير يُكَمِّله ويُسهِّل الوصول إلى معرفته .

ولعلّ من أهم أوجه الفرق بينهما أن القلب المكاني اتفق على وقوعه في العربية عامّة علمائها ، في حين لم يقل بالاشتقاق الكبير إلا نزرٌ يسير منهم ، كأبي عليّ الفارسي وتلميذه ابن جني وغيرهما .

كما أن من أوجه الفرق : أن الاشتقاق الكبير يشمل جميع تقاليد الثلاثي المستعملة ، في حين أن القلب المكاني لا يكون إلا بين مقلوبين فقط .
كما أنه لا بد من اتحاد المعنى الخاصّ في القلب المكاني ، أما الاشتقاق الكبير فإنّ المقلوبات فيه تشترك في معنى عامّ يجمع معانيها الخاصة بكلّ مقلوب من المقلوبات .

علاقة القلب المكاني بالنظام :

لاشك أن الارتباط وثيق بين ظاهرة القلب المكاني ونظام التقلاب ، فحين يُذكر النظام يرد على الأذهان بصورة مباشرة القلب المكاني ، يؤكد هذا أن أوضح أسس النظام يقوم على القلب والتقلب ، وإن كان لا يقصد به تلك الظاهرة المعروفة عند اللغويين ، بيد أن النظام سهّل عليهم أمره ونَبَّهَهُمْ إليه ^(١) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن من طرق معرفة القلب المكاني النظر في معاجم التقلاب ، فإنها تدلّ عليه وتنبّه إليه ^(٢) ، وإذا نظرنا إلى معجم العين مثلاً فإننا نجد صاحبه قد سلك في بيان ما حصل فيه قلب مكاني من الألفاظ طرقاً عدة ، نجملها في النقاط التالية :

١- النصّ على حدوث القلب بين اللفظين في موضع أحدهما ، ومن أمثلة ذلك : (عاقني وعقاني) حدث بينهما قلب مكاني ، وقد أورد صاحب العين في (باب العين والقاف و (واي) من أبواب الثلاثي المعتل) عوق و عقو ، ونصّ في عوق على القلب بينهما ، قال : " عاقه فاعتاقه وعوّقه في الكثرة والمبالغة يعوّقه عوّقاً ... ورجلٌ عوّقاً : ذو تعويق وتربيث للناس عن الخير ، ويجوز عقاني في معنى عاقني على القلب " ^(٣) .

ومن أمثله أيضاً : (اللَّمَقُ وَاللَّقَمُ) أورد صاحب العين في (باب القاف واللام والميم) لمق ولقم ، وقال في لمق : " اللَّمَقُ : الطريق ... وهو اللَّقَمُ ، مقلوبٌ " ^(٤) .

٢- ذكّر المقلوبين في موضع واحدٍ مقترنين دون الفصل بينهما ، ومن أمثلة ذلك : (ضَفَعَ وَفَضَعَ) قال في (باب العين والضاد والفاء) : " ضَفَعَ ، فَضَعَ ، ضَفَعَ الإنسان يَضْفَعُ ضَفْعاً : إذا جعس ، وَفَضَعَ ، لَعْتَانِ مِثْلَ جَذْبٍ وَجَبْدٍ مَقْلُوباً " ^(٥) ، ومثله : (دهش وشده)

(١) ينظر : أبو علي القالي ، د . عبد العلي الودغيري ص ٢٣٣

(٢) ينظر ص ٣٤٣

(٣) العين ٢ / ١٧٣

(٤) العين ٥ / ١٧٣

(٥) العين ١ / ٢٨٢ ، وينظر : تهذيب اللغة ١ / ٤٨٣

قال في (باب الهاء والشين والذال) : " : الدَّهَش : ذهاب العقل ، من الذَّهْل والوله ونحوه . دهَشَ الرَّجُلُ فهو دَهِيْشٌ ، وشُدِهَ فهو مشدوه شُدَاهَا ، وأدْهَشَه الأمر ، وأشَدَّهَهُ " (١) .

٣- ذِكْرُ المقلوب ضمن مادة الأصل مع النصّ على القلب ، دون أن يُجعل للمقلوب موضع خاص به ، ومن أمثله : (الشوحد والشودح) قال في (باب الحاء والشين والذال) :
" الشَّوْحَد : الطويل من التُّوق ، قال الطَّرْمَاح :

بِفَتْلاَةٍ أَمْرَارِ الذَّرَاعِينَ شَوْدَحٍ (٢)

وهذا مقلوبٌ من شَوْحَد " (٣) .

ومثله : (شَأْسٌ وشَسَأٌ) قال في (باب الشين والسين و (واء) معهما) :
" (شَأْسٌ) مكان شَعْسٌ أي : حشن من الحجارة وأمكنة شُؤْسٌ ، وقد شَعَسَ يَشَأْسُ شَأْساً ، ويقال مقلوباً : شَاسِيٌّ " (٤) .

٤- ذِكْرُ المقلوب ضمن مادة الأصل مع عدم النصّ على القلب ، ودون أن يُجعل للمقلوب موضع خاص به ، ومن أمثله قوله في (باب القاف والشين والذال معهما) :
" شَقَد : الشَّقْدَةُ : حشيشة كثيرة الإهالة واللبن ، تُطْبَخُ بدقيق ولبنٍ وأشياء تؤكل ، وهي القَشْدَةُ أيضاً " (٥) ، ومن أمثلة ذلك أيضاً : (ما أطيبه وأيطبه) قال في (باب الطاء والباء و (واء) معهما) : " طيب : طابَ يَطِيبُ طيباً فهو طَيِّبٌ ... ويقال : ما أطيب هذا ، وأيطبه ، وأطِيبَ به وأَيطِبَ " (٦) .

٥- ذِكْرُ النظير الذي يدل على القلب ، دون النصّ على حدوثه ، ومن أمثله قوله في (صعو) : " الصَّعَو : صغار العصافير ، والأنثى : صَعَوَةٌ ، وهو أحمر الرأس ، والجميع :

(١) العين ٣ / ٣٩٨

(٢) في ديوانه وصدوره : قطعت إلى معروفها منكراتها

(٣) العين ٣ / ٩١

(٤) العين ٦ / ٢٧٣ ، ٢٧٤

(٥) العين ٥ / ٣٤

(٦) العين ٧ / ٤٦١

الصَّعَاءُ ، ويقال : صعوة واحدة ، وصَعَوٌ كثير ، ويقال : بل الصَّعَوُ والوَصْعُ واحدٌ مثل : جَذَبَ وجَبَدَ " ، فهو لم ينصَّ على القلب وإنما ذكر النظير وهو جذب وجذب ، ثم قال في المقلوب (وضع) بعده : " الوَصْعُ والوَصْعُ : من صغار العصافير خاصة ، والجمع وصِعَانٌ " (١) .

٦- ذِكْرُ اللَّفْظَيْنِ كُلِّ فِي مَوْضِعِهِ وَتَفْسِيرُهُمَا بِمَعْنَى مُتَّفَقٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ الْقَلْبِ دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ ، وَأَمْثَلُهُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ أَعَانَ عَلَى مَعْرِفَتِهَا وَدَلَّ عَلَيْهَا النِّظَامُ بِأَسَاسَةِ التَّقْلِيْبِ ، وَمِنْهَا : (عَرَّبَ وَعَبَّرَ) قَالَ فِي (عَرَبَ) مِنْ (بَابِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ وَالْبَاءِ مَعَهُمَا) : " عَرَّبْتُ عَنْ فُلَانٍ ، أَيْ : تَكَلَّمْتُ عَنْهُ بِحُجَّةٍ " وَقَالَ فِي (عَبَّرَ) بَعْدَهَا : " وَعَبَّرْتُ عَنْهُ تَعْبِيرًا إِذَا عَيَّ مِنْ حُجَّتِهِ فَتَكَلَّمْتُ بِهَا عَنْهُ " (٢) .

هذه أهم الطرق التي سلكها صاحب العين في بيان ما حصل فيه قلب مكاني من الألفاظ ، وإذا تأملنا النظام بصورة عامة تبين لنا أنه وسيلة وسبيل لتمييز ما حصل فيه قلب مما لم يحصل فيه قلب ، ذلك أن اتحاد المعنى في اللفظين يعدّ معياراً مهماً لحصول القلب المكاني ، والنظام بأساسه التقليبي خير معين على معرفة ذلك والتحقق منه ، وقد نجد مقلوبين في مادة واحدة فنظن أنه حصل قلب مكاني ، فإذا أنعمنا النظر في تفسيرهما تبين لنا أن ثمة فرقاً في المعنى يمنع الحكم عليها بالقلب ، ومن ذلك ما جاء في العين عن (العمق والمعق) قال في (معق) : " المَعْقُ : البعد في الأرض سفلاً . بئر مَعِيقَةٍ ، وَمَعَقَتُ مَعَاقَةَ ، وَبئر مَعِيقَةٍ أَيْضاً . وَالْعُمُقُ المَعْقُ لَعْنَانٌ ، يَخْتَارُونَ العُمُقَ أحياناً في بئر ونحوها إذا كانت ذاهبة في الأرض ، وَيَخْتَارُونَ المَعْقَ أحياناً في الأشياء الأخر مثل الأودية والشعاب البعيدة في الأرض ، إلا أنهم لا يكادون يقولون : فَجٌّ مَعِيقٌ ، بل عميق . والمعنى كَلَّه يَرْجِعُ إِلَى البُعدِ والقَعْرِ الذاهب في الأرض . والفَجُّ العميق : المَصْرُ البعيد " (٣) .

(١) العين ٢ / ١٩٩

(٢) العين ٢ / ١٢٩

(٣) العين ١ / ١٨٧

ومما يُجَلِّي العلاقة بين ظاهرة القلب ونظام التقاليب : أن النظام فيه تنبيه إلى بعض المسائل المتعلقة بالقلب المكاني ومنها :

١- كثرة ورود القلب في الرباعي المضاعف الذي يرد حكايةً للأصوات ، فالمتتبع لأبواب الشائي من معاجم التقاليب الذي يدخل ضمنها مضاعف الرباعي يستوقفه كثير من الأمثلة التي حصل فيها قلب مكاني ، ومنها : ما جاء في أول كتاب تهذيب اللغة في (باب العين والقاف من أبواب المضاعف) قال الأزهرى : " وقال ابن الأعرابي فيما يروي عنه أحمد بن يحيى : القَعْقَعَةُ والعَقْعَقَةُ ، والحَشْحَشَةُ والشَّخْشَخَةُ ، والحَفْحَفَةُ والفَخْفَخَةُ ، والنَّشْنَشَةُ والشَّنْشَنَةُ ، كلُّ حركة القرطاس والثوب الجديد " (١).

ومنها : الهَقْهَقَةُ والقَهْقَهَةُ : حكاية السرعة والسير الشديد (٢)

وهَجْهَجَ بالسَّبْعِ وَهَجَّهَ بِهِ : إذا صاح به وزجره (٣)

وَالْمَعْمَمَةُ وَالْمَعْمَغَةُ : الكلام الذي لا يُبين (٤)

وَالْحَتَّحَتَةُ وَالتَّحْتَحَتَةُ : صوت حركة السير (٥)

وَتَبَخَبَخَ وَتَجَبَجَبَ : صَوْتَ لَحْمِهِ مِنَ الْهَزَالِ (٦)

وَقَلَّقَلَ الشَّيْءَ وَلَقَلَّقَهُ : حَرَّكَهُ (٧)

وَكَبَّكَ الشَّيْءَ وَبَكَّبَكَ : طَرَحَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ (٨)

وَتَزَحَزَحَ وَتَحَزَحَزَ : تَنَحَّى عَنِ الشَّيْءِ (٩)

(١) تهذيب اللغة ١ / ٦٣

(٢) المحيط ٣ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، والمحكم ٤ / ٦٠

(٣) المحكم ٤ / ٦٢ ، ٦٣

(٤) المحكم ٥ / ٢٢٧

(٥) المحيط ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨

(٦) المحكم ٤ / ٣٨١ ، ٣٨٢

(٧) المحكم ٦ / ٨٣ ، ٨٥

(٨) المحكم ٦ / ٤١٧

(٩) المحيط ٢ / ٣٠٤

والضَّكْضَكَةُ والكَضْكَضَةُ : سرعة المشي ^(١)

وللوقوف على سبب كثرة حصول القلب المكاني في هذا النوع من الألفاظ ، نعود إلى ما كتبه الخليل عن الحكاية المضاعفة في مقدّمة العين ، يقول - رحمه الله - : " وأما الحكاية المضاعفة فإنها بمرتلة الصلصلة ، والزلزلة ، وما أشبهها ، يتوهمون في حسن الحركة ما يتوهمون في جرس الصوت ، يضاعفون لتستمر الحكاية في وجه التصريف ... " .

ثم يقول : " ألا ترى الحكاية أنّ الحاكي يحكي صلصلة اللّجّام فيقول : صلصل اللّجّام ، وإن شاء قال : صلّ ، يخفف مرة اكتفاء بها ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول : صل ، صل ، صل ، يتكلّف من ذلك ما بداله ، ويجوز في الحكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف ... " ^(٢) .

من خلال كلام الخليل هذا يمكن القول : إن سبب ذلك أن الحكاية المضاعفة مبناهـا ومعتمدها على سماع الأصوات ، وحكاية هذه الأصوات ربما تختلف من سامع لآخر ، فبعضهم يحكيها على صورة وبعضهم يحكيها على صورة مقلوبة ، وذلك أنّ أصلها من حرفين فقط نحو (صل) ثم تكرر ، وأصوات الأشياء يصعب تمييزها لأنّها أصوات مختلطة ، فصوت حركة القرطاس وخشخشته مختلطة ، فلو بدأ الحاكي بالخاء أو بدأ بالشين ، فإنه لن يكون مخطئاً في حكاية هذا الصوت ، وأمر آخر يستنبط من قول الخليل : " وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول : صل ، صل ، صل ، يتكلّف من ذلك ما بداله " فلو حكينا صوت القرطاس بهذه الطريقة مثلاً فقلنا : خش خش خش خش ، ثم لم نعد أن نتجاوز أول حرف فقط وأكملنا الحكاية لظهرت لنا مقلوبة : شخ شخ شخ ش ، وهكذا . وأمر ثالث في قول الخليل : " ويجوز في الحكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها " فيمكن القول : إنّ القلب المكاني في المضاعف سائغ جائز لذلك .

وبهذا يتبين أنّ ثمة علاقة ظاهرة الواضحة بين مضاعف الرباعي والقلب المكاني أظهرها

النظام بأساسي : الأبنية والتّقليب .

(١) المحيط ٦ / ١٢٣ .

(٢) العين ١ / ٥٥ وما بعدها

٢- عدم وقوع القلب المكاني في الخماسي ، فالتأمل في أبواب الخماسي من معاجم التقاليد لا يجد كلمة حصل فيها قلب ، وهذا الحكم على الخماسي لا يتحقق منه إلا من خلال نظام التقاليد الذي اعتمد على أساس الأبنية والأساس التقليدي ، فجمع الخماسي من كل حرف في مكان واحد من المعجم مع اتخاذ التقليل أساساً ، هو الذي أظهر أن الخماسي لا يحصل فيه قلب مكاني ، وقد صرح ابن جني وتبعه ابن سيده بأن العرب لا تقلب ذوات الخمسة ، يقول ابن جني : " فأما قول بعضهم زبردج ، فقلبٌ لحق الكلمة ضرورة في بعض الشعر ولا يقاس " ^(١) ، وقال ابن سيده : " قال ابن جني : إنما جاء الزبردج مقلوباً في ضرورة الشعر وذلك في القافية خاصة ، وذلك لأن العرب لا تقلب الخماسي " ^(٢) .

وقد علل ابن جني لذلك بقوله : " ثم لا شك في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به ، فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جميع تركيبه ... وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل المتر ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتناصر الفعل الذي هو مئة من التصريف والتنقل عنه ، فلذلك قل الخماسي أصلاً . نعم ثم لا تجد أصلاً مما ركب منه قد تُصرف فيه بتغيير نظمه ونضده ، كما تُصرف في باب عقرب وبرقع وبرقع ؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك ، مع أن تقلبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده . فأما قول بعضهم زبردج فقلبٌ لحق الكلمة ضرورة في بعض الشعر ولا يقاس . فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قل ونزر " ^(٣) .

(١) الخصائص ١ / ٦٢

(٢) المحكم ٧ / ٤١٤

(٣) الخصائص ١ / ٦١ ، ٦٢

المبحث الثالث

علاقة النظام بالإبدال اللغوي

- الإبدال اللغوي
 - تعريفه .
 - شروط صحته .
- علاقة النظام بالإبدال اللغوي .

(الإبدال اللغوي : تعريفه وشروط صحته)

الإبدال في اللغة : يُوضَّحُه قول صاحب العين : " البَدَلُ : خَلْفٌ من الشيءِ ، والتبديل : التغيير"^(١) ، " والأصل في الإبدال جعلُ شيءٍ مكانَ شيءٍ آخر " ^(٢) .

وفي الاصطلاح ينقسم إلى قسمين : الإبدال الصرِّي ، والإبدال اللغوي - ويسميه بعضهم : الاشتقائي^(٣) - ، فأما الصرِّي : فهو إبدال حرف من حروف الإبدال من غيره لعلَّةٍ تصريفيةٍ ، بحيث يخضع لقواعد مطَّردة منتظمة^(٤) . واختلف في الحروف التي تقع بدلاً من غيرها ، فسيبويه عدّها أحد عشر حرفاً هي : (الهمزة ، والألف ، والياء ، والواو ، والميم ، والنون ، والتاء ، والهاء ، والطاء ، والذال ، والجيم)^(٥) ، وتبعه المبرد^(٦) وابن السَّراج^(٧) ، وابن جني^(٨) ، وعدّها ابن سيده ثلاثة عشر حرفاً بزيادة الصاد والزاي^(٩) ، وابن الحاجب أربعة عشر حرفاً مجموعة في " أنصت يومَ جدُّ طاه زل " ^(١٠) ، وزاد عليها الزمخشريّ السين^(١١) ، أما ابن مالك فيرى أنها تسعة أحرف مجموعة في قولك " هدأت موطياً"^(١٢) ولم يذكر بقية الأحرف ، لأنَّ إبدالها ليس إبدالاً صرْفياً مطَّرداً ، وإنما هو إبدالٌ لغويّ ، ولذلك قال عنه : " وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يُذكر في كتب اللُّغة لا في كتب التّصريف ..."^(١٣) .

(١) العين ٨ / ٤٥

(٢) لسان العرب ١١ / ٤٨

(٣) عبد الله العلابي في مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٣٩

(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ١٩٧ ، وظاهرة الإبدال اللغوي للبواب ص ١٥ ، والعربية خصائصها وسماتها لعبد الغفار هلال ص ٣١٩

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٧

(٦) المقتضب ١ / ١٩٩

(٧) الأصول في النحو ٣ / ٢٤٤

(٨) سر صناعة الإعراب ١ / ٦٢

(٩) المخصص ١٣ / ٢٦٧

(١٠) الشافية لابن الحاجب ص ١٠٩

(١١) المفصل ص ٣٦٠

(١٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٧٧ ، وينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣٦

(١٣) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٧٩

وأما الإبدال اللغويّ - الذي هو موضوع الدراسة هنا - فقيل : إنّ المقصود به :
" إقامة حرف مكان حرف في موضعه ، أو اتفاق الكلمتين في جميع الحروف عدا واحد مع
تناسب المعنى بين اللفظين " (١) .

يقول ابن فارس : " ومن سنن العرب : إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض .
ويقولون : " مَدَحَهُ وَمَدَّهُهُ " و " فرس رِفْلٌ ورِفْنٌ " وهو كثير مشهورٌ ، قد أَلَّفَ فيه
العلماء ... " (٢) ومن أشهر من أَلَّفَ فيه : أبو يوسف يعقوب بن السُّكَيْتِ ت (٢٤٤هـ) ،
وأبو القاسم الرَّجَّاحِي ت (٣٣٧هـ) وأبو الطَّيِّب اللُّغَوِيّ ت (٣٥١هـ) . وهؤلاء -
فيما يظهر من أمثلة كتبهم - لم يشترطوا للإبدال شروطاً ، بل يعدونه جارياً في كلِّ لفظتين
اتفقتا في جميع الحروف واختلفتا في حرف واحد فقط ، وكان بينهما تناسبٌ في المعنى ،
يقول أبو الطَّيِّب : " ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنّما
هي لغاتٌ مختلفةٌ لمعانٍ متفقةٍ ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد ، حتى لا يختلفا إلا في
حرف واحد " (٣) .

وذهب جماعة من اللغويين إلى أنّ الإبدال لا يُحكم به ما لم يُستعمل اللفظان في لغة
قبيلة واحدة ، ويتفقان في المعنى ، ولا يتصرّف اللفظ الذي جرى فيه الإبدال تصرّفًا كاملاً ،
مع تقارب الحرفين في المخرج والصفة ، وممن ذهب إلى ذلك أبو عليّ الفارسيّ ، وابن جني ،
وتبعهما ابن سيده ، وهو ظاهر ما ذهب إليه ابن مالك ؛ إذ لم يسم كتابه في هذا الباب
(الإبدال) ، وإنّما سماه : (وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم) وهؤلاء قيّدوا الإبدال
بضوابط وشرطوا له شروطاً ، ومن هذه الشروط :

١- " أن يكون الصوتان اللذان وقع بينهما التعاقب متجانسين ، أو متقاربين ، أي :
يكون بينهما من قرب المخارج ، أو اتّحاد الصّفات ما يسوّغ حلول أحدهما مكان

(١) ظاهرة الإبدال اللغوي ، للبوابة ص ١١ ، وينظر : نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها ص ١٨ ، والاشتقاق

لعبدالله أمين ص ٣٣٣

(٢) الصاحبي ص ٣٢٣

(٣) الزهر ١ / ٤٦٠ ، وليس في المطبوع من الإبدال ، لفقدان المقدمة ، وينظر : ظاهرة الإبدال اللغوي ص ٣٧ ، ٤٤

صاحبه " (١) ، قال ابن جني : " ولا تكون الحاء بدلاً من الثاء ... فأما قول من قال في قول
تأبط شراً :

كَأَنَّمَا حَثَّوْا حُصًّا قَوَادِمُهُ أَوْ أُمَّ حَشْفٍ بَدِي شَتْ و طَبَّاقٍ (٢)

إنه أراد : حَثَّوْا ، فأبدل من الثاء الوسطى حاءً ، فمردودٌ عندنا ... وسألت أبا عليّ
عن فساده ، فقال : العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب
منها ... ، فأما الحاء فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها ...
وإنما هذه أصولٌ تقاربت ألفاظها وتوافقت معانيها " (٣) .

وقال ابن سيده في باب الإبدال : " باب ما يجيء مقولاً بحرفين وليس بدلاً : أما ما
كان جارياً على مقاييس الإبدال التي أُبْنِتُ فهو الذي يُسَمَّى بدلاً ... فأما ما لم يتقارب
مخرجاه البتة فقليل على حرفين غير متقاربين فلا يُسَمَّى بدلاً ، وذلك كإبدال حرفٍ من
حروف الفم من حرف من حروف الخلق " (٤) .

وذهب إلى ذلك من المُحَدِّثِينَ الدكتور / إبراهيم أنيس ، حيث يرى " أن الكلمة ذات
المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين ، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا
يجاوز حرفاً من حروفها ، نستطيع أن نُفَسِّرَها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى
فرع لها أو تطور عنها ، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين
المبدل والمبدل منه ... ومعظم الكلمات التي رواها ابن السكيت في كتابه من هذا النوع ،
الذي نلاحظ فيه الصلة الوثيقة بين الحرف الأصلي والحرف الجديد في الكلمة ... أما الذي
يصعب تفسيره فيما رواه ابن السكيت فهو حين يحدثنا عن الإبدال بين الحاء والجيم أو اللام
والدال ، أو الطاء والجيم ، أو الفاء والكاف ، أو الفاء والقاف ، ويجدر بنا في مثل هذه

(١) ظاهرة الإبدال اللغوي ص ٣٧

(٢) البيت في المفضليات ص ٢٨

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١ / ١٧٩ - ١٨١

(٤) المخصص ١٣ / ٢٧٤

الأحوال ألا نربط بين الصورتين ، بل أن نعدّ كلا منهما صورة أصلية مستقلة تمام الاستقلال عن الصورة الأخرى " (١) .

والعلاقات التي تسوّغ وقوع الإبدال هي التجانس والتقارب ، فأما التجانس : فهو اتحاد الحرفين مخرجاً ، واختلافهما صفة ، كالغين والحاء ، والذال والطاء ، والذال والثاء ، وأما التقارب فيشمل أربع صور هي :

١- تقارب الحرفين مخرجاً واتحادهما صفة : كالحاء والهاء .

٢- تقارب الحرفين مخرجاً وصفة : كاللام والراء .

٣- تقارب الحرفين مخرجاً وتباعدهما صفة : كالدال والسين .

٤- تقارب الحرفين صفة وتباعدهما مخرجاً كالميم والنون (٢) .

٢- أن يكون اللفظان مُتَّفَقَيْنِ في المعنى ، وقد فهم هذا الشرط من إنكار بعض اللغويين لألفاظ يمكن وقوع الإبدال فيها ، منعه وجود اختلاف في المعنى بين اللفظين ، قال ابن سيده : " وقالوا : جمس الودك ، وجمد ، وليس هذا أيضاً بدلاً ، أو لا ترى أن بعضهم يقول : جمس الودك وجمد الماء ، ولا يقال : جمس الماء ولا جمد الودك " (٣) ، فقد منع ابن سيده إجراء الإبدال بين السين والدال في جمس وجمد ، لما بينهما من فرق في المعنى ، وقال في المحكم : " وقال يعقوب : مكة : الحرم كله ، فأما بكّة : فهو ما بين الجبلين ، وقد تقدم ، حكاها في البدل ، ولا أدري كيف هذا !؟ لأنه قد فرّق بين مكة وبكّة في المعنى ، وبين أن معنى البدل والمبدل منه سواء " (٤) وحصل ما يشبه هذا في كتاب العين ، حيث فرّق صاحبه بين مدح ومدح ، ولم يجعل ذلك من إبدال الحاء هاءً ، يقول في مادة (مدح) : " المدح : يضارع المدح ، إلا أن المدح في نعت الجمال والهيئة ، والمدح في كل شيء ، قال رؤبة :

لله دَرُّ الغانِيَاتِ المَدِّهِ

(١) من أسرار اللغة ص ٧٥ ، وينظر مقدمة التنوخي لتحقيق (الإبدال لأبي الطيب) ص ٩

(٢) ينظر : الاشتقاق لعبد الله أمين ص ٣٥٢ ، وظاهرة الإبدال اللغوي للبواب ص ٦٧

(٣) المخصص ١٣ / ٢٨٧

(٤) المحكم ٦ / ٤٢٠

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْلِهِي " (١)

يقول الدكتور / إبراهيم أنيس : " نرى من كلمات الإبدال ما اختلف فيها المعنى مع كل من الصورتين اختلافاً طفيفاً ، فإذا أضيفت إلى ذلك الاختلاف في المعنى صعوبة الربط الصوتي ، رجَّح هذا أن الصورتين تنتميان إلى أصلين مختلفين . مثل : الغمس والغطس ، وقد اعتبرهما ابن السكيت من كلمات الإبدال غير أن المعاجم تروي لكل منهما شواهد يُشتمُّ منها الاختلاف بين المعنيين " (٢).

وهذا القيد يُخرجُ ألفاظاً كثيرة مما عدَّ من الإبدال ، بسبب عدم الاتفاق في المعنى اتفاقاً تاماً بينها .

٣- اشترط ابن جني ألا يكون اللفظان متساويين في التصرف ، بحيث يكون أحدهما - وهو الأصل - متصرفاً تصرفاً تاماً ، والآخر غير متصرف ، أو ناقص التصرف ، فإن كانا متساويين في ذلك ، فكل واحد منهما أصل .

قال في الخصائص : " فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصلين ، كل واحد منهما قائم برأسه ، لم يسُغ العدول عن الحكم بذلك . فإن دل دالٌّ أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمل بموجب الدلالة ، وصير إلى مقتضى الصنعة ... ومن ذلك قولهم : هتلت السماء ، وهتنت : هما أصلان ، ألا تراهما متساويين في التصرف ، يقولون : هتنت السماء تهتن تهتاناً ، وهتلت تهتل تهتلاً ، وهي سحائب هتن هتلاً " (٣) وقال في موضع آخر : " ونحو من ذلك في البدل قولهم : فسُطاط وفسَاط ، وفسَاط ... فإذا صاروا إلى الجمع قالوا : فساطيط وفساسيط ولا يقولون : فساتيط - بالتاء - فهذا يدلُّ أن التاء في فسَاط إنما هي بدلٌ من طاء فسَاط أو من سين فسَاط " (٤) ، وقال في سرِّ الصناعة : " فأما ما قرأته على أبي علي عن أبي بكر - يعني ابن السراج - عن بعض أصحاب يعقوب - يعني

(١) العين ٤ / ٣٢ ، والبيت في ديوان رؤية ص ١٦٥

(٢) من أسرار اللغة ص ٨٣

(٣) الخصائص ٢ / ٨٢

(٤) الخصائص ٢ / ٨٧

ابن السكيت - عن يعقوب ، من أن أبا زيد قال . يقال : خَمَصَ الجُرْحُ يَخْمُصُ خُمُوصاً ، وَخَمَصَ يَخْمُصُ خُمُوصاً ، وَخَمَصَ انْخِمَاصاً . قال أبو عليّ : وانخمص انخماصاً ، ذكره أبو زيد في مصادره : إذا ذهب ورمه ^(١) . فلا يكون الخاء فيه بدلاً من الخاء ، ولا الخاء بدلاً من الخاء ، ألا ترى أن كل واحد من المثالين يتصرّف في الكلام تصرّف صاحبه ، فليست لأحدهما مزية من التصرف والعموم في الاستعمال يكون بها أصلاً ليست لصاحبه ... " ^(٢) ، " وعلى هذا النهج سار ابن جني مؤكداً أنه لا يُعَدُّ من الإبدال إلا ما تبين أن أحد اللفظين مأخوذ ومغيّر عن صاحبه ، وذلك بتقاربهما صوتياً ، وانعدام تصرّف أحدهما تصرّفاً كاملاً " ^(٣) ، وقد حذا العلايلي حذو ابن جني في هذا الشرط فيقول : " أن لا يُستوفى من مادة الإبدال كل موازين التصريف ، فلا يصاغ منها مصدر وما أشبه ، اكتفاءً بمصدر الأصل ، ولا يزداد فيها زيادات تصريفية " ^(٤) .

وثمة إشارتان في كتاب العين تدل على أن الفرع لا يتصرّف تصرّف الأصل ، قال صاحبه : " وَسُمِّيَ الزَّرَادُ سِرَاداً ، لِأَنَّ السِّينَ قَرْيَةٌ مِنَ الزَّايِ / كَمَا قَالُوا لِلْأَسَدِ : أَزْدٌ ، فَإِذَا صُغِرَ (أَزْدٌ) رَجَعُوا إِلَى السِّينِ فَقَالُوا أُسَيْدٌ " ^(٥) ، وقال : " وَالرَّفْنُ : لُغَةٌ فِي الرَّفْلِ ، وَلَا يُشْتَقُّ الْفِعْلُ إِلَّا بِاللَّامِ " ^(٦)

وهذا الشرط يصعب التحقق منه في كل ما يُظنُّ وقوع الإبدال فيه ؛ لوروده في ألفاظ لم يرد فيها تصرّف ، لا في الكلمة المبدل منها ولا في الكلمة المبدلة ، ومن أمثلة ذلك : الْقَهْقَبُ وَالْقَهْقَمُ ^(٧) : وهو الجمل الفحل الضخم ، والدَّرِيَاقُ وَالتَّرِيَاقُ ^(٨) : وهو دواء ،

(١) الإبدال لابن السكيت ص ٩٩ ، وليس فيه : " ذكره أبو زيد في مصادره "

(٢) سرّ صناعة الإعراب ١ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، وينظر ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٥

(٣) ظاهرة الإبدال اللغوي للبواب ص ٤٢

(٤) مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٤١

(٥) العين ٧ / ٢٢٧

(٦) العين ٨ / ٢٦٣

(٧) ينظر : العين ٣ / ٣٧١ ، ٣٧٢

(٨) ينظر : العين ٥ / ١٢٧

والجِئْسُ والجِئْسُ^(١) وهو اللثيم ... فهذه لم يرد في أي منها تصريف ، فلا يمكن القول : إنه لم يقع فيها إبدال ؛ لعدم التحقق من هذا الشرط ، بل إن الإبدال فيها ظاهر .
والذي يظهر أن في هذا الشرط نظراً ، إذ ليس هناك ما يمنع من وقوع الإبدال وجريانه في جميع تصاريف اللفظ المبدل ، إذ المُسَوِّغُ لوقوع الإبدال - وهو التقارب الصوتي - متحقق في جميع التصاريف .

٤- ذهب بعض اللغويين إلى اشتراط ورود اللفظين في لغة قبيلة واحدة ، أمّا ورود ذلك في لغات مختلفة فلا يُعدّ إبدالاً ، قال ابن جنيّ : " وأخبرني أبو عليّ ، قراءة عليه ، عن أبي بكر - يعني ابن السّراج - عن بعض أصحاب يعقوب - يعني ابن السّكيت - عنه قال : قال الفراء^(٢) : قريشٌ تقول : كُشِطَتْ ، وقيسٌ وتميمٌ تقول : قُشِطَتْ^(٣) - بالقاف - ، وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف ؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين " ^(٤).

وذهب بعضهم إلى أن الإبدال إنما يكون بسبب اختلاف اللهجات ، قال أبو الطيب اللغوي : " ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعان متفكة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد ، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد ... " ^(٥).

والذي يظهر أن الأمر ليس على إطلاقه ، فلا يقال في كلّ لفظتين اتفقتا في الحروف ، واختلفتا في حرف واحد ، في لغتين مختلفتين ، وتقاربتا معنى : وقع فيهما إبدال ، بل لا بد من تحقق الشرطين الأوّلين : التقارب الصوتي واتفاق المعنى اتفاقاً تاماً ، فإن كانا كذلك ، وهما في لغتين مختلفتين حُكِمَ بالإبدال ، وإلا فلا .

(١) ينظر : العين ٦ / ٥٧ ، ٥٨

(٢) معاني القرآن ٣ / ٢٤١ والذي فيه : " وفي قراءة عبد الله : " قُشِطَتْ " بالقاف ، وهما لغتان ، والعرب تقول : القافور والكافور ، والقَفُّ والكفُّ ، إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات .

(٣) الإبدال لابن السكيت ص ١١٤

(٤) سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٧٧

(٥) المزهر ١ / ٤٦٠ ، وليس في المطبوع من الإبدال ؛ لفقدان المقدمة

علاقة النَّظام بالإبدال اللغوي :

لا شك أن بين نظام التقاليب والإبدال اللغوي علاقة ظاهرة لمن تأملها ، وبيان ذلك من وجوه :

الوجه الأول : أن ترتيب النظام يقوم على الترتيب حسب المخارج . والإبدال يُشترط فيه وجود تجانس أو تقارب في المخارج بين الحرف المبدل والحرف المبدل منه ، ولأجل ذلك فإن النظام يصبح وسيلة لمعرفة ما وقع فيه إبدال من الألفاظ ، حيث يأتي كلُّ لفظين يُظنُّ وقوع إبدال بينهما في موضعين متقاربين من المعجم غالباً ، فيسهل بذلك معرفة ما وقع فيه إبدال .

ومن الأمثلة على ذلك :

- (جَلز وجلس) قال في العين : " وإذا كان معصوبَ الخَلْقِ واللَّحْمِ قُلْتِ : إنه لجلوز اللحم والخَلْقُ ، ومنه أُخِذَ : ناقةٌ جَلَسُ ، بالسین بَدَلٌ من الزاي ، وهي الوثيقة الخَلْقُ " ^(١) ذكر ذلك في (باب الجيم والزاي واللام) وقبله في (باب الجيم والسين واللام) قال : " ناقةٌ جَلَسُ ، وجملٌ جَلَسُ : أي وثيقٌ " ^(٢) .

- (الجِفْسُ والجِبْسُ) جاء تفسيرهما في العين متقارباً جداً ، بينهما صفحة واحدة ^(٣) ، وقد وقع إبدال بين الفاء والباء .

- (جبح وجمح) قال في العين (باب الحاء والجيم والباء) : " جبحوا بكعاهم : رموا بها ؛ لينظروا أيها يخرج فائراً " ^(٤) ، وبعد ذلك بصفحة واحدة في (باب الحاء والجيم والميم) قال : " وجمحوا بكعاهم مثل جبحوا " ^(٥) .

(١) العين ٦ / ٦٨

(٢) العين ٦ / ٥٤

(٣) العين ٦ / ٥٧ ، ٥٨

(٤) العين ٣ / ٨٧

(٥) العين ٣ / ٨٨

- ومثل ذلك (هَتَلٌ وَهَتْنٌ) في بايين متجاورين من العين ، لا يفصل بينهما إلا المقلوب (تله)^(١).

- (الْمَغْسُ وَالْمَغْصُ) قال في البارع : " الأصمعي : يقال : أَجِدُ مَغْسًا فِي بَطْنِي ... قال أبو حاتم : فقلت : أفيقال مَغْصًا - بالصاد - ؟ فقال : لم أسمع . إلا أن يكون مثل البزاق والبصاق والبساق ، ومثل الصراط والسراط ... قال الخليل : الْمَغْسُ بسكون الغين - لغة في المغص ... " ^(٢) وجاء تفسير الْمَغْصُ قبله في باب قريب منه ^(٣).

فكل مثال من هذه الأمثلة - وغيرها كثير - يأتي فيه اللفظان اللذان وقع فيهما إبدال في بايين متجاورين ؛ بسبب اتباع الأساس الصوتي في النظام .

وقد يلحظ الناظر في معاجم النظام لفظين ، يجيء تفسيرهما متجاوراً ، يتفقان في المعنى ، ويختلفان في حرف واحد ، فيجوز له الحكم عليهما بالإبدال ، ولا يجد مانعاً من ذلك ، وإن لم يُشير إليه صاحب المعجم ، ولم تذكرهما كتب الإبدال ، وإليك الأمثلة على ذلك :

- (الرَّيِّزُ وَالرَّمِيْزُ) قال في المحيط : " الرَّيِّزُ : الرَّجُلُ الْعَاقِلُ الشَّحِيْنُ ، وَقَدْ رُبِّزَ رِبَازَةً " ^(٤) وفي المادة التي تليها قال : " وَالرَّمِيْزُ : الرَّجُلُ الْعَاقِلُ ، رَمَزَ رَمَازَةً ^(٥) ، فمَنْ يَنْظُرُ فِي هَذَا يَبِيْنُ لَهُ حُصُولُ الْإِبْدَالِ بَيْنَ الْمِيْمِ وَالْبَاءِ ، وَكَثِيْرًا مَا يَقَعُ إِبْدَالٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يُشِرْ الصَّاحِبُ إِلَى حَدُوثِ الْإِبْدَالِ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظِيْنِ ، كَمَا أَتَاهُمَا مِمَّا يُضَافُ إِلَى كِتَابِ الْإِبْدَالِ ، فَإِنَّمَا لَمْ يَرِدَا فِيهَا .

(١) العين ٤ / ٣٣ ، ٣٤

(٢) البارع ٣٦٨ ، ٣٦٩

(٣) البارع ص ٣٦٠

(٤) المحيط للصاحب بن عباد ٩ / ٤٨

(٥) المحيط ٩ / ٥١

- (الغَيْرُ والغَيْرُ) جاء في (العين) في (باب الغين والراء والباء) قوله : " والغَيْرُ : هو الحِقْدُ " (١) وفي الباب الذي يليه (باب الغين والراء والميم) قال : والغَيْرُ : الحِقْدُ " (٢)
فلا شك في حدوث الإبدال بين الباء والميم هنا ، وإن لم يُشر إليه صاحب العين ، ولم تذكره كتب الإبدال ، وهذا من أوضح الأدلة على أن نظام التقاليب باتباعه الأساس الصوتي والأساس التقليبي يُسهّل معرفة ما وقع فيه إبدال من الألفاظ .

- (الجرَشْبُ والجرَشَمُ) ذكرهما الزُّبَيْدِيُّ في المختصر (باب الرباعي من حرف الجيم ومعها الشين) فقال : " والجرَشْبُ : الرَّجْلُ الهزيل ... وجرَشَمَ الرَّجُلُ : إذا مَرِضَ أو هُزِلَ " (٣) فيظهر من معنى اللفظين أن بين الباء والميم إبدال (٤) ، لم يُنبّه إليه الزُّبَيْدِيُّ ، ولم تذكر كتب الإبدال هذين اللفظين .

الوجه الثاني : أن المتأمل في معاجم التقاليب يلحظ فيها اهتماماً بالغاً بمسائل الإبدال ؛ ذلك لأن أصحابها يعيشون مع مخارج الحروف في كل مادة من مواد المعجم ، فهم ينظرون إلى كل مادة نظرة صوتية ، يُعيدوا ترتيبها حسب المخارج ، وليتمكنوا من وضعها في بابها اللائق بها حسب الترتيب ، مما يجعل اهتمامهم بما وقع فيه إبدال كبيراً ، ومن الأمثلة على ذلك اهتمام الإمام الأزهرى بهذا الأمر ، فقد أشار في مواضع كثيرة إلى بعض مسائل الإبدال - الذي سَمَّاه تعاقباً - ، ومن هذه المواضع :

- قوله : " قال الليث : الكَوْشَلَةُ : الفَيْشَلَةُ الضخمة ، وهي الكَوْشُ والفَيْشُ . قلت : المعروف الكَوْسَلَةُ بالسين في الفَيْشَةِ ، ولعلَّ السين فيها لغةٌ ؛ فإنَّ الشين عاقبت السين في حروف كثيرة ، منها : الرَّوْشَمُ والرَّوْسَمُ ، ومنها : التَّسْمِيرُ والتَّشْمِيرُ بمعنى الإرسال ، ومنها تَشْمِيتُ العاطس وتَسْمِيتُهُ ، والسَّوْدَقُ والشَّوْدَقُ والسُّدْفَةُ والشُّدْفَةُ " (٥) .

(١) العين ٤ / ٤١٤

(٢) العين ٤ / ٤١٧ ، وقد تصحفت في المطبوع إلى " العَيْرُ : الحِقْدُ "

(٣) مختصر العين ٣ / ٢١٢

(٤) ينظر : اللسان (جرشب وجرشم)

(٥) تهذيب اللغة ١٠ / ٢٠

- وقوله : " وروى بعض المحدثين أن جبريل جاء يوم بدر على فرس أنثى وقد عَصَمَ بِشَيْتِهِ الْغَبَارُ ، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ غَلَطًا مِنْ الْمَحْدَثِ فَهِيَ لُغَةٌ فِي عَصَبِ ، وَالْبَاءُ وَالْمِيمُ يَتَعَاقَبَانِ فِي حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لِقَرَبِ مَخْرَجِيهِمَا ، يُقَالُ : ضَرْبَةٌ لَازِبٍ وَلاَزِمٌ ، وَسَبَدٌ رَأْسُهُ وَسَمَدُهُ " (١) .

- وقوله : " وقال أبو بكر بن دريد : الْقَعْنُ : قِصْرٌ فَاحِشٌ فِي الْأَنْفِ ، وَمِنْهُ اسْمُ قُعَيْنٍ (٢) . قلت : والذي صح للثقات في عيوب الأنف الْقَعْمُ بالميم ... وقد عاقبت العرب بين الميم والنون في حروف كثيرة لقرب مخرجيهما ، مثل : الأيم والأين ، والغيم والغين ، ولا أبعد أن يكون الْقَعْمُ والقعن منها " (٣)

- وقوله : " استولى فلانٌ على مالي : إذا غلب عليه ، وكذلك : استومى عليه : بمعناه . وهما من الحروف التي تعاقب فيها اللام والميم ... الأضمعي : خالته وخالته : إذا صادفته ، وهو خَلِيٌّ وَخَلْمِيٌّ . أبو زيد : الرُّوَالُ والرُّوَامُ : اللُّغَامُ " (٤)

- وقوله : " وسمعت غير واحد من أهل العربية بهراة يزعم أن (تَعَارُ) - بالغين - تصحيف ، فقرأت في كتاب أبي عمر الزاهد رواية عن أبي العباس عن ابن الأعرابي أنه قلل : جُرْحٌ تَعَارٌ - بالتاء والعين - وَتَعَارٌ - بالتاء والغين - وَتَعَارٌ - بالنون والعين - بمعنى واحد ، وهو الذي لا يرقأ ، فجعلها كلها لغات وصححها . والعين والغين في تَعَارٌ وَتَعَارٌ تعاقبا ، كما قالوا : الْعَيْثَةُ وَالغَيْثَةُ بمعنى واحد " (٥)

ولم يكن هذا الاهتمام مقصوراً على الأزهرى فحسب ، بل نجده عند عامة أصحاب معاجم التقاليد ، مما يدل على أثر اتخاذ الأساس الصوتي في العناية بمسائل الإبدال .

الوجه الثالث : أن النظام - بسبب اتباعه الأساس الصوتي والتقليبي - جاء

وسيلة لاستنباط قواعد إبدالية تجمع ألفاظاً عدة ، فالمعجمي من أصحاب نظام التقاليد حين

(١) تهذيب اللغة ٢ / ٤٦ وينظر ص ٥٩

(٢) ينظر الجمهرة ٣ / ١٣٣

(٣) تهذيب اللغة ١ / ٢٥٨ ، وينظر ٥ / ٣٣١

(٤) تهذيب اللغة ١٥ / ٤٥٤

(٥) تهذيب اللغة ٢ / ٢٦٩

يعالج مادة من المواد بجميع تقاليبها ، يقف على بعض هذه القواعد ، إذ يتبين له أن ثمة حرفاً إذا جاور حرفاً معيناً فإنَّ العرب تُبدِّل ذلك الحرف بحرف مُقارب له في المخرج والصفة ، ومن أمثلة ذلك : أبواب الثلاثي الصحيح من حرف القاف مع الصاد ، وما ورد فيها من تقاليب ، فإنها تُدَلُّ مَنْ تأملها على قاعدة إبدالِيَّة ، وهي أنَّ الصاد إذا اجتمعت مع القاف في كلمة وكانت الصاد مُقدِّمة على القاف جاز إبدالها سينا ، وهذه القاعدة بيِّنها الخليل بقوله : " كلُّ صاد قبل القاف إن شئت جعلتها سينا ، لا تبالي متصلة كانت بالقاف أو منفصلة ، بعد أن تكونا في كلمة واحدة ؛ إلا أن الصاد في بعض الأحيان أحسن والسين في مواطن أخرى أجود " ^(١) ويقول : " ولا تنكر السين في كلِّ صاد تجيء قبل القاف " ^(٢) ، ويدخل تحت هذه القاعدة أمثلة كثيرة منها : قوله : " الصَّقْر : من الجوارح ، وبالسين جائز . والصَّقْر : ما تحلب من العنب والتمر من غير عصر ... ويجوز بالسين " ^(٣) وقوله : " وقلاع صَلَقٌ : مستديرة ملساء ... ويجمع أصاليق ، والسين لغة " ^(٤) وقوله : " لَصِقَ يَلْصِقُ لُصُوقاً ، لغة تميم ، ولَسِقَ أحسن لقيس ، ولَزِقَ لربيعة ، وهي أقبحها ... " ^(٥) . وقوله : " والصَّقْل : الجلاء وبالسين جائز " ^(٦) ، وقوله بعد ذكر معاني (صفق) وما اشتق منها : " والسين جليز في كُله " ^(٧) ، وقوله : " الصَّقْبُ والسَّقْبُ : الطويل مع ترارة في كلِّ شيء . والصَّقْبُ : القُرْب ، وبالسين لغة " ^(٨) ، وقوله : " الصَّقَعُ : الضرب ببسط الكف ، صَقَعَتْ رأسه بيدي ، والسين لغة فيه ، والدِّيك يَصْقَعُ بصوته ، والسين جائز . وخطيبٌ مِصْقَعٌ : بليغ ، وبالسين أحسن ، والصَّقِيع : الجليد يصقع النبات ، وبالسين قبيح . والصَّقِعة من العمامة

(١) العين ١ / ١٢٩

(٢) العين ٥ / ٦١

(٣) العين ٥ / ٦٠

(٤) العين ٥ / ٦٣

(٥) العين ٥ / ٦٤

(٦) العين ٥ / ٦٤

(٧) العين ٥ / ٦٧

(٨) العين ٥ / ٦٨

والرداء ونحوهما : الموضع الذي يلي الرأس ، وهو أسرع وَسَخًا ، وبالسين أجود والصوقعة : وقبة الثريد، وبالسين أحسن ، والصُّفَع : ناحية من الأرض أو البيت ، والصاد قبيحٌ ... والأصقع من العقبان والطَّير: ما كان على رأسه بياض ، باللغتين معاً ... " (١) ، فهذه الأمثلة -وغيرها مما اجتمع فيه الصاد والقاف - جعلت الخليل يُصدر هذه القاعدة العامة ، ويعود الفضل في ذلك إلى اتباع الأساس الصوتي والأساس التقليدي . ويقابل هذه القاعدة التي ذكرها الخليل ، تلك القاعدة التي ذكرها سيبويه ، إذ قال " هذا باب ما تُقَلَّب فيه السين صاداً في بعض اللغات ، تُقَلَّبُها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة " (٢) . وبمجموع القاعدتين يمكن القول : إنَّ كلَّ لفظ ورد فيه القاف مسبوقةً بـسينٍ أو صادٍ جاز فيه الوجهان ، فإن كانت القاف مسبوقةً بالسين جاز فيها الصاد وإن كانت مسبوقةً بالصاد جاز فيها السين (٣) .

الوجه الرابع : أن الإبدال يحتوي على أصل وفرع ، ولأنَّ النظام يعرضهما متجاورين بسبب اتخاذ الأساس الصوتي ؛ فإنه يصبح وسيلة لمعرفة الأصل من الفرع في الإبدال ، إذ يتمكن الباحث حين ينظر إلى اللفظين فيجد أحدهما أقلَّ تصرُّفاً من الآخر من الحكم على الأول بأنَّه الفرع ، إذ الأصل أكثر تصرُّفاً ، كما قرَّر ذلك ابن جنِّي (٤) ، ومن الأمثلة على ذلك : ما حدث من إبدال بين السين والصاد في الرُّسْع والرُّصْع ، فإنَّ من يتأمل في هاتين المادتين الواردتين في موضعين متجاورين من معاجم التقاليد يتبيَّن له أنَّ الرُّسْع هي الأصل والرُّصْع هي الفرع ؛ لأنَّ الرُّسْع أكثر تصرُّفاً من الرُّصْع ، جاء في المحكم في (باب الغين والصاد والراء) : (رصغ) " الرُّصْع : لغة في الرُّسْع ، والرِّصَاغ : حَبْلٌ يُشَدُّ في رصغ الدابة إلى وتد أو غيره " (٥) وجاء بعده في (باب الغين والسين والراء) ، (رسغ) الرُّسْع : مَفْصِلٌ

(١) العين ١ / ١٢٩

(٢) الكتاب ٤ / ٤٧٩ ، ويحدث إبدال السين صاداً ليس مع القاف وحدها بل مع الغين والحاء والطاء أيضاً ، ينظر :

الكتاب ٤ / ٤٨٠ ، وكتاب الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السيد البطليوسي ص ٧٠٩

(٣) ينظر : البارع ٣٥٨

(٤) ينظر الخصائص ٢ / ٨٢ ، ٨٤ ، وسرِّ الصناعة ١ / ١٨٣ ، ١٨٤

(٥) المحكم ٥ / ٢٥١

ما بين الكفّ والذراع ، وقيل : الرُسْع : مجتمع الساقين والقدمين ، وقيل : هو مَفْصِل ما بين الساعد والكفّ والساق والقدم ، وكذلك هو من كلّ دابة ، والجمع : أرساغ . ورَسَع البعير : شدَّ رُسْعَ يديه بخيط والرُسْع والرِّساع : ما شدَّ بهما . وقيل : الرُسْعُ : حبلٌ يُشدُّ به البعير شدًّا شديدًا فيمنعه أن ينبعث في المشي ، وجمعه : رساغ . وأصاب الأرض مطرٌ فرَسَع أي : بلغ الماء الرُسْعَ أو حفره حافرٌ فبلغ الثرى قدرَ رُسْعِهِ . وكذلك أرسغ ، عن ابن الأعرابي ، وقيل : رَسَع المطرُ : كثر حتى غاب فيه الرُسْع " (١).

فأنت ترى كثرة تصرّف (رسغ) وقلة تصرّف (رسغ) مما يدلّ على أنّ رسغ هي الأصل ورسغ فرع عنها .

ومثل ذلك ما وقع من إبدال بين الميم والباء في الظأب والظأم ، قال الأزهري في (باب الظاء والباء) من أبواب الثلاثي المعتل : " وظأب : إذا تزوّج ... ، وقال اللحياني ظأبني فلانٌ وظأبني : إذا تزوّجت أنت وهو أختين ، والظأبُ والظأمُ : سلف الرجل ، وقال أبو زيد : فلان ظأبُ فلان أي سلفه ، والظأمُ مثله ، وثلاثة أظوب ، وحكي عن أبي الدقيش في جمعه : ظُوب " (٢) وقال في الباب الذي يليه (باب الظاء والميم) : " أما الظأمُ فقد مرّ تفسيره مع تفسير الظأب لتعاقبهما " (٣).

فمن ينظر في هذين اللفظين المتجاورين يبيّن له أنّ الظأب أصلٌ لأنّها أكثر تصرّفًا من الظأم ، ويظهر أنّ الأزهري أدرك هذا فأحال في تفسير الظأم إلى ما ذكره في الظأب . ومثله أيضاً : اطبأنّ واطمأنّ ، ذكرهما صاحب العين في باين متجاورين : (باب الطاء والنون والباء معهما) (٤) ، و (باب الطاء والنون والميم معهما) (٥) ، ومن ينظر فيهما يتبيّن له أنّ اطمأنّ هي الأصل واطبأنّ الفرع ؛ لكثرة تصرّف اطمأنّ .

(١) المحكم ٥ / ٢٥٦

(٢) تهذيب اللغة ١٤ / ٣٩٨

(٣) تهذيب اللغة ١٤ / ٤٠١

(٤) العين ٧ / ٤٣٨

(٥) العين ٧ / ٤٤٢

ومما يدل على أن النظام وسيلة لمعرفة الأصل من الفرع في الإبدال ، أن أصحاب هذه المعاجم قد يذكرون الفرع مع الأصل في موضعه وعند تفسيره ولا يَعْقِدُونَ للفرع مادةً أو باباً ، أو لا يذكرون الفرع في مادته التي يدخل تحتها ، ومن ذلك ما جاء في كتاب العين في مادة (فجن) قال : " الفيجن والفيجل : السَّدَاب ، وقد أفجن الرَّجُل : إذا أدام أكل السَّدَاب " ^(١) ولم يذكر في مادة (فجل) ^(٢) الفيجل ، مما يدل على أن الأصل : (الفيجن) . ومثله قوله في (باب الهاء والشين والذال معهما) : " هُدِشَ الكَلْبُ فأنهدش وهُدِشَ فلهتتش ، أي : حُرش فاحترش ، ولا يقال إلا للسَّبَاع " ^(٣) ولم يعقد باباً للهاء والشين والتاء مما يدل على أن الأصل : (هدش) .

(١) العين ٦ / ١٤٥

(٢) العين ٦ / ١٢٨ وينظر تهذيب اللغة ١١ / ٨٣ ، ١١٣

(٣) العين ٣ / ٣٩٩

الفصل الخامس

مزايا النظام والمآخذ عليه

المبحث الأول : مزايا النظام .

المبحث الثاني : المآخذ على النظام .

المبحث الأول

مزايا النظام

أولاً : حصر موادّ اللغة .

ثانياً : إدراك بعض القواعد الصوتية لبنية الكلمة العربية .

ثالثاً : معرفة بعض قواعد المعرّب والدّخيل .

رابعاً : معرفة الأبنية المجردة والمزيدة وحصرها .

أولاً : حصر موادّ اللغة :* مفهوم الحصر :

حينما أراد الخليل وضع المعجم فكّر أولّ ما فكّر في حصر موادّ اللغة ، ولذلك جله في مقدمة العين : " هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري - رحمة الله عليه - من حروف أ . ب . ت . ث مع ما تكمّلت به ، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج منها عنه شيء ، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها ، فلا يشدّ عنه شيء من ذلك " (١) . وعندما جعل هدفه حصر موادّ اللغة بدأ يفكر في طريقة تمكّنه من ذلك ، فاهتدى إلى الأساسين، أساس الأبنية والاساس الثقليين ، إذ إنّ الإجراء الحصري لا يتحقق إلا باجتماع هذين الأساسين (٢) ، وقد وفق الخليل - عليه رحمة الله - إلى ذلك .

" ويقوم الاستقصاء في الحصر على تتبع كل الاحتمالات التي يمكن تركيبها من حروف الهجاء في العربية ، طرداً وعكساً ، وحسب هذا المنحى فإنّ باب العين يستوعب أيّ كلمة ورد فيها حرف العين ، سواء في أولها ، أو في وسطها ، أو في آخرها ، بحيث إنّ باب حرف الهاء التالي لباب حرف العين ، لا يضمّ أيّ كلمة فيها حرف العين وحرف الهاء ، وإنّما يضمّ الكلمات التي ورد فيها حرف الهاء ، باستثناء ما ورد فيه حرف العين والهاء من الكلمات ، لأنّها سبق أن وردت قبلاً في موضعها من باب حرف العين ، عند تقليب الكلمات وهكذا دواليك " (٣) .

وقد " جمعها - أي الخليل - بطريقة منطقية رياضية ، حيث لا حظ أنّ الكلمة العربية قد تكون ثنائية ، وقد تكون ثلاثية ، وقد تكون رباعية ، وقد تكون خماسية . وفي كل حالة إذا أمكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالاتها (بالانتقال من حرف هجائي إلى الذي يليه) وأمکن تقليب أماكن هذه الحروف إلى جميع أوجهها الممكنة يكون الحاصل معجمًا يضمّ جميع كلمات اللغة من الناحية النظرية . ولكن لا توجد لغة تستخدم جميع إمكاناتها

(١) العين ١ / ٤٧

(٢) ينظر : نظرية الخليل المعجمية ، د. محمد يوسف حبلى ص ٦٣

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، سيرة ونصوص ، د. أحمد محمد البدوي ص ٢٦

النظرية ، ولهذا كان لا بد للخليل بعد الإحصاء النظري أن يميّز بين المستعمل من هذه الصور والمهمل ... " (١) .

وقد عزا بعض الباحثين حرص الخليل على الحصر إلى كونه ظاهرة موجودة في ذلك العصر ، فقد شارك الخليل أهل الحديث في محاولة الحصر للأحاديث ، يقول د. أحمد البدوي : " وقد ينتمي عمل الخليل في المعجم إلى ظاهرة بارزة الوجود في عصره ، فأصحاب الحديث واجهوا مشكلة الحصر ، ووضعوا لها حلاً ، حين رتبوا الأحاديث حسب الرواة مما عرف باسم : كتب المسانيد ، وهذا المنحى يقدم حلاً عملياً بارعاً ، لأن صاحب الحديث يريد التوثيق والتثبت مما يتصل بالرواة وأسانيدهم التي تنتهي عند أحد الصحابة ... وهذا حصر قائم على التوثيق ، ومن ثم يمكن ترتيب الأحاديث وفق أبواب ، وفي كل باب مسند صحابي من الصحابة ... " (٢) .

وقد وقع في غلط من وصف عمل الخليل بأنه حصر اللغة كلها أو أنه إحصاء تام لها ، فلم يدرك بخلد الخليل أنه يمكن حصر جميع اللغة ، كيف يحصل هذا ، وهو يعلم أن الإحاطة بكلام العرب كله من الأمور المستحيلة لعموم البشر؟! قال الإمام الشافعي : " ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ... " (٣)

قال ابن فارس معلقاً على كلام الشافعي : " وهذا كلام حري أن يكون صحيحاً . وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها " (٤) ولعل من وقع في هذا د. إبراهيم السامرائي في مقدمة تحقيق العين إذ يقول : " إن الخليل قد أحصى العربية إحصاءً تاماً ... " (٥) ويقول : " كان الخليل فكرياً ، وأطال التفكير

(١) البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ص ١٧٩

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، سيرة ونصوص ص ٢٧

(٣) الرسالة ص ٤٢

(٤) الصاحبي ص ٢٦

(٥) مقدمة تحقيق العين ص ٨

في صنع كتاب في اللغة يحصر لغة العرب كلها ، لا تفلت منه كلمة ، ولا يشذ منها لفظة ، وهداه عقله الناقد الفاحص إليه وخطا في ذلك خطوات علمية محكمة ، وأقام خطته على نظام رياضي دقيق " (١).

وسبب هذا القول عدم فهم كلام الخليل في أول العين - الذي سبق نقله - (٢) على الوجه الصحيح ، وقد وقع في هذا من قَبْلِ الخارزنجي صاحب التكملة ، إذ نقل عنه الأزهري في التهذيب فقال : " وقال أحمد البُشْتِي - وهو الخارزنجي - الذي ألف كتاب التكملة : نقضَ الذي قاله الخليل ما أودعناه كتابنا هذا أصلاً ؛ لأنَّ كتابنا يشتمل على ضعفي كتاب الخليل ويزيد ، وسترى تحقيق ذلك إذا حُزَّتْ جملته وبُحِثتْ عن كنهه " فيعلق الأزهري قائلاً : " ولما قرأت هذا الفصل من كتاب البشتي استدلت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه ، واشتفت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراد ، ولم يظن للذي قصده ، وإنما أراد الخليل - رحمه الله - أن حروف أ . ب . ت . ث . عليها مدار كلام العرب ، وأنه لا يخرج شيء منها عنها ، فأراد بما ألف منها معرفة جميع ما يتفرع منها إلى آخره ، ولم يرد أنه حصَّل جميع ما لفظوا به من الألفاظ على اختلافها ، ولكنه أراد أن ما أسَّسَ ورَسَمَ بهذه الحروف وما بيّن من وجوه ثنائيتها وثلاثيتها ورباعيها وخماسيتها ، في سالمها ومعتلها ، على ما شرح وجوهها أولاً فأولاً ، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ، يُعرَف به جميع ما هو من ألفاظهم إذا تُبِعَ ، لا أنه تَبِعَهُ كَلَهُ فحَصَلَهُ ، أو استوفاه فاستوعبه ، من غير أن فاته من ألفاظهم لفظة ، ومن معانيهم للفظ الواحد معنى ، ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته وثقوب فهمه ، أن رجلاً واحداً ليس بنبي يوحى إليه يحيط علمه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شيء ، وكان الخليل أعقل من أن يظنَّ هذا ويقدره ، وإنما معنى جماع كلامه ما بيّنته ، فَتَفَهَّمَهُ ولا تغلط عليه " (٣)

(١) مقدمة تحقيق العين ص ١٥

(٢) في أول الحديث عن الحصر ص ٣٦٧

(٣) تهذيب اللغة ١ / ٥٣

وبعد توضيح المراد بالحصر يأتي سؤال يحتاج إلى جواب ، هل الحصر لا يتأتى إلا عن طريق نظام التقاليد ؟ أليس من الممكن أن يقال : إنَّ نظام التقفية أو النظام الألفبائي يتم عن طريقها الحصر ؟

نقول : إنَّ نظام التقاليد امتاز عن غيره من الأنظمة باتباع أسس إحصائية رياضية ، تقوم على عرض جميع الاحتمالات الممكنة نظرياً ، والنظر فيها ثم تقسيمها إلى مستعمل ومهمل ، فحين يضع المعجمي معجمه يتصور في ذهنه جميع الصور الممكنة من المادة ، ثم يقسمها إلى مستعمل ومهمل ، ويفعل ذلك في جميع المواد عن طريق الجمع بين الأساس التقليدي وأساس الأبنية ، في حين أن الأنظمة الأخرى لا يتم فيها ذلك ، بل همَّ المعجمي فيها منصبّ على ما استعمل ، ولا يتصوّر جميع الأوجه الممكنة ، ولا يذكر جميع المواد المتفقة في الحروف باختلاف ترتيبها في موضع واحد .

فنظام التقاليد يقوم على أساس إحصائي حسابي ، ولذلك نجد أصحاب هذه المعاجم يتحدثون عن حسابات جميع المواد وحسابات المهمل وحسابات المستعمل وحسابات الثنائي والثلاثي والرّباعي .

* نتائج الحصر :

لا شك أن الحصر هدف لذاته ، لكنّه يؤدي إلى نتائج لغوية عظيمة القدر ، كبيرة الفائدة ، ولذلك فقد ظهرت هذه النتائج على يد الخليل بن أحمد ، ثم أكملها من بعده علماء اللغة .

ومن أوضح النتائج معرفة المهمل والمستعمل وأحكامهما ، ومعرفة ائتلاف الحروف وتنافرها ، وما يندرج تحت ذلك من مسائل .

ومن أهم النتائج تلك الأحكام اللغوية العامة ، التي أصدرها الخليل معتمداً على ما تم له من الحصر ، ومن هذه الأحكام :

١. " قال الخليل : وليس للعرب بناءٌ في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف " (١) .

٢. حكمه على الرباعي والحماسي أنّه لا يخلو من أحد أحرف الذلاقة (٢) .

٣. أن " العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه ؛ لأنّهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً ... " (٣) .

٤. الحكم على المضاعف بأنّه بناء يستحسنه العرب (٤) .

٥. قوله : " كلُّ صاد قبل القاف إن شئت جعلتها سينا ، لا تبالي متصلة كانت بالقاف أو منفصلة ، بعد أن تكونا في كلمة واحدة ، إلا أن الصاد في بعض الأحيان أحسن ، والسين في مواطن أخرى أجود " (٥) .

(١) العين ١ / ٤٩

(٢) العين ١ / ٥٢ ، ٥٣

(٣) العين ١ / ٥٣

(٤) العين ١ / ٥٥

(٥) العين ١ / ١٢٩

٦. قوله : " وكل فِعْلٍ رباعي تُثقل آخره فإنَّ تثقيله معتمد على حرف من حروف الحلق " ^(١) وذلك مثل : اذْلعِبَّ
٧. قوله في الطَّيْلَسَان : " ولم يَجِيء (فَيَعْلَان) مكسوراً غيره ، وأكثر ما يجيء (فَيَعْلَان) مفتوحاً أو مضموماً نحو الخيزران والجيسمان ، ولكن لما صارت الكسرة والضمة أختين واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة مدخل الضمة " ^(٢) .
- فهذه الأحكام وغيرها مما لم يُذكر ، كانت نتيجةً لمنهج الحصر الذي سلكه الخليل بن أحمد - رحمه الله - .

(١) العين ٢ / ٣٢٦

(٢) العين ٧ / ٢١٤

ثانياً : إدراك بعض القواعد الصوتية لبنية الكلمة العربية :

إن اعتماد معاجم هذا النظام على الأسس التي مرّ الحديث عنها في الفصل الأول ، وبخاصة الأساس الصوتي والأساس التقليبي ، أدّى إلى ظهور بعض القواعد الصوتية التي امتازت بها بنية الكلمة العربية ، أفاد منها علماء اللغة وخصوصها بالذكر في مؤلفاتهم ، كابن جني الذي خصّص فصلاً في آخر كتابه " سر صناعة الإعراب " تحدث فيه عن مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، وما يحسن ، وما يقبح ، وما يصح^(١) .

والتأمل في بعض هذه القواعد والضوابط الصوتية ، التي تؤثر في بنية الكلمة ، مما استنبطه أصحاب معاجم التقاليد وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد - رحمه الله - ، يتأكد لديه أنّ هذه القواعد لم تكن لتظهر بوضوح على أيدي هؤلاء العلماء ، لولا اتباعهم لنظام التقاليد بأسسه المختلفة .

ومن هذه القواعد أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها فلا يكون ائتلافها إلا قليلاً ، وهي قاعدة عامّة مجمّلة بحاجة إلى تفصيل وبيان ، نقتصر في هذا البيان على قواعد ائتلاف الحروف الحلقية^(٢) ، وهي كما يلي :

١ . لا تأتلف العين مع الحاء في كلمة ثنائية أو ثلاثية ، ولشدة تنافر هذين الحرفين ، فإنّهما لا يجتمعان في كلمة حتى لو فصل بينهما بفاصل ، واستثنى الخليل من ذلك الكلمة المنحوتة مثل : حَيْعَل من (حيّ على) لأنّهما في الأصل من كلمتين مختلفتين ، يقول في العين في أبواب المضاعف : " إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخارجيهما إلا أن

(١) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٨١١ - ٨٢٠

(٢) ولمعرفة قواعد ائتلاف بقية الحروف ينظر : أثر مخرج الحرف وصفته في تصريف الكلمة ، د. محمد الدغيري

١٢٢ - ١٣٦ ، ٢١١ - ٢١٢ ، وتراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح ، د. وفاء كامل فايد

يشترك فعلٌ من جمع بين كلمتين مثل : (حيّ على) ... " (١) ، ويقول في أبواب الثلاثي :
" لم تأتلف العين والحاء مع شيء من سائر الحروف إلى آخر الهجاء فاعلمه ... " (٢) .

٢ . لا تأتلف العين مع الهاء في كلمة ثنائية . أمّا في الثلاثية فلهما أحكام :

أ - إذا تجاوزا بدون فاصل ، وكانا في موضع الفاء والعين ، فلا بدّ من تقدّم العين على
الهاء ، وقد علّل ابن دريد وتبعه ابن جني ذلك بتقديم الأقوى على الأضعف (٣) ، وذلك نحو :
العَهْد ، العَهْر ، العِهْن (٤) .

ب - فإن تقدّمت الهاء فوقعت في موضع فاء الكلمة ، ووقعت العين عينا ، فلا بد من
وجود فاصل يفصل بين الهاء والعين ، مثل : (هعر) فهذه المادّة لم تأت مجردة ، بل ما جاء
منها هو (الهَيْعرة) بزيادة الياء ، التي قال عنها الخليل : " وهذه الياء لازمة (٥) ، إلا أنّها
لزمت لزوم الحرف الأصلي ، لأنّ العين بعد الهاء لا تأتلف إلا بفصل لازم " (٦) .

ج - إذا جاورت العينُ الهاءَ ، وكانا في موضع العين واللام ، تقدّمت الهاء على العين ،
على عكس ما لو كانا في موضع الفاء والعين نحو : " اللِّهْجُ : المسترسل إلى كل شيء ، وقد
لِهَج لِهْجًا ولِهَاعَةً فهو لِهْجٌ " (٧) ، ومثله (نِهْج) : التُّهوع : تَمُوع لا قَلَسَ معه ، نِهْجٌ
تُهُوعًا " (٨) ، ومثله (المِهْج) قال الأزهري : " وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي أنّه قال :
المِهْج ، الميم قبل الهاء : تلوّن الوجه من عارض فادح " (٩) ، ومثله (دِهْج) ، ففي كلّ هذه
الأمثلة جاءت الهاء مقدّمة على العين ، ولم يرد مثال واحد لتقدّم العين على الهاء ، وتعليل

(١) العين ١ / ٦٠

(٢) العين ١ / ٩٦

(٣) ينظر : الجمهرة ١ / ٩ والخصائص ١ / ٥٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٤

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٣

(٥) كذا في المطبوع من العين ، ولعلها : زائدة

(٦) العين ١ / ١٠٥

(٧) العين ١ / ١٠٧

(٨) العين ١ / ١٠٨

(٩) تهذيب اللغة للأزهري ١ / ١٤٩

ذلك يرجع إلى أن وسط الكلمة أقوى وأمكن من طرفيها ، ولضعف الطرفين كان الأقوى أولى بهما ، فالعين أقوى من الهاء ، فإذا جاء في موضع فاء الكلمة وعينها ، والفاء أضعف من العين ، ناسب أن يكون الحرف القوي وهو العين في الموضع الضعيف والحرف الضعيف وهو الهاء في الموضع القوي وهو عين الكلمة ، وهكذا إذا جاء في موضع عين الكلمة ولا مها ، تقدّمت الهاء وهي أضعف من العين لتكون في الموضع الأقوى وهو وسط الكلمة ، وتأخرت العين وهي أقوى من الهاء لتكون في الموضع الأضعف وهو آخر الكلمة .

د - الأكثر في هذين الحرفين أن يقع أحدهما في موضع فاء الكلمة والآخر في موضع لامها ، ويفصل بينهما حرف آخر يكون عين الكلمة ، نحو (هُقِعَ) ، (هَكَعَ) ، (هَجَعَ) ، (عَضَّة) ، (هَزَعَ) ، (هَطَعَ) ، (عَتَّة) ، (هَرَعَ) ، (هَلِعَ) ، (الهَنَعُ) ، (الهُبُعُ) .

٣. لا تأتلف العين مع الخاء في الثنائي ، إلا في كلمة اِخْتَلِفَ في صِحَّتْهَا ، وحكم عليها الخليل بالشَّئَاعَة ^(١) ، وهي (الخعنع) ^(٢) ، أمّا في الثلاثي فلهما حالات :

أ - لم يأتلفا دون فاصل إلا في كلمتين : (نخع) و (بجع) .

ب - ما عدا هاتين الكلمتين مما استعمل من الثلاثي من باب العين مع الخاء ، لم يأت منه إلا ما تقدّمت فيه الخاء على العين ويتوسط بينهما حرف ثالث ، فتأتي الخاء أولاً ثم الحرف الذي يثلثهما ثم العين ومن أمثلة ذلك : (خشع) ، (خضع) ، (خزع) ، (خدع) ، (ختع) ، (خذع) ، (خرع) ، (خلع) ، (خنع) ، (خفع) ، (خجع) ، (خمع) .

ج - هناك كلمات جاءت فيها الخاء والعين في موضع فاء الكلمة وعينها ، وقد تقدّمت الخاء على العين ، لكن لم يرد من ذلك إلا ما فصل فيه بين الخاء والعين بياء لازمة ، وذلك نحو : (الخَيْعَل) ، (الخَيْعَابَة) ، (الخَيْعَامَة) .

٤. لا تأتلف العين والغين في كلمة البتّة ، ثنائية كانت أم ثلاثية .

(١) العين ٢ / ٢٧٤

(٢) ينظر : تهذيب اللغة للأزهري ١ / ٥٥

٥. قال الخليل : " الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدة أصليّة الحروف ، لقرب مخرجيهما في الحلق ، ولكنهما يجتمعان من كلمتين لكلّ واحدة منهما معنًى على حدة ، كقول لييد :

يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيّهل^(١)

... (حيّ) كلمة على حدة ، ومعناها : هلّم ، و (هل) حيّشي فجعلهما كلمة واحدة " ^(٢) ، وهو ما يسمى بالمنحوت .

وبهذا يتبيّن أنّه لم يرد في المعجم باب الحاء مع الهاء مطلقاً ، وكذلك حالها مع الخاء ومع الغين فلا تأتلف معهما .

٦. لا تأتلف الهاء مع الخاء ولا مع الغين في كلمة ثنائيّة ^(٣) ، قال صاحب : " هيخ و هيغ : حكاية المتنخّم والمتغرغر ، قال : ولم يستعملا في غير ذلك إلا بفصل لازم ، ولو ضوعف لآخِر الحكاية في التصريف ^(٤) ، لثقل على اللسان وقبح في المنطق ... فإذا قلبتا لم تحسنا على حال " ^(٥) .

٧. لم تأتلف الهاء مع الخاء في كلمة ثلاثيّة إلا في كلمة : (الهبيخة) وقد فصل بين الهاء والحاء بالباء والياء المشدّدة .

٨. لم تأتلف الهاء مع الغين في كلمة ثلاثيّة إلا في بضع كلمات وهي : (الهينغ ، والغيهق ، والهلياغ ، والهيوغ ، والغهب ، والهميغ ، والأهيغ ، والهفوغ ، والغهم) ^(٦) وفي كلّ هذه الكلمات لم تأت الغين مجاورة للهاء بلا فاصل .

٩. لم تأتلف الحاء مع الغين في كلمة ثنائيّة أو ثلاثيّة البتّة ، سواء بفاصل أو دون فاصل .

(١) ديوان لييد ص ١٤٢ .

(٢) العين ٣ / ٥

(٣) ينظر : تهذيب اللغة للأزهري ٥ / ٣٣٩

(٤) كذا في المحيط المطبوع ، ولعلها : (لأجل الحكاية)

(٥) المحيط ٣ / ٣٠٧

(٦) ينظر : العين ٣ / ٣٥٩ وما بعدها

وبهذا يتبين أن حروف الخلق يقلُّ ائتلاف بعضها مع بعض ، كما قال ابن جني :
" واعلم أن أقل الحروف تألفاً بلا فاصل حروف الخلق " (١) .

وقد وضع أحد الباحثين المعاصرين جدولاً (٢) يمثّل ما لا يأتلف من الحروف في جذور العربية ، وهي من نتائج دراسة إحصائية قام بها على خمسة من أمهات المعاجم وهي : تهذيب اللغة للأزهري ، والمحكم لابن سيده ، وجمهرة اللغة لابن دريد ، ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي :

| ما لا يأتلف معه تتابعاً | | | | | | | | | | الحرف |
|-------------------------|---|---|---|---|---|---|----|---|---|-------|
| | | | | | | | | ع | ← | ء |
| | | | | | | | | ف | ← | ب |
| | | | | ط | ض | ص | ذ | ظ | ← | ت |
| | | | ش | ظ | ض | ص | ز | ذ | ← | ث |
| | | | | | | ظ | ق | غ | ← | ج |
| | | | | | | خ | هـ | غ | ← | ح |
| | | | | | ك | ح | هـ | غ | ← | خ |
| | | | | | | ظ | ض | ط | ← | د |
| | ط | د | ظ | ض | ص | ش | ز | ث | ← | ذ |
| | | | | | | | | ظ | ← | ر |
| | | | ذ | ظ | ض | ص | ش | ث | ← | ز |
| | | | | ظ | ض | ص | ش | ث | ← | س |
| | | | | | | | | ض | ← | ش |
| | | | ز | ذ | ظ | ض | ش | ث | ← | ص |
| | ق | ش | س | ث | ظ | ص | س | ذ | ← | ض |
| | | | | | ظ | ض | ص | ذ | ← | ط |

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٢

(٢) وهو د. يحيى مير علم ، في بحثه المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية ، جدول ٦٠ ص

٢٠٥ ، نقلاً عن : علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب ٢ / ١٤٦ ، ١٥١

| | | | | | | | | | | | |
|----|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ظ | ← | ت | ث | ج | ح | خ | د | ذ | ز | س | ش |
| ع | ← | ء | ح | خ | غ | | | | | | |
| غ | ← | ء | ح | ج | خ | ع | ك | | | | |
| ف | ← | ب | | | | | | | | | |
| ق | ← | ج | ك | | | | | | | | |
| ك | ← | ط | ق | | | | | | | | |
| م | ← | ب | ف | | | | | | | | |
| هـ | ← | ح | خ | ظ | | | | | | | |

ومن القواعد الصوتية قول ابن دريد : " واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك عليهم ، وأصعبها حروف الخلق " (١) ، وهذا يعني أنك لا تجد كلمة جميع حروفها من حروف الخلق ولا كلمة جميع حروفها من الشفة . وهكذا ... ، وقد أشار الأزهري إلى ذلك عند تفسيره لكلمة (الخَيْهْفَعَى) : وهو ولد الذئبة إذا وقع عليها الكلب ، قال الأزهري : " وليس هذا على أبنية أسمائهم مع اجتماع ثلاثة أحرف من حروف الخلق " (٢) .

ومن القواعد الصوتية التي كان للنظام فضل استنباطها ما قرره الخليل في مقدمته عن حروف الدّلاقة (ر . ل . ن . ف . ب . م) وأنها لا تخلو منها أو من أحدها الكلمة الرباعية أو الخماسية ، وقد سبق الحديث عن ذلك في الفصل الأول (٣) .
ومن هذه القواعد أيضاً أن مضاعف الرباعيّ بناءً يستحسنه العرب ، للدلالة على حكاية أصوات الأشياء أو حركاتها ، وقد تقدّم الحديث عن ذلك في الفصل الأول أيضاً (٤) .

(١) جمهرة اللغة ١ / ٩

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ٣ / ٢٦٣

(٣) ص ٤٨ ، ٥٢

(٤) ص ٥٣

ومن القواعد الصوتية الجزئية التي أدركها الخليل قوله : " كلُّ صادٍ قبل القاف إن شئت جعلتها سينا ، لا تبالي متصلة كانت بالقاف أو منفصلة ، بعد أن تكونا في كلمة واحدة ، إلا أن الصاد في بعض الأحيان أحسن والسين في مواطن أخرى أجود " (١) ، ويقول : " ولا تنكر السين في كلِّ صادٍ تجيء قبل القاف " (٢) .

ولهذا فإن من يتأمل باب القاف والصاد وما يثلثهما ، يظهر لديه ما قاله الخليل في التقاليد التي تسبق فيها الصاد القاف ، ومن الأمثلة على ذلك : قوله : " الصَّقْر من الجوارح ، وبالسين جائز . والصَّقْرُ : ما تحلب من العنب والتمر من غير عصير ... ويجوز بالسين " (٣) .

وقوله : " وقاعٌ صلَقٌ : مستديرة ملساء ... ويجمع أصالِق ، والسين لغة " (٤) .
قوله : " لَصِقَ يلصِقُ لُصُوقًا ، لغة تميم ، ولَسِقَ أحسنُ لقيسٍ ، ولَزِقَ لربيعة ، وهي أقبحها ... " (٥) .

وقوله : " والصَّقْلُ : الجلاء ، وبالسين جائز " (٦) .

وقوله بعد ذكر معاني (صفق) وما اشتق منها : " والسين جائز في كَلِّه " (٧) .
وقوله : " الصَّقْبُ والسَّقْبُ : الطويل مع ترارة في كل شيء . والصَّقْبُ : القُرب ، وبالسين لغة " (٨) .

وقوله : " الصَّقْعُ : الضرب ببسط الكف ... والسين لغة فيه ، والديك يصقَعُ بصوته ، والسين جائز ، وخطيب مصقَعٌ : بليغ ، وبالسين أحسن ، والصَّقِيعُ : الجليد يصقع

(١) العين ١ / ١٢٩

(٢) العين ٥ / ٦١

(٣) العين ٥ / ٦٠

(٤) العين ٥ / ٦٣

(٥) العين ٥ / ٦٤

(٦) العين ٥ / ٦٤

(٧) العين ٥ / ٦٧

(٨) العين ٥ / ٦٨

النبات ، وبالسّين قبيح . والصَّوْقَعَةُ من العمامة والرداء ونحوهما : الموضع الذي يلي الرأس ، وهو أسرع وَسَخًا ، وبالسّين أجود . والصَّوْقَعَةُ وَقْبَةُ الثَّرِيدِ ، وبالسّين أحسن ، والصُّقْعُ : ناحية من الأرض أو البيت ، والصَّاد قبيح ... والأصْقَعُ من العقبان والطَّير : ما كان على رأسه بياض ، باللغتين معًا ... " (١) .

والذي يظهر أن هذه القاعدة أكثرية ، إذ هناك ألفاظ لم يرد فيها إلا الصَّاد ، وذلك مثل : (الصدق) فلم يرد فيها (السَّدق) .

وقد اشترط الخليل لهذه القاعدة أن تكون الصَّاد قبل القاف ، فلو جاءت القاف فيها قبل الصَّاد ، فلا تُقَلَب سِينًا ولذلك قال : " ولا تجوز السّين في الكلمة التي جاءت القاف فيها قبل الصَّاد ، إلا أن تكون الكلمة سينية لا لغة فيها للصَّاد " (٢) .

ومن القواعد أيضًا : أن الجيم والتاء لا تجتمع في كلمة من غير أحد أحرف الذَّلَاقَةِ ، وقد أشار إلى هذا الفارابي في ديوان الأدب (٣) ، ولهذا إذا تأمل المرء في باب الجيم مع التاء لا يجد إلا الموادّ التالية : (ترح ، تجر ، رتج ، تلج ، جلت ، نتج ، جفت ، جبت ، تجب ، متج) (٤) ، فكل مادة منها قد اشتملت على الجيم والتاء وأحد أحرف الذَّلَاقَةِ الستة ، ويُنَّ جدًا أن اتخاذا الأساس التقليبي له أثر واضح في ظهور هذه القاعدة .

(١) العين ١ / ١٢٩

(٢) العين ١ / ١٢٨

(٣) ينظر : ديوان الأدب ١ / ١٧٧ ، ١٧٨

(٤) ينظر : أول المجلد الحادي عشر من تهذيب اللغة للأزهري

ثالثاً : معرفة بعض قواعد المعرّب والدّخيل :

المعرّب : " هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعانٍ في غير لغتها " (١) قال الجوهري : " وتعريب الاسم الأعجمي : أن تتفوه به العرب على منهاجها ، تقول : عربّته العربُ وأعربته أيضاً " (٢) .

قال سيويه : " اعلم أنّهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجميّة ما ليس من حروفهم البتّة ، فرمما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربّما لم يلحقوه . فأمّا ما ألحقوه ببناء كلامهم فديرهم ، ألحقوه ببناء هجرع ، وبهجرع ألحقوه بسلهب ... وقالوا : إسحاق فألحقوه بإعصار ، ويعقوب فألحقوه بربوع ، وجورب فألحقوه بفوعل ... لما أرادوا أن يعرّبوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف العربية ، وربّما غيّروا حاله عن حاله في الأعجميّة مع إلحاقهم بالعربيّة غير الحروف العربيّة ، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره ، وغيّروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة ، ولا يبلغون به بناء كلامهم ؛ لأنّه أعجمي الأصل ... وربّما حذفوا كما يحذفون في الإضافة ، ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم ، وذلك نحو : آجرّ ، وإبريسم ، وإسماعيل ، وسراويل ، وفيروز والقهرمان . وقد فعلوا ذابما ألحق بنائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف ، لما يلزمه من التغيير .

وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم أم لم يكن ، نحو : خراسان ، وخرّم ، والكرّم .

وربما غيّروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيّروه عن بنائه في الفارسيّة ، نحو : فرند ، وبقمّ وآجرّ ، وجرّيز " (٣) .

(١) المزهر / ١ / ٢٦٨

(٢) الصحاح / ١ / ١٧٩

(٣) الكتاب / ٤ / ٣٠٣ ، ٣٠٤

قال السيوطي : " ويطلق على المعرّب دخيل ، وكثيراً ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما " (١) ، فمن ينظر في كتاب العين يجد أنّه يستعمل أحياناً مصطلح المعرّب وأحياناً الدّخيل وأحياناً الأعجمي ، وكأنّها مترادفات يُقصد بها ما استعمله العرب من الألفاظ الأعجمية .

وقد فرّق بعض اللغويين بين المعرّب والدّخيل ، فذهب إلى أنّ المعرّب : هو ما استعملته العرب من ألفاظ لغة أخرى ، لكنّه " هُدّب وشُدّب حتى أخذ هيكل العربية وطلع للاشتقاق ... وأما الدّخيل فهو الذي دخل العربية على هيئته في لغته أو حُرّف قليلاً ، ودخل على العربية حصنها ، ودار على ألسن أهلها بقوة الحاجة إليه " (٢) .

فعلى هذا يكون الدّخيل أعمّ من المعرّب ، إذ الدّخيل : كلُّ لفظ دخل على العربية من غيرها ، سواء صار على منهاجها أم لا ، والمعرّب جزء من الدّخيل وهو ما طوّعته العرب ليكون على منهاجها ومقياسها .

ويرى د.علي عبد الواحد وافي أنّ الدخيل : " ما دخل اللغة العربية من مفردات أجنبية ، سواء في ذلك ما استعمله العرب الفصحاء في جاهليتهم وإسلامهم ، وما استعمله من جاء بعدهم من المولّدين ... ويطلق على القسم الأول من الدخيل الأجنبي ، وهو ما استعمله فصحاء العرب ، اسم (المعرّب) ، وعلى القسم الثاني منه ، وهو ما استعمله المولّدون من ألفاظ أعجمية لم يعرّبها فصحاء العرب ، اسم الأعجمي المولّد " (٣)

وذهب بعضهم إلى أنّ المعرّب ما أدخله في لغة العرب من يُحتجّ بلغته ، والدخيل : ما أُدخِل بعد عصر الاحتجاج أو أدخله من لا يحتج بلغته (٤)

(١) المزهر ١ / ٢٦٩

(٢) مصادر اللغة ، د. عبد الحميد الشلقاني ٥٣٤

(٣) فقه اللغة ص ١٩٩

(٤) ينظر : كلام العرب ، د.حسن ظاظا ص ٧٩

وقد ذكر بعض أئمة اللغة أن ثمة ثلاثة أوجه ، بها تُعرف عجمة الاسم^(١) :
أحدها : أن يُنقلَ أحدٌ من أئمة العربية عجمة ذلك الاسم ، لمعرفة بأصل ذلك اللفظ
في اللغة المنتقل منها أو لغير ذلك .

الثاني : خروج اللفظ الأعجمي عن أوزان الأسماء العربية نحو : إِبْرَيْسَم^(٢) ، فإن مثل
هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

الثالث : معرفته بقواعد كلية نصّ عليها العلماء ، وعرفوها من خلال الاستقراء .
وأشهر هؤلاء الخليل ومن تبعه ، الذين أدركوا هذه القواعد ، وكان من أهم أسباب ذلك
اختيارهم لنظام التقاليد ، ولكي تبيّن ذلك نعرض لبعض هذه القواعد التي قرّرها علماء
المعرب ، ونقارنها بما ذكره الخليل قبلهم لنعلم سبقه إلى ذلك .
عقد الجواليقي صاحب كتاب : " المعرب " في مقدمته باباً لبعض هذه القواعد ومنها :

١ . قوله : " لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية . فمتى جاءتا في كلمة فاعلم أنّها
معربة " (٣) .

إنّ هذه القاعدة لا يمكن الحكم بها إلا بعد استقراء ونظر دقيق ، وهذا ما لا يوجد إلا
في نظام التقاليد ، حيث إنّ من أهم أهدافه الحصر ، ولذلك نجد الخليل يقول : " القاف
والكاف لا يأتلفان ، والجيم لا تأتلف معهما في شيء من الحروف إلا في أحرف معربة " .
ومثّل على ذلك ب : " (جَلَّق ، وَجَوَّسَق ، والجُوَّالِق والقَبَج) (٤) ، وقد حكم الخليل بهذا ؛
لأنّه نظر إلى باب القاف والجيم ، وحصر كلّ الألفاظ التي يجتمع فيها هذان الحرفان ، وذلك
بأبّاعه للأساس التقليدي فوجدها كلّها كلمات معربة ، وبذلك استطاع أن يحكم على

(١) ينظر : المزهري / ١ / ٢٧٠

(٢) معناه : الذي يذهب صُعداً ، المعرب للجواليقي ص ٢٧

(٣) المعرب ص ١١

(٤) العين ٥ / ٣٢ ، ٦

اجتماع هذين الحرفين في كلمة بأنها معرّبة ، واستخلص هذه القاعدة ، ومن هنا تتضح ميزة هذا النّظام الذي دلّ على مثل هذه القواعد .

٢. وهنا أيضًا قاعدة ذكرها الخليل ، ولم يشر إليها الجواليقي لقلة أمثلتها ، وهي : أنّ القاف والكاف لا يجتمعان إلا في كلمة معرّبة ، قال الخليل : " القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون الكلمة معرّبة من كلام العجم " ^(١) ومن الأمثلة : (كُرْبُوقٌ) ^(٢) و (كَيْلَقَةٌ) ^(٣) .

٣. قال الجواليقي : " وليس في أصول أبنية العرب اسم فيه نونٌ بعدها راء . فإذا مرّ بك ذلك فاعلم أن ذلك الاسم معرّب ، نحو : (نُرْجِس) و(نُرْسٍ) و (نورج) و(نرسيان) و(نرجة) " ^(٤) .

وقال : " التَّرْمَقُ : فارسيّ معرّب ؛ لأنّه ليس في الكلام كلمة صدرها نون أصلية وثانيها راء " ^(٥) .

وحين نعود إلى العين نجد هذه القاعدة بنصّها ، وقد سبق بها الخليل غيره ، يقول : " وليس في كلام العرب دُعْشُوقة ولا جُلاهق ، ولا كلمة صدرها (نر) " ^(٦) ، وقال في التَّرْمَقُ : " فارسيّة معرّبة ليس في كلام العرب كلمة صدرها (نر) نونها أصلية " ^(٧) ، ويظهر أنّ الجواليقي نقل كلام الخليل عن التَّرْمَقُ بنصّه .

٤. قال الجواليقي : " وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل ، من ذلك : (الهنداز) و (المهنديز) وأبدلوا الزاي سينًا ، فقالوا : المهندس " ^(٨) ، وهذه القاعدة قد نصّ

(١) العين ٥ / ٦

(٢) ينظر : المغرب للجواليقي ص ٢٩٢

(٣) ينظر : المغرب للجواليقي ص ٢٩٢

(٤) المغرب ص ١١

(٥) المغرب ص ٣٣٣

(٦) العين ١ / ٥٣

(٧) العين ٥ / ٥٦٢ ، وينظر : البارص ص ٥٤٤

(٨) المغرب ص ١١ ، ص ٣٥٢

عليها الخليل بقوله عن (المهندس) : " وهو مشتقٌ من الهندزة ، فارسيٌّ صُيِّرَتِ الزاي سينا ؛ لأنَّه ليس بعد الدالّ زاي في شيء من كلام العرب " (١) ، فالخليل حين وضع في معجمه باب الزاي والدالّ وما يثلاثهما من الحروف واستخدم الأساس التقليبي لهذا الباب لم يرد لديه إلا أربع موادّ هي (زرد ، درز ، زند ، زبد) وكلّها قد فصل بين الزاي والدالّ بفاصل ، ولم يرد منها شيء فيه زاي بعدها دال ، فعله تأمل في هذا الباب وفي لفظ (المهندس) فاستنبط هذه القاعدة التي جعلها الجواليقي من قواعد معرفة المعرب .

وهنا ملاحظة كأنّ الخليل يشير إليها : وهي أنّ العرب قد أبدلوا الزاي سينا وسبب ذلك عدم ورود الزاي بعد الدالّ في كلام العرب ، فلمّا وردت إليهم هذه الكلمة غيروها لتناسب كلامهم وتنهج منهاجه .

٥ . وقال الجواليقي أيضاً : " ولا تجتمع الصاد والجيم في كلمة عربيّة . من ذلك : (الجِصُّ) و (الصنّحة) و (الصّولجان) ونحو ذلك " (٢) .

وهذه القاعدة لم يتطرق لها الخليل ، لكنّه حين تعرض لباب الجيم والصاد وما يثلاثهما لم يذكر سوى خمس موادّ قال عن بعضها : إنّها معرّبة (٣) ، وكذلك فعل الأزهرى (٤) .

٦ . ومن القواعد التي ذكرها الجواليقي - ولم ترد عن الخليل - قوله : " ولم يحك أحدٌ من الثقات كلمة عربيّة مبنية من باء وسين وتاء . فإذا جاء ذلك في كلمة فهي دخيل " (٥) .

٧ . تحدّث الجواليقي في " باب ما يعرف من المعرب بائتلاف الحروف " عن حروف الدّلاقة ، وأنّها لا يخلو منها الرباعيّ والخماسيّ فقال : " وأخفُّ الحروف حروف الدّلاقة ... ولهذا لا يخلو الرباعيّ والخماسيّ منها ... ، فإذا جاءك مثالٌ خماسيٌّ أو رباعيٌّ بغير حرف أو حرفين من حروف الدّلاقة : فاعلم أنّه ليس من كلامهم ، مثل (عَقَّحَشِ) و

(١) العين ٤ / ١٢٠

(٢) المعرب ص ١١

(٣) ينظر : العين ٦ / ٤٥ ، ٤٦

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ١٠ / ٥٦٢ - ٥٦٥

(٥) المعرب ص ١٢ ، و ص ٥٤

(حظائح) ونحو ذلك " (١) ، وهذه القاعدة هي خلاصة ما قرره الخليل في مقدمة العين (٢) ، وهي تعني أن الكلمة العربية الرباعية أو الخماسية لا تخلو من أحد أحرف الذلاقة ، فإذا وجدت كلمة رباعية أو خماسية خالية من ذلك فليست بعربية ، ولا نعني أن الكلمة الرباعية أو الخماسية إذا وجد فيها حرف من أحرف الذلاقة فهي عربية ، لأن هناك كلمات رباعية وخماسية ليست بعربية وفيها أحد أحرف الذلاقة ، فهذه القاعدة لا تعني أن الفاصل بين الألفاظ العربية وغير العربية من الرباعي أو الخماسي ، هو حروف الذلاقة ، فما كان فيه حرف ذلاقة فهو عربي وما ليس فيه حرف ذلاقة فهو أعجمي .

وقد التبس هذا الأمر على بعض الباحثين (٣) ، فظنوا أن مراد الخليل بهذه القاعدة هو جعل ذلك الفاصل بين العربي وغير العربي ، ومن هؤلاء د. رشيد العبيدي ، حيث يقول : " كلُّ رباعيٍّ أو خماسيٍّ مجرد من حروف الذلاقة - الباء والراء والفاء واللام والميم والتون - فهو أعجميٍّ ، فإن وجد فيه حرف من هذه الحروف كان عربيًّا فصيحًا ، نحو : سفرجل ، وقُدْعَمِل ، وقِرْطَعْب ، وجَحْمَرِش ، وغيرها " (٤) ، فصَدْرُ كلامه موافق لما قال الخليل ، أمَّا قوله : " فإن وجد فيه حرف من هذه الحروف كان عربيًّا فصيحًا " فلا يستقيم ، إذ لم يقل بذلك الخليل ولا غيره ؛ لأنه يلزم منه أن كلَّ ما كان رباعيًّا أو خماسيًّا وفيه أحد أحرف الذلاقة فهو عربيٍّ ، وليس الأمر كذلك بل أكثر الرباعيِّ والخماسيِّ من المعرَّب قد اشتمل على أحد أحرف الذلاقة ، وقد تَبَعْتُ الرباعيِّ والخماسيِّ في كتاب (المعرَّب) للجواليقي فوجدت فيه ما يزيد على مائة وسبعين لفظة معرَّبة رباعية أو خماسية ، ليس فيها كلمة خلت من أحد أحرف الذلاقة سوى كلمة واحدة هي (القِسْطاس) وهي لفظة رباعية ، ومع خلوها من أحرف الذلاقة إلا أنه اجتمع فيها القاف والسين ، وقد قال الخليل : " مهما جاء

(١) المعرَّب ص ١٢

(٢) ينظر : العين ١ / ٥٢ ، ٥٣

(٣) منهم أ.د. محمد رشاد الحمزاوي في كتابه " أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة " ص ٤٩٦ هامش ٢٦ حيث يقول:

" توجد ألفاظ معرَّبة أو دخيلة فيها حروف ذلاقة ، مما لا يؤيد هذه النظرية تمامًا " وسيأتي بيان الخلل في كلامه .

(٤) الأزهرى في كتابه تهذيب اللغة ص ٥٠٠

في بناء اسم رباعيّ منبسط معرّي من الحروف الذّلق والشفويّة ؛ فإنّه لا يعرّى من أحد حَرْفيّ الطّلاقة (ع . ق) أو كليهما ، ومن السّين والدّال أو أحدهما " (١) ، مما يدل على أنّ هذه اللفظة موافقة أيضاً للبناء العربيّ .

ومما يجدر التنبيه عليه - وهو موافق لما سبق - أنّ الخليل حين تحدّث عن أحرف الذّلاقة واشتراطها في الرّباعيّ والخماسيّ من الكلام العربيّ لم يُشير إلى المعرّب ، فلم يقل : إنّ الرّباعيّ أو الخماسيّ إذا خلا من أحد حرف الذّلاقة فهو معرّب أو أعجميّ . بل قال : " فإن وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلق أو الشفويّة ، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة ... قال الليث : قلت : فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف فقال : نحو الكشعنج والخضعنج والكشعطج وأشباههنّ ، فهذه مولدات لا تجوز في كلام العرب ؛ لأنّه ليس فيهنّ شيء من حروف الذّلق والشفوية فلا تقبلنّ منها شيئاً ، وإن أشبه لفظهم وتأليفهم ، فإنّ التّحارير منهم ربّما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتّعنيت " (٢) .

ففرّق بين الكلمة المحدثّة المبتدعة ، وبين المعرّبة ، وحين مثل الخليل على ذلك مثل بكلمات ليست بعربيّة ولا معرّبة ، بل وصفها بأنّها مولدات ، ووصفها وأمثالها بأنّها مما أدخله التّحارير على كلام العرب بقصد اللبس والتّعنيت ، وهذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ لا علاقة لخلوّ الرّباعيّ أو الخماسيّ من حروف الذّلاقة بالمعرّب .

وورود الألفاظ الرّباعيّة والخماسيّة من المعرّب موافق للألفاظ العربيّة في اشتغالها على حروف الذّلاقة ، يُشعرُ بأنّ اللغات تُجمع على أنّ كلّ لفظة رباعيّة أو خماسيّة لا بد أن يكون أحد حروفها من أحرف الذّلاقة ، وهذا قد أشار إليه د. العبيدي نفسه حين قال " إنّها أخفّ

(١) العين ١ / ٥٤

(٢) العين ١ / ٥٢ ، ٥٣

الأصوات وأيسرها نطقًا ، وأكثرها سهولة على اللسان ، ليس في لسان العرب فحسب بل جميع اللغات العالميّة " (١) .

هذه بعض القواعد التي ذكرها الجواليقي ، وثمة قواعد لم يذكرها ، نصّ عليها الخليل ، ولعلّه أفادها من اتباعه لنظام التقاليد ، ومنها :

٨. أنّ اللام لا تأتي مع الشّين متقدمة عليها إلا في كلمة دخيلة ، قال الخليل : " العلّوشُ : الذئب بلغة حمير ، وهي مخالفة لكلام العرب ؛ لأنّ الشّينات كلّها قبل اللام " (٢) ، وحكى الأزهري عن الليث أنّه قال : " قال الخليل : ليس في كلام العرب شين بعد اللام ، ولكن كلّها قبل اللام ، قال الأزهري : قد وجد في كلامهم الشين بعد اللام ، قال ابن الأعرابي وغيره : رجل لشلاشٌ : إذا كان خفيفاً " (٣) ، ولا تعارض بين قول الخليل وقول الأزهري ، فقول الخليل يعدّ قاعدة للشّين واللام في الكلمة الثلاثيّة ، أمّا المضاعف كلشلاش فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، وقد قال الخليل نفسه : " ويجوز في حكاية المضاعف ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف ، ألا ترى أنّ الضّاد والكاف إذا ألفتا فبدئ بالضّاد فقليل " ضك " كان تأليفاً لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصّلاً بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر . من ذلك : الضنك والضحك وأشباه ذلك " (٤) فـ " لشلاش " الأصل فيه أنّ الشّين لا تأتي بعد اللام ، لكن جاز هنا لأنّها حكاية مضاعفة .

وقال الخليل عن هذه القاعدة أيضاً : " الأقلش : اسم أعجمي . وليس في كلام العرب شين بعد لام مع القاف إلا دخيل " (٥) .

٩. ومن هذه القواعد قول الخليل في الرّباعيّ (دككص) : " الدككص : اسم نهرٍ بالهند ، بلغتهم ليست بعربيّة ، ودليل ذلك : أنّه لا يلتقي في كلمة عربيّة حرفان مثلان في

(١) الأحرف المذلفة وتفاعلها مع الأصوات اللغوية ص ٢٩٧

(٢) العين ١ / ٢٥٦

(٣) تهذيب اللغة ١ / ٤٢٩ ، ٤٣٠

(٤) العين ١ / ٥٦

(٥) العين ٥ / ٤١

حشو الكلمة إلا بفصل لازم كالعقنقل والخفيفد ونحوه " (١) ، فهو هنا يضع قاعدة لمعرفة
المعرب ، وهي أن أي كلمة اجتمع فيها حرفان مثلان في وسط الكلمة فهي معرّبة .
وبهذه القواعد وغيرها يتبين أن من أهم مزايا تطبيق نظام التقاليد معرفة بعض القواعد
الكلية لنظام الكلم المعرب والأعجمي .

رابعاً : معرفة الأبنية المجردة والمزيدة وحصرها :

إنَّ مما امتاز به نظام التقاليد كونه يقود - في بعض أسسه - إلى التعرف على الأبنية الثنائية والثلاثة والرابعة والخماسية ، المجردة والمزيدة ، التي أفرد لها الصرفيون كتباً وأبواباً ، لبيانها وحصرها .

" والمراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كلٌّ في موضعه ، فَرَجُلٌ مثلاً على هيئةٍ وصفةٍ يشاركه فيها عَضُدٌ ، وهي كونه على ثلاثةٍ أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأمَّا الحرف الأخير فلا تُعتبر حركته وسكونه في البناء ... " (١) .

وإذا عرفنا أنَّ الأساس الثاني من أسس النظام هو أساس الأبنية ، تبين أنَّ هذا الأساس يوصل إلى معرفة وحصر الأبنية الصرفية ، وليس المقصود بأساس الأبنية الأبنية الآنف ذكر التعريف بها ، وإنَّما يقصد به أصول الكلمة من ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي مجردة من الزوائد والحركات ، فهناك فرقٌ بين أساس الأبنية والأبنية الصرفية ، لكنَّ الأول موصل إلى معرفة الثاني ، فالفصل بين الثنائي والثلاثي والرابعي والخماسي ، وجمع أبنية كلٍّ منها في موضع واحد ، فالأبنية الثلاثية مثلاً تجمع في موضع واحد لا تختلط بأبنية الرباعي ، أمرٌ يسهل معرفة أوزان هذه الأبنية وحصرها ، وحصر الألفاظ تحت كلِّ بناء ، ولتبيين هذا نأخذ مثلاً على ذلك من أبواب الرباعي من باب الحاء في كتاب " العين "

للخليل لنحصر الأبنية الواردة في هذا الباب :

| البناء | نوعه | أمثلة |
|----------|------------|---|
| فُعْلُول | رباعي مزيد | حُرْقُوص ، الحُلُقُوم ، السُّمْحُوق ، الحُنْجُور ، الدُّخْرُوجَة ، الحُتْرُوش ، الشُّمْحُوص السُّرْحُوب ، الحُنْزُوب . |
| فَعْلَل | رباعي مجرد | الحَرْقَدَة ، الحَلْقَمَة ، قَحْطَبَة ، القَحْذَمَة ، كَلْحَبَة ، الحَنْكَل ، الكَرْنَحَة ، الكَرْدَحَة الحَلْكَم ، الحَرْجَل ، الجَحْدَر ، الحَرْجَف ، الحَشْرَجَة ، السَّمْحَج ، ... الخ |

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٢

| | | |
|-------------|------------|--|
| فُعِّلَ | رباعي مجرد | الحُرْفُفَّة ، القُرْدُوح ، الحُنْبُج ، الدُّحْسُم ، الطُّحْلُب ، طُحْرُبَةٌ ، الحُثْفُل . |
| فَعَلَّلَ | رباعي مزيد | الحَقْلَد ، الحَبْلَقَة ، الشَّفْلَح . |
| فِعْلَل | رباعي مزيد | الحِمْلَاق ، السَّمْحَاق ، القَلْحَاس ، الحِذْلاق ، الحِمْلَاج ، جِلْحَاف ، الحِرْمَاس السَّرْدَاح ، الحِنْزَاب ، الطَّرْمَاح . |
| فِعْلَلَّ | رباعي مزيد | القَلْحَمُّ . |
| فُعَالِل | رباعي مزيد | القُدَّاحِس ، الجُحَّاشِر ، حُنَابِج ، الحُمَارِس ، السُّلَاطِیح . |
| فَعَلَّوَة | رباعي مزيد | قَمَحْدُوَة . |
| فَعَلَّلُول | رباعي مزيد | الحُنْدَقُوق . |
| فِعْلِيل | رباعي مزيد | الكِنْسِيح . |
| فَعَوَّل | رباعي مزيد | الحَبْوَكِر . |
| فِعْلِيل | رباعي مجرد | الحِسْكِل ، الحِرْبِش ، الحِصْرِم ، الحِنْدِس ، الحِنْفِس ، الحِثْرِمَة . |
| فَعَلَّى | رباعي مزيد | الحَبْرَكِي . |
| فِعَلَّ | رباعي مجرد | الحِضَجْر ، سِبْحَل ، الفِطْحَل ، الرَبْحَل . |
| فِعْلَل | رباعي مجرد | الحِرْفَضَة . |
| فَعَلَّل | رباعي مزيد | السَّبْحَل . |
| فُعَلَاَة | رباعي مزيد | السَّلْحَفَاَة . |
| فَعَنْلَل | رباعي مزيد | الحَزْبَل ، الطَّلْنَفَح ، الحَبْنَطَا . |
| فَيَعْلُول | رباعي مزيد | الحِيزَبُون . |
| فُعُلِّل | رباعي مزيد | الزُّحْبُ . |
| فِعْلِيل | رباعي مزيد | حَدِير . |
| فَعَلُول | رباعي مزيد | حِنْدُورَة . |
| فُعِلَل | رباعي مجرد | الدُّمَجَلَة . |

يتبين من خلال هذا المثال ، الذي ورد فيه ثلاثة وعشرون بناء للأسماء والصفات من الرباعي المجرد والمزيد ؛ أنه لو تَبَّع أحد الباحثين بقية أبواب الرباعي من كتاب " العين " للتحليل ، وقام بدراستها وتحليلها ، لظهرت له نتائج قيمة في أبنية الرباعي يستطيع من خلالها أن يحدّد الأبنية المجردة والأبنية المزيّدة ، ويحدّد الأبنية الشائعة والأبنية النادرة ، والأبنية المهملة ، ولو قارن بين ما توصل إليه من الأبنية ، وبين ما أورده التّحاة والصرفيون من أبنية ، فسيجد أن ثمة أبنية يمكن استدراكها عليهم لم يذكرها ، فمثلاً البناء " فعَلَل " نحو : سَبَّحَل ، رباعيّ مزيد بتضعيف اللام ، لم أجد في الأبنية التي أوردها ابن القطاع في كتابه " أبنية الأسماء والأفعال والمصادر " على كثرة ما أورد من أبنية على سبيل الاستقصاء . وبناءً " فُعَلَاة " نحو : سُلْحَفَاة ، من الأبنية التي استدركها الزُّبيدي على سيبويه (١) ، ولعله أفاد ما استدركه من دراسته لأبواب العين واختصاره له . فهذان بناءان في مثال واحد هو الرباعي من حرف الحاء من كتاب العين ، فما بالك بقية الأبواب ، وما بالك بغير كتاب العين من الكتب المتوسعة كالتهذيب والمحكم !

ولئن كانت معرفة الأبنية تظهر في هذه المعاجم بجلاء ووضوح ، فإنّها أكثر وضوحاً في كتاب الجمهرة لابن دريد ، ذلك لأنّ معاجم التقاليد سوى الجمهرة جاءت مبنية على الحروف ، والأبنية تقسيمٌ داخل كلّ حرف ، ففرقت فيها أبواب الأبنية ، أمّا الجمهرة فإنّه مبنيٌّ على الأبنية : الثنائي ، الثلاثي ، فالرباعي ، فالخماسي ، والحروف داخلة تحت الأبنية ، ولذلك جاءت أبنية الثنائي مجتمعة في موضع واحد وهي التي بدأ بها المعجم ، وقسمها إلى ثلاثة أقسام : (باب الثنائي الصحيح) وفيه الثنائي الذي صورته على حرفين ، نحو : أبّ وبتّ ، ففي هذا القسم كلّ ثنائي من هذا النوع مهما اختلفت الحروف ، والقسم الثاني جعله لمضاعف الرباعي نحو : بثبث وجعجع ، فكلّ هذا النوع مجتمع في هذا القسم ، والقسم الثالث جعله للثنائي المعتل . وعمل ابن دريد هذا يسهل معرفة الأبنية ، فمن يبحث عن بناءٍ ثنائي فإنّه لا يكاد يخرج عن هذا الباب . وهكذا فعل بالثلاثي والرباعي .

(١) ينظر : كتاب الاستدراك على سيبويه لأبي بكر الزُّبيدي ص ١٧٥

وقد أفاد ابن دريد من منهجه هذا معرفة الأبنية الصرفية ، فعقد لها آخر الجمهرة أبواباً كثيرة ، تخرج عن نظام المعجم مثل : باب ما جاء على فَعَلَّ (١) ، وباب ما جاء على فَعَلَى من الأسماء والصفات (٢) ، وباب ما جاء من الرباعي على فَعَلَّ (٣) ، وباب ما جاء على فَعَلَّ من الصفات (٤) ، وباب ما جاء على فَعَلَّ من الصفات (٥) ، وباب ما جاء على فَعَلَّ وهو قليل... (٦) إلى آخر تلك الأبواب . كما عقد في مقدمة الجمهرة باباً سماه " باب الأمثلة " اهتم فيه بذكر الأبنية المجردة من الثلاثي والرباعي والخماسي ، وهو بهذا يُعَدُّ من أقدم من صَنَّف في الأبنية بعد سيويه الذي خصَّص جزءاً من الكتاب (٧) لدراسة الأبنية " وتقسيمها تقسيماً كمياً ، مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال ، وقد ذكر للأسماء (٣٠٨) بناء بين ثلاثي مجرد ومزيد ، ورباعي مجرد ومزيد ، وخماسي مجرد ومزيد ، وذكر للأفعال (٣٤) بناء بين ثلاثي مجرد ومزيد ، ورباعي مجرد ومزيد " (٨) ، وقد ضمَّن هذه الأبواب ما يشبه القواعد الكلية كقوله : " وليس في شيء من الأسماء والصفات أُفَعَلَّ ، وليس في الكلام إِفَعَلَّ " (٩) وكقوله : " ولا نعلم في الكلام فَعَلَى ، ولا فَعَلَى ، ولا فَعَلَى " (١٠) وغير ذلك مما لا يتصوّر إدراكه إلا بدراسة استقصائية ، وهو ما يحققه المعجم وخاصة إذا كان معتمداً الأبنية في نظامه ، ثم توالى بعد سيويه الدراسات في الأبنية ، وخصَّص بعض اللغويين لذلك كتباً خاصة بها (١١) ، وقد ألف أبو بكر الزبيدي (كتاب الاستدراك على سيويه) استدراك

(١) الجمهرة ٣ / ٣٥٢

(٢) الجمهرة ٣ / ٣٦٧

(٣) الجمهرة ٣ / ٣٦٧

(٤) الجمهرة ٣ / ٣٦٨

(٥) الجمهرة ٣ / ٣٦٨

(٦) الجمهرة ٣ / ٣٦٨

(٧) ينظر : ٢٤٢ / ٤ - ٣٠٣

(٨) معاجم الأبنية في اللغة العربية ، د. أحمد مختار عمر ص ٦٩

(٩) الكتاب ٤ / ٢٤٥

(١٠) الكتاب ٤ / ٢٥٦

(١١) ينظر : معاجم الأبنية في اللغة العربية ، د. أحمد مختار عمر

فيه أبنية لم يذكرها سيبويه ، يقول : " وكان جِلَّةُ المشايخ من أهل النحو فيما روينا عنهم يزعمون أن ما ألفه سيبويه منها يستوفى جميع أبنية الكلام ، ما خلا ثلاثة أبنية شَدَّتْ عن جمعه ، فاستقصيت البحث عن ذلك ، وأنعمت التَّنَظْرَ فيه ، فألفت نحو الثَّمانين بناءً لم يذكرها سيبويه في أبنيته ولا دلَّ عليها أحدٌ من التَّحويين من بعده ، فرأيت أن أفرد في الأبنية كتاباً أُلخِّص ذكرها فيه وأبدأ بما يجب أن يكون صدرًا لها ومدخلًا إليها مما يشاكلها وينتظم بها " (١) .

ولعلَّ الزُّبيدي قد أفاد تلك الأبنية المستدركة على سيبويه من خلال عنايته بكتاب العين واختصاره له ، مما يدلُّ على أن نظام العين ومن وافقه يزيد من نظر فيه دراسة وعناية ، معرفة بأبنية العربيَّة مجردها ومزيدها .

وقد جمع د. مصطفى سالم في كتاب " الحماسيات اللغوية " الأبنية الخماسية المحرَّدة والمزيدة ، فالمجردة ستة أبنية وهي : ١ - فَعَلَّلْ نحو : سَفَرَجَل ، ٢ - فُعَلَّلْ نحو : قُدْعَمِلْ ٣ - فَعَلَّلِلْ نحو : جَحْمَرَش ، ٤ - فِعَلَّلْ نحو : جَرِدَحْل ، ٥ - فُعَلَّلِلْ نحو : الهُنْدَلِج ٦ - فَعَلَّلْ ومثل له بالصَّنِير . وأمَّا المزيدة فذكر أحد عشر بناءً (٢) .

وهذه الأبنية يمكن إدراكها وحصرها بيسر لو تمَّ الرجوع إلى أبواب الخماسيِّ من معاجم التقاليد لِتُجمَع ألفاظُ الخماسيِّ وتُقسم حسب أوزانها ، بل يمكن استدراك أوزان لم تُذكر ، ومن أمثلة ذلك : لم يُذكر من أبواب الخماسيِّ المحرد (فُعَلَّلِلْ) ، وقد ذكر بن سيده في أبواب الخماسيِّ من الخاء لفظة : (الكُشْمَلِخ) وهو نبتٌ يُسمَّى المُلَّاح (٣) ، وهو على وزن فُعَلَّلِلْ ، ويجوز أن يُحكم على هذه اللفظة أنَّها ليست بعربيَّة ؛ لأنَّها ليست على أبنية الخماسيِّ السَّابِقة التي جاءت عليها الألفاظ الخماسيَّة العربيَّة .

وبهذا تتبيَّن قيمة النَّظام في إدراك وحصر هذه الأبنية التي توصل إلى نتائج مفيدة في

الدَّرْس اللغوي .

(١) كتاب الاستدراك علي سيبويه ٣٨ ، ٣٩

(٢) الحماسيات اللغوية ٥١ - ٦١

(٣) المحكم ٥ / ٢١٠

المبحث الثاني

المآخذ على نظام التقاليد

أولاً : صعوبة البحث فيه .

ثانياً : الاضطراب والخلط في الأبواب .

- ١- الاضطراب بوضع ألفاظ في غير أبوابها .
- ٢- الخلط في الأبواب .
- ٣- التقديم والتأخير في الأبواب الفرعية .
- ٤- الاستطراد في تفسير ألفاظ في أثناء تفسير ألفاظ أخرى .

ثالثاً : طول الأبواب الأولى وقصر الأبواب المتأخرة .

رابعاً : ادعاء إهمال بعض التقاليد مع كونها مستعملة .

أولاً : صعوبة البحث فيه :

يكاد يُجمع جميع من تحدث عن نظام التقاليد على أن أعظم ما يؤخذ على معاجم هذا النظام " صعوبة البحث فيها ، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد ، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث " (١) ، فلا يمكن أن يصل إلى الكلمة إلا بعد معرفة تامة بطريقة ونظام هذه الكتب ، كما يحتاج إلى إعمال فكر وتأمل لمعرفة المكان الذي توجد فيه الكلمة ، يقول ابن ولاد : " كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه ، إلا أن يكون قد نظر في التصريف ، وعرف الزائد والأصليّ والمعتلّ والصحيح والثلاثيّ والرّباعي والخماسيّ ، ومراتب الحروف من الحلق واللسان والشفة ، وتصريف الكلمة على ما يمكن من وجوه تصريفها في اللفظ على وجوه الحركات ، وإحاقها ما تحتمل من الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التي وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا علم هذه الأشياء عرف ما يطلب من كتاب العين " (٢) ويقول ابن منظور : " ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي - رحمهما الله - وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق ، وما عداهما بالنسبة إليها ثنّيات للطريق ، غير أن كلاً منهما مطلب عسر المهلك ، ومنهل وعر المسلك ، وكأن واضعه شرع للناس مورداً عذباً وحلاً لهم عنه ، وارتاد لهم مرعىً مربعاً ومنعهم منه ، قد أحررّ وقدم ، وقصد أن يعرب فأعجم ، فرّق الذهن بين الثنائي والمضاعف والمقلوب ، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرّباعي والخماسي فضاع المطلوب ، فأهمل الناس أمرهما ، وانصرفوا عنهما ، وكادت البلاد لعدم الإقبال عليهما أن تخلو منهما " (٣) .

فمن يطلب لفظة في هذه المعاجم يحتاج أولاً إلى إعادة لترتيب حروف هذه اللفظة وفق الترتيب الصوتي ، ويتطلب منه ذلك معرفة بمخارج الحروف وترتيبها صوتياً ، وهذا فيه

(١) المعجم العربي ، د. حسين نصار ١ / ٣٠٥

(٢) المقصور والمدود ٢ ، ٣

(٣) لسان العرب ١ / ٧

صعوبة ، لا يمكن تجاوزها إلا بحفظ هذا الترتيب أو جعله أمامه أثناء البحث ، لإعادة الترتيب أمر ضروري حتى لو أدى إلى ظهور لفظة مهملة غير مستعملة ، ثم يُحدّد باب الكلمة من خلال الحرف الأول ، يلي ذلك تحديد نوع الكلمة من حيث عدد حروفها : أهى ثنائية أم ثلاثية أم رباعية .. ثم يحدد الحرف الثاني ليتّم البحث ويتوصّل إلى اللفظة المرادة .

وإذا أخذنا مثلاً على ذلك لفظة (مقت) ، أول خطوة نقوم بها هي إعادة ترتيبها حسب المخارج ، فإذا عدنا إلى ترتيب الحروف صوتياً توصلنا إلى أنّ ترتيب هذه الكلمة يصبح (قتم) لأنّ القاف أسبق من التاء والميم في المخرج تليها التاء ثم الميم ، وبذلك يتبين أنّ كلمة (مقت) موجودة في باب القاف وليست في باب الميم أو التاء ، ثم نحدّد عدد حروفها فنرى أنّها ثلاثية ، ولذلك فستكون في أبواب الثلاثي من حرف القاف ، وبالتحديد فهذه الكلمة في أبواب الثلاثي من حرف القاف مع التاء ؛ لأنّ التاء أسبق من الميم مخرجاً ، فإذا توصلنا إلى مادة (ق . ت . م) نبحت في تقلبيات هذه المادة حتى نصل إلى كلمة (مقت) ولا شك أنّ في هذا مشقة وصعوبة على الباحثين ، ولذلك كان عزوف كثير منهم عن الإفادة من هذه المعاجم إفادة مباشرة إلا بعد استخدام الفهارس الميسّرة للوصول إلى الكلمة .

ومن مظاهر الصعوبة في النظام أنّ الباحث حين يبحث عن باب من الأبواب ، قد يقع نظره على حرف الباب لكن في كلمات أخرى ضمن أبواب أخرى ، فيظنّ أنّه وصل إلى ذلك الباب ولم يبق عليه إلا البحث عن الحرف الثاني ، فيتبين له بعد النظر أنّ ذلك الحرف الذي رآه هو حرف ثانٍ في باب آخر ، لأنّ اتباع أساس التقاليد يقضي بأن الحرف الثاني في المادة قد يقع أولاً ، وحينها يعود لبحث من جديد ، ومثال ذلك : لو كان يبحث عن كلمة (سجد) وهي موجودة في أبواب الثلاثي من حرف الجيم والسين ، فيتعيّن عليه البحث عن حرف الجيم ، فقد يقع نظره على مادة (جحد) ، فيظنّ أنّه وصل إلى باب الجيم ولم يبق عليه سوى البحث عن السين داخل باب الجيم ، فيتبين له بعد ذلك أنّه ليس في باب الجيم وإنما هو في باب الحاء ؛ لأنّ (جحد) من مقلوبات مادة (جحد) ومع التقلب تأتي لفظة (جحد) ، بعدها يستأنف من جديد البحث عن الجيم مرة أخرى .

ولا شك أن ثمة أسباباً أدت إلى وجود الصعوبة في هذا النظام ، يمكن إجمالها في الأمور

التالية :

١- اتباع الترتيب الصوتي ^(١) ، وقد أشار إلى هذا السبب المتقدمون والمتأخرون فابن دريد حين تحدث عن الخليل وكتابه قال : " وقد ألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي - رضوان الله عليه - كتاب العين ، فأتعب من تصدّي لغايته ، وعنى من سمل إلى نهايته ... ولكنّه - رحمه الله - ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه ، وذكاء فطنته ، ووحدة أذهان أهل دهره ، وأملىنا هذا الكتاب والنقص في الناس فاشٍ ، والعجز لهم شامل ... فسهّلنا وعره ووطأنا شأزه " ^(٢) وهو يقصد بذلك الترتيب الصوتي ، إذ هو الأساس الذي تحلّى عنه ابن دريد في كتابه الجمهرة ، دون بقية الأسس التي اعتمدها الخليل في كتاب العين ، وتقدم قريباً كلام ابن منظور عن التهذيب والمحكم وأنّ نظامهما فيه عُسرٌ ووعورة بسبب ذلك .

وبمقارنة الترتيب الصوتي بالترتيب الألفبائي المعروف يتبيّن أمر الصعوبة في الصوتي ، لكونه لا يعرفه إلا الخاصة ممن عرّف مخارج الحروف وصفاتها بخلاف الألفبائي فإنه يستوي في معرفته العامة والخاصة ، وثمة ملحظ آخر هو سهولة حفظ الألفبائي ، وصعوبة ذلك في الترتيب الصوتي حتى ممن يعرف مخارج الحروف ؛ ولذلك حاول بعض اللغويين تيسير ذلك بنظم يُسهّل حفظ ترتبه ، أما الترتيب الألفبائي فلا حاجة إلى تيسيره بنظم أو غيره ، ومن النظم الذي سهّل به حفظ الترتيب الصوتي قول بعضهم ^(٣) :

(١) ينظر المعجم العربي ، د. حسين نصار ١ / ٣٠٥ ، والمعجم العربية المجتّسة ، د. محمد عبد الحفيظ العريان ص ٧٦ ، والمعجم العربي د. رياض زكي قاسم ص ١٢٣

(٢) الجمهرة ١ / ٣

(٣) ينظر مقدمة تحقيق تهذيب اللغة ص ٢٢

عن حزن هجر خريده غنّاجة قلي كواه جوّى شديد ضرار
صحي سيئتئون زجري طلباً دهشى تطلب ظالم ذي ثار
رغماً لذي نصحي فؤادي بلهوى متلهب وذوي الملام يمّاري

وقد نظم بعضهم ثلاثة أبيات يؤخذ ترتيب حروف المحكم من أوائل ألفاظها ، وهي ^(١) :

علقت حبياً هُنْتُ خيفة غدره قليل كرى جفني شكا ضرّ صده
سبا زهوه طفلاً ديانة تائب ظلامته ذنب ثوى ربع لحده
نواظره فتاكة بعميده ملاحظته أجرت ينايع وجدده

٢- أتباع أساس التقلبات ، وهو من أهم أسباب وقوع الصعوبة في معاجم النظام ^(٢) ، وقد أشار ابن منظور إلى ذلك بقوله : " قد أحرّ وقدّم " وقوله : " فرّق الذهن بين الثنائي والمضاعف والمقلوب " ^(٣) وتحدث الشدياق عن تهذيب اللغة للأزهري فقال : " وترتيب كتابه مبني على مخارج الحروف وقَلب الألفاظ ، فيقول مثلاً باب الضاد والميم ، ثم يورد ضام ، ضمي ، مضى ، وضم ، أمضى ، اضم ، ويُنَبّه على ما هو غير مستعمل من المواد ... ومثله ترتيب كتاب المحكم لابن سيده ، وهو ترتيب كتاب العين ، غير أن ابن سيده قدم الياء على الواو ، وبالجملة فالبحت عن الألفاظ في هذين الكتابين صعب جداً ،

(١) ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية ، جورجى زيدان ٢ / ٣٦٠ ، وهناك نظم ثالث في شمس العلوم لنشوان بن سعيد ١ / ٢٦ ، ورابع في مقدمة لسان العرب ١ / ١٤ ، وخامس في المزهر للسيوطي ١ / ٨٩ ، وسادس في اللوحة المقابلة للوحة الأولى من مختصر العين للخطيب الإسكافي (المخطوط) ، وسابع في مقدمة تحقيق المحكم لابن سيده تحقيق : د. عبد الحميد هنداري ص ٩

(٢) المعجم العربي د. حسين نصار ١ / ٣٠٥ ، والمعجم العربي د ، رياض زكي قاسم ص ١٢٣ ، ومناهج البحث في اللغة والمعاجم د. عبد الغفار هلال ص ٢٧٤

(٣) لسان العرب ١ / ٧

لأنك إذا أردت أن تبحث مثلاً عن لفظة (رقب) لم تدر هل هي الأصل فتبحث عنها في الرء أو مقلوبة عن (قرب) فتبحث عنها في القاف أو عن (برق) وما بين هذه الحروف مسافة بعيدة " (١) .

وقد عقب الدكتور / عبد الغفار هلال على كلام الشدياق بقوله : " والمَشَقَّةُ في البحث بمعاجم التقليلات لا تنشأ من تفريق التقليلات بعضها عن بعض ، فالأماكن ليست بعيدة كما يتصور الشدياق ، فتقليلات (ق ر ب) كلها في مكان واحد هو باب القاف والرء والباء ، ولن تجد بعداً بينها ، بل هي متجاورة في صفحات قليلة لا تتجاوز كثيراً خمس صفحات إلى عشر ، ولكن المشقة تأتي من احتياج الباحث إلى المعرفة الدقيقة بمخارج الأصوات " (٢) .

وقد يفهم من كلام الدكتور / هلال أن اعتماد الأساس التقليلي في النظام ليس سبباً في الصعوبة ، وإنما ترجع إلى الترتيب على مخارج الأصوات ، وليس الأمر كذلك ، فكلاهما سببٌ لوقوع الصعوبة ، يدل على ذلك أننا لو تصوّرنا أن المعجم قام على الترتيب الصوتي ، واطّرح التقليلات ، فهل ستبقى حاله من حيث الصعوبة كما هي الحال مع اعتماد التقليلات؟ لا شك أن الأمر يختلف ، إذ لا يحتاج الباحث عن الكلمة في المعجم المتصور إلا إلى معرفة ترتيب الحروف حسب المخارج ، وقد لا يحتاج إلى حفظه بل يكون مكتوباً في أول صفحة أو في آخر صفحة من المعجم ، وينتهي الأمر عند ذلك ، لأنك ستجد (قرب) في باب القاف ، و (برق) في باب الباء و (رقب) في باب الرء ، ولن تكون المشقة كالمشقة الحاصلة باجتماع الترتيب الصوتي والتقليلات .

وأما قول الدكتور / هلال : " فالأماكن ليست بعيدة كما يتصور الشدياق ، فتقليلات (ق ر ب) كلها في مكان واحد " فإن الشدياق لم يقصد بُعد المسافة بين مقلوبات المادة الواحدة ، وإنما مقصوده أن الباحث إذا لم يستطع تحديد الأصل من المقلوبات ، فإنه سيبحث

(١) الجاسوس على القاموس ص ٢٣ ، وينظر : الصحاح ومدارس المعجمات العربية ، أحمد عبد الغفور عطر ص ٧٩

، وكتاب (الخليل بن أحمد) لعبد الحفيظ أبو السعود ص ١٤٢

(٢) مناهج البحث في اللغة والمعاجم ص ٤٥٧

في باب الراء وفي باب القاف وفي باب الباء ، والمسافة بين هذه الأبواب بعيدة ، لأن القاف من أوائل الحروف والراء من أواسطها والباء من أواخرها حسب الترتيب الصوتي .
 ٣- أتباع طريقة الأبنية ^(١) ، واعتماد الجذر في التبويب ، فالباحث يحتاج إلى تحديد الكلمة المرادة من حيث عدد حروفها الأصلية ، ونوعها من حيث الصحة والاعتلال ، كما يحتاج إلى ردّ الكلمة إلى أصلها برّد المحذوف وردّ المبدل ، ولذلك قال ابن منظور : " فرّق الذهن بين الثنائي والمضاعف والمقلوب ، وبدّد الفكر باللفيف والمعتل والرّباعي والخماسي فضاع المطلوب " ^(٢) .

يقول الدكتور / عيد الطيب : " ومراعاة هذا الأمر يستلزم من الباحث ليهتدي إلى مكان الكلمة في المعجم أن يبحث عن أصلها وعائلتها التي تنتمي إليها ، أي : يعرف مادتها اللغوية التي أخذت منها ليجدها بين أخواتها ، ولا يتأتى له ذلك إلا بغضّ النظر عن المزيد مؤقتاً حتى يعثر على بغيته ، والمحذوف لعلّه يعتد به ويعده موجوداً والمبدل يردّه إلى أصله الذي أبدل منه ، والمدغم يفكّه إن كان أصلاً ، والمصغّر يردّه إلى المكبّر ، والمؤنث يردّه إلى المذكر ، والجمع يردّه إلى المفرد ، كلّ ذلك ليهتدي إلى العائلة اللغوية أو المادة اللغوية التي يندرج تحتها اللفظ الذي يريد معرفته ، وهذا يعني أنّ على المتعامل مع المعجم أن يتسلّح أولاً وقبل كلّ شيء بالمعرفة الصرفيّة ، فهي معرفة ضرورية ؛ لأنها ستمكّنه من الاهتداء إلى مكان الكلمة من المعجم ، ومن غيرها لا يستطيع أن يتعامل معه ، وإلا فمن أين يعرف أنّ (المتقين) أصلها (و ق ي) ؟ وأنّ (المتكئ) من (و ك ء) وأنّ (الثقة) من (و ث ق) و (الصفة) من (و ص ف) و (الهبة) من (و ه ب) وأنّ (التخمّة) من (و خ م) وأنّ (اتخذ) من (أ خ ذ) وأنّ (التراث) من (و ر ث) وأنّ (الاتحاد) من (و ح د) و (الاتجاه) من (و ج ه) !؟ " ^(٣) وهذا مما يشترك فيه عامة المعاجم اللغوية باختلاف أنظمتها ، وليس خاصاً بنظام التقاليد .

(١) ينظر : المعجم العربي ، د. حسين نصار ١ / ٣٠٥ ، والمعاجم العربية المخرّجة ، د. محمد العريان ص ٧٦

(٢) لسان العرب ١ / ٧

(٣) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ص ٩٩ ، ١٠١

وإذا نظرنا إلى ما تقدم من أسباب - وهي من أهم الأسباب - وجدنا أنها هي الأسس التي يقوم عليها النظام ، ومعنى ذلك أننا إذا أردنا التخلص من صعوبة هذه المعاجم فلن يكون إلا بنقض هذه الأسس وتغيير النظام بالكلية ، وهذا يؤدي إلى تفويت الفوائد والأهداف الجمّة التي يرمي إليها النظام ، كحصر مواد اللغة ، والوصول إلى خصائص الكلمة العربية وأصواتها ، ومعرفة المهمل والمستعمل وخصائص كل^(١) ، إلى غير ذلك من الفوائد التي تجعلنا حين نتذكرها نقول : إننا نقبل تلك الصعوبة في النظام مقابل ما نجد من غايات عظيمة وما يتحقق من أهداف جليلة .

٤- حصول الخلط والاضطراب في بعض الأبواب^(٢) ، وإدخال ألفاظ في أبواب يصعب تصوّرها فيها ، وسيُفردُ هذا السبب بالحديث ؛ لكونه يُعدّ مأخذاً مستقلاً بذاته .

٥- يقول الدكتور / العريان : " وربما كانت هذه الصعوبة مردها ضعف المملّكة عندنا الآن ، فالمملكة اللغوية كانت في العهود السابقة أقوى منها الآن ، وعلى ذلك تكون الصعوبة مردها إلينا نحن ، أما على عهده - أي الخليل - فقد كانت هذه الطريقة سهلة ميسورة " ^(٣) ، وإذا علمنا أنّ النظام قد استمر إلى منتصف القرن الخامس ، حيث إن آخر معجم جاء على النظام هو المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨) فيمكن القول : إن هذه الملكة قد استمرت إلى ذلك الزمن ، ثم ضعفت بعد ذلك ، لكنّ هذا السبب فيه نظر من وجهين :

أحدهما : ظهور الأسباب المتقدمة التي تدل على صعوبة النظام في كلّ الأعصار . والثاني : قول ابن دريد عن الخليل - وهو قريب العهد به - : " وقد ألف أبو عبد الرحمن بن أحمد الفرهودي - رضوان الله عليه - كتاب العين فأتعب من تصدّي لغايته ، وعنى من سمى إلى نهايته ... ولكنه ألف كتابه مشاكلاً لتقوب فهمه وذكاء فطنته وحادّة أذهان أهل دهره . وأملينا هذا الكتاب - يعني الجمهرة - ... فسَهَّلنا وعره ووطأنا شأزه ، وأجريناها

(١) ينظر : أسباب اختيار الأسس في الفصل الأول ، ومزايا النظام في هذا الفصل

(٢) ينظر : ضحى الإسلام ، أحمد أمين ٢ / ٢٦٩

(٣) المعاجم العربية المجلد ص ٧٦

على تأليف الحروف المعجمة ، إذ كانت بالقلوب أعبق ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بما كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشفياً على المراد " (١) .

هذا أهم الأسباب التي تعود إليها صعوبة البحث في نظام التقاليد ، وسوف يأتي الكلام عن المحاولات التي سُلِكت لتيسير الإفادة من النظام ، وتجاوز الصعوبة فيه ، في الفصل السادس - إن شاء الله -

ثانياً : الاضطراب والخلط في الأبواب :

عندما نعود بالنظر إلى الأسس التي اعتمدت في نظام التقاليد ، نجد أنها أسس متعددة ، تركزت لتكون نظاماً يسير عليه المعجم ، وهذا التركيب أدى إلى كثرة في أبواب المعجم ، مما كان سبباً لحصول شيء من الخلط والاضطراب ، فعندما يكون اللفظ محتملاً لوجهين من الوجوه التصريفية ، فإنه يصلح لأن يكون في غير باب من أبواب المعجم ، يصلح مثلاً أن يكون في أبواب الثلاثي ، ويصلح أن يكون في أبواب الرباعي ، فإذا وُضع في أحدهما ، فقد يكون الأولى وضعه في الباب الثاني لدلالة الاشتقاق على ذلك ، وإذا وُضع في البابين كان تكراراً . وهكذا .. ولا يكاد يسلم من هذا الخلط والاضطراب معجم من معاجم النظام ، وفي مقدمتها كتاب العين ، بل قد استدلل الزبيدي على نفي نسبة ما حُشي فيه عن الخليل بوجود الخلط والاضطراب فيه ، حيث يقول : " ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بعتين ، ولما جعل ذلك كله في باب سماء اللفيف ، فأدخل بعضه في بعض وخلطه خلطاً لا ينفصل منه شيء عما هو بخلافه ، ولوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة ، ليستبين معتل الياء من معتل الواو والهمزة ، ولما خلط الرباعي والخماسي من أولهما إلى آخرهما " (١) .

وكل من جاء بعد الخليل وقع في ذلك الخلط والاضطراب أو في بعضه بتفاوت بين تلك المعاجم كثرة وقلة بدءاً بابن دريد في الجمهرة وانتهاءً بابن سيده في المحكم ، وقد تنوعت مظاهر ذلك الاضطراب ، ومن تلك المظاهر :-

(١) مقدمة استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، ملحق بكتاب المعجم العربي بالأندلس ، عبد العلي الودغيري ص

١- الاضطراب بوضع ألفاظ في غير أبوابها : ومن ذلك :

أ- وَضِعُ أَلْفَاظٍ ثَلَاثِيَّةٍ فِي أَبْوَابِ الرَّبَاعِيِّ ، وَيُظْهِرُ هَذَا جَلِيًّا فِي جَمْهَرَةِ ابْنِ دَرِيدٍ^(١) ، فَقَدْ ضَمَّنَ أَبْوَابَ الرَّبَاعِيِّ أَلْفَاظًا ثَلَاثِيَّةً كَثِيرَةً ، بَلْ قَدْ يُدْخِلُ بَابًا كُلَّ أَلْفَاظِهِ ثَلَاثِيَّةٍ فِي الرَّبَاعِيِّ ، وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ فِي أَبْوَابِ الثَّلَاثِيِّ ، بَلْ إِنَّهُ يَكْررها هُنَا وَهُنَا ، وَأَحْيَانًا يُصَرِّحُ بِثَلَاثِيَّةِ بَعْضِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْخَلْطِ وَالْاضْطِرَابِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ قَوْلُهُ : " بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ عَلَى فَعَلٍّ وَفِعْلٍ وَفُعْلٍ " ^(٢) وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ فِي هَذَا الْبَابِ هِيَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ بِتَضْعِيفِ اللَّامِ مِثْلُ : عَكَبٌ ، وَخَدَبٌ ، وَهَجَفٌ ، وَصُمْلٌ ، وَخَبْنٌ ، وَطِمِرٌ ، وَسِجِلٌ ، وَفِلَزٌ ، وَغَيْرَهَا ... وَمِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ : " بَابُ مَا جَاءَ عَلَى فِعْلٍ وَفِوَعْلٍ " ^(٣) . أورد فيه هذه الألفاظ : " حَيْفَسٌ ، وَزَيْفَنٌ ثُمَّ قَالَ : " وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فِوَعْلٌ إِلَّا مَدْغَمًا ، وَالَّذِي جَاءَ مِنْهُ جَوْرٌ وَزَوْرٌ " ^(٤) .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ : " بَابُ مَا جَاءَ عَلَى فُعْلٍ لَفْظُهُ الثَّلَاثِيُّ وَهُوَ رَبَاعِيٌّ " ^(٥) وَذَكَرَ فِيهِ أَلْفَاظًا مَضْمُومَةً الْفَاءِ مَزِيدَةً بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ مِثْلُ : غُرْبٌ ، وَالكَرَّجُ وَالْحَلْبُ وَالْحُلَّبُ ، وَحُوْلٌ ، وَدُخْلٌ وَغَيْرَهَا .

وَمِنْ الْأَبْوَابِ أَيْضًا : " بَابُ فَعْلٍ وَهُوَ قَلِيلٌ " نَحْوُ خَضَمٍ ^(٦) ، وَ" بَابُ مَا يَلْحَقُ بِالرَّبَاعِيِّ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ " وَتَحْتَهُ " بَابُ مَا جَاءَ عَلَى فِعْلٍ " ^(٧) نَحْوُ : حِدْيَمٍ ،

(١) ينظر : خلل الأصول في معجم الجمهرة د. عبد الرزاق الصاعدي ، بحث ضمن مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة

واللغة العربية مجلد (١٢) عدد (٢٠) صفر ١٤٢١ هـ - ص ٧٥٥

(٢) الجمهرة ٣ / ٣٤٩ ، ٣٥٠

(٣) الجمهرة ٣ / ٣٥١

(٤) الجمهرة ٣ / ٣٥١

(٥) الجمهرة ٣ / ٣٥١

(٦) الجمهرة ٣ / ٣٥٢

(٧) الجمهرة ٣ / ٣٥٣

و " باب فَيَعْل " ^(١) نحو : ضِيَّهَد ، و " باب ما جاء على فَوَعْل " ^(٢) نحو : الكَوَمَح و " باب ما جاء على فَعْوَل " ^(٣) نحو : قَهْوَس ، وغيرها من الأبواب .

ولعل سبب صنيعه هذا أنه رأى هذه الألفاظ قد جاءت فيها حروف الزيادة ملازمة لها ، فكأنه شبهها بالأصلية للزومها ، وإن كان ابن جني يعزو ذلك إلى قلة بضاعة ابن دريد في التصريف ، يقول : " وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ، ما أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر ... " ^(٤) .

وأما كتاب العين فقد وقع فيه شيء من ذلك يسير ، إذ ذكر في أبواب الرباعي ألفاظاً ثلاثية مزيدة بأحد أحرف الزيادة ، مما يُظنّ أن الخليل عدّه أصلياً ، وذلك نحو : السَّرْتَدَى ، والسَّبْنَدَى ، والسَّبْنَتَى ، فهي ألفاظ ثلاثية ، لأنّ الألف زائدة للإلحاق ، والنون وقعت ثالثة ساكنة في اسم على خمسة أحرف فهي زائدة ، وهذا هو رأي الخليل نفسه ، إذ يقول سيويوه : " واعلم أنّ النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف ، كانت النون زائدة . وذلك نحو : جَحَنْفَل ... وسَرْتَدَى ... وهو قول الخليل " ^(٥) ، وإذا كان الأمر كذلك فهذه ألفاظ ثلاثية الأصول ، وقد أوردها الخليل في أبواب الرباعي ^(٦) ، ومثلها : الفِرْسِين والفِرْناس ، فقد حكم الخليل بزيادة النون فيهما كما نقل ذلك الملزني ^(٧) ، ومع ذلك أوردهما في باب الرباعي من السين ^(٨) ، وتبعه في هذه الألفاظ ابن دريد والأزهري والصاحب بن عباد ، وخالفه الزبيدي في المختصر حيث نقلها إلى أبواب الثلاثي ، ونحا نحوه ابن سيده في المحكم .

(١) الجمهرة ٣ / ٣٥٤

(٢) الجمهرة ٣ / ٣٥٩

(٣) الجمهرة ٣ / ٣٦٤

(٤) الخصائص ٣ / ٢٨٨

(٥) الكتاب ٤ / ٣٢٢ ، ٣٢٣

(٦) العين ٧ / ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢

(٧) ينظر : النصف شرح تصريف الملازني لابن جني ١ / ١٦٧ ، والكتاب ٤ / ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٣٢٠

(٨) العين ٧ / ٣٤٣

وقد تقدّم أن الخليل ربّما فعل ذلك لتفريقه بين البناء المعجمي والبناء الصرفي^(١)، فلا يكون اضطرابٌ حينئذٍ - والله أعلم - .

ب - وضع ألفاظ رباعية في أبواب الثلاثي : وهو أقل من سابقه لوضوح الرباعي وأنه ما اجتمع فيه أربعة أحرف أصول مما ليس من أحرف الزيادة ، ولقلّته لم تأت ألفاظ رباعيّة في أبواب الثلاثي إلا ما ورد عند الخليل مما سمّاه بالحكاية المؤلّفة ، وهي : ما كان الحرف الأول من صدرها موافقاً للحرف الأول من عجزها مع اختلاف الثاني منهما نحو : الدهدقة والزهرقة والدهدعة والقهقب وغيرها ، فهذه الألفاظ نصّ الخليل على أنها رباعيّة^(٢) ، لكنّه أوردّها في أبواب الثلاثي^(٣) ، وتبعه في ذلك الصاحب بن عبّاد في المحيط ، أما بقية المعاجم فقد نقلت هذه الألفاظ إلى أبواب الرباعي وتخلّصت من هذا النوع من الاضطراب .

ج - وضع ألفاظ معتلة في أبواب الصحيح : وقد وقع ذلك في العين والجمهرة وغيرهما ، وقد يكون بسبب اشتمال الكلمة على حرف علة وحرف من حروف الزيادة الأخرى - غير حروف العلة - فيعدُّ صاحب المعجم حرف العلة زائداً والحرف الآخر أصلياً ، ثم يتبيّن بالاشتقاق أن حرف العلة أصليّ ، والثاني زائدٌ ، فحقّه أن يكون في المعتلّ لا في الصحيح ، ومن أمثلة ما وقع من ذلك في العين :

- (المقيت) جاء في العين في مادة (مقت) : " والمقيتُ : الحافظ للشيء " ^(٤) والأصح أن تكون من باب المعتلّ قال الأزهري : " وقال الليث : المقيت : الحافظ . قلت الميم في المقيت مضمومة ، وليست بأصلية ، وهو من باب المعتلّ " ^(٥) ، ولذلك نقلها

(١) ينظر : المبحث الثاني من الفصل الأول ص ١١٧

(٢) ينظر : العين ١ / ٥٣ ، ٥٤

(٣) ينظر : تفصيل ذلك وبيانه في الفصل الأول ص ١١٠

(٤) العين ٥ / ١٣٢

(٥) تهذيب اللغة ٩ / ٦٧

الزبيدي في المختصر من باب (مقت) إلى باب (قوت) ^(١) وذكره في استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ^(٢) .

- (الحارة) وردت في العين في مادة (محر) ، قال : " الحارة : دابة في الصدفين . والحارة : باطن الأذن " ^(٣) والصواب أن تكون من المعتل . قال الأزهري : " ذكر الأصمعي وغيره هذا الحرف - أعني الحارة - في باب حار يُجور ، فدل ذلك أنه مفعلة ، وأن الميم ليست بأصلية ، وخالفهم الليث فوضع الحارة في باب (محر) ، ولا يعرف (محر) في شيء من كلام العرب " ^(٤) ، وقال الصاحب في المحيط : " ذكر الخليل الحارة : الصدفة ، والمحلو : الرجوع ، في هذا الباب - يعني (محر) - وهما من المعتل " ^(٥) ، وقد أعاد صاحب العين تفسير الحارة مختصراً في (حير) ، وذكرها صاحب الصحاح واللسان والقاموس في (حور) ، وليس ثمة دليل من اشتقاق أو نحوه يدل على أحدهما ، ولذلك نقلها الزبيدي - في المختصر - من (محر) إلى (حير) وكررها في (حور) ^(٦) ، وتبعه ابن سيده في المحكم .

- (السنّة) وهي : أول النوم ، جعلها في العين في (سنه) ^(٧) وهي من (وسن) فهي معتلة ، وقد وقع هذا النوع من الاضطراب في الجمهرة كثيراً ، فلا يكاد يخلو باب من أبواب الحروف الصحيحة من لفظ أو ألفاظ معتلة ، بل ربما يُدخِل ابن دريد في تلك الأبواب باباً من أبواب المعتل ، فيقول مثلاً : " باب الباء والواو مع سائر الحروف في الثلاثي الصحيح " ^(٨) ويقول : " باب الثاء والواو مع ما بعدهما من الحروف في الثلاثي

(١) ينظر المختصر ٢ / ٨٨٨ ، ٩٣٥

(٢) المخطوط لوحة رقم ٦٧

(٣) العين ٣ / ٢٢٩

(٤) تهذيب اللغة ٥ / ٦٠

(٥) المحيط ٣ / ١٠٠ ، ١٠١

(٦) ينظر : المختصر ١ / ٤٥١ ، ٤٧٢

(٧) ينظر : العين ٤ / ٨ ، وقد نقل محققو العين الكلام عن (السنّة) إلى الحاشية

(٨) الجمهرة ١ / ٣٣٢

الصحيح " (١) ، وهكذا " باب الراء والواو مع باقي الحروف في الثلاثي الصحيح " (٢) و " باب الضاد والهاء والياء في الثلاثي الصحيح " (٣) و " باب الطاء والواو مع باقي الحروف في الثلاثي الصحيح " (٤) و " باب الطاء والهاء والياء في الثلاثي الصحيح " (٥) و " باب العين والهاء والياء في الثلاثي الصحيح " (٦) وغيرها من الأبواب ، وقد أدى ذلك إلى تكرار مواد وألفاظ ، فتذكر مرة في أبواب الصحيح ومرة في أبواب المعتل ، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده ابن دريد في : " باب الناء والجيم مع باقي الحروف التي تليهما في الثلاثي الصحيح " في مادة (ث ج و) حيث قال : " والجَوْتُ : استرخاءُ أسفلِ البطن ، رجلٌ أجوْتُ وامرأةٌ جَوْتُاءٌ من قومٍ جُوْتُ ... وجنَّا الرجل ، يَجْثُو جُثْوًا وَجُثِيًّا وَجُثْوًا : إذا برك على ركبتيه ، والجُثْوَةُ والجُثْوَةُ والجُثْوَةُ ثلاث لغات ، من التراب وغيره والجمع جُثْيٌ وبه سُمِّي القِرُّ جُثْوَةٌ قال الشاعر - وهو طرفة - :

ترى جُثْوَيْنِ من ترابٍ عليهما صفائحُ صُمٍّ من صفيحٍ مُصنَّدٍ " (٧)

ثم أعاد ابن دريد هذا التفسير في أبواب المعتل " باب الناء في المعتل " حيث قال : " وجنَّا الرجل يَجْثُو جُثْوًا وَجُثِيًّا - غير مهموز - وقومٌ جُثِيٌّ - والجُثْوَةُ والجُثْوَةُ ، والجمع جُثْيٌ : الربوة الصغيرة - قال الشاعر - :

ترى جُثْوَيْنِ من ترابٍ عليهما صفائحُ صُمٍّ من صفيحٍ مُصنَّدٍ

... والجَوْتُ : استرخاءُ أسفلِ البطن . رجلٌ أجوْتُ من قومٍ جُوْتُ والجَوْتُاءُ تكون

الجارية التارة الناعمة ، ولا أدري ما صحته ... " (٨) .

(١) الجمهرة ٢ / ٥٢

(٢) الجمهرة ٢ / ٤٢٢

(٣) الجمهرة ٣ / ١٠٣

(٤) الجمهرة ٣ / ١١٩

(٥) الجمهرة ٣ / ١٢٠

(٦) الجمهرة ٣ / ١٤٧ وينظر كذلك ١٧٤ ، ١٨٣

(٧) الجمهرة ٢ / ٣٤ ، والبيت في ديوان طرفة ص ٣٣

(٨) الجمهرة ٣ / ٢١٧

ومثل ذلك التكرار وقع في مادة (ث ح و) من الثلاثي الصحيح^(١) و (ث ح و) من الثلاثي المعتل^(٢) ، وفي مادة (ث ق و) من الثلاثي الصحيح^(٣) و (ث ق و - ا - ي) من الثلاثي المعتل^(٤) ، وغير ذلك كثير ، وقد اعتذر أحد الباحثين لوقوع ابن دريد في ذلك بقوله : " ونلاحظ أنه تحت الثلاثي الصحيح ذكر مواد اشتملت على حرف علة ؛ ربّما لأنها لم تعلّ بأي لون من ألوان الإعلال بالنقل أو القلب أو الحذف فبقيت كما لو كانت صحيحة ، وهو من هذه الناحية عالم أصوات واع مدرك لحقيقة الصوت الصائت والصامت ، فالياء مثلاً في (البيض) و (البياض) ليست صائتة بل صامتة ، فهي على هذا معدودة في الحروف الصحاح الصوامت لا العلل الصوائت . أما الفعل باض فقد أعلت فيه الياء بقلبها ألفاً فيذكر في باب الثلاثي المعتل ... " ^(٥) وهذا الاعتذار لهذا الاضطراب قد يكون مقبولاً لولا أمور :

- ١- أن ابن دريد لم يصرّح أو يُشير إلى أنّه فرّق بين الصائت والصامت ، فلو قصد إلى ذلك لنبّه عليه ، ولوجدنا هذا التفريق ظاهراً جلياً .
- ٢- وجود التكرار الكثير في الألفاظ والمواد والتفسيرات مما سبق ذكر أمثلة عليه ، ومن ذلك :

قوله : " باب الضاد والهاء والياء في الثلاثي الصحيح : (ض ه ي) : هِضْتُ العظم أهِيضُهُ هِيضاً إذا كسرتَه بعد جبور " ^(٦) ثم كرّر هذا التفسير في أبواب المعتل في باب (ض ه و - ا - ي) فقال : " والهِيضُ الكسر ، وليس كلّ كسر هِيضاً إنّما الهِيضُ أن ينكسر العظم ثم يجبر فلا يستوي فيكسر بعد جبر ، هِضْتُ العظم أهِيضُهُ هِيضاً ... " ^(٧) ومن خلال

(١) الجمهرة ٢ / ٣٤

(٢) الجمهرة ٣ / ٢١٧

(٣) الجمهرة ٢ / ٢٧

(٤) الجمهرة ٣ / ٢١٥

(٥) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د. عيد الطيب ص ١١٢

(٦) الجمهرة ٣ / ١٠٣

(٧) الجمهرة ٣ / ٢٦٢

هذا المثال يتضح أن ابن دريد كرّر الألفاظ والتفسير نفسه مما يدل على عدم التفريق ، ومما يدل عليه أيضاً أنه بدأ في باب الصحيح بالفعل : " هِضْتُ " وهو فِعْلٌ مُعَلٌّ ، وبدأ في باب المعتل بالمصدر " الهَيْضُ " ولو كان ثمة تفريقٌ لعكس الأمر .

٣- اشتمال أبواب الصحيح على ألفاظ معلّة فيها حروف صائتة ، وهو كثيرٌ منه قوله في باب (خ و ف) من الثلاثي الصحيح : " وفاخ الرجل يفوخ ويفيخ وأفاخ يفِيخ إذا خرجت منه ريح " ^(١) فالفعل (فاخ) مُعَلٌّ بقلب واوه ألفاً ومع ذلك ذكره في أبواب الصحيح مما يدل على أن ابن دريد لم يقصد إلى التفريق بين المعلّ وغير المعلّ .

والأقرب أن نعتذر لابن دريد بمثل ما اعتذر لنفسه بقوله : " هذا آخر الثلاثي سالمه ومعتله وذوي الزوائد منه ، وإنما أمللنا هذا الكتاب ارتجالاً لا عن نسخة ، ولا تخليد في كتاب قبله . فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير ... " ^(٢) .

د - وضع ألفاظ صحيحة في أبواب المعتل : والوقوع في هذا النوع من الاضطراب أقلّ من سابقه ، لوضوح الصحيح وقلة التباسه بالمعتل ، ومن أمثلة ما وقع من ذلك :-
- (مُخِتٌ) فقد أوردها صاحب العين في باب الحاء والتاء من المعتل (ختو) فقال : " ويقال : رجلٌ مُخِتٌ أي : مُسْتَحْيٍ خاضعٌ . والمُخِتُ أيضاً الناقص " ^(٣) وحقّ هذا اللفظ أن يكون في باب الحاء والتاء من أبواب الثنائي المضعّف ، ولذلك نقله إلى هذا الباب الأزهرى في التهذيب ^(٤) ، واستدركه الزبيدي في استدراك الغلط ^(٥) .

- (حر) وهو فرج المرأة ، أصله (حَرِحٌ) أورده صاحب العين في باب الحاء والراء من أبواب الثلاثي المعتل : مادة (حري) قال : " والحِرُّ : يجمع على الأحراح ، رجلٌ حَرِحٌ :

(١) الجمهرة ٢ / ٢٣٩

(٢) الجمهرة ٣ / ٢٦٨

(٣) العين ٤ / ٢٩٦

(٤) تهذيب اللغة ٦ / ٥٦٣

(٥) المخطوط لوحة رقم ٦١

مولع بالأحراج... " (١) وهو لفظ صحيح غير معتل حقه أن يكون في باب الحاء مع الراء في الثنائي المضاعف ، ولذلك نقله الزبيدي في المختصر إلى هذا الباب (٢) ، وجعله مما ضعف من فائه ولامه ، وتبعه ابن سيده في المحكم وأما الأزهرى فقد أورده في الثنائي المضاعف ثم أعاد ذكره في المعتل وقال : " قلت ذكر الليث هذا الحرف في المعتلات ، وباب المضاعف أولى به " (٣) ، وكرّر الصاحب اللفظ في البابين دون تعليق .

ومما يمكن إدراجه في هذا النوع من الاضطراب : إدخال المهموز في أبواب المعتل . فاللفظ المهموز من أقسام الصحيح ، فوضعه مع المعتل يعدّ من وضع الصحيح في أبواب المعتل . وكلّ معاجم النظام قامت على ذلك بدءاً بكتاب العين وانتهاءً بالمحكم لابن سيده ، وإن كان الزبيدي وابن سيده قد فصلا بين المهموز والمعتل بالياء والمعتل بالواو . لكنهما وضعاهما بهذا الفصل والتقسيم في باب الثلاثي المعتل .

ولم يكن صنعهم هذا دليلاً على أنهم يعدّون الهمزة من حروف العلة ، فلم يكونوا كذلك وهم من علماء الصرف والأصوات ، وإنما صنعوا ذلك لأنهم بصدد صناعة معاجم لغوية تدخل فيها دراسة أصوات اللغة من حيث تراكب بعضها مع بعض ، لا من حيث أفرادها ، ولذلك فالهمزة حين تتمّ دراستها منفردة دون تركيب فهي حرف صحيح لا علاقة له بالعلة ، وحين تتم دراستها مترتبة مع غيرها فإنها كثيراً ما تتعرض للتغيير والتبديل والتلين والتسهيل فتقترب كثيراً من حروف العلة . فهذا هو السبب في إدخال المهموز في أبواب المعتل ، وسيأتي مزيد بيان ذلك عند الحديث عن خلط المهموز بالمعتل (٤) .

(١) العين ٣ / ٢٨٦

(٢) مختصر العين ١ / ٢٩٨

(٣) تمذيب اللغة ٥ / ٢١٤

(٤) ص ٤١٥

٢- الخلط في الأبواب :

وهو مظهر من مظاهر الاضطراب وُجد كثيراً في معاجم النظام ، وقد تنوعت صور هذا الخلط ، ومن ذلك :-

١- الخلط بين الرباعي والخماسي .

حين تحدث الزبيدي عن كتاب العين ، وهو في معرض نفي نسبة ما حُشي فيه عن الخليل ، ذكر أنه خلط في الكتاب الرباعي والخماسي ولم يُفصل بينهما ، يقول : " ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل ... ولما خلط الرباعي والخماسي من أولهما إلى آخرهما " ^(١) وكلام الزبيدي هذا محتمل لوجهين :

الأول : أن يكون صاحب العين جعل الرباعي والخماسي في باب واحد دون فصل أو تمييز بينهما ، وهذا مخالف لما وصلنا من نسخ لكتاب العين ، ففيها فصل بين باب الرباعي وباب الخماسي ، وهذا يدل على أن ثمة اختلافاً بين نسخ العين ، وأن النسخة التي وصلت للزبيدي ليس فيها فصل بين البابين ، وبناءً على ذلك لا يمكن الحكم على كتاب العين بهذا الخلط ؛ لاحتمال أن يكون الخلط من فعل التُّسَاخ ، كما يجب الاعتذار للزبيدي لأنه قال ما قال بناءً على ما وصله من نسخ العين .

الثاني : أن يكون مقصود الزبيدي بخلط الرباعي والخماسي في العين ، هو اشتغال أبواب الرباعي على ألفاظ خماسية ، واشتغال أبواب الخماسي على ألفاظ رباعية ، يقول د. عيد الطيب : " ومما يؤخذ على الخليل في هذا المضمار أنه حين يراعى الكم في ترتيب المواد قد يقع في أخطاء نربأ بمثله أن يقع في مثلها ، فقد ذكر (تلثم) تحت باب الخماسي من كتاب العين مع وضوح زيادة التاء فيها ... " ^(٢) ولذلك فإن مما أصلحه الزبيدي في مختصر العين هو إعادة مثل هذه الألفاظ إلى أبوابها الصحيحة ، ومن ذلك مثلاً :-

(١) مقدمة استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، ملحق بكتاب المعجم العربي بالأندلس ص ١٤٥

(٢) معجمات العربية - مادتها ومناهجها ص ١١٢

- (الفرزدق) : وهو لفظ خماسي ورد في الأصول المخطوطة للعين في باب الرباعي ، ونقله الزبيدي إلى باب الخماسي^(١) ، فنقله محقق العين إلى الخماسي^(٢) .
 - (الغضنفر) : وهو رباعي ؛ لأن نونه زائدة لوقوعها ساكنة ثالثة في اسم على خمسة أحرف ، وقد أورده صاحب العين في باب الخماسي^(٣) ، ونقله الزبيدي إلى باب الرباعي^(٤) .

- (إصطبل) : لفظ أعجمي ورد في العين في باب الرباعي^(٥) على اعتبار أن الهمزة زائدة ، ونقله الزبيدي إلى باب الخماسي^(٦) على اعتبار أن الهمزة أصلية ، ومثله (إردخل)^(٧) ، وقد عدّ الصرفيون الهمزة فيهما أصلية ، قال الجوهري عن (إصطبل) : " وألفه أصلية ؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها " ^(٨) وقال ابن جني : " فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول والهمزة في أولها فاقض بأن الهمزة أصل واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة ، وذلك نحو : إصطبل وإبريسم وإبراهيم وإسماعيل " ^(٩) وقال العكبري : " الهمزة في إصطبل وإردخل أصل لوجهين : أحدهما : أن معها أربعة أحرف أصول ، ومثل هذا يحكم على حروفها كلها بالأصالة ، لأن الهمزة ثقيلة والأربعة مستثقلة ، وليست زيادة الهمزة فيها لمعنى فلا وجه إذا للزيادة . والثاني : أن الكلمة أعجمية : والأعجمي لا يعرف له أصول حتى يحكم على بعض حروفه بالزيادة ... وعلى هذا قالوا :

(١) ينظر مختصر العين ٢ / ٩٥٦

(٢) ينظر : العين ٥ / ٢٦٧

(٣) ينظر : العين ٤ / ٤٦٨

(٤) ينظر : مختصر العين ٢ / ٨١٤

(٥) العين ٧ / ١٨٠

(٦) مختصر العين ٣ / ٣٥٨

(٧) ينظر : العين ٤ / ٣٣٤ ، ومختصر العين ٢ / ٧٣٧

(٨) الصحاح (إصطبل) ٤ / ١٦٢٣

(٩) سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٧

همزة إبراهيم وإسماعيل وإبريسم أصل " (١) وهذا كله يدل على زيادة الهمزة ، فلما تبين ذلك للزبيدي نقلهما إلى أبواب الخماسي .

وأما كتاب البارع فقد ظن المستشرق فلتون أن القالي خلط الرباعي والخماسي وجعلهما في باب واحد دون فصل ، ولم يستند في قوله إلى دليل . يقول الدكتور / حسين نصار : " وحسب الأستاذ فلتون أن المؤلف - أي القالي - وضع الرباعي والخماسي في باب واحد ؛ لأنه لم يعثر في القطع التي أمامه على أبواب خاصة بالخماسي ، ولكن هذا الظن في حاجة إلى ما يدعمه ، بل أرجح أنه خاطئ ؛ لأن المؤلف صريح في تسمية أبواب الرباعي بالرباعي فقط ، ولأنه لا يذكر في هذه الأبواب ألفاظاً خماسية ، وأخيراً لأن أواخر الأبواب الرباعية الثلاثة التي عثرنا عليها في القطع الموجودة من الكتاب ساقطة ، فلا ندري أي باب كان بعدها " (٢) .

ب - خلط المهموز بالمعتل :

أفرد صاحب العين ومن تبعه باباً من أبواب المعجم جعلوه للمعتل وسموه بذلك ، ولكنهم لم يفرّدوا للمهموز باباً ، ولم يجعلوه ضمن أبواب الصحيح ، بل جعلوه ضمن أبواب المعتل ، ولا يعني ذلك أنهم عدّوا الهمزة حرف علة مطلقاً ، ولكنها لكثرة ما يعتريها من التغيير بالتلين والتسهيل والتخفيف والتحويل ، وتُنطق في بعض أحوالها واواً أو ياءً أو ألفاً : أُلْحِقَتْ بحروف العلة ؛ ولذلك قال الخليل : " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف ، عن غير طريقة الحروف الصحاح " (٣) وقال الأزهرى : " والهمزة كالحرف الصحيح ، غير أنّ لها حالات من التلين والحذف والإبدال والتحقيق ، تعتلّ فيها ، فأُلْحِقَتْ بالأحرف المعتلة الجوف ، وليست من الجوف إنما هي حلقية في أقصى الحلق " (٤) .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦

(٢) المعجم العربي - نشأته وتطوره - ١ / ٢٤٨ ، وينظر ص ٨ ، ٩ من مقدمة فلتون للبارع

(٣) العين ١ / ٥٢

(٤) تهذيب اللغة ١٥ / ٦٨٢

وقد كانت طريقة الخليل في الثلاثي المعتل أن يُقسّمه إلى أبواب بحسب الحرفين اللذين يثنتهما الحرف المعتل ، فيقول مثلاً : " باب العين والهاء (و اي) معهما) ويذكر تحته جميع المقلوبات المستعملة التي فيها عين وهاء وواو ، أو عين وهاء وياء ، أو عين وهاء وهمزة ، ولا يفصل في هذه المقلوبات المهموز عن المعتل فقد يذكر معتلاً ، ثم بعده مهموز ، ثم بعده معتل ؛ ولذلك فإن مقلوبات بعض الأبواب تزيد على ستة ؛ لأن اللفظ مع الواو يمكن أن يصل إلى ستة مقلوبات ، وكذلك مع الياء ، وكذلك مع الهمة . وقد وصلت مقلوبات المعتل في باب القاف والراء اثني عشر مقلوباً هي - بحسب ورودها في العين - : قرو ، قري ، قرأ ، قور ، وقر ، روق ، ريق ، ورق ، أرق ، رقاً ، رقي ، رقو . فهذه المقلوبات لم تخضع لترتيب محدد مما يدل على الخلط بين المهموز والمعتل وقد سار على نهج العين هذا : الصاحب في المحيط .
وأما الأزهرى فيتلخص موقفة من المهموز في الأمور التالية :

أولاً : أفرد في آخر كتابه أبواباً للهمز ، " نقل فيها عن اللغويين ما يتعلق بألقاب الهمة واجتماع الهمزتين ، وتحقيق الهمز وتلبينه وحذفه وتحويله " (١) ، وذكر في آخر هذه الأبواب منهجه في المهموز فقال : " وقد ميّرتُ في معتلات كل كتاب ما يهزم مما لا يهزم ، تمييزاً لا تتعذر عليك معرفته ، وحققت ما يجب تحقيقه في مواضعه من أبواب المعتلات ، وفصلتُ ما لا يهزم مما يهزم تفصيلاً يقف بك على الصواب إذا أتت بك القراءة عليها . وأما الليث بن المظفر فإنه خلط في كتابه المهموز بما لا يهزم ، حتى يعسر على الناظر فيه تمييز ما يهزم مما لا يهزم (٢) ، لاختلاط بعضه ببعض " (٣) .

ثانياً : لم يضيف إلى منهجه فصل المهموز عن المعتل بأبواب مستقلة ، ولو فعل ذلك لكانت إضافة نافعة في صناعة المعجم .

(١) الأزهرى في كتابه تهذيب اللغة ، د. رشيد العبيدي ص ٥٤٨

(٢) في المطبوع من التهذيب : " تمييز ما لا يهزم مما لا يهزم ... " وهو خلاف الصواب

(٣) التهذيب ١٥ / ٦٩٢

ثالثاً : حرص عند تطبيقه لمنهجه أن ينبّه على المهموز ليفصله عن المعتل فيقول :
 " ومن مهموز هذا الباب حَزَأْتُ الإبلَ وأنا أَحزُوها ... " ^(١) ويقول بعد ذكره للمقلوب
 (حدا) : " ومن مهموزه : قال الليث : الحِدَاةُ : طائر يطير يصيد الجرذان " ^(٢) ، ويقول بعد
 (كشي) : " ومن مهموزه ما روى أبو عبيد لأبي عمرو : " إذا شويت اللحم حتى ييس فهو
 كَشِيءٌ مهموز ، وقد كَشَأته ... " ^(٣) ، ويقول بعد (زكا) : " ومن مهموزه (أبو عبيد
 عن الأصمعي) : رجلٌ زُكَاةٌ أي : موسر ... " ^(٤) ويُعدُّ تنبيهه على ذلك قليلاً إذا قورن بمما
 لم ينبّه عليه ، فكثيراً ما يأتي بالمقلوب المهموز ضمن أبواب المعتل بين التقاليد المعتلة دون
 ترتيب لها ، وهو بذلك موافق لمنهج العين ، وقد يخلط في مقلوب واحد المهموز بالمعتل كما
 حصل في المقلوب (جزى) فقد تحدث في بدايته عن المعتل : الجزاء والفعل : يجزي ، ثم عن
 الفعل المهموز (جزأ) دون إشارة تذكر ، ثم عاد فذكر الفعل المعتل (يجزي) ، ثم المهموز
 (الجزء) ، ثم جزأ ، ثم الجزأة ، ثم الجزية ، ثم المجزوء من الشعر ^(٥) ، ويتبين الخلط في هذه
 المادة بين المعتل والمهموز ، وإن كان وقوعه في التهذيب قليلاً لا يكاد يذكر .

وأما الزبدي فإنه يجمع بين المهموز والمعتل في باب واحد لكنه يُقسّم هذا الباب ثلاثة
 أقسام : قسمٌ للمهموز ، يذكر فيه جميع ألفاظ الباب المهموزة ، ثم قسمٌ للمعتل بالياء ، ثم
 قسمٌ للمعتل بالواو ، فمثلاً : باب الثلاثي المعتل من حرف الكاف يبدأه بالقسم الأول فيجعل
 فيه : الكاف والشين والهمزة ، والكاف والصاد والهمزة ، والكاف والسين والهمزة وهكذا
 إلى آخر الحروف ، ثم ينتقل إلى القسم الثاني فيجعل فيه : الكاف والشين والياء ، والكاف
 والسين والياء ، والكاف والبدال والياء وهكذا إلى آخر الحروف ، ثم ينتقل إلى القسم الثالث
 فيجعل فيه : الكاف والشين والواو ، والكاف والسين والواو ، والكاف والـزاي والواو

(١) التهذيب ٥ / ١٧٦

(٢) التهذيب ٥ / ١٨٧

(٣) التهذيب ١٠ / ٣٠٦

(٤) التهذيب ١٠ / ٣٢٢

(٥) ينظر : التهذيب ١١ / ١٤٢ - ١٤٧

وهكذا . وهو بهذا الصنيع يكون قد أصلح شيئاً من الخلل الواقع في ترتيب العين ومن سار على طريقته . وقد تبعه في ذلك ابن سيده في المحكم .

وقد سلم من هذا الخلط - فيما يُظنُّ - أبو عليّ القالي إذ بدأ في ترتيبه بالهمزة ، وأخّر الياء والواو ^(١) ، فلذلك جاء المهموز في أول الكتاب ، وإن كان قد فُقدَ فيما فُقدَ ، ويؤيد ذلك أن ما وُجد من المعتلّ لم يرد فيه المهموز البتة .

ج - الخلط بين الواويّ واليائيّ :

يتبيّن من الحديث عن خلط المهموز بالمعتلّ أنّ المعتلّ قد وقع فيه خلط معتلّ الواو بمعتلّ الياء عند صاحب العين والأزهري والصاحب بن عباد وأبي عليّ القالي ، أما الزبيديّ وابن سيده فقد فصلا معتلّ الياء عن معتلّ الواو ولم يحصل بينهما خلط .

(١) ينظر : ما تقدم من الكلام على ترتيب أبي عليّ القالي في الفصل الأول ص ٨٣

٣ - التقديم والتأخير في الأبواب الفرعية :

جاء التبويب الفرعي داخل الأبواب الرئيسية منتظماً ومتناسقاً مع الترتيب العام للنظام ، ولم يحدث تقديم وتأخير في هذه الأبواب إلا قليلاً ، يحتمل أن يكون سهواً ويحتمل أن يكون من عمل النساخ ، ومن الأمثلة على ذلك :-

- ١- تقديم (باب التاء والتاء والنون) على (باب التاء والتاء واللام) من كتاب العين ^(١) ، وكان يجب العكس ؛ لأن اللام مقدّمة في الترتيب على النون ، وقد أصلح ذلك الزبيدي في المختصر ، ويمكن أن يكون ذلك من فعل النساخ ، إذ إن البابين متجاوران .
- ٢- تقديم (باب الحاء والضاد من رباعي الحاء) على (باب الحاء والشين) من كتاب العين ^(٢) ، والشين مقدّمة في الترتيب على الضاد ، وأعاد الزبيدي ترتيب هذين البابين ليكونا متفقين مع الترتيب العام للكتاب .
- ٣- وقع شيء من ذلك في بعض أبواب الرباعي عند ابن دريد في الجمهرة ، ومن أمثله في (باب الباء والتاء مع ما بعدهما) تقديمه للمادة : (دعتب) على (تدرب) ^(٣) ، والراء مقدّمة على العين في الترتيب الهجائي الذي سار عليه ابن دريد ، وكذلك تقديمه للمادة (هبتر) على (رتبيل) ^(٤) ، واللام مقدّمة على الهاء في الترتيب الهجائي .

(١) ينظر : العين ٨ / ١١٣

(٢) ينظر : العين ٣ / ٣٢٩

(٣) الجمهرة ٣ / ٢٩٥

(٤) الجمهرة ٣ / ٢٩٥

٤ - الاستطراد في تفسير ألفاظ في أثناء تفسير ألفاظ أخرى :

وهذا من الاضطراب الذي وقع في الجمهرة لابن دريد ، حيث كان يبدأ في تفسير الكلمة فيستطرد في ذلك ويستشهد عليها بيت من الشعر ، ثم يأتي إلى الكلمة في البيت ، فيفسرها ولا يكتفي بذلك ، بل يستطرد في تفسيرها والاحتجاج لها بيت أو بيتين ، ففي

مادة (ب ت ت) قال : " بَتَّ الشَّيْءَ يَبُتُّهُ بَتًّا : إِذَا قَطَعَهُ قَطْعًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَبَتَّ جِبَالَ الوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا أَزْبُ ظُهُورِ السَّاعِدِينَ عَذُورُ

العَذُورُ : السَّيِّئُ الخُلُقِ ، قَالَ مُتَمِّمُ بنِ نُورِةِ البِرْبُوعِيِّ يرثي أَخَاهُ مَالِكًا :

لَا يُضْمِرُ الفَحْشَاءَ تَحْتَ ثِيَابِهِ حَلُو حَلَالُ المَاءِ غَيْرِ عَذُورٍ

(وقال آخر) أخت يزيد بن الطثريّة ترثي أخيها ، وهي زينب :

إِذَا نَزَلَ الأَضْيَافُ كَانَ عَذُورًا عَلَى الأَهْلِ حَتَّى تَسْتَقِيلَ مَرَاحِلَهُ (١) "

فاستطرد هنا في تفسير (عذور) في غير بائها ، ولو اكتفى بقوله : العذور : السيئ

الخُلُقِ . لكان مقبولاً ، بل إن ما ذكره هنا أطول مما ذكره عن (العذور) في مادة (عذور)

التي هي موضعها ، إذ لم يزد هناك على تفسيرها والاستشهاد بالبيت الأول دون الثاني (٢) .

وأعاد الحديث عن اللفظة في (باب ما جاء على فعول من الخماسي) فقال : " ورجل

عذور : سيئ الخُلُقِ ، قال الشاعر :

حَلُو حَلَالِ المَاءِ غَيْرِ عَذُورٍ " (٣)

واكتفى بذلك .

ويتكرر هذا الصنيع عند ابن دريد ، ومن ذلك ما جاء في مادة (أدد) قلل : " والأدُّ

والأيدُّ والأدُّ : القوّة ، يقال : رجل ذو آدٍ وأيدٍ ، قال الراجز :

(١) الجمهرة ١ / ٢٢

(٢) ينظر : الجمهرة ٢ / ٣٠٩

(٣) الجمهرة ٣ / ٣٧٢

أبرحَ آدُ الصَّلْتَانِ آدَا إِذْ رَكِبَتْ أَعْوَادَهُمْ أَعْوَادَا

... ويقال : أبرح الرجل : إذا جاء بالدهاية ، والبُرْحَاء : الأمر العظيم ، قلل

الشاعر الأعشى :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ أَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا " (١)

ويرى أحد الباحثين أن لما صنعه ابنُ دريد وجهاً فيقول : " الرأي عندي أن لا - يعني لا استطراد - ، فالاختصار يتبعه استفسارٌ يكمن بين ما صعب بين السطور ، وأنه لا يكفي في الإيجاز أن يفسر الشيء بالشيء ، ويحتج له بيت يحمل من المفردات ما يصعب دركه ، فيضيع المقصود من الاحتجاج ، وعلى هذا فالكتاب يتم بعضه بعضاً ، وأن هذا الاستطراد هو مجرد ملاحظة تأخذ مكانها الصحيح من الكتاب " (٢) .

وهذا التوجيه سديدٌ لو اكتفى ابن دريد بالتفسير المختصر ، لكنه استطرادٌ بذكر الشواهد مما لا يضيف شيئاً لبيان البيت الذي وردت فيه اللفظة المفسرة ، والأقرب من هذا التوجيه أن نعتذر لابن دريد بما اعتذر لنفسه من أنه أملى هذا الكتاب إملاءً (٣) ، وفرقٌ بين الإملاء والتصنيف ، فالإملاء يقع فيه مثلُ هذا الاستطراد ويكون مقبولاً ، وذلك لأنَّ ملك القلم أيسر من ملك اللسان .

(١) الجمهرة ١ / ١٦ ، وينظر أيضاً مادة (أزر) الجمهرة ١ / ١٧ فقد حصل فيها مثل ذلك

(٢) مصادر اللغة ، د. عبد الحميد الشلقاني ص ٦٠٣

(٣) ينظر : الجمهرة ٣ / ٢٦٨

ثالثاً : طول الأبواب الأولى وقصر الأبواب المتأخرة :

جاءت الأبواب الأولى في معاجم التقاليد ، وخاصة من اتباع الترتيب الصوتي ، طويلة جداً ، ويقال ذلك الطول في أواسط الأبواب ، أما الأبواب المتأخرة فقد جاءت قصيرة جداً ، وهذا يعني أن الأبواب ليس بينها تناسق من حيث الطول والقصر . ويعود ذلك إلى اتباع أساس التقليلات ، فحين ترد اللفظة في الأبواب الأولى ترد معها جميع مقلوباتها ، ولن يتكرر ذكرها في الأبواب المتأخرة ، فباب العين - وهو أول الأبواب - يرد فيه كل لفظة فيها حرف العين بغض النظر عن موقع الحرف في الكلمة ، ومعنى ذلك أن أي لفظة من كلام العرب فيها عين فلن تخرج عن هذا الباب ، ولذلك جاء هذا الباب أطول الأبواب على الإطلاق . ويلى باب العين باب الحاء إذ يرد فيه كل كلمة فيها حرف الحاء - باستثناء ما فيه حرف العين - لو جاز اجتماعهما في كلمة - لأنها سترد في الباب الذي قبله - ولذلك سيكون هذا الباب طويلاً كسابقة . يلي ذلك باب الهاء وسيرد فيه كل كلمة فيها هاء ، باستثناء ما فيه عين أو حاء ؛ لأنه سيرد في البابين السابقين ، وبذلك ستقل مواد هذا الباب عن سابقيه ، ولكنه يبقى طويلاً . وهكذا كل باب يأتي ثقل مواده عن الباب الذي قبله ، وتصغر الأبواب شيئاً فشيئاً ، حتى يصل إلى باب اللام الذي لن يرد فيه إلا ما اجتمع فيه اللام مع واحد من هذه الحروف أو اثنين (وهي النون والفاء والباء والميم والهمزة والواو والياء) أما ما اجتمع فيه اللام مع أحد الحروف الباقية ، فلن يرد في هذا الباب ، لورودها متقدمة في أبوابها السابقة لباب اللام ، لأنها أسبق منها مخرجاً . وبعد اللام باب النون ومواده أقل من مواد اللام للعلة نفسها ، وهكذا حتى يصل إلى أبواب المعتل حيث لن يرد فيها أي مادة فيها حرف صحيح ؛ لأنها قد مر ذكرها في أبوابها المتقدمة ، فيتضح من ذلك أن الأبواب المتأخرة أقصر من الأبواب المتقدمة بسبب اتباع الأساس التقليدي^(١) ، وليبان ذلك نعرض هذا الجدول الذي يبين الفارق الكبير بين الأبواب الأولى والأبواب المتأخرة من (كتاب العين) للخليل ،

(١) ينظر : المعجم العربي ، د. حسين نصار ١ / ١٩٦

ولنرى ما احتوته هذه الأبواب من صفحات الكتاب التي بلغ مجموعها [٣١٧٢] صفحة في ثمانية مجلدات .

| الأبواب الأخيرة | | | الأبواب الأولى | | | |
|-----------------|------------|---------|----------------|----------------------------|---------|-------|
| نسبتها | عدد صفحاته | الباب | نسبتها | عدد صفحاته | الباب | |
| % ١,٧٦ | ٥٦ | اللام | % ٢٠,٦٨ | ٦٥٦ (المجلد الأول والثاني) | العين | |
| % ١,٠٧ | ٣٤ | النون | % ١٠,٥٦ | المجلد الثالث والرابع | الحاء | |
| % ٠,١٨ | ٦ | الفاء | % ٦,٣٠ | | ٣٣٥ | الهاء |
| % ٠,٣١ | ١٠ | الباء | % ٦,٥٨ | | ٢٠٠ | الحاء |
| % ٠,٥ | ١٦ | الميم | % ٤,٠٦ | | ٢٠٩ | العين |
| % ٣,٨٤ | ١٢٢ | المجموع | % ٤٨,٢٠ | ١٥٢٩ | المجموع | |

بالنظر إلى هذا الجدول يتبين الفارق بين صفحات الأبواب الخمسة الأولى ، والأبواب الخمسة الأخيرة من الحروف الصحاح ، فبين باب العين وباب اللام بونٌ شاسع من حيث عدد الصفحات ، إذ يزيد باب العين على باب اللام بنحو ستمائة صفحة وهو فرق كبير جداً كما أنّ الأحرف الخمسة الأولى (العين والحاء والهاء والحاء والغين) استغرقت نصف الكتاب تقريباً (٤٨,٢٠ %) ، وبقي نصف الكتاب (٥١,٨٠ %) لبقية الحروف .

ولو عُمل مثلُ هذا الجدول لغير كتاب العين من معاجم التقاليد ، لظهرت النتائج قريبة من تلك النتائج ، فالتهديب مثلاً استغرقت فيه الحروف الخمسة الأولى نصف الكتاب تقريباً ، إذ ينتهي حرف الغين في منتصف المجلد الثامن ، وهكذا بقية المعاجم .

وقد عُدَّ هذا الأمر مأخذاً من المآخذ على النظام ؛ لكون الأبواب غير متساوية في المقدار ، ولا متناسقة ، مما يؤدي إلى صعوبة البحث فيها ، لا سيّما إذا كان البحث في الأبواب الأولى ، بينما لا نجد ذلك في الأنظمة الأخرى للمعاجم ، فالأبواب فيها متساوية متناسقة .

ويختلف الأمر قليلاً في كتاب الجمهرة ؛ لأن ابن دريد لم يبينه على الحروف ، وإنما بناه على الأبنية ، الثنائي فالثلاثي فالرباعي ... ، ولذلك استغرق الثلاثي أكثر الكتاب ، من ١٩٣/١ - ٢٦٨/٣ ، وهو أمر طبيعي ، لأن الألفاظ الثلاثية هي أكثر ما ورد في العريضة ، ولم يسلم ابن دريد من هذا المآخذ ، إذ إن الأبواب الأولى من أبواب الثلاثي أطول من الأبواب المتأخرة ، فحرف الباء من الثلاثي - وهو أول الحروف - استغرق ما يقارب مائة وأربعين صفحة ، بينما لم يستغرق حرف الميم - وهو من آخر الحروف - سوى أربع صفحات ، مما يدل على أن اتباع الأساس التقليدي يقتضي طول الأبواب الأولى وقصر الأبواب المتأخرة .

رابعاً : ادعاء إهمال بعض التقاليد مع كونها مستعملة :

سبق الحديث عن حصر مواد اللغة وأنه من أهم مزايا النظام ، وقد تأتي ذلك بالجمع بين أساس الأبنية والاساس التقليدي ، وظهر أن من نتائج هذا الحصر معرفة التقاليد المهملة والتقاليد المستعملة ، وهي مُميّزة عظيمة القدر لم تقع لغير نظام التقاليد ، لكنّها لم تخل من نقص أو مأخذ ، ذلك لأنّ مُصنّفي هذه المعاجم حينما ينصّون على المهمل والمستعمل ، فيقولون : هذا التقليد مستعمل وهذا مهمل ، يقع منهم الحكم على بعض هذه التقاليد بأنّها مهملة وهي عند العرب مستعملة ، ولم يكونوا ليقعوا في ذلك بسبب نقص علمهم أو نقص اجتهادهم ، وإنما لأنهم لم يسمعوا فيها شيئاً أو لم تُثقل إليهم عن طريق الأثبات ، " والسبب في هذا النقص عند الخليل - بخاصة - معروف ، فهو أول من جمع في اللغة كتاباً كبيراً ، فالعلم ما يزال بادئاً في عهده . وقد أكمل من جاء بعده من اللغويين هذا النقص في معاجمهم العامة أو ردودهم على الخليل ، وتكملاهم له " (١) ، ولا يعيب الخليل ولا من تبعه ممن وقع في مثل ما وقع فيه ذلك النقص ، لأنّ طبيعة النظام بأسسه التي تقود إلى الحصر تقتضي الوقوع في هذا النقص والمأخذ ، وهو مما يمكن استدراكه ، بحيث إذا رأى الباحث تقليباً حكيم عليه عند بعضهم بأنه مهمل أن لا يُسلم بذلك حتى ينظر في ما تبقى من معاجم النظام أو غيرها من المعاجم الجامعة .

وقد يقول قائل : إن إهمال بعض المواد لا يختصّ بنظام التقاليد ، وإنما المعاجم الأخرى التي تسير على غير هذا النظام قد يقع منها ذلك ، فقد يُهمّل الجوهري أو ابن منظور أو غيرهما مادة من المواد ويذكرها غيره ، فيكون بذلك قد أهمل مادة وهي عند العرب مستعملة .

والجواب : أن ثمة فرقاً بين الأمرين ، فأصحاب معاجم التقاليد يقتضي منهم النظام أن ينصّوا على المهمل ، فيقولون في المادة : استعمل من تقاليد كذا وأهمل منها كذا ، بينما

(١) المعجم العربي ، د. حسين نصار ١ / ٢١٨

غيرهم يسكت عن المادة ولا يحكم عليها ، فالأمر في حقهم أيسر من ادعاء الإهمال ، وفرق بين السكوت والحكم بالإهمال الذي تبين خلافه .

ولسنا بحاجة إلى استعراض الأمثلة على ادعاء الإهمال في معاجم النظام - مع كثرتها - فقد مرّ جزء كبير منها في الفصل الخاص بأثر النظام في معرفة المهمل والمستعمل .

الفصل السادس

موقف اللغويين من النظام

المبحث الأول : أثر نظام التقاليد في الأعمال المعجمية .

المبحث الثاني : موقف اللغويين المتقدمين من النظام ومعالجه .

المبحث الثالث : موقف اللغويين المحدثين من النظام ومعالجه .

المبحث الرابع : خدمة المعاصرين للنظام .

المبحث الأول

أثر نظام التقليل في الأعمال المعجمية

* أثر نظام التقليل في الأعمال المعجمية الجامعة :

- المجمل والمقاييس لابن فارس .

* أثر نظام التقليل في معاجم الأفعال :

- الأفعال لابن القوطية .

- الأفعال للسرقي .

* أثر نظام التقليل في معاجم المقصور والمدود :

- المقصور والمدود لأبي علي القالي .

- المقصور والمدود لابن سيده .

* أثر نظام التقليل في (سرّ الليال في القلب والإبدال) لأحمد فارس الشدياق .

* أثر نظام التقاليد في الأعمال المعجمية الجامعة :

- أثر النظام في كتابي المجلد والمقاييس لأحمد بن فارس ت ٣٩٥ هـ :

سلك ابن فارس في مُعْجَمِيهِ منهجاً واحداً انفرده به عن غيره من المعجميين ،
ويظهر فيه التأثير بنظام التقاليد . ويقوم ترتيب الكتابين على مايلي :

١- قسم المعجم إلى كتبٍ ، جعل كلَّ كتابٍ لحرفٍ من حروف المعجم بدءاً
بكتاب الهمزة وانتهاءً بكتاب الياء ، حسب الترتيب الهجائي الألفبائي .

٢- قُسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسة هي :

أ- باب المضاعف والمطابق ، ويقصد بهما مضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي .

ب- باب الثلاثي .

ج- باب ماجاء على أكثر من ثلاثة أحرف ، جمع فيه الرباعي والخماسي ، وله
فيهما مذهب اعتمده في المقاييس وقال عنه : " اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في
القياس ، يستنبطه النظر الدقيق . وذلك أن أكثر ماتراه منه منحوت ... (قال) : ومن
ذلك (بُحِثِر) وهو القصير المجتمع الخلق ، فهذا منحوت من كلمتين : من الباء والتاء
والراء ، وهو من بترته فَبِئِر ، كأنه حُرْم الطُول فَبِئِر خَلَقَهُ ، والكلمة الثانية الحاء والتاء
والراء ، هو من حَتَرْتُ وَأَحْتَرْتُ ، وذلك أن لَأَتَفَضِّلُ على أحد ، يقال : أحتر على نفسه
وعياله أي : ضيق عليهم . فقد صار هذا المعنى في القصير ، لأنه لم يعط ما أعطيه
الطويل" (١) .

وليس كلّ رباعي أو خماسي - على مذهبه - يكون منحوتاً ، ولذلك فقد أضاف

إلى هذا الباب ، ماوضع وضعاً ، ومازيد فيه حرف واحد مما يعدّه غيره رباعياً .

٣- وأما ترتيب أبواب الثنائي والثلاثي فإنه يبدأ بالحرف المعقود له الباب مع

الحرف الذي يليه في ترتيب حروف الهجاء ، ثم يليه الحرف الذي بعده ، إلى أن يصل إلى

الياء ، ثم يعود إلى الهمزة ثم الباء ، إلى أن يصل إلى الحرف المعقود له الباب ، " فإذا كان

حرف الكتاب مثلاً تسبقه في الترتيب حروفٌ أخرها إلى أن ينتهي من الحروف التالية

لحروف الكتاب في الترتيب ، كذلك يفعل بالنسبة للحرف الثالث ، فإنه يبدأ بتالي الثاني

(١) معجم المقاييس في اللغة ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

في الترتيب الألفبائي ، حتى ينتهي إلى الياء ليعود إلى ما تركه بدءاً من الهمزة فما بعدها حتى يصل إلى الحرف الذي يسبق في الترتيب حرف الكتاب أو حرف الباب " (١) ، فأبواب الثلاثي من كتاب الشين مثلاً تبدأ بباب الشين والصاد ومايلثهما ، ثم الشين والطاء ، ثم الشين والظاء ، ثم مع العين ، ثم الغين ثم الفاء ، إلى الياء ، ثم يعود إلى الهمزة ، ليأتي باب الشين والهمزة بعد باب الشين والياء ، ثم الشين والباء ، ثم الشين والتاء وهكذا ... إلى أن يصل إلى باب الشين والسين وهو آخر أبواب الشين في الثلاثي ، وكل باب من هذه الأبواب جاءت ألفاظه بهذا الترتيب للحرف الثالث منها ، فباب الشين والكاف ومايلثهما جاءت ألفاظه مرتبة على هذا النحو : شكل ، شكم ، شكه ، شكو ، شكد ، شكع . (٢)

ومن يتأمل نظام الجمل والمقاييس يجد ابن فارس قد تأثر في نظامهما بنظام وترتيب العين والجمهرة ، وهو أمر طبيعي إذا عرفنا أنه قد اعتمدهما فيما استنبطه من مقاييس اللغة (٣) ، وكانت صعوبة ترتيبهما سبباً من أسباب تأليفه الجمل ، حيث يقول في مقدمته : " إني لما شاهدت كتاب العين الذي صنّفه الخليل بن أحمد ووعورة ألفاظه ، وشدة الوصول إلى استخراج أبوابه ، وقصده إلى ما كان يطلع عليه أهل زمانه ، الذين جُبلوا على المعرفة ، ولم يتصعب عليهم وعورة الألفاظ . ورأيت كتاب الجمهرة الذي صنّفه أبو بكر بن دريد ، وقد وفي بما جمعه الخليل وزاد عليه ، لأنه قصد إلى تكثير الألفاظ ، وأراد إظهار قدرته ، وأن يُعلم الناظرين في كتابه أنه قد ظفر بما سقط عن المتقدمين ، وإن كان قصب السبق مسلماً لهم ؛ لأن بناء المتأخر على ماقدّمه ... وسألني جمع كتاب في ذلك يذل لك صعبه ، ويُسهّل عليك وعره ، أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب ، يقلُّ لفظه ، وتكثر فوائده ... " (٤) ، كما أنه نقل في الجمل عن العين بالتصريح ٢٤٠ مرة ، وعن الجمهرة ٢٣٠ مرة (٥)

(١) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د . عيد الطيب ص ١٢٧

(٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة ٣ / ٢٠٤

(٣) ينظر معجم مقاييس اللغة ١ / ٣ ، ٥

(٤) جمل اللغة ١ / ٧٥

(٥) ينظر : مقدمة تحقيق الجمل ص ٣٦ ، ٣٧

ومن ملامح تأثر ابن فارس بالنظام ماييلي :

١- تقسيم الكتب حسب الأبنية إلى مضاعف ، وثلاثي ، وما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف ، وهو تقسيم يقرب من تقسيم الخليل ، غير أنه جمع الرباعي والخماسي في باب واحد ، وسبب ذلك مذهبه فيهما ، وأتت يرجعان إلى الثلاثي ، إذ إن أكثرهما منحوت عنده .

يقول الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار : " وأراد ابن فارس التخلص من مدرسة العين ، ولكنه لم يستطع أن يخرج عنها ، فقد تبع العين في بعض الخطوط التي خطها الخليل ، منها أن ابن فارس قسم معجمه بحسب الأبنية ، وهذا هو بعض قواعد كتاب العين " (١) .

٢- إدخال مضاعف الرباعي ضمن مضاعف الثلاثي ، وتسميتهما بالمضاعف والمطابق ، وهذا هو ما صنعه الخليل ومن تبعه .

٣- ومن أشد ملامح تأثره بالنظام - وبخاصة الجمهرة - ابتداءه الباب بالحرف المعقود له مع ما يليه في ترتيب حروف الهجاء ، فلا يتدئ الحرف الثاني بالهمزة ثم الباء في جميع الأبواب ، وإنما يتدئه بالحرف الذي يلي حرف الباب في الترتيب ، وهذا تأثر بالنظام ، غير أن في النظام سبباً لحدوث ذلك غير موجود عند ابن فارس ، وهو أن النظام متبع للأساس التقليدي الذي يجعل الألفاظ المشتملة على حروف سابقة لحرف البلب في أبواب متقدمة قد سبقت في أبوابها ، فلا حاجة إلى تكرارها مرة أخرى ، أما ابن فارس فلم يتبع الأساس التقليدي ، ولذلك فإنه لم يكن بحاجة إلى عمل هذه الطريقة ، فلضطر إلى إعادة تلك الألفاظ في آخر الباب .

٤- التنبيه على بعض الأبواب المهملة ، وقد وقع ذلك في معجم المقاييس ، ومن أمثلته ، باب التاء والشين وما يثلثهما ، وباب التاء والغين وما يثلثهما ، عقد هذين البابين ، ثم قال عن كل واحد منهما : مهمل (٢) . وقد فعل ذلك بالرغم من أنه ليس من منهجه ، وليس في حاجة إلى ذلك .

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ١٢٧

(٢) معجم مقاييس اللغة ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩

- ٥- تأثر ابن فارس بالعين في الخلط بين المهموز والمعتل في بعض الأبواب ، وبخاصة إذا وقع الحرف المعتل أو المهموز في آخر الكلمة ^(١) .
- ٦- تأثر ابن فارس بالعين في وضع الحكاية المؤلفة نحو : دردق ^(٢) ، ودردب ^(٣) ، ودهدق ^(٤) ، ضمن أبواب الثلاثي مع أنها ألفاظ رباعيّة ، ولم يجعلها في الثلاثي سوى صاحب العين والجمهرة والمحيط ^(٥) .

(١) ينظر مقدمة تحقيق الجمل ص ٤١

(٢) ينظر : الجمل ١ / ٣٢٢

(٣) ينظر : الجمل ١ / ٣٢٥

(٤) ينظر : الجمل ١ / ٣٣٧

(٥) وقد تقدم الكلام عن الحكاية المؤلفة في المبحث الثاني من الفصل الأول ص ١١٠

* أثر نظام التقاليد في معاجم الأفعال

(١) أثر النظام في كتاب (الأفعال) لابن القوطية :

يُعدُّ كتاب (الأفعال) لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية ت ٣٦٧ هـ من معاجم الأبنية المختصة بالأفعال ، عُني فيه بفعل الثلاثي ، وبأفعل ، وبما جاء على فعل وأفعل ، " ولعلّ الميزة البارزة في هذا المعجم أنّه يخلو من الشواهد وذكر الأسانيد والمصادر ؛ لأنّ المؤلف أراد لكتابه أن يكون مختصراً سهلاً البحث فيه ... " ^(١) وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام :

١- ماجاء على فعل وأفعل .

٢- ماجاء على أفعل ، وسمّاه : (الرباعي) .

٣- ماجاء على فعل ، وسمّاه : (الأفعال الثلاثية خاصة)

وقام بترتيب الأفعال في هذه الأقسام على الحروف ، بحسب الحرف الأول من

الفعل ، وقد جاء ترتيب الحروف عنده على النحو التالي :

(الهمزة . هـ . ع . غ . خ . ح . ج . ق . ك . س . ش . ص . ض . ل . ر . ن

. ط . ظ . ذ . د . ب . ت . ث . ز . ف . م . و . ي)

" وهو جار على الترتيب المخرجي ، لكن مع وضع الحروف المتشابهة في الصورة بجوار بعضها . ولغرابة هذا الترتيب وضع بعضهم ضابطاً له فقال :

أسير هجر عبيد غمضه خلس حوى جوى قلبه كتمان سرف

شجيّ صدّ ضريط للنوى رمض نشوان طب ظباء ذاهل دنف

بعاده ترح ثواؤه زله فؤاده مستهام وامق يجف

فالخرف الأول من كل كلمة يقابل باباً من أبواب الكتاب " ^(٢) .

وطريقته : أن يبدأ في القسم الأول من الكتاب وهو ما جاء على فعل وأفعل

بحرف الهمزة ثم حرف الهاء ، ثم العين ، ثم الغين ، ثم الخاء ... إلى آخر الحروف ،

وحرف الخاء مثلاً يقوم بتقسيمه إلى أربعة أقسام :

(١) أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس ، عبد العلي الودغيري ص ٣٧٥

(٢) معاجم الأبنية في اللغة العربية ص ٣٥

أ- المضاعف ، ويقصد به مضاعف الثلاثي .

ب- الثلاثي الصحيح .

ج- المهموز ، ويشمل مهموز العين ومهموز اللام .

د- المعتل ، ويقسمه إلى معتل في عين الفعل ، ومعتل في لامه وهكذا يفعل مع

بقية الحروف ، مع ترك الترتيب للحرف الثاني والثالث . ويفعل مثل ذلك مع

القسمين الثاني والثالث من الكتاب .

ويظهر تأثير نظام ابن القوطية بنظام التقاليد في مسألتين هما :

١- الاعتماد في ترتيب الحروف على الترتيب الصوتي ، ولم يجعله صوتياً خالصاً ،

بل جمع بينه وبين الهجائي بوضع الحروف المتشابهة في الرسم متجاورة ، ولم يكن في

حاجة إلى هذا الترتيب في معجم خاص بنوع من الأفعال .

٢- تقسيم أبواب الحروف إلى أربعة أقسام : المضاعف ، ثم الثلاثي الصحيح ، ثم

المهموز وبعده المعتل ، وهو تقسيم متأثر بتقسيم الخليل لأبواب الثنائي والثلاثي من معجم

العين ، غير أنه فصل بين المهموز والمعتل ، ولم يخص اللفيف بقسم خاص .

(٢) كتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي المتوفى بعد ٤٠٠ هـ - ألف أبو عثمان هذا الكتاب بعد أن رأى أن كتب الأفعال المتقدمة غير مستوعبة ولا مستقصية للأفعال ، باستثناء كتاب شيخه ابن القوطية الذي جعله أصلاً لكتابه ، ووصفه بأنه لم يتقدمه إلى مثله في هذا الفن أحد من العلماء الماضين ، وبالرغم من ذلك فقد قال عنه : " ولكنه - رحمه الله - قصد في هذا الكتاب مقصد الغاية في الاختصار حتى أدخل ذلك بتبيين كثير مما جلب من الأفعال ... وأيضاً فإنه إنما كان غرضه - رحمه الله - في هذا الكتاب : فعلت وأفعلت خاصة ، وترك ما جاوز ذلك من الأفعال الرباعية ، مثل : دَحْرَجَ وَسَلَّهَبَ ، وما جاوزها بالزيادة مثل : أَقْشَعَرَ ، وَاخْرَجَ ، ومثل : احْمَرَّ واشْهَبَ ، فلما رأيت الكتاب قد احتلَّ من هذه الجهة مع ما رأيت من فضله ، وآتاه قد بدَّ فيه الأولين والآخرين : أفردت له عنايتي ، وجعلت له حظاً من نظري بعد تصحيح روايتي إياه على مؤلفه - رحمه الله - فتلافيت ما احتل منه بإلحاقه ، وترداد ذكره ، وبسط تفسيره ، وألحقت فيه الأفعال التي ترك ذكرها من الرباعية ، وما جاوزها بالزيادة ، وألحقت في كلِّ باب منه ما لم يذكره ؛ إذ الإحاطة ممتنعة على البشر ، ولخصتُ ما وقع منها في غير موضعه بنقله إلى الموضع الذي هو أحق به ، ليخفَّ على الدارس ويسهل فيه وجدان لفظه على الطالب ، وليكون الكتاب كاملاً مقتضياً للمعنى الذي قصد به إليه " (١)

وقد رتب السرقسطي كتابه على الحروف مرتبة بحسب الأصوات ترتيباً مأخوذاً من ترتيب سيويه ، فقد قال في مقدمة الكتاب : " ورتبته على مخارج الحروف على ما اجتلب ذكرها سيويه " (٢) غير أنه خالفه في تقديم الخاء على الغين ، وتأخير الياء إلى آخر الحروف (٣) ، فجاء ترتيبه كما يلي :

(همزة . هـ . ع . ح . خ . غ . ق . ك . ض . ج . ش . ل . ر . ن . ط . د

. ت . ص . ز . س . ظ . ذ . ث . ف . ب . م . و . ي .)

وقام بتقسيم كل حرف إلى أربعة فروع :

١- الثلاثي على فعل وأفعل بمعنى واحد .

(١) مقدمة الأفعال ١ / ٥٣ ، ٥٤

(٢) الأفعال ١ / ٥٤

(٣) ينظر الكتاب لسيويه ٤ / ٤٣١

- ٢- الثلاثي على فعل وأفعال باختلاف المعنى .
 ٣- الثلاثي المفرد ، ويعني به ما جاء على فعل . ولم يأت منه أفعال .
 ٤- الرباعي المفرد وما جاوزه بالزيادة .
 وكلُّ فرع من الفروع الثلاثة الأولى قسمه إلى أربعة أقسام :
 أ- الثنائي المضاعف .
 ب- الثلاثي الصحيح .
 ج- المهموز .
 د- المعتل .

أما الفرع الرابع ، وهو الرباعي المفرد وما جاوزه بالزيادة ، فقد فرّعه إلى صيغ متعددة تشمل الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد ، مثل : أفعال ، وفَعَل ، وتفَعَّل ، واستفعل ، وفَوَعَلَ ، وافتعل ، وتفاعَلَ ، وفعلل ، وافتعلل ...
 ولاشك أن السرقسطي قد تأثر بشيخه ، وبخاصة في التقسيمات والتفريعات ، فكان بذلك متأثراً بنظام التقاليد ، ومن ذلك :

- ١- ترتيب الحروف على حسب المخارج ، وقد خالف شيخه في ترك الجمع بين الترتيب الصوتي والترتيب الهجائي ، ولم يتخذ ترتيب الخليل ، وإنما اتخذ ترتيب سيبويه ، وإن كان لم يستطع التخلص من تأثير ترتيب الخليل في تقديم الحاء على الغين ، وفي تأخير الياء ليكون مع الواو في آخر الحروف .
 ٢- التقسيم حسب الأبنية ، الثنائي ، ثم الثلاثي الصحيح ، ثم المهموز ، ثم المعتل ، وهو في هذا متابع لشيخه تماماً .

* أثر نظام التقاليد في معاجم المقصور والمدود :

لم يُذكر عن أحدٍ من صَنَف في المقصور والمدود أنه تأثر ترتيبه بترتيب معاجم التقاليد ، غير اثنين هما من أرباب معاجم التقاليد :
 أولهما : أبو علي القالي ، الذي صَنَف في المقصور والمدود كتاباً ضخماً مستقلاً .
 وثانيهما : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ، الذي خصَّص في مُخصَّصه كتاباً لذلك ويتمثل تأثرهما في اتخاذ الترتيب الصوتي في ترتيب الألفاظ ، وإليك بيان منهجهما مختصراً :

(١) المقصور والمدود ، لأبي عليّ القالي ت ٣٥٦ هـ ^(١)

وقد بيّن في مقدمته بعض ملامح منهجه فقال : " ورأينا أن نذكر أولاً ما يعرف من المقصور بالقياس ، ثم تتبعه تثنية المقصور ، وأن نبتدئ من الأمثلة بالثلاثي ؛ لأن عليه جمهور الكلام ، وبالمفتوحة الأوائل ... ثم بما حركات أوائلها الكسرات ... ثم بما حركات أوائلها الضّمات ... وأن نبين ما كان منها اسماً لاغير ، وما كان منها اسماً وصفة ، وما كان منها صفة لاغير ... ورأينا أن نستأنف بأقصى الحروف مخرجاً ، ثم الذي يليه ، ثم الذي يليه على مدرج المخارج إلى أن تنتهي إلى أدناها وهي الواو . فأقصاها الهمزة ثم الهاء ثم العين ثم الحاء ثم الغين ثم الخاء ثم القاف ثم الكاف ثم الضاد ثم الجيم ثم الشين ثم الباء ثم اللام ثم الراء ثم النون ثم الطاء ثم الدال ثم التاء ثم الصاد ثم الزاي ثم السين ثم الطاء ثم الدال ثم التاء ثم الفاء ثم الباء ثم الميم ثم الواو ... " ^(٢) .

ومن خلال نظامه وترتيبه للكتاب يتبين أنه قَسَم الكتاب إلى قسمين : قسم للمقصور وقسم للممدود . وكلّ قسمٍ بدأه بباين : باب ما يعرف منه بالقياس ، وباب تثنيته وجمعه .

ثم قام بتقسيم كلّ قسم إلى أربعة فروع :

- ١- المفتوح ٢- المكسور ٣- والمضموم ٤- ثم النوادر و الشواذ

(١) حققه في رسالة علمية د . أحمد عبد المجيد هريدي ، وطبع عام ١٤١٩ هـ

(٢) المقصور والمدود ٦ - ١١

ثم جعل تحت كلّ قسم أبواباً على الأمثلة ، نحو : باب ما جاء على مثال فَعَل ،
وباب ما جاء على مثال فَعَل ، وباب ما جاء على مثال فَعَلَى وعلى مثال فَعَالَى وهكذا
... ثم يورد الألفاظ الداخلة تحت الباب مرتبة بحسب المخارج على الترتيب الذي ذكره
في المقدمة ومرّ آنفاً ، وذلك بالنظر إلى الحرف الأول من اللفظ دون اعتبار الحرف الثاني
والثالث .

والذي يظهر أن أبا عليّ قد جعل ترتيب الحروف في كتاب المقصور والمدود
موافقاً للترتيب في كتاب البارع ، وهو ترتيب مأخوذ من ترتيب سيوييه ، وقد سبق
تفصيل ذلك في المبحث الأول من الفصل الأول ، فراجع في موضعه ^(١) .

(٢) المقصور والمدود لأبي الحسن بن سيده ت ٤٥٨هـ

أفرد ابن سيده في كتابه (المخصّص) كتاباً للمقصور والمدود استغرق ١٩٤ صفحة^(١) . وقد تأثر فيه بطريقة أبي عليّ القالي في التبويب ، وخالفه في ترتيب الحروف ، ويتمثل منهجه فيما يلي :

١- بدأ بتعداد أبنية المقصور ، وهي ثمانون بناءً ، ثم أبنية المدود ، وهي خمسون بناءً .

٢- ثم ذكر مقاييس المقصور والمدود مجتمعة .

٣- ثم عقد بايين لثنية المقصور والمدود .

٤- ثم عقد أبواباً لما يشترك فيه المقصور والمدود باختلاف المعنى أو باتفاقه ، ومن هذه الأبواب : باب ما يقصر فيكون له معنى فإذا مُدّ كان له معنى آخر ، وباب ما يقصر فيكون له معنى ، فإذا مُدّ وقصر كان له معنى آخر ... وقام بتقسيم هذه الأبواب بحسب حركة الحرف الأول ، المفتوح فالمكسور فالمضموم .

٥- شرع بعد ذلك في التبويب على الأمثلة ، مبتدئاً بأمثلة المقصور ، حتى إذا أتمها انتقل إلى أمثلة المدود ، وقد حرص على جمع الأمثلة المتقاربة ، يبدؤها بالفتوح ثم المكسور ثم المضموم .

٦- قام بترتيب الألفاظ التي تدرج تحت الأمثلة بحسب الترتيب الصوتي الذي سلكه في ترتيب المحكم ، غير أنه قدّم الهمزة وجعلها في أول الترتيب قبل العين ، فصار ترتيبه هكذا :

أ . ع . ح . هـ . خ . غ . ق . ك . ج . ش . ض . ص . س . ز . ط . د .
ت . ظ . ذ . ث . ر . ل . ن . ف . ب . م . ي . و .

(١) ينظر المخصّص ١٥ / ٩٥ إلى ١٦ / ٧٩

* أثر نظام التقاليد في (سر الليال في القلب والإبدال) لأحمد فارس الشدياق ت ١٨٨٧م

" وضع أحمد فارس الشدياق معجمه (سر الليال في القلب والإبدال) تطبيقاً عملياً لنظرية لغوية في نشوء الكلم ، كان قد آمن بها ، وارتضاها للعربية أساساً ، وهي نظرية الجذر الثنائي ، التي تقول بأن أصل الكلمات في العربية حرفان فقط ، ثم يتفرع عن كل أصل أو مقلوبه مواد أخرى ، ولكنها جميعاً تشترك في معنى واحد ، هو ما يعتبر أصلاً لكل تلك المواد " (١) .

وقد أبان الشدياق في مقدمة معجمه هذا مقاصده التي قصد إليها بتأليفه ، كما أوضح سبب تأليفه وتسميته بهذا الاسم فيقول : " هذا وإني في أثناء مطالعتي كتب اللغة وغيرها وجدت ألفاظاً كثيرة مقلوبة ومبدلة ، فجمعتها أولاً في ثمانية كراريس على حروف المعجم على النسق الذي تراه في آخر هذا الكتاب مما لم يندرج فيه ، ثم عن لي أن أجمعها فيه مع نسق المادة من أولها إلى آخرها مع علمي بأن بذل أقصى الجهد والاستقراء لادراك غايتها ضرب من المحال ... (ثم يقول) : فإنما هو سرٌ كشفه لي الباري سبحانه وتعالى في بعض الليالي الشديدة ، والنفس قانطة من الفرج ، ومتمنية للحاق بمن درج ، ولذلك سميت هذا المؤلف (سر الليال في القلب والإبدال) وكان الأولى أن يسمى بأسرار اللغة وأسرار الكلام ، ولكن هكذا جرت التسمية فلم أعدل عنها ، لاعتقاد أنها جرت على الوجه الذي جرى عليه الكتاب ، ولأن الناس يؤثرون علم سرّ الليل على سرّ اللغة ، وهو مبني على ثلاثة مقاصد : (الأول) : سرد الأفعال والأسماء التي هي أكثر تداولاً وأشهر استعمالاً ، ونسقتها بالنظر إلى التلفظ بها ؛ لإيضاح تناسبها وإبداء تجانسها ، وكشف أسرار معانيها وأصل مدلولاتها . (الثاني) : إيراد الألفاظ المقلوبة والمبدلة ، ويندرج في ذلك الألفاظ المترادفة . (الثالث) : استدراك ما فات صاحب القاموس من لفظ ، أو مثل ، أو إيضاح عبارة ، أو نسق مادة " (٢) .

(١) اتجاهات البحث اللغوي الحديث ، د . رياض قاسم ١ / ١٤٢ ، والمعجم العربي (بحوث في المادة والمنهج والتطبيق) للمؤلف نفسه ص ٣٨٢ .

(٢) سر الليال في القلب والإبدال ٤ - ٦ ، وينظر : أحمد فارس الشدياق : حياته وآثاره وآراؤه ، محمد الهادي

ويقوم معجمه على اعتبار المضاعف أصلاً للثلاثي بجميع أقسامه : السالم والمهموز والأجوف والناقص ، ولما زاد على ثلاثة أحرف ، والذي دعاه إلى ذلك أسباب ، عدّها فقال :

" أحدها : أي رأيت أن معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو حكاية صفة ، وأن حكاية الصوت إنما تأتي من المضاعف نحو : دبّ ، ودفّ ، ودقّ ، وهزّ ، ، وسفّ ، وقرّ ، فإذا أرادوا الزيادة في المعنى ضاعفوا الحروف ، فقالوا : دبذب ودفدف ... وتقرير ذلك أن الواضع لما وضع قدّ ودقّ ودفّ لم يقصد بها في أول الأمر أن تكون فعلاً ولا اسماً ، بل مجرد حكاية لصوت توهمه بقطع النظر عن شيء آخر " (١) وقد أطال في شرح هذا السبب ، ثم قال :

" السبب الثاني : هو أن اللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها تاماً كاملاً من أول وهلة ، ولكن على التدرج ، فالأحرى إذاً أن نقول : إن الفعل السالم جاء آخر الأفعال ، أما الأجوف فإنه غالباً يأتي على عقب المضاعف كطب وطاب وضر وضار ... وأما الناقص فإنه صدى غيره من الأفعال ...

الثالث : أي رأيت حكم ترتّب المزيد على المضاعف لا يكاد يتخلّف ، فقلّما ترى في المضاعف معنى إلا ورأيت في مزيده مثله أو ما يقاربه ... الرابع : أن زيادة حرف على المضاعف أليق بحكمة الواضع في التفنن من نقصه ، إذ لو جعلت السالم أصلاً لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان ... الخامس : أننا نجد أفعالاً مجهولة الأصل ، وأصلها من المضاعف معلوم ، وذلك نحو : امتخَرَ العَظْمَ أي : استخرج مخّه ، فهو ولا بد أن يكون من امتخّ ، إذ لم يجئ المُخْرَ بمعنى المخ ، وقس عليه تمخّى العظم : بمعنى تمخّخه ... " (٢)

وبناءً على اعتباره المضاعف أصلاً فقد جاء تبويب الكتاب على الثنائيات : (أب وما يدخل تحتها ، ثم أت ، ثم أث ، ثم أج ... وهكذا) ، أما الأفعال الثلاثية (الصحيح السالم والمهموز والأجوف والناقص) والرّباعي فيأتي تفسيرها ضمن المادة الثنائية ، ليربط بينهما ويدلّل على أن الثلاثيات والرّباعيات تعود إلى الثنائيات .

(١) سر الليال ص ٢٢

(٢) سر الليال ص ٢٥ ، ٢٦

وقد رتب الأبواب الرئيسة على نظام القافية بحسب الحروف الأخيرة المرتبة على الترتيب الهجائي الألفبائي المعروف كما تقدّم .

أما التقسيمات للأبواب الرئيسة فترتب بحسب الحرف الأول ، وقد جاء ترتيب الحروف في ذلك غريباً ، يبدوه بالترتيب الصوتي حتى ينتهي من حروف الحلق ، ثم يعود في ترتيب بقية الحروف إلى الترتيب الألفبائي ، فجاء ترتيبها هكذا :

أ . ح . خ . ع . غ . هـ . — . ب . ت . ث . ج . د . ذ . ر . ز . س . ش .
ص . ض . ط . ظ . ف . ق . ك . ل . م . ن . و . ي .

كما أنه اعتمد في ترتيب الألفاظ على الأساس التقليدي ، ولذلك جاء تقسيم باب

(أب) على هذا النحو :

" أب ، ثم جانس أب حب ، ثم مقلوب حب بح ، ثم ولي حب حب ، ثم مقلوب حب بخ ، ثم جانس حب عب ، ثم مقلوب عب بع ، ثم جانس عب غب ، ثم مقلوب غب بغ ، ثم جانس غب هب ، ثم مقلوب هب به ، فرجع إلى بب ، ثم ولي بب تب ، ثم مقلوب تب بت ، ثم ولي تب ثب ، ثم مقلوب ثب بث ، ثم ولي ثب جب ، ثم مقلوب جب بج ، ثم دب ، ثم مقلوب دب بد ، ثم ولي دب ذب ثم مقلوب ذب بد ... وهكذا إلى يب ومقلوبها بي " (١) .

وقد شرح منهجه هذا في مقدمته مبيناً عذره في الخلط بين الترتيب الصوتي والألفبائي قائلاً : " وكنت أودّ لو أنّ نسق هذه الأفعال كان بحسب قرب مخارج الحروف ، فأورد مثلاً بعد أب : أف وأم ، وبعد أت : أد و أظ ، إلا أنّ في ذلك من المشقة والجهد مع ضيق الوقت ما أحوج إلى سردها بحسب ترتيبها المتعارف ، فلهذا لم يكن لي بد من الرجوع إلى بعض الحروف المسبوقة ، مثال ذلك أي جعلت أول الكتاب مبدوعاً بأب ثم أردفته بحب وخب وعب وغب وهب ومقلوباتها ؛ لكونها جميعها حروف حلق ، ثم رجعت إلى تب وأتبعته جب ودب وذب وزب وصب وأخواتها على التوالي ثم بمقلوباتها " (٢) .

(١) ينظر : اتجاهات البحث اللغوي الحديث د . رياض قاسم ١ / ١٤٧ ، والجوانب اللغوية عند أحمد فارس

الشدياق ، محمد علي الزرركان ص ١٦٥

(٢) سر الليال ص ٥

وبعد ، فإن الناظر في هذا المعجم يتجلى له التأثير الشديد بنظام التقاليد وأسسها ، وبخاصة في القضايا التالية :

١- التأثير بالنظام في اتخاذ الفعل الثنائي المضاعف أصلاً ، ولاشك أن معاجم التقاليد التي تبدأ في ترتيبها بالمضاعف قد أوحى إلى الشدياق بالنظرية التي ارتضاها في اعتبار الفعل الثلاثي المضاعف أصلاً لغيره من أنواع الفعل ، يقول أحد الباحثين : " إن هذا ليذكرنا بكتب اللغة التي قرأها الشدياق وسار على نهجها في اتخاذ الفعل الثنائي المضاعف أصلاً ، ككتاب العين للنخيل بن أحمد ، والجمهرة لابن دريد ، والتهذيب للأزهري ، والمحكم لابن سيده ، والأفعال لابن القوطية ، ومقاييس اللغة والمجمل لابن فارس ، وغيرها " (١) .

٢- تأثيره في ترتيب الحروف الستة الأولى ترتيباً صوتياً ، وكان يودّ أن يسير على هذا النسق ، لولا المشقة والجهد وضيق الوقت التي حالت دون ذلك .

٣- اعتماد الأساس التقليدي في الأبواب ، فكلّ باب ورد منه مقلوبه يورده بعده ، وهذا سلوكٌ لسبيل معاجم التقاليد في أوضح أسسها التي تميزت بها . يقول د . رياض قاسم : " جرى الشدياق في ترتيب مواد اللغة وتأسيسها على نمط اجتهادي استمد فكرته العامة من العين والجمهرة والتهديب ومقاييس اللغة ... " (٢) .

(١) الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق ، محمد علي الزركان ص ١٥٦

(٢) المعجم العربي (بحوث في المادة والمنهج والتطبيق) ص ٧٨

المبحث الثاني

موقف اللغويين المتقدِّمين من النظام ومعالجه

موقف المتقدمين من النظام ومعاجمه:

من خلال النظر والتأمل في المواقف التي وقفها المتقدمون من النظام ومعاجمه يتضح أنها ذات شقين ، شقٌّ يتمثل في الثناء على هذه المعاجم وعلى مؤلفيها ، كما يتمثل في الاعتماد عليها والتأثر بها ومحاولة إكمالها وإتمامها والاستدراك عليها . وشقٌّ يتمثل في نقدها وبيان المآخذ عليها ، وقد يجمع بعضهم في كلامه الشقين جميعاً ، فيثني ويمدح ، وينقد ويقدم .

فأما الشقُّ الأول فيشمل الجوانب التالية :

١- الإشادة ببعض معاجم النظام والثناء على مؤلفيها ، وذلك كثير ، ومنه على

سبيل المثال :

أ- قال ابن منظور : " ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي - رحمهما الله - وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق ، وماعداهما بالنسبة إليهما ثنيتا الطريق ... " (١) .

ب- وقال القفطي عن ابن سيده : " جمع في اللغة كتاب المحكم يقارب عشرين مجلداً ، لم يُر مثله في فنه ، ولا يَعْرِف قدره إلا من وقف عليه ... لو حلف الخالف أنه لم يُصنَّف مثله لم يحنث " (٢) .

ج- وقال الزبيدي عن شيخه أبي علي القالي : " وألف كتاب البارع في اللغة ، فبناه على حروف المعجم ، وجمع فيه كتب اللغة ، وعزا كل كلمة إلى ناقلها من العلماء ، واختصر الإسناد عنهم ، وهو يشتمل على خمسة آلاف ورقة ، ولا نعلم أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ألف نظيره في الإحاطة والاستيعاب ، وتوفي قبل أن ينقحه فاستُخرج بعده من الصكوك والرقاع " (٣) .

(١) لسان العرب ١ / ٧

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٢٢٥

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٦

د- وقال الفتح بن خاقان عن الزبيديّ : " وله اختصار العين ، وهو معدوم النظير والمثيل " (١) .

هـ- " وقال أبو الحسن الشاري في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر يقول : المختصرات التي فضّلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للفضل بن سلمة " (٢) .

٢- التآثر بالنظام وبأسسه أو ببعضها ، كما حدث لابن فارس في الجمل والمقاييس ، وكما حصل لابن القوطية والسرقسطي في كتابيهما عن الأفعال ، وقد سبق الحديث عن هذه الكتب وتأثرها بالنظام في المبحث السابق من هذا الفصل .

٣- الاعتماد على بعض معاجم النظام والنقل منها في بيان المعاني وتفسير الألفاظ ، فقد قال ابن دريد عن الخليل : " وكلُّ من بعده له تبع أقرّ بذلك أم جحد " (٣) ، وممن صرّح بالاعتماد على هذه المعاجم أو بعضها ابن فارس ، فقال في معجم المقاييس : " وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية ، تحوي أكثر اللغة ، فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، المسمّى (كتاب العين) .. ومنها كتاب أبي بكر بن دريد ، المسمّى (الجمهرة) " (٤) وقال قريباً من ذلك في مقدمة الجمل (٥) . ومنهم ابن منظور الذي نصّ في اللسان على اعتماده على خمسة كتب منها : التهذيب والمحكم (٦) .

٤- العناية بمعاجم النظام من حيث إكمالها وإتمامها وتنقيحها والاستدراك عليها ، وقد مرّ بيان ذلك وتفصيله في المبحث الرابع من الفصل الثاني (٧) .

(١) مطمح الأنفس ص ٢٧٦

(٢) المزهر للسيوطي ١ / ٨٧

(٣) الجمهرة ١ / ٣

(٤) معجم المقاييس في اللغة ١ / ٥

(٥) ١ / ٧٥

(٦) ينظر اللسان ١ / ٧ ، ٨

(٧) ينظر ص ٢٤٢ وما بعدها

وأما الشقُّ الثاني من المواقف التي تتمثل في انتقاد النظام وبيان المآخذ عليه فيتركز في مأخذ واحد ، وهو حصول الصعوبة والمشقة في التعامل مع النظام والبحث عن اللفظة فيه ، ويُعيدُه آخذو هذا المآخذ إلى اعتماد النظام على تلك الأسس التي اعتمد عليها ، وبخاصة الأساس الصوتي والأساس التقليبي .

يقول أبو العباس بن ولّاد في مقدمة كتابه المقصور والمدود : " ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ابتداءنا فيه بالألف على سائر حروف المعجم ؛ لأنها حرف معتل ، ولأنّ الخليل ترك الابتداء بها في كتابه كتاب العين ، وليس غرضنا في هذا الكتاب فيما التمسناه بهذا النوع من التأليف كغرض الخليل في كتاب العين ؛ لأنّ كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه إلا أن يكون قد نظر في التصريف وعرف الزائد والأصلي ، والمعتل والصحيح ، والثلاثي والرّباعي والخماسي ، ومراتب الحروف من الحلق واللسان والشفة ، وتصريف الكلمة على ما يمكن من وجوه تصريفها في اللفظ على وجوه الحركات وإحاقها ما تحتمل من الزوائد ومواضع الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التي وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا عِلِمَ هذه الأشياء عرف ما يطلب من كتاب العين " (١) .

فقد رجع ابن ولّاد في هذا النصّ السبب في الصعوبة إلى اتخاذ الأسس الأربعة كلّها ، لكنه مع هذا أنصف حين أشار إلى أنّ الغرض الذي كان يهدف إليه الخليل هو الذي دعاه إلى اتخاذ هذه الأسس ، وهو حصر موادّ كلام العرب .

ويقول أبو الفضل بن منظور : " ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة ... ولا أكمل من المحكم ... غير أنّ كلاً منهما مطلب عسر المهلك ، ومنهل وعسر المسلك ، وكأنّ واضعه شرع للناس مورداً عذباً وحلاً لهم عنه ، وارتاد لهم مرعىً مربعاً ومنعهم منه ؛ قد أحرّ وقدم ، وقصد أن يعرب فأعجم ، فرّق الذهن بين الشائبي والمضاعف والمقلوب ، وبدّد الفكر باللفيف والمعتل والرّباعي والخماسي فضاع المطلوب ،

(١) المقصور والمدود ص ٢ ، ٣

فأهمل الناس أمرهما ، وانصرفوا عنهما ، وكادت البلاد لعدم الإقبال عليهما أن تخلو منهما . وليس لذلك سبب إلا سوء الترتيب ، وتخليط التفصيل والتبويب .^(١)

فابن منظور رجع الصعوبة أيضاً إلى الأسس التي اعتمدت في النظام ، وبخاصة الأساس التقليدي وأساس الأبنية ، غير أنه مع ذلك أشاد بصفاء ونقاء مضمون هذه الكتب وجودته وحسنه حين قال : " وكأن واضعه شرع للناس مورداً عذباً ... وارتاد لهم مرعىً مربعاً ... " فلم يعب على تلك الكتب إلا طريقتها ومنهج تبويبها ، وقد جانب الصواب حين قال : " وليس لذلك سبب إلا سوء الترتيب ، وتخليط التفصيل والتبويب " إذ إن اتخاذ تلك الأسس التي كانت سبباً للصعوبة لم يكن اعتباطياً لا فائدة منه ، بل قصد من ورائه مقاصد لغوية عظيمة . مرّ ذكرها والحديث عنها في الفصل الخامس^(٢) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من اللغويين من وقف موقفاً من النظام بتفضيل بعض المعاجم الأخرى على معاجم النظام أو بعضها ، كتفضيل الثعالبي معجم الصحاح على الجمهرة وتمذيب اللغة فقال : " وله - يعني الجوهري - كتاب الصحاح في اللغة ، وهو أحسن من الجمهرة ، وأوقع من تمذيب اللغة ، وأقرب متناولاً من مجمل اللغة "^(٣) . وقد ردّد ياقوت كلام الثعالبي ، وأشار إلى أن الجوهري أحسن تصنيف كتابه ، وجوّد تأليفه ، وقرب متناوله ، وآثر من ترتيبه على من تقدّمه^(٤) .

(١) اللسان ١ / ٧

(٢) ينظر ص ٣٦٦ - ٣٩٤ ، وينظر : نظرية الخليل المعجمية ، د . محمد يوسف حبلى ص ٢٢ ، ٦٤

(٣) بيتمة الدهر ٤ / ٤٠٧

(٤) معجم الأدباء ٦ / ١٥٥

المبحث الثالث

موقف اللغويين المحدثين من النظام ومعالجه

موقف المحدثين من النظام ومعاجمه :

قام جَمْعُ من اللُّغويين المحدثين بدراسة معاجم اللغة والعناية بها وفي مقدمتها المعاجم التي تقوم على نظام التقاليد ، وقد اشتملت دراساتهم على الوصف المفصل لأنظمة تلك المعاجم وبيان الأسس التي يقوم عليها كل نظام والوقوف على بعض مزاياها وعيوبها ، وإن كان كثير منهم تقف دراسته عند الوصف ، وطريقة الكشف عن الألفاظ في تلك المعاجم .

وقد حظي نظام التقاليد بقدر وافر من تلك الدراسات التي يتبين من خلالها بعض المواقف تجاهه ، وقد اتخذت تلك المواقف صوراً عدة ، أهمها مايلي :

١- بيان آثار نظام التقاليد وفوائده ومزاياه ، ومن هذه المزايا الظاهرة التي أشاد بها المحدثون محاولة الإحصاء والحصر لمواد اللغة بطريقة علمية ، توصل إليها الخليل حين جمع بين أساس الأبنية والاساس التقليدي^(١) ، ويمثل هذا الموقف قول الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار : " فالخليل أراد أن يحصر اللغة - كما حصر العروض - حصراً علمياً... " وقوله : " وطريقة الخليل في الإحصاء طريقة دقيقة مبنية على علم الحساب... " وقوله : " وطريقة الخليل هي الفأذة في إحصاء مواد اللغة... " (٢) .

ومن المزايا والفوائد التي وقف عندها بعض المحدثين فأبانوا عنها وبينوها تلك الفوائد الصوتية التي جاءت نتيجة لاتباع الأساس الصوتي والأساس التقليدي ، وفي ذلك يقول الأستاذ : يوسف العث عند حديثه عن كتاب العين وصاحبه : " فوجد أنه إن رتب الحروف حسب مخارجها في الفم قُرِبَتِ الحروفُ المتشابهةُ من حيث طريقة نطقها بعضها من بعض ، فأصبحت الحاء قُرْبُ الهاء قُرْبُ الخاء قُرْبُ الغين . ولا بد أنه وجد لذلك فوائد جلية ، نتخيل منها - مستأنسين بنصوص وردت عفواً في كتاب العين - أن الحروف المتشابهة بالمخارج لا يمتزج بعضها مع بعض في تكوين الألفاظ إلا نادراً وهي إن ضُرب بعضها ببعض أخرجت تراكيب مهمة لم يستعملها العرب ، وما أحسن أن يجتمع المهمل بعضه قرب بعض في الكتاب فلا يتفرّق ، وما أحسن أن يقال في كتاب العين : (العين

(١) ينظر : المبحث الأول من الفصل الخامس ص ٣٦٧

(٢) الصحاح و مدارس المعجمات العربية ص ١٢٥

والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف لقرب مخرجيهما) ثم يُهمل بعدهما مباشرة العين مع الهاء ثم العين مع الخاء ... ولهذا الترتيب فائدة أخرى جلية ، وهي أن الحروف المتشابهة قد تحلّ الواحدة منها مكان الأخرى في كلمة واحدة دون أن يتغير معناها ، وذلك ما يسمى بالإبدال - وهكذا يفهمنا الخليل أن كلّ صاد تسبق القاف إن شئت جعلتها سيناً ، لا تبالي متصلة كانت بالقاف أو منفصلة بعد أن تكونا في كلمة واحدة . وجد الخليل هذه الفوائد التي تجعل ترتيب الكتاب علمياً منطقياً سهلاً قريباً من الحفظ ، لا تتداخل فيه الأشياء وتمتاز دون صلة أو تشابه ؛ فرغب في ترتيب الحروف على المخارج ، فأقبل على الحروف ، ووضع مخارجها ، وألفها تأليفاً يتفق مع غاية الكتاب ونهجه وما يتوخاه منه " (١) .

ومن المحدثين من نسب إلى النظام ومبتكره الخليل فضل السبق إلى القول بالاشتقاق الكبير بسبب اتخاذ الأساس التقليدي ، يقول د . مهدي المخزومي : " فإذا كان أبو الفتح ابن جني أول من لقبه بهذا الاسم - كما صرّح في الخصائص - فإن الخليل أول من التفت إليه ، وشرح طريقته ، وبني تأليف كتاب العين عليه ... " (٢)

ويقول الأستاذ عطار عن الخليل : " ولم يقف عند شرح المادة ومقلوباتها وفروعها على طريقة الاشتقاق الكبير ، ويُعدُّ الخليل أسبق من ابن فارس وابن جني إلى فهم الاشتقاق الكبير ، وهو دلالة الحروف في كلمة من الكلمات - على اختلاف ترتيبها وتركيبتها - على أصل معنوي واحد " (٣) وهذا الرأي الذي ذهب إليه الأستاذ عطار و د . المخزومي وغيرهما سبقت مناقشته في المبحث الأول من الفصل الرابع (٤) .

٢- في مقابل البيان للمزايا والفوائد نجد النقد الموجّه لمعاجم النظام بالحديث عن المآخذ والعيوب وفي مقدمتها الصعوبة الناتجة عن اتباع الأسس الأربعة ، وإضاعة الوقت في البحث عن اللفظة ، وقد وقف المحدثون عند الصعوبة كثيراً ، وفي مقدمتهم أحمد فارس

(١) أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ ضمن مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ١٦

محرم وصفر سنة ١٣٦٠ هـ

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) ص ٩٢

(٣) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ٧٩ ، وينظر المعاجم العربية المجلد ٥ ، د . محمد العريان ص ٨١

(٤) ينظر ص ٣٢٣ وما بعدها

الشدياق ت ١٨٨٧م فقد تحدث في مقدمة الجاسوس عن التهذيب والمحكم ثم قال عنهما : " وبالجملة فالبحث عن الألفاظ في هذين الكتابين صعب جداً ؛ لأنك إذا أردت أن تبحث مثلاً عن لفظة (رقب) لم تدر هل هي الأصل فتبحث عنها في الرء ، أو مقلوبة عن (قرب) فتبحث في القاف ، أو عن (برق) وماين هذه الحروف مسافة بعيدة ... فقد تبين مما ذكر غرابة ترتيب التهذيب والمحكم وبعُد مناهما حتى كاد اسماهما يكونان شاهدين عليهما لاهما"^(١) .

ووصف الأب أنستاس الكرملي كتاب العين بأنه " مرتّب ترتيباً فلسفياً على مخارج الحروف مبتدئاً بحروف الهجاء .. وهذا الترتيب الفلسفي لا يفيد الباحث شيئاً ، إذ وقته ثمين ويجب أن يعثر على ضالته بدون عناء عظيم وبدون إضاعة الوقت سدى"^(٢) .

ويقول الأستاذ عطار : " ومنهج الخليل ليس سهلاً ميسور الاتباع ، بل فيه عيوب ، وصوّاه^(٣) لا تهدي ، بل لا صوّى تأخذ بيد الباحث ، وتوصله لمقصده ، لصعوبة ترتيبه ، وخلطه بين الثلاثي المضاعف والرباعي المضاعف ، واختلاط الأصل بغيره ، لذكره الكلمة وما ينشأ عنها بالقلب ، مثل : حرب وحر وجر وبرج ورحب ورج ، ومن الصعب أن يُعرف أيها الأصل وأيها المقلوب "^(٤) .

ويقول د . عيد الطيّب : " ولعلك تلاحظ معي دقة هذا النظام واحتياجه إلى تمكن شديد من معرفة مخارج الحروف ، بالإضافة إلى معرفة صرفية تمكن الباحث من الرجوع بالكلمة إلى أصلها ؛ ليعرف أيضاً كمها . الأمر الذي يشقّ على كثير من أبناء العربية ، الذين هم في أمسّ الحاجة إلى الإفادة من المعجم ، إذ ينبغي ألا تكون الإفادة من المعجم وفقاً على فئة دون فئة ، ومعجم العين بنظامه هذا لا يفيد منه سوى المتخصصين في دراسة اللغة العربية ، الواقفين على مخارج أصواتها ، العارفين لنظامها الصرفي"^(٥) .

(١) الجاسوس على القاموس ص ٢٣

(٢) المعاجم العربية د . عبد الله درويش ص ٨١ نقلاً عن مجلة لغة العرب .

(٣) " الصوّة : حجارة كأنها علامات في الطريق . وتجمع أصواءً وصوّى " العين ٧ / ١٧٤

(٤) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ٧٩

(٥) معجمات العربية ص ٦٨

وقد عدّ بعض المعاصرين أشياء يراها عيوباً ومآخذ ، وهي في الحقيقة ليست كذلك ، بل هي متفقة مع المنهج الذي اتبعه أصحاب تلك المعاجم ، ومن أمثلة ذلك قول د . رشيد العبيدي : " فنظام التقاليد مثلاً قد يكون واضحاً في الثلاثي ، وهو في الثنائي واضح كذلك ، ولكنه فيه قد يقلب الحرفين - تارة - مثل : (ح ت و تح) ، فإذا وجد من مقلوباته ثلاثياً مفروقاً أوردته مع الثنائي المضاعف ، مثل (تحت) ، وقد يأتي بالرباعي - وهو الثنائي المكرر فيعدّه ثنائياً وذلك نحو : (ل ح ، حل ، لح ، حلح ، حلحل ، لالح) مستعملات ^(١) . فيخلط بين الثنائي المضعف الثاني ، والثلاثي ، والرباعي في باب واحد ، وكان عليه أن يضع (حل و لح) في باب ، و(ل ح) في الثلاثي ، و(حلحل و لالح) في الرباعي " ^(٢) .

وماعدّه الأستاذ مأخذاً لأبعد كذلك ، وبخاصة إذا عرفنا مقصودهم بباب الثنائي ، فمن تأمل فيه تبين له أنهم يقصدون به : كل ما كان على حرفين من الحروف الصحاح ولو مع تكرر أحدهما أو كليهما في أيّ موضع من الكلمة ، فيشمل مثل : قَدْ وَقَدْ ، وقد قد ، كما يشمل مثل : ددن وقلق ووجلل ^(٣) ، يقول ابن القطاع : " فالثنائي : ما كان على حرفين من حروف السلامة ولا تبال أن تتكرّر فأؤه أو عينه " ^(٤) فهم قد " راعوا في ترتيب المواد عدد الحروف الأصول التي تتكوّن منها غير عابئين في ذلك بالحروف المكررة ، فغضوا النظر عن التكرار ، وعدّوا المضعف الثلاثي وهو الذي تكرر أحد حروفه ثنائياً نحو (ع ق) ، كما عدّوا المضعف الرباعي وهو الذي تكرر مقطعا كالقعقة ثنائياً ، وعذرهم في ذلك أنّ الحرف مهما تكرر لا يختلف مخرجه ، وماداموا قد اعتمدوا على ترتيب المخارج ؛ فإنهم لا يلتفتون إلى مخرج تكرر " ^(٥) وأحيل القارئ إلى ما كتبت عن المقصود بالثنائي في النظام وما اشتمل عليه من صيغ في المبحث الثاني من الفصل الأول ^(٦) .

(١) ينظر تهذيب اللغة ٣ / ٤٣٥

(٢) الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ص ٥٣٣ ، ٥٣٤

(٣) ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، د . أحمد مختار عمر ص ١٩٢

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٠٩

(٥) المعجم اللغوي بين الواقع والمثال ، د . عيد الطيب ص ١٠٣

(٦) ينظر : ص ٩٨

٣- عَقَدَ المقارنة بين معاجم نظام التقاليد ومعاجم الأنظمة الأخرى ، وبخاصة معجم الصحاح للجوهري ، وتقوم هذه المقارنة على بيان المزايا والخصائص في كلٍّ مع بيان ما اعترأها من نقص أو عيب ، ومن أمثلة ذلك ما كتبه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في المقارنة بين العين وما تبعه من معاجم وبين الصحاح حيث فضَّله عليها وعلى غيرها من المعاجم لما تميَّز به من حسن في الترتيب ، وسهولة في الحصول على اللفظة المرادة ، وقلة التصحيف فيه ، مع اختصاره والتزام الصحيح من لغة العرب ، يقول في بيان ذلك : " إذا كان الخليل أول من أَلَّفَ معجماً في العربية ، ومهد السبيل لمن بعده ، فإن الشيخ أبا نصر إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب (تاج اللغة وصحاح العربية) المعروف بالصحاح يليه في الشهرة ، ويفضل الصحاحُ العينَ في أمور كثيرة : يفضلُه في الترتيب ، وسهولة الانتفاع به ، وحسن المآخذ ، ولين القياد ، ورقة الحاشية ، أما العين فلا يروى صعبه إلا لعالم متمكن ، ولا يفيد منه القارئ إلا إذا كان لديه مفتاح (فهرس) يهدي إلى الكلمة المقصودة ، والصحاح خير المعاجم التي سبقته أو عاصرتَه " (١)

ويقول في موضع آخر : " المعجمات التي أَلَّفَت قبل الصحاح لم تكن في درجة الصحاح ، فالعين كان ناقصاً - كما يزعمون - وأكمله بعض طلبة الخليل فغلطوا فيما أضافوه إليه كثيراً ... أما الجمهرة لابن دريد فقد جاءت فيه موادٌ مفتعلة لا أصل لها في العربية ، وترتيب موادها صعب لا يفيد الباحث ولا يعينه في الوصول إلى ما يقصد إلا بعد جهد جهيد .. وتهديب اللغة للأزهري كالجُمهرة في المآخذ ، إلا أن الأزهري غير متهم بالافتعال . والبارع للقالبي معجم ممتاز ولكنه غير مشهور ولا متداول ، وفيه مآخذ كثيرة ، أهمها : التكرار المعيب لما يفسره وللشواهد التي يحشدها ، بل إنه ينسى أحياناً فيعيدها هي نفسها ، وطريقة ترتيبه تشبه طريقة الخليل ، إلا بعض تغيير يسير ، وهي طريقة مجتهدة متعبة مغلقة الأبواب أمام الباحث . والمعجمات الأخر لم تخل من عيوب المعجمات التي ذكرناها " (٢)

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ١٤٢

(٢) الصحاح ومدارس المعجمات العربية ص ١٥٠

المبحث الرابع

خدمة المعاصرين للنظام

(١) عمل الفهارس .

(٢) إعادة ترتيب معاجم النظام . (خدمة مزعومة)

(١) عمل الفهارس :

الفهرس عمل فني يقوم به محقق الكتاب أو مُخرجه بقصد تقريب مافيه من علم وفوائد ، إلى من يرنو إلى الإفادة منه .

ومن نظر في معاجم اللغة وجد أن أصحابها وضعوها لتكون جامعة لمفردات اللغة ، وهي كثيرة جداً ، يحتاج المستفيد من المعجم مع هذه الكثرة إلى أيسر طريق للوصول إلى اللفظة المرادة ، ومما يُيسر الوصول إلى الألفاظ عمل الفهارس ، يقول الأستاذ عبد السلام هارون : " إني لأدعو زملائي ممن يتصدّون لتحقيق معجمات العربية ألا يُنقصوا عملهم بإهمال فهرسة هذه المعجمات " (١) .

وتزداد الحاجة إلى الفهارس مع معاجم نظام التقاليد لصعوبة ترتيبها واعتمادها على الأساس التقليدي والأساس الصوتي ؛ ولذلك كان لزاماً على كل من أراد أن يُخرج معجماً من معاجم النظام أن يُتبعه بفهارس فنية ، وفي مقدمتها فهرس الألفاظ اللغوية (أو فهرس المواد والمقلوبات) الذي يجب أن تجتمع فيه الأمور التالية :

١- أن يكون ترتيب الألفاظ فيه وفق الترتيب المحفوظ الميسور ، وهو الترتيب الهجائي الألفبائي ، مُعتبراً فيه مع الحرف الأول الثاني ثم الثالث .

٢- الدقة المبنية على المراجعة المكررة ، كيلا يسقط مقلوب من الفهرس فيُظن أنه

مما أهمل في هذا المعجم ، وهو ليس كذلك .

٣- أن يشتمل - مع فهرسة المواد والمقلوبات - على الألفاظ المفسرة في غير بابها

حسب جذرها .

وإذا تأملنا في عمل من أخرج معاجم النظام أو حقّقها وجدنا بينها من حيث

فهرستها تفاوتاً وفرقاً ، بعضها دون بعض ، وإليك بيان ذلك :

* فهرسة كتاب العين :

كانت البداية في محاولة إخراج كتاب العين على يد الأب أنستاس ماري الكرملي ، الذي أخرج منه جزءاً واحداً وحالت الحرب العالمية الأولى دون إخراج بقية الأجزاء ، وكان قد وعد بوضع فهرس جامعة لمواده ، حيث قال بعد حديثه عن أجزاء الكتاب : " ويكون أغلب محتويات الجزء الخامس فوائد وتذييلات وفهارس ؛ وذلك لأن هذا الكتاب مرتب ترتيباً فلسفياً على مخارج الحروف مبتدئاً بحروف الهجاء . وهذا الترتيب الفلسفي لا يفيد الباحث شيئاً ، إذ وقته ثمين ويجب أن يعثر على ضالته بدون عناء عظيم وبدون إضاعة الوقت سدى ؛ ولهذا سنضع فهرس للمواد لتمكن الباحث من إرشاده إلى ضالته بسرعة ، وذلك على النظام المؤلف الميسور " (١).

أما المحاولة الثانية - وهي محاولة د . عبد الله درويش - فلم تُخرج من الكتاب إلا مجلداً واحداً ، وكان قد وعد أيضاً بعمل فهرس للكتاب فقال : " بعون الله تعالى سيكون للفهارس جزءٌ خاصٌ بعد نهاية الكتاب ، يشتمل على الأعلام والقوافي والمسائل اللغوية ، والآيات والأحاديث ، بجانب فهرس مفصل للمواد اللغوية في كتاب العين جميعه ، على نخط فهرس الجمهرة لابن دريد " (٢) .

وحين أخرج د . المخزومي و د . السامرائي الكتاب كاملاً لم يقوموا بما كان ينوي عمله الكرملي ودرويش ، وإنما اكتفيا بوضع فهرس للأبواب وللمفردات اللغوية لكل جزء مفردة ، فليس للكتاب فهرس عام ، وإنما لكل جزء فهرس خاصٌ ، وتنحصر فائدة هذا العمل على من عرف الجزء الذي به الكلمة المرادة ، أما قبل معرفته للجزء فلا يستفيد إلا بالرجوع إلى فهرس الأجزاء كلها ، وهذا فيه من المشقة مالا يخفى . ولهذا فإن هذا المعجم العظيم القدر والنفع بحاجة إلى فهرسة مفصلة مثل التي كان ينوي القيام بها د . عبد الله درويش.

(١) ينظر : المعاجم العربية ، د . عبد الله درويش ص ٨١

(٢) العين ، تحقيق د . عبد الله درويش ص ٣٧١

* فهرسة كتاب الجمهرة :

حظي كتاب الجمهرة بفهرس للألفاظ لم يحظ به معجم من المعاجم - فيما أعلم - فقد طبع الكتاب في دائرة المعارف بجيدر آباد الدكن ، واجتمع على تنقيحه وتصحيحه ومقابلة نسخة الأستاذ : محمد بن يوسف السورقي والمستشرق فريتس كرنكو الذي قام بعمل فهارس مفصلة للألفاظ ، ويقول المشرف على هذه الطبعة عن فهرسة كرنكو : " فاجتهد في ترتيبه وتهذيبه على نهج مفيد وأسلوب بديع ، إلا أنه اكتفى بالرمز للجلد والصفحة دون العمود والسطر ، ورأينا احتياج الناظرين إليهما أشد وسهولتهما في ذكرهما أكثر كما لا يخفى على من نظر في هذا الفهرس ، فلذا زدناهما في فهرست المواد التي احتياج الناس إليها كثير ... " (١) .

ويحق لمن طالع فهارس الألفاظ وتأملها أن يقول : إنما قد رفعت قيمة الجمهرة ، وزادته حُسناً إلى حسنه ، وقربت تناوله والإفادة منه ، وقدمت للكتاب خدمة جلييلة ، وقد امتازت بمزايا ، من أهمها :

١- أنها فهارس مفصلة شاملة جامعة للمواد والألفاظ المفسرة في باهما وفي غير باهما ، حتى بلغت هذه الفهارس أكثر من ٧٣٠ صفحة .

٢- أن واضعها لم يكتف بذكر الجذر للألفاظ ، وإنما يذكر في الجذر الواحد جميع صيغ اللفظة وأوجهها ، فمادة (جبل) مثلاً : لم يكتف بذكر الصفحات التي وردت فيها هذه المادة ، وإنما ذكر صيغها الواردة في الكتاب جميعه ، وقد جاءت على النحو التالي : (جَبَل ، أَجْبَل ، جَبَلُ جِبال وأَجْبال ، جَبَلَة ، جَبَلَة ، جَبَل ، جَبَل ، جَبَل ، جَبَل ، جَبَل ، جَبَلَة ، جَبَلَة ، جَبَلَة ، جَبَل) ولا يخفى أن في هذا من الفائدة واليسير الشيء الكثير .

٣- الإحالة على الجلد والصفحة والعمود والسطر ، وفي هذا تحديد دقيق لموضع

اللفظة .

* فهرسة تهذيب اللغة :

قام الأستاذ عبد السلام هارون بصناعة فهرس مفصلة للتهذيب في مجلد واحد ، وقسمها إلى عدة أقسام ، منها قسم خاص للمواد اللغوية ، قال عنه : " القسم الثاني : فهرس المواد اللغوية مرتبة على النظام الهجائي المعروف ، وحسب أوائل حروف المواد . وقد استرعى نظري أنّ الأزهري كثيراً ما يفسّر مادة أو يستكمل تفسيرها في أثناء مادة أخرى دون تبويب لذلك ، فحرصت على أن أنصّ على بيان هذا بوضع أرقامه بين قوسين تمييزاً له ، كما بينت مواضع الحروف والأدوات النحوية والبلاغية بإفراد رسومها في ترتيب هذا الفهرس " (١) .

وما قام به الأستاذ عبد السلام عملٌ جيّدٌ مكملٌ لخدمة تهذيب اللغة ، غير أنه لا يرقى إلى الفهرسة التي عملت لكتاب الجمهرة .

* فهرسة بقية المعاجم :

عُملت لمختصر العين للزبيدي والمحيط للصاحب والمحكم لابن سيده (٢) فهرس مفيدة ، قريبة المنهج من فهرس الأستاذ عبد السلام هارون ، لكنها لم تعتن بالألفاظ التي فسّرت في غير بابها ، وربما كان ذلك لالتزام أصحاب هذه المعاجم بعدم التفسير إلا في الموضوع .

(١) فهرس التهذيب ص ٤

(٢) في طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق د . عبد الحميد هنداوي . وقد سبق وصفها في الفصل الثاني ص ٢٤٠

(٢) إعادة ترتيب معاجم النظام :

المقصود بإعادة ترتيبها أن يُعمدَ إلى معجم من معاجم نظام التقاليد فيعاد ترتيب مواده وفقاً للترتيب الألفبائي الهجائي بحسب الحرف الأول مع مراعاة الحرفين الثاني والثالث . وقد فعل مثل ذلك بلسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزآبادي وغيرهما .

وقد يظن البعض أن إعادة ترتيب أنظمة المعاجم إلى النظام المتعارف عليه اليوم يُعدّ خدمةً لهذه المعاجم وتقريباً لها وتيسيراً للاستفادة منها ، ولكنها في حقيقة أمرها ليست كذلك ، إنها جناية كبيرة على التراث المعجمي : تمسخ وجهه الوضّاء ، وتلغي خصائصه القيمة ، وتُفسد مزاياه العظيمة ، إنه عمل لم يقم به القدماء ، ولا يرضى به في هذا العصر الحذاق الأذكياء ، إنما يقوم به من لا يقدر قيمة هذه المعاجم من ادعاء العلم الضعفاء ، أو غيرهم ممن لم يتنبه إلى خطورة هذا العمل عند العلماء .

كيف يصحّ مثلاً أن يقال عن الكتاب المزال المغيّر في ترتيبه وتبويبه : (هذا كتاب العين للخليل) ونظامه غير نظامه وترتيبه غير ترتيبه؟!

ومن نظر في أعمال هؤلاء وجدها قد جمعت من المساوي والمثالب والملحوظات شيئاً كثيراً - كما ستأتي أمثلته - لا يقع فيها صغار طلاب العلم فضلاً عن المحققين من العلماء ، مما يدل على أنّهم في هذا العمل منصبّ على أمر آخر غير خدمة هذه المعاجم وتقريبها ، كالتكسّب المادي أو طلب الشهرة أو غير ذلك . والله أعلم .

ولو كان همهم تقريب هذه المعاجم لاقتفوا أثر العلماء المحققين بعمل فهارس دقيقة كالفهارس التي عملت لمعجم الجمهرة أو تهذيب اللغة ، فيجمعون بذلك بين أمرين عظيمين هما : إبقاء المعجم على ما وضعه عليه مؤلفه بخصائصه ومزاياه ، والتيسير والتقريب لمواده وألفاظه . ولاشك أن في هذه الفهارس غنية عن ذلك العبث الذي يقوم به أولئك .

ولم يتعرض لإعادة الترتيب من معاجم النظام سوى كتابي العين وتهذيب اللغة ، ونقف هنا مع الذين قاموا بإعادة ترتيب هذين الكتابين ، لبيان طريقتهم في ذلك ، وما وقع لهم من أخطاء وملحوظات :

فمن هؤلاء أسعد الطيّب ، الذي قام بإخراج طبعة لكتاب العين كتب في غلافها :
 " ترتيب كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق د . مهدي المخزومي و د .
 إبراهيم السامرائي . تصحيح الأستاذ أسعد الطيّب " وقدّم لها بمقدمة سماها
 (مقدمة المصحح) ذكر فيها أنّه رتبها " على النظام السهل السلس نظام أساس البلاغة ،
 الذي يبدأ بالهمزة من حروف الألفباء وينتهي بالياء " (١).

وهذه الطبعة لا تختلف عن طبعة دار الرشيد التي أخرجها د . المخزومي و د .
 السامرائي ، فقد أبقى على كل شيء فيها ، فنقل مقدمة المحققين بتمامها ، وأثبت
 حواشيتها بنصّها ، ولم تختلف عنها إلا في ترتيب المواد ، وهو بذلك العمل قد أوقع نفسه
 في مآخذات أهمها مايلي :

١- ادعاء التصحيح مع عدم الرجوع إلى أيّ نسخة خطية ، وقد اعترف بذلك في
 مقدمته فقال : " لما كانت نسخه المخطوطة قد كتبت كلّها بعد الألف من الحجر ، ولم
 يكتبها عالم ضابط ، ولم تقابل على أصل موثوق به ، فلا جرم وقعت فيه أخطاء وأوهام
 كثيرة ، وقد صححنا - في هذه الطبعة - ما أمكن تصحيحه منها مع عدم وجود النسخ
 المخطوطة وقلة المصادر اللغوية " (٢)

فكيف يتم التصحيح ؟ وعلى أيّ شيء يُعتمد فيه ، إذا لم يُرجع إلا إلى المطبوعة ؟
 وليته اجتهد في تصحيحها . بل إنه وقع فيما وقعت فيه تلك الطبعة من تصحيحات
 وتحريفات وسقطات وملحوظات ، فأين التصحيح إذا ؟!

٢- تكرار الأخطاء والتصحيحات وغيرها مما وقع في طبعة د . المخزومي و د .
 السامرائي مع وضوح تلك الأخطاء . والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

* جاء في (صدغ) قوله : " والصدغ : الولد إلى سبعة أيام والتين لغة "
 والصواب : (والسين لغة) وقد تكرر ذلك في الطبعتين (٣)

(١) ترتيب كتاب العين ١ / ٨ ، وهو من نشر دار أسوة سنة ١٤١٤هـ

(٢) ترتيب كتاب العين ١ / ٨

(٣) العين ٤ / ٣٧١ ، وترتيب كتاب العين ٢ / ٩٧٦

* جاء في (هدي) تكرار لسطين بلفظهما ، وهو قوله : " والهَدِيُّ والهَدِيُّ - يُثَقَّلُ وَيُخَفَّفُ : ما أهديت إلى مكة ، وكلَّ شيء تُهَدِيه من مالٍ أو متاعٍ فهو هَدِيٌّ " وقد وقع التكرار في الطبعتين ^(١) .

* جاء في (عن) قوله : " وربيعة تجعل مكان الكاف شيئاً " والصواب (شيئاً) وقد تكرر ذلك في الطبعتين ^(٢) .

* جاء في مقدمة العين قوله : " وأما البناء الرباعي المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يعرى من الحروف الذلُّق أو من بعضها ، إلا كلمات نحواً من عشر جئن شواذ ، ومن هذه الكلمات : العَسْجَدُ والقَسْطُوسُ والقُداحسُ والدُّعْشُوقَةُ والهدعة والزُهْرُوقَةُ .. " والصواب : (والدُّهْدُعة) وتكرر هذا في الطبعتين ^(٣) .

٣- الوقوع في اضطراب في ترتيب بعض المواد ، فلم توضع في موضعها الصحيح ، ومن ذلك :

* (آل) ^(٤) وقعت بعد (أكم) وقبل (الألاء) و (ألْب) . ظنَّها على حرفين همزة ثم لام ، ونسي أنها ثلاثية أوسطها حرف علة ، وحقها أن تكون في آخر باب همزة مع حرف العلة ويثلثهما اللام ، وليس في باب همزة مع اللام .

* (الولوق) ^(٥) وقعت في باب همزة بعد ألق وقبل ألك ، وهي ليست من باب همزة ، وإنما من باب الواو .

* (الأيم) ^(٦) وقعت في (أم) باب همزة مع الميم ، والصواب أن تكون في باب همزة مع الياء ، وتثلثهما الميم .

* * *

(١) العين ٤ / ٧٧ ، وترتيب كتاب العين ٣ / ١٨٧٦

(٢) العين ١ / ٩١ ، وترتيب كتاب العين ٢ / ١٣٠٠

(٣) العين ١ / ٥٣ ، وترتيب كتاب العين ١ / ٤٨

(٤) ينظر : ترتيب كتاب العين ١ / ٩٤

(٥) ينظر : ترتيب كتاب العين ١ / ٩٦

(٦) ينظر : ترتيب كتاب العين ١ / ١٠٠

وَمَنْ قام بإعادة ترتيب كتاب العين دار إحياء التراث العربي بيروت ، وقد أخرجت الكتاب كاملاً في مجلد واحد ، وعملت مثل عمل أسعد الطيّب ، غير أنها قامت بأمرين اثنين هما :

١- إعادة الترتيب بواسطة الحاسب الآلي ، حيث جاء في المقدمة التي صُدّرت بها الطبعة قولهم : " فبواسطة الآلة الجديدة الدقيقة المسماة (الكومبيوتر) والتي غزت ميدان هذا العلم ، استطعنا أن نرتب مضمون هذا الكتاب مُتَّبِعِينَ التسلسل الألفبائي بشكل مغاير لما وضعه المؤلف - رحمه الله - " ^(١) وفي هذا بيان لقدر الجهد الذي يمكن أن يقوم به من لا يفقه في العلم شيئاً .

٢- حذف مقدمة المحققين د . المخزومي و د . السامرائي ، وحذف حواشيهما .

ومن نظر في هذه الطبعة تبين له أنها صورة للطبعة المحققة زادت الكتاب تشويهاً وتخليطاً ، فقد كرّرت الأخطاء التي وقعت في تلك الطبعة دون أدنى تصحيح ، وزادت عليها أخطاء أخرى كثيرة ، ومن تكرار الأخطاء مايلي :

- جاء في الطبعة الأولى قوله : " في العربية تسعة وعشرون حرفاً : منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياناً ومدارج " ^(٢) والصواب : (أحياناً ومدارج) وقد تكرر الخطأ نفسه في طبعة دار الإحياء ^(٣) .

- وجاء في الطبعة الأولى قوله : " وَعَلَّهَصْتُ العين : إذا استخراجتها من الرأس علهصةً وهو ملاحكها بإصبعك واستخراجكها من مقلتها " ^(٤) والصواب : (علاجكها) وتكرر الخطأ نفسه في طبعة دار الإحياء ^(٥) .

(١) ص ٤

(٢) مقدمة العين ١ / ٥٧

(٣) ص ١٠

(٤) العين ٢ / ٢٧٨

(٥) ص ٦٧٧

- وجاء في الطبعة الأولى قوله : " وربيعه تجعل مكان الكاف المكسورة شيئاً " (١) وتكرّر الخطأ نفسه في طبعة دار الإحياء (٢) .

والأمثلة على ذلك كثيرة لمن تتبّع الطبعتين ، وقد تم إحصاء ما يزيد على سبعة أخطاء وتصحيحات في صفحة واحدة فقط (٣) ، منها ما هو مكرّر من الطبعة الأولى ، ومنها أخطاء مستحدثة ، ومن ذلك :

١- قوله : " يقال شابٌ مُمَّهَكٌ بوزن مُفْتَعَلٍ " والصواب : إما أن تكون : (مُمَّهَكٌ بوزن مُفْعَلٍ) وإما أن تكون : (مُمْتَهَكٌ بوزن مُفْتَعَلٍ) (٤) .

٢ ، ٣ - قوله : " والمَيْتَةُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ : مالا تدرك زكاته " والصواب : (المَيْتَةُ) بفتح الميم ، و (ذكاته) بالذال .

٤ - عَقَدَ مَادَةً جَدِيدَةً لِمَقْلُوبٍ مَهْمَلٍ وَهُوَ (مَهَقٌ) دُونَ أَنْ يَذَكَرَ أَنَّهُ مَهْمَلٌ أَوْ مُسْتَعْمَلٌ ، وَكَانَ الصَّوَابُ عَدَمَ ذِكْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ بَعْدَ إِعَادَةِ التَّرْتِيبِ وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ الْأَصْلُ ، لِبَيَانِ إِهْمَالِهِ .

٥ - قوله : " مَيْتٌ ، فِي الْأَصْلِ : مُؤَيَّتٌ مِثْلَ سَيِّدٍ وَسَوَيْدٍ " والصواب : (مَوَيْتٌ) بفتح الميم .

٦ - قوله : " كما قال : فَيَابِنُ آدَمَ " والصواب : (فَيَابِنَ آدَمَ) .

٧ - قوله : " وَيُرْوَى : لِكَا لَطَوَّلِ الْمُهْمَى وَتَثْنِيَاهُ بِالْيَدِ " والصواب : (وَتَثْنِيَاهُ) .

كلُّ هذه الأخطاء في صفحة واحدة ، فما بالك ببقية الصفحات ! وهذا يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ هذه الطبعة إسهام كبير في الجناية على أول معجم في العربية (كتاب العين)

ومن أعاد ترتيب كتاب العين د . عبد الحميد هندراوي ، فقد ذكره ضمن مصادر

تحقيقه لكتاب (المحكم لابن سيده) ، وتقوم بطبعه دار الكتب العلمية ببيروت (٥)

(١) العين ١ / ٩١

(٢) ص ٦٨٤

(٣) ص ٩٢٨ من طبعة دار إحياء التراث العربي .

(٤) ينظر : القاموس المحيط ٣ / ٣٢١

(٥) أفادت الدار وقت كتابة هذه السطور أنه لا يزال تحت الطبع .

ومنهم كذلك د . هادي حسن حمودي ، حيث قال في كتابه عن الخليل : " فقد تمكنا بتوفيق الله من إعادة الحياة لعين الخليل بإعادة تحقيقه ، ومن ثم ترتيبه على حروف (أ - ب - ت - ث .. الخ) ومن المنتظر صدوره قريباً - إن شاء الله - ولذلك فإن عملنا في العين قد ارتكز على تغيير تنظيمه وتبويبه القدم ، فقد مضت أيام الترتيب الأصواتي للمعجمات ، وأصبح من العسير تتبع المواد اللغوية وهي موزعة أصواتياً ، وثنائياً ، وثلاثياً ، ورباعياً ، وخماسياً ، ولفيفاً ، ومعتلاً ، وغير ذلك " (١) .

وقد تعرض كتاب تهذيب اللغة أيضاً لمثل ماتعرض له كتاب العين من إعادة للترتيب ، وكان ذلك على يد د . رياض زكي قاسم ، وقامت بطبعه دار المعرفة ببيروت عام ١٤٢٢ هـ ، وقد اعتمد في تحقيقه على الطبعة الشهيرة لتهذيب اللغة التي قام بها وراجعها عبد السلام هارون وآخرون ، فمن يقارن بين الطبعتين في ضبط الحروف وعلامات الترقيم يجد الاعتماد واضحاً جلياً ، فلا اختلاف بين الطبعتين إلا في بعض الحواشي وتخريج الأبيات ، وقد نسب التحقيق إلى نفسه ، دون أن يذكر اعتماده على تلك الطبعة إلا إشارة يسيرة في المقدمة .

ومن تتبع مواد هذه الطبعة بعد إعادة الترتيب ظهر له أن الترتيب تم بواسطة الحاسب الآلي ، كما فعلت دار إحياء التراث بالعين ، ويدل على ذلك أن المادة المتعلقة بالواو أو الياء إذا كتبت على صورة الألف تعامل معاملة الهمزة فتقع في الترتيب مع الهمزة في أوائل الأبواب ، وحقها أن تكون في أواخر الأبواب ؛ ذلك لأن الحاسب الآلي لا فرق عنده بين الهمزة والألف . والله تعالى أعلم .

وأخيراً ، واعجباً كيف يُعاد تحقيق كتاب اجتمع على تحقيقه ومراجعته الأستاذ عبد السلام هارون ومحمد علي النجار وأمثالهما من كبار المحققين !

(١) الخليل وكتاب العين ص ٨٨ ، ٨٩ ، ولم أجد هذه الطبعة للعين ، ولعلها لم تصدر .

الخاتمة



أحمد الله في الختام ، كما حمدت الله في ابتداء الكلام . وبعد :

فقد عشت مع موضوع هذه الدراسة بضع سنين ، مجتهداً في سبر أغواره ، ومحاولاً إظهار بعض أسراره ، فتكشفت لي فيه أمور لم تكن في الحسبان ، وظهرت ثمة نتائج أعدها قيمة نافعة للمتتبع ، تضيف إلى الدرس المعجمي إضافات لها صفة التميز والجدة ، ومن أبرز هذه النتائج ما يلي :

١. أن الخليل بن أحمد مبتكر نظام التقاليب في كتاب العين ، لم تكن غايته فيه

جمع لغة العرب في كتاب واحد مع تسهيل وتيسير الوصول إلى اللفظة المرادة فحسب ، بل كان يهدف باتباعه أسس هذا النظام ، الذي اتصف بصعوبة البحث فيه ، إلى الوصول إلى فوائد عظيمة القدر ، عالية المترلة ، كحصر مواد اللغة ، وبيان المهمل والمستعمل من لغة العرب ، وإدراك بعض القواعد الصوتية لبنية الكلمة العربية ، ومحاولة تقريب المعاني الكلية لتقاليب المادة الواحدة ، وغير ذلك مما ذكر في الفصول الثالث والرابع والخامس .

٢. أن معاجم التقاليب بعد العين انقسمت في تطبيقها للنظام قسمين : أ - مقلد

متبع لمعجم سابق ، ب - ومجتهد منقح لبعض أسس النظام .

فالأزهري والصاحب بن عباد التزما منهج الخليل وسارا على طريقته في التبويب والتقسيم ، وكان الصاحب أكثر التزاماً بمنهج الخليل من الأزهري . وابن سيده اتبع منهج الزبيدي في مختصره الذي لم يتبع فيه منهج العين تماماً ، وإنما قام بتعديلات على نظامه وتبويه ؛ ولذلك جاء المختصر والمحكم أقل المعاجم اضطراباً في تطبيق النظام .

أما ابن دريد وأبو علي القالي فكل واحد منهما سار على منهج خاص يشترك مع بقية معاجم التقاليب في الأسس العامة والأبواب ، وإن كان ابن دريد قام بتغييرات جذرية على النظام ، فكثير اضطرابه وخلطه للأبواب ، وتكراره للمواد والألفاظ .

٣. أن بعض الأعمال المعجمية التي سارت على نظام غير نظام التقاليب تأثرت به

في اتباع بعض الأسس التي قام عليها ، واستمر هذا التأثير إلى العصر الحديث ، ومن تلك الأعمال المتأثرة : معجم المقاييس والجمل لابن فارس ، والأفعال لابن القوطية والسرقسطي ، وسر الليل في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق .

٤. أن الخليل بن أحمد لم يكن يهدف باتخاذ طريقة التقلب للمواد إلى إيجاد رابط معنوي بين تقاليد المادة ، الذي سمي بالاشتقاق الكبير ، كما فعل ابن جني ، وإنما كان يهدف إلى حصر مواد اللغة . لكن يمكن القول : إن طريقة الخليل في التقلب هي التي أوحى ونبّهت إلى هذا النوع من الاشتقاق .
٥. أن هناك تشابهاً كبيراً بين الدوائر العروضية وطريقة التقلب ، ولا غرابة في هذا التشابه ، إذ مبتكرهما واحد وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي - رحمه الله -
٦. أن للخليل بن أحمد في الأبنية مذهبين : مذهباً صرفياً ، و مذهباً معجمياً . فأما الصرفي فهو الذي بين شيئاً منه في مقدمة العين ، وهو المتفق مع ما نقله سيويه وسار عليه جمهور البصريين من بعده .
- وأما المعجمي فهو الذي سار عليه في تقسيم أبواب كتاب العين ، ويتمثل في إدراجه بعض الأبنية الثلاثية والرابعة صرفياً تحت ما أسماه بالثنائي ، وإدراجه بعض أبنية الرباعي في الثلاثي ، وبعض أبنيته في الخماسي ، وقد تم بيان ذلك وتفصيله في المبحث الثاني من الفصل الأول .
٧. اشتهر عن الخليل أنه أحرّ في الترتيب الهمزة والهاء ، وقدم العين ؛ لأن الهمزة يلحقها النقص والتغيير والحذف ، والهاء مهموسة خفية ، لكن الدراسة أظهرت - بعد النظر في النصوص المنقولة عنه في مقدمة العين وفي غيرها - أنه يذهب إلى كون العين والهمزة أقصى في المخرج من الهاء ، وأنّ الهاء تليهما في المخرج مع الهاء ، وإنما أحرّ الهمزة فقط وألحقها بحروف العلة ، لما يعترها من التغيير والحذف والتسهيل ، حتى تصبح حروف علة في النطق ، وذلك عند تركبها مع غيرها من الحروف .
٨. أن نسخ العين متعدّدة وبينها فروقات كثيرة منذ زمن متقدّم ، ولم يصلنا من تلك النسخ إلا ثلاث نسخ قريبة العهد ، تعود كلها إلى نسخة متأخرة ناقصة ، ولذلك فإن في المعاجم وغيرها نقولات عن العين كثيرة ليس لها ذكر في النسخ التي وصلت إلينا .
٩. لم يعتمد ابن سيده في محكمه على تهذيب اللغة للأزهري ، ويظهر أنّه لم يرجع إليه البتة ، ويغلب على الظن أن ابن سيده لم يطلع عليه ، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت ابن منظور يجمع بينهما ضمن الكتب الخمسة التي اعتمدها .

هذه أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وليست محصورة فيها ؛ فإن ثمة نتائج جزئية وردت مبثوثة في تضاعيف البحث ، أما التوصيات التي توصي بها الدراسة فهي ما يلي :

١ . العناية بكتاب العين عناية تليق بأول معجم جمع في العربية ، ويكون ذلك من

خلال ما يلي :

أ - إعادة تحقيقه تحقيقاً علمياً يتجاوز الأخطاء الكثيرة التي منيت بها الطبعة الحالية، وإسناد ذلك إلى بعض كبار المحققين في هذا العصر .

ب - جمع النقول عن العين من معاجم اللغة وغيرها مما ليس في النسخ الموجودة

بين أيدينا .

٢ . دراسة القوانين الصوتية في كتاب العين .

٣ . دراسة ألفاظ القلب المكاني والإبدال اللغوي دراسة تطبيقية على معاجم التقاليد ،

واستخراج ألفاظ جديدة لم تذكرها كتب القلب والإبدال .

٤ . القيام بدراسة للأبنية المجردة والمزيدة من الرباعي والخماسي من خلال معاجم

التقاليد ومقارنتها بما ذكره الصرفيون من أبنيتهما .

وفي ختام هذا البحث أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل ما سطر فيه

خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان الحسنات ، وأن ينفع به إخواني من المسلمين ،

إنه قريب مجيب الدعوات .

والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر و المراجع

- الإبدال — لأبي الطيّب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي ت ٣٥١هـ ، حققه وشرحه : عزّالدين التّوخي ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- الإبدال — لأبي يوسف يعقوب بن السّكّيت ت ٢٤٤هـ ، تحقيق : د. حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية بمصر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- الإبدال والمعاقبة والتّظائر — لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجاجي ت ٣٣٧هـ ، حققه : عزّالدين التّوخي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر — لابن القطاع الصقلي ت ٥١٥هـ ، تحقيق : أحمد محمد عبد الدائم ، دار الكتب المصرية — القاهرة ١٩٩٩ .
- أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة — نعمة رحيم العزاوي ، مطبعة الآداب ، ١٣٩٥هـ .
- أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس — عبد العلي الودغيري ، اللحنة المشتركة لنشر إحياء التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ابن سيده المرسي — حياته وآثاره ، داريوكابانيلاس رود ريجث ، ترجمة د. حسن الوراكلي — الدار التونسية ١٩٨٠م .
- أثر كتاب العين في تاريخ التّأليف اللغوي — هادي حسن حمودي ، ضمن جريدة الحياة ، العدد ١٣٠١٨ الأحد ٥ رجب ١٤١٩هـ .
- أثر مخرج الحرف وصفته في تصريف الكلمة — محمد علي الدغيري — رسالة دكتوراه — جامعة أم القرى .
- الأحرف المذلقة وتفاعلها مع الأصوات اللغوية — د. رشيد العبيدي ، ضمن مجلة الأستاذ كلية التربية في جامعة بغداد العدد (٢) ، السنة ١٣٩٨-١٣٩٩هـ .
- إحصائيات جذور معجم لسان العرب — د. علي حلمي موسى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٢ .
- أحمد فارس الشدياق حياته وآثاره وآراؤه في النهضة العربية الحديثة — محمد الهادي المطوي ، دار الغرب الإسلامي — بيروت ، القسم الأول ١٩٨٩

- أدب الكاتب — لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦ ، شرحه وكتب هوامشه : الأستاذ : علي فاعور ، دار الكتب العلميّة — بيروت — لبنان ، الطّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م.
- الأزهري في كتابه تهذيب اللغة — رسالة دكتوراه — رشيد عبد الرحمن العبيدي ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ١٣٩٣ هـ .
- أساس البلاغة — لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزّبخشري ت ٥٣٨ ، بتحقيق : عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة — بيروت .
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية لأبي بكر محمد بن الحسن الزّبيدي ت ٣٧٩ هـ ، حققه : حنا جميل حداد — دار العلوم — الرياض ١٤٠٧ هـ .
- استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت ٣٧٩ هـ (مخطوط ، مصور عن جامع القرويين بفاس)
- إشارة التعيين في تراجم التّحاة واللّغويين — تأليف : عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني ت ٧٤٣ ، تحقيق : د. عبدالمجيد دياب — مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة ، الطّبعة الأولى ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م .
- أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين — د . أحمد محمد قدور ، دار الفكر — سورية ، الطّبعة الأولى ١٤١٩ هـ
- أصوات اللغة العربية — د . عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة — القاهرة ، الطّبعة الثانية ١٤١٦ هـ .
- الأصوات اللغوية — د . إبراهيم أنيس — مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٧ م .
- الأصول في النّحو — لأبي بكر بن السّراج ت ٣١٦ ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة — بيروت — الطّبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م .
- الأعلام — خير الدّين الزّركلي ، دار العلم للملايين — بيروت .
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة — أ . د . محمد رشا الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي
- الأفعال — لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السّرقسطي ت بعد ٤٠٠ هـ ، تحقيق : حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- الأفعال — لأبي علي القاسم عليّ بن جعفر السّعدي المعروف بابن القطّاع ت ٥١٥ ، عالم الكتب — بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .
- الأفعال لابن القوطية ت ٣٦٧ هـ — تحقيق علي فودة مكتبة الخانجي القاهرة — الطّبعة الثانية ١٩٩٣ م —

- الأمالي — لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم القالي ت ٣٥٦ — تحقيق : محمّد عبدالجواد الأصمعي ، دار الحديث ، الطّبعة الثانية ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .
- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة لجمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ت ٦٢٤ ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي (القاهرة) ، ومؤسسة الكتب الثقافية — بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- الأنساب — لأبي سعد عبدالكريم بن محمّد السّمعاني ت ٥٦٢ ، تقديم وتعليق : عبدالله عمر البارودي ، دار الجنان — بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م
- أولية تدوين المعاجم — يوسف العث ، ضمن مجلة المجمع العلمي العربي ، كانون الثاني وشباط ١٩٤١م ، مطبعة التّرقّي ، بدمشق .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر — المعروف بابن الحاجب — تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ببغداد ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ابن دريد حياته وتراثه اللغوي والأدبي — السيد مصطفى السنوسي ، مطبعة حكومة الكويت ، الطّبعة الأولى ١٩٨٤ .
- ابن سيده ، آثاره وجهوده في اللغة — د . عبد الكريم شديد النعمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام — العراق ، ١٩٨٤ .
- اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ، د. رياض قاسم — مؤسسة نوفل — بيروت — الطّبعة الأولى ١٩٨٢م
- الاشتقاق ، لعبد الله أمين — مكتبة الخانجي بالقاهرة — الطّبعة الثانية ١٤٢٠هـ
- الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي — د. عبد الحميد أبو سكين — مكتبة الفنون النموذجية — الطّبعة الأولى ١٣٩٩هـ
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطلبوسي ت ٥٢١هـ — تحقيق محمد باسل عيون السود — دار الكتب العلمية — بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- البارع في اللغة لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم القالي ت ٣٥٦هـ — مكتبة النهضة ، بغداد — ساعدت جامعة بغداد على نشره — الطّبعة الأولى ١٩٧٥م
- البحث اللغوي عند العرب — د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب — القاهرة ، الطّبعة السادسة ١٩٨٨ .
- البحر المحيط — لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي ت ٧٥٤ ، دار الفكر للطباعة والنّشر — بيروت ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .

- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس — الضبي أحمد بن يحيى بن عميرة ت ٥٩٩هـ — ، دار الكاتب العربي .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر — الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩ م .
- البلغة في أصول اللغة — تأليف : محمد صديق خان القنوجي ت ١٣٠٧هـ ، تحقيق : نذير محمد مكتبي ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨ م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة — لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧ ، حققه : محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي — الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧ م .
- تاريخ آداب اللغة العربية — جرجي زيدان ، دار الهلال .
- تاريخ الأدب العربي — كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية : د . يعقوب بكر . وراجع الترجمة : د . رمضان عبدالنور ، دار المعارف — مصر ١٩٧٧ م .
- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين — طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣ م .
- تاريخ العلماء التحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم — لأبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري ت ٤٤٢ ، تحقيق : د . عبدالفتاح محمد الحلو ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ — ١٩٨١ م .
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب — الشيخ أنير الدين الأندلسي ت ٧٤٥هـ ، المكتب الإسلامي — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- تدوين اللغة وحركة التأليف في المعاجم العربية — د . وجيه أحمد السطل ، ضمن مجلة القافلة ، ربيع الأول ١٤١٢هـ .
- تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ت ٧٤٥هـ ، تحقيق : د . عفيف عبد الرحمن — مؤسسة الرسالة — الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- تراثنا المعجمي — د . عبد المنعم عبد الله محمد ، ضمن مجلة كلية اللغة العربية ، العدد الخامس ١٤٠٧هـ .
- تراكم الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح — د . وفاء كامل فايد ، عالم الكتب ، القاهرة .
- تصحيح الفصح وشرحه لابن درستويه ت ٣٤٧هـ — تحقيق د . محمد بدوي المختون — وزارة الأوقاف — القاهرة ١٤١٩هـ .

- التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه) د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ١٤١٠هـ -
- تفسير غريب القرآن - لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦هـ ، تحقيق : السيد : أحمد صقر ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
- التفكير الصوفي عند الخليل - د . حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - الطبعة الأولى ١٩٨٨ .
- التفتية لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنجي ت ٢٨٤هـ - تحقيق : د. خليل العطيبة - مطبعة العاني ١٩٧٦ م .
- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ت ٦٥٩ عني بنشره عزت العطار الحسيني
- التنبيه على حدوث التصحيف - حمزة بن الحسن الأصفهاني ت ٣٦٠هـ - حققه محمد أسعد طلس - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٢هـ -
- تهذيب التهذيب لصفي الدين أبي الثناء محمود بن أبي بكر الأرموي ت ٧٢٣هـ (مخطوط بالمتحف البريطاني رقم ٤١٨٩)
- تهذيب اللغة - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ت ٣٧٠هـ ، حققه : عبدالسلام هارون وآخرون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن - للرماني ، والخطابي ، وعبد القاهر الجرجاني ، دار المعارف - القاهرة .
- الجاسوس على القاموس - أحمد فارس الشدياق ، مطبة الجوائب سنة ١٢٩٩
- الجامع الصحيح - لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ - ، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه : محب الدين الخطيب ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديث واستقصى أطرافه : محمد فؤاد عبد الباقي ، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه : قصي محب الدين الخطيب ، عُنيت بنشره المطبعة السلفية ومكبتها - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - لمحمد بن أبي نصر الحميدي ت ٤٨٨هـ - الدار المصرية ١٩٦٦ م
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ت ٣٢١هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن - الطبعة الأولى ١٣٤٥هـ -
- جمهرة اللغة لابن دريد - محمد كامل بركات ، ضمن مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، العدد الثالث ١٤٠٠هـ .

- الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق — محمد علي الزركان ، دار الفكر — سورية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- حرف السين دراسة صوتية صرفية — إعداد الطالب / علي عبد الله القرني ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى .
- حروف الحلق وأثرها في التغيرات الصوتية — د. رشيد العبيدي ، ضمن مجلة الأستاذ كلية التربية في جامعة بغداد ، العدد "١" ، ١٣٩٧هـ .
- الخطاريات ، لأبي الفتح ابن جني — حققه : علي ذو الفقار شاكر — دار الغرب الإسلامي — الطبعة الأولى — ١٤٠٨هـ
- الخصائص — لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ ، بتحقيق : محمد علي التّجّار ، دار الكتاب العربي — بيروت — لبنان .
- خلاصة المحكم لأبي عبد الله محمد بن الحسين العنسي ت ٦٨٠هـ (مخطوط بالمتحف البريطاني رقم ٤٧١)
- تحليل الأصول في معجم الجمهرة د. عبد الرزاق الصاعدي ، بحث ضمن مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية مجلد (١٢) عدد (٢٠) صفر ١٤٢١ هـ
- الخليل بن أحمد — عبد الحفيظ أبو السعود .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه — مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي — بيروت — لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي سيرة ونصوص — د . أحمد محمد البدوي ، جامعة قارونس — بنغازي ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ .
- الخليل وكتاب العين — د . هادي حسن حمودي .
- دائرة المعارف الإسلامية ، يصدرها باللغة العربية : أحمد الشنتناوي وآخرون .
- الدراسات الصوتية عند علماء العربية — عبد الحميد الهادي إبراهيم الأصبغي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ليبيا ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م .
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث — محمد حسين آل ياسين ، دار مكتبة الحياة — بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- دراسات في المعجم العربي — إبراهيم بن مراد ، دار الغرب الإسلامي — بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
- دراسات في المعجمات العربية — د. ناجح عبد الحافظ مبروك ، مطبعة الأمانة — مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ — ١٩٨٧ م .

- دراسات في علم أصوات العربية — د . داود عبده ، مؤسسة الصباح — الكويت .
- دراسات في فقه اللغة — د . صبحي الصالح ، دار العلم للملايين — بيروت ، الطبعة الحادية عشرة ١٩٨٦ م .
- دراسات لغوية — د . حسين نصار ، دار الرائد العربي — بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م — الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م .
- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح — د . علي حلمي موسى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٣ .
- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس — د . علي حلمي موسى ، د . عبد الصبور شاهين ، مطبوعات جامعة الكويت .
- دراسة في كتاب العين للخليل بن أحمد — د . حسين نصار ، ضمن مجلة كلية الآداب ، العدد العاشر نيسان ١٩٦٧ ، مطبعة الحكومة — بغداد ١٣٨٦ .
- درة الغواص في أوهام الخواص — القاسم بن علي الحريري — تحقيق د . عبد الله الحسيني — الفيصلية — الطبعة الأولى — ١٤١٧ هـ
- دروس في علم أصوات العربية — لجان كاتينو — نقله إلى العربية صالح القرمادي ، الجامعة التونسية ، ١٩٦٦ .
- الدلالة الصوتية في اللغة العربية — صالح سليم عبد القادر ، جامعة سبها ، ١٩٨٨ م .
- دمية القصر وعصرة أهل العصر لأبي الحسن الباخري ت ٤٦٧ — تحقيق د . سامي العاني — بغداد — الأولى — ١٣٩١ هـ
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون إبراهيم بن علي المالكي ت ٧٩٩ هـ — تحقيق : د . محمد الأحمد أبو النور — دار التراث — القاهرة
- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ت ٣٥٠ هـ — تحقيق : د . أحمد مختار عمر — مجمع اللغة العربية بمصر — ١٣٩٤ هـ
- ديوان الأعشى — دار صادر — بيروت
- ديوان العجاج — عني بتحقيقه د . عزة حسن — مكتبة دار الشرق — بيروت
- ديوان الفرزدق — دار صادر — بيروت ١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م .
- ديوان كثير ، جمعه وشرحه : إحسان عباس — دار الثقافة — بيروت — ١٣٩١ هـ
- ديوان النابغة الذبياني — دار صادر — بيروت ١٣٧٩ هـ
- ديوان الهذليين — دار الكتب المصرية — القاهرة .
- ديوان امرئ القيس — دار صادر — بيروت — ١٣٧٧ هـ

- ديوان ذي الرمة - حققه د. عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الإيمان بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٢ هـ
- ديوان طرفة بن العبد - دار بيروت
- ديوان لبيد بن ربيعة - دار صادر - بيروت
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - لأبي الحسن علي بن بسّام ت ٥٤٢ هـ - تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة ، بيروت ١٣٩٨ هـ
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة - تأليف محمد محسن الشهير بالشيخ آغا بزرك الطهراني - الطبعة الأولى ١٣٦٣ هـ
- ردّ الألفاظ إلى أصولها - عبد الكريم صالح الزهراني - رسالة ماجستير - جامعة أم القرى .
- رسالتان في المعرب لابن كمال باشا والمنشي ، تحقيق : أ . د . سليمان العايد ، طبع معهد اللغة بجامعة أم القرى .
- رواية اللغة - د . عبد الحميد الشلقاني ، دار المعارف - مصر
- سر الفصاحة - للأمير أبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي ت ٤٦٦ هـ - شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده - ١٣٨٩ هـ .
- سر الليال في القلب والإبدال - أحمد فارس الشدياق .
- سر صناعة الإعراب - لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ ، دراسة وتحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- سير أعلام النبلاء - للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ .
- شرح أبيات سيويه - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت ٣٣٨ هـ ، تحقيق : د . وهبة متولّي سالمه ، مكتبة الشباب بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح الألفية لابن الناظم - تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت .
- شرح التسهيل - لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق : د . عبدالرحمن السيد و د . محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح الفصيح لأبي علي المرزوقي ت ٤٢١ هـ ، تحقيق : أ.د. سليمان العايد .

- شرح الكافية - لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ت ٦٨٨هـ ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس - ليبيا ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م .
- شرح الكافية الشافية - لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ت ٦٧٢هـ ، حققه : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح المعلقات السبع للزوزني - حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - مصر
- شرح المفصل - لموفق الدين بن يعيـش النـحوي ت ٦٤٣هـ ، عالم الكتب - بيروت .
- شرح جمل الزجاجي - لعلي بن مؤمن بن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح .
- شرح ديوان جرير - الشركة اللبنانية - بيروت
- شرح شافية ابن الحاجب - لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ت ٦٨٦هـ ، تحقيق : محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه الحسين بن أحمد ت ٣٧٠هـ ، تحقيق : محمود جاسم محمد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
- شرح الملوكي في التصريف لموفق الدين ابن يعيـش ت ٦٤٣هـ تحقيق د. فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب - الأولى ١٣٩٣هـ
- شمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري - عالم الكتب - بيروت
- الصّاحبيّ - لأبي الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا - أبي العباس أحمد القلقشندي ت ٨٢١هـ ، المؤسسة المصرية العامة ،
- الصّاحح تاج اللّغة وصّاح العربيّة - تأليف : إسماعيل بن حمّاد الجوهري ت ٣٩٣هـ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- الصّاح و مدارس المعجمات العربيّة - أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت - الطبعة الرابعة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .

- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري ت ٢٦١هـ ، تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبدالباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .
- صناعة المعجم الحديث — د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ — ١٩٩٨ م .
- ضحى الإسلام — أحمد أمين ، الجزء الثاني
- طبقات الأطباء والحكماء — أبي داود سليمان الأندلسي المعروف بابن جُلْجُل — ألفه سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق : فؤاد سيّد — مطبعة المعهد الفرنسي — بالقاهرة ، ١٩٥٥ م .
- طبقات التّحويين واللغويين — لأبي بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي ت ٣٧٩هـ — ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — دار المعارف ، الطبعة الثانية .
- ظاهرة الإبدال اللغوي — د . علي حسن البواب — دار العلوم بالرياض — الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
- ظاهرة القلب المكاني في العربية — د . عبد الفتاح الحموز — مؤسسة الرسالة — بيروت — الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
- ظاهرة القلب المكاني في العربية ، د . محمد بدوي المختون ، ضمن مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام العدد ١١ سنة ١٤٠١هـ
- العباب الزّآخر واللباب الفاخر — لرضيّ الدّين الحسن بن محمد الصّآغاني ت ٦٥٠هـ — ، بتحقيق : د . فير محمد حسن — الجزء الأوّل ، المجمع العلمي العراقي ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨ م .
- عبقرى من البصرة — د . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي — بيروت — لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦ م .
- العربية خصائصها وسماتها — د . عبد الغفار حامد هلال ، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ .
- العربية دراسات في اللغة واللهجات — تأليف : يوهان فك ، ترجمة : د . رمضان عبدالتوّاب ، مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠ م .
- علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا — د . عصام نور الدين ، دار الفكر اللبناني — بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ .
- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب — د . محمد مراياتي وآخرون — مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- العلم الخفّاق من علم الاشتقاق — تأليف : محمد صدّيق خان القنوجي ت ١٣٠٧هـ — ، تحقيق : نذير محمد مكنتي ، دار البصائر — دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥ م .

- علم اللغة العام (الأصوات) د . كمال بشر - دار المعارف - الطبعة السابعة ١٩٨٠ م .
- علم اللغة العربية ، مدخل تاريخي مقارن - د. محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب .
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة - د . محمود فهمي حجازي ، دار غريب - القاهرة
- علم اللغة وصناعة المعجم - د . علي القاسمي ، جامعة الملك سعود - الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ (١٩٧٥ م) ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ (١٩٩١ م) .
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة السعدي الخزرجي المعروف بـ (ابن أبي أصيبعة) ت ٦٦٨ هـ شرح وتحقيق د. نزار رضا - دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٥ م
- غريب الحديث - لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ت ٢٨٥هـ (المجلد الخامس) ، تحقيق ودراسة : د . سليمان بن إبراهيم العايد ، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- الغريب المصنف - لأبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤هـ ، حققه : د . محمد المختار العبيدي - المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون - الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ
- الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ت ٤٠١ هـ تحقيق : أحمد فريد الزبيدي - مكتبة نزار الباز - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- غوامض الصحاح لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : د. عبد الإله بهان - مكتبة لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٦ م
- الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السيد البطليوسي ت ٥٢١هـ تحقيق علي زوين - مطبعة العاني - بغداد .
- الفصوص لأبي العلاء صاعد بن الحسن البغدادي ، تحقيق : د. عبد الوهاب التازي سعود - وزارة الأوقاف - المملكة المغربية ١٤١٣ هـ
- فصول في فقه العربية - د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ
- الفصيح - لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١هـ ، تحقيق : د. عاطف مدكور ، دار المعارف - القاهرة .
- فقه اللغة - د . علي عبدالواحد وافي ، دار فحضة مصر ، الطبعة الثامنة .
- فقه اللغة العربية - إبراهيم محمد نجا ، دار النيل للطباعة ، ١٩٥٧
- فقه اللغة وخصائصها - د . إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ م .

- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك - دار الفكر
- فقه اللغة و سرُّ العربيّة - لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ت ٤٣٠هـ ، تحقيق: مصطفى السَّقا وآخرين ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- الفهرست - لأبي الفرج محمّد بن أبي يعقوب بن التّلم ت ٣٨٠هـ ، تحقيق : رضا علي زين العابدين الحائري ، دار المسيرة ، الطّبعة الثالثة ١٩٨٨م .
- فهرسة مارواه عن شيوخه من الدواوين المصنّفة في ضروب العلم وأنواع المعارف - أبوبكر محمّد بن خير بن عمر الإشبيلي ت ٥٧٥هـ ، طبعة عن مطبعة قوش بسرقسطة سنة ١٨٩٣م
- في حقيقة الإدغام ، جعفر عبابنة - ضمن أبحاث اليرموك (المجلد الثالث - العدد ٢ - ١٤٠٦هـ)
- القاموس المحيط - الشيخ مجد الدين الفيروزآبادي ، دار الفكر - بيروت ١٤٠٣هـ
- القانون في الطب لأبي علي الحسين بن علي (ابن سينا) ت ٤٢٨ هـ دار صادر- بيروت
- قصد السبيل فيما في اللغة من الدّخيل للعلامة : محمّد الأمين بن فضل الله المحبي ت ١١١١هـ ، تحقيق وشرح : د. عثمان الصبني ، مكتبة التوبة - الرياض ، الطّبعة الأولى ١٤١٥هـ .
- كتاب " العين " للخليل بن أحمد - د . كمال محمد بشر ، ضمن حوليات كلية دار العلوم ، العام الجامعي ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، مطبعة جامعة القاهرة .
- كتاب الجيم - لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشّيباني ت ٢١٣هـ ، حقّقه وقَدّم له : إبراهيم الأبياري ، مجمع اللّغة العربيّة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- كتاب العين - لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ :
 أ - مخطوط مصور عن مكتبة مجلس شوري ملي بإيران برقم ٥٦٥٤ .
 ب - تحقيق : د . مهدي المخزومي و د . إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد .
 ج - تحقيق عبد الله درويش (المجلد الأول) - مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٦ هـ
 د - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - مرتبة على الترتيب الألفبائي .
 هـ - طبعة دار أسوة - ١٤١٤ هـ مرتبة على الترتيب الألفبائي - ترتيب أسعد الطيب .
- كتاب العين في ضوء النقد اللغوي - د . نعيم سلمان البدري ، دار أسامة - عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م .
- كتاب سيبويه - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمّد هارون ، دار الجليل - بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون — مصطفى بن عبدالله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة ، دار الفكر ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .
- كلام العرب من قضايا اللغة العربية — د . حسن ظاظا ، دار النهضة العربية — بيروت ، ١٩٧٦ .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ — تحقيق : غازي طليمات وعبد الإله نبهان — دار الفكر — دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ — لسان العرب — لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ت ٧١١هـ ، دار صادر — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- اللغة — لفندريس ، تعريب : عبدالحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص .
- اللغة العربية معناها ومبناها — د . تمام حسان ، الهيئة المصرية للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥ .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ، صالحة راشد آل غنيم — طبع جامعة أم القرى — الطبعة الأولى — ١٤٠٥ هـ
- مآخذ الأزهرية اللغوية على كتاب العين — إعداد الطالب / جمعان بن ناجي السلمي ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .
- مجمع الغرائب ومنبع الرغائب لعبد الغافر الفارسي (القسم الثاني) تحقيق / عبد الله المسلمي — رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .
- مجمل اللغة ، لأحمد ابن فارس ت ٣٩٥هـ — تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان — مؤسسة الرسالة — الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ
- مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج — اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد .
- محاولة جديدة في دراسة (كتاب العين) — د . صلاح مهدي الفرطوسي ، ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الثامن والثلاثون ، رجب ١٤٠٧هـ ، بغداد .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة — لعلي بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ ، بتحقيق : مصطفى السقا وحسين نصار ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٨م — ١٩٩٨م .
- محمد بن دريد وكتابه الجمهرة — د . شرف الدين الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ .

- المحيط في اللغة — صاحب إسماعيل بن عباد ت ٣٨٥هـ ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- مختصر العين — لأبي الحسن علي بن القاسم الخوافي ، إعداد الطالبة / سوسن بنت عبد الله الهندي ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .
- مختصر العين — لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت ٣٧٩هـ — مج ١، ٢ إعداد الباحث : عبد العزيز بن حميد الحميد ، رسالة ماجستير بجامعة الإمام بالرياض محرم ١٤١٢هـ .
- مختصر العين — لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت ٣٧٩هـ — مج ٣، ٤ إعداد الباحث : محمد بن سليمان الرحيلي ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
- مختصر العين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي ت ٤٢٠هـ (مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٣١٧هـ)
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه الحسين بن أحمد ت ٣٧٠هـ — مكتبة المتنبي — القاهرة .
- المخصص — لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ ، تحقيق : لجنة التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي — بيروت .
- المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية — د . عبد القادر عبد الجليل ، دار صفاء — عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م — ١٤٢٠هـ .
- المدارس النحوية — شوقي ضيف — دار المعارف — الطبعة السابعة
- مراتب النحويين — لأبي الطيب اللغوي ت ٣٥١هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .
- المرصع — لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير ت ٦٠٦هـ ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الجليل — بيروت ، ودار عمار — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ — ١٩٩١م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها — لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وزميليه ، دار الفكر .
- مسائل في المعجم — إبراهيم بن مراد ، دار الغرب الإسلامي — بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ .
- المستدرک من الزيادة في كتاب البارح على كتاب العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت ٣٧٩هـ (مخطوط ، مصور عن جامع القرويين بفاس)
- مصادر التراث العربي في اللغة والمعجم والأدب والتراجم — د . عمر الدقاق ، مكتبة دار الشرق ، شارع سوريا — بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢ .

- مصادر اللغة — د . عبد الحميد الشلقاني ، المنشأة العامة — طرابلس الطبعة الأولى ١٩٧٧ ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .
- المصباح المنير — لأحمد بن محمد بن عليّ الفيومي ت ٧٧٠هـ ، مكتبة لبنان — بيروت ١٩٨٧ م .
- مصطلح المعجمية العربية — د . أنطوان عبدو ، الشركة العالمية للكتاب — بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩١ .
- مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس — لأبي نصر الفتح بن محمد بن خاقان ت ٥٢٩ هـ — تحقيق محمد علي شوابكة — مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- معاجم الأبنية في اللغة العربية — د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م — ١٤١٥ هـ .
- المعاجم العربية — د . عبد الله درويش ، المكتبة الفيصلية — مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م .
- المعاجم العربية الخمسة — د . محمد عبد الحفيظ العريان ، دار المسلم — شارع بور سعيد ، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .
- المعاجم العربية دراسة تحليلية — د . عبد السميع محمد أحمد ، دار الفكر العربي — ١٣٩٣ .
- المعاجم اللغوية — د . إبراهيم محمد نجما — حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ — ١٩٩٨ م .
- المعاجم اللغوية العربية — د . أحمد محمد المعتوق ، المجمع الثقافي — الإمارات ، ١٩٩٩ م .
- المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها — أبو طالب زيان ، ضمن مجلة المجمع العلمي العربي ، كانون الثاني " يناير " ١٩٦٥ م .
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث — د . محمد أحمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ .
- المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها — أحمد بن عبد الله الباتلي ، دار الراية — الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ — ١٩٩٢ م .
- المعارف — لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦ هـ ، صحّحه وعلّق عليه وراجعته : محمد إسماعيل الصّاوي — قديمي كتب خاتنة — باكستان .
- معاني القرآن — لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧ هـ ، بتحقيق : محمد عليّ النّجار وآخرين .

- معجم الأدباء — لياقوت الحموي ت ٦٢٦هـ ، دار إحياء التراث العربي — بيروت — لبنان .
- معجم البلدان — لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ت ٦٢٦هـ ، تحقيق : فريد الجندي ، طبع دار الكتب العلمية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- المعجم العربي " نشأته وتطوره " — د . حسين نصّار ، دار مصر للطباعة ، ١٩٨٨م — ١٤٠٨هـ .
- المعجم العربي (بحوث في المادة والمنهج والتطبيق) — د . رياض زكي قاسم ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م ،
- المعجم العربي المختص — إبراهيم بن مراد ، دار الغرب الإسلامي — بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ .
- المعجم العربي بالأندلس — عبد العلي الودغيري ، مكتبة المعارف — الرباط ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .
- المعجم العربي بين الماضي والحاضر — د . عدنان الخطيب ، مكتبة لبنان — طبعة ثانية ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- المعجم اللغوي العربي مادة ، ومنهجاً ، وتاريخاً — د . عبد المنعم النجار ، دار الطباعة المحمدية — الأزهر ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- المعجم اللغوي بين الواقع والمثال — د . عيد محمد الطيب ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م .
- معجم المعاجم — أحمد الشرقاوي إقبال ، دار الغرب الإسلامي — بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
- معجم المعاجم العربية — يسرى عبد الغني عبد الله ، دار الجليل — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ — ١٩٩١م .
- معجم المقاييس في اللغة — لأبي الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ ، حققه: عبد السلام هارون ، دار الجليل — بيروت — الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- معجم متن اللغة — للشيخ أحمد رضا ت ١٩٥٣م ، دار مكتبة الحياة — بيروت ١٣٧٧هـ — ١٩٥٨م .
- المعجم الوسيط ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون — مجمع اللغة العربية — مصر .
- معجمات العربية مادتها ومناهجها — د . عيد الطيب ، مطبعة الأمانة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

- المعجمات والجامع العربية، نشأتها - أنواعها - نهجها - تطورها - عبد المجيد الحر ، دار الفكر العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ .
- المغرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم - لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ت ٥٤٠هـ ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٦١هـ .
- معرفة علوم الحديث - لأبي عبد الله الحاكم التيسابوري ت ٤٠٥هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م ..
- ١/ المقتضب - لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ت ٢٨٥هـ ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر - القاهرة ١٣٩٩هـ .
- مقدمة ابن خلدون - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت
- مقدمة في معاجم اللغة العربية - د . الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، دار الندوة الجديدة - بيروت - لبنان ، ١٩٩٨م - ١٤١٩هـ .
- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي - د . حلمي خليل ، دار النهضة العربية - بيروت
- مقدمة لدراسة فقه اللغة - د . محمد أحمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٦
- مقدمة لدرس لغة العرب - عبد الله العلايلي ، المطبعة العصرية - مصر - ١٩٣٨ .
- المقرب - لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م .
- المقصور والممدود - لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد ت ٣٣٢هـ ، عني بتصحيحه : محمد بدر الدين النعساني ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
- المقصور والممدود لأبي علي إسماعيل ابن القاسم القالي ت ٣٥٦هـ - تحقيق ودراسة د. أحمد عبدالمجيد هريدي - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
- الممتع - لعلي بن مؤمن بن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ١٩٧٨م
- مناهج البحث في اللغة والمعاجم - د . عبد الغفار حامد هلال ، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
- المنصف شرح التصريف - لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .

- موقف الأزهري من كتاب الجمهرة — إعداد الطالب / محمد بن سعيد الشيبتي ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء — لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار — الأردن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني — معاجم الألفاظ) — د . ديزيره سقال ، دار الصداقة العربية — بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م
- النشاط المعجمي في الأندلس — د . يوسف عيد ، دار الجليل — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها — الأب أنستاس ماري الكرمللي ، مكتبة الثقافة الدينية ، شارع بور سعيد الطاهر .
- نظرية الخليل المعجمية — د . محمد يوسف حبص ، دار الثقافة العربية ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني ت ١٠٤١هـ — ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد — دار الكتاب العربي — بيروت .
- النهاية في غريب الحديث والأثر — لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير ت ٦٠٦هـ ، تحقيق : طاهر أحمد الزواوي ومحمود الطناحي ، دار الباز للنشر والتوزيع .
- هل أثر الهنود في المعجم العربي ؟ — د . أحمد مختار عمر ، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية ، شوال ١٣٩٢هـ .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان — لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ت ٦٨١هـ ، حققه : د . إحسان عباس ، دار الثقافة — بيروت — لبنان .
- يتيمة الدهر ، لأبي منصور الثعالبي ت ٤٢٩هـ — تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد — دار الفكر — بيروت .

فهرس المحتويات

| | |
|-----|---|
| ١ | المقدمة : |
| ٨ | التمهيد : |
| ٩ | - المعجم اللغوي |
| ١٥ | - وظيفة المعجم |
| ١٦ | - أنواع المعاجم |
| ١٨ | - ترتيب الحروف في المعاجم |
| ٢١ | - نشأة التصنيف المعجمي . |
| ٢٧ | - أنظمة المعاجم اللغوية . |
| ٤٣ | الفصل الأول : الأسس التي يقوم عليها نظام التقاليد : |
| ٤٤ | المبحث الأول : الأساس الصوتي |
| ٤٦ | مقدمة الخليل الصوتية |
| ٦٣ | أسباب اختيار الترتيب الصوتي |
| ٦٩ | ترتيب الحروف في النظام |
| ٨٥ | موقف ابن دريد من الترتيب الصوتي |
| ٨٧ | هل تأثر الخليل في الترتيب الصوتي بغير العرب |
| ٩١ | المبحث الثاني : أساس الأبنية |
| ٩٢ | مفهوم الأبنية في النظام |
| ٩٧ | الهدف والغاية من اختيار هذا الأساس |
| ٩٨ | الثنائي |
| ١١٠ | الثلاثي |
| ١١٤ | اللفيف |
| ١١٦ | الرباعي والخماسي |
| ١١٧ | البناء المعجمي والبناء الصرفي عند الخليل |
| ١٢٢ | المبحث الثالث : الأساس التقليدي |
| ١٢٣ | المصطلح والمفهوم |
| ١٢٩ | علاقة التقاليد بالدوائر العروضية |

- ١٣٢ أسباب اختيار الأساس التقليدي
- ١٣٤ هل خضعت مقلوبات المادة الواحدة لنظام معين
- ١٤٠ علاقة الأساس التقليدي بالأساس الصوتي وأساس الأبنية
- ١٤٣ المبحث الرابع : الأساس الصَّرْفِي
- ١٤٤ اعتماد المعجم على الجذر
- ١٤٨ الأسس الصرفية في النظام :
- ١٤٨ ١. الأصالة والزيادة
- ١٥٥ ٢. رد الألفاظ إلى أصولها
- ١٦١ ٣. تكرار اللفظ في باين للاختلاف في أصله
- ١٦٦ الفصل الثاني : اتجاهات التصنيف في نظام التقاليد :
- ١٦٧ المبحث الأول : أصل النظام من خلال كتاب (العين)
- ١٦٨ نسبة الكتاب إلى الخليل
- ١٧٥ مقدمة الكتاب
- ١٧٧ منهج الكتاب في ترتيب الأبواب
- ١٨١ نسخ الكتاب
- ١٨٧ طبع الكتاب
- ١٩٠ المبحث الثاني : اتجاه التغيير الجذري في أسس النظام
- ١٩١ جمهرة اللغة لابن دريد
- ٢٠٣ المبحث الثالث : معاجم النظام الجامعة
- ٢٠٥ البارع لأبي علي القالي
- ٢١٥ تهذيب اللغة للأزهري
- ٢٢٧ المحيط للصاحب بن عباد
- ٢٣١ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده
- ٢٤٢ المبحث الرابع : اتجاه الاستدراك والتنقيح
- ٢٤٣ الاستدراك والتنقيح لكتاب العين
- ٢٥٤ الاستدراك والتنقيح لكتاب الجمهرة
- ٢٥٦ الاستدراك والتنقيح لكتاب البارع
- ٢٥٨ الاستدراك والتنقيح لتهذيب اللغة

- ٢٦٠ الاستدراك والتنقيح لكتاب المحكم
- ٢٦٢ المبحث الخامس: نظام التقاليد التاقص
- ٢٦٧ الفصل الثالث: أثر نظام التقاليد في بيان المهمل والمستعمل :
- ٢٦٨ المبحث الأول : المهمل والمستعمل من لغة العرب
- ٢٧٤ المبحث الثاني : أسباب الإهمال
- ٢٨٥ المبحث الثالث : طرق معاجم التقاليد في بيان المهمل والمستعمل
- ٢٩٨ المبحث الرابع : ما أهمل في معاجم التقاليد
- ٣١٣ الفصل الرابع : علاقة نظام التقاليد ببعض الظواهر اللغوية :
- ٣١٤ المبحث الأول : علاقته بالاشتقاق الكبير
- ٣٣٠ المبحث الثاني : علاقته بالقلب المكاني
- ٣٤٩ المبحث الثالث : علاقته بالإبدال اللغوي.
- ٣٦٥ الفصل الخامس : مزايا النظام والآخذ عليه :
- ٣٦٦ المبحث الأول: مزايا النظام :
- ٣٦٧ أولاً : حصر مواد اللغة
- ٣٧٣ ثانياً : إدراك بعض القواعد الصوتية لبنية الكلمة العربية
- ٣٨١ ثالثاً : معرفة بعض قواعد المعرب والدخيل.
- ٣٩٠ رابعاً : معرفة الأبنية المجردة والمزيدة وحصرها .
- ٣٩٥ المبحث الثاني : الآخذ على النظام :
- ٣٩٦ أولاً: صعوبة البحث فيه
- ٤٠٤ ثانياً: الاضطراب والخلط في الأبواب
- ٤٢٢ ثالثاً: طول الأبواب الأولى وقصر الأبواب المتأخرة
- ٤٢٥ رابعاً: ادعاء إهمال بعض التقاليد مع كونها مستعملة
- ٤٢٧ الفصل السادس : موقف اللغويين من النظام :
- ٤٢٨ المبحث الأول: أثر نظام التقاليد في الأعمال المعجمية .
- ٤٢٩ أثر نظام التقاليد في الأعمال المعجمية الجامعة
- ٤٣٣ أثر نظام التقاليد في معاجم الأفعال
- ٤٣٧ أثر نظام التقاليد في معاجم المقصور والممدود
- ٤٤٠ أثر نظام التقاليد في سر الليال والقلب والإبدال

٤٤٤

المبحث الثاني : موقف اللغويين المتقدمين من النظام ومعاجمه .

٤٤٩

المبحث الثالث : موقف اللغويين المحدثين من النظام ومعاجمه .

٤٥٥

المبحث الرابع : خدمة المعاصرين للنظام :

٤٥٦

١. عمل الفهارس

٤٦٠

٢. إعادة ترتيب معاجم النظام (خدمة مزعومة)

٤٦٦

الخاتمة

٤٧٠

فهرس المصادر والمراجع

٤٨٨

فهرس المحتويات